

د. رضا بن رجب

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية



أبو عبدو البغل

المصادر
الاسلامية



د. رضا بن رجب

■ من مواليد مدينة تونس.

تحصل على:

■ شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ الحديث من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس.

■ دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث من جامعة باريس III، السوربون الجديدة في باريس.

■ شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث من الجامعة التونسية.

■ يشغل اليوم خطة مدرّس باحث في الجامعة التونسية وعضو فريق بحث "دراسات عثمانية".

■ شارك في العديد من الندوات الدولية والمحلية.

من مؤلفاته:

■ أشرطة وأمن حاضرة تونس. (بالعربية).

■ الأقلية اليهودية الليفورنية خلال العهد الحسيني. (بالفرنسية).

■ التصدير والمصدرون بإيالة تونس في أواسط القرن التاسع عشر. (بالفرنسية).

■ اليهود بالبلاد التونسية من خلال وثائق الأرشيف الوطني. (بالفرنسية).

■ المسألة اليهودية والإصلاحات الدستورية بتونس (1857-1861). (بالفرنسية).

■ الانشقاق بين يهود تونس ويهود الجزائر عل ضوء وثيقة أرشيفية لسنة 1876. (بالفرنسية).

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857)

تأليف
الدكتور رضا بن رجب

تقديم
أ. د. عبد الحميد الأرقش

دار المدار الإسلامي

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية

الدكتور رضا بن رجب

© دار المدار الإسلامي 2010

جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتلفظ مع المؤلف

الطبعة الأولى

حزيران/يونيو/الصيف 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب دراسات عثمانية
تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع رده

رمك 4-432-28-8959-978 ISBN

(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2008/765

صورة الغلاف: ملحة ثرية من يهود إيالة تونس العثمانية (أواسط القرن التاسع عشر)
المصدر: جريدة الأسفار والمغامرات في البر والبحر، عدد 374 بتاريخ 1-9-1884
Journal des voyages et des aventures de terre et de mer N°374 - 01/9/1884

دار المدار الإسلامي

المصنّع، شارع جوسيفيان، سنتر أليكسكو، الطابق الخامس.

هاتف +961 1 76 03 04 +961 3 83 38 89 فاكس

+961 1 76 03 05

ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الواقع الإلكتروني www.osmbooks.com

جميع الحقوق محفوظة للمدار. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات. سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية. بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي صريح من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

توزيع دار أنيس للمطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية

زاوية القمصاني، شارع أبي داود، بصلب سوق الهادي، طرابلس - الجمهورية العظمى

هاتف وفاكس +218 21 34 07 013 +218 91 21 45 483

بريد إلكتروني osmbooks@yahoo.com

تقديم

الأستاذ عبد الحميد الأرشش

لقد بقي موضوع الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي والإسلامي إلى زمن ليس بالبعيد، من المسكوت عنه في الكتابات التاريخية والدراسات الاجتماعية والسياسية. فقد اعتبره البعض من الممنوعات والبعض الآخر من باب النشاز، وبقي التاريخ زمناً طويلاً ضحية التصورات العقائدية والفكرية المغلقة دينياً وقومياً، وكادت الدراسات والأبحاث حول تلك الأقليات في مجتمعاتنا تبقى حكراً على مثقفي تلك الجاليات ومفكرها مع ما ينجرّ عن ذلك من انحرافات ومغالاة.

فصورة اليهودي أو المسيحي في العالم الإسلامي بقيت تحدّدها تلك الكتابات المركزة على مفهوم الذمي «المهان والمهش» اجتماعياً وسياسياً، وكاد القارئ العربي ينسى أنّ الإمبراطورية العثمانية الممتدة أطرافها من أوروبا إلى بلاد المغرب مروراً بالشرق العربي كانت فيضاً عرقية ودينية تعايشت في ظلّها وعلى مدى قرون الجاليات الدينية، ومارست معتقداتها ونشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية في كامل الحرية تحت السيادة الإسلامية.

لهذه الاعتبارات، فإنّ هذا الكتاب هو عمل جريء ومجدّد في المدرسة التاريخية العربية عموماً والمغاربية بالخصوص، وكان لي الشرف في مواكبة هذا البحث منذ خطواته الأولى في الجامعة التونسية وفي أروقة الأرشيف الوطني التونسي حين تطلّنا أن المدرسة التاريخية في تونس قد أهملت جانب التنوع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وكادت تنغلق على الجذور التاريخية للدولة الوطنية، وعلى مجتمع الأغلبية، وكأنّ البحث عن التجانس يقتضي نفي التنوع في التاريخ.

واختار الباحث منهج الدقة والموضوعية، فقام بقراءة متأنية في دفاتر الأرشيف ليكشف عن حقيقة الدور الاقتصادي للشَّخْب اليهودية في تونس خلال العهد العثماني أي على مدى ثلاثة قرون، ويخرج باستنتاجات نوعية جديدة مصدرها الأرشيف وسجلات المتجر والالتزام، ومنهجها التحليل النقدي والموضوعي للمصادر والمراجع، وهدفها رسم الصورة التاريخية لدور أقلية نشطة في الانتقال باقتصاد الإيالة التونسية من طور الاقتصاد الهامشي إلى اقتصاد تجاري مركتيلي مدمج في الشبكة المتوسطة.

لقد نجح المؤلف، من خلال مواكبة تاريخ الأقلية اليهودية بفثيتها المحلية المتأصلة والقرنية القادمة من إيطاليا، في بناء صورة تاريخية حية لموقعها وتبانياتها الداخلية وخاصة لعلاقات نخبها بالسلطة وبالفئات الحاكمة وتطور تلك العلاقات.

وقد تأكد ذلك التحالف بين الفئات الصاعدة للأقلية اليهودية ونخب المال والسلطة منذ القرن الثامن عشر على قاعدة انتقال مدينة تونس من مدينة قرصية ريعية إلى مدينة صناعية تجارية، فاستفادت السلطة المحلية من دور الوساطة الذي أتمته نخب المال والتجارة اليهودية بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد المتوسطي. كما استفادت النخب اليهودية من ذلك الدور فدعمت نفوذها واحتكرت أجزاء هامة من نظام الالتزام بالتوازي مع تصاعد دورها في التجارة الخارجية.

وعلى منوال النخب اليهودية القرنية بدأ يتنامى دور النخب اليهودية المحلية واستأنس بآيات تونس بهم من خُمودة باشا باي الحسيني إلى أحمد باشا باي صاحب الإصلاحات التحديثية المعروفة، وأصبحت عائلات معروفة صاحبة جاه وثروة مثل لمبروزو وعُتَال وشَمَامَة وتقلد العديد منهم مناصب في وزارة المال ودار السكّة. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها المؤلف، أنّ النخب اليهودية قد لعبت دوراً محورياً في إدخال الحداثة وتقنياتها إلى الإيالة التونسية لا سيما خلال القرن التاسع عشر.

وبهذا العمل يخرج تاريخ الأقلية اليهودية في تونس من دائرة المفاهيم والتصورات الأيديولوجية البالية إلى ميدان البحث العلمي النقدي والموضوعي. فلا عهد الذمّي الميثولوجي حكم في حياة اليهود ونخبهم، ولا التباعد الديني حدّد موقعهم من السلطة والمجتمع، لأنّ الحراك الاجتماعي كما وصفه وحلّله المؤلف

حدّته المصالح الاقتصادية والسياسية للفتات الحاكمة وكان لنخب اليهود ولخيرتهم ومهاراتهم الدور المتميّز فيه.

فالارتقاء الاجتماعي كان هو السمة البارزة لمسار النخب اليهودية في تونس، وذلك الارتقاء تمّ على قاعدة موضوعية هي تصاعد الاقتصاد الأوروبي الماركسلي وهيمنة على ضفاف المتوسط. وبالتوازي مع ذلك المسار الحركي للنخب اليهودية في تونس تدغم مسار الإدماج الاجتماعي داخل عالم النخب.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه اعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف المحلي وخاصة دفاتر مداخل الدولة ومصاريفها، فجاء مدعماً بالدراسات الكمية الدقيقة ووضع حدّاً للتأويلات والافتراضات التي تزخرُ بها الأدبيات التي تناولت هذه المواضيع من قبل. فالمكتبة العربية في أشدّ الحاجة اليوم لمثل هذه الأبحاث، وأملنا أن تأخذ النخب العربية على عاتقها هذه المهمة لتخرج من عالم الماورائيات إلى عالم النور والمقلّاتبة النقدية.

تونس في 29 حزيران/يونيو 2008

قائمة المختصرات

1. باللغة العربية

أ.و.ت.	: الأرشيف الوطني التونسي.
ج.	: جزء.
د.	: دفتر.
د.ت.	: دون تاريخ.
س.ت.	: السلسلة التاريخية.
س.د.	: السلسلة دوه.
ش.ت.ب.	: شهادة التعمق في البحث.
ص.	: صفحة.
صن	: صندوق.
ع/ر	: عدد رتبي.
غ.م.	: غير مذكور.
م	: ملف.
م.ت.م.	: المجلة التاريخية المفريية.
ن	: نمط.
و	: وثيقة.

2. باللغة الفرنسية

A.C.C.M	: Archives de la Chambre de Commerce de Marseille.
A.C.F.T	: Archives du Consulat de France à Tunis.
A.E.P	: Archives des Affaires Etrangères à Paris.
A.E.S.C	: Annales, Economies, Sociétés, Civilisations.
A.I	: Archives Israélites.
A.N.P	: Archives Nationales à Paris.
Aff. Etr.	: Affaires étrangères.
Art.	: Article.
B.A.I.U	: Bulletin de l'Alliance Israélite Universelle.
B.E.S.T	: Bulletin Economique et Sociale de la Tunisie.
C.E.R.E.S	: Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales. (Tunis).

- C.E.R.O.M.A** : Centre d'Etude et de Recherche Ottomanes et Morisco-Andalouses.
C.N.R.S : Centre National de la Recherche Scientifique. (Paris).
Coll. : Collection
C.P.U. : Centre de Publication Universitaire. (Tunis).
C.T : Les Cahiers de Tunisie.
E.U : Encyclopédia Universalis.
Ed. : Edition.
F.T.E.R.S.I : Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information.
I.B.L.A : Revue de l'Institut des Belles-Lettres Arabes.
I.N.A.A : Institut National d'Archéologie et d'Art. (Tunis).
p. : Page.
R.A. : Revue Africaine.
R.E.I : Revue des Etudes Islamiques.
R.E.J : Revue des Etudes Juives.
R.H.M : Revue d'Histoire Maghrébine.
R.H.M.C : Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine.
R.M.J : Rassegna Mensile di Israel.
R.T : Revue Tunisienne.
S.T.D. : Société Tunisienne de Diffusion.
t. : Tome.
U.I : Univers Israélite
Univ. : Université.
Vol(s) : Volume(s).

المقدمة

ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الأبحاث العلمية في مختلف الاختصاصات تناولت بالدرس تاريخ الأقليات العرقية والدينية⁽¹⁾ في عدة أقطار من العالم، اندرجت ضمن سياق عالمي نادى بحقوق هذه الأقليات ومصيرها⁽²⁾، ونُشر ضمن هذه الأبحاث التي تتقارب ونطاق بحثنا إلى الدراسات التاريخية التي أنجزت حول الأقلية الأرمنية والقيطية بالعديد من إيلات الإمبراطورية العثمانية،

(1) اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الأقلية، فهناك من يذكر أن الأقلية هي جماعة اجتماعية تتميز بخصائص سلافية أو لغوية أو دينية تكون سبباً في الانزوال الاختباري أو العزلة القسرية وما يتبع ذلك من التمييز ضدها كنتيجة لتمييزها وبالتالي تنلني أهميتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً... وهناك من يرى أن الأقلية هي: «جماعة متوحدّة في المجتمع تتّبع بتقاليد وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما وترغب في المحافظة عليها...»، لكن نوجّهنا في هذه الدراسة لا نريد أن يتجاوز المفهوم اللغوي والاصطلاحي المتفق عليه والذي أقرته موسوعات الأقليات وقواميسها والذي يعرف الأقلية بأنها: «جماعة بشرية تتميز بدينها أو عرقها أو لونها، تعيش في مجتمع يفوقها عدداً. أي أنها جماعة فرعية تعيش بين جماعة أكبر، وتكون مجتمعاً تربطه ملامح مشتركة تميزه عن المحيط الاجتماعي حوله، وتعتبر هذه الجماعة نفسها مجتمعاً يعاني من تسلط مجموعة أكبر عددياً تتمتع بامتياز اجتماعية أعلى». ونورد هذا المفهوم دون اعتبارات أيديولوجية أو سياسية أو دينية أو فلسفية. في هذا الصدد انظر: غيث، م.ع؛ قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999. غليون، برهان؛ نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، 1990.

Yacoub, J., *Les minorités dans le monde: Faits et analyses*, D.D.B., Paris, 1998.

(2) في الحقيقة لم يكن الاهتمام بواقع الأقليات ولید هذه الفترة بل يمكن أن يعود إلى بداية القرن العشرين، لكن تركيزنا هنا لا يتمدّد إلى الأبحاث العلمية والأكاديمية التي شذها طرانة موضوع الأقليات.

والأقليات اليهودية المنتشرة بأصقاع عدة من العالم. ومن بين ما أبرزت هذه الدراسات الأوضاع التي عاشتها هذه الأقليات ومدى التحامها وتأثيرها أو تأثرها بالمحيط الذي تواجدت به، والدور الذي تقلدته في مختلف الميادين⁽³⁾.

وقد حظيت الأقلية اليهودية بنصيب من هذه الدراسات التاريخية التي ركزت أساساً على شتى أنواع المظالم وأشكال التمييز التي تعرضت لها داخل المجتمعات التي انتمت إليها عبر التاريخ، كما حظيت نفس هذه الأقلية من قِبل بتاريخ وثقته أساطير حيكّت حول تشتتها وحلّها وترحالها، تجسّد بؤس حاضرها وترسم من الصور ما يُنبئ بطريق الخلاص في مستقبلها⁽⁴⁾.

غير أنّ هذه الدراسات بقيت إلى حدّ بعيد سجيّة القراءات الثقيلة الأسطورية التي تبني تاريخ اليهود على فكرة الخلاص بعد السقوط. لكن رغم هذا فقد أبرزت مواطن الضعف في كتابة تاريخ هذه الأقليات والتفانص التي تضمنته، والتي يتوجب على أصحاب الاختصاص تناولها للتعرف على خصوصيات هذه الأقليات، وما ميّزها عن المجتمعات التي عاشت ضمنها⁽⁵⁾.

ويسمى البحث الذي ننجز إلى تناول إحدى المسائل الدّقيقة والهامة في تاريخ البلاد التونسية، بما أنّه يروم الكشف عن حقيقة الدور الذي شغله اليهود في

(3) Rousso-Lenoir, F., & autres, *Minorités et droits de l'Homme: l'Europe et son double*, Bruylant, Bruxelles, Paris, 1999, 199 p. Hovanesian, M., *Les arméniens et leurs territoires*, éd. Autrement, Paris, 1999, 173 p. Laurence, A., *Les coptes d'Égypte*, Publisud, Paris, 144 p. Marin, Y., *Citoyenneté et communauté*, organisé par le CREHU, dirigé par Yvette Marin, Annales Littéraires de l'Université de Franche-Comté, 1996, 259 p. Yacoub, J., *Les minorités: quelles protection?*, D.D.B., Paris, 1995, 389 p.

(4) Serfaty, N., *Les courtisans juifs des sultans marocains, XIIIe-XVIIIe siècles*, Bouchène, Paris, 1999, 272 p. Malvezin, T., *Histoire des juifs à Bordeaux, Gironde*, 1999, 288 p. Lewis, B., *Juifs en terre d'Islam*, Flammarion, Paris, 1999, 258 p. Poirier, V., *Ashkénazes et Sépharades*, Cerf, Paris, 1998, 312 p. Iancu, D., & Iancu, C., *Les juifs du midi*, éd. Barthélemy, Le Pontet, 1998, 351 p.

(5) في ما يتعلّق بتاريخ الأقلية اليهودية بالإيالة التونسية في الفترة الحديثة سحاول إبراز هذه الثغرات من خلال قراءتنا الإحصائية لبعض الدراسات التي أنجزت حول هذا الموضوع والتي ستأتي لاحقاً.

اقتصاد الإيالة، وهو موضوع لم يقع التطرق إليه بصفة ضافية في الدراسات التاريخية كما سنين ذلك.

ومن هذا المنطلق يندرج بحثنا في إطار التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد التونسية في العصر الحديث، بما أنه يتطرق إلى الوزن الاقتصادي للأقلية الدينية والعرقية الوحيدة التي انصهرت في صلب مجتمع الأغلبية والتحمت به وكانت جزءاً منه في أغلب مراحل تاريخها.

كما يتنزل ضمن إشكالية تطرح مسألة دور كبار التجار اليهود في توجيه البلاد نحو الاقتصاد المركنتيلي، ونحو الرأسمالية التجارية، بما أن مشاركتهم الفاعلة في القطاعات الاقتصادية الحساسة قد تزامنت وانفتاح البلاد على أهم المراكز التجارية نشاطاً بحوضي البحر الأبيض المتوسط، كما تزامنت مع حركة التوسع الأوروبي وما نتج عنها من ترويج لأفكار الحرية الاقتصادية ومبادئها.

وتفرّع عن هذا الطرح عدّة إشكاليات أخرى مبحثها الأساسي ثنائية الضعف والقوة اللذين لازما مسار هذه الأقلية خلال الفترة الحديثة خاصة، فالضعف من المميزات الظاهرة لهذه الأقلية، وقد شكّله وضعها القانوني المتدنّي بوصف أفرادها رعايا دولة من «درجة ثانية» كما تصفه بعض الكتابات⁽⁶⁾، أما مواطن القوة فتكمن في نفاذ نخبها إلى القطاعات المالية والتجارية والتيطرة عليها أحياناً.

ويمتدح الامتزاج يمكن أن تُورد كيف استطاعت هذه الأقلية المهتصة اجتماعياً وسياسياً أن تتحوّل إلى سلطة اقتصادية قادرة على التأثير في المسار العام للبلاد؟

وقد قادنا إلى اختيار هذا الموضوع إلى جانب طرافته والإشكاليات التي يطرحها، عدّة دوافع أخرى تمخّضت عن «قراءة إحصائية» للمؤلفات التاريخية التي كتبت حول اليهود بالبلاد التونسية، وهي ليست قراءة نقدية، بقدر ما سنركّز من خلالها على بعض الجوانب الأساسية التي تُحفّز على طرّق هذا الموضوع من جهة، والإشارة إلى العديد من المعطيات التي تدعو إلى إعادة النظر في الكتابة عن

(6) Memmi, Albert., *Portraits d'un Juif*, Paris, 1962. Cohen-Hadria, Elie., «les milieux juifs de Tunisie avant 1914 vus par un témoin», *Le mouvement Social*, n° 60, juillet-septembre 1967, p. 89-107.

المجتمع اليهودي بالإيالة بوصفه جزءاً لم يخرج عن الشّبح العام للمجتمع التونسي من جهة ثانية.

وقد اخترنا أن تكون محطة انطلاقنا للتعرّض إلى ما أُلّف عن تاريخ اليهود بالبلاد التونسية كشافاً ببيوغرافياً جُمع فيه كلّ ما خطّ عن يهود المغرب العربي بغثٍ وسمين، من مصادر ومراجع إلى دراسات ومقالات صحفية⁽⁷⁾، وقد احتوى قسم خاصّ منه على ما وقع نشره من هذه المؤلّفات حول تاريخ اليهود بالبلاد التونسية⁽⁸⁾. وقد أمدّنا هذا الكشف بحوالى ألفي دراسة جاءت بلغات مختلفة⁽⁹⁾، استخرجنا من خلالها العديد من الملاحظات، وهي كما بدت لنا:

* ندرة الكتابات باللّغة العربيّة حول المجتمع اليهودي بالبلاد التونسية؛ فباستثناء أربع دراسات⁽¹⁰⁾ لا نعثراً إلا على بعض الصفّحات في كتب عامة، بالرّغم من مساهمة بعض الباحثين التونسيين منذ بداية القرن العشرين بكتابات خاصّة عن اليهود لكن باللّغة الفرنسيّة⁽¹¹⁾.

(7) Aulal, R., *Les juifs d'Afrique du Nord: Bibliographie, édition refondue et élargie*. Institut Ben -Zvi, Yad Izhak Ben -Zvi et Université Hébraïque, Jerusalem, 1993, 672 p. + CIII p.

(8) المرجع السابق، ص 147-262.

(9) بلغ العدد الجملي الذي أحصيناه 2002، وقد نحّينا جانباً المصادر الإخبارية وكتب الزّحالة الأجانب التي تعرّضت بالذّكر إلى المجتمع اليهودي بالبلاد التونسية واقتصروا على ما نشر من دراسات وبحوث ومقالات.

(10) بن الخوجة، محمد؛ «معجم لأسماء الأعلام الإسرائيلية الداوجة بتونس»، الروزنامة التونسيّة، السنة 16، 1324هـ، ص 113-124. كما أصدر نفس المؤلّف كتاباً يحمل عنوان يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربيّة، القاهرة، 1973، لم يأت الكشف على ذكره.

الجنحاني، العجيب؛ «وثيقة حول مشاركة مغتلبين عن اليهود في المؤسسات الدستورية للدولة التونسيّة قيل الحماية»، م.ت.م.، عدد 10-11، كانون الثاني/يناير 1978، ص 113-129.

التيمومي، الهادي؛ «نشوء الحركة الصهيونيّة في تونس: 1897-1941»، الكراسات التونسيّة، مجلد 26، عدد 105-106، 1978، ص 79-107. - النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1948، تونس 1982، 212ص. وطبع هذا الكتاب طبعة ثانية بنفس العنوان عن دار محمد علي الحامي للنشر، سنة 2001، وتضمّن 208ص.

(11) Bach-Hamba, Ali., «Les israélites tunisiens», in Hassen Guelati, *La justice* (11)

ومقابل ثُدرة الكتابات باللّغة العبريّة تتكتف المنشورات المتنوّعة باللّغتين الفرنسيّة والعبريّة أساساً، وفي مرتبة دونهما عدد قليل نشر باللّغة الإنكليزية والألمانية والإيطالية⁽¹²⁾.

* قلة الدّراسات التاريخيّة عن المجتمع اليهودي عامّة بالبلاد التونسيّة في الفترة التاريخيّة لاختصاصنا وهي الفترة الحديثة، ذلك أن أغلب ما نشر تناول فترة التاريخ القديم محاولة من كتابه البحث أو تثبيت شرعيّة التواجد اليهودي بالبلاد التونسيّة قبل مجيء الإسلام. كما تناول التاريخ المعاصر إبراز فضل الذّول الغربيّة على اليهود في إعتاقهم الذي جاء بعد الثّورة الفرنسيّة وحركات التوسّع الاستعماري. وفي هذا الإطار التاريخي كشفت بعض المنشورات الأخرى الدّور السياسي الذي لعبه اليهود داخل الحركة الصهيونيّة⁽¹³⁾.

* قلة الدّراسات المعقّنة، إذ إن جُلّ ما كتب لا يتجاوز العشر صفحات، وإن تجاوزت هذا العدد فأغلبها مؤلّفات تاريخيّة عامّة تتعرض إلى تاريخ اليهود «من الجذور إلى أيّامنا» وعلى هذا الشّكل من العناوين فإنّ مناهجها تنأى عن الدّراسات الأكاديميّة، كما أنّ العدد القليل من الصّفحات وأغلبها مقالات وردت في صحف ومجلات غير مختصّة لا تخوّل لكتابها نسج تاريخ المجتمع اليهودي⁽¹⁴⁾.

⁽¹²⁾ = *tunisienne*, Tunis 1909, p. 73-94. Snoussi, M.L., *Les activités sionistes dans la Tunisie de l'entre deux-guerres (1920-1939)*, C.A.R., Univ. de Tunis, 1980, 148 + XIII P. (ronéo). -, «La presse judéo-arabe parue en Tunisie entre 1884 et 1897», C.T., vol. 36, n°143-144, 1988, p. 183-219.

Kassab, A., «La communauté israélite de Tunisie entre la francisation et le sionisme (1930-1940)», in *Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 30*, Tunis, 1987, p. 525-548

(12) بلغ عدد المؤلّفات باللّغة العبريّة 683 دراسة، وباللّغة الفرنسيّة 1138، أمّا المؤلّفات بلغات أوروبية أخرى فقد ناهز عددها 130 دراسة.

(13) أحصينا في اختصاص التاريخ القديم 301 دراسة، وفي التاريخ الوسيط 191 دراسة، وفي التاريخ الحديث 14 دراسة، وفي التاريخ المعاصر 673 دراسة. وهذه الإحصاءات هي إحصاءات تقريبية نظراً لاكتفائنا بعد ما ألف باللّغات الأوروبية، أي دون إحصاء المؤلّفات باللّغة العبريّة التي قد تغيّر من صواب هذه الأرقام.

(14) الحكم الذي تصدره هنا استقينا من خلال الاطلاع على نسبة هامة من هذه الدّراسات المحفوظة بمكتبة «الرّابطة الإسرائيليّة العالميّة بباريس» (L'Alliance Israélite (Universelle).

• ندرة الدراسات التي تناولت الدور الاقتصادي الذي لعبه النخب اليهودية بالبلاد التونسية في الفترة الحديثة، وما توصلنا إليه من مؤلفات لا يتضمن إلا عدداً قليلاً من الصفحات أو بعض الإشارات العابرة في هذا الجانب⁽¹⁵⁾. وإذا نظرنا بعض الباحثين أو المؤرخين التونسيين في إطار دراستهم لاقتصاد الإيالة التونسية إلى النشاط الاقتصادي لليهود فإنهم لم يتناولوا هذا النشاط كموضوع مستقل أو على حدة.

• انبثق المؤرخين والأكاديميين عامة إلى التركيز على كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي للمجتمع اليهودي دون إيلاء دورهم الاقتصادي اهتماماً يذكر، وذلك للعصر الذي يحيط بمثل هذه المواضيع التي كادت تنعدم حولها المصادر الإحصائية الدقيقة وهو ما وفره لنا المخزون الوثائقي للأرشيف الوطني التونسي⁽¹⁶⁾.

وباطلاعنا على جملة من هذه المؤلفات يمكن أن نضيف ملاحظة هامة وهي تشابه الكثير منها، ولا نبالغ إذا أوردنا أن قراءة عدد محدود من هذه المؤلفات يُغني المطلع عن الرجوع إلى كتب أخرى، وهذا التشابه جاء بتركيز واضح على بعض المعطيات، وتداول نفس المعلومات، خاصة في علاقة المجتمع اليهودي بميثاق عهد الذمة ووضعهم الاجتماعي المتدني ضمن مجتمع الأغلبية⁽¹⁷⁾.

(15) ما أحصيناه في هذا المبدآن لا يتجاوز 6 مقالات.

(16) ستعرض لهذه الوثائق بالرصف والتحليل في موضع لاحق.

(17) في هذا الصدد انظر على سبيل المثال:

Ayoun, R., «Le commerce des juifs livournais à Tunis à la fin du XVIIe s.», in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux choix de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, 361 p., p. 203-214. Chouraqui, A., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972, 385 p., - *Histoire des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1985, 640 p. Cohen, David; *Le parler arabe des juifs de Tunis: textes et documents linguistiques et ethnographiques*, tome 1, Paris - La Haye, 1964, 177 p. Tome 2, Etude linguistique, Paris, 1975, 318 p. Saada, Lucienne; *le parler arabe des Juifs de Sousse*, Thèse 3ème cycle, Langues Orientales, Paris, 1969, 382 p. [ronéo]. Rozen, M., «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les relations intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe-XXe*, actes du

وعلى غرار هذه القراءة التي استقيناها من المصنف الجيولوجي لما كتب حول يهود شمال إفريقيا، والذي يتوقف ثبته للدراسات المنشورة سنة 1992، برزت بعض الكتابات الأخرى، كان انطلاقها من الجامعة التونسية ونادت بضرورة إعادة كتابة تاريخ المجتمع اليهودي في كل الفترات التاريخية، وهو ما تضمنته بعض الأطروحات الجامعية⁽¹⁸⁾، وعدد من الندوات العلمية التي ساهم فيها ثلثة من الباحثين التونسيين والأجانب كل حسب اختصاصه وميدانه، وأثمت دراساتهم بالموضوعية في معالجة العديد من القضايا وتحديد الإشكالات، كما انتهت إلى وجوب الاطلاع على المصادر المحلية التي قد تُحيل إلى كتابات مغايرة⁽¹⁹⁾.

colloque, Paris, 1984, p. 51-59.- «Les marchands juifs livournaux à Tunis et le commerce avec Marseille à la fin du XVII^e siècle», *Michael*, vol. 9, 1985, p. 87-129.

(18) المصطفى، عبد الكريم؛ الأقلية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948، شهادة التمكن في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، الجامعة التونسية، 1993، 563 ص. [مرفوعة].

Larguèche, A., *Pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis (XVIII^e et XIX^e siècles)*, sous la direction du Professeur Mohamed Hédi Chérif, Univ. Tunis I, 1997, [ronéo].

وقد نُشرت هذه الأطروحة تحت عنوان: (*Les ombres de la ville*) في ثلاث طبعات، الطبعة الأولى والثالثة نشرهما مركز النشر الجامعي بالاشتراك مع كلية الآداب بقرنة ستي 1999 و2002، والطبعة الثانية نُشرت بباريس عن دار «Arcantères» للنشر سنة 2000، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الطبعة الأولى التي سبق أن أثبتنا.

Jammoussi, H., *Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX^e siècle: Essai d'une étude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881)*, Doctorat en Histoire, sous la direction du Professeur Abdeljelil Temimi, Univ. Tunis I, 1999, 517 p. [ronéo].

Colloque: *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, actes du colloque organisé à Paris, le 24/3/1993, *Confluences Méditerranée*, n°10, printemps 1994, p. 75-154. (19)

Colloque: *Histoire communautaire, histoire plurielle: La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé les 25-27 février 1998 à la Faculté des Lettres de Manouba, Centre de Publication Universitaire, 1999, 310 p.

Colloque: *Les relations judéo-musulmanes en Tunisie du Moyen-âge à nos jours: Regards croisés*, actes du colloque international organisé les 22-24 mars 1999 à la Sorbonne, sous presse.

Colloque: *Les Communautés Méditerranéennes de Tunisie*, actes du colloque international organisé les 1-4 mars 2000 à la Faculté des Lettres de Manouba, sous presse.

ومن هذا المنطلق كان تعويلنا على مخزون الأرشيف الوطني التونسي، الذي لم يقع استغلاله في كتابة تاريخ المجتمع اليهودي⁽²⁰⁾، لنحاول من خلال ما يوفره لنا من مادة أولية وضع قراءة تضيف معطيات موضوعية تساهم في بناء مقاربة تاريخية جديدة، وتتجاوز ما عثّم من تاريخ البلاد التونسية في الفترة الحديثة، وما عُصّ عنه النظر من تاريخ المجتمع اليهودي في نفس الفترة، بحكم أننا اخترنا أن نخوض غمار بحث يندرج ضمن دراسات التاريخ الكمي لارتكازه على مادة إحصائية ذات أرقام جافة بعيدة عن كل تأويل أو أفكار مسبقة، وقابلة في الآن ذاته للتحليل.

وعلى ضوء هذا كان لا بدّ من تحديد موضوع البحث بدقّة وحصر الفترة التاريخية للدراسة وكان توجهنا إلى التركيز أساساً على حقلين هامّين في اقتصاد البلاد. الحقل الأول يتصل بنظام الالتزام، إذ بالرغم من أنه نظام جبائي، إلا أنه في ارتباط عضوي بالأنشطة التجارية والحرفية والمالية بداخل البلاد، وعلى هذا الأساس فإنّ مداخله لا تقل أهمية عن موارد التجارة البحرية، بل إنّ إيراداته تأتي في مقدّمة مداخل الدولة. ولم يفت التخب التجارية اليهودية أن تخرط فيه بما أنه حفل خصب للاستثمارات المالية، إضافة إلى أنّ النظام الاقتصادي قبل الحماية الفرنسية قد ارتكز على اللزّمة كنظام تجميعي وعلى وساطة الدولة بين دواخل البلاد والسوق المركنتيلي، وهذا الطرح أبرزته كلّ من دراسات الأستاذ محمد الهادي الشّريف⁽²¹⁾، وتعرّضت إليه الأستاذة لوسيت فلنسي (Lucette Valensi)⁽²²⁾.

ويتصل الحقل الثاني بالتجارة البحرية أساساً باعتبار أنّ موارد هذا القطاع من

(20) وهنا نشي كتابات بعض المؤرخين التونسيين التي أشرنا إليها سابقاً وركّزت أساساً على فترة التاريخ المعاصر.

(21) Chérif M.H., «Expansion européenne et difficultés tunisiennes», *Annales E.S.C.*, n°3, Mai-Juin 1970, p. 714-745. - *Pouvoir et Société dans la Tunisie de Husayn Bn Ali (1705-1740)*, Publication de l'Université de Tunis, 2 tomes, 1984. - «Ferme et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVIII^e - XVIII^e siècles», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990m p. 19-29.

(22) Valensi. L., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVII^e et XIX^e siècles», *R.H.M.C.*, 1969, p. 376-400.

Fellahs Tunisiens: L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII^e et XIX^e siècles, Mouton, La Haye, 1978.

أهم الموارد التي اعتمدت عليها السلطة لدعم مداخلها. ولا شك أن التخب من التجار اليهود بحكم مشاركتهم في هذا القطاع سبب كنه الدور الذي لعبوه، بالإضافة إلى أن التجارة البحرية قد جرت الإيالة إلى الانخراط في منظومة الاقتصاد الماركنتيلي. وما ينبغي أن نلفت إليه الانتباه في تناولنا لهذا الحقل الاقتصادي أننا نذكر «التجارة البحرية» دون إيراد لفظة «التجارة الخارجية» إلا في حالات قليلة لاعتبارين اثنين:

• أولاً: أن موارد التجارة الخارجية عموماً قد تأتت أساساً من مداخل التجارة البحرية، أي من حركة التصدير والتوريد عبر المتوسط، وهو القطاع الذي يتميز بأهمية نشاطه.

• ثانياً: إذا تعرضنا إلى موارد التجارة الخارجية إجمالاً ليس باستطاعتنا أن نشي موارد التجارة الصحراوية، التي شهدت حركتها ركوداً هاماً خاصة في القرن التاسع عشر، كما انعدمت عنها المعلومات والإحصاءات، ومن الأسس التي قام عليها البحث اعتماده بدرجة أولى على بيانات اقتصادية وإحصائية لم توفرها غير سجلات المتجر، لذلك فضلنا عدم التطرق لها دون توفر جملة من المعطيات وخاصة منها الأرقام.

أما الفترة التاريخية فمنطلقها الفعلي تزامن الزرع الأخير من القرن السابع عشر، لاعتبارين اثنين، أولهما توفر قدر من الأرقام والإحصاءات كوّنت لنا جزءاً من مادة اقتصادية، رأينا من الأجدى استغلالها وتوظيفها في البحث لما تحتوي عليه من معلومات قيمة وضحت لنا علاقة نخبة من التجار اليهود بالموانئ التونسية، ونشير هنا إلى الوثائق المنشورة للمصنعية الفرنسية بتونس⁽²³⁾، التي قادتنا إلى الاعتبار الثاني وهو التركيز الرسمي لليهود القادمين من ليفورنو بالإيالة سنة

(23) Grandchamp. Pierre., *La France en Tunisie de la fin du XV^{ème} siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite.*, documents inédits, Tunis, 10 vols, 1920-1933.

وقد اخترنا من جملة هذه الوثائق ما ورد في الأجزاء الثلاثة الأخيرة التي تغطي الفترة الممتدة بين سنة 1681 وسنة 1705، وهي التي اتخذنا منها العديد من العينات لتتبع التواجد اليهودي الفرنسي في البلاد التونسية خلال العهد التركي.

1685، وبداية بروزهم في قطاع التجارة البحرية. لكن استغلال إحصاءات الربع الأخير من القرن السابع عشر لم يحل بيننا وبين الرجوع في بعض الأحيان إلى ما وفّرتة نفس الوثائق من معلومات عن النشاط التجاري لليهود في بداية القرن، كما لم تكن حاجزاً أمامنا للبحث عن جذور هؤلاء التجار والأسباب التي حفّزتهم على الاستقرار بالإيالة والتي تعود إلى بداية القرن السادس عشر.

وقد قيّدنا هذا الموضوع في نهايته بالإعلان عن عهد الأمان سنة 1857 وذلك لأسباب أربعة:

أولاً، لم نتوصل إلى وثائق إحصائية تتعلق بالمتجر أو بنظام الالتزام بعد هذا التاريخ، سوى التذر القليل الذي لا يَكُون لنا مادة اقتصادية، بما أنّ البحث مقبّد ومحكوم عليه بأن يتواصل مع الإحصاءات. وهنا أجبرتنا الضرورة في حالات نادرة أن نستقي بعض المعلومات من وثائق أرشيفية يعود تاريخها إلى السنوات الأخيرة من سنيّات القرن التاسع عشر، لدعم البحث أو لسدّ بعض الفجوات.

ثانياً، يمثل الإعلان عن هذا الميثاق حدثاً فريداً من نوعه في تاريخ الإيالة التونسية، إذ هو في علاقة هامة بالوضع الاجتماعي لأفراد الأقلية اليهودية وبالوضع السياسي للبلاد، فقد أقرّ هذا الإعلان بعض المكاسب القانونية لليهود، وحاولت السلطة أن تتخذ من بعض مبادئه نبراساً لها لتتماهى والدّول الأوروبية في كسب بعض مقومات الحداثة⁽²⁴⁾.

ثالثاً، يُعبّد هذا التاريخ متواجه الإيالة العديد من المصاعب منها النتائج التي ترتبت على الأزمة المالية المنجزة عن تدابرها الضخم وسياستها الإسرافية، والتي

(24) ابن أبي الضياف، أحمد؛ إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 أجزاء، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد، تونس، المطبعة الرسمية، 1963-1964. سنشير إلى هذا المصدر بلفظة الإتحاف. يرم الخاسي، محمد؛ صفوة الاعتبار بمسودع الأمصار والأقطار، المطبعة الإعلامية بمصر، 1884-1854. خير الدين؛ أقوم الممالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق محمد الشوفي، بيت الحكمة، تونس، 1991. كرميكن، ف؛ خير الدين والبلاد التونسية 1836-1881، ترجمة البشير بن سلامة، تونس، لندن، 1988.

قادت إلى انتفاضة علي بن غداهم سنة 1864⁽²⁵⁾، وإلى دخول ماليها تحت مراقبة «الكومسيون المالي»⁽²⁶⁾ وهو موضوع منشعب الأطراف يتطلب عملاً مستقلاً بذاته من منطلق الدور الذي شغله اليهود في هذه الأزمة، وهو ما ارتأينا تأجيله إلى بحث لاحق ينطلق من وثائق أرشيفية محلية ليأخذ حظه من الدرس.

ولبعاء، انضح لنا جيداً في أواسط القرن التاسع عشر سيطرة نخب المال من اليهود على قطاعات واسعة من اقتصاد الإيالة سواءً بتمكنهم من التجارة البحرية أو بمشاركتهم في موارد نظام الالتزام، فهل يجوز اعتبار أنّ تغلغل هذه النخب في أهم قطاعتين ماليين قد أفرز «بورجوازية» يهودية ساهمت في توجيه اقتصاد البلاد، من منطلق ارتباط مصالحها بالسلطة وبالقوى الأجنبية التي كان لممثليها حضور قوي في الساحة التجارية للبلاد؟ وهل ساهمت النخب اليهودية في إرساء الزوافد المادية للحدائق التي نأق إلى تحقيقها زعماء الإصلاح في أواسط القرن التاسع عشر، أم أنها عتقت نبيّة البلاد للقوى الأوروبية تبعاً لما حثته المصالح الاقتصادية لهذه النخب؟

وتجدد الإشارة إلى أنه بالرغم من اتخاذنا سنتي 1685 و 1857 تاريخاً يحدد الموضوع، فإنّ ندرة المعلومات جعلتنا نلتجئ في بعض الحالات إلى استغلال بعض الوثائق التي تتجاوز زمنياً هذين التاريخين. وهذا التجاوز هو من قبيل الاستطرادات الضرورية تعود بالحدث إلى ما قبل الفترة الحديثة أو تابع تطوره بعد ذلك.

وقد فرض علينا هذا الموضوع تقسيماً أخضع الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة أبواب ذيلناها بخاتمة وعدة فهارس. ففي الباب الأول كان لابد من التعرض إلى جذور اليهود وتواجدهم بالبلاد التونسية وعددهم ووضعهم الاجتماعي في الفترة

Slama B., *L'insurrection de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E, 1967. Chater, Khélifa., (25) *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIX^e siècle: La mehabla de Zarrouk au Sahel (1864)*, publication de l'Université de Tunis, 1978, 230 p.

(26) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق: 87، ملف: 31، وثيقة: 1-15، أوامر ومراسلات تتعلق ببعث الكومسيون المالي، بتاريخ ربيع الأول 1286هـ، الموافق لشهر آب/أغسطس 1868. سنشير إلى هذا المصدر الأرشيفي بالمختصرات التالية: أ.وت، س.ت، ص.ت، م.ت، و.ت.

الحديثة بوصفهم أقلية دينية التحمت بالتسيج العام لمجتمع الأغلبية وتأقلمت معه اقتصاديًا واجتماعيًا. وفي هذا الصدد انبنى تقسيم هذا الباب على انقسام الطائفتين اليهوديتين بالإيالة وعدم نجانسهما، فالفصل الأول خصّصناه للتعريف بالطائفة اليهودية المحلية باعتبارها الأقدم نواجداً بالبلاد، إلى جانب التعريف بيهود ليفورنو وقدمهم إلى الإيالة وتركّزهم بها، وقد سمينا في الفصل الثاني إلى التعرّض إلى الوضع الديموغرافي والقانوني لليهود إجمالاً لإبراز العوائق والضغوطات التي كانت تواجههم، وهي حواجز بإمكانها أن تحول دون ازدهار أنشطتهم الاقتصادية. أمّا الفصل الثالث الذي أفردناه إلى بروز يهود القرنة بالوسط التجاري للإيالة فقد أدرجناه ضمن هذا الباب لعمّة اعتبارات، منها أنّ أفراد هذه الجالية قد ساهموا بقدر كبير في تشييط التجارة الخارجية في الفترة الحديثة على خلاف أفراد الطائفة اليهودية المحلية، الذين كانت مشاركتهم في هذا القطاع محتشمة خاصة بين نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، إضافة إلى تميّز اليهود المنحدرين من ليفورنو بالمكاسب التي حظوا بها من السلطات التوسكانية، وهذه المكاسب كانت وراء اندفاعهم وحرصهم على التكتل وتكوين طائفة فرضت نفسها على الطائفة اليهودية المحلية، بانشقاقها عنها ثم باستقلالها في إدارة شؤونها الداخلية، كما كان تألّق أفراد هذه الجالية على الساحة التجارية وراء اعتراف السلطات التونسية بهم، وإصرارها على بقائهم تحت نفوذها وحمايتها. لكن هذا التقسيم لم يمنعنا في بعض الحالات من التطرّق إلى الطائفتين معاً، وذلك عند النظر في أعدادهم وتوزّعهم الجغرافي، أو عند التطرّق إلى وضعهم القانوني. وقد فصلنا بين الطائفتين في هذا الباب من منطلق أنّ لكلّ طائفة خصائص تميّزها عن الأخرى، خاصة في ما يتعلق بأنشطتهم الاقتصادية، وقد لاحظنا في هذا المجال توجه التخب اليهودية المحلية إلى الاستثمار في موارد نظام الالتزام، في حين استقطبت مرافق التجارة البحرية أغلب التخب القرنية.

ومن هذا المنطلق خصّصنا الباب الثاني لنظام الالتزام في الإيالة التونسية ومشاركة اليهود فيه، وقد صدّرتنا الفصل الأول منه بجزء يعرف بهذا النظام، ومراحل تطوّره خلال العهد الحسيني، وتراتبية الادارية وأسعار اللّزم وأنواعها ومداخله وآليات العمل وفقه بصفة عامة، وذلك تمهيداً منا حتّى ندرك قيمة هذا النظام في اقتصاد البلاد بوصفه نظاماً جائباً ارتبط أساساً بالموارد الداخلية للبلاد،

كما ارتبطت أهم بضائعه بالتجارة الخارجية للإيالة. وفي صلب هذا النظام كان لا بد أن تنطرق إلى انخراط التجار اليهود في دواليب عمله وإحصاء اللزوم التي أشرفوا على جباية إيراداتها خلال الفترة الحديثة، وموقعهم ووزنهم. وهو ما تتبعناه بدقة في الفصل الثاني من هذا الباب، حيث تعرّضنا بالوصف والتحليل إلى إبراز اللزوم التي تواصل عملهم فيها لمدة طويلة، وقد قسمناها إلى لزوم الأنشطة الحرفية والتجارية ولزوم الخدمات. وتعرّضنا في جانب مستقل إلى لزوم «دار الجلد» باعتبارها أهم لزوم أفرزها هذا النظام في الفترة الحديثة، وتمسك بها اليهود وتناوبوا على نشاطها وبضائعها أكثر من قرن، ولم يقلر بقية التجار على منافستهم للانتفاع بمواردها غير سلطة الدولة وسلطانها. ومما قد نؤاخذ عليه في هذا الجانب إطنابنا في التعرض إلى هذه اللزوم، لزوم بلزوم دون النظر إليها في صلب نظام الالتزام بصفة عامة، الأمر الذي قد يراه البعض مُخِلًّا بتوازن الدراسة، وحتى وإن كان الأمر كذلك فإننا لم ننظر إليها من هذه الزاوية، بقدر ما وجهنا اهتمامنا لإبراز طرافة هذه اللزوم التي تكمن في العديد من جزئياتها، إضافة وإلى حدّ علمنا أنه لم يقع التطرق في الدراسات والبحوث التي تناولت الفترة الحديثة بالدرس إلى آليات نظام الالتزام، وآليات عمل لزمه بالوصف والشرح والتحليل وفق المنهج الذي اتبعناه. وهذا لا يعني أننا كنا السابّقين لمعالجة نظام الالتزام، بل يكفي أن نذكر أن عديد الدراسات الجامعية في الموضوع ذاته قد أثارَت لنا السبيل واستفادنا منها أيما استفادة⁽²⁷⁾.

أما الباب الثالث من هذه الدراسة فقد خصّصناه للنظر في النشاط التجاري البحري للتحب اليهودية، وتعرّضنا في الفصل الأول منه إلى استثماراتهم المالية في هذا القطاع، وذلك من خلال إحصاءات لأغلب البضائع المصدّرة والمستوردة، والتي ساهمت بقدر كبير في تدعيم ثروات بعض التجار اليهود، كما ساهمت في تثبيتهم على الساحة التجارية للإيالة. في حين تعرّضنا في الفصل الثاني من هذا الباب إلى مراحل تطوّر التجارة الخارجية للإيالة بشكل عام، وتأثير القرارات

Bachrouch, T., *Le saint et le prince en Tunisie*, pub. de l'Univ. de Tunis I, 1989. (27)
Boubaker, Sadok., *la Régence de Tunis au XVI^e siècle. ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne*, publication du CEROMA, Tunis, 1987. Chérif, M-H., «Ferme et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVII^e - XVIII^e siècles», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990, p. 19-29.

السياسة في توجيه مسار اقتصاد البلاد عموماً، لاعتقادنا أن حضور التجار اليهود في الوسط التجاري المحلي ارتبط بصفة هامة بقرارات بعض البايات الحسينيين ونصرفاتهم. وقد أنهيّا هذا الباب بمحاولة تتبع مسيرة بعض العائلات اليهودية التي اشتهرت بثرائها وعلاقتها بأصحاب النفوذ السياسي من سلطات محلية وممثلي القوى الأوروبية بالإيالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا توخينا نهج المقارنة في كلّ سبيل طرقناه، أي أننا لم نقتصر على دراسة نشاط التجار اليهود فحسب، بل قارناه مع نشاط التجار المسلمين ونشاط تجار الجاليات الأوروبية بالإيالة، ذلك أن دور التخب اليهودية لم يكن بمعزل عن دور التخب المسلمة أو الأوروبية، سواء في حضورهم أو في عدد عملياتهم التجارية أو في مبالغ استثماراتهم، وذلك حتّى يتضح لنا بحق الدور الذي مارسه التجار اليهود في الوسط التجاري البحري، ومن هذا الباب رصدنا تطوّر هذا القطاع بشكل عام بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما الفهارس فقد تضمّنت فهرساً للأماكن الجغرافية، وفهرساً لأسماء الأعلام ثم فهرساً ثالثاً يتضمّن كثافاً للمصطلحات التي وردت في الكتاب استخرجت بدرجة أولى من الوثائق الأرشيفية المستعملة في هذه الدراسة، ومن بعض المصادر والمراجع بدرجة أقل، وقد ناهز عددها الـ 300 مصطلح. علماً أن المصطلحات التي وردت باللغة العبرية وهي ليست كثيرة ضمناها إلى حواشي النص لتكون قريبة من القارئ.

وعلى ضوء ما تضمّنت أبواب هذه الدراسة وفهارسها، كان لا بدّ من تحليد بعض المصطلحات وتوضيحها بالرغم من أنها لا تشمل على كثير من الألفاظ ذات المفاهيم المتنوعة أو المقاصد المختلفة بالنسبة للكلمة الواحدة، وذلك لتجنّبنا منذ البدء استعمال صيغ التأويل والإسقاطات وإسباغ مفاهيم نظرية على الدراسة قد لا يتحمّل وزرها المنهج العلمي.

ومن بين هذه الألفاظ التي يتواتر استعمالها مصطلح، «الأقلية اليهودية» و«الطائفة اليهودية» أو «الطوائف اليهودية» بصيغة الجمع» للدلالة على الأفراد الذين يتكوّن منهم المجتمع اليهودي المتواجد بالبلاد التونسية ككل، وهي مصطلحات لا تتضمّن أبعاداً دينية ولا عرقية.

وقد فرض علينا تعدّد انحدارات اليهود وانتماءاتهم إلى تقسيمهم وفق هذه المعطيات؛ «فاليهود المحليون» أو «يهود الطائفة المحلية» هم الذين أطلقت عليهم العديد من الوثائق والدراسات «اليهود التوانسة» لتواجدهم القديم بالبلاد ولانتمائهم إلى حماية الباي. أما أفراد «الطائفة القرنية»، فقد نعتناهم أولاً «يهود ليفورنو» قبل أن يطالبوا السلطات المحلية بالانضمام إلى جالية أو طائفة، ثم «الجالية القرنية» انطلاقاً من تعريب لفظة (La nation Livournaise) الواردة في الوثائق الفرنسية لأواخر القرن السابع عشر، ثم «يهود القرنية» أو «القرانة» أو «الطائفة القرنية» بعد الانشفاق الذي حصل بينهم وبين «الطائفة المحلية»، وتواتر هذه المصطلحات في الوثائق التي استعملناها تشير إلى تميّزهم واستقلالهم في تسيير شؤونهم عن «طائفة التوانسة». في حين يدلّ مصطلح «اليهود المحميين» على أولئك الذين جذبتهم بعض الامتيازات التي تمنحها القنصليات الأجنبية إلى رعايا بلدانها، وبانتمائهم إليها خرجوا عن حماية الباي. وفي نفس الإطار يشير مصطلح «اليهود الأجانب» أو «اليهود الأوروبيين» إلى حاملي جنسيات بعض البلدان الأوروبية الذين انضموا إليها تحت قوانين قنصليات البلدان التي انحدروا منها، أو التي انضموا إليها، وقد بدأ يتضح نشاطهم التجاري بالإيالة مع مطلع القرن التاسع عشر خاصة.

وهذا التقسيم يخولنا التعرف على الوزن الاقتصادي والمالي لكل مجموعة مع التذكير أن كلّ هذه المصطلحات هي في منأى تام عن كلّ أبعاد دينية أو أيديولوجية أو عرقية.

والتجّاننا إلى استعمال لفظة «الفئات التجارية» وذلك للدلالة على العناصر التي نشطت في الميدان التجاري سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين أو يهوداً (قرانة وتوانسة ومحميون)، وكلّ مجموعة من هؤلاء التجّار يمكن أن تُنعت بفئة تجارية.

كما تواتر استعمالنا لبعض الألفاظ العامة التي حتمتها علينا الوثائق الأرشيفية مثل مصطلح «لزمة» للدلالة على بضاعة أو حرفة معيّنة أو ما شابهها أخضعت إلى نظام الالتزام، أو مصطلح «لزام» الذي يعني الملزّم في وثائقنا، ولزّيد من الثبوت في هذين المصطلحين نحيل إلى الفصل الأول من باب نظام الالتزام وانخراط اليهود فيه.

أما مصطلح «بورجوازية» الذي بدأ لنا أنّه غير إجرائي (Anachronique)

بالنسبة للفترة التي ندرس، فقد حتم استعمالها طبيعة الموضوع، ولا نقصد بها طبقة اجتماعية تمتلك وسائل الإنتاج والتبادل وتعيش على استغلال العمل المأجور وفائض القيمة، بل نشير بها إلى بعض الأفراد أو العائلات اليهودية التي كوّنت ثروات طائلة واشتهرت بها من خلال تنوع أنشطتها واستثماراتها المالية في القطاع التجاري. ونجدر الإشارة هنا إلى أنّه بعد تحديد وضبط هذه المصطلحات سوف نوردتها في النصّ دون معقّفين.

ودراسة موضوع حول بعض فروع الاقتصاد، نطلب بالضرورة الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة، لذلك لجأنا إلى الاعتماد على ما في حسيبة مخزون الأرشيف الوطني من وثائق وسجلات لمداخل الدولة ومصاريفها باعتبار أن إيراداتها من موارد التجارة البحرية، وما وُفّقه نظام الالتزام على الأنشطة الحرفية والتجارية من مكوس وأداوات صبت كلها في خزانة الدولة، وقد تبيننا هذه الدفاتر ومضامينها وحاولنا أن نستخرج منها كلّ المعلومات والإحصاءات التي حتمها علينا هذا البحث، وهي إذا كانت تحتوي على سلسلة من الأرقام الجافة، فإنها تؤنس لمعرفة تاريخية صائبة إذا تجاوزنا غموض هذه الأرقام وتعاملنا معها كمادة اقتصادية ثرية وقيمة.

دفاتر المتجر

أطلقنا عليها العديد من التسميات وهي كلّها نصب في معين واحد مثل «سجلات المتجر»، «سجلات الجمارك»، «قوائم المتجر» أو «دفاتر الديوانة»، ورغم قلّة عددها لعدم تغطيتها كامل الفترة الحديثة بصفة مترسلة، إلّا أنّها تعدّ من المصادر الأرشيفية الوحيدة تقريباً لصياغة إحصاءات تعكس النشاط التجاري البحري لإيالة تونس في سنوات معينة من الفترة التي ندرس، وارتباطاً بما أملته علينا هذه السجلات لم يكن أمامنا من خيار سوى أن نستغلّ بدقّة ما ورد فيها من أرقام لتتبع حركتي التوريد والتصدير.

التوريد: احتوى مخزون الأرشيف الوطني على دفترين لهذا النشاط لا غير، ينتمي الأول وهو الوحيد والمتكامل إلى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وقد استخرجنا منه هيئة غطت عام 1195 هجري (1780-1781)، ومن خلالها برزت لنا ملامح التوجه التجاري لعللي باي [1759-1782]، كما قد تفرّز هذه الهيئة سياسة

حمودة باشا باي [1782-1814] إزاء اقتصاد البلاد، بما أن تسييره لشؤونها سبق اعتلاءه العرش الحسيني. أما الدّور الثاني الذي سجّل هذا النشاط، فقد اخترنا منه عينة أخرى امتدّت على كامل عام 1260 هجري (1844-1845) وهي سنة كشفت عن السياسة الإمبرافيّة لأحمد باشا باي [1837-1855] إضافة إلى انفتاح أسواق الإيالة على البضائع الأوروبية.

التصدير: حاولنا تغطية هذا النشاط بعينة تتوزّع على سنتي 1228-1230 هجري (1814-1815) وهي الفترة التي برزت فيها بجلاء نتائج السياسة التجاريّة التي شرع في تنفيذها علي باي مع اعتلائه العرش سنة 1759، وتوخاها من بعده حمودة باشا باي. كما اتخذنا عينة ثانية امتدّت إحصائياتها على سنتي 1856 و1858، وهي الفترة التي بدأت تبرز فيها الأزمة الماليّة للبلاد، واحتياج السّلطة للملح للسيلة التقديّة لمجابهة مصاريفها.

ومن خصائص هذه السجلات التي امتازت به عن غيرها من الوثائق الأخرى، أنّها تورد البضائع المصدّرة أو الموردة ومبلغ الأداء بالنسبة لبضائع التّوريد، أو مبلغ «تذكرة السّراج» بالنسبة لبضائع التصدير، كما تدرج ضمن هذا نوعية البضائع وفي أغلب الأحيان كمّيّتها، إضافة إلى أسماء وألقاب التجار، وهو ما ساعدنا على ترتيبهم حسب انتماءاتهم (مسلمون، يهود، أروبيون) وأنار لنا السبيل للتعرف على اليهود وانتماءاتهم كذلك، الأمر الذي أكّينا جانباً من الخبرة اعتمدناه للتمييز بين «يهود القرنة» و«اليهود المحليين» (أو التوانسة) و«اليهود المحمّيين»، الذين عادة ما ترفق أسماؤهم بلفظة «حماية» أو «نيون» أو «سوديتو» للإشارة إلى تمتعهم بامتيازات التجار الأجانب، وانضمامهم قانونياً إلى حماية بعض الفصليات الأوروبية.

وقد أتاح لنا المواصفات التي تضمّنتها سجلات المتجر فرصة تدعيم منهجنا بمقارنة أنشطة كلّ الفئات التجارية، كما مكنتنا من رصد العديد من التطورات التي طرأت على الساحة التجارية للإيالة في اقترانها بالظّرفيات التاريخيّة.

دفاتر الالتزام

هناك القليل من الوثائق التي تتعلق بنظام الالتزام مباشرة ذلك أن إيرادات هذا النظام سجلت بدفاتر مداخل الدولة ومصاريفها، ما عدا البعض منها مثل وثائق دار الجلد التي أمدتنا بأسعار هذه اللزمة وغطت الفترة المتراوحة بين 1721-1850، ومصاريف «لزمة التّفقة» و«لزمة المهقات» و«لزمة كساوي العسكر». وإذا اختلفت دفاتر هذا النظام عن دفاتر المتجر من حيث عددها الذي فاق المائة، فإنه لم يكن هناك اختلاف كبير من حيث مضامينها ومادتها الإحصائية، فهي تسجل نوعية اللزمة والشئ الذي أُرسي عليها بعد المزاينة العلنية، واسم الملتزم والمدة التي سيُشرف فيها على مراقبتها. وقد توخينا فيها نفس المنهج الذي سلكناه في سجلات المتجر لاستخراج العديد من البيانات والإلحاح بالأرقام التي وقرنها لنا.

ومن أهم الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدفاتر توزّع المعلومات وانتشارها على عدد كبير من الدفاتر، لذلك لجأنا إلى تبّعها بدقة لتثبيت كل أنواع اللزّم بما أنّها استثمارات تجارية ومن بينها التي انخرط فيها التجار اليهود لرصد تطوّرها بتواصلها أو سحبها من سوق الالتزام.

وبالرغم من محدودية هذه السجلات بشكل عام، إلّا أنّها تضمّنت العديد من الجزئيات الهامة سواء من خلال الإحصاءات أو من خلال المعلومات التي نوردتها. وبشكل عام كان تعويلنا بدرجة أولى على هذه النوعية من الوثائق الإحصائية التي لم يقع استغلالها في البحوث التي تناولت بالنرس جزءاً من تاريخ الأقلية اليهودية بالإبالة التّرنسية في الفترة الحديثة.

ولم تقتصر هذه الدّراسة على هذه الوثائق فحسب بل التجأنا إلى مخزون «السّلسلة التاريخية» وبعض ملفات «السّلسلة د» التي كملت العديد من الثّوافص والمعلومات التي لم تأت على ذكرها السجلات الإدارية والجباية.

كما طعنا هذه الدّراسة ببعض الوثائق من الأرشيفات الفرنسيّة ولتن لم تحتو على إحصائيات مفصلة ومبوّنة كالتي تضمّنتها سجلات المتجر، فإنّها هامة جداً كمادة تاريخية واقتصادية، بل وضّحت لنا العديد من المواقف وساعدتنا على تتبع بعض الأنشطة التجارية لليهود، وهي التي كملتها الوثائق التجارية والسياسية الفرنسيّة

المنشورة والتي يعود أصلها إلى المخزون الوثائقي للقنصلية الفرنسية بتونس⁽²⁸⁾، وقد استخرجنا منها تقريباً كل ما أورده حول كبار تجار اليهود وكوّننا من خلالها عينة لتتبع نشاطهم التجاري خلال الزيج الأخير من القرن السابع عشر، أي خلال الفترة التي تكتل فيها يهود ليفورنو في صلب جالية عبرية استمدت شرعيتها من قوتها المالية، كما استمدت نفوذها من سيطرتها على محور تونس - ليفورنو.

وفي هذا الإطار من الدراسة كان لا بدّ لنا من الاطلاع على المصادر الإخبارية وتقضي ما دونه، وأهمها كتاب إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد بن أبي الضياف، الذي أبرز موقف كاتبه من اليهود في عدة مواضع⁽²⁹⁾. والكتاب الباشي لحمودة بن عبد العزيز وغيرهما.

وبالرغم من تعرّض هذه المصادر بصفة عَرَضِيَّة إلى الأنشطة الاقتصادية لليهود، أو الإشارة إلى المجتمع اليهودي ككلّ بإشارات عابرة، إلّا أنّها دُعِمت البحث بمعلومات هامة حول الظرفيات التاريخية في افتراضها بالأوضاع السياسية والاجتماعية وتطوّر المسار الاقتصادي للإيالة في الفترات التي كتبت فيها.

وقد توازت هذه المصادر في نفس قيمتها التاريخية والإخبارية مع ما سجّله العديد من مَنَوَنَات الرحالة الأجانب الذين زاروا البلاد التونسية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلّا أنّهم تميّزوا على ما أورده المصادر الإخبارية بتطرّقهم إلى الحديث عن المجتمع اليهودي والتركيز على أهمّ ملامحه سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وواقعه المعيش تحت حماية دولة إسلامية فرضت على هذا المجتمع جُمْلَةً من القيود.

(28) ونقصد بهذه الوثائق العقود التجارية والمراسلات السياسية التي دَوَّنَهَا المنشورات التالية:

Grandchamp, P., *La France en Tunisie de La fin du XVI^e siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite*, 10 volumes, Tunis, 1920-1933.

Plantet, E., *Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour. 1577-1830*, 3 volumes, Paris, 1893-1899.

(29) تناول بالدرس مواقف ابن أبي الضياف تجاه اليهود بالبلاد التونسية الأستاذ محمد الهادي الشريف في مقال له:

Chérif, M.H., «Ben Dhyâf et les juifs tunisiens», in *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, 1994, p. 89-96.

أما مراجع البحث فهي متنوعة وكثيرة، منها ما يتعلق بتاريخ البلاد التونسية في الفترة الحديثة وأغلبها رسائل جامعية ودراسات أكاديمية لباحثين تونسيين أساساً، وقد أفادتنا كثيراً بأسلوبها العلمي وموضوعيتها. ومنها ما يتعلق بتاريخ المجتمع اليهودي سواء بالإيالة أو ببلدان أخرى، وقسم هام من هذه المراجع ألفه الكتاب اليهود، وقد تعاملنا مع المعلومات التي استقيناه منها بحذر نظراً لأن بعضها يعدّ من الكتابات الموجهة التي تنأى في العديد من مضامينها عن كل موضوعية ونزاهة علمية.

وقد حاولنا التقيد بالمنهج العلمي والتثبت به في كل مراحل هذه الدراسة، التي لا نخالها فريدة من نوعها في هذا المبحث التاريخي، ولا الأخيرة بالنسبة لنا ولغيرنا من الباحثين للحسم النهائي في الموضوع الذي ندرس، بل هي محاولة تنضاف إلى عديد المحاولات الأخرى الغاية منها الإسهام ولو بجزء بسيط في كتابة تاريخ البلاد التونسية في الفترة الحديثة.

الباب الأول

الجدور التاريخية لليهود ووضعهم الديموغرافي والقانوني

لا يسمح الإطار الزمني المحدّد لدراسنا بالتطرق إلى الجدور التاريخية البعيدة لليهود بالبلاد التونسية، أو البحث في تاريخ يهود الشتات (Diaspora)، ومجراتهم المتعاقبة واستيطان بعضهم شمال إفريقيا، فهذا البحث يتجاوزنا ونُفَضِّل تركه لأصحاب الاختصاص للبت فيه⁽¹⁾. لكن ما يمكن تضمينه أن التواجد اليهودي بالبلاد التونسية يعود إلى أحقاب بعيدة زمنياً، غير أن هذا الزمن تلقه سجلات من الفمروض الشديد⁽²⁾، تختلط فيه معالم الحقيقة بخيالات الأسطورة، وربما تتلاشى الحقيقة وتُغيب لتحل محلّها الأسطورة فترسي بعض جوانب هذه الجدور⁽³⁾. فمن أين يبدأ تاريخ يهود تونس؟

(1) Hadas-Lebel, M., «Les juifs en Afrique romaine», in *Histoire communautaire... op. cit.*, p. 101-133.

(2) Lasserre, J.-M., *Peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des Sévères (146a.c-235a.c)*, C.N.R.S., 1977, p. 412-413

(3) تعرّضت العديد من الدراسات إلى الأساطير المؤسّسة للتاريخ اليهودي بالبلاد التونسية، أهمّها أسطورة نشأة الغربة بجزيرة، وأسطورة نشأة الحارة والنور الذي لمبه الولي سيدي محرز بن خلف في ذلك، ويدورنا منشير إليها في هذه الدراسة دون أن نتمحّ في تحليل جوانبها، في هذا الصدد انظر:

Benattar, L., «La Gheriba de Djerba», *Vie de Tunisie*, n°21, juin 1924, p. 140-143.

Larguèche, A., *Les ombres ... op. cit.*, p. 349-350. Jemousai, H., «Le légendaire dans l'Histoire des juifs de Tunisie: Exemple de la Hara», in *Histoire communautaire... op. cit.*, p. 91-99.

الفصل الأول

الجالية اليهودية المحلية

وقدوم يهود ليفورنو

1 - يهود الطوائف المحلية: جذور غامضة وتاريخ متباين

انطلقت بعض الدراسات التي اهتمت بتاريخ اليهود القديم من فرضيات ومقاربات بين عناصر ومعطيات تاريخية، لإثبات أن التواجد اليهودي بالبلاد التونسية قد سبق الحقبة القرطاجية، وما تقدّمه هذه الفرضيات يبقى مشكوكاً في مصداقيته، إذ إنّ أغلب استنتاجاتها خاضعة لكل تأويل لعدم ارتكازها على مستندات تاريخية صحيحة⁽¹⁾.

1 - اليهود تحت هواصف الرومنة

تشير العديد من المصادر إلى حضور اليهود خلال الفترة الرومانية وما بعدها، فانتشارهم على عديد المناطق من المقاطعة البروفنصولية وتوزّعهم بها، وحضورهم بين القبائل البربرية، يدلّ على قدم استقرارهم بالبلاد واندماجهم في نسيجها الإثني⁽²⁾.

(1) Cazès, D., *Essai sur l'Histoire des israélites de Tunisie*, Paris, 1988, p. 29.

Sloush, N., «Civilisation hébraïque et phénicienne à Carthage», *R.T.*, n°85, 1911, p. 213-219. Le Bohec, Y., *Antiquité Africaine, inscriptions juives et judaïsantes de l'Afrique romaine*, Paris, C.N.R.S., 1981, p. 181.

(2) Juster, J., *Les juifs dans l'Empire romain, Leurs conditions juridique, économique et sociale*, 2. Paris, 1914, vol. 1, p. 31. Hadas-Lebel, M., «Les juifs en Afrique romaine», in *Histoire communautaire...*, op. cit., p. 101-133.

ويبدو أن هذا الاستقرار قد يَسُرُّ لهم ضمَّ شملهم بعد تشتتهم في صلب مجموعات يهودية أو قبائل، حافظوا من خلالها على نكتلتهم، وعلى خصائصهم الدينية والثقافية، التي ميّزتهم عن غيرهم دون أن تمنع التحامهم بالمجتمع البربري. فقد تواجدت قبائل يهودية بربرية، اشتركت مع البربر في أساليب عيشهم وطرقه، ويعبر هذا الانصهار عن تلاقح حضاري أفرزته علاقة التأثير والتأثر، طرحت فرضية أولى تبرز تبني اليهود خصائص المجتمع البربري، كما طرحت فرضية ثانية لتؤكد اعتناق بعض القبائل البربرية الديانة اليهودية⁽³⁾.

ولا يهمّ هنا صحّة أو تأويل هذه الاحتمالات المتباينة، بقدر ما يهمّ أن العلاقة التي جمعت اليهود بالبربر تشير إلى قدم تواجدهم وتأقلمهم مع الفضاءات التي احتوتهم، وهو ما ساهم في دعم وضعهم الديموغرافي، الذي ما انفك يتطور بفعل الهجرات التي استقطبتها الشبكات التجارية، والتي ربطت قرطاج الرومانية بمختلف مراكز التجارة بالمتوسط وجنوب الصحراء⁽⁴⁾.

ولا يمكن أن نتصوّر أنه في ظلّ هذا الاستقرار نَعَمّ اليهود بحياة الهدوء والسكينة تحت الحكم الروماني، فالإجراءات القمعية نرصدت دروبهم ولازمت مجرى حياتهم مثل البربر، وبالتالي جمعهم مصير مشترك بالسكان الأصليين، دعم أواصر الروابط والتعاطف بينهم.

وتشير مصادر الفترة الرومانية إلى بعض الأسباب التي كانت وراء تصدّي أباطرة الروم لليهود والنضيق عليهم، منها وجوب استئصال الديانة اليهودية من أراضي شمال إفريقيا، خوفاً من تأمر اليهود على الديانة المسيحية والإطاحة بها⁽⁵⁾. وقد شنّ هذه الحملات ضدهم وصغدها القديس أغسطين [354-430]، لكن يبدو

(3) Chemouilli, H., *Une diaspora méconnue, les juifs d'Algérie*, Paris, 1976, p. 98-117.

(4) تشير إحدى الدراسات إلى أن عدد اليهود بقرطاج الرومانية قدّر بحوالي 30,000 يهودي، وهو عدد مبالغ فيه، ولم تشر هذه الدراسة إلى أيّ التقديرات اعتمدت لتحديد هذا العدد، انظر: Ayoun, R., & Cohen, B., *Les juifs d'Algérie; deux mille ans d'Histoire*, Paris, 1982, p. 29.

(5) انظر ما تضمنته الدراسة التالية من مواقف لبعض معاصري الفترة الرومانية تجاه اليهود: Sehili, S., «Les juifs en Afrique romaine d'après Tertullien et Saint Augustin», in *Histoire communautaire...*, op. cit., p. 125-133.

أن هذا السبب لم يكن الباعث الأساسي لنفذ اليهود، بما أن المسيحية كانت في أوج سيطرتها وتأثيرها على أباطرة الزوم، خاصة بعد أن غدت الديانة الرسمية للإمبراطورية في عهد فسطنطين الأكبر [274-337]: وما تضمنته كتابات القديس أغسطين نفسه، تحيل إلى أن هذه المعاداة تفجرت بعنف نتيجة تحالف اليهود مع البربر، وهو ما لا يتماشى والمصالح الدنيوية للكنيسة⁽⁶⁾ التي لا تستطيع المحافظة عليها إلا بالتوسع الترابي، وبسط سيطرتها على كل الشعوب، والهيمنة عليهم.

ويبدو أن هذا العداء شحنه سبب آخر وهو سيطرة اليهود على موارد النشاط التجاري الداخلي والخارجي، بحكم أن أباطرة الرومان وأعضادهم لم يكن لهم اهتمام إلا بامتلاك الأراضي والمزارع، التي تمر نسبة هائلة من منتجاتها إلى أيدي اليهود بما أن أغلبهم كانوا تجاراً. وهذا العامل صرح به ترتوليان «Tertullien» قبل القديس أغسطين حين اعتبر اليهود خطراً يهدد الزومان من جزاء «جشعهم وانتهازيتهم وامتلاكهم للمال وتقديسهم له» على حد قوله⁽⁷⁾.

لكن هذه المضايقات الشديدة التي تعقبهم على امتداد فترات طويلة من الحكم الروماني لئن دفعتهم إلى الانتشار في داخل البلاد حيث تواجدوا في قرطاج وأونيك وهشير اللوامس قرب القيروان وهادروميوم ونيابليس، فإنها لم تدفعهم إلى الهجرة من جديد للبحث عن مواطن آمنة للتخلص من هيمنة الزومان وكنيستهم، بل زادتهم إصراراً على التصدي «للزومنة» ومقاومتها إلى جانب البربر. لذلك عندما غزا الوندال قرطاج سنة 429 ميلادي سارع اليهود إلى التحالف معهم، أملاً في أن تتغير أحوالهم المتردية⁽⁸⁾.

وبالفعل فإن الفزاة الجدد لم يخشوا أمالهم فقد أحاطوهم بالرعاية والمطف، حتى عذ العهد الوندالي فترة أمن وهدوء بالنسبة لليهود، حيث انتعشت حياتهم الدينية

(6) الشريف، محمد الهادي «تاريخ تونس، سراسر للنشر، تونس، 1998، ص 33.

(7) Aziza, C., *Tertullien et le judaïsme*, Nice, 1977, p. 115-121. Barnes, T-D., *Tertullian, a historical and literary survey*, Oxford, 1971, p. 283-286. Sehlil, S., «Les juifs en Afrique romaine...», art.cit.

(8) Simon, M., *Les relations entre juifs et chrétiens sous l'Empire romain*, Paris, 1983, p. 80-82.

والاجتماعية، وازدهرت أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما زاد في تشبهم بالاستقرار⁽⁹⁾.

2 - اليهود تحت الحكم البيزنطي

لكن لم تفتأ وضعية السلم أن انقلبت إلى أسوأ حال، عندما احتل البيزنطيون شمال إفريقيا وأزاحوا منها الوندال سنة 439 ميلادي، وكتبوا اليهود بإجراءات تقيد حريتهم وتهمشهم من جديد، خاصة في عهد الإمبراطور جوستنيان [527-565] الذي كانت أوامره صارمة لإرغامهم على اعتناق المسيحية عنوة، إذ حول معابدهم إلى كنائس، ومنعهم من ممارسة طقوسهم الدينية، حتى يتأصل نهائياً جذور اليهودية من شمال إفريقيا⁽¹⁰⁾.

وأمام هذه الإجراءات القمعية العنيفة، لم يكن لليهود من خيار سوى اعتناق المسيحية أو التظاهر باعتناقها حفاظاً على سلامتهم، أو الهروب إلى المناطق التي لا تطالها يد البيزنطيين والاحتفاء بها. وقد مثلت المناطق الجبلية الوعرة بشمال البلاد وجنوبها دروعاً حصينة حمتهم⁽¹¹⁾، في انتظار أن تخف وطأة قرارات حكّام بيزنطة عليهم أو يتغير الوضع بالبلاد إلى الأحسن. فعلاً لم يفرج كذبهم إلا في أواخر القرن السادس ميلادي، حيث ألغى الإمبراطور موريس [582-602] قوانين وإجراءات جوستنيان القمعية التي أقصتهم من أغلب وظائف الحياة الاجتماعية، وأبعدتهم عن أماكن أنشطتهم الاقتصادية⁽¹²⁾.

ما يمكن ملاحظته أنّ التواجد المستمر لليهود بالبلاد التونسية قد عبّر عن تأصلهم وتوطّد أقدامهم «بارض التيه»⁽¹³⁾، واتخاذهم من هذه الأرض مستقراً لهم وهو ما يتأكد بدخول الإسلام إلى شمال إفريقيا.

(9) Icard, J., «seaux et plombs marqués trouvés à Carthage», R.T., 1934, p. 156.

Moneaux, P., «Les colonies juives de l'Afrique romaine», C.T., 1970, p. 157-184.

(10) Diehl, Ch., L'Afrique byzantine, Paris 1896, p. 40-41.

(11) Simon, M., «Le judaïsme berbère dans l'Afrique ancienne», in, Recherches d'Histoire judéo - chrétienne, Paris-La Haye, 1962, p. 81-82.

(12) Moneaux, P., «Les colonies juives...», art. cit., p. 159-161.

(13) عبارة كثيراً ما استعملها ابن خلدون للتعبير عن يهود القنات، انظر: ابن خلدون، هيد الرحمان، المقلمة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج 1، ص 27، 38، 221.

3 - اليهود في إفريقية المسلمة : بحث عن توازن أم استقرار نهائي

مثل دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا في القرن السابع ميلادي منعرجاً هاماً في تاريخ هذه المنطقة على المستوى الديني والسياسي والاجتماعي، بما أن هذا الفتح يعدّ حلقةً من سلسلة الفتوحات العربية الإسلامية التي تهدف بحركة الغزو والتوسع إلى تحقيق عالميّة الدين الإسلامي. وقد تمّ للمسلمين هذا الفتح، لكنّ بعد صعوبات وغزوات تواصلت إلى بداية القرن الثامن ميلادي، تمكّنوا على إثرها من إخضاع السكّان المحليّين من بربر ويهود إلى سلطتهم الجديدة ونظامها.

أ. اليهود والبربر والمصير المشترك

وقد أبدى السكّان المحليّون على امتداد أكثر من نصف قرن مقاومة شديدة⁽¹⁴⁾، تزعمتها بعض القبائل تحت إمرة القائد كيلة⁽¹⁵⁾ الذي استطاع تجميع كتلة ائتلافية من القوّات البربرية تصدّت إلى عقبة بن نافع [621-683] وهزمت⁽¹⁶⁾.

وقد خلفته في زعامة هذه المقاومة بعد مقتله بمعركة مّرس جنوب القيروان، امرأة بربرية لقّبها خصومها من العرب بالكاهنة⁽¹⁷⁾، تنتمي إلى قبيلة جراوة من

(14) وذلك إذا اعتبرنا أنّ المقاومة البربرية انطلقت مع أول غزوة إسلامية قادها المبادلة سنة 25 هجري (645م) وعقبها حملة معاوية بن حديج سنة 45 هجري (665 م)، ثم غزوة عقبة ابن نافع سنة 50 هجري (670 م)، حيث استطاع التغلّب على اليزنطين ومقاومة البربر.

(15) كيلة البربري: يذكر أنّه من إحدى القبائل البربرية الواقعة على التخوم الجزائرية المغربية، وهي قبيلة البرانس التي اعتنقت المسيحية، وقد عدّ كيلة بطل المقاومة ضدّ العرب خاصة بانتصاره على عقبة بن نافع.

(16) Camps, G., *Des rives de la méditerranée aux marges méridionales du Sahara: Les berbères*, Edisud, Paris, 1996, p. 25-28. Servier, J., *Les berbères*, coll. Q.S.J., P.U.F., Paris, 1994, p. 12-16.

(17) الكاهنة: اشتهرت بهذه الكنية التي كتّابها بها خصومها من العرب لتبنيها بمقتلها حاتّة أبنائها على الالتحاق بصغوف المتصرّين في الوقت المناسب. وقد ظلّت هذه الشخصية روح المقاومة البربرية إلى حدود سنة 84 هجري/ 701 ميلادي في معركة جمعتها بحتّان بن النعمان بجيل الأوراس بالجزائر. وتذكر الزوايات أنّها اعتمدت في مقاومتها للمسلمين على إنلاف كلّ ما يصبر إليه الغزاة من منافع، وقد روي عنها أنّها توجّهت ببناء لبني قومها قائلا: «... إنّ العرب لا يغلبون من إفريقية إلا المدن والذهب والفضة، ونحن نريد المزارع والمراعي، فالرأي عندي تخريب المدن وقطع الأشجار حتّى تنقطع أطماع =

أعنى القبائل البربرية المستقرة بجبال الأوراس، ويذكرها ابن خلدون [1332-1406] بقوله: «... وكذلك ربما كان بعض هؤلاء البربر دانوا بدين اليهودية أخذوه عن بني إسرائيل عند استفحال ملكهم، لقرب الشام وسلطانه منهم كما كان جرأة أهل جبل الأوراس قبيلة الكاهنة مقتولة العرب لأوّل الفتح. وكانت نفوسة من برابر إفريقية وقندلاوة ومديونة وبهلولة وغيانة وبنوقزان من برابرة المغرب الأقصى حتى محّا إدريس الأكبر... جميع ما كان في نواحيه من بقايا الأديان والملل...»⁽¹⁸⁾.

وبالرغم من احتمال ابن خلدون اعتناق هذه القبائل البربرية للديانة اليهودية، فإنّ ما يمكن استنتاجه أنّ المقاومة قد تأتت من البربر واليهود لدرء المسلمين عن أراضي شمال إفريقيا، بما أن مصيراً مشتركاً قد جمعهم للمحافظة على كيانه.

ولا شكّ في أنّ الفاتحين الجدد قد حملوا معهم أنظمة جديدة وتصورات، تنطلق من مبادئ دينهم لتحلّد تعاملهم مع أصحاب البلاد المفتوحة، فما هي سميزات هذا التعامل مع اليهود الذين أضحووا من السكّان المحليين بحكم استقرارهم القديم بشمال إفريقيا؟

ب. الطائفة اليهودية بالقيروان: من الزحف الهلالي إلى ظهور الموحّدين

تشير بعض الدراسات إلى نشأة طائفة يهودية بالقيروان تتكوّن من تجار وحرفيين، تزامن توطيئها وحملة عقبة بن نافع بغية إعمار عاصمة الإسلام الأولى بشمال إفريقيا. وتتضارب المعلومات حول انحدر هذه الطائفة، فهناك رأي يذكر

■ العرب... هـ. فكان من أتباعها أن طَبَفُوا ما أمرت به، فهَنَمَت المدن واقطعت الأشجار وأحرقت الغابات، ويبدو أنّ هذه الزوايا في مجملها صحيحة، ذلك أنّه بعد سيطرة حسان ابن التّيمان على البلاد وُذِعَ على صغار فلاحِي البربر مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت ملكاً للبيزنطيين.

Marçais, G., *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946, p. 34.

Talbi, M., «Un nouveau fragment de l'Histoire de l'Occident musulman: 62-196/682-812, l'épopée d'Al Kahina», C.F., vol. 19, 1971, p. 19-52.

(18) ابن خلدون، عبد الرحمان؛ كتاب العبر وديوان الحبّدا والخبر في تاريخ البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، مجلد 6، ج 11، ص 214.

أنها قدمت من يثرب عقب انتشار الإسلام بالجزيرة العربية⁽¹⁹⁾، ورأي يشير إلى أن هذه الطائفة استقدمت مع عائلات قبطية من مصر لتنشيط الدورة الاقتصادية، ولدعم جهود الفاتحين⁽²⁰⁾، وآراء أخرى ركزت على موجات هجرة اليهود من المشرق، ومن الأندلس بعد فتحها، دعمت أعداد اليهود عامة بإفريقية، وميزة هذه الهجرات أنها ذات أصول متنوعة وسلالات مختلفة⁽²¹⁾.

كثيرة هي الافتراضات في ظل غياب مصادر تتبع تاريخ اليهود، لكن ما يتأكد أن هناك فعلاً طائفة يهودية استقرت بالقيروان في أعقاب السنوات الأولى من الفتح الإسلامي. وقد أنشأت هذه الطائفة أو انتمى إليها بعد قرن ونيف أسماء لامعة في الميدان العلمي والديني والاقتصادي، كما يتأكد لدينا أن ميثاق عهد الفقة⁽²²⁾ المنسوب إلى عمر بن الخطاب [634-644]، ثم عدله عمر بن عبد العزيز [717-719]، ليؤطر تعامل المسلمين مع غيرهم من أهل الكتاب، لم يطبق إبان الفتح مباشرة، بل من المحتمل أن البعض من تعاليمه قد نفذت بعد إحكام السيطرة على السكان المحليين وتراجع مقاومتهم، خاصة فيما يتعلق بضريبة الجزية⁽²³⁾.

في ظل هذه الأحكام، تغيب كل المعلومات عن أوضاع اليهود، وحياتهم بالمغرب الإسلامي، الأمر الذي يجعلنا نذهب إلى القول بأن دورهم في أعقاب الفتح الإسلامي كان باهتاً، وهو ما يمكن تفسيره باعتبار أن اليهود كانوا في مرحلة إعادة تنظيم شؤونهم الطائفية للتأقلم مع ما سيفرضه الوضع الجديد.

Eisenbeth, M., *Les juifs en Algérie: Esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours*, Paris, 1957, p. 167. (19)

Chouraqui, A., *La saga... op. cit.*, p. 98-99. (20)

ثبت خطأ هذا الرأي، فاليهود الذين قدموا مع العائلات القبطية من مصر لم يتواجدوا بإفريقية قبل ولاية حسان بن النعمان.

رقة، ع.ع؛ اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، سورية، 1999، ص 31. (21)

ستعرض إلى ميثاق عهد الفقة عند التطرق إلى الوضع القانوني لليهود بالبلاد التونسية. (22)

الطالبي، محمد؛ دراسات في تاريخ إفريقية وفي الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1982. انظر كذلك: (23)

Daghfous, Radhi; «Le pact d'Omar: mythe ou réalité», in *Juifs et musulmans en Tunisie: Fraternité et déchirements*, sous la direction de Sonia Fellous, Somogy, Paris, 2003, p. 113-118.

بداية من القرن التاسع والعاشر للميلاد لاحت لنا ملامح طائفة مهيكلّة، تكثفت خلال قرن من الزمن مع ما فرضته المبادئ الإسلامية من قوانين تجاه أهل الذمّة؛ فوثائق الجنيزة المصرية التي يمتدّ تاريخها بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر، تؤكّد على تعامل تجاري مزدهر بين يهود إفريقيّة ويهود الإسكندرية والقاهرة، وعلى حركة تنقل متظمة غدوّاً ورواحاً بين هذه المناطق لتتبع استثماراتهم. ومن هذه المراكز التجارية توسّعت نطاقات أنشطة يهود إفريقيّة براً وبحراً⁽²⁴⁾.

وقد جالت تجارتهم في كلّ البضائع التي توفّرها الموانئ والقوافل للتصدير أو التوريد، كالجلد والصفوف والزيت والتوابل بمختلف أنواعها، والأقمشة الكتّانية والحريّرية والعطور والمعادن الثمينة والمجوهرات، وبرز من بين التجار اليهود المستقرين بالقيروان التي انطلقت أعمالهم منها، عائلة التاهرتي التي اشتهرت في القرن العاشر بثراتها التي اكتسبت من وراء استثماراتها التجارية بالشرق الإسلامي وتونسي والأندلس⁽²⁵⁾.

إلى جانب هذا الازدهار الاقتصادي للطائفة اليهودية بإفريقية، ازدهرت معالم ثقافتهم وعلومهم الدينية والعلميّة، حيث برز من بين أفراد الطائفة طبيب البلاط الأغليبي إسحاق بن سليمان الإسرائيلي⁽²⁶⁾ الطيّب الخاص لزيادة الله الثالث [903-909] ولعبيد الله الفاطمي [909-934] ولخليفته محمد القائم [934-946]، ودوناش بن تميم الذي اتّخذ إسماعيل بن القائم [946-956] طبيباً خاصاً له بعد وفاة إسحاق بن سليمان، وقد تنوّعت معارف ابن تميم فألف في الطبّ والرياضيات وعلم الفلك⁽²⁷⁾. كما برز الرّبي يعقوب بن نسيم بن شاهين متولّي

Margolis, Max et Alexander, Marx., *Histoire du peuple juif*, Paris, 1930. Nahon, (24) Gerard., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident: Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993.

Goitein, S-D., *A Mediterranean society. The jews communities of arab world, as portrayed in the documents of the cairo Geniza*, Univ. California Press, 5 tomes, 1971-1988, t. 1, p. 279, t. 2, p. 320-337. (25)

Chiche, Jérôme., *La Tunisie et le progrès de la médecine et de la pharmacie: Ishaq (26) ibn suleïman al Israeli, médecin tunisien du Xe siècle., contribution à l'étude de sa vie et son œuvre pharmacologique*, Univ. de Rennes, 1958. [ronéo]

Nahum, André., «Dounach ben Temim (890-955), médecin de Kairouan», (27) *A.M.I.F.*, n°. 293, février 1981, p. 166-170. - «Médecine et pharmacie à Tunis au

الشؤون الدينية لليهود بالقيروان والأب الروحي للطائفة، وقد خلفه في مركزه الرئي حنايل بن حوشيل مؤسس المدرسة التلمودية بالقيروان في نهاية القرن العاشر وهي التي ضاعت في معارفها المجمع العلمي اليهودي ببغداد⁽²⁸⁾.

وبدو أنه في هذه الفترة أولت السلط السياسية المحلية عناية بالطائفة اليهودية، التي عثر ازدهارها في عديد المجالات عن حسن تأقلها مع ما فرضه الإسلام والارتياح له، بل إن هذه العناية هي تفطن لمزيد تأطير الطائفة اليهودية وإخضاعها لسلطان الحكم الإسلامي، ومن هنا كان تعيينها لأول «ناجده» للطائفة اليهودية بالقيروان وهو إبراهيم بن عطا في بداية القرن الحادي عشر، ومهنته تمثيل أفرادها لدى السلطة الإسلامية، أي أنه رئيس الطائفة وزعيمها.

لكن هذا الازدهار الذي شهدته الطائفة اليهودية بالقيروان انتكس مع الزحف الهلالي في أواسط القرن الحادي عشر (1050 م)⁽²⁹⁾. إذ انقسمت البلاد إلى إمارات سيطر على أغلبها الهلاليون، وتبعاً لهذا الزحف احتلت مدينة القيروان سنة 1057 للميلاد بعد أن هجرها حاكمها، وتشت أهلها من يهود ومسلمين، وفقدت بذلك إشعاعها كمنازة علمية، ووزنها كقطب تجاري⁽³⁰⁾.

وقد مثل إجلاء اليهود عن القيروان وطردهم منها نهائياً الضربة الأولى الحادة التي حصلت لهم في تاريخ إفريقية المسلمة، إذ أدت إلى تشتتهم وانتشارهم بحثاً عن أماكن بعيدة عن بطش البدو الهلاليين، مثل المهدية التي هاجر إليها حاكم القيروان، وقابس المحفوظة ببعض الازدهار، وتونس التي أصبحت أهم مدينة بإفريقية مع بني خراسان باحتضانها ما فقدته القيروان من مقوماتها الثقافية والعلمية والاقتصادية. ولم يتحسن وضع اليهود الاجتماعي والاقتصادي بانتقالهم بدرجة

XIXe siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque* n°154, octobre 1985, p. 48-49 =

Ibid., t. 1, p. 181-182. Vajda, G., *Introduction à la pensée juive du Moyen Age*, Paris, 1947, p. 60. Sebag, P., *Histoires des Juifs de Tunisie des origines à nos jours*, l'Harmattan, Paris, p. 52-56.

Marçais, G., *Les arabes en Berbérie du XIe au XIVe siècle*, Constantino-Paris, 1913. (29)

إبريس، هادي دوجي، تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12، نقله إلى العربية حنّادي الساحلي، جزءان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ج1، ص. 284-245. (30)

أولى إلى ضاحية من ضواحي مدينة تونس وهي الملاسين واتخاذها مأوى ومقرّاً لأنشطتهم التجارية، فتراجع الحياة الحضريّة وتقلّصها ساهما في تدهور الأنشطة الاقتصادية بالبلاد عامة، وتبعاً لهذا حُدّت منافذ التطوّر وآفاقه، خاصّة وأن المنفذ الأساسي الذي بإمكانه أن يحدّ من تدهور الاقتصاد وهو النشاط التجاري البحري عبر المتوسط، قد طوّقه في تلك الفترة العالم المسيحي بمحاصرته، وتمكينه لتجارة أوروبا الجنوبية كالجنتين والبيزتين من التحكم في المبادلات التجارية، وبالتالي السيطرة الثابتة على التجارة الخارجية للبلاد⁽³¹⁾.

وإذا كان الزحف الهلالي قد تسبّب مباشرة في إجلاء اليهود عن مواطن استقرارهم بعد أن نشطت بها حرفهم وتجارتهم، فإنّ هذا الإجلاء قد قُرّبهم من المدن ذات المواقع التجارية الحساسة، فمدينة تونس انفتحت منذ القديم على المدن التجارية بجنوب أوروبا، وعلى حوضي المتوسط. والمهدية جذبت إليها آنذاك مدن الشريط الساحلي وأطلت بدورها على جزيرة مالطا والجزر اليونانية. وقابس لها علاقاتها التجارية مع ميناء طرابلس وميناء الإسكندرية⁽³²⁾.

لكن قرب اليهود من هذه المراكز التجارية لم يفلح أزمته، بل إنّ هذه الأزمة زادت حدةً ببيروز الموحدين [1130-1269] في بلاد المغرب عامة، ومند نفوذهم إلى بلاد الأندلس، وانتهاجهم سياسة تقوم على اضطهاد أهل الذمة وغصبهم على اعتناق الإسلام.

وقد انطلقت أولى الحملات التي شنها الموحدون على اليهود من المغرب الأقصى، ودفعت بأعداد كبيرة منهم إلى الهجرة من مراكش وفاس وسجلماسة وسبتة ومكناس إلى الجزائر وتونس أساساً. وتعقبت هذه الحملات أثر يهود إفريقية بأعمال العنف والقمع في مواطن استقرارهم بتونس وسوسة والمهدية وقفصة والحامة وقابس وجربة، أرغمتهم على اعتناق الإسلام⁽³³⁾.

(31) الشريف، محمد الهادي؛ تاريخ تونس، سبق ذكره، ص 40-41، 51.

(32) Ben Sasson, M., «The Jews community of Gabs in the The century», in Institut Ben-Zvi, *Communautés juives des marges sahariennes*, Jérusalem, 1982, p. 265-284.

(33) برنشفيك، روبرت؛ تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر ميلادي، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، ج 1، ص 430. رتبة، ع.ع 1، اليهود في بلاد المغرب الأقصى... سبق ذكره، ص 33-34.

وفي هذه الظروف اتخذ أفراد الطوائف اليهودية القديمة صفة الأهالي أو «التوانسة» فيما بعد، وهي صفة تُسبغ عليهم أحقية التواجد، وقد تجند شعورهم بذلك في أسطورة تستند إلى أبرز شخصية دينية في ذلك العصر وهو محرز بن خلف الذي عرف «بسلطان المدينة»، ووُظفت مكارمه ونسامحه ونفوذه لاكتساب حق لا يدحض لتواجدهم في مدينته، وتذكر الأسطورة أنه رمى بعصاه من مقر زاوينة وقَرَّر أنَّ المكان الذي سسقط فيه يثبت فيه اليهود ويكون مأوى دائماً لهم، فكانت نشأة «الحارة» في الجزء الشرقي للمدينة تطل على باب البحر وباب قرطاجنة وتصل إلى مشارف باب سويقة، واتخذوها مقراً لهم بعد مغادرتهم الملامين حيث كانوا يعيشون⁽³⁴⁾.

لكن رغم هذا الانفراج النسبي المستند إلى خيالات الأسطورة فإن ما ترتب على السياسة القمعية التي أصرَّ على تطبيقها الخليفة الموحد أبو يوسف يعقوب المنصور [1184-1199]، تنفيذاً لسياسة محمد بن تومرت [1080-1130] تجاه أهل الذمة⁽³⁵⁾، قد أذى إلى اعتناق بعض اليهود الدين الإسلامي ونظائر العديد منهم بالاعتداء إليه، إلى حد أن السلطة المرخدية لم تعد تصدق من تخلى عن يهوديته بحق، ويذكر عبد الواحد المراكشي في كتابه المعجب في تلخيص أخبار المغرب على لسان المنصور قوله: «... لو صَحَّ عندي إسلامهم لتركهم يخلطلون بالمسلمين في أنكحتهم وسائر أمورهم، ولو صَحَّ عندي كفرهم لقتلت رجالهم وسبيت ذرارهم وجعلت أموالهم فينا للمسلمين، ولكني متردد في أمرهم...»⁽³⁶⁾.

هذا التردد نتج دون شك عن تفتن السلطة إلى بقاء اليهود على ديانتهم في الخفاء، وهو ما عدل عنه المنصور بعد ذلك تخوفاً من النتائج التي قد تترتب على

Sebag, P., *L'évolution d'un ghetto nord-africain., la Hara de Tunis*, Paris, 1959. (34)

Paolillo, M., *Contes et légendes de Tunisie*, Paris, 1952.

Vehel, Jaques., *La Hara conte... folklore judéo-tunisien*, Tunis, 1929.

Idris, H.-R., «Contribution à l'Histoire d'Ifrîqiya», *R.E.J.*, 1936, p. 42.-, *La* (35) *Berberie orientale sous les Zirides. (X-XIIe siècles)*, Paris, t. 2, p. 767.

(36) المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد المريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص 383.

تظاهرهم باعتناق الإسلام والاحتفاظ بدينهم، لكن لم يتخلّ عن التضييق عليهم، بل ضغط عليهم بقيود أخرى نكلت بهم.

وقد برز لأول مرة في تاريخ يهود إفريقية إلزام قسري بارتداء ألبسة تشوّه من مظهرهم الخارجي، وهذا لا يعني أنّه لم يفرض عليهم من قبل علامات تميّز غيارهم، ففي القرن العاشر تحت الحكم الأغلي فرض على اليهود والنصارى على السواء وضع خرقة من القماش الأبيض على أكتافهم، وفي القرن الحادي عشر لاحظ القاضي أبو عمران الفاسي أنّ إبراهيم بن عطا طبيب المعزّ بن باديس لا يحمل علامة مميّزة⁽³⁷⁾. وهذه العلامات هي علامات عادية لا تشوّه من مظهرهم للشخيرة بهم وتحقيرهم، لكن بالقبح الذي تصفه بعض المصادر لم يحدث لهم إلا مع الموحدين حين أمر المنصور سنة 1198 للميلاد: «... اليهود بلباس يختصّون به دون غيرهم، وذلك ثياب كحلية وأكمام مفرطة السعة تصل إلى قرب من أقدامهم، وبدلاً من العمام كّلوات على أشنع صورة كأنها البراديع تبلغ إلى تحت آذانهم فشاخ هذا الزي في جميع يهود المغرب...»⁽³⁸⁾.

لكن لم يتواصل ارتداؤهم لهذه الألبسة المحقرة، إذ عدّل من قبها الخليفة الناصر بن أبي يوسف يعقوب المنصور [1199-1214] حين أمرهم بارتداء ثياب وعمائم صفراء.

لا شك أنّ هذه الإجراءات التي ضربت الحصار على اليهود وضيّقت عليهم أثّرت في وضعهم الاقتصادي بالبلاد، فهجرة العديد منهم إلى مصر لتركيز أعمالهم بها، تنزّل في إطار تدهور مكانتهم الاقتصادية في الفترة المتراوحة بين أواسط القرن الحادي عشر إلى بداية القرن الثالث عشر، وهي فترة عصيبة لا على الطوائف اليهودية المحلية التي هُددت في كيانها فحسب، بل على البلاد بشكل عامّ التي تزعزعت وحدتها من جرّاء الانقسامات السياسية⁽³⁹⁾، وجعلتها فريسة سهلة لمن قصدوا من الغزاة. لكنّ مظاهر العنف وأشكال القمع المختلفة التي أُرعبت

(37) Sebag, P., *Histoires des juifs de Tunisie... op. cit.*, p. 50-51.

(38) المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب... سبق ذكره، 384.

(39) لدريس، هادي ووجي؛ تاريخ إفريقية... سبق ذكره، ص 245-246.

اليهود وجعلت أغلبهم يعيشون في شبه عزلة، تطوّرت نميًّا نحو الأفضل بتغير الوضعية السياسية بالبلاد، وهو ما لمحتاه مع تراجع التقوّد الموحدي.

يذكر المراكشي أنّه تمّ استئصال كلّ الطوائف اليهودية من المغرب الإسلامي زمن الموحدين بقوله: «... لم تنفد عندنا ذمة ليهودي ولا نصراني منذ قيام أمر المصامدة، ولا في جميع بلاد المسلمين بالمغرب بيعة ولا كنيسة. وإنما اليهود عندنا يظهرون الإسلام ويصلّون في المساجد ويقرؤون أولادهم القرآن جارين على ملتنا وستنا والله أعلم بما تكلّم صدورهم وتحويه بيوتهم...»⁽⁴⁰⁾.

ولئن تضمّنت هذه الشهادة ما قام به الموحّدون تجاه اليهود لإرغامهم على اعتناق الإسلام، فإنّها لا تشير إلى استئصال اليهود أو طردهم من ديار الإسلام بقدر ما تشير إلى تثبيتهم بالاستقرار وتهيتهم للرّجوع إلى ديانتهم الأصلية، وهو ما تمّ لهم مع تقلّد الحفصيين [1228-1573] مهام السلطة، واستقلال إفريقية عن الخليفة الموحدي بالمغرب الأقصى⁽⁴¹⁾.

ج. الطوائف اليهودية المحلية تحت الحكم الحفصي وقدموم يهود الأندلس

لا يمكن إدراج التحنّ النسي لأوضاع اليهود بإفريقية في إطار مقولة التسامح الدّيني، فالظرفية السياسية حثّت على أمراء بني حفص تلافي المشاكل الداخليّة للتمكّن من إرساء بنيان سلطتهم⁽⁴²⁾. وبشكل عام لم يتعرّض اليهود على امتداد الحكم الحفصي إلى مضايقات شديدة من شأنها أن تُجبرهم على الانكماش أو نُقصيهم من الحياة العامّة، فما فُرض على بعض الأفراد منهم يدخل في إطار علاقة السّاطة بالمجتمع الذي تومس، وفي علاقة المجتمع المسلم بهذه الأقلية الدّينية.

(40) المصدر السابق، ص 383.

(41) ابن رشد، محمد؛ فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من اتصال، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 6. يذكر أن الموحّدين كانوا يطردون اليهود الأندلسيين والمغاربة المشكوك في عقائدهم وأفكارهم إلى مدينة ألبانة.

(42) تغلّى المأمون الموحدي عن أفكار ابن تومرت وفكرة المهدي المتطرّف، وأصدر أوامره إلى الأقاليم بمحو اسم المهدي من السّكة والخطبة، وهو ما قام به تقريباً أبو زكرياء الحفصي حين أمر بأن تقام الصلاة باسمه في ثلاثينات القرن الثالث عشر تعبيراً عن استقلاله عن الموحّدين. ابن خلفون، كتاب العبر... مجلد 6، ج 11، ص 530.

وقد تكون بعض هذه الإجراءات صارمة وقمعية ومشددة، لكن تبقى في إطار ردع المارقين عن حدود ما فرضه السلط، أو ما أقره الموروث الديني في شأن اليهود، مثل العقوبات الجزائية التي تعرض لها بعض العاملين منهم في سك العملة بتوزطهم في ضرب دراهم مزيفة⁽⁴³⁾، أو عقوبات القتل التي تذكرها مصادر الفترة مراراً، وذهب ضحيتها من اتهم بالقدح في رسول الإسلام أو شتم دينه، لكن هذه العقوبات إن سلطت على من توزطوا فيها، فإنها لم تعد إلى قمع الطائفة اليهودية بمجملها، كما حدث ذلك في المغرب الأوسط والأقصى في نفس الفترة⁽⁴⁴⁾، أو في بعض البلدان الأوروبية، حيث أدت نهم مماثلة إلى عقاب جماعي وطرده شامل⁽⁴⁵⁾.

ولا يحيل هذا إلى أن الطائفة اليهودية خلال العهد الحفصي قد تجاوزت أوضاعها القانونية كل أشكال الترتي وأوصافه، وارتفعت اجتماعياً لتتماهى والمجتمع المسلم، فالمستنصر فرض عليهم «الشكلة» متبدلاً آخر ما فرضه عليهم الموحدون من غبار، ولا تمدنا مصادر الفترة بنوعية هذه الثياب وشكلها، وإذا بدا لبعض الدراسات أنها أقل ازدياداً مما كانوا قد ارتدوا، فإنها تدل على النظرة الذونية المتجذرة في أوساط عديدة من الخاصة والعامة، والتي تحقر اليهود، فالولي الصالح سيدي أحمد بن عروس الذي كان من أبرز أولياء القرن الخامس عشر، كانت له مواقف سلبية تجاه اليهود عاقبة إلى حد الانتمزاز منهم ووصفهم بالكلاب⁽⁴⁶⁾.

ولا يتعد موقف هذا الولي من اليهود عما علق بالأذهان من روايب دينية وخلفيات عقائدية أفرزت مظاهر الحقد والبغضاء والكراهية تجاههم، وكأنها اللعنة الأزلية لازمتهم منذ نشأتهم إلى استقرارهم بمختلف الأقاليم. ويذكر ابن خلدون في هذا المعنى باحثاً في أسباب النقائص التي نسب إليهم «... وهكذا وقع لكل أمة

Jadla, I ; «Les juifs en Ifriqiya à l'époque hafside», in *Histoire communautaire... op.* (43) cit., p. 145.

(44) استأد إلى ما أورده برانشفيك، و تاريخ إفريقية... سبق ذكره، ص 439-440.

(45) Le goff, J., *La civilisation de l'occident médiéval*, Paris, 1984, p. 357-358.

(46) الراشدي، إبتسام العروس في مناقب سيدي ابن عروس، تونس، 1303 هجري، ص 437.

حصلت في قبضة القهر ونال منها العنف... وأنظره في اليهود وما حصل بذلك فيهم من خلق السوء حتى آتاهم يوصفون في كل أفق وعصر بالخرج، ومعناه في الاصطلاح المشهور التخائب والكيد...⁽⁴⁷⁾.

لكن رغم القهر الذي تعرّض له اليهود، ورغم النظرة الدونية التي رسمت حياتهم، فقد توصلوا إلى الخروج من عزلتهم والتأقلم مع المجتمع الإسلامي الحفصي، وتبين ذلك من خلال مشاركتهم في الحياة اليومية وانصهارهم داخلها بأنشطتهم الاقتصادية التي بدأت تتوسع مع توفّر أسباب الأمن، فانتشار الباعة المتجولين بين البوادي والأرياف لعمرض سلعهم للمستهلكين مباشرة، والتحاق بعضهم بالصحراء لتتبع ما توفّره تجارة القوافل، يشير إلى حرية تنقلهم وتعاطيهم لمختلف أنواع الأنشطة التجارية.

كما أنّ توزّعهم بين أسواق المدن بالبلاط مثل تونس وسوسة والمهدية وصفاقس وقابس وجربة متاجرين في المعادن الثمينة والأقمشة والملابس والجلود، واشتغالهم بعدة حرف وصنائع مثل صناعة الحلبي والمجوهرات وحرفة الصباغة والخياطة والحدادة والتجارة يشير كذلك إلى توفّر مناخ لأمم أنشطتهم ودمجهم في الدّورة الاقتصادية للبلاط.

ويدهض احتراف مختلف هذه الأنشطة والصنائع الرأى القائل بأن اليهود بديار الإسلام أرغموا على ممارسة حرف دون غيرها⁽⁴⁸⁾، فتواصلهم في احتراف الصنائع التي توارثوها من قبل واختصاصهم فيها لاسيما التجارة بمختلف بضائعها وأنواعها كفلت لهم حريتهم في كسب أرزاقهم دون رقيب أو اعتماد على رأس مال الغير.

وقد تميّز تاريخ الطائفة اليهودية بإفريقية في ظلّ هذا المناخ بسمة بارزة ساهمت في تطوّرها، تميّلت في احتضانها لوفود من اليهود مجبروا الأندلس دون إرادتهم، ودعموا أعداد اليهود وبعثوا في الطائفة المحلية روحاً جديدة وهم لا يدرون، وتزامن تدفق هذه الهجرات مع أواخر القرن الرابع عشر إثر الحملات

(47) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص703-704.

(48) Bat Ye'or, G-L., *Juifs et chrétiens sous l'Islam, les dhimmis face au défi intégriste*, Paris, 1994, p. 424.

التي تعزى لها يهود قشالة وكتلونيا وجزر البليار، ثم إثر صدور المرسوم الملكي سنة 1492 القاضي بطردهم والمسلمين من شبه الجزيرة الإيبيرية⁽⁴⁹⁾.

ولم تتركز هجرة هؤلاء على البلاد التونسية فحسب، بل تشتوا بين أغلب البلدان المتاخمة لحوضي المتوسط التي توفّر فيها قدر من الأمن، سواء في المدن الأوروبية حيث عرفوا باسم «المزانوس» أو «المسيحيون الجدد» أو في ديار الإسلام من المغرب الأقصى إلى حلب، وقد استقطبت إفريقية الحفصية نسبة هامة منهم أطلقت عليهم المصادر العبرية اسم «الميقوراشيم» ويعني «الهاربين» مقابل «الطوشايم» للدلالة على اليهود المستقرّين أو المحليّين⁽⁵⁰⁾.

وتشير العديد من المصادر العبرية إلى أنّ الطوائف اليهودية المحلية، سواء بإفريقية أو ببقية بلدان المغرب قد استقبلت «الميقوراشيم» بكل حفاوة ونرحاب⁽⁵¹⁾، كما استحدثت السّلط السياسية المحلية قدومهم، أملاً فيما يمكن أن يحققوه من مشاريع اقتصادية، بما أنّ أموالهم متوفرة وتقنيات أنشطتهم التجارية متطورة، وعلاقاتهم بأوروبا قديمة مثلهم مثل الموريسكيين.

وإذا نجح «الميقوراشيم» في لفت نظر السّلط السياسية، فإنهم فشلوا في إقامة علاقات مع «الطوشايم»، فمنذ حلولهم بالبلاد بدأت تبرز بوادر الاختلافات التي عمقتها التباينات الثقافية والفوارق الاقتصادية⁽⁵²⁾ فالجهل كان طاعياً على أغلب أفراد الطوائف اليهودية المحلية، والفقر كان متفشياً في أوساطهم، عدا عدد

(49) Roth, Cecil., *Histoire des marranes*, traduit de l'anglais par Rosy Pinhas-Delpech, coll. Histoire, éd. Liana Lévi, 1990, p. 75-89.

(50) الميقوراشيم: عبرية من ميقوراش وتعني الهاربين. الطوشايم: من طوشاب وتعني المستقرّين. وقد أطلقت المصادر العبرية التي يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر تسمية «قهل قدوش ميقروراشيم» أي «الجماعة المقدسة المهجرة» على المجموعة الأولى، مقابل «قهل قدوش طوشايم» على المجموعة الثانية.

Zafrani, H., *Mille ans de vie juive au Maroc: Histoire, culture et religion*, Paris, 1983, p. 123-124.

(51) استناداً إلى ما أوردهه الدراسة التالية:

Roth, C., *History round the clock ; the worlf of Sephardim*, Tel Aviv, 1954, p. 13-15.

(52) المرجع السابق.

محدود منهم، وهذه الاختلافات مهدت إلى شقاق خطير بعد حوالي قرنين من الزمن، أعقبها انقسام الأقلية اليهودية إلى طائفتين متباينتين باستقطاب البلاد خلال العهد التركي لفئات أخرى من اليهود قدمت بمحض إرادتها من ليفورنو⁽⁵³⁾ ووجدت الطريق مهيئاً للتحالف مع «الميقوراشيم» ضد «الطوشايم».

فما هي الجذور التاريخية ليهود ليفورنو؟ ولماذا هاجروا إلى البلاد الفرنسية؟ وما هي غايات هجرتهم ومغزاها؟ وبماذا امتازوا عن يهود الطوائف المحلية القديمة؟ وكيف برزوا في النورة الاقتصادية للإيالة العثمانية؟

II - يهود ليفورنو واستقرارهم بالبلاد التونسية

لا يمكننا التعرض إلى تشكّل الجمالية القرنية من وجهة نظر مؤسسية، بمعزل عن الإطار الذي انحدر منه أفرادها، وبمعزل عن علاقتها بالطائفة الأم بليفورنو، التي مساهم في تكريس رفعتهم وحظوتهم في الفضاء الذي حلّوا به محاولين تجاوز قيود أهل الذمة. كما لا يمكننا الحديث عن تشكّل هذه الجمالية بمنأى عن الوضع القانوني لليهود المحليين بإيالة تونس خلال الفترة الحديثة، فوضعيتهم تشابهت انطلاقاً من المنظور الديني، كأقلية دينية احتمت بسلطة إسلامية في فضاء إسلامي⁽⁵⁴⁾، واختلفت في جانبها الاجتماعي بحكم عدم تجانس الوضع الاقتصادي لكلا الشقين.

1 - من ليفورنو إلى إيالة تونس أو «الجمالية العبرية الليفورية بتونس»

يمكن أن نجزم أنّ اليهود الذين حطّوا رحالهم بإيالة تونس قد قدموا من

(53) مدينة تقع شمال غربي إيطاليا، تطلّ على البحر الأبيض المتوسط من جانب البحر الليفوري (Mer Ligurienne)، برزت شهرتها كمركز تجاري من أهم المراسي الإيطالية والمتوسطة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكانت قد استقطبت في نهاية القرن الخامس عشر عدداً هائلاً من اليهود الذين هُجروا من شبه الجزيرة الإيبيرية إثر مرسوم 1492.

(54) ابن خوجة، م، ح، يهود المغرب العربي، القاهرة، 1978، 215 ص.

Jamoussi, H., *Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX siècle*, Doctorat en Histoire, sous la direction du professeur Abdeljelil Temimi, Univ. Tunis I, 1998-1999.

ليفورنو ولم يكن لهم من مقصد غير استثمار أموالهم عبر قنوات التجارة البحرية، والبحث عن فرص تجارية رابحة لتنمية أموالهم، وقد اتخذ حضور البعض منهم بموانئ الإيالة شكل استقرار نهائي، مهد لإرسائه مناخ التسامح الذي أشادت به مصادر العصر⁽⁵⁵⁾، ويُسره من جانب ما عرف عن اليهود عموماً من خبرة في الميدان المالي لتنشيط القطاع التجاري لبلدان الوافدين عليها، ومن جانب ثانٍ تواجد نظراء لهم من اليهود ذوي الانحدارات الإيبيرية قادنهم ظروف الهجرة المُسرّبة إلى اتخاذ البلاد التونسية مستقراً لهم، مثلهم مثل الموريسكيين، بعد أن استأصلتهم محاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية من سائر فضاءاتها⁽⁵⁶⁾.

أ - الظهور

يعود ظهور التجار اليهود المنحدرين من ليفورنو في قطاع التجارة البحرية للإيالة التونسية إلى السنوات الأولى من القرن السابع عشر، إذ تشير أولى الوثائق التي تتعلق بنشاط البعض منهم إلى خلاف بين التاجر هودة بارينتي⁽⁵⁷⁾ (Juda PARIENTI) المستقر بالحاضرة وقائد سفينة من بيزا (Pisa)⁽⁵⁸⁾.

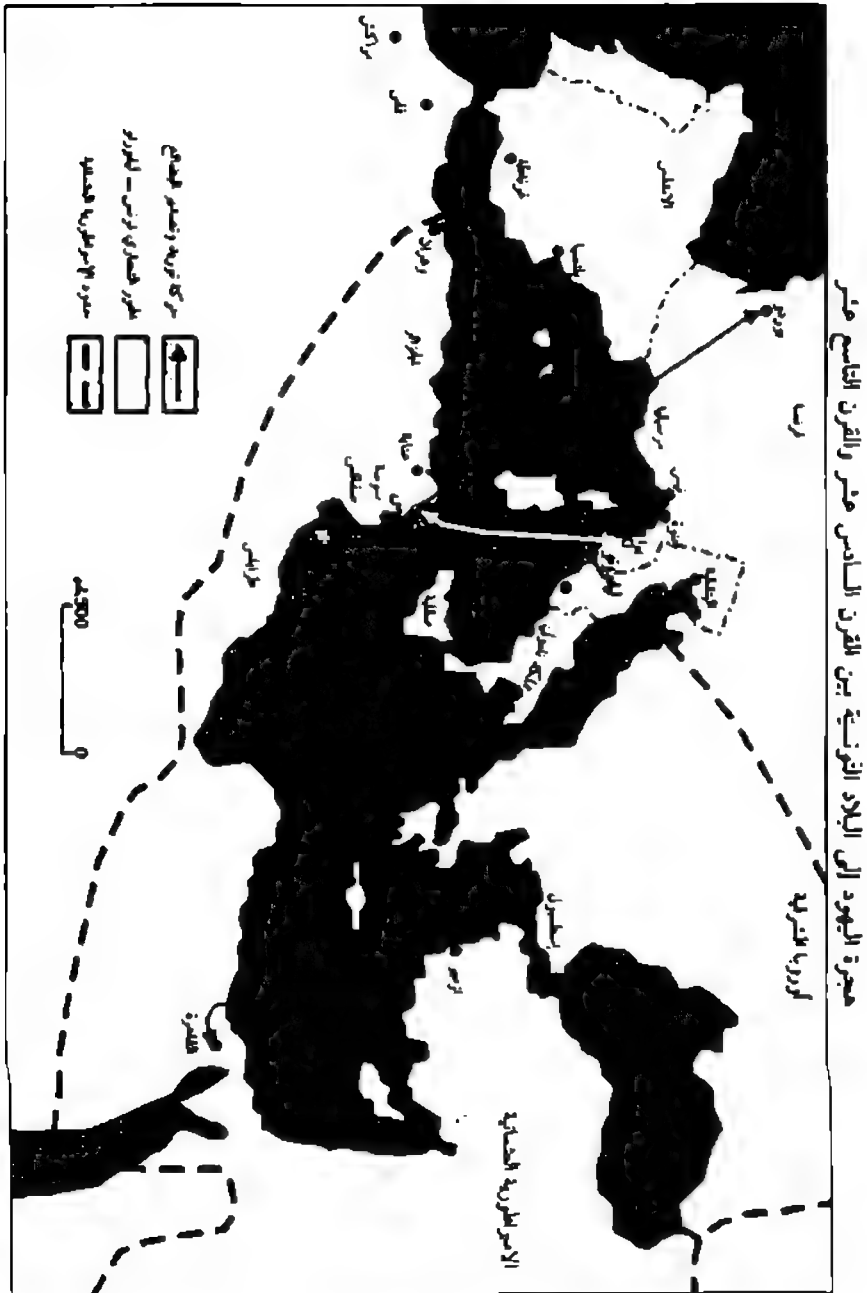
(55) D'Arvieux, L., *Voyages du Chevalier d'Arvieux à Tunis*, éd., Kimé, coll. «Manuscrits retrouvés», Paris, 1994, p. 82.

(56) Temimi, A., *Religions, identités et sources documentaires sur les Morisques andalous*, actes du IIe Symposium International du C.I.E.M., études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi, 2 vols., Tunis, 1984.

(57) هنا إذا استثنينا نشاط التاجر صموئيل الأشكنازي الذي برز في العشرية الأخيرة من القرن السادس عشر كتاجر للمعبد، أو بالأحرى كوسيط بين سردينيا وجنوه من جهة والسلطات التونسية من جهة ثانية، لافتداء أسرى القرصنة، ونسبعمه هنا كتاجر يهودي انحدر من ليفورنو، نظراً لأن لقبه يوحي بأنّ جنوده تعود إلى أحد بلدان أوروبا الشرقية.

Grudchamps, P., *La France... op. cit.*, t. I, p. 57, du 7/11/1593.

(58) شكّلت بيزا (Pisa) قوة من القوى التجارية في المتوسط خاصة خلال القرن الحادي عشر ميلادي، تدهور وضعها الاقتصادي بعد أن هزمتها جنوه وحطمت أسطولها التجاري سنة 1284، وقع ضحيتها إلى فلورانس سنة 1406. وطرد اليهود منها في مناسبتين خلال القرن السادس عشر، مرّة أولى سنة 1515 ثم سنة 1550 مرّة ثانية.



تتواتر عملياتهم التجارية إلى حدود الربع الأول من القرن السابع عشر ممهدة إلى إرساء علاقة تجارية منقطعة النظير بين الموانئ التونسية وميناء ليفورنو⁽⁵⁹⁾. وقد مثلت سنة 1615 بداية بروزهم كتجار كبار، متمعين بوزن مالي هام، فجملة العقود التجارية التي أشرف على إبرامها القنصل الفرنسي بالحاضرة، فاق عددها 153 عقداً، مقابل 73 عقداً بين سنتي 1611 و1614⁽⁶⁰⁾. ويمكن أن نعتبر هذا التاريخ (أي سنة 1615) بداية لانطلاق نشاطهم الفعلي والرسمي، ذلك أنّ شحنات البضائع التي شاركوا في تصديرها وتوريدها أو المبالغ التي وظفت في هذا القطاع، توحى لنا ببداية تأقلمهم مع الفضاء التجاري للإيالة، بالرغم من احتداد المنافسة للسيطرة على موارده من قبل العديد من التجار الأوروبيين⁽⁶¹⁾.

ب - تأثير الطائفة الأم بليفورنو

لم يكن ميثاق «الليفورنية» الذي استقطب نخبة هامة من اليهود المتواجدين بعدد الموانئ المتوسطية بمنأى عن الإتيان بشمار. فقد استجاب هذا الميثاق لرغبات وتطلعات «الشتات اليهودي» كما استجابوا هم له، واحتواهم بما كانوا يتوقنون إليه، واحتروه ولم يكن لهم نصير سواه، في فترة تألبت عليهم كلّ الدنيا، دعوة «عالمية»، شذم إليها سحر وعودها، وأظهرت لهم بصيصاً من النور في اتجاه أسباب انتاقهم قبل الانعتاق. إذن هي مصلحة مشتركة أفرزت ما كان يأمله الطرفان، دعم ميناء ليفورنو، وتنشيط تجارة توسكانيا بالنسبة للداعين، والأمن والحريّة والاعتراف بالوجود بالنسبة للمدعوين.

وكان انتقالهم إلى الإيالة، من حيث أنها تمثل مركزاً هاماً من المراكز

(59) تشير بعض الدراسات والوثائق إلى أنّ البلاد التونسية هي من أهمّ الفضاءات التي استقطبت التجار اليهود من ليفورنو كما أنّ العلاقات التجارية بين المينائين كانت مزدهرة.

Schwarzfuchs, S., «La Nazione Ebraica Livornese» au Levant», *R.M.I.*, vol. L., 1984, p. 713-716. Ayoun, R., «Les juifs livournais...», art. cit., p. 651-653.

Grandchamp, P: *La France... op. cit.*, t.III, p. 1-166. 1611-1614, p. 1-115., 1615, p. 116-166

(61) ستطرق إلى هذا الموضوع في إبانته.

التجارية المتوسطة، وأهم مدينة تجارية بشمال إفريقيا⁽⁶²⁾، بحكم موقعها الجغرافي الذي توشط حوضي البحر الأبيض، وجعل منها محطة عبور وتوقف للأساطيل البحرية⁽⁶³⁾، وبحكم حقول الاستثمار التي بإمكانها أن توفرها، مع بداية انتقال مراكز النقل التجاري من داخل البلاد إلى سواحلها⁽⁶⁴⁾.

بعد تأقلم التجار اليهود بليفورنو وإرساء صرح طائفة لهم مكنتهم من دعم شرعية وجودهم، اشعروا السلطة التوسكانية بوضعهم القانوني المتردي في البلدان التي يحلون بها للتعامل معها، وهو عائق يكبل تجارتهم، ويعوزهم لتجاوزه الانتماء الفعلي لهذه السلطة المسيحية، بأن يُسبغ عليهم فردينان الثاني [1670-1670] Ferdinand II، لقب «الجمالية الليفورتية» للاستناد إلى حمايته خارج المجال الجغرافي لتوسكانيا⁽⁶⁵⁾.

تزعم هذا الطلب سنة 1667، الذي حظي بموافقة عاجلة، نخبة من تجار الطائفة، موسى فرائكو (Moise FRANCO) ومردخاي سوريا (Mordokhai SORIA) وإسحاق إرفاس (Isaac ERGAS) وغيرهم من التجار الأثرياء. ولم يكن لينتفع هؤلاء بمكسب تنو المكسب لولا وعي السلطات التوسكانية المسيحية باحتياجها لفوائدهم على المستوى التجاري، ووعيمها بتفوذهم الاقتصادي القوي، الأمر الذي أدى ببعض معاصري الفترة من الفرنسيين إلى الكتابة مبالغاً - دون شك - بأن الاعتداء على الحقوق الأكبر لتوسكانيا أخف وطأة من الاعتداء على يهودي بليفورنو⁽⁶⁶⁾.

(62) Planet, E., *Correspondance... op. cit.*, t. I, p. 164., Mémoire de chevalier Paul sur ce qu'il y a à faire pour ruiner Alger, Tunis et Tripoli 1661.

(63) حول تجارة المبرور بالإزالة (Commerce de transit) انظر :

Boubaker, S., *La Régence... op. cit.*, p. 105-108.

(64) Boubaker, S., «Les espaces maritimes de Tunisie XVIII ème et XVIIIème siècles», in *Tunis citée de la mer*, actes de colloque Tunis 1997, l'Or du temps, Tunis, 1999, p. 63.

(65) Toaf, R., *La Nazione... op. cit.*, p. 49. Masi, C., «Fixation de statut...», art. cit., p. 157.

استندت هاتان الدراسات إلى الإخباري الإيطالي فيفولي (Vivoli).

(66) Brosse, Charles de., *Lettres Familiales d'Italie 1739-1740*, éd. club Français du Livre, 1985, p. 125.

شارل دي بروس (1709-1777)، قاضي وكاتب فرنسي، وهو أول رئيس لمحكمة =

2 - الجالية القرنية بالإيالة التونسية: المفهوم والتأسيس⁽⁶⁷⁾

ليس من المستبعد أن يكون هؤلاء التجار الذين تزعموا «الجالية الليفورنية»، قد تعاملوا بوضائع الإيالة في تلك الفترة أو قبلها، أي أن استقرار البعض من أفراد هذه العائلات: «أبراهام بنيامين فرانكو» وأخيه «دانيال»، و«موسى صوريا» وأخيه «دافيد»، يؤكد هذا التوجه. أما عائلة «أرقاس»، فبالرغم من عدم تواجدها بالإيالة بعد القرن السابع عشر، فإن تعاملها التجاري كان انطلاقاً من ليفورنو، مع تجار يهود بتونس.

ويبدو أنه عن طريق هؤلاء التجار وأمثالهم، تسرب مفهوم «الجالية»، وطمح التجار اليهود المستقرون بالإيالة، والذين ارتبطت أنشطتهم بليفورنو إلى بحث هذه «المؤسسة الجديدة» والانتماء إليها⁽⁶⁸⁾؛ إذ بعد أقل من عقدين من هذا الطلب وتحديداً في شهر آب/أغسطس 1685 يظهر على الساحة التجارية التونسية، وفي أروقة القنصلية الفرنسية، ما يُشير علناً إلى «الجالية العبرية الليفورنية بتونس»، وانطلاقاً من هذا التاريخ يصير التجار اليهود المنحدرون من ليفورنو على الانتماء إلى هذه «الجالية»، واللقب بنعتها. فما هو المفهوم الذي يمكن أن تتخذه هذه اللفظة في القرن السابع عشر؟ وما هي أبعاده وانعكاساته على أفرادها؟

أ - مفهوم الجالية في الفترة الحديثة

تجدر الإشارة إلى أن لفظة «Nation»، اصطُلع على تعريبها بلفظة «الجالية»،

= ديجون (Dijon)، اشتهر من خلال كتاباته حول الرحلات التي قام بها إلى البندقية وليفورنو وروما ونابولي. له سبعة مؤلفات تتعلق كلها برحلاته إلى هذه المدن. ونسج شهادته في دراستنا لاعتبارين اثنين: أولهما: أنه بحكم تكوينه القانوني ووظيفته كقاضٍ، فهو على عين بصيرة بنفوذ اليهود بليفورنو. الاعتبار الثاني: أنه شاهد على ذلك العصر وشه الانتماء إلى الوضعية التي تسكن منها اليهود حتى بالغ في أمرها. ولا يمكن تأويل هذه الشهادة في غير إطار الخطوة والرّفعة اللتين منحتا لليهود.

(67) التسمية الإنكليزية لمدينة ليفورنو (Leghorn)، ومنها انحدرت لفظة «فرني» و«قرانة» بصفة المفرد أو الجمع، وهي ألفاظ متواتر استعمالها في هذه الدراسة.

(68) لا يمكن أن نكون هذه «المؤسسة الجديدة» كذلك بمنأى عن تأثير الامتيازات التجارية التي حظيت بها بعض الجاليات الأخرى، وسنشير إلى هذا الموضوع لاحقاً.

لذلك كان لزاماً علينا البحث في هذين المصطلحين وتحديد وجه التقارب في الفترة التي ندرس. ويبدو أن القواميس العربية المعاصرة قد بنطت هذه الكلمة وأفرغتها من محتواها وأبعادها، حتى كادت تحيد بها عن معناها الأصلي، شارحة إياها بلفظة «أمة»⁽⁶⁹⁾.

ليست لفظ «الجالية» من الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية أو المستحدثة، بل إن جذورها ممتدة في لسان العرب، فابن منظور يفسرها بما تستحقه من الشروح، فمن «جلا القوم عن أوطانهم إذا خرجوا من بلد إلى بلد»، إلى أن «قيل لأهل الذمة الجالية لأن عمر بن الخطاب جلاهم عن جزيرة العرب»⁽⁷⁰⁾.

ويمكن أن يتقارب هذا الشرح مع ما تتضمنه في استعمال مطلق للكلمة كل من اللغة البرتغالية (Naço) والإسبانية (Nacion) والإيطالية (Nazione)؛ إذ تشير في شرحها للفظ «الجالية» إلى «المازانوس» أو فئة من «المسيحيين الجدد»، الذين هجروا من شبه الجزيرة الأيبيرية، لكن يتجاوز «القاموس التاريخي للغة الفرنسية» البعد الديني للكلمة بوضعها في سياق تاريخي معين، إذ بين نهاية القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر، تشير لفظ (Nation) إلى مجموعة من الأفراد انضوا تحت لواء حرفة معينة، وخدمهم تقاسم المصلحة المشتركة للحرفة، وبدقق بالإشارة إلى مجموعة تجار بلد معين تواجدوا ببلد أجنبي⁽⁷¹⁾.

(69) انظر على سبيل المثال البعض من هذه القواميس: القاموس الجديد للطلاب، تأليف علي بن هادية، بلعسن البلش، الجيلاني بلعاج يحيى، تقديم محمود المسطفي، تونس، 1979.

(70) نورد هنا نصّ الشرح كاملاً لما فيه من إضافات: «جلا القوم عن أوطانهم وأجلوا إذا خرجوا من بلد إلى بلد وتفيد الطرد والنفي، ويقال أجلاهم السلطان فأجلوا أي أخرجهم فخرجوا، وأجلاهم عن جزيرة العرب لما تقم عن النبي (صلم) فسوّا جالية ولزمهم هذا الاسم أين حلوا، ويقال استعمل فلان على الجالية، أي على جزيرة أهل الذمة...». ابن منظور، لسان العرب، سبق ذكره، «جلا» مجلد، 14، الرقم 8909، الصفحة 149.

(71) Dictionnaire français - portugais, portuguese-francés. Larousse, 1997.

Garcia-Pelayo, R. & Testa, J., Dictionnaire général français-espagnol, espagnol-français, Larousse, Paris, 1999.

Merguenon, C & Folena, G., Dictionnaire français-italien, italien-français, Larousse, Paris, 1999.

إذا كانت لكل هذه الشروح قواسم مشتركة انحصرت بين «أهل الذمة» أولاً، و«التاجر» ثانياً، ثم «اليهودي» ثالثاً، فإن ما قدمه القاموس التاريخي للغة الفرنسية ينطبق أكثر من غيره على مفهوم «الجالية» عموماً، ذلك أنه في إطار البلاد التونسية في بدايات الفترة التي ندرس، وفي غيرها من المدن التجارية، تواجد بصفة فعلية وعملية عدد من التجار الأوروبيين غادروا بلدانهم واستقروا بالإيالة⁽⁷²⁾، لفترة قد تطول وتقتصر منضوين في صلب جاليات مستتة أغلبها إلى معاهدات السلم، إلى جانب حماية السلطات القنصلية فيما بعد، أبرزها الجالية الفرنسية والجالية الإنكليزية والجالية الجنوية والجالية الهولندية⁽⁷³⁾.

لم تتعرض هذه الجاليات إلى عراقيل هامة تعيق تجارتها أو تمنعها، بل إن العديد من الرحالة الأجانب أشادوا بصفات الحفاوة وحسن الاستقبال⁽⁷⁴⁾. وفي ظل هذا المناخ الذي ميز البلاد التونسية عن غيرها من بلدان شمال إفريقيا، واستناماً بعوامل سلوكية تحفز العمل التجاري وتدعمه، كان للتجار اليهود المنحدرين من ليفورنو توك إلى التماهي بتجار الجاليات الأوروبية الأخرى، باعتبارهم ينحدرون من نفس الفضاء الجغرافي من ناحية، ومن ناحية ثانية، لهم من الوزن والنشاط التجاري ما يفوق أو يعادل أبرز هذه الجاليات، ولعلّه استناداً إلى هذا المنطلق كان يحق لهم وفق تصوّرهم - إن جازت العبارة - أخذ نصيب لهم من الامتيازات الممنوحة للتجار الأوروبيين بالإيالة⁽⁷⁵⁾.

Lévy, L., *La nation portugaise: Livourne, Amsterdam, Tunis*, L'Harmattan, Paris, 1999, p. 15.

(72) لم يرتبط استقرار التجار الأجانب بالموانئ التونسية بالفترة الحديثة بل تواجد قبل ذلك، حول هذا الموضوع انظر:

Gourdin, Ph., «Les marchands étrangers à Tunis à la fin du moyen Age», in *Tunis citée de la mer...*, op. cit., p. 157-184.

Sebag, P., *Tunis au XVIIème siècle Une cité barbaresque au temps de la course*, L'Harmattan, 1989, p. 44.

D'Arvieux, L., *Voyage... op. cit.*, p. 82 et 102. Dan, P., *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, Paris, 1637, 514 P. p. 148- 149, 201.

Maupassant, Guy de., *De Tunis à Kairouan*, Tunis, 1993, p. 27. «C'est des rares points du monde où le juif semble chez lui comme dans une patrie...».

(75) أهم الامتيازات الممنوحة للتجار الأوروبيين لا تخرج عن إطار الأداءات الجمركية =

ب - تشكل الجالية اليهودية القرنية وتأسيسها (1685-1701)

بدءاً، يمكن أن نتحدّد لنا دواعي تشبّث التجار اليهود اللّيفورنيتين ببعث جالية لهم، ذلك أن الانتماء إلى جالية تجارية معيّنة، كفيل بأن يضمن لتجارها قدراً من الأمان والنشاط بحريّة دون مصاعب وعراقيل وبالتالي يخوّلهم تدعيم مكاسبهم.

أثبت العديد من الوثائق التجارية الفرنسية انبعاث هذه الجالية، وسجّلت ثلاث وثائق منها أسماء التجار الذين تقلّموا لإرساء هيكلها، ففي وثيقة أولى بتاريخ 30 آب/أغسطس 1685، أمضى تسعة وأربعون تاجراً منضوين تحت لواء «الجالية العبريّة اللّيفورنيتيّة بتونس»، ومدين وكالة أعمالهم التجارية إلى اليهودي صموئيل دي مدينا (Samuel di MEDINA) المستقرّ بليفورنو، ستة وأربعون من هؤلاء التجار حضروا فعلياً، وثلاثة منهم وقعت المصادقة على موافقتهم بالنيابة نغيابهم عن كتابة العقد⁽⁷⁶⁾.

وفي وثيقة ثانية بتاريخ 24 نيسان/أبريل 1686 كتبت بالإيطاليّة، ونفسها تركزت بتاريخ غرة أيار/مايو من نفس السنة وكتبت بالفرنسيّة، تعهد ثمانية وعشرون تاجراً بتدديد دين للفصل الفرنسي⁽⁷⁷⁾.

وفي الوثيقة الثالثة التي تعدّ متأخرة نسبياً، بتاريخ 26 آذار/مارس 1701، أمضى ما يزيد عن العشرين تاجراً عقد دين على غامبار بورغيه (Guaspar)

المفروضة على البضائع، بما أن حزية التجارة مجازة لكل التجار ستعرض إلى هذا الموضوع لاحقاً،

D'arvieux, L., *Voyage...*, op. cit., p. 102.

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., p. 52 du 30/08/1685. (76)

التجار الغائبون هم : موسى إسرائيل مدينا ونابه دانيال فرانكو وإسحاق موسى إسرائيل ونابه إسحاق كوهين دي لارا، إسحاق كويللو وصديق على موافقته نطالي ليفي. كما أمضى أبراهام إسرائيل مدينا عرضاً عن يعقوب نوناز لعدم معرفته الكتابة، أمضى بنامين قوماز دي أفلا عرضاً عن يعقوب كوسطو. وللتنبه إنّ العقد غيّب ثلاثة إمضاءات وردت بالخط العبري لأسباب مطبعية.

Ibid., p. 57-58, du 24/4/1686. p 59, du 1/5/1686. (77)

(BOURGUET) وجاك رو (Jacques ROUX) وسيمون ميرليه⁽⁷⁸⁾ (Simon MERLET) وثلاثتهم من التجار الفرنسيين المستقرين بتونس⁽⁷⁹⁾.

من خلال هذه الوثائق المتميزة، نشد انتباهنا بعض الملاحظات ذات الأهمية القصوى في تتبع تشيد هيكل هذه الجالية :

أولاً: تسجيل هذه الوثائق بالفتصلية الفرنسية بتونس على امتداد أكثر من 15 سنة، يثبت فعلياً اعتراف السلط الفتصلية بهذه الجالية، بالرغم مما يشكله هذا الاعتراف من منافسة حادة للتجار الفرنسيين أنفسهم.

ثانياً: لم تتكوّن الجالية من التجار اليهود المنحدرين من ليفورنو والمستقرين بالإيالة دون غيرهم، بل ساهمت في إرساء صرحها عناصر أخرى.

ثالثاً: الجالية التجارية المراد بعثها، أو التي أرست هيكلها، لم تتكوّن من التجار الليفورنيزين، بل انضمت إليها عناصر يهودية محلية.

ننطلق من تحليل الملاحظة الثانية، التي احتلت مكانة وسطى، إذ هي على علاقة وثيقة بما أوردناه في الملاحظتين الأخريين، ويتتبع أسماء التجار اليهود الواردة أسماؤهم في هذه الوثائق وجمعها، نلاحظ أنّ عدد المساهمين في تكوين هذه الجالية ناهز المائة تاجر، إذا أقصينا غياب بعضهم، من الذين لم يقيموا بالإيالة، أو الذين كانت إقامتهم محدودة زمناً مثل دافيد فراي (David VRANY) ويعقوب سواراز (Jacob SUAREZ) وغيرهما.

كما يتأكد لنا انضمام بعض التجار من اليهود المحليين إلى هذه الجالية ذلك من خلال بعض الأنشطة التجارية المشتركة التي جمعتهم بنظرائهم من اليهود الليفورنيزين، مثل اشراك التاجرين التونسيين: القائد أبراهام كوهين والتاجر ميمون

(78) حول مسيرة هذا التاجر الفرنسي بالإيالة التونسية وأعماله التجارية بها انظر :

Boubaker, S., «Simon Merlet, marchand marseillais dans la Régence de Tunis (1693-1741)», in *Provence Historique*, t. XXXIV, p. 327-343.

Grandchamp, P., *La France.... op. cit.*, p. 11, du 26/03/1701.

(79)

عدد التجار غير مضبوط بدقة في هذا المقعد، فهو يتراوح بين 20 و22 تاجراً وقد استعصى علينا ضبطه نظراً لعدم توصلنا إلى معرفة عدد الأخوة بوطبول، ومن الأكيد أن الإضاء يتجاوز الإضاء الواحد .

مع التاجر القرنبي أبراهام ناهون (Abraham NAHON) في صفقة تجارية لتوريد النقمح من طرابلس⁽⁸⁰⁾. أو محاولة آخرين الانتماء للجالية القرنية من خلال نفس النشاط مثل هودة البنزرتي والقائدين أبراهام وسعدية⁽⁸¹⁾. كما تمتّن نشاط اليهود الليفوريين وارتبط أكثر بالتجار اليهود المهجرين من شبه الجزيرة الإيبيرية لأنتماء علاقاتهم بالتواصل والاستمرار، وقد أدى هذا التقارب في العديد من الأحيان إلى علاقات النصارى⁽⁸²⁾.

3 - من جالية أوروبية إلى طائفة محلية (1701-1741)

اكتفت أغلب الدراسات في معرض إشارتها إلى تكوّن الجالية القرنية بالإيالة الثونية، إلى التركيز على المعطى الديني والثقافي وإبرازه كأساس للخلافات التي نشبت بين اليهود وأدت إلى انقسامهم⁽⁸³⁾، دون التعرّض بدقة إلى جذور المسألة، ولا يمكننا أن نحيد هنا عن هذه العوامل أو نتجاهلها، إذ لها من التأثير ما يرسّخ لليهود المنحدرين من ليفورنو أو من أوروبا الغربية عموماً توحيد صفوفهم والتكتل داخل إطار طائفة جديدة، رافضين الانتماء إلى الطائفة المحلية القديمة باستقلالهم في تسيير كلّ ما يتعلّق بشؤونهم الحياتية. فكيف كان احتكاك تجار القرنة باليهود المحليين؟ وكيف كان تواصلهم مع التجار الأوروبيين بالإيالة؟

أ - الاحتكاك باليهود المحليين

في نفس هذه الظروف، وفي هذا الإطار الذي أعاق جزءاً من التجارة البحرية، ووقف حيال التجار المحليين صاعداً لثأهم عن التمتع بمواردها، وتوسع

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 105, du 9/4/1697. (80)

Ibid., t. X, p. 11, du 26/03/1700. (81)

Attal, R., «Deux registres de ketubot de la communauté juive portugaise de Tunis», *R.E.J.*, vol. CXLVII, juillet - Déc., 1988, fasc. 3-4, p. 403-408. Attal, R., Avivi, J., *Registres matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis au XVIIIe et XIXe siècles*, Jérusalem, 1989. (82)

Avraham, I., *Le mémorial de la communauté israélienne portugaise de Tunis: les Grana (1710-1944)*, Jérusalem, 1997, p. 9-12. Zarka, Ch., «Sur le syncrétisme culturelle entre Livourne et Tunis», *R.M.I.*, vol. L, 1984, p. 766. Jamoussi, H., *Julf et chrétiens...*, op. cit., p. 27-30. (83)

آفاق تجارتهم، كان للتجار اليهود القرنين أساساً حظّ تجاوز هذا العائق والتغلب عليه. فكيف تَسَى لهم ذلك؟

لم يواجه تجار الجالية القرنية منذ حلولهم بموانئ الإيالة، قادمين من ليفورنو في بداية القرن السابع عشر، ما يهدّد أمنهم وسلامتهم، أو ما يعكّر صفو تجارتهم، إذ إن اندماجهم داخل المجتمع المحليّ عموماً لم يعترض سبيله من الحواجز ما يكبله أو يُقْصيه. ويبدو أن التواجد اليهودي بكلّ طوائفه، قد أثبت في مرحلة أولى مساهمته الفعّالة في عملية انصهار القرانة والتحامهم، سواء بمجتمع الأغلبية أو بالطوائف اليهودية المحلية خاصة، أي قبل أن تتحوّل علاقة الطرفين إلى علاقة نفور مطلق.

ونبني الملاحظة السابقة على تعامل البعض من هؤلاء التجار من وراء الموانئ الداخلية مع كبريات العائلات اليهودية، ونبعاً لهذا يمكن أن يكونوا وسطاء بين الموردين والأسواق المحلية، أو بين المصدّرين والأسواق الخارجية، أو تجار تجزئة، غلب على نشاطهم التعامل اليومي من بيع وشراء وتصريف البضائع.

وإذا كان هذا التوجه صائباً، فلا شك أن إطار أعمالهم لا يمكن أن يكون خارج السوق الذي احتكروا النشاط به، باحتكارهم لاسمه، وهو سوق القرانة، الذي مازال يشير إلى اليوم إلى فضاء انجدارهم. وهنا تطرح أمانا مسألة السوق كفضاء هندسي، وفضاء تجاري، كما تطرح أمانا عديد الاستفهامات الأخرى، كيف عُمِر؟ كيف تمكّن منه اليهود اللّيفورنيون؟ هل هو فضاء مهجور استغنى عنه اليهود المحليون، وهو المتاخم لحارتهم؟ هل وقع التخلّي عنه في إطار منح فضاءات تجارية لهؤلاء القادمين الجدد؟

في الحقيقة لا يمكننا التوصل إلى الإلمام، أو معالجة كلّ هذه الاستفهامات، إلا بالاستناد إلى بعض المقاربات التي قد تصيب كما قد تخطئ، فمصادر الفترة ووثائقها سواء التونسية أو الأجنبية، لا تذكر هذا الفضاء، ولا تشير إليه، باستثناء بعض الكتابات المتأخرة عن الفترة التي ندرس⁽⁸⁴⁾. لكن ما يمكن التأكيد عليه، أن اليهود اللّيفورنيين كانت لهم اليد الطولى في بعث هذا السوق، واحتوى جزء كبير

(84) الحنايشي، محمد بن عثمان، الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، دراسة وتحقيق، الجيلاني بن الحاج يحيى، سراس للنشر، تونس، 1994، ص 383-384.

منه على كميات هامة من البضائع التي ترد على الإيالة مثل العقاقير بمختلف أنواعها، والخردوات بتعدد أصنافها، وبيع فيه أيضاً: «سائر الأبرزة من القرفة و«ثعفران، والفلفل الأكل، وشوش الورد، والحبة السوداء، وقاع القلة، والسكر بأنواعه، والقهوة، والشاي، والثمار المجففة، كالزبيب والكرموس والمشمش والحناب، وأنواع الصابون، وزيت الحجر، وجميع أنواع الزيت، والقرمز، واليشب والطرطر، وفيه مخازن كبيرة تأخذ منها جميع العطارة بالحاضرة وسكان مملكة عموماً من كل بلد، وتجار هذا السوق من اليهود الأغنياء»⁽⁸⁵⁾.

إذن، فهذا السوق تعرض فيه بضائع استهلاكية يومية، تتطلبها الضرورة الحياتية، وبإمكان فضائه أن يقيم علاقات بين تجاره ومختلف أفراد المجتمع من خلال الاتصال اليومي. وإلى جانب كونه سوق تجزئة، فهو كذلك سوق تباع فيه البضائع بالجملة، من خلال تزويد مخازنه لتجار التجزئة سواء بالحاضرة أو بداخل البلاد، وهو أيضاً فضاء تواصل واختلاط لربطه لعلاقات بين التجار اليهود والتجار المسلمين، خاصة إذا لم تخضع البضائع المعروضة إلى تسديد قيمتها عند الزرع، وهو تعامل مألوف وعادي لدى التجار اليهود شرط أن تتوفر لهم الضمانات.

لم يكن ليتمكن تجار ليفورنو من إعمار هذا السوق في القرن السابع عشر، بمنزل عن مساعدة اليهود المحليين، بحكم حسن استقبالهم للقادمين الجدد ومحاولة احتضانهم لهم بحفاوة⁽⁸⁶⁾؛ ذلك أنّ التعامل فيما بينهم، سواء عند حلول ركب اليهود الليفوريين، وقبلهم اليهود المهجرين من إسبانيا والبرتغال، لم تشبه أي شائبة، ونستشف ذلك خاصة من خلال الوثائق التي أشادت ببعث جالية يهودية ليفورنية بالإيالة، والتي أمضى فيها عدد من اليهود المحليين الذين أقلهم وزنهم وسلطانهم المالي، ووضعيتهم الاقتصادية الوقوف نداءً بند ومجابهة عناصر الأرستقراطية التجارية المنحدرة من أوروبا، وتحديدًا من ليفورنو، أو التسلل في صلب الجالية التي أصرت على أن تبقى متميزة، وألاً تجمعها بالمحليين صلة مهما كان نوعها، وأخت التجار الأوروبيين للحصول على البعض من امتيازاتهم التجارية.

(85) نفس المصدر والمضفة. وفي ما يتعلق بشروح بعض الكلمات الواردة في هذا الاستشهاد، انظر كشاف المصطلحات في آخر هذا الكتاب.

Cazès, D., *Essai sur l'histoire...*, op. cit., p. 118.

(86)

ب - الاحتكاك بتجار الجاليات الأوروبية

لم يختلف التجار الذين شكّلوا الجالية القرنية - باستثناء المحليين منهم - عن تجار الجاليات الأوروبية، في عديد من المظاهر، باعتبارهم ينحدرون من نفس الفضاء الجغرافي، فقد خصّصت لهم السلطات التجارية بالإيالة فندقاً لخزن بضائعهم، أو لإقامة بعض العابرين منهم، على غرار فندق الفرنسيين أو الفندق الذي اقتسم مساحته التجار الانكليزيون والهولنديون⁽⁸⁷⁾. ونظراً لاحتكاكهم بالجاليات الأوروبية، أطلقت عليهم في ذلك العصر تسمية «يهود الإفرنج» في تونس والجزائر خاصة⁽⁸⁸⁾، ومرجع هذه التسمية أصلاً، يعود لاختيارهم حماية القنصلية الفرنسية، كالعديد من التجار الأجانب الذين ليس لهم قنصل مباشر شؤونهم ويمثلهم أمام السلطات المحلية⁽⁸⁹⁾. كما تداول نعتهم «باليهود الأوروبيين» أو «اليهود المسيحيين» لاختلافهم عن اليهود المحليين، وتشابههم مع التجار الأوروبيين خاصة في لباسهم وارتداء القبعات والشعر المستعار (Perruque)⁽⁹⁰⁾، وقد نواصل ذاك الاختلاف وهذا التشابه إلى حدود العشرة الثانية من القرن التاسع عشر⁽⁹¹⁾.

ومن منطلق خضوع اليهود آلياً في البلدان الإسلامية إلى ما أطلق عليه ميثاق عهد الذمة⁽⁹²⁾، نلاحظ أن السلط المحلية سعت إلى تطويع مبادئ هذا الميثاق حسب

Poiron, M., *Mémoires concernant l'état présent du Royaume de Tunis*, Paris, 1925, (87) p. 35. D'Arvieux, L., *Voyages...*, op. cit., p. 86.87.

Laugier de Tassy., *Histoire de Royaume d'Alger*, Amsterdam, 1725, p. 296-297., (88) cité par Eisenbeth, M., «Les juifs...», op. cit., 158-159.

Masson, P., *Histoire des établissements...* op. cit., p. 310. (89)

St Gervais, J.B., *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis*, cité par, Masi, C., « Fixation du statut... », art. cit., p. 157-158. Peyssonnel & Defontaine, *Voyage dans la régence de Tunis et Alger*, Paris, 1838, t.1, p. 458. (90)

Frank, L., *Histoire de Tunis...*, op. cit., p. 95. (91)

Noah, N., *Travels in England, France, Spain and the Barbary states in the years 1813- 1814, and 15*, New York London. 1819, p. 311.

Bat Ye'or, G-L., *Juifs et chrétiens sous l'Islam*, Paris, 1994. (92)

غاياتها واحتياجاتها، فإذا غضت النظر عن الغيار، فهي لم تستغن عن ضريبة الجزية التي كان المسيحيون المستقرون بالإيالة في حلّ من دفعها، ولم تتلاف الأداءات الجمركية على البضائع الموردة، التي زادت عما فرض على نظرائهم من الأوروبيين، إذ حدّد لكل اليهود المتعاملين مع الأسواق التونسية دون استثناء ما قدره 10% من حجم البضائع الموردة، مقابل 3% بالنسبة للموردين والفرنسيين و8% بالنسبة للإنكليز⁽⁹³⁾. ولا شك أنّ التّفاوت في الأداءات المجبة، وعدم تساويها بين جميع الفئات التجارية، كان الدّافع الأساسي لتكثّل التجار اليهود الليفورنيين تحت لواء جالية تطمح إلى الغنم من المكاسب التي حظي بها التجار الأجانب.

وما يمكن إثباته إلى هذا الحدّ، أنّ اندماج التجار القرنين داخل مجتمع الأغلبية قد خولهم تثبيت أقدامهم بموانئ الإيالة وقطاع تجارتها البحرية، ومكّنهم من إرساء نشاط هامّ عبر محور تونس - ليفورنو، والمشاركة بحيوية في تنشيط طرق تجارية أخرى.

ج - الانشفاق بين اليهود المحليين واليهود القرنين

انبنى انشفاق «التوانسة» و«القرانة» ظاهرياً على اختلافات في ممارسة الطّقوس الدينية بين عناصر المجموعتين، بحكم تباين الانتماءات العقائدية والثقافية⁽⁹⁴⁾، فأفراد الطائفة الجديدة بالرّغم من تأقلمهم مع المحيط العام للبلاد، فإنّ مرجعيّتهم الثقافية بقيت تسمّد أصولها من فضاءات انحدراتهم القريبة أي أوروبا، وتمسّكوا بهذا التمايز لتواصلهم مع بعض الفئات التجارية التي تنتمي إلى نفس الفضاء

Grandchamp, P., *La France...., op. cit.*, p. XXIV., p. 273 du 20/08/1697. (93)

Grammont, H-D de., «Correspondance des consuls d'Alger», R. A., 1888, vol XXXII, p. 468. Paradis, V.de., «Alger au XVIII siècle», R.A 1896-1897, vol. 39-41, p. 293. Plantet, E., *Correspondance.... op. cit.* t.1, p. 390., Mémoire de Jean - Batiste Michel sur le commerce de Tunis, le 26/8/1686., p. 564, Comte de Pontchartrain à Auger Sorinde, le 08/01/1698., p. 564-565, Pontchartrain à Ramdam Bey de Tunis, le 22/01/1698, p. 569-570, Traité du 10 juin 1698.

Attal, R., «Autour de la dissension...», *op. cit.*, p. 23-25. (94)

الجغرافي. لم يكن هذا الأمر شيئاً لليهود المحليين بحكم تواجدهم القديم بالبلاط وبحكم انصهارهم داخل مجتمع الأغلبية، بل بالعكس توسعوا في هؤلاء الوافدين الجدد خيراً واستأنسوا بهم، وكان الاستقبال وفق تقاليد الحفاوة والضيافة والكرم، إلى حد أن خصصوا لهم زاوية بالمعبد للقيام بعبادتهم وفق منهجهم الخاص دون التدخل في شؤونهم⁽⁹⁵⁾.

ونعني بما قدّمنا أنّ الصراع لم تساهم فيه المجموعتان معاً بقدر متساوٍ، بل أشعل فتيله على ما يبدو تجار الجالية القرنية المنتمين من الأعباء المادية لصناديق الطائفة المخصصة لإعالة الفقراء من اليهود، والتي يتكبد نفقاتها بقدر هام الأغنياء منهم، وعليه يتحوّل الصراع إلى صدام بين أقلية غنية وأغلبية فقيرة في صلب المجتمع اليهودي ذاته.

توجّهنا هذا الطرح لاعتقادنا أنّ الجانب الاقتصادي رغم تعيمه كان ذا حضور فعلي في هذا الصراع⁽⁹⁶⁾، إن لم يكن السبب الرئيسي لاندلاع هذا الانشقاق الذي أدى بدوره إلى نفور تام بين طائفتين تنتميان إلى نفس العقيدة، أطنبت الكتابات الحديثة والمعاصرة حول تأزر أفرادها وتكاثف جميع شرائحها. ونسبى توجّهنا هذا على العديد من الملاحظات الثابتة التي واجبت مسيرة صراع الفقر والغنى وانبثقت عن نتائج ومقررات هذه الفتنة:

أولاً، ثبت من خلال ما تقدّم من أمثلة اشتراك عملي جمع بين تجار قرنيين وتجار أثرياء من اليهود المحليين أي أولئك الذين خولهم ثراؤهم تحمّل التزامات هذا العمل المشترك بكل تبعاته، وهنا يتأكد لدينا أنّ التواصل بين أفراد المجموعتين كان منطلقه مادياً، فإذا اعتبرنا أنّ المعطيات الثقافية والدينية قد حالت دون التقاء تجار المجموعتين، فإنّ الصفقات التجارية الهامة قد ألفت بينهما.

ثانياً، حاول بعض قادة اليهود وأثريائهم - سواء عن قصد أو عن غير قصد -، الانتماء إلى الجالية التجارية التي أصرّ القرنون على بعثها، وهؤلاء القادة باعتبارهم

Cazes, D., *Histoires des israélites...*, op. cit., 119.

(95)

(96) وقعت الإشارة إلى المعطى الاقتصادي لهذا الانشقاق لكن دون تحليل ضاف، انظر:

Ayoun, R., «Le commerce...», op. cit., p. 209.

من أعيان المجتمع اليهودي وأغنيائه، سمحت لهم مكانتهم الاجتماعية والمادية بالتمتع بحظوة داخل الجمالية القرنية التي لم تدخر وسعاً في قبول الانضمام إليها⁽⁹⁷⁾.

ثالثاً، انشق يهود الجمالية القرنية بصفة فعلية عن المجتمع اليهودي بالإبالة سنة 1710، مكونين طائفة ثانية بالبلاد مستقلة في تسيير شؤونها والإشراف بذاتها على مداخيل صناديقها، والتخلص خاصة من أدايات ذات مبالغ هامة فرضتها عليهم رئاسة الطائفة المحلية لثرائهم، وهي أدايات تعود مباشرة للمؤسسة تحاخامية لتنفق في شكل جرايات أو مرتبات للربيين الذين سخرُوا كامل أوقاتهم للإشراف على الشؤون الدينية والقضائية لليهود⁽⁹⁸⁾. وقد أدى هذا الانشقاق إلى تمسك التجار اليهود المنحدرين من ليفورنو بنفس التسمية التي اشتهرت بها جنيتهم من قبل أي «الطائفة القرنية» تميزاً عن «الطائفة التونسية»، مسبغين على أنفسهم نعت «يهود القرائة» مقابل «يهود التونسية».

رابعاً، احتذت المشاكل المترتبة على هذا الانشقاق بالتراجع الهائل الذي شهدته مداخيل الصناديق الخيرية للطائفة المحلية، وقد أدى هذا الحال سنة 1741 إلى مراجعة موارد الطائفتين، والالتزام بتطبيق ما أورده «ناكانا»⁽⁹⁹⁾ قسمة ديار «نحيم»⁽¹⁰⁰⁾، التي شرعها الربّي أبراهام طيّب مرقساً «التوانسة» من جهة، والربّي إسحاق لمبروزو مترعماً القرائة من جهة ثانية، وتضمنت أربع نقاط أضفت على

(97) حول الملاحظة الأولى والثانية انظر ما أورده من أمثلة في: احتكاك تجار القرنة باليهود المحليين.

(98) Cazès, D., *Ibid.*, p. 127.

اعتمد دافيد كازاس هنا على مصادر يهودية تعود إلى تلك الفترة دون تسجيل هذه المبالغ الهائلة، ونحن بدورنا لم نتوصل إلى التعرف عليها.

(99) عبرية وهي لفظة تقابل الفتوى.

(100) العبارة نفسها ترد في الكتابات العبرية، ويفسد بها المقر الرسمي أو «الإداري» لاجتماع أعيان الطائفة اليهودية، وسمي كذلك لأن المداخيل الأساسية للطائفة متأتية من أدايات لحم «الكثير». ثم أضيف لهذه المداخيل في أواسط القرن التاسع عشر الأدايات الموقوفة على الخمر والكحول «الكثير» كذلك والخبز الأريم. انظر في هذا الصدد:

El Halek, Ouziel., *Mishkenot harolm*, cité in, Avraham, I., *Le mémorial ...*, op. cit., p. 10.

هذا الانشقاق بُعداً رسمياً ونهايياً وهي:

- التحجير التام على «التوانسة» شراء اللحم من القضايين القرنيين ولا ينطبق هذا التحجير على «القرانة»، إذ بإمكانهم التزوّد من عند اليهود المحليين.
- الأداءات المفروضة على اليهود عموماً يتحمّل الثلثين منها «التوانسة» باعتبارهم أكثر عدداً..، والثلث المتبقي في ذمّة «القرانة».
- وجوب انتماء اليهود القادمين من داخل البلاد أو من بلدان إسلامية إلى طائفة «التوانسة» التي تتكفل بأعبائهم، وكذلك بالنسبة لطائفة «القرانة» التي ينضم إليها اليهود الذين يحلون من البلدان المسيحية وتأخذهم على عاتقها.
- يوظف ثلثا الأداءات المتأبّة من بيع اللحم على المعوزين والفقراء القادمين من البلدان الإسلامية، والثلث المتبقي للقادمين من البلدان المسيحية.

نلاحظ ممّا أوردناه من أمثلة، أو ممّا أثبت في هذا التشريع الرّبوي الذي أحييت المصادقة عليه سنة 1784⁽¹⁰¹⁾، أنّ أساس هذا الشّرخ الذي حصل في صلب المجتمع اليهودي بالإيالة وتسبّب في نفور الطائفتين إحداهما من الأخرى، لم يكن له علاقة باختلافات عقائدية، إذ هو لم يتعدّ الحسابات المالية من توزيع للآداءات وقسمة للمداخيل، وإن وقع التركيز على انحدرات البعض من اليهود وهو ما يحيلنا على البُعد الثقافي للمسألة، فذلك لا يتجاوز تحمّل كلّ من أفراد الطائفتين أعباء الفقراء والمعوزين وعابري السبيل، وهو معطى ماذي كذلك من شأنه أن يدعم توجيهنا بما أنّه يدور في رحى المصارييف وتكاليها.

يشير القنصل الفرنسي بتونس «بوايي دي سان جرفي» (Boyer de Saint-Gervais) في نفس السياق إلى ما نطك أفراد الطائفتين من ضغائن واحتقار الواحدة للأخرى⁽¹⁰²⁾. وحسب اعتقادنا فإنّ هذه الصفات لا تنصل هنا بالعرق أو بالمنحدر أو بالعقيدة، بل مرذوها التمايز واستعلاء أفراد الطائفة القرنية، ورفضهم الاختلاط بأغلبية فقيرة منبوذة حفاظاً منهم على مكانتهم الاجتماعية، ونستخلص هذا من الشاهد نفسه الذي يعقّب باستغراب شديد بالرّغم من أنّ نفس العادات

Cazès, D., *Ibid.*, p. 129.

(101)

St Gervais, J.B., *Mémoires historiques...*, op. cit., p. 158.

(102)

ونفس القوانين تجمعهم، ونفس الفضاء يُؤويهم في إقامتهم وعباداتهم.

جاء نجاح التجار القرتين في بعث مؤسسة طائفية لهم بعد فشل محاولاتهم في الحصول على امتيازات الجاليات التجارية الأوروبية، وإذا كان سعيهم إلى تكوين جالية تجارية وراء محافظتهم على الانتماء إلى الفضاء الأوروبي، فإنه يُرْساء هذه الطائفة تحوّل التجار القرتين إلى يهود محلّين من حيث لا يشعرون. كما أصبحت طائفتهم طائفة محلّية ثانية أكسبتها السّلطة الزبوية شرعية الوجود يستحها استقلالية تامة عن الطائفة المحلية. وأكدت هذه الشرعية السّلطة الحاكمة بخصر انتظر عن تميزهما، بالرغم من إمكانية تدخلها لفضّ الخلافات التي صذعت توكن المؤسسات اليهودية⁽¹⁰³⁾، بل تجاوزت هذا بالسماح للطائفة القرنية أن تأخذ نه نصياً من الفضاء الجغرافي لليهود المحلّين، بالإقامة في إطار عرف باسم «دربة القرائة»، تركّز به معبد خاصّ لهم «صلاة الربّي حايم»، وتاخذه سوق عدّ بُضائعهم وهو «سوق القرائة»، وسرعان ما امتدّ هذا الفضاء بعد سنة 1710 إلى دربة زرقون المطلّة على مشارف باب البحر و«حارة الإفرنج» (Quartier franc)، تبنشوا بها معبداً آخر «صلاة الربّي هلال» ومدرسة أطلق عليها اسم «يشيفاء القرائة»⁽¹⁰⁴⁾.

ولا يعتبر السكوت المطبق للسّلطة الحاكمة على عدم تدخلها في بعث هذا «مشروع» من قبل تجار حديشي العهد بالبلاد، إلّا على موافقتها عليه. ويرتبط هذا حسب اعتقادنا بمحاولة المحافظة على تجار من نوع خاصّ، إن هي فُرِطت فيهم تنفد المنافع المتأتية من أنشطتهم وراثتهم، إلى جانب ما يخولها عهد النّمة من سيطرة مطلقة عليهم وعدم خروجهم من بين أيديها باعتبارهم من رعيّتها. لذلك كان لابدّ لهذه السّلطة أن تجيز هذا «المشروع» وتعترف بهذه الطائفة انقاء خروج

(103) أ.وت، م.د، ص: 223، م: 1، و: 1، أمر علي بتاريخ أواخر جمادى الأول 1172هـ (كانون الثاني/يناير 1758).

(104) يشيا أو يشيفاء باللغة العبرية الحديثة وجمعها يشيفوت، وهي مدرسة حاخامية، ويمكن أن تقابل في ذلك العصر في إطار الإيالة التّونسية الكتابات القرآنية، أضفى عليها بعض المؤرخين اليهود في شمال إفريقيا عموماً صبغة التعليم المتوسط أو التعليم العالي، ولا ندري نحن من أين استقروا هذه المعلومات.

البحر من عناصرها عن سلطان الدولة، ويبدو أنّ هذا الاعتراف لم يتأخر عن أواسط القرن الثامن عشر، إذ يظهر في الوثائق الإدارية لذلك العصر ناطير لهذه الطائفة من لدن أعلى سلطة بالإيالة، وفق أمر عليّ صادر عن عليّ باي [1759-1782] يقضي بما نصّه:

«الرّبي مرتخاي كارقاليو، الرّبي شمويل درمون، الرّبي سموم بوكارة، الرّبي زاكي الحايك، المقدم أبراهام فرانكو، المقدم شمويل الفلنسي، المقدم زاكي رفائيل لمبروزو، المقدم سلمون الريكس.

الحمد لله وحده وإليه يرجع الأمر كلّ

أمرنا هذا بيد الأربعة أنفار أحبار ومثلهم مقدّمين المذكورين أعلاه قدّمناهم على جماعة القراءة بمحرّوسة تونس وجعلنا لهم النظر عليهم في أمورهم وكافة أسبابهم وشؤونهم ولا يتعاطاهم أحد سواهم بالنظر والحكم أولاً للأحبار أعلاه ويمن هم المقدّمين الأربعة الذين تحتهم في جميع مصالحهم وسائر أحوالهم على العادة السابقة فلا سبيل لمن يخالف عليهم في ذلك أو تعرّض لهم وإذا توقّفوا في فصل قضية يرفعون أمرها إلينا لنفصلوها إن شاء الله تعالى فعلى الواقف على أمرنا هذا أن يعمل به من غير خلاف إن شاء الله تعالى والإذن من الفقير إلى ربّه الباشا عليّ بن حسين باي وفقه الله تعالى أواخر حجة الحرام سنة 1178هـ⁽¹⁰⁵⁾.

أضفت الأوامر العلّية سواء الصّادرة في القرن الثامن عشر أو في القرن الذي يليه⁽¹⁰⁶⁾ مسحة محلّية على التواجد الشرعي لهذه الطائفة بالرّغم من محاولة أفرادها

(105) أ.وت.، م.د.، ص: 223، م: 1، و: 65، أمر عليّ بتاريخ أواخر ذي الحجة 1178 (أيار/مايو 1765). ما يمكن التنبه إليه هنا أنّ هذا الأمر ليس الأول في اشتماله على ناطير للطائفة القرنية، بل سبقه أمر آخر صادر عن نفس الباي بتاريخ أواسط رمضان 1175 (آذار/مارس 1762). انظر: أ.وت.، م.د.، ص: 223، م: 1، و: 77. وخبرنا الاستشهاد بالأمر العلّيّ الوارد في الفراسة من منطلق اشتماله على أكثر التفاصيل، وقد نقلناه كما جاء في الوثيقة الأصل دون تصحيح للأخطاء الواردة فيه.

(106) أ.وت.، م.د.، ص: 223، م: 1، و: 4، أمر عليّ بتاريخ جيمادى الأول 1187 (أيلول/سبتمبر 1773). المصدر السابق، و: 1236، أمر عليّ بتاريخ 25 شوال 1236 (تموز/يوليو 1821). المصدر نفسه، و: 71، أمر عليّ بتاريخ 17 ربيع الثاني 1268 (كانون الثاني/يناير 1852).

التنصل من السلط المحلية في أكثر من مناسبة، وتقصّد محاولة انتماهم إلى حماية دول أوروبية، لكن ماعى أغلبهم باء بالفشل لإصرار الباي من جهته على بقائهم تحت إمرته ونفوذه⁽¹⁰⁷⁾. هذا الأخذ والردّ أو المذّ والجزر بين أملمهم في الانفلات مرّة، وجذبهم عنوة إلى حظيرة رعايا السلطة مرّة أخرى، دليل على تمكك بابات الدولة الحينية خاصّة بالعناصر النشطة من هذه الطائفة التي ستؤلف مع عناصر يهودية تونسية نواة لبورجوازية محلية سيكون لها شأن هام في اقتصاد الإيالة خلال القرن التاسع عشر.

(107) انظر على سبيل المثال: أموت، م.ت.، ص: 223، م: 1، و: 65، سبق ذكره.

الفصل الثّاني

المعطى الديموغرافي والوضع القانوني

لاحظنا من خلال التطرّق إلى الجذور التاريخية لليهود واستقرارهم بالبلاد التونسية، وفود هجرات متتالية ما انفكت تدعم أعداد الطوائف اليهودية، كما لاحظنا أن اليهود سواء عند استقرارهم بالبلاد، أو القدوم لها قصد التجارة، قد خضعوا إلى تعامل معيّن، حدّد الوضع القانوني لليهود عاقبة بديار الإسلام. ويبرز من أن البحث يقوم أساساً على دراسة الوضع الاقتصادي لليهود فإن هذا الميدان لا يحول دون التطرّق إلى ديموغرافية المجتمع اليهودي ووضعه الاجتماعي، فكلاهما ذو علاقة بأنشطتهم الاقتصادية، من منطلق أن هذا المجتمع تّني يصنّف ديموغرافياً ودينياً ضمن الأقليات المملّكية والدينية، قد أفرز نخبة اقتصادية تمكّنت من التّفاذ في أهمّ فروع اقتصاد البلاد، ومن سيطرتها على هذا مجال الحيوي، تجاوزت ما فُرض عليها من قوانين حدّت من حرّيتها، كما ساهمت بقدر هام في رفع بعض الحواجز التي طالما رضح لها المجتمع الذي تمي إليه.

I - ديموغرافية المجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر

لم تتغيّر خريطة التوزيع الجغرافي لليهود بالبلاد التونسية كثيراً في الفترة الحديثة عمّا كانت عليه خلال العهد الحفصي، باستثناء بروز بعض الأماكن بداخل البلاد مثل زغوان وتسنور التي استقرّ بها عدد قليل من اليهود إلى جانب

الموريسكيين، إثر حملات التهجير من شبه الجزيرة الإيبيرية⁽¹⁾، أو ظهور مناطق أخرى، مثل حلق الوادي وأريانة⁽²⁾ عقب السّماح لأفراد الأقلية اليهودية بالسكن خارج محيط الحارة، وسوى هذه الأماكن فإن بقية المناطق الأخرى في أغلبها مراكز تجمعهم القديم التي شملت أساساً المدن الكبرى للبلاد⁽³⁾. لكن الإشكال الذي يمتعض هذا الجانب من الدراسة هو كيفية التّوصل إلى سبل تحديد عددهم وكثافته، هل تقتصر على ما دوّته مصادر الفترة؟ أم نتجى ما قدّمه بعض الدّراسات من تقديرات، لبتسلى لنا تتبع الوزن الفعلي للتّخّيب اليهودية ودورها في اقتصاد البلاد وتأثيرها في إعادة تشكيل بنية الأقلية؟

1 - مُشكل العدد والكثافة

سعت محاولات كثيرة إلى ضبط أعداد اليهود بالبلاد التونسية، وأوردت احتمالات عديدة لمحاولة رفع هذا الإشكال، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁽⁴⁾، ونظراً لندرة الوثائق والإحصاءات التي تحدّد حجم الأقلية اليهودية ولو بصفة تقريبية، فإنّ تصوّرنا للمدخل الممهد لهذا الجانب من الدّراسة يكون من خلال ما دوّته مصادر الفترة. فما هي البيانات التي احتوت عليها؟

تضمّنت العديد من كتابات الرخالة الأجانب الذين زاروا البلاد خلال الفترة

(1) Saâdaoui, A., *Testour du XVIIe au XIXe siècles histoire architecturale d'une ville de Tunisie*, pub.de la Faculté des Lettres da la Manouba, 1996, p. 319-320.

(2) Taieb, Jacques; «Evolution et comportement démographiques des Juifs de Tunisie sous le Protectorat français (1881-1956)», *Population*, n°4-5, 1982, p. 952-958.

(3) كما يرد في العديد من التقارير التالية المؤرخة بين 1860 و1881.

A.A.I.U., Liasse n°: I.B 1, La situation des juifs de Beja. I.B 2, La situation des juifs de Bizerte. I.B 3, La situation des juifs de Djerba. I.B 4, La situation des juifs de Gabès. I.B 5, La situation des juifs de Gafsa. I.B 8, La situation des juifs de Mahdia. I.B 9, La situation des juifs de Sfax. I.B 10, La situation des juifs de Sousse. I.B 11, La situation des juifs de Tunis. I.B 12, La situation des juifs de Tunis.

(4) نشير بهذه المحاولات إلى تقديرات الرخالة الأجانب الذين زاروا البلاد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سواء فيما يتعلّق بسكّان الإيالة عامة أو بالسكّان اليهود، ومستعرض إلى ذلك تباعاً. أمّا الدّراسات التي سعت إلى تقدير عدد اليهود فقد ركّزت محاولاتها على القرن التاسع عشر، استناداً إلى ما دوّن في كتابات الرخالة الأجانب، وما تضمّنته بعض المصادر الأرشيفية، وسنشير إلى هذه التّقديرات كذلك في إبانها.

الحديثة إشارات عن عدد أفراد الأقلية اليهودية، خاصة المستقرين بالحاضرة، وبدرجة أقل اليهود المتواجدين بكبريات مدن الإيالة، لكن ما تقدمه هذه المصادر من بيانات اتسمت بالتناقض الشديد، بين المبالغة في تضخيم الأعداد أحياناً والتقليص من حجمها أحياناً أخرى.

لا نُنكر بدورنا ما أمدّنا به هذه التقديرات من معلومات، خاصة على مستوى الأخبار عن توزّع السكّان اليهود، وانتشارهم بداخل البلاد، لكن لمحاولة الوصول إلى حقيقة ديموغرافية فهي تنأى بنا عن ذلك، بما أنها ليست من المصادر الإحصائية القويمة، والأرقام التي تقدّمها لا تتعدّى الانطباعات سواء حول سكّان الإيالة عامة التي تَمَرّ أعدادهم من خمسة ملايين نسمة في أواخر القرن الثامن عشر إلى مليون نسمة خلال الزّيع الأوّل من القرن التاسع عشر⁽⁵⁾، أو حول الطوائف اليهودية التي تراوح تقدير عداد أفرادها بين 60 ألف سنة 1829 و100 ألف بعد ثلاث سنوات فحسب⁽⁶⁾.

وينعكس هذا التّضارب في التقديرات على الحاضرة بما أنّها أكبر تجمع سكّاني لليهود بالإيالة، فأعداد الأقلية اليهودية بها انحصرت بين 30 و40 ألف يهودي طبقاً لما أمدّنا به أخبار الرخالة بين سنة 1785 و1858⁽⁷⁾، لكن تتخلّل هذين الزّمين تقديرات أخرى تذبذبت صعوداً ونزولاً، حدّد أقلّها بحوالي 15 ألف نسمة سنة 1829، واستقرّ أعلاها في حدود 28 ألف نسمة سنة 1834⁽⁸⁾.

(5) ورد هذان الزّمان بمصدرين لم نتوصل إليهما، يعود تاريخ الأوّل إلى حوالي سنة 1785 أما تاريخ الثاني فيتخذ بسنة 1820، وقد استقيّاهما من الدراسة التالية:

Valensi, L., *Les fellahs...*, op. cit., p. 14-15.

(6) Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie 1. Relations inédites de Nyssen, Fillipi et Calligaris (1788, 1829, 1834)*, Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929, p. 367.

(7) Desfontaines, R.L.; *Itinéraires dans les Royaumes de Tunis et d'Alger, en 1782-1784*, extrait des *Nouvelles annales des voyages*, deuxième série, t.16 et 17, Paris, 1830.

(8) Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie...*, op. cit., p. 84-85.

أما في داخل البلاد فأغلب الانطباعات اتخذت من «العائلة» وحدة إحصائية تقديرية للإشارة إلى استقرار اليهود بمنطقة معينة، كالقول بتواجد «عشرين عائلة بياجة» أو «100 عائلة بكل من صفاقس وموسسة»⁽⁹⁾ أو «550 عائلة بجربة»⁽¹⁰⁾، كما اتخذت نفس هذه المصادر مصطلحات لتعبر عن خلالها عن كثرة تواجد اليهود أو قلتهم، كذكر «كثير من اليهود بنابل ونفطة» أو «قلة من اليهود بالمهدية وقابس وجربة»⁽¹¹⁾. وكما نلاحظ أن هذه الأرقام لا يجمع بينها سوى الثقارب الزمني للتقديرات من جهة، والتضارب الإحصائي من جهة ثانية، لذلك لا يمكن اعتمادها كمصدر إحصائي ثابت، بما أنها انطباعات عابرة تبعد عن الحقيقة الإحصائية.

وقد سعت بعض الدراسات إلى التعديل من حدة الفوارق التي تطرحها مصادر العصر، بغية الوصول إلى صورة تقريبية تضبط الحجم العددي للمجتمع اليهودي، واشتركت هذه الدراسات في تقديم رقم حدد عدد يهود الحاضرة بحوالى 15 ألف نسمة، ينطبق على بداية القرن التاسع عشر، كما ينطبق على أواسطه⁽¹²⁾، في حين اختلف تقدير هذه الدراسات في حصر أعدادهم بداخل البلاد بالنسبة لنفس الفترة، إذ تراوحت بين 5,000 و8,500 نسمة.

أما عن أفراد الطائفة القرنية، فلئن قلر أحد الرخالة أعدادهم بحوالى ألف يهودي، فإن هذه الدراسات قد توصلت إلى حصر عددهم بين 400 و600 نسمة خلال نفس الفترة، وهو كما نلاحظ عدد ضئيل جداً، لا تتجاوز نسبة المئوية 4% من العدد الجملي لليهود بالحاضرة حسب ما أوردته هذه الدراسات، لكن ما ينبغي أن نلفت إليه الانتباه أن من بين هذا العدد القليل برز بعض الأفراد الذين تبوؤوا مكانة هامة في اقتصاد البلاد على امتداد الفترة الحديثة، كما كان لهم شأن رفيع في الوسط السياسي للبلاد، وفي بلاطات البايات الحيين.

Ibid.

(9)

Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIX^e siècle d'après J.J. Benjamin II», C.T. n°28, 4^e trimestre 1959, p. 489-510.

(11)

Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie...*, op. cit., p. 84-85.

(12)

Ganiage, Jean; «La population de la Tunisie vers 1860; essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», In *Etudes Maghrébines: Mélanges Charles-André Julien*, Paris, 1964, p. 163-198. Valensi, Lucette: *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)*, Paris, 1969, 142 p.

ولئن اعتبرت هذه التقديرات من أكثر الإحصاءات التي تتلام والحقيقة لديموغرافية للمجتمع اليهودي، فإنها لم تمنعنا من محاولة الإضافة إليها، خاصة في افتراضات التي لم تشملها هذه التقديرات.

2 - تقدير أعداد المجتمع اليهودي من خلال مصادر أرشيفية

يمكننا مخزون الأرشيف الوطني مصدرين هامين لمحاولة إحصاء أفراد مجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثامن عشر والثالث عشر⁽¹³⁾، وبالرغم من قصور المصدرين بما أنهما يشملان يهود الحاضرة فقط، فإمكانهما تقديم أعداد تقريبية لهم بأنهم تجمع سكاني استقروا به، واستقطبهم منذ ما يربو على ثمانية قرون.

أ - تعداد اليهود من خلال ضريبة الجزية (1758-1759)

يحتوي هذا المصدر على مبلغ الجزية المفروض أدائه على يهود الحاضرة، ويُصنف الخاضعون لهذا الأداء إلى ثلاث فئات اجتماعية، مع ضبط عدد كل فئة⁽¹⁴⁾، وهو ما تضمنه الجدول أدناه.

جدول رقم 1

عدد اليهود الخاضعين لضريبة الجزية (1758-1759)

الفئة	الفقراء	المتوسطون	الأغنياء	الجملة
العدد	656	437	229	1,322
(%)	49,62	33,06	17,32	100

بغض النظر عن هذا التقسيم التفاضلي المعتمد على المكانة الاجتماعية لليهود ووضعهم الاقتصادي، فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الضريبة لم

(13) أ.و.ت.، دفتر رقم: 93، متعده المواضع ويتضمن بيان جزية اليهود بالحاضرة لسنة 1758-1759. دفتر رقم: 2288، إحصاء العقارات والمحللات بتونس الحاضرة وأرياضها لسنة 1849-1850.

(14) أ.و.ت.، دفتر رقم: 93، سبق ذكره.

تشمل كل اليهود، بل اقتصرت جبايتها على الذكور البالغين القادرين على الدفع، وأعفت رجال الدين وموظفي الدولة والمسنين، والنساء والأطفال دون سن الرشد، والفقراء المعدمين والمعتمدين ومن أصيب بعاهة كالمعتوه والضرير والأبكم والأصم وذوي الإعاقات العضوية⁽¹⁵⁾.

يذهب عديد الباحثين إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة اليهودية في فترة بحثنا يفوق الخمسة أفراد (5,1)⁽¹⁶⁾، فإذا استندنا إلى هذا المعدل وفق ما تفرضه عملية حسابية، يكون مجموع سكان يهود الحاضرة في أواسط القرن الثامن عشر حوالى 6,750 نسمة. لكن هل يبدو هذا العدد ضئيلاً مقارنةً بتقديرات عدد اليهود بالحاضرة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر؟

ب - تعداد اليهود من خلال دفتر إحصاء المقاربات (1849-1850)

يُطلعنا هذا المصدر في الجزء الذي خُصص للحارة على قائمة إحصائية دقيقة للمنازل التي يقطن بها أفراد الطائفة اليهودية، وبناء على ما سجل هذا المصدر أحصينا ما يلي:

جدول رقم 2

عدد محلات سكنى اليهود بالحارة (1849-1850)

بيت	علو	دور
897	43	214
	يحتوي كل «علو» بين 3 و 5 بيوت	تحتوي كل «دار» بين 4 و 8 بيوت

أخذ هذا الإحصاء من البيت وحدة إحصائية لتحديد قيمة أداء «الخزوبة»،

(15) أ.د.ت.، دفتر رقم: 625 لسنة 1856، إحصاء السكان العاجزين عن دفع أداء الإعانة بالمنسبر وقرى الساحل لسنة 1856.

(16) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

Sebag, P; *La Hara de Tunis*, P.U.F., Paris, 1959, p 35. Larguèche, A., *Les Ombres de la ville...*, op. cit., p. 359. Avrahmi, I; *le Mémorial de la communauté Portugaise...*, op. cit., p. 19.

واعتماداً على هذه الوحدة ضبط التسجيل حوالى 2353 بيتاً، لكن يُطرح أماناً إشكال يتمثل في عدد الأفراد الذين يمكن للبيت أن تحويه، هل يتّسع البيت لأسرة كاملة؟ أم أنّ البيت خصّص لإيواء العزاب⁽¹⁷⁾؟

نظراً للضرورة السكنية الحادة التي يعيشها اليهود في محيطهم السكاني⁽¹⁸⁾، ونظراً لارتفاع أسعار الكراء في هذه الفترة⁽¹⁹⁾، فإنّ الأسر اليهودية الفقيرة خاصة، مرغمة على اتخاذ هذه البيوت مأوى جماعياً لأفرادها كافة. وإذا طبقنا في هذا الإطار معدل متوسط أفراد الأسرة اليهودية الواحدة (5,1 أفراد)⁽²⁰⁾ على أعداد البيوت نصل إلى رقم جملي يناهز 12,000 نسمة، يحدّد بصفة تقريبية عدد السكّان بحارة اليهود سنة 1850.

يمكن اعتبار أنّ ما ورد في هذين التقديرين من إحصاء متطابقين وفق التطوّر الزمني، لكن يبيّان من قبيل التقديرات القريبة من الواقع الديموغرافي، نظراً للتطوّر المنطقي لعدد اليهود بالحاضرة الذي تضاعف خلال قرن، إضافة إلى تقارب الإحصاء الأخير مع ما أورده تقديرات 1860.

3 - عامل الهجرة والدعم المادي لليهود

لم ينقطع تيار هجرة اليهود إلى البلاد التونسية خلال الفترة الحديثة، وإذا كان هذا العامل قد ساهم في ارتفاع عدد اليهود قبل هذه الفترة بفقدوم مجموعات كبيرة العدد نسبياً، فإنّ الدّعم الذي تاتى منه بين القرن السابع عشر والثامن عشر كان دعماً نوعياً أكثر منه عددياً، وذلك لأنّ هذه الهجرات لم تكتسب صبغة جماعية.

(17) حول هذا الموضوع انظر خاصة:

Hania, A., *propriété et stratégies sociales à Tunis à l'époque moderne*, Tunis, 1999.

(18) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 57، م: 631، و: 69044 بتاريخ 5 محرم 1278.

(19) انظر الأداءات الموقوفة على منساكني الحارة من اليهود بالمصادر التالية: أ.وت.، دفتر رقم: 2287، إحصاء عقارات سنة 1846-1847. والدفتر رقم: 2288 إحصاء العقارات والمحلات بتونس الحاضرة لسنة 1849-1850.

(20) انظر أعلاه.

ففي نهاية القرن السابع عشر (سنة 1686)، تواجد بالبلاد التونسية حوالي 49 رب أسرة قدموا من ليفورنو⁽²¹⁾، ألفوا فيما بينهم حوالي 400 نسمة حسب بعض الدراسات⁽²²⁾، وتمسكوا بالعمل التجاري بموانئ الإيالة. ويبدو أن التجاحات التي حققتها هذه المجموعة القليلة في القطاع التجاري، وأطلعهم على دواليب اقتصاد الإيالة، حفزت بعض الأفراد على الالتحاق بهم خلال فترات متقطعة بين القرن الثامن عشر والتصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد طغى على هذا التيار من هجرة هؤلاء الضبعة الفردية والأسرية، علماً أن هذه الوفود لم تأت من ليفورنو فحسب، بل تنوعت انحداراتهم بقدمومهم من مضارب أخرى مثل بيزا وكاريرة و ترياست وجنوة، كما أن استقرارهم بالبلاد التونسية لم ينحصر بالحاضرة فحسب، فعدد منهم استقرّوا بمدن الساحل كسوسة والمهديّة وصفاقس وركزوا أعمالهم وتجارنتهم بها⁽²³⁾.

وثقيدنا بعض المصادر الأجنبية بنوعة مماثلة لهؤلاء المهاجرين الذين غادروا بعض المدن الإيطالية للاستقرار بالبلاد التونسية، فبين 1811 و 1813 تمكنا من إحصاء حوالي 85 يهودياً عبروا ميناء ليفورنو في اتجاه ميناء الحاضرة⁽²⁴⁾.

(21) Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t. VIII, p. 60.

(22) Avrahmi, I.; *le Mémorial de la communauté Portugaise...*, op. cit., 19-20.

(23) انظر على سبيل المثال الدراساتين التاليتين:

Attal, R., «Autour de la dissension entre Twansa et Grana», *R.E.J.*, CXL. (1-2), 1982, p. 223-235. Avrahmi, I., *Des relations entre Twansa et Grana, un chapitre de l'émancipation des juifs de Tunisie*, Univ Bar-Ilan 1, 1974, p. VII-XV.

(24) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على وثائق مستخرجة من خزانة الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس سجلت في فترة الهيمنة الفرنسية على ليفورنو، من قبيل المفتش العام لشرطة المكان بين سنوات 1811-1813، وهي محفوظة بالسلسلة F7، وتمتد أرقام ملفات الأشخاص العابرين لميناء ليفورنو من اليهود والمتوجهين نحو تونس من الملف 8849 إلى 8859.

جدول رقم 3

المهاجرون من ميناء القرنة في اتجاه البلاد التونسية بين سنوات 1811-1813

اللقب والاسم	السن	المهنة	حالة الطفل	و. العائلة	أفراد الأسرة
قبي حليم	-	تاجر	العمل	أعزب	-
سريسي ليون	28	تاجر	العمل	-	-
روخا موشي	-	تاجر	العمل	-	-
شولال دافيد	-	تاجر	العمل	-	-
سفورنو موشي	-	تاجر	العمل	متزوج	5
نحميلاس سبمانا	40	خطاطة	العمل	أرملة	3
نحميلاس مريم	25	خطاطة	مصاحبة أختها	-	-
دي زيني إسرائيل	52	-	العمل	متزوج	3
ازولاي دافيد	39	تارزي	العمل	متزوج	3
فوازي هارون	47	معلم لغة عبرية	العمل	متزوج	4
بن قبي دافيد	38	جزار	العمل	متزوج	4
كريي أبراهام	-	تاجر	العمل	متزوج	3
يونفيل يعقوب	-	تاجر	العمل	أعزب	-
مازلتوب حنونة	-	-	الالتحاق بعائلتها	متزوجة	3
مدينة ريكا	60	-	الالتحاق بأبنائها	أرملة	3
بورجناح موشي	28	تاجر	التجارة	-	-
فرياط القرا	28	-	الالتحاق بزوجها	متزوجة	3
فايس، فرنونة	24	-	الالتحاق بزوجها	متزوجة	3
فيتا رحمين	-	تاجر	التجارة	-	-
اللمخي موشي	-	تاجر	التجارة	-	-
لمبروزو لياه	19	تاجر	التجارة	أعزب	-
طبيب لياه	20	تاجر	التجارة	أعزب	-
حنونة بنير	-	-	الالتحاق بزوجها	متزوجة	2

2	متزوج	التجارة	تاجر	-	بوكاره فيرنيل
3	متزوج	التجارة	تاجر	30	بلري رحمين
2	متزوج	التجارة	تاجر	28	ديان جوزاف
4	متزوج	التجارة	تاجر	50	براحا نسي
-	-	التجارة	تاجر	-	ديان رحمين
4	متزوج	التجارة	تاجر	31	تريومفي سالومون
3	متزوج	التجارة	تاجر	37	كاسترو بعقوب
2	أرملة	الالتحاق بأهلها	-	30	كري (غير واضح)
3	متزوج	العمل	تارزي	33	دي سولاً جوزاف
3	متزوجة	الالتحاق بزوجها	-	28	كوهين فرنونة

و. العائلة = الوضعية العائلية.

ما نلاحظه من خلال هذه القائمة أنّ الألقاب التي تضمنتها ليست غريبة عن الأسماء والألقاب التي تعترضنا في العديد من دفاتر المتجر وسجلات الالتزام⁽²⁵⁾، سواء قبل تاريخ هجرة هؤلاء (1811-1813) أو بعدها، وهذا يُحيل إلى احتمال تواجد سلسلة من العائلات التي تكوّنت بعد الهجرة، واستقرت بالبلاد؛ ففي أواسط القرن التاسع عشر برزت بالإيالة عائلات كبرى اتخذت من الأنشطة التجارية بين الموانئ أعمالاً لها كمائلة كاسترو وقرياط وفايس ونحمياس⁽²⁶⁾.

أما العائلات التي تحمل ألقاباً أخرى مثل: بوكارة ومدينا ولمبروزو وشولال وازولاي، فقد تواجدت قبل القرن التاسع عشر، وهي عائلات قدمت مع موجات الهجرة خاصة من إسبانيا والبرتغال في نهاية القرن الخامس عشر، أو من بعض

(25) انظر على سبيل المثال السجلات التالية: أ.ت.، دفتر رقم: 1931، مداخل يومية للجمرك بتونس مع ذكر أسماء التجار والبضائع المؤداة بتاريخ 1777-1778. والدفتر رقم: 1952، شبه بالدفتر السابق ويمتد تاريخه من سنة 1780 إلى سنة 1783. والدفتر رقم: 1936، بيان للموانئ والسلع الخاصة للسراحت بين 1834 و 1860.

(26) أ.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره، والدفتر رقم: 1938، بيان للمصادرات من مرسى فليية بتاريخ 1859، والدفتر رقم: 1943، محصول تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1859.

المدن الإيطالية في بداية القرن السادس عشر⁽²⁷⁾، واستقرت بالبلاد بعد أن وجدت مائناً ملائماً لازدهار استثماراتها في الحقل التجاري أساساً، ومن صلب هذه العائلات القرنية المحدودة العدد نشأت أعلام بارزة في الميدان التجاري والمالي للبلاد.

وإذا نظرنا إلى السبب المباشر لهجرة هذه المجموعة التي عبرت ميناء ليفورنو في بداية القرن التاسع عشر، نجده لا يتجاوز إطار البحث عن العمل⁽²⁸⁾، أو الاستثمار التجاري⁽²⁹⁾، كما أن عدداً من هؤلاء مرادهم الالتحاق بأفراد من أسرهم أو عائلاتهم التي استقرت قبلهم بالإبالة⁽³⁰⁾، ويبدو أن هذا الاستقرار كان نتيجة تركيز أنشطتهم التجارية أو الحرفية بالبلاد. وفي كلتا الحالتين فإن دواعي هذه الهجرة تشير إلى أن البلاد التونسية عدت في بعض الفترات من الفترة الحديثة قطب جذب، نظراً لإمكانيات العمل والتجارة التي توفرها لهؤلاء القادمين الجدد، وهو ما يحث على استقرار نهائي، ويتدعم من ورائه المجتمع اليهودي عددياً ونوعياً.

4 - التوزيع الجغرافي للمجتمع اليهودي

لئن كانت المعلومات التي استقيناها من كتب الرّحالة الأجانب، لم تفلح إشكال الحجم العددي لليهود فإنّه على مستوى انتشارهم بداخل البلاد، سجلت هذه المدونات أغلب المناطق التي استوطنوها خلال الفترة الحديثة.

(27) انظر على سبيل المثال القرامة التالية:

Eisenbeth, M., *Les juifs de l'Afrique du Nord: Démographie et Onomastique*, Alger, 1936, 191 P.

A.N.F., Série F 7, Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 05. 11.1811. Dossier: 8856, (28) sous dossier: 11727, du 12.04.1812. Dossier: 8859, sous dossier: 14483, du 05. 07.1813.

Ibid., Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 02.03.1811. Dossier: 8858, sous (29) dossier: 12984, du 5. 07.1811. 8852, sous dossier: 8863, du 29. 07.1811.

Ibid., Dossier: 8853, sous dossier: 9080, du 06.09.1811. Dossier: 8856, sous (30) dossier: 9763, du 06.09.1811. Dossier: 8856, sous dossier: 13981, du 06.09.1811.

جدول رقم 4

التوزيع الجغرافي لليهود بملئ الإيالة التونسية
من خلال بعض المصادر الأوروبية للقرن التاسع عشر⁽³¹⁾

المصدر المكان	فيلبي (1829) FILIPPI	بنجمن (1853) J.J.BENJAMIN II	ليران (1860) V. GUERIN
باجة	حوالي 20 عائلة	م.غ	م.غ
بنزرت	حوالي 50 عائلة	حوالي 150 عائلة	م.غ
تسور	م.غ	م.غ	بعض المئات
توزر	لا يوجد يهود	م.غ	م.غ
جربة	قلّة من اليهود	550 عائلة	بعض المئات
الحاضرة	بين 15,000 و 16,000 ن	16,000 ن	20,000 ن
زغوان	م.غ	م.غ	400 ن
سوسة	حوالي 100 عائلة	400 عائلة	1,000 ن
صفافس	حوالي 100 عائلة	150 عائلة	1,300 ن
غار الملح	م.غ	م.غ	70 ن
قابس	قلّة من اليهود	150 عائلة	م.غ
قفصة	حوالي 50 عائلة	م.غ	800 ن
الكاف	200 يهودي	م.غ	600 ن
ماطر	عشرات العائلات	م.غ	م.غ
المنستير	حوالي 50 عائلة	م.غ	م.غ
المهدية	قلّة من اليهود	م.غ	م.غ
نابل	كثير من اليهود	100 عائلة	م.غ
نقطة	كثير من اليهود	م.غ	م.غ

(31) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على:

= Monchicourt, Ch., Documents historique sur la Tunisie. Relations inédites... de

تحصي هذه البيانات حوالى عشرين منطقة استقر بها اليهود خلال القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني أنهم لم يتواجدوا بها قبل هذه الفترة؛ فأغلب المناطق هي أماكن تجمعهم القديمة اعتمدت بهم إلى جانب السكان المسلمين. وقد ظلت الحاضرة تحتل مكان الصدارة في استيعاب أكثر أعداد المجتمع اليهودي وإيوائه، بما أنها احتوت على أكبر تجمع سكاني لهم.

ولا يحتاج استقرارهم بها إلى تفسير أو تأويل، فهي قطب جذب، باعتبارها مركز السلطة وعاصمة البلاد، وبإمكان فضاءاتها التجارية خاصة أن توفر أسباب الرخاء والازدهار الاقتصادي؛ فتعّد الأسواق بالعاصمة وتنوعها من جهة، وانفتاحها على البحر عبر مينائي حلق الوادي والبحيرة من جهة أخرى، ساهما في خلق ظروف ملائمة لنمو المجتمع اليهودي، وازدهار أنشطته الحرفية والتجارية. وفي هذا الفضاء الحضري الذي تعددت فيه الأجناس وتنوعت به الأعراق اكتسبت نخبة من المجتمع اليهودي مكانة هامة ومؤثرة نتيجة استثماراتها المالية في تجارة التصدير والتوريد والأنشطة الاقتصادية الحضرية.

واحتلت جربة المركز الثاني لتجتمع أفراد الطائفة اليهودية المحلية التي تُعد من أقدم الطوائف استقراراً بالبلاد. فجربة هي الأخرى تمثل قطب جذب بالنسبة لليهود بجنوب البلاد، فهي مركز لإشباع ديني وثقافي تأتي أهميته بعد الحاضرة مباشرة⁽³²⁾. وقد ضمت في أواسط القرن التاسع عشر 550 عائلة⁽³³⁾، حسب مصدر من أكثر المصادر اطلاعاً على المجتمع اليهودي، أي يمكن أن يحصى بما يقارب 2,800 نسمة⁽³⁴⁾، توزعوا بين «الحارة الكبيرة» و«الحارة الصغيرة» وتشير صفة

= Fillipt... 1829..., op. cit., Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIXe siècle d'après J.J. Benjamin II»... op.cit. Guerin, V., Voyage Archéologique..., op. cit., p. 209.

وقد أوردنا هنا مصدراً يعود إلى سنة 1860 لما تطلبته ضرورة المقارنة.

(32) Atlan, R., «Djerba centre de diffusion du livre hébraïque», in *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*, édité par M. Abitbol, Institut Ben Zvi, Jérusalem, 1982, p. 469-478. Valensi, L., & Udoviich, A., «Eure juif à djerba», in *communautés juives des marges sahariennes...*, op. cit., p. 199-225.

(33) Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIXe siècle d'après J.J. Benjamin II»... op. cit., p. 497.

(34) اعتماداً على ما أوردناه سابقاً بأن متوسط الأسرة المحلية يبلغ حوالى (5,1) أفراد.

هذين التجمعين إلى مستوى حجم التركيز بهما، وهو ما نلاحظه كذلك من خلال عدد معابدهم في أربعينيات القرن التاسع عشر، إذ تواجد بالحارة الكبيرة 14 معبدًا، وبالحارة الصغيرة 4 معابد، مقابل 27 معبدًا بالحاضرة في نفس الفترة⁽³⁵⁾.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية ليهود الحارتين لم تختلف عما مارسه اليهود من أعمال في البلاد عامة، فالميدان التجاري بتعدد فروعه، وبمختلف أحجام الاستثمارات فيه، كان قوام حياتهم اليومية، كما تمكن بعض الأثرياء من بينهم من الانخراط والتواصل مع ما أقره نظام الالتزام من أنشطة حرفية وتجارية⁽³⁶⁾.

كما توزعت فئات من الأقلية اليهودية كذلك على أغلب المدن المطلة على البحر، من بنزرت إلى جرجيس، لكن بنسبة تددت بكثير عما حوته الحاضرة وجربة. وتشير مصادر العصر إلى تركّزهم بالمدن الساحلية، خاصة بسوسة وصفاقس، ويعد أقلّ بالمنستير والمهدية⁽³⁷⁾.

وتتقارب هذه المناطق مع نابيل وقابس في احتضانها لمجموعات من اليهود، وتبقى بنزرت وقلية من أقلّ المناطق المطلة على البحر احتواء لليهود. وتشير نفس هذه المصادر إلى حياة مستقرة لحرفيين وتجّار ضمن الأهالي، وتتأكد هذه المعلومات من خلال ما سجلته بعض المصادر الأرشيفية التي نستشفّ منها انصهار اليهود في التيج العامّ لهذه المدن، وبروزهم فيها كحرفيين وتجّار وسماسرة ودالّين بالأسواق وباعة متجولين ومرايين وصرّافين ووكلاء ومساعدين لبعض كبار التجّار المحليين⁽³⁸⁾. وقد اشتغلوا بأغلب هذه الحرف، ومارسوا أغلب هذه الأنشطة

A.A.I.U., A.L.F., *Les israélites de Tunis*, Vol.7, 1847.

(35)

A.A.I.U., U.L., *Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique*, Vol.4, 1847.

(36) أ.وت، دخر رقم: 1898، بيان اللزم والأداءات المرتبة على جربة بين 1853 و 1860.

(37) انظر: جدول التوزيع الجغرافي.

(38) أ.وت، س.ت 1: ص: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى قليد صفّاس بتاريخ 6 جمادى الثاني 1271. س.ت 1: ص: 15، م: 142، و: 11832، من أحمد باشا باي إلى فايد صفّاس بتاريخ 7 شعبان 1271 هجري. س.ت 1: ص: 39، م: 451، و: 73، من فريجة بيشي شمامة إلى الأمير الأي أحمد بن الشيخ بتاريخ 18 جمادى الثاني 1271 هجري.

في المناطق التي توزّعوا فيها داخل البلاد مثل باجة وتستور والكاف وفقصة، واستدعت منهم أعمالهم الاستقرار بها⁽³⁹⁾.

وإذا ركّزت مدوّنات الرحالة على تواجد اليهود بالعديد من المدن الكبرى، فإنّها لم تشر إلا نادراً إلى المجموعات ذات الأعداد الضئيلة بجنوب البلاد، والمنتشرة على الأقلّ بين نفطة وتوزر وتشين وتمزرت، أي أولئك الذين اتّخلوا من حياة الترحال نمطاً عيش لهم، وأطلقت عليهم بعض المصادر «يهود البر»⁽⁴⁰⁾.

وخلافاً لانتشار اليهود المحليّين في العديد من مناطق البلاد، فإنّ توزّع أفراد الطائفة القرنيّة جغرافياً كان محدوداً، فأبرز الأماكن التي استقروا فيها لم يتعدّ عددها الثلاثة، وهي الحاضرة بدرجة أولى تليها مدينتا سوسة وصفاقس⁽⁴¹⁾. وإذا أثبت العديد من الإشارات برونهم ببنزرت وقلبيّة ونابل وسليمان والمهدية والمنستير وقابس وجربة، فإنّ إقامتهم بها كانت ظرفيّة ومقتصرة على بعض الأيام لمناوبة أعمالهم التجاريّة خاصّة بالموانئ⁽⁴²⁾، بما أنّ أغلب أفراد هذه الطائفة التصقت

(39) أ.و.ت. 1 س.ت.؛ ص.ن: 204، م: 2/57، و: 42، من قائد باجة إلى محمد باي (د.ت) م.ت.؛ ص.ن: 204، م: 3/357، و: 11، من حسين باشا باي إلى قائد الكاف، بتاريخ 4 شوال 1242 هجري.

(40) أ.و.ت.، دفتر رقم: 693، إحصاء السكان الخاضعين للمجبى بالأعراس بتاريخ 1838-1860. والدفتر رقم: 694، إحصاء السكان البالغين سن الرشد ببلدة قابس والمطوية وشني والحمارنة... بتاريخ 1858-1860 انظر كذلك:

Pellissier, E., *Description de la Régence...*, op. cit., p. 186-187. Ganiage, J., «La population de la Tunisie vers 1860; essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», in *Etudes Maghrébines, Mélanges Charles André Julien*, Paris, 1964, p. 165-198.

(41) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1937، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من مرسى صفاقس، بتاريخ 1859-1861. دفتر رقم: 1948، مداخيل جمرك سوسة من «السراحات» بتاريخ 1859-1862.

الباهي، ميروك، الديون والاستثمار الزبوي بجهة صفاقس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ش.ت.ب.، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، الجامعة التّونسيّة، 1992. [مرفوعة].

(42) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1938، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من مرسى قلبية بتاريخ 1859-1860. دفتر رقم: 1939، شبه بالدفتر السابق ويتعلّق بميناء المهدية ويعود لنفس التاريخ. دفتر رقم: 1940، «تفاكر المراح» من عتّة موانئ بالإيالة بتاريخ -

أنشطتهم بالأعمال التجارية والمالية، سواء ذات استثمارات مرتفعة كالتي تتطلبها تجارة الجملة، أو ذات استثمارات قليلة في بعض الأنشطة مثل تجارة التجزئة أو العطاراة أو الجزارة، وقليل هم القرنيتون الذين مارسوا أنشطة حرفية كالخياطة والصباغة والتجارة والحداة.

اتفق من خلال التوزيع الجغرافي لليهود عامة سواء في بداية الفترة الحديثة أو في أعقابها، أن المجتمع اليهودي هو مجتمع حضري بالأساس، اتخذ من المدن وخاصة المدن الكبرى مركزاً لتجمعه ومحوراً يخول أفرادها ممارسة أنشطتهم الحياتية، وهذا يتفق مع حقيقة ديموغرافية مفادها أن المدن «أكبر وعاء للوافدين على بلد ما»⁽⁴³⁾، وبهذا تكون العوامل الاقتصادية قد حذت نوزيعهم لقرب أنشطتهم من قلب المدينة التجاري، ناهيك أنه من السمات الديموغرافية للأقليات التركز بالمدن وليس خارجها؛ فالمدن مجتمع مفتوح بمكن هذه الأقليات من التكتل والانصهار بين السكان على عكس المجتمع الريفي. وهذه الملاحظة يجلبنا إليها أكثر من شاهد، فالمهن التي مارسها اليهود هي بالأساس أنشطة حضرية وليست ريفية. كما أن توزع معابدهم احتونه المدن التي مكنتهم من الانصهار داخل المجتمع الحضري حتى يخلقوا لأنفسهم تواجداً حقيقياً ضمن المحيط الاجتماعي العام ونسجته⁽⁴⁴⁾. فهل من ضوابط قانونية قيدت تواجد هذه الأقلية بدار من ديار الإسلام التي انتعشت فيها مقومات الحياة الاقتصادية للبعض من أفرادها وازدهرت؟

II - الوضع القانوني لليهود بالبلاد التونسية

بقي الوضع القانوني لليهود بالإيالة التونسية تحكمه ضوابط التشريعات الإسلامية التي انبثقت عما جاء في عهد الذمة، وقد حدّد هذا الميثاق تواجد أهل

= 1855-1860. دفتر رقم: 1943، شبه بالدفتر السابق ويتعلّق بعينه بنزوت. دفتر رقم:

1945، صادرات البضائع الخاصة «للمساحات» من ميناء المنستير بتاريخ 1858-1860.

Rémy, J., *La ville: phénomène économique*, Anthropol, Paris. 2000, p. 162. (43)

A.A.I.U., A.I.F., *Les israélites de Tunis*, Vol.7, 1847. (44)

A.A.I.U., U.I., *Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique*. Vol.4, 1847.

الذمة بديار المسلمين بوجوب دفعهم للجزية التي تعذ الشرط الأول والأساسي لعيشهم بين المسلمين، وتكفل لهم في ذات الوقت حرية ممارسة طقوسهم الدينية، وتنظيم شؤونهم الداخلية بالكيفية التي تلائمهم، مع حرية الاسترزاق وكسب العيش⁽⁴⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أن عهد الذمة اقتصر تطبيقه في الفترة الحديثة بالبلاد التونسية على اليهود، دون المسيحيين الذين استثناءهم هذا الميثاق طبقاً لاتفاقيات السلم والتجارة بين السلط المحلية والذول الأوروبية، كما شمل هذا الاستثناء بعض اليهود الذين قدموا من أوروبا وانتما إلى الحماية القصلية⁽⁴⁶⁾.

ولئن أتم الوضع القانوني لليهود بالاستقرار، فإن بعض بوادر التغير التي بدأت تطرأ عليه ابتداء من عشرينيات القرن التاسع عشر، أفقت تدريجياً إلى حصولهم على بعض مكاسب الحياة اليومية، وكللت بالإعلان عن ميثاق عهد الأمان الذي اعتبرت مبادئه قانوناً «عق» أبناء الطوائف اليهودية من رتبة المظالم التي رزحوا تحت كلالها عدة قرون⁽⁴⁷⁾. فإلى أي مدى التزم بايات تونس في الفترة الحديثة بما أقره الشرع الديني في شأن يهود الديار الإسلامية؟ وهل كان لهذه التشريعات تأثير في أنشطتهم الاقتصادية؟ وكيف كان تعامل اليهود مع هذه الأحكام المعادية لهم؟

1 - الغيار أو اللباس المميز لليهود بالبلاد التونسية

استمر فرض قيود الملابس على اليهود لتمييزهم عن المسلمين خلال العهد

(45) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الفقة، نشره د. محي الضالع، دمشق، 1961، ج 1، ص 22، 140-141. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب، مصر، 1953، ج 13، ص 365-366.

Frank, L., *Tunis...*, op. cit., p. 95.

(46)

(47) A.A.I.U., I-B. 10, du 23 février 1864. A.I.F., «La constitution de Tunis et l'égalité des cultes», de 1861, p. 135-140. Arditti, R., *Recueil des textes législatifs et juridiques concernant les israélites de Tunisie de 1857 à 1913, annotés et commentés*, Tunis, 1915, 164 p. Bercher, L., «En marge du pacte fondamental, un document inédit», C.T., n°79-80, 1972, p. 243-260. Chalom, J., *Les israélites de la Tunisie, leur condition civile et politique*, Paris, 1908, p. 15-16.

العثماني، لكن يبدو أنّ هذا الغيار قد تغيّر في شكله وتفصيله عما كان عليه خلال العهد الحفصيّ⁽⁴⁸⁾، إذ أصبح لا يختلف عما يرتديه المسلمون من ثياب إلا من حيث اللون⁽⁴⁹⁾.

وحسبما ورد في مدونات الرحالة يتكوّن لباس اليهودي المحلي في القرن التاسع عشر من قميص وصدريّة وقمرة فضفاضة في بعض الأحيان، وسروال يصل إلى حدّ الركبتين، وهي أردية ذات ألوان داكنة أغلبها بين الأسود والرمادي، ولغطاء الرأس اتّخذ اليهودي قبعة سوداء، مشعة الفوهة تحيط بها عمامة من ذات اللون. وإذا شمل هذا الغيار اليهود المستقرّين بالحارة وبالمدين التي تواجدوا بها داخل البلاد، فإن قلة من الذين تواجدوا ببعض المناطق النائية عن الحضر لم يلتزموا بنفس هذه الألبسة، خاصّة أولئك الذين اختلطوا مع البدو الرّحل في نمط الحياة واشتركوا معهم في أسلوب العيش، إلى حدّ أنّ أحد الرحالة لم يميّزهم عن الأهالي المسلمين. ويعود سبب ذلك على ما يبدو إلى بعدهم عن مركز القرار السياسي وعن كلّ مراقبة من شأنها أن تلزمهم بما هو مقرّر⁽⁵⁰⁾.

لكن بداية من سنة 1822 حصلت فئة من اليهود على بعض المكاسب التي تعلّق بالعلامات التي تميّزهم عن الأهالي من المسلمين، إثر الحادثة التي اشتهرت في الأوساط السياسيّة «بقضية القبعات» وتتلخّص حيثياتها في اعتقال يهودي وجهت له تهمة مخالطة السلطات واختراق قانون البلاد بسبب ارتدائه لطربوش من الطراز الأوروبي عوضاً عن القبعة السوداء التي تميّز اليهود. وتدخل القنصل الإنكليزي بما أنّ المندوب ذو حماية بريطانية لانهداره من جبل طارق، كادت القضية تأخذ بُعداً دولياً، إذ هدّد برفع الأمر إلى السّلط العليا ببلده وقطع العلاقات إن لم يتمّ حسم القضية لمصلحة اليهودي.

وتحت هذا الضّغط السياسي الذي من شأنه أن يعكّر صفو العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أجبر محمود باي [1814-1824] على التراجع وعدم

(48) انظر أعلاه.

(49) Taieb, J., «Judaïtes de Tunisie sous le règne de l'Islam», N.C., n° 42, Automne 1975, p. 3-21.

(50) Pellissier, E., *Description de la Régence...*, op. cit., p. 186-187.

التحكم في مصير اليهود الخاضعين لحماية قنصلية، كما سمح لهم بمواصلة ارتداء اللباس الأوروبي.

في قضية مشابهة، تدخل كذلك القنصل الهولندي لمصلحة يهوديين من الطائفة القرنية بالإيالة، بعد أن جُلدا لارتدائهما قبعات أوروبية متخلّين عن القبة السوداء، وهما من اليهود الذين شملتهم معاهدة سنة 1822 بين باي تونس ودوق توسكانيا والتي أبرمت أساساً لتحديد الوضع القانوني لأفراد الطائفة القرنية، وبمقتضاها حصل المستقرون الجدد بالبلاد على صفة رعايا توسكانيا. وإثر الحسم في قضية اليهوديين سمح للقرنيين بارتداء قبة بيضاء تميزهم عن اليهود المحليين⁽⁵¹⁾.

ويبدو أنّ تمتك العديد من القرنيين باللباس الأوروبي لم يكن ناتجاً عن تأثرهم بنمط حياة المجتمع الغربي الذي انحدروا منه فحسب، بل كانت دوافعه أيضاً مرتبطة برفضهم الانتماء إلى الطائفة المحلية ورغبتهم في التميز عن أفرادها. وهذا الاختلاف لا يبدو أن يكون إلاّ عدم تجانس كرتسه أساساً التباينات الاقتصادية بين الطائفة المحلية التي توارث أغلب أفرادها جذور الفقر المتأصل فيهم، وبين الطائفة القرنية التي تمتع أغلب أفرادها بمستوى عيش راق، بل إنّ أغلب التّخب المألّة والتجارية بالبلاد انحدرت من هذه الطائفة. ولم تؤدّ هذه التباينات في أغلب الحالات إلاّ إلى عدم الانجمام بين أفراد الطائفتين.

هذه التغيرات الجزئية التي كان وراءها البعض من يهود القرنة، لم تتأخر لتشمل اليهود التونسيين، ففي أيلول/سبتمبر سنة 1858، عقب إصدار قانون عهد الأمان أمر محمد باي [1855 - 1859] بالسّماح لليهود باتخاذ الشّاشية الحمراء غطاء لرؤوسهم، وهو الغطاء المألوف والتقليدي للأهالي من المسلمين، وهو إجراء

(51) القنصل الهولندي نيّان هو الوسيط في إبرام المعاهدة بين الإيالة التونسية وتوسكانيا سنة 1846. حول هذه المعاهدة انظر:

Masi, C., «fixation du statut des sujets toscans israélites dans la Régence de Tunis (1822-1847)», R.T. 1938, p. 155-179, 323-342. Rousseau, A., *Annales...*, op. cit., p. 348-349.

اعتبر ابن أبي الضياف تطبيقه من قبيل التّسوية بين رعايا الدولة⁽⁵²⁾. ووفق هذا التفسير الذي شمل أساساً العلامات المميّزة، أصبح غيار يهود الإيالة مقتصرأ على شاشية حمراء محاطة بعمامة ذات لون داكن، وقبعة بيضاء بالثّبة للقرانة، مع احتفاظ الفتيّن باللّوان ألّبتهم التقليديّة⁽⁵³⁾.

ما نلاحظه أنّ رغم هذه «التنازلات» من سلطة ومجتمع غالى بعض الأحيان في التّشبّث بنواميس موروثّة عن عهود ماضية، فإنّ اليهود بالبلاد التّونسيّة قد واصلوا من جهتهم التّمسك بالعلامات التي تميّزهم عن المسلمين⁽⁵⁴⁾، وكان القاعدة القانونيّة تحوّلت عبر الزّمن إلى عادات مألوفة جرى على وفقها العرف.

لكن إذا فرضت العلامات المميّزة على المجتمع اليهودي بأسره، فإنّها استثنت أحياناً حاشية بعض البايات من اليهود، فأحمد باشا باي [1837-1855] مثلاً، أهدي بعض المقرّبين إليه من التّخب اليهوديّة المحليّة أزياء عسكريّة فخمة مما يرتديه الوزراء و«أعيان العسكر»⁽⁵⁵⁾، وحتى إذا اعتبرنا أنّ هذه الأزياء يفتصر حملها في بعض المناسبات، فإنّ هناك سبلاً لتجاوز الموروث الديني للتعبير عن المكانة التي يحتلّها مثل هؤلاء لدى السّلطة العليا بالبلاد.

2 - الإطار السّكني لليهود بين أسطورة «الغيثو» وواقع الحارة

إذا تأملنا نوزّع الطّوائف اليهوديّة بالبلاد نلاحظ ظاهرتين، الظّاهرة الأولى وهي انتشار اليهود ضمن طوائف متعدّدة بكامل البلاد، وخاصّة بالمناطق

(52) الإتحاف، ج4، ص259-260.

(53) Taieb, J., «Regards sur le Tunis juif de la Belle époque (1895-1913)», N.C, n° 60, Printemps 1980, p. 41-51.

(54) التمسك ببعض العلامات المميّزة لدى اليهود نساء ورجالاً نلاحظه خلال القرن العشرين وحتى بعد استقلال البلاد (1956) في هذا المجال انظر:

Allali, J.P., *L'Album d'images de Gagou et Kamouna*, 2^{ème} édition, Paris, 1985, 136 p.

(55) أ.و.م.، دفتر رقم: 2150، بيان من الأقمشة ولوازم أزياء الجيش المشتراة من النّجار، وما استعمل منها في حياكة الأزياء، بتاريخ 1852-1854، ص17، 22، 33، 36، 71، 94.

الحضرية⁽⁵⁶⁾، وهذا الانتشار بهذه الكيفية مثل جانباً غير جبري في اختيارهم لأماكن استقرارهم. أما الظاهرة الثانية، فهي تجمعهم في أطر محدودة جغرافياً، وهي التي قد تمثل الجانب الإلزامي في استقرارهم. فبين هذا الاختيار من ناحية والإلزام من ناحية ثانية هل يمكن اعتبار أن سكن اليهود قد مثل معزلاً⁽⁵⁷⁾ حشروا فيه قرأ؟ وهل كان هذا المعزل عائقاً أمام ممارسة أنشطتهم الاقتصادية؟

تطالعنا مدونات الرحالة ببعض الأوصاف للأماكن التي استقر فيها اليهود واتخذوا بها دوراً، وتطلعنا على تكتلهم في أطر سكنية محددة وكأنها خصصت لهم. ففي الحاضرة كانت محلات إقامتهم بالحارة وهي المنطقة التي تحتل الجزء الشرقي من المدينة وتناخم ربض باب سويقة من قسمه الجنوبي، ومن خلال موقعها بالنسبة للفضاء المدني فهي لا تنفصل عنه بحواجز أو أسوار كما وصف ذلك بعض الرحالة وأتبعته في ذلك بعض الدراسات لتركز مفهوم المعزل أو «الغيتو»⁽⁵⁸⁾، فالحارة طوبوغرافياً ليست سوى امتداد للمدينة وقطعة منها⁽⁵⁹⁾.

إذا نظرنا إلى المدينة من وجهة نظر سياسية وثقافية ودينية فإنها تحلى بقداصة، وهذه القداصة لم تكن حاجزاً أمام اليهود للاستقرار بطرف منها، بالرغم من أن المنظور الديني والتقاليد الراسخة في الذهنية الشعبية ترفض اختلاط «المقدس بالمقدس»، وتحجر احتواء الواحد منهما لنقبضه، باعتبار أن اليهودي من خلال هذا المنظور «مقدس» لعدم اعتناقه الإسلام. وإذا ركزنا على الجانب الأسطوري لنشأة الحارة، للاحظنا أن المجتمع اليهودي أراد أن يضيف شرعية لا تدحر نواجده، وذلك بالاحتواء بقرار سيدي محرز في تثبيتهم بهذا الجزء من المدينة، أي أن استقرارهم قد حرصت عليه أعلى التلط الدينية بالبلاد والتي لا مرد لقراراتها.

(56) انظر: التوزيع الجغرافي للطوائف اليهودية بهذه النرامة.

(57) التجأنا إلى تعريب مصطلح «الغيتو» Ghetto، بلفظة المعزل أو المحشر، لغرب هذين اللفظين في دلالتهم من المصطلح اللاتيني.

(58) انظر على سبيل المثال:

Guerin, V., *Voyage Archéologique...*, op. cit., p. 209. Donio, E., «Les origines et l'habitat des juifs en Tunisie», B.E.S.T, n°: 34, 1944, p. 74.

Sebag, Paul, *L'évolution d'un ghetto nord-africain; la Hara de Tunis*, Paris, 1959, p. 99. (59)

كذلك الشأن بالنسبة لتواجدهم بجربة، فاستقرارهم بها يعود تاريخه إلى زمن النبي البابلي سنة 589 قبل الميلاد، حسبما تذكره الأسطورة المؤسسة لنشأة «الغريبة»⁽⁶⁰⁾ والتي يراد التعبير من خلالها عن أسبقية تواجدهم في المجتمع الإسلامي. ونبعاً لتثبت المجتمع اليهودي بصحة هذه الأسطورة، فإن تواجدهم بالحارتين الكبيرة والصغيرة هو اختيار منهم، ولم يتخذ هذان المكانان صفة «المعزل» أو «المحشر». وعلى أهم تجمعين سكنيين لليهود بالبلاد التونسية وهما الحاضرة وجربة، يمكن أن تشابه الفضاءات السكنية التي تواجدها فيها خلال الفترة الحديثة، أو عمروها وتركزوا بها قبل ذلك.

وإذا نظرنا إلى ميدان الأنشطة الاقتصادية التي مارسها أفراد المجتمع اليهودي بالحاضرة، ونظرنا إلى الحارة من زاوية أنها فضاء مغلق على متاعبه كما أشارت إليه العديد من كتابات المؤرخين اليهود، فإن نفس الملاحظات تطرح أمامنا لتؤكد على انفتاح هذا الفضاء، فليس كل الأنشطة الحرفية والتجارية لليهود تركزت بالحارة، بل إن أهم هذه الأنشطة تواجدهت وازدهرت خارج هذا الفضاء، وبكيفية دليلاً على ذلك سوق الباي وسوق القرانة وسوق الصاغة التي اعتمرت بالتجارة والحرفيين من اليهود وفرضوا فيها نسق عملهم، فالمحلات التجارية بهذه المراكز التجارية النشطة تغلق أيام السبت وفي الأعياد الدينية لليهود، وتتغطل بذلك كل نشاط فيها.

وتحليلاً هذه الإشارات إلى قطعية العلاقة بين «حارات» اليهود أو مواطني تجمعهم بالبلاد التونسية، وما يسمى «الغيتو» (Ghetto) أو المعزل كما ظهر في بعض البلدان الأوروبية في نهاية القرون الوسطى واستمر تواجده وعزل اليهود فيه إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁶¹⁾. وما تقوقعهم في الحارة أو السكن في إطار

(60) Guénard, M., «Origines et légendes Ghriba de Djerba», *L'Echo de Djerba*, juin 1947.

(61) لمزيد من الاطلاع على تاريخ «الغيتو» بأوروبا انظر على سبيل المثال هذه المراجع:

Ringelblum, E., *Chronique du ghetto de Varsovie*, traduction de l'anglais, L. Poliakov, R. Laffont, Paris, 1978. Moulinas, R., *Les juifs du Pape en France*, Privat, Toulouse, 1981. Hilberg, R., *The destruction of the European jews*, New York, 1985.

محدود يجمع كل أفراد الطائفة، إلا سلوك لموامل تاريخية بالأساس ولموامل بيكولوجية خاصة بالأقليات، فتجتمعهم هو اطمئنان ودرء للخوف.

3 - الجزية: ضريبة مشطة أم ضريبة رمزية

واصل بايات تونس في العهد الحسيني فرض ضريبة الجزية على اليهود، لكن هذا الالتزام من جانب سلطة مياينة اقتدت بأغلب ما ورثته من تشريعات إسلامية، لم يكن التزاماً مفراطاً فيه بقدر ما كان التزاماً صورياً، حافظ من خلال تطبيقه على احترام قدسية هذه التشريعات من جهة، وواصل تكريسه لمفهوم حماية اليهود كرعابا لسلطة إسلامية مقابل خضوعهم لدفع هذه الضريبة من جهة ثانية. فأين تتجلى شكليتها؟ وعلى ماذا تعبر رمزيتها؟ وما هي مبالغها وقيمتها في البلاد التونسية خلال فترة بحثنا؟

لم تسجل لنا مدونات الرحالة الأوروبيين الذين زاروا البلاد في الفترة الحديثة مبالغ الجزية، وما أوردته لا يتعدى استنكارها للمعبد الضريبي الذي خضع له اليهود⁽⁶²⁾، دون تحديد لمبالغ هذه الضريبة حتى تتمكن من تقييم فداحتها، لكن ما سجلته من استنكار استقلته بعض الترامات لتضخم مبلغ الجزية التي اعتبرت من الموارد الأساسية لخزينة البلاد، وحددت بمبلغ 180,000 ريال تدفعها الطائفة اليهودية المحلية سنوياً⁽⁶³⁾، وهو مبلغ ضخم يساوي في قيمته مبلغ التزام مؤسسة دار الجلد في نفس الفترة⁽⁶⁴⁾. لكن سجلات مداخيل الدولة أثبتت هذا الخطأ، ووضحت حقيقة مقادير الجزية، وهو ما بينه المبالغ المرقمة أدناه.

(62) انظر على سبيل المثال:

Frank, L., *Tunis...*, op. cit., p. 95. Pellissier, E., *Description de la Régence...*, op. cit., p. 186. Rousseau, A., *Annales...*, op. cit., p. 347. Guerin, V., *Voyage Archéologique...*, op. cit., p. 210.

Cazès, D., *Essai sur l'Histoire des israélites...*, op. cit., p. 82-83. Darmon, R., «La situation des cultes en Tunisie», *U.I.*, n°31, 1931, p. 74-77. - Fagault, P., *Tunis et Kairouan*, Paris, 1989, p. 145-146. Faucon, N., *La Tunisie avant et depuis l'occupation française: Histoire et colonisation*, Paris, 1893, p. 54. Flaux, A., *La Régence de Tunis au 19e siècle*, Paris, 1865, p. 73. Sebag, P., *Histoire des juifs...*, op. cit., p. 91. Tibi, S., *Le statut personnel des israélites et spécialement des israélites tunisiens*, Tunis, 1921, p. 152.

Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, op. cit., p. 359.

(64)

جدول رقم 5
مبالغ جزية اليهود في أواسط القرن الثامن عشر⁽⁶⁵⁾

التاريخ	1740-1739	1744-1743	1753-1752	1758-1757
يهود تونس	5,000 ريال سنوياً	5,000 ريال سنوياً	غ.م	5,707 ريالات سنوياً
يهود القرنة	غ.م	غ.م	غ.م	1,445 ريالاً سنوياً
يهود جربة	غ.م	غ.م	750 ريالاً سنوياً	1,000 ريالات سنوياً

يمتد تاريخ جباية هذه المبالغ بين سنة 1739 وسنة 1758، وما ينبغي الإشارة إليه أننا لم نعثر على مثل لهذه المبالغ قبل أربعينيات القرن الثامن عشر، وهو ما يجعلنا نحتمل أن بدء الاهتمام بضبط هذه المبالغ تزامن واعتلاء علي باشا السلطة [1740-1756]، فالسياسة المالية التي انتهجها تقوم على مراقبة أبسط المداخل والإشراف عليها حتى يتمكن من تثبيت نفوذه⁽⁶⁶⁾.

وخلال هذه الفترة تطوّرت محاصيل الجزية، فارتفعت المبالغ المجبّاة من يهود جربة بنسبة 25%، ومن يهود الحاضرة بحوالي 14%، وهي زيادة خضعت أساساً إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين شملتهم هذه الضريبة. أما جزية يهود الطائفة القرنية فلا تمدّنا سجلات مداخل الخزينة إلا بمبلغ وحيد لم يتجاوز مقداره 1,445 ريالاً، وما يمكن ملاحظته أن رغم قلة عدد أفراد هذه الطائفة فإن مبلغ جزيتهم يفوق ما جبي من يهود جربة بحوالي 45%، ويمثّل في ذات الوقت ربع جزية يهود الحاضرة، ولا شك أن ارتفاع هذا المبلغ يُعزى إلى أن الأغنياء من أفراد هذه

(65) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على: أ.وت.، دفتر رقم: 21، متعمّد المواضيع وتحتوي بعض صفحاته على جزية يهود تونس، بتاريخ 1743-1745. والدفتر رقم: 34، متعمّد المواضيع وتحتوي كذلك على جزية اليهود وبيان ما يصرف من الجزية لمترتب المفتين والمدرّسين بجامع الزيتونة، بتاريخ 1742-1744. والدفتر رقم: 35، مداخل مختلفة للدولة بين 1739 و1742. والدفتر رقم: 45، مداخل الدولة ومصاريفها بين سنتي 1745 و1754. والدفتر رقم 82، استخلاص الضرائب من سكان إفريقية والقيروان والساحل وجربة، بتاريخ 1751-1761. والدفتر رقم: 93، متعمّد المواضيع وتحتوي على جزية يهود الحاضرة، بتاريخ 1756-1760.

(66) ابن عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، تحقيق محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، 1970، ص 226.

الطائفة هم أكثر عدداً من أفراد الطوائف الأخرى، إذا أخذنا بحسباننا أن مسوري الحال يتحملون مبالغ أكبر من ضمايف الحال⁽⁶⁷⁾.

تدعمت نسبياً مبالغ الجزية خلال القرن التاسع عشر، لكن لم تشكل ارتفاعاً واضحاً، بل إن هذا الارتفاع لا يعدو أن يكون إلا تطوراً تدريجياً عبر الزمن، كما تبينه المبالغ المسجلة أدناه.

جدول رقم 6

تطور جزية يهود الحاضرة (1739-1827)⁽⁶⁸⁾

التاريخ	1740-39	1744-34	1758-57	1817-16	1819-18	1823-22	1827-26
المبلغ ⁽⁶⁹⁾	5,000	5,000	5,707	6,582	6,318	6,318	6,534

يبدو أن تطور جزية يهود الحاضرة على امتداد ما يقارب القرن من الزمن يثبت التقى البطيء لتطور مبالغها إن لم يثبت استقرارها، فالارتفاع الذي حصل في مقاديرها بين سنة 1739 وسنة 1828 لم تتجاوز نسبته 23,4 %، أي ما يمكن تقدير معدله بزيادة 17 ريالاً كل عشر سنوات⁽⁷⁰⁾، وهي زيادة غير ملحوظة إذا توزعت على كامل المجموعة.

وما نلاحظه في نفس هذا الإطار كذلك تدني جملة مبلغ الجزية بما قدره 264 ريالاً بين سنوات 1818 و1823 نتيجة «الطاعون الكبير» الذي روع أهالي البلاد. وهذا الانخفاض الضئيل يؤكد أن تأثير الأوبئة لم يكن بالحدة التي ترونها عند مصادر⁽⁷¹⁾. كما يؤكد هذا الانخفاض أن جزية اليهود في الحاضرة تفرض على

(67) أ.وت.، دفتر رقم: 93، سبق ذكره.

(68) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على: أ.وت.، دفتر رقم: 21، 34، 35، 45، 82، 93، سبق ذكرها. أ.وت.، س.ت.، ص: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقّي الجزية بتاريخ 14 جمادى الثاني 1242 هجري.

(69) المبالغ الواردة بهذا الجدول بحسب الزيال.

(70) محاولة تقديرية حتى نتكّن من إبراز ضعف هذه المبالغ عبر تطورها.

(71) يذكر ابن أبي الضياف أن هذا الوباء تسبّب خلال بعض الأيام في هلاك 1,000 شخص إلى أن «نقص من الإيالة قدر النصف»، ولا شك أن الأرقام التي يقدمها مبالغ فيها ولا تعبر إلا عن حالة الجوع والخوف من هذا الوباء. الإتحاف، ج3، ص128-129. وحول تضخيم =

الرأس وليس على الطائفة ككل، كما هو الشأن بالنسبة للمجموعات اليهودية الأخرى المتكثلة في صلب طوائف محلية ومتشرة بداخل البلاد.

جدول رقم 7

جزية الطوائف اليهودية بداخل البلاد (1817-1828)⁽⁷²⁾

الطائفة	1718-1717	1828-1827
يهود المنستير	180 ريالاً.	180 ريالاً.
يهود سوسة	140 ريالاً.	140 ريالاً.
يهود بنزرت	110 ريالاً.	110 ريالاً.
يهود تستور	110 ريالاً.	110 ريالاً.
يهود نابل	106 ريالاً.	106 ريالاً.
يهود سليمان	34 ريالاً.	34 ريالاً.
يهود الكاف	30 ريالاً.	30 ريالاً.
يهود باجة	20 ريالاً.	20 ريالاً.
الجملة	730 ريالاً.	730 ريالاً.

تدل جملة مبالغ الجزية وفق الأرقام المضبوطة بالجدول على أنَّ استخلاصها يكون وفق التزام جماعي أي مبالغ جُزائية (*Forfaitaire*)، يقع تحديدها تماشياً مع أهمية عدد أفراد الطائفة الواحدة من ناحية، وظروفهم المادية من ناحية ثانية. كما تعبر من جانب آخر عن ضعفها وقلة مردوديتها، فإذا كان أفضاها لم يتعد 180 ريالاً، فإن أدناها حدّد بعشرين ريالاً. علماً أنَّ الخزينة المالية للبلاد شهدت في

= الأرقام في أدبيات تلك الفترة انظر:

Sebag, P., «La Peste dans la Régence de Tunis aux XVIIème et XVIIIème siècles», *I.B.L.A.*, n°109, 1963. Valensi, L., «Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIIIème et XIXème siècles», *Annales E.S.C.*, n°6, Nov-Déc, 1969. Larguèche, A et D., «Les sources de la démographie historique dans la Tunisie moderne», in *La démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe*, (collectif), Tunis, CERES, 1993, p. 13-34.

(72) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على: أ.وت.، م.ت.، ص.ن: 63، م: 704، و: 15، سبق ذكرها.

هذه الفترة بالذات تقلصاً هاماً في مداخيلها، نتج أساساً عن تراجع موارد التجارة البحرية، وقلة إيرادات نظام الالتزام⁽⁷³⁾.

وهذا الاستقرار الذي لوحظ في مبالغ جزية اليهود بداخل البلاد، أو ذاك النسق البطيء لارتفاع جزية اليهود المحليين بالحاضرة، ينطبق كذلك على المبالغ التي وُظفت على الطائفة القرنية، فبين سنة 1757 إلى حدود الربع الأول من القرن التاسع عشر، لم تتجاوز الزيادة التقديرية لجزية هذه الطائفة 540 ريالاً، علماً أنّ المبالغ التي جُبيت من أفرادها سنة 1823 حُدّدت بما قدره 1,985 ريالاً، أي بزيادة بلغت 37,3 % على امتداد ثلثي قرن.

فإذا كانت جملة مبالغ جزية يهود الحاضرة بطائفيه المحلية والقرنية مع جزية يهود جربة وهي أهمّ الطوائف في البلاد من حيث عدد الأفراد ومن حيث مستواهم المادي، لم يتجاوز 8,152 ريالاً سنة 1757 فإنّ قيمة بعض اللّزم الصغيرة⁽⁷⁴⁾ التي التزمها بعض اليهود في تلك الفترة تناهز مبالغها أو تفوق المبالغ المجتابة من الجزية، فالذمي موشي بشموط التزم خيط الفضة لمدة عام واحد بمبلغ 10,000 ريال سنوياً، كما اشترك ابن القائد داود وابن عبّاد في التزم نفس اللّزمة إضافة إلى الصّاعة نظير 30,000 ريال لمدة عامين، أي بحساب 15,000 ريال في العام. والتزم في نفس الفترة التاريخية كذلك الذمي يوسف صويد وأصحابه لزمة «فلوس النّحاس» لمدة 3 أشهر و26 يوماً، بمبلغ قدره 13,499 ريالاً. كما التزم اليهودي مسعود كوهين وأصحابه نفس اللّزمة لمدة شهرين و10 أيّام نظير 4,707 ريالات⁽⁷⁵⁾.

وفي نفس هذا الإطار من المقارنة نلاحظ أنّ متوسط مداخيل الدولة بين سنة

Chérif M.H.: «Expansion européenne et difficultés tunisiennes», Annales E.S.C., (73) n°3, Mai-Juin 1970, p. 714-745. Valensi, L., *Fellahs...*, op. cit., Chatea, K., *Dépendance...*, op. cit., p. 300-302.

(74) على حدّ تعبير عمر العيايدة خليفة جربة الذي يقسم اللّزم إلى لزم كبيرة وأخرى صغيرة انطلاقاً من مردوديتها السّالّية للخزينة، انظر: أ.وت.، س.ت.، ص.ن: 43، م: 487، و: 46، من عمر العيايدة خليفة جربة إلى صاحب الطّابع بتاريخ 10 جمادى الثاني 1273.

(75) كلّ هذه الشّواهد مستخرجة من أ.وت.، دفتر رقم: 98، حصر ملّخص لكلّ مداخيل الدولة ومصاريفها بتاريخ 1757-1768.

1815 وسنة 1818 بلغ حوالى 1,850,000 ريال⁽⁷⁶⁾، في حين أنّ مبالغ جزية يهود البلاد التونسية إجمالاً ناهزت في هذه الفترة 9,000 ريال، فهل تجوز مقارنة هذين المبلغين؟ وهل يمكن لخزينة السلطة أن تعمل على مثل هذا المبلغ لدعم مداخلها؟

من هذا المنطلق يمكن التأكيد على أنّ مبالغ الجزية ضعيفة جداً بالمقارنة مع مبالغ أخرى من الإيرادات المخزنية، فمقادير الجزية لم تثبت إلا صورتها الرمزية الكامنة في إذلال أفراد الأقلية اليهودية عموماً. لكن رغم تأصل هذه النظرة الدونية في عقلية العامة وفي سلوكيات أصحاب السلطة والنفوذ تجاهها، فإنها لم تكن عائقاً أمام المجتمع اليهودي عامة في التواصل مع مجتمع الأغلبية الذي أذله، كما لم يكن حاجزاً أمام التخب اليهودية التي نهضت بمكانتها الاجتماعية والقانونية بنفاذها في أهم القطاعات الاقتصادية للبلاد، وجنت من ثمارها لا الأرباح المادية فحسب، بل حصلت على رفعة ومكانة جعلتا منها ذات نفوذ. فما هي الأدوار التي شغلتها هذه التخب في اقتصاد البلاد؟ وما هي أبرز القطاعات التي شاركت فيها؟ وما هي آليات تمكّنها من هذه القطاعات؟ وإلى أي مدى ساهمت في تحديد المسار الاقتصادي للبلاد؟

(76) أ.وت.، دفتر رقم: 393، مداخل بيت خزندار سنة 1815-1816. دفتر رقم: 403، متعبد المواضيع ويحتوي على مداخل ومصاريف الدولة بين 1815 و1817. دفتر رقم: 405، مداخل بيت خزندار بين 1818-1820. دفتر رقم: 411. مداخل ومصاريف الدولة بين 1817 و1821. أ.وت.، من.ت.، ص: 93، م: 93 مكرر، مداخل الدولة سنة 1817-1818. انظر كذلك: Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., p. 559.

الفصل الثالث

بروز يهود القرنة بالوسط التجاري لإيالة تونس (القرن التاسع عشر)

أشادت العديد من وثائق العصر وخاصة منها المذكرات التجارية الفرنسية، سراً حقيقياً على التجار اليهود أو اقتداء بهم، بأهمية دورهم في قطاع التجارة البحرية للإيالة، من خلال تمكنهم من الطريق التجارية الرابطة بين تونس وليفونو، وهي شهادة لها وزنها لصدورها عن أشخاص لهم من الباع والخيرة في التعامل التجاري ما يؤهلهم لإصدار مثل هذه الملاحظات أو التنبه إلى مخاطرها.

ولا تتوانى هنا بعض هذه المذكرات في إدراج معطى «الحسن التجاري» لليهود - جهراً أو سراً -، لا لتضخيم دورهم بل خشية الأخطار المحدقة بتجارة الفرنسيين من جراء تمكن التجار اليهود بطريقة قد تفسح لهم في المجال مستقبلاً للمزيد من مدّ قنوات نفوذهم، ودحر كل منافسة تجابههم⁽¹⁾. ولا يمكن بأي حال أن يكون هذا «الحسن التجاري»، العامل الوحيد الذي أرسى هذه السيطرة المشهود بها للتجار اليهود في تعاملهم من ليفونو، بل ما يمكن إدراجه في مقام أول، هو وجود أرضية سانحة للاستغلال، أو بالأحرى أرضية قابلة للإخصاب (*Fertilisable*)، هيأتها ظروف وعوامل متنوعة، منها ما له أساس بنية التجارة

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. I., p. 388-391, Mémoire de Jean Bariste Michel sur le commerce de Tunis., Tunis le 28/8:1686. T. II, P. 486, de Sulauze à De Machault, Tunis le, 19/6/1755. (1)

البحرية للإيالة، ومنها ما يتعلق بحركة التجار اليهود، ومنها ما يتصل بالوسط التجاري الدولي بما في ذلك أنشطة التجار الأوروبيين أو المحليين على السواء.

1 - الفئات التجارية القرنية بموانئ الإيالة

أخذ نشاطهم بعد مرحلة التأقلم نسياً تصاعدياً منبأ بظهور فترة نشبتهم وتمركزهم بهذا القطاع، إن لم تنصف باشتداد وطائهم عليه، ويمثل الربع الأخير من القرن السابع عشر فترة ازدهار نشاطهم التجاري، واحتكارهم لجزء هام من التجارة البحرية، وامتداد نفوذهم المالي إلى عدة هياكل اقتصادية أخرى. وتمكنا في هذا الإطار وثائق القنصلية الفرنسية من نظرة شاملة، تنصف في عديد الأحيان بدقة كبيرة عن آليات انخراطهم في هذا القطاع وسيطرتهم عليه.

ويحيل جرد هذه الوثائق في مستوى استقرارهم بالإيالة وبالمقابل حركتهم بين عدة موانئ متوسطة على ثلاث مجموعات من التجار، ركزت أنشطتها على التجارة البحرية في علاقتها بميناء ليفورنو خاصة في الفترة المتراوحة بين سنتي 1681 و 1705، وهو ما يمكن تبيانها من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 8

التجار القرنين بموانئ الإيالة التونسية (1705-1681)

حركة التجار وعلدهم	المستقرون	استقرار ظرفي	العابرون	الجملة	تجار محليون
عدد التجار	41	11	16	68	15
(%)	60,3	16,2	23,5	100	-
عدد العمليات التجارية	325	31	18	374	34
(%)	86,9	8,3	4,8	100	-

1 - التجار العابرون

يمثل عدد هذه المجموعة على امتداد فترة الجرد حوالي 23,5% من مجموع التجار الذين ارتبطوا بعلاقة تجارية مع ميناء ليفورنو أساساً، في حين أنّ عملياتهم التجارية التي بلغت جملتها ثماني وعشرين عملية لم تتعدّ نسبتها 4,8% من إجمالي العمليات التي حدّدت بحوالي 374 عملية.

على ضوء هذا الإحصاء، يمكن أن نلاحظ عدم توازي عدد التجار مع عدد العمليات التجارية، ذلك أن متوسط العمليات لكل تاجر من هذه المجموعة قد يتحدر إلى أقل من عملية واحدة، إذا احتسبنا اشتراك أكثر من تاجر أحياناً في نفس العملية، مثل الأخوين أبراهام وموسى مورينو (Abraham et Moise) (MORENO)⁽²⁾.

لا يوحى تواجد هذه المجموعة من التجار في الإيالة بأي شكل من أشكال الاستقرار بها، ذلك أن مدة نشاطهم لم تستغرق في أقصاها سوى أشهر معدودات، كما أن أكثر التجار حركة في هذه المجموعة لم ينطلقوا إلى الاستثمار في أكثر من ثلاث عمليات. ومن الجائز أن تكون وضعيتهم على هذا الحال لارتباط أعمالهم بفضاءات تجارية أخرى، وحثهم عبور الموانئ التونسية على توظيف قسط من أموالهم في بعض البضائع المضمرة، فروبين طيار (Robin TAYARD) مثلاً يتوقف ببناء بنزرت ليأجر سفينة فرنسية يقع شحنها من ميناء سوسة بالزيت والتمور ليقطع بها إلى أزمير، لكنّ خلافاً لنسب بينه وبين فالد السفينة الفرنسي أنطوان جوفريه (Antoine JAUFRET) دام ما يزيد عن الشهرين أفضى به إلى مغادرة الإيالة، موكلاً أبراهام دي دانيال لمبروزو (Abraham di Daniel LAMBROSO) لاسترداد حقوقه⁽³⁾. في نفس هذا السياق، وخلافاً لهذا الطرح نجوز كذلك إمكانية عدم حصولهم على فرص النجاح والربح التجاري، ففضلوا مغادرة موانئ الإيالة.

2 - التجار ذوو الاستقرار الظرفي

ضمت هذه المجموعة أحد عشر تاجراً، قاموا بعمليات تجارية متنوعة، ناهزت جملتها إحدى وثلاثين عملية، أي بمتوسط ثلاث عمليات لحساب كل تاجر تقريباً، وقد اتسم تواجدهم على الساحة التجارية للإيالة بحضور ظرفي ومتقطع زمنياً، أو باستقرار لآمد قصير نسبياً، نادراً ما يتجاوز الثلاث سنوات، ومن أبرز هؤلاء يمكن أن نذكر على سبيل المثال، الأخوين سلفادور وغبريال دي

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 11, 14/1/1682. (2)

Ibid., p. 264, du 31/12/1696., p. 266, du 12/3/1697. (3)

فكتوريا (Salvador et Gabriel di VICTORIA)، اللذين جالت أنشطتهما بين ميناءي حلق الرادي وسوسة في اتجاه مالطا ومرسيليا وليفورنو وبعض المدن الإيطالية الأخرى، وبالرغم من كثافة نشاطهما نسبياً في الأقمشة والصوف خاصة⁽⁴⁾، والعلاقات التي أقامها مع التجار الفرنسيين من خلال تحايلهم على القوانين التجارية في بعض العمليات⁽⁵⁾، فإن عملهما بالإيالة لم يمتد سنة 1698 في مرحلة أولى، ثم بين أواخر سنة 1701 وأواسط سنة 1703 في مرحلة ثانية.

بالرغم من قصور نشاط تجار المجموعة الأولى، وتذبذب وتقطع نشاط المجموعة الثانية، فإن هذا لا ينفي وجود حركة تجارية ثابتة ومتواصلة بين المدن التجارية المتوسطة والإيالة، ساهم في دعمها التجار اليهود، سواء انطلاقاً من الموانئ المحلية أو من ميناء ليفورنو أو حتى من موانئ أخرى، بل يمكن أن تشير هذه الحركة، مهما تراجعت أنشطة تجار هذين المجموعتين، إلى أن موانئ الإيالة قد مثلت قطب جذب لمحترفي التجارة البحرية، إذ يبدو أن عبور بعض التجار والحضور الزمني القصير للبعض الآخر، لا يخرج عن إطار تحسنهم للأسواق المحلية، ومعاينة إمكانياتها عن قرب، وهو ما تفرضه المبادئ التجارية القائمة إلى الوب، وما تكشف عنه المجموعة الثالثة بوضوح.

3 - التجار المستقرون

يمثل هؤلاء التجار المجموعة الأهم من بين المجموعات الثلاث، فعدد عملياتهم التجارية المنطلقة من الموانئ التونسية في اتجاه ميناء ليفورنو وموانئ متوسطية أخرى، قريت نسبتها إلى 87% من جملة العمليات التجارية لليهود (374 عملية). وفاق عدد تجارها الأربعين تاجراً، ثبت على أغلبهم الاستقرار المتواصل والدائم بالإيالة⁽⁶⁾.

Ibid., t.X, p. 23, du 26/9/1701. A.C.C.M., Série J., 1587, Plainte du Maire, des Echevins et des députés du commerce de la ville de Marseille, le 2/10/1698. (4)

A.C.C.M., Série J., 1587, Sentence de Pierre Cardin Mebret, le 7/8/1704. (5)

انظر على سبيل المثال: أ.وت، دفتر رقم: 1936، بيان السلع الخاضعة للراحات بناريخ (6)

واستناداً إلى هذا العدد، تتأكد لنا قوة حضورهم في السوق التونسية، إذا قارناه بحضور التجار الفرنسيين، الذي لم يتعدّ متوسط عددهم في أحسن الحالات ثمانية تجار طيلة الزرع الأخير من القرن السابع عشر، ويتجاوز في نفس المستوى كذلك عدد تجار الجالية الإنكليزية، الذي انحصر بين أربعة وسبعة تجار في أقصاه، وقد يزيد عددهم كذلك عن عدد تجار الجاليات الأوروبية الأخرى، مثل الجنوئين الذين يمثلون أكثر التجار حضوراً بحكم استقرارهم ونشاطهم الكثيف بطريقة قبل هذه الفترة⁽⁷⁾.

لا نغيد قلّة عدد التجار الأوروبيين بالإيالة التونسية انحصار نشاطهم أو تفهقره، بل إنّ هذه القلّة العددية، يمكن أن تعود أساساً إلى أنّ تواجدهم لم يتعدّ الحضور الفردي، على عكس التجار اليهود، وخاصة تجار هذه المجموعة الذين ائتم حضورهم بحضور جماعي في أغلب الحالات من خلال الاستقرار الأسري والعائلي. وهو عامل يحفز على الإقامة ويدعمها.

4 - أهمّ العائلات القرنية خلال القرن السابع عشر

وعلى نقيض وضعيّة هؤلاء التجار، كان لزمرة منهم حضور فعلي، وإقامة

(7) يورد الأستاذ الصادق بوبكر إحصاء للتجار الفرنسيين المستقرّين في الإيالة، والذين تعاملوا ببضائعهم في علاقاتهم بفرنسا وبلدان أوروبية أخرى على امتداد القرن السابع عشر، واستناداً إليه نضمن هذه القراءة الجدول التالي:

السنوات	1603	1604	1607	1613	1617	1646	1648	1658
ع. التجار	6	7	6	10	9	11	7	9
السنوات	1661	1671	1689	1691	1692	1693	1694	1695
ع. التجار	10	10	5	6	7	12	12	10
السنوات	1696	1697	1698	1699	1700	1701	1702	1702
ع. التجار	10	9	7	15	9	9	7	7

وارتفاع عدد التجار في نهاية القرن يعود إلى الزخخص التي منحتها الغرفة التجارية بمرسيليا إلى التجار الزاغبين في الاستقرار بالإيالة. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 142.

متواصلة بالإيالة، إذ لم يغيروا قط على امتداد تواريخ هذه الوثائق بحكم نشاطهم التجاري الغزير. ويبدو أن هذه المجموعة كانت وراء تثبيت الجالية وبعث الطائفة، وقد برز أغلبهم ضمن تكتلات تجارية عائلية أرفقتها بهذا الجدول.

جدول رقم 9
أهم العائلات اليهودية القرنية بالإيالة التونسية
خلال القرن السابع عشر

العائلة	أسماء الأفراد	عدد	قطاع نشاطهم	مجال النشاط
لمبروزو	- أبراهام دي دانيال - رفايل دي دانيال - يعقوب دي دانيال - دانيال دي ابراهام - ساموئيل - يعقوب دي ميهير	06	غنائم القرصنة تجهيز سفن تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس - ليفورنو الجزائر غثاية طرابلس أزمير الإسكندرية
مدينة	- أبراهام إسرائيل - موسى إسرائيل - إسحاق إسرائيل - يعقوب إسرائيل - أبراهام دي يعقوب	05	غنائم القرصنة تجهيز سفن تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس ليفورنو
لوزادا	- إسحاق باروخ - يعقوب باروخ - إسحاق ليفي	03	تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس ليفورنو
إسرائيل	- دافيد - موسى هارون - إسحاق دي موسى - هارون دي موسى	04	تصدير وتوريد الإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس البندقية ليفورنو
أسونة	- أبراهام - موسى - مردوخي	03	تصدير وتوريد الإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس ليفورنو الإسكندرية

درمون	- مردوخي - دافيد	02	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصة	تونس البندقية ليفورنو
فلسي أو فلسينو	- الياء - غابرييل - مانويل	03	الإقراض المالي تصدير وتوريد	تونس ليفورنو الإسكندرية
فرانكو	- دانيال - يعقوب بنامين	02	غنائم القرصة تصدير وتوريد	الإسكندرية تونس جنوة ليفورنو
شالوم	- رفاتيل - جاكوب دي رفاتيل - رفاتيل دي ساموئيل	03	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصة	تونس ليفورنو جنوة

إلى جانب هذه العائلات، كان وراء الدعم العددي لأفراد الجالية، جملة من التجار، وإن كان نشاطهم قليلاً في قطاع التجارة البحرية، بحكم تواجدهم بصفة متواصلة في العقود التي شملت هذا القطاع، فإنّ اهتمامهم على ما يبدو، كان مركّزاً أكثر على السوق الداخلية سواء بتصريف السلع الموزدة، أو على مستوى التعامل المالي المتمثل خاصة في الإقراض.

ولا نشك هنا أن هذه المجموعة من التجار قد اختارت تركيز أنشطتها التجارية انطلاقاً من مرائن الإيالة والاستقرار بها استقراراً يبدو نهائياً. إذ إنّ عمليّاتهم التجارية تواصلت على أمد طويل وأتمت بالاستمرارية، فأفراد عائلة لمبروزو (LAMBROSO) دون استثناء تعدّى عملهم التجاري سنة 1705 (تاريخ توقف جرد العقود التجارية)، من خلال نشاطهم في كلّ ما يدرّه قطاع التجارة البحرية (فدية الأسرى، توريد وتصدير، معاملات مالية، شحن السفن...)، واستثمارهم كذلك في قطاع التجارة الداخلية للإيالة، بإشرافهم المباشر على تصنيع إنتاج الشاشية، أهمّ المنتجات الحرفية ازدهاراً وأرقاها في ذلك العصر، وتوزيعه داخلياً وخارجياً. كذلك الشأن بالنسبة لعائلة درمون (DARMON) وعائلة مانديس أسونة (MENDES OSSUNA) وبعض الأفراد من عائلة مدينا (MEDINA)،

وغيرهم كثيرون ممن استمروا في العمل التجاري على امتداد القرنين الثامن عشر والثاسع عشر من خلال توطنهم بالإيالة. ويبدو أنّ هذه المجموعة لم تجد من خيار يناسبها ويتماشى مع مصالحها سوى إرساء جذور لها بالبلاد. لكن بالرغم من هذا لم تفقد روابطها بميناء ليفورنو ولا تواصلها معه، سواء بتوظيف علاقات القربى أو باستغلال العلاقات التجارية، ومن هنا ساهمت بقدر وفير في تنشيط محور تونس - ليفورنو.

II - أليات التمكّن من محور تونس - ليفورنو

إذا أشرنا إلى أهمية الأدوار التجارية ليهود ليفورنو ببلدان شمال إفريقيا، وخاصة نشاطهم في قطاع التجارة البحرية، الذي ساهم في مزيد تدعيم أسس تعامل هذه البلدان مع أوروبا ومع الموانئ المتوسطية عموماً، فإن ذلك لا يضاهي الوزن الذي اكتسبه الفئات التجارية اليهودية بالإيالة التونسية والمنحطرة أساساً من ليفورنو، فقد كان لها من التأثير ما طبع تاريخ اليهود السفارديم⁽⁸⁾ في العالم. إذ استطاعت بعد استقرارها بالبلاد وتأقلمها مع مناخها التجاري الدولي أن تنسلخ عن الطوائف اليهودية المحلية، وتنقل بذاتها في نسير شؤون أفرادها ضامة إليها مجموعة من التجار اليهود ذوي الانحدارات الإيبيرية⁽⁹⁾، دون أن تقطع علاقاتها بليفورنو، كميناء تجاري أنبأت بازدهاره السفن والسلع الواردة إليه منذ أواسط

(8) السفارديم: عبرية، أصل الكلمة كانت تشير إلى مكان في شمال فلسطين نفي إليه اليهود بعد النسي البابلي، ولكن معنى الكلمة تغير بحيث أصبحت تدلّ على الفكر اليهودي إبان العصور الوسطى في شبه الجزيرة الإيبيرية التي تضمّ إسبانيا والبرتغال، وقد أطلق المصطلح تاريخياً على نسل أولئك اليهود الذين عاشوا أصلاً في إسبانيا والبرتغال. وقد اكتسب هذا الاصطلاح دلالة دينية ذلك أنّ يهود إسبانيا كانت لهم طريقتهم الخاصة في الصلاة والطقوس الدينية، إلى جانب اكتسابه لدلالة عرقية إذ يقابل مصطلح السفارديم مصطلح الأشكنازيم الذي استخدم في بادئ الأمر للإشارة إلى مجموعات من اليهود كانت تعيش على حدود أرمينيا، ولكنها في العصور الوسطى أصبحت تشير إلى الأراضي الأوروبية التي سكنها الجنس الجرمانى ثم أصبحت تشير إلى ألمانيا.

(9) Chouraqui, A., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972, 395P.

Chmouli, H., «D'où viennent les juifs d'Afrique du Nord», in *Cultures juives méditerranéennes et orientales, mélanges*, éd. Syros, Paris, 1982, p. 191-198.

القرن السادس عشر⁽¹⁰⁾، أو بالطائفة الأم هناك التي أخذ عدد أفرادها يزداد سنة تلو أخرى⁽¹¹⁾. فكيف تأت لهؤلاء القادمين الجدد هذه الميزة؟ وإلى ماذا امتدوا؟

1 - هوائق التجارة البحرية التونسية

بين انفتاح الإيالة على البحر، وازدهار حركة الاتجار بموانئها، وامتداد فضائها التجاري إلى أقاصي الموانئ المتوسطية ابتداء من القرن السابع عشر، لم يكن بمقدرة السلطة إنشاء أسطول تجاري يوازي في حركته الأساطيل الأوروبية⁽¹²⁾، كما لم يمتلك التجار المحليون نواصي تقاليد تجارة بحرية ترسخ أقدامهم ضمن تيارات التبادل التجاري الدولي، لاهتمامهم أكثر بالنشاط التجاري في الداخل. وقد كان لغياب بحرية تجارية تونسية دور هام أحدث فراغاً هائلاً يتر لأصحاب السفن الأجنبية والقباطة وخاصة الفرنسيين منهم جعل السواحل التونسية وموانئها مرتعاً لهم.

في ظل هذه المفارقة لم يكن للسلط التجارية بد من التعويل على الأساطيل الأوروبية لنقل بضائعها بحراً، عبر كل المحطات وعلى مدى امتداد مجالها البحري⁽¹³⁾، وحتى بين موانئها الداخلية، إذ كثيراً ما يلجأ التجار المحليون اضطراراً، إلى اعتماد هذه السفن لتحويل سلعهم من ميناء بترت أو غار الملح أو حلق الوادي إلى ميناء سوسة أو صفاقس أو جربة⁽¹⁴⁾.

(10) Braudel, F., & Romano, R., *Navires et marchandises...*, op. cit., p. 31-63.

(11) Filippini, J.P., *Le port de Livourne...*, op. cit., p. 117-128.

(12) حول البحرية التجارية التونسية انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

Boubaker, S., *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 98-99.

Emerit, M., «L'Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIIIe siècle», C.T., 1955, n°11, p. 363-370.

وحول الأسطول البحري وتركيبه في نهاية القرن السابع عشر انظر:

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. I, p. 557-558, Auger Sorhainde au C^{de} de Pontchartrain, Tunis le. 3/11/1697., T. II, p. 337, C^{de} de Maurepaa à Crozet, Fontainebleau le. 28/4/1742.

(13) حول المجال البحري للإيالة التونسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، انظر:

Boubaker, S., «Les espaces maritimes de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècle», in *Tunis cité de la mer...*, op. cit., p. 61-70.

(14) Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 68, du 16/9/1686.

ولا نجد هنا عن ذكر بعض المساهمات الاستثنائية للتجار المحليين، الذين لم يتجاوز امتلاكهم بعض السفن الصغيرة المصنوعة بغار الملح أو صفاقس⁽¹⁵⁾، أو استعمالهم لسفن من ذات الأحجام الصغيرة أو متوسطة الحمولة، مثل «القارب» و«الصنديل» و«الغراب»، وغيرها من التي لا تسمح تركيبها وتكوينها إلا بنقل كميات محدودة وزناً من البضائع، أو محاذاة التواحل دون الإبحار نحو المسافات البعيدة⁽¹⁶⁾.

كانت هذه العوائق البيوتية وراء عدم إيلاء التجار المحليين ما تستحقه التجارة البحرية من اهتمام، واكتفى أغلبهم بتوزيع مواردها في الداخل إذا كانت البضاعة توريداً، وعرض ما أمكن لهم تسويقه على التجار الأجانب إذا كانت تصديراً، بعد المرور قسراً بواسطة أعلى سلطة تجارية في البلاد، متمثلة في شخص الباي باعتباره «التاجر الأول بالإبالة»، ومحتكر بضائعها⁽¹⁷⁾، وقلة من التجار المسلمين شذوا عن مثل هذا التعامل المألوف، وغامروا بأموالهم محاولين اكتساح الفضاءات التجارية الأوروبية⁽¹⁸⁾، لكن دون أن يأملوا منها الربح الوفير نظراً للمزاحمة التي تعتري بضائعهم من جهة، وعدم توصلهم إلى بسط نفوذ تجاري يخولهم اقتحام الأسواق الأجنبية بقوة، والتحكم في الطرف التجاري التي تزودهم أو حتى المشاركة فيها من جهة ثانية.

وبالرغم من أن نخبة هامة منهم وجهت أنشطتها صوب المشرق الإسلامي، وأقامت بمرافئ الإسكندرية وأزمير علاقات متينة، فإنها كانت بمنأى تام عن التمكّن بطرقها التجارية، إذ زاحمها فيه التجار الأجانب موظفين قوة سفنهم وتنوعها، ونسبتي هنا عدداً قليلاً جداً من وجوه الأرستقراطية التجارية المحلية، التي كان لها تعامل غزير مع المشرق الإسلامي والموانئ الأوروبية، كمحمد سيالة الذي

(15) مقبلش، محمود، نزعة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج 2، ص 92.

(16) Desfontaines, L.R., *Fragments d'un voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838, t. II, p. 92. Grandchamp, P., *Documents relatifs aux corsaires tunisiens*, Tunis, 1925, 87P, p. 83-86.

(17) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. II, p. 83, Michel au comte De Pontchartrain le 16/7/1714., p. 102, Mémoires sur le commerce que la nation française peut faire chaque année dans la royaume de Tunis. le 15/10/1716.

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 167-176. (18)

اكتسحت تجارته موانئ ليفورنو وباليرومو (Palermo) ونابولي (Napoli) ومالطا، لكن أمثال هذا التاجر ليسوا بالكثيرين حتى يتسنى لهم مجابهة تجار القوى الأوروبية⁽¹⁹⁾.

2 - العمل التجاري المشترك

اختارت المجموعات التجارية القرية التي انطلقت أنشطتها من موانئ الإيالة، التعامل مع نظرائها من اليهود، خاصة أولئك الذين استقروا بليفورنو، وتشكل هذا التعامل بعلاقة ثنائية الجانب أفوزت بواحد سيطرة محكمة على هذا المحور. وقد كشف جرد الوثائق التجارية الفرنسية بين 1681 و1705 عن عدد هام من التجار اليهود الذين أولوا اهتماماً خاصاً بما يمكن سحبه من بضائع الإيالة، وما يمكن إيفاده إلى التجار اليهود بنفس المكان لتصريفه.

جدول رقم 10

التجار المقيمين بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)

عدد التجار	أماكن النشاط
39 36,44	ميناء ليفورنو النسبة المئوية
68 63,56	موانئ الإيالة النسبة المئوية
107	المجموع

يكشف هذا الإحصاء عما لا يقل عن مائة وسبعة من التجار اليهود الليفورنيس الذين تعاملوا مع السوق التونسية بإرسال البضائع إليها كما في استقبالها منها، واستقر حوالى تسعة وثلاثين تاجراً بميناء ليفورنو أي ما يناهز 36,5% من مجموع التجار، استندوا في أعمالهم إلى ثمانية وستين تاجراً يتمون إلى الجالية اليهودية القرية، سواء أولئك الذين استقروا بالإيالة أو الذين عبروها أو الذين لم تطل إقامتهم بها، والبالغة نسبتهم المئوية حسب هذا الإحصاء 63,5%.

(19) حول النشاط التجاري لعائلة سيالة انظر: Ibid., p. 170-172.

ومن خلال هذه الأرقام المتباعدة نسبياً، تطرح أمامنا وجوباً مقارنة عدد تجار المنطقتين، وأشكال المجموعة المتحركة في توجيه مسار العمليات التجارية، أو المؤسس الفعلي والرسمي لهذا التعامل، وبالتالي مصدر السيطرة على محور تونس - ليفورنو. أي الجالية القرنية بالإيالة، أم الطائفة اليهودية بليفورنو؟

ليس باستطاعتنا من خلال الوثائق المعتمدة في هذا الجزء من الدراسة، أن نبتَ نهائياً في هذه المسألة، أو نبتَ قطعياً في اتجاه أي المجموعتين تميل كفة الميزان. لكن ما يمكن تضمينه بدءاً، واعتماداً على منطق تجاري صرف، أن السوق سواء كانت السوق التونسية أو السوق الأوروبية، هي المحند الرئيسي لهذا التعامل والموجه له في العرض كما في الطلب، ووفقه تكون العمليات التجارية والبضائع التي تحويها تصديراً وتوريداً.

إذا ارتفع عدد التجار القرنين بالموانئ التونسية، عما هو عليه بليفورنو، فإن ذلك لا يمثل المؤشر الذي يمسد ويدعم آليات تحديد وجهة هذه السيطرة، ذلك أن العمليات التجارية أو العقود في سياقها العام قد اصطفت بصيغة مشتركة، ولم ننح منحى فردياً إلا ما شذَّ عن قاعدتها.

لم تكن العمليات التجارية المشتركة بين اليهود ولادة تطور التعامل فيما بينهم، كما لم تكن إفرزاً من إفرزات المنطق التجاري، بل إن نشاطهم تأسس منذ بدء التعامل بين ليفورنو والإيالة على مبدأ الاشتراك، وهو ما أبرزته العقود التجارية المبرمة سنة 1615 بالقنصلية الفرنسية. ولم تتغير أساليب عملهم، ولم تُخل بهذا المبدأ، بل نجدها تتواصل على نفس الوثيرة، وعلى النسق ذاته على امتداد القرن السابع عشر، إذ يسجل الإحصاء أدناه ما فاقت نسبته 90 % من جملة 364 عملية جمعت بين تاجرين أو أكثر، عند انطلاقها من موانئ الإيالة، أو حُسم عدد منها وجود شريك عند الاستقبال بميناء ليفورنو.

كذلك كانت صيغة العمليات التي انحرف مسارها عن محور تونس - ليفورنو في اتجاه موانئ أخرى، بالرغم من أن عددها يوحى بقلة النشاط لعدم تجاوزه العشر عمليات أي بنسبة مئوية تعادل 3 % من جملة 341 عملية، فإن وجهتها أكدت على مبدأ الاشتراك. في نفس هذا الإطار الذي لم يجذ عنه التجار اليهود، اصطفت العمليات الواردة إلى الإيالة بالصيغة ذاتها.

جدول رقم 11

صيغة العمليات التجارية لليهود بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)

العمليات التجارية		صيغتها		عندما الجمالي	عدد التجار اليهود
		فردية	مشركة		
عمليات انطلقت من موانئ الإيالة التونسية ... إلى	ميناء ليفورنو	33	331	364	62
	الإسكندرية		3	3	1
	الجزائر		2	2	2
	أزمير		1	1	1
	طرابلس		2	2	1
	البندقية		2	2	1
المجموع		33	341	374	68 ⁽²⁰⁾
عمليات توجهت إلى موانئ الإيالة التونسية ... من	ميناء ليفورنو	8	236	244	39
	الجزائر		1	1	1
	مرسيليا		1	1	1
	نيس		1	1	1
المجموع		8	239	247	42 ⁽²¹⁾

فمن ليفورنو انطلقت 244 عملية اقتضى أمر 97% منها أن يكون في استقبالها شركاء أو ممثلون بموانئ الإيالة. وعلى نقيض هذا الأسلوب الذي ارتكز عليه نشاطهم التجاري، لم تتجاوز العمليات الفردية، أي تلك التي مولها تاجر واحد في كلتا المنطقتين حدود 3% كذلك، من جملة العمليات التجارية التي دعمت

(20) لا يتضمن هذا المجموع عدد التجار اليهود المحليين الذين ارتبطت عملياتهم التجارية بميناء ليفورنو أو موانئ أخرى، ونرجى التطرق إليهم وإلى نشاطهم في موضع لاحق.

(21) لم ندرج هذه الزيادة الطفيفة لعدد التجار في الجداول السابقة بحكم أن عملياتهم التجارية وودت إلى الإيالة من موانئ غير ميناء ليفورنو، كما ثبت في عقودهم، انظر ما سبق. وسنعلق على نشاطهم في الصفحات القادمة من هذه الدراسة.

محور تونس - ليفورنو. وحتى هذه النسب القليلة من العمليات نشك في انغلاقها من شبكة هذا المبدأ الذي لا يوحى إلا بانغلاق هؤلاء التجار على أنفسهم، وإذا صادف وجمعتهم عمليات خارج هذا الإطار من التعامل، سواء مع التجار الأوروبيين أو مع التجار المسلمين، ففي صلبها نجد أطرافاً يهودية قد انضمت إليها أو استفادت منها استفادة مباشرة.

واستناداً إلى ما تقدم، ومن خلال تعرضنا إجمالاً إلى عدد التجار اليهود وإلى عدد عملياتهم التجارية وصيغتها، تتضح لنا معالم خارطة للتبادل السلمي، أكدت على نشاط ثنائي سيطرت على قطبيه هذه المجموعات من التجار، سواء تلك التي استقرت بالإيالة أو عبرتها، أو تلك التي شدها النشاط التجاري بميناء ليفورنو.

وما يزيد في تدعيم هذا التوجه، نشاط بعض اليهود الذين لم يحدروا من ليفورنو، وانضموا بحكم نشاطهم إلى الجالية القرنية بالإيالة، فالتاجر دانيال فرانكو (Daniel FRANCO)، الذي لم يتقدم استقراره بالحاضرة التونسية عن العشرة الأخيرة من القرن السابع عشر، قادماً من البندقية، لم يفضل التعامل إلا مع التجار اليهود بليفورنو، بالرغم من محاولاته التعامل مع التجار الفرنسيين، فالمعقود التجارية التي أبرمها، أو المراسلات التي تذكر بضائمه، قد تجاوز عددها اثني عشر بين سنوات 1696 و1700. وعلى هذا العدد يمكن قياس عدد عملياته التجارية الموجهة إلى غير المكان الذي انحدر منه، أي مدينة البندقية.

3 - الحركة والتواصل مع ميناء ليفورنو

وإذا ثبت لنا أن عامل استقرار التجار اليهود في كلا القطبين، وتعاملهم في إطار تبادل مشترك قد مكّنتهم من الطريق التجارية تونس - ليفورنو، فإنّ قسماً من هذه السيطرة قد وثقت عُراه حركتهم داخل هذا المحور بالذات. فالعديد من الوثائق تشير إلى أن بعض التجار الذين أرسوا أنشطتهم بالإيالة وتعاملوا وفق بضائمتها، غادروها إلى ليفورنو دون أن يقطعوا الصلة معها، وتمكّنوا من البروز ضمن الأرستقراطية التجارية بالمكان، وضمن نخبة الطائفة اليهودية وأثريائها وماسكي مقاليد السلطة بها، فالتاجر هودة كريبيو (Juda CRESPINO) مثلاً،

عمل بالإيالة خلال العشرة الثانية من القرن السابع عشر⁽²²⁾، تم انتخابه على رأس الطائفة اليهودية بليفورنو بعد شغور خطة برناسيم (Parnassim)⁽²³⁾، وهي خطة لا يتقدم إليها إلا الأعيان، ومقتصرة على أصحاب القود المالي⁽²⁴⁾، وهو الذي بادر إلى تأسيس حركة تجارية هامة في اتجاه الإيالة، قادها من بعده حفيده هودة وامويل كريسينو (Juda et Emmanuel Crespino)، بالاشتراك مع البعض من أفراد عائلة لمبروزو (Lambroso)، وكاد ينحصر تعاملهم في مجال فدية أسرى القرصة. في نفس الإطار وللترشح إلى خطة «البرناسيم»، يئند هودة كريسينو الجد، التاجر يعقوب إسرائيل التونسي (Yacob Israël di Tunes)، ثم يعقبه التاجر دافيد إسرائيل التونسي (David Israël di Tunes)، الذي سيجتمع بين الخطة ذاتها، وعضوية تأسيس جمعية «موهار ها بيتلوت»⁽²⁵⁾ في أواسط القرن السابع عشر، وهي جمعية خيرية بعثت من أجل هدف تحصيل وجمع مهور لليهوديات اليتيمات والفقيرات بليفورنو⁽²⁶⁾.

وبدو أن استقرار هذين التاجرين بالإيالة لفترة امتدت عبر الزمن، جعلت من لقب الشهرة «التونسي» (di Tunes)، يتعلّق باسميهما وينعنان به، ولا شك أن الثراء والوجاهة التي اكتسبها كانت انطلاقاً من البلاد التونسية، أو بالأحرى من خلال نشاطهما التجاري بها، قبل تحويلهما إلى ليفورنو، والأمثلة تتعدّد في هذا

(22) Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. III, p. 70, du 4/03/1613.

(23) برناسيم : عبرية، وتعني النقيب أو العضو وهي خطة بعثها دوق توسكانيا، مهنتها الإشراف الإداري والقضائي على الطائفة اليهودية لليفورنو، ويتقدم إليها أعيان اليهود وأثرياء التجار. في بادئ بعثها ضمت 12 عضواً يقع انتخابهم، ثم امتدّ عدد أعضائها إلى مئتين عضواً، يحكم التطور الديموغرافي للطائفة اليهودية، وهذه الخطة لم تتواجد إلا بليفورنو، وقد اتخذت صيغة وراثية في القرن الثامن عشر.

(24) Filippini, J.P., *Le port de Livourne...*, op. cit., p. 135-146. Toaf, R., *La Nazione Ebreica a Livorno e a Pisa 1591-1700*, Florence, éd. Olschki, 1990, p. 467.

(25) موهار ها بيتلوت: عبرية، تعني بيت المهور، وهي جمعية خيرية أسسها يهود الطائفة اليهودية بليفورنو سنة 1645، هدفها رعاية اليهوديات الفقيرات وجمع المهور لهنّ.

(26) Nahon, G., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident : Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993, p. 126-130. Lévy, L., *La nation...*, op. cit., p. 43-46.

الجانب إلى أواسط القرن الثامن عشر⁽²⁷⁾.

ولم ينحصر تعامل التجار اليهود بين محور تونس - ليفورنو فحسب، بل امتد إلى موانئ أخرى كما بُت ذلك من خلال عقودهم التجارية⁽²⁸⁾.

جدول رقم 12

نشاط للتجار اليهود خارج محور تونس - ليفورنو (1681-1705)

انطلاقاً من ليفورنو		انطلاقاً من الإيالة		
عدد العقود	عدد التجار	عدد العقود	عدد التجار	
-	-	3	3	الإسكندرية
1	1	3	2	الجزائر
-	-	5	3	أزمير
1	1	3	5	مرسيليا
1	1	2	4	نيس
-	-	2	3	طرابلس
-	-	2	3	البندقية
-	-	1	1	عُثَاة
-	-	1	1	وهران
-	-	1	1	أمستردام
3	3	23	26	الجملة

Toaf, R., *La Nazione...*, op. cit., p. 263-268.

(27)

(28) لا يعبّر عدد العقود التجارية أو الوثائق المستعملة في هذه الدراسة بالضرورة عن عدد العمليات التجارية، إذ قد يتكرر تسجيل العملية الواحدة في أكثر من وثيقة، والغاية من إدراجنا لعدد العقود لا يخرج عن إطار محاولة تتبعنا للمراكز التجارية التي وصل إليها نشاط اليهود انطلاقاً من الإيالة، كما أنّ إدراجنا لعدد الوثائق التي أشارت إلى عمليات تجارية انطلقت من ليفورنو صوب موانئ غير الموانئ التونسية إلاّ لارتباطها بتجار يهود بالإيالة، وجملة هذه العقود هي بمعزل عن مجموع العمليات التجارية التي أوردناها في الجداول السابقة.

يحيينا هذا المشهد على توسع دائرة أنشطتهم التجارية، ولا يمكن أن نستبعد هذا الأمر عن التجار اليهود، ذلك أن ثقلمهم واتباع مسار تجارتهم ووجهتها عوامل مألوفة لديهم، لكن دون الانفراد إلى حد التحيز به. وبالزعم من قصور هذه العقود في كشفها عن بعض الجهات التي غزتها تجارتهم - بحكم ارتباطها بوضعية معينة سبق وأن نبهنا إليها -، فإنه لا يمكن اعتبارها بمثابة الحالات الشاذة أو الاستثناءات التي لا تستوجب القياس عليها، بل تؤكد اهتمامهم بأسواق الإبلالة وبضائعها، إن لم تؤكد قاعدة تعاملهم مع موانئ أخرى انطلاقاً من محور تونس - ليفورنو، وثبت مساهمتهم في حرك العلاقات التجارية مع فضاءات بعيدة، من خلال السلع التي أشرفوا على تصديرها أو توريدها.

أبرزت هذه العلاقات بالاستناد إلى العمليات التجارية المشتركة، وكلاء وممثلين تجاريين ونواب بيوتات تجارية، يتقاضون نسباً من الأرباح - لم نتوصل إلى تحديدها -⁽²⁹⁾، نظير السلع التي يصرفونها أو الخدمات التي يدونها بمراكز نشاطهم سواء كانت بالإيالة أو بليفورنو، وقد كان لهم من الخبرة الهامة والحركة ما أسهموا به في تركيز وشائج تقاليد تجارية في صلب هذا المحور، وأبرزهم صموئيل دي مدينا (Samuel di MEDINA) الذي فوّض له أغلب تجار الجالية القرنية بتونس رعاية أعمالهم بليفورنو، وتعين من يمثلهم بها.

وتمثل حركة التجار اليهود وعلى نقيضها استقرارهم، عاملين أساسيين لهما نفس القدر من الأهمية من بين العوامل التي زادت في تدعيم مكانتهم، ليس في الإبلالة فحسب بل في كلّ الموانئ المتوسطة الشرقة منها والجنوبية، وفي بعض موانئ الحوض الغربي، وعلى هذين النقيضين انبثت أسس التمكّن على محور تونس - ليفورنو بإيلاء اهتمام خاصّ لعلاقات القربى، ومدّ شبكة هذه العلاقات إلى العديد من الاتجاهات، بإدراجها وتوظيفها في صلب أعمالهم التجارية لرعاية المصالح المشتركة، والأمثلة في هذا الباب ليست قليلة، وتواترها يفضي إلى شدّ الانتباه. فعائلة «أتياس» (ATTIAS) أو «عطية»، حسب ما تداولته الألهجة العبرية -

(29) حاولنا قدر الإمكان البحث عن مقادير هذه الأرباح، لكن للأسف الشديد لم نستطع التوصل إليها، وما منحنا إياه بعض المصادر ليس سوى نسب أرباح بعض التماسرة. ستعرض إلى هذا الموضوع لاحقاً.

العربية، ذات الاتحادات الإيبيرية، استقر فرع لها بالحاضرة التونسية، وآخر بليفورنو، وتحرك بعض أفرادها انطلاقاً من هذين المكانين نحو بوردو، ولندن، وأمستردام والبندقية⁽³⁰⁾.

ومثلها عائلة سوريا (SORIA)، التي نشط أفرادها بين الموانئ التونسية (حلق الوادي، غار الملح، سوسة) وميناء ليفورنو، وامتدت أعمالهم إلى حلب والإسكندرية وأزمير⁽³¹⁾. وتكرار هذه الطريقة في العمل، وامتدادها عبر الزمن دون تقطع، انطلاقاً من الحيز الجغرافي للإيالة التونسية وفي تواصلها مع ميناء ليفورنو بدرجة أولى، يشير إلى مراهنتهم على العمل وفق هذا الأسلوب، الذي قد يعدّ من بين الطرق التي دعت استماراتهم في أكثر من إطار، ومكّنتهم من أسباب النجاح المالي.

ولا تعدو إثارتنا لهذا الموضوع من قبيل التركيز على تفرد التجار اليهود بتوظيف العلاقات العائلية في صلب الأعمال التجارية، بل هي ظاهرة عوّلت وارتكزت عليها نشأة البيوتات التجارية في أوروبا قبل الفترة الحديثة، ويكفي أن نذكر عائلة المديسي (Médicis) ذاتها، التي بنت ثروتها وسلطانها في نوكانيا على التكتلات التجارية والمالية في صلب العائلة⁽³²⁾، كذلك داخل المجتمعات العربية الإسلامية، وعلى امتداد الإمبراطورية العثمانية، فبعض العائلات التونسية بتجسّد في أعمالها خير مثال لهذه العلاقات كعائلي الثوري والجلولي بصفافس، وعائلة ابن عباد بجربة، وإذا تجاوزناها إلى بعض العائلات التجارية في مزاب بالجزائر، والإسكندرية بمصر، وحلب بالشام⁽³³⁾، أو حتى بعض الأقليات التجارية مثل

(30) Crémieux, A., «Un établissement juif à Marseille au XVII^e siècle», R.E.J., vol. LV., 1890, p. 119-145. Lévy, L., *La nation...*, op. cit., p. 234-235. Braudel, F., *La méditerranée...*, op. cit., vol. II, p. 145.

Toaf, R., *La Nazione...*, op. cit., p. 134, 138. (31)

Deher, E., *Les Médicis*, Critérion, Paris, 1991, 235P, p. 106. (32)

Zouari, A., *Les relations commerciales...*, op. cit., p. 165-172. (33)

الشعلوي، إ.، تطوّر عائلة مخزنية... سبق ذكره. الشربيني، أ.، تاريخ التجارة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 73-77. إسماعيل، ب.، التظم المالية بمصر والشام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 329-330.

الأرمن فقد قامت أنشطتهم وارتكزت على هذه الطريقة الضاربة جنورها في القدم.

لكن الاختلاف يكمن هنا في الحركة الدائمة والمتواصلة بين الفضاءات التجارية، فهذه العائلات وإن انتقلت وتبعت وجهة سلعها بحكم ما يحتمه المنطق التجاري، ليس لها من مأرب سوى العودة إلى المكان الذي انطلقت منه. ومقابل هذه الحركة المحدودة، فإن سرعة تحرك التجار اليهود، وانتشارهم عبر المراكز التجارية الهامة كما هو الحال بالإيالة أو بليفورنو، دون المبالاة بشتهم بين أقاصي البلدان التي سربوا إليها تجارتهم، لم تكن سوى نصيحة منهم في سبيل تنمية استثماراتهم، ودعم حجم أملاكهم المتقولة. ولا نبالغ إذا اعتبرنا أن استقرار التجار اليهود لا يمتد إلا لانطلاقة جديدة لا يكبح وجهتها فضاء، ولا يحذ مارها زمن.

فهل يمكن أن تكون هذه الحركة الدائمة هاجساً من هواجس التثبّت؟

الباب الثاني

اليهود ونظام الالتزام

لم يُول نظام الالتزام بالبلاد التّونسيّة في الفترة الحديثة اهتماماً إلى الانتماء الديني أو العرقي للمتزمين، كما لم يفضّل طائفة عن طائفة، أو فئة عن أخرى، مثلما كان متعاهداً عليه في صلب مؤسسة الالتزام بالدولة العثمانية، التي سعت إلى انتداب المتزمين بدرجة أولى من المسيحيين، وبدرجة أقل من المسلمين وناحراً ما قبلت ملتزماً يهودياً، إلا لضرورة أحوجتها⁽¹⁾. فنظام الالتزام بالبلاد التّونسية لم يستثن غير المسلمين ولا غير رعايا الباي من المشاركة في هذا النشاط، ذلك أن باب المشاركة كان مفتوحاً أمام الجميع، أو بالأحرى أمام أولئك الذين ساعدتهم قدراتهم الماليّة على تنفيذ ما التزموا به للمخزن.

(1) Beldiceanu, N; *Les actes des premiers Sultans conservés dans les manuscrits turcs de la bibliothèque nationale à Paris*, t.2, Paris - Mouton et Lahaye, 1964, p. 141-172.

الفصل الأول

نظام الالتزام بإيالة تونس خلال الفترة الحديثة

لم يكن الدور الذي لعبه الملتزمون أو اللّزامة - باصطلاح الفترة الحديثة - من المسلمين ومن اليهود، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دوراً بسيطاً، ولا بالدور الذي لم يجنّ لهم أرباحاً ومداخيل هائلة، بل إنّ الوثائق المعتمدة في هذا القسم من الدراسة، وتتبع سير بعض العائلات الثرية⁽¹⁾، يشهدان بأنّ دورهم في هذا النشاط ليس هاماً فحسب، بل تعاظمت أهميته كلّما انفردوا بلزمة ماء، ونمّرّسوا بدواليها إلى حدّ الاحتكار، للتّهلّ من مدّخراتها ولمزيد تنمية ثرواتهم.

فما هو نظام الالتزام بالإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة؟ وما هي مظاهر تطوّره؟ وكيف تجلّى دور اليهود فيه؟

1 - نظام الالتزام

1 - مفهومه

في مفهومه اللّغوي يشير الجذع «ل. ز. م.» إلى ثبات الشيء ودوامه، ولزم المال أي وجب عليه، وجاءت كلمة «الالتزام» ليعني التّعهد والتّكفل، وقد أشارت وثائقنا إلى هذا المصدر بلفظ «لزمة» وإلى الملتزم بلفظ «لزام»⁽²⁾. ولئن كان انحدر

(1) انظر لاحقاً الأسماء الواردة في الجدول الخاص باللّزم التي نشط فيها اليهود.

(2) اخترنا في أغلب الأحيان استعمال اللفظتين «لزمة» و«لزام» في هذه الدراسة بالرّغم من انحدرهما من اللغة العاميّة، وذلك محافظة على اللغة التي وردت في السجلات الأرشيفية.

هذين اللفظين من اللغة العامية، فإنهما يحملان نفس المعنى باللغة العربية، إذ يقال: «التزم فلان القرية والمشر وغيرهما، أي ضمنهما بمال معين يدفعه للحاكم بدل ريعهما»⁽³⁾.

والالتزام في مفهومه العام لا يختلف عن مفهومه اللغوي، إذ هو يعبر عن اتفاق بين طرفين، يلتزم وفقه الواحد للآخر بالتزامات محدّدة، يضبطها وينصّ عليها عقد نادراً ما يكون شفويّاً. وفي صلب موضوعنا، فإنّ هذا العقد يجمع في ذات الوقت طرفاً أوّلاً ودائماً وهو الدولة، صاحبة جميع اللّزم ومحتكرتها، وطرفاً ثانياً إمّا أن يتخلّل في:

* شخص واحد مثل التصراني باتيئة الأشكر بان الذي التزم لزمة الخمر والعراقي سنة 1160 هجري (1747-1748) بمبلغ 30,000 ريال، أو الأجل محمد داود الملتزم لصناعة الصابون سنة 1266 (1849-1850) بسعر 150,000 ريال في العام⁽⁴⁾.

* أو شخصين اثنين مثل التزام اليهوديين داود بن طاووس وشلومو بن يعقوب عتال «لزمة حانوت القرازة» بمبلغ 1000 ريال عن سنة 1157 (1744-1745)⁽⁵⁾.

كما يمكن لمجموعة من الأشخاص حثمت عليهم أهمية اللّزمة وسعرها وقانون المنافسة توحيد أموالهم للظفر بها، وتوحيد جهودهم لتسييرها، كما الحال في «لزمة البطانات» حيث أحصينا اتفاق 20 شواشياً اشتركوا لاقتنائها بمبلغ 100,000 ريال عن سنة 1159 (1745-1746)⁽⁶⁾، أو لزمة دار الجلد التي كانت من نصيب 12 يهوديّاً وبدأ العمل بها سنة 1786 بمبلغ 161,000 ريال في العام⁽⁷⁾.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة «لزم»، رقم 7995، مجلد 12، ص 541، سبق ذكره. البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1983، ص 814.

(4) أ.و.ت، دفتر رقم: 1890، محاسبة محمد داود على لزمة الصابون ولزمة شواشي المكر سنوات 1850 - 1860.

(5) أ.و.ت، دفتر رقم: 21، مداخليل لزمات (1743-1745)، ص 16، انظر كذلك: دفتر رقم 34، محاسبة الوكلاء على أملاك البابليك بتاريخ (1742-1744) ص 37.

(6) أ.و.ت، دفتر رقم: 45، مداخليل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1158-1167 (1745-1754).

(7) أ.و.ت، دفتر رقم: 235، نص اتفاق لزمة دار الجلد سنة 1202 هجري، ص 36.

وفحوى هذا الاتفاق، هو تعهد الطرف الثاني والالتزام بأداء معلوم اللزمة نقداً كان أو عيناً⁽⁸⁾، مقابل أن تتعهد الدولة بالسماح له بجمع وتحصيل ما يعود إليها من أداءات أو ضرائب فرضتها على الأنشطة الحرفية أو التجارية لرعيّتها. وبالزعم من أن الطرف الأول هو المحدّد لهذا العقد ومقرّره، ومن ثمّ هو المسيطر، فإنه يمنح الملتزم جانباً من الحقوق وهامشاً من الحرية يتدبّر في تطبيقها وممارستها عقب الاتفاق الذي يحدّد يوم انطلاق مباشرة العمل باللزمة، فتصبح له بذلك أحقية التصرف فيها.

ومن باب حماية حقوق الملتزم، ومن جانب آخر ضمان الدولة لمداخلها، يصدّ هذا العقد المدعوم بأمر عليّ غيره من مزاولة أيّ نشاط تابع لها، دون إذن أو ترخيص منه⁽⁹⁾. كما يسمح نظام الالتزام للملتزم أن يختار من يرتضي من النواب يمثلونه إذا كان نشاط اللزمة يمتدّ إلى عدّة جهات في دواخل البلاد مثل لزمة الدّخان ولزمة دار الجلود، في نفس الإطار كذلك يمكنه أن يستخدم بعض المساعدین لإعانتة على إدارة أعماله سواء كانوا كتبة ومحاسبين أو حراساً ومرافقين لمنع التجاوزات، خاصة إذا كان الأمر يتعلّق بلزمة لها اتصال بأنشطة حرفية أو تجارية أين تتواتر عمليات التهريب من الأداءات. وعلى الملتزم أن يتحمل مسؤولية تسديد أجورهم من ماله الخاص أو من أرباحه، وليس عن طريق خصمها من المبلغ القارّ والمحدّد الذي يؤدّيه للدولة مقابل التزامه⁽¹⁰⁾.

هذا التعريف، وإن ببط مفهوم عامّاً لمؤسسة الالتزام، إلا أن مميزاتها وخصائصها المركّبة لا يتسنى لنا التدقيق في شرحها إلا بالتطرّق إلى جذورها وأشكال تطوّرها.

(8) انظر على سبيل المثال: أ.وت: دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(9) أ.وت: م.ت، ص: 95، م: 132، و: 89، بتاريخ شوال 1277هـ (ترخيص من قبيل اللزمة لأحد التجار لصناعة الكعك).

(10) أ.وت: م.ت، ص: 95، م: 132، و: 71-72، رسم تسجيل بتاريخ وجب 1277هـ. انظر كذلك: أ.وت: دفتر رقم: 2166 محاسبة نواب دار الجلود بسائر المدن داخل البلاد، بتاريخ 1824-1828. والمفتر رقم: 2167، حساب مداخل ومصاريف دار الجلود بتونس وسائر أماكن البلاد ومحاسبة النواب بها يومياً، بتاريخ 1828-1829.

2 - تطوّر نظام الالتزام خلال العهد الحسيني

عرفت الإمبراطورية العثمانية نظاماً مالياً متعدّداً استمدّت جذورها من التنظيم الإسلامية، فكانت في مبادئها وأسسها شبيهة بنظام الالتزام كما عرّفناه، من بين هذه النظم نجد نظام «القبالة» أو «التقبل» الذي ظهر في العصر الأموي وانتشر في العصر العباسي، وفيه يقوم المشرف عليه أي «القبيل» بتحصيل الخراج لنفسه مقابل دفعه لخزينة الدولة قدرأ معلوماً من المال، ويستفيد هذا المشرف من الفارق بين ما حصله وما دفعه⁽¹¹⁾. وقد تفرّع عن هذا النظام ما سُمّي بنظام الأمانات الذي طبّق في إطار الإمبراطورية العثمانية قبيل الالتزام، وعهد فيه لأعوان معينين من قبل الدولة - ويسمّون الأمناء - مهمة تحصيل الضرائب لمصلحتها، مقابل تقاضيهم لرواتب قارة⁽¹²⁾. لكن بإفلاس هذا النظام نظراً إلى تقاعس المشرفين عليه، وتكبّد الدولة مصاريف هائلة لإدارته أدى الأمر إلى استبداله بالالتزام، ووُكّلت إدارته إلى نفس هؤلاء الأمناء الذين تحوّل وضعهم المالي من أجراء إلى شركاء في نسب محدّدة من الأرباح، وذلك عن جباية الضرائب وعديد الأداءات التي تنوّعت واختلّت بتنوّع الأنشطة الاقتصادية. وقد توسّع العمل وفق هذا النظام زمن سليمان القانوني [1520-1566]، الذي كان يرمي من وراء تشييته إلى ضمان إيرادات قارة للدولة وإعفاء الخزينة السلطانية من نفقات إدارتها لنظام الأمانات.

هذا التقلّب في التنظيم المالي العثماني، ومحاولة البحث عن الأجدى لتدعيم خزينتها، حثّته ظرفية الأزمة المالية التي احتدّت مع نهاية القرن السادس عشر، والتي كان سببها المباشر تدهور المداخيل والإيرادات المالية للدولة العثمانية من جرّاء توقّف توسّعها الشرايبي، وتحوّل الطّرق التجارية الكبرى لأفاق غير آفاقها، وفقدانها أسواقاً تجارية نشطة زاحمتها فيها استثمارات التجار الأوروبيين⁽¹³⁾.

(11) يبدو أنّ نفس هذا النظام كان متراجداً في مجال بعض اللّزم بالبلاد التّرسية، إذ تشير بعض الوثائق إلى التعامل به: «... وذلك بعد إسقاط الثلث من الأسعار المذكورة على ما كان يحاسب بها الأمين فيلهم [أي قبل اللّزامة]...». انظر: أ. موت، دفتر رقم: 1909، محاسبة لزامة الحلفاء وضمت أمر علي بتاريخ رجب 1274.

(12) *Encyclopédie de l'Islam*, vol. IV, p. 550-551.

(13) Chérif, MH; «Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVIIe - XVIIIe siècles», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990, p. 19 -21.

وقد كشفت الأزمة المالية للدولة العثمانية عن احتياجها الضروري للسيولة النقدية، واستفحلت أكثر بإصرارها على توفير التجهيزات الحربية وما يتطلبه جيشها من معونات لمواكبة التطور الذي بدأ يشهده الغرب من جهة، والتضخم المالي الذي وقرنه المعادن الثمينة المتأتية من العالم الجديد والذي بدأ يؤثر على مداخل الإمبراطورية من جهة ثانية. وللموصل إلى تغطية هذا الاحتياج النقدي كان لا بد من الالتجاء إلى موارد خاصة وداخلية تتحكم الدولة في مراقبتها والتصرف فيها، وقد مثل نظام الالتزام هنا مؤشراً من المؤشرات التي حفزت الدولة العثمانية على بداية الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية⁽¹⁴⁾.

لم ينحصر هذا التطور السريع الذي شهده نظام الالتزام في مركز السلطة العثمانية فحسب، بل انتشر خاصة مع بداية القرن السابع عشر في جل ولايات الإمبراطورية (مع اختلاف تطبيقه من ولاية إلى أخرى). ولا يمكن هنا المجازفة بالقول إن كان تعميم هذا النظام قد فرض من قبل الباب العالي نظاماً مالياً بديلاً، أو أن نجاعته ومساهمة في توفير إيرادات قازة للولاء قد بُتت تطبيقه؟

لئن كان للالتزام في البلاد التونسية حضور في الإدارة المالية الحفصية (قد استمدت مبادئه من النظم المالية الإسلامية كما أثرنّا) فإنه كان محدوداً، إذ اقتصر على بعض الأنشطة فحسب، أهمها لزمة الأداء على الخمر التي كانت في عهدة النصاري⁽¹⁵⁾. لكن وفق التمسك العثماني، فإن أولى الإشارات التي تحيلنا إليه تعود إلى السنوات الأخيرة من حكم يوسف داي [1610-1637]، حيث تذكر مصادر العصر التزام محمد الأعور⁽¹⁶⁾ الذي أشرف على مجموعة من اللزوم المعنوية بضائعها للتصدير مثل الحبوب والصوف والجلد والشمع والسمن والعمل⁽¹⁷⁾. في نفس

(14) المرجع السابق، ص 20-21.

(15) برثيفيك، روبرا تاريخ إفريقية في العهد الحفصي...، ج 2، ص 71، سبق ذكره.

(16) محمد الأعور هو صهر علي ثابت الذي كان مستشار يوسف داي (1610-1637) وعقله الملتزم.

(17) Roy, B; «Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 contre les tunisiens», *Revue Tunisienne*, t. XXIV, 1917, p. 188-189.

الفترة تقريباً، يُطلعننا الوزير السراج على أهمية اللّزم ودورها في تغطية نفقات الدولة من خلال ما أورده على لسان الذّاي أحمد خوجة [1640-1647]، عند تدخّله لمعاقبة جندي لتعذيبه على تاجر فثاء، يقول مؤبّأ له: «...أتعلم أنّ هؤلاء الباعة عليهم قائد ملتزم، وإذا انفتح باب الغصب والجور بطلت الباعة، وإذا بطلت انقطع مدد القائد، وإذا تعطل القائد انقطع المال المرتّب للمسكر، وإذا انقطعت المرتّبات نأثني إمّا أبيع كركي أو تتسّب في قلبي...»⁽¹⁸⁾.

لا يُحيلنا هذا الموقف إلى احتياج الدولة الضّروري لمداخليل اللّزم ووجوب المحافظة عليها وحمايتها فحسب، بل إلى الحلقات المتواصلة التي تمرّ عبرها أداءات اللّزمة، فمن بضاعة عبر منتجها، إلى تاجر عبر ثمنها، إلى لزام عبر أدائها، إلى خزينة الدولة حيث يقع من خلالها تغطية بعض التّفقات التي غالباً ما تكون لمصالح الجيش⁽¹⁹⁾ أو لمصالح سلطة الإشراف⁽²⁰⁾.

من خلال ما ورد تبرز كذلك أهمية الملتزم في الدّورة التجارية باعتباره أداة وصل أو تاجراً وسيطاً بين الخاضعين للضرائب والأداءات والفارضين لها. هذه الوساطة التي تمكّنه من جني أرباح مالتية، تخوّله نفوذاً يتقوّى كلّما تنوّعت أنشطته، سواء تجاه التجار وذلك أمر بديهي، باعتباره المشرف على مراقبتهم، أو تجاه الإدارة المالية ومن ورائها السلطة السّياسية، بما أنّه المشرف المباشر على ضمان جزء من مداخلها المتأتية من الضرائب والأداءات، الأمر الذي يجعلها في حاجة إليه فتسعى إلى مساعدته على حسن سير مهامّه التي إن تعرّضت إلى بعض العراقيل أو تعطلت، ماطل هو في أداء ما التزم به أو تخلّد بذمّته، ويؤول حال الدولة إلى ما لا نُحمد عُقباه حسب ما ورد في خفايا كلام الذّاي أحمد خوجة.

ويبدو أنّه في هذه الفترة، أي بعد ما يزيد عن ثلثي قرن من استقرار العثمانيين بتونس مازالت نجربة هذا النظام في مراحلها الأولى، ذلك أنّ حرص

(18) السراج، الوزير الحلل السّنية... ج2، ص397.

(19) أ.وت، دفتر رقم: 1914، محاسبة لزام البياض والحطب عن سنوات 1857-1863.

(20) أ.وت، دفتر رقم: 1912، محاسبة لزام الثّفاف والقرنيط عن سنوات 1857-1867.

الدولة على مراقبة سيره ووقوفها ضدّ مقتصبي قانونه، وتبّع أدنى مداخيله بؤكّد حاجتها الملحة لمزيد ترسيخه وتثبيت قواعده للتوصل إلى تطبيقه بطرق مثلى، حتّى يشمل كلّ الأنشطة الخاضعة للاداءات والعائدة إليها احتكاراتها، وهو ما بدأ يبرز بصفة جليّة في نهاية عشرينيات القرن الثامن عشر، إذ يذكر أحد الرخالة باستغراب امتداد هذا النظام المالي لكلّ القطاعات، فحتّى دور الدّعارة والخناء أخضعت له⁽²¹⁾. ولاشكّ أن هذا التدعيم قد أسهم في تثبيت إيرادات اللّزم بصفة فعليّة في كشوف مداخيل الدولة بدءاً من سنة 1740 إلى جانب المجابي، ومداخيل أملاك البايليك ومحاصيل «الدّوايا» والخطايا⁽²²⁾.

وأغلب الظنّ أنّ التطور الذي شهده نظام الالتزام إلى حدود النصف الأوّل من القرن الثامن عشر، جاء في جانب منه على حساب نظام «الوكالة»⁽²³⁾، الذي كان يفقد على ما يبدو فاعليّة نظام الالتزام، وذلك بتكليفه نفقات كبيرة لإدارته، إذ من خلال دفاتر مداخيل الدولة ومصاريفها نلاحظ أنّ العديد من هذه «الوكالات» قد أصبحت خاضعة لنظام الالتزام مثل «لزمة غابة زيتون تونس» و«لزمة زيتون نستور» و«لزمة هناصر أملاك البايليك بالوطن القبلي»، وماطر وباجة وتبرسق وينزروت⁽²⁴⁾.

ولا شكّ أنّ هذا التحول من نظام الوكالة إلى نظام الالتزام قد ساهم في مزيد تدعيم وظيفة القائد اللّزام، الذي جمع كما نشير تسميته، بين وظيفته الإدارية

(21) De Saint - Gervais ; *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis...*, cité in M.H. Chérif; «*Formage et fermiers...*», *op. cit.* p. 20.

(22) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 21 سيق ذكره، دفتر رقم: 1762، محاسبة الممّال على الخطايا والدّوايا التي يستخلصونها، بتاريخ 1737-1745. انظر كذلك بن طاهر، ج؛ الفساد وردعه... مرجع سبق ذكره.

(23) ستطرق إلى نظام الوكالة في المصّفات اللاحقة من هذا الكتاب.

(24) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 29 محاسبة الخياطي على لزمة غابة تونس سنة 1746-1747 وسنة 1750؛ دفتر رقم: 69، لزمة زيتون نستور بتاريخ 1755-1757؛ دفتر رقم: 83 لزمة هناصر من أملاك البايليك بالوطن القبلي بتاريخ 1736-1757، والدفتر رقم 91، مداخيل أملاك البايليك بتونس والوطن القبلي بتاريخ 1764-1765؛ دفتر رقم: 2078، تسجيل لزم هناصر البايليك في تونس وماطر وباجة وتبرسق عن سنوات 1782-1795.

باعتباره حاكم منطقة ما، وممثل السلطة بها، وأخرى مالية تمثلت في جباية الضرائب وافتتائه اللّزم، الأمر الذي ساعده على مزيد بسط نفوذه بمنطقة، ومزيد إحكام أواصر العلاقة وربطها مع الحكومة المركزية. وأمثلة هذه الوظيفة تعددت بدءاً من أربعينيات القرن الثامن عشر بإشراف البعض منهم على أكثر من لزمة وهو ما حاولنا بسطه في الجدول أدناه حسب ما قرّته لنا المصادر الأرشيفية العائدة إلى أواسط القرن الثامن عشر⁽²⁵⁾.

جدول رقم 1
القادة اللّزامة 1744-1751

القائد اللّزام	اللّزمة	القم/عام/ريال
القائد أحمد الهويدي	جمرك الشقوق مرسى تونس	30,000 6,000 ريال
القائد إبراهيم بن مامي	مقاطع الثقل	2,000 ريال
القائد أحمد بن الكاتب	زيتون غابة تونس البطانات دار الصّناعة جمرك دار الجلد	50,000 ريال 80,000 ريال 4,000 ريال 40,000 ريال
القائد أحمد التّهلي	خضاير زيتون كسرى خضاير زيتون أولاد مانس	16 مطر زيت 480 مطر زيت
قائد المثاليث	غابة المثاليث	4,000 ريال
القائد الحاج حمودة	العالية	5,000 ريال
القائد جعفر	جمرك سوسة	5,000 ريال
القائد أحمد سيالة	جمرك صفاقس	5,000 ريال
الجملة		231,000 ريال 502 مطر زيت

ورغم قلّة عدد هؤلاء القادة اللّزامة، الذين لم يتجاوزوا السبعة أفراد مقارنة مع

(25) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.وت: دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

بقية اللزامة الآخرين الذين بلغ عددهم 23 لزماً في إحصائنا، فإن مساهمتهم المالية كانت مرتفعة نسبياً، إذ ناهزت جملة مقتنياتهم من اللزَم في هذه الفترة حوالى 231,000 ريال أي نسبة 31% من الأسعار الجمالية تقدماً للزَم المسلمين فقط، و 25% من جملة مداخيل اللزَم.

وقد كان أبرز هؤلاء، القائد أحمد بن الكاتب الذي اقتنى ثلاثة من أهم اللزَم، وهي «لزمة البطانات» التي سقرت بمبلغ 80,000 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745) و«لزمة غابة زيتون تونس» بمبلغ 50,000 ريال في نفس السنة، ثم «لزمة جمر ك الجبل» التي قدر سعرها مقابل 40,000 ريال سنة 1170 هجري (1756-1757)، يليه القائد أحمد الهويدي الملتزم «جمر ك الشفوف» سنة 1156 هجري (1743-1744) بمبلغ 30,000 ريال وهي اللزمة المختصة في تحصيل أداءات السفن «القادمة من برّ الترك ومصر والجزائر وغيرها من جميع البلاد الإسلامية»، والملتزم كذلك «المرسى تونس» والمقدر سعرها بمبلغ 6,000 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745)، وشهدت هذه اللزمة زيادة هامة في السنة الموالية حيث أصبح سعرها 7,500 ريال والتزمها حسن بن العلجة لثلاث سنوات متالية.

إلى جانب هذين القائدين نجد القائد اللزَم أحمد السهيلي قائد جبل وولات⁽²⁶⁾، وجعفر قائد سومة وأحمد سيالة قائد صفاقس، لكن يجب التنبيه هنا إلى التداخل الحاصل في هذه النوعية من المصادر انطلاقاً من إسناد كتبه لتسمية قائد لبعض مشايخ القبائل أو المناطق الذين نشطوا بدورهم في لزَم جهاتهم، مثل شيخ قبائل طبرية الملتزم لغابة المكان نظير 6,500 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745)، أو الحاج يوسف شيخ زغوان الذي التزم عيناً ضريبة عُشر الزيتون بمنطقته سنة 1158 هجري (1745-1746) نظير 900 ماطر زيت.

ضمن هذه المجموعة نسجل كذلك حضور بعض الفئات الاجتماعية الأخرى، لكن بعداد ضعيف جداً مثل القادة العسكريين وفي مرتبة دونهم المماليك، ويبدو أنّ تفهقر عدد هؤلاء وتدهور مساهمتهم في اللزَم كان نتيجة تغليب الدولة المرابطية [1628-1702] منذ نهاية القرن السابع عشر فئة الأعيان

(26) الإتحاف، ج2، ص162.

المحليين وارتباط مصالحها بهم⁽²⁷⁾، مما ساهم في القرن الذي تلاه في صعود الفادة للزّامة، الذين تدعّم نفوذهم وتزايدت أرباحهم بتزايد لزمهم. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى بعض هؤلاء الذين تواصلت أعمالهم وفق هذا النظام بشتاتهم فيه نظراً إلى ولائهم للدولة وارتباطهم بها من جهة، وتدعّم رؤوس أموالهم من جهة ثانية، وخبرتهم وتجربتهم الناجحة في عالم الأعمال والأموال والتجارة، الأمر الذي مكّنتهم من إنشاء عائلات جمع أغلب أفرادها بين وظيفة الفائد ووظيفة اللّزام انطلقت أنشطتهم بقوة من القرن الثامن عشر حسب بعض المصادر، وتواصلت إلى القرن التاسع عشر وأبرز هؤلاء نجد عائلة ابن عياد.

أول المصادر التي تذكر هذه العائلة يشير إلى التزام قاسم بن عياد لزّمة الجمرک سنة 1172-1173 (1758-1759) لمدّة عام وشهرين و7 أيام بمبلغ يساوي 155,000 ريال في العام، في نفس السّنة كذلك التزم لزّمة الحوت نظير 30,000 ريال، ثم اشترك مع أخيه علي بن عياد في لزّمة الجمرک ثانية لكن في هذه المرّة أشرفا عليها لمدّة 3 سنوات متتالية 1173-1176 (1759-1762)، بسعر جملي بلغ 430,000 ريال، حدّد في سته الأولى نظير 160,000 ريال، ثم في سته الثانية لقاء 130,000 ريال، ثم بمبلغ 140,000 ريال في السّنة الأخيرة⁽²⁸⁾. وبعد عشر سنوات تقريباً أي في حدود سنة 1771-1772 تطلّعنا بعض المصادر على التزام علي بن عياد وحده لزّمة الجمرک ولزّمة الحوت معاً⁽²⁹⁾.

تدعّم نفوذ هذه العائلة مع صعود حمودة باشا باي إلى الحكم [1782-1814]، وواصل أفرادها قيادتهم العديد من المناطق طوال القرن التاسع عشر، أهمّها جربة والأعراض والوطن القبلي وسوسة والمنستير⁽³⁰⁾، مع محافظتهم على لزّمة الجمرک التي كادت أن تصبح اختصاصاً من اختصاصاتهم، نظراً لحضورهم المتواتر في عديد السّنوات لالتزامها.

(27) البشروش، توليق؛ جمهورية الذّابات في تونس 1591-1673، تونس، 1992، 63-78.

(28) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، مداخل الدولة من بعض اللّزم عن سنوات 1757-1765، والذّفر رقم: 177، مداخل الدولة من بعض اللّزم بتاريخ 1185 هجري.

(29) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(30) حول القيادات واللّزم التي أشرف عليها أفراد عائلة ابن عياد، انظر:

Bachrouh, T; *Le saint et le prince...*, op. cit., p. 561-562.

وقد ورث أبرز أفراد هذه العائلة وهو محمود بن عياد هذه الحنكة في إدارة الأعمال والتجارة، ولا شك أنّ المكانة التي حظي بها لدى المشير الأول أحمد باشا باي [1837-1855] برّرت له السّبل في توجيه استثماراته الماليّة إلى مجالات غير المجالات التي نشط فيها سلفه. فالإلى جانب قيادته لجربة والوطن القبلي والمثاليث، فقد استطاع سنة 1840 أن يكون على رأس الرّابطة لا باعتباره وكيلًا بل باعتباره لزاماً⁽³¹⁾، كما كان من نصيبه «لزمة كساوي العسكرة» التي «... أنتجت المعايضة أن له قبل الدّولة خمسة ملايين ريالاً...»⁽³²⁾، ثمّ لزمة ضرب السّكة الفضة «بدار المال» التي أحدثها أحمد باشا باي سنة 1847 بمبلغ يساوي 100,000 ريال إلى حدود سنة 1852⁽³³⁾، إضافة إلى التزامه لعشر الحبوب والزيت والذّخان بيزرت وطيرفة ورأس الجبل وغار الملح لمدة 10 سنوات والتي قدرّت قيمتها نظير 40,000 ريال سنوياً، إلى جانب اشتراكه مع مصطفى خزندار في استغلال منجم الرّصاص بدجة⁽³⁴⁾.

وتبعاً لهذا تعتبر شخصيّة محمود بن عياد المثال الرّمزي للقائد اللّزام ووظيفته، التي ما انفكت الدّولة تدعمها بهدف توفير ما كانت تتكبّده من مصاريف لجمع إيراداتها. ولئن عبّر هذا الدّعم عن شكل من أشكال تشريك المحليين في الدّولة الاقتصادية للبلاد، فإنّه قد عبّر من جانب آخر عن تخليّ الدّولة عن مراقبة إيراداتها، إن لم يكن هذا التخلي بمثابة الاستقالة فقد برزت نتائجه الوخيمة على الإدارة الماليّة للبلاد في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، بهروب محمود بن عياد وتهريب أمواله إلى البنوك الأوروبية، عقب اليهودي نسيم شمامة الذي تشابه معه في جمعه بين الوظيفتين: قائداً ولزاماً، وفي إشرافه على العديد من مرار الدّولة خاصّة من اللّزم وكذلك في هروبه وتهريبه لأمواله.

وليس من قبيل الصّدف أن يكون هذان الشّخصان اللّذان ساهما بقدر وفير

(31) الإتحاف، ج4، ص145.

(32) المصدر السابق، ص149.

(33) المصدر نفسه، ص112-113. انظر كذلك: Bachbouch, T; *Ibid.*, p. 563.

(34) حول منجم دجة انظر: أوت؛ دفتر رقم: 2298، بتاريخ 1766-1796، والتّفتقر رقم: 2302، بتاريخ 1862.

في الأزمة المالية التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من نتاج عهد أحمد باشا باي، إذ قريهما منه قد ساعدهما على تنمية ثروتيهما على حساب مصادر دخل الدولة وعلى حساب استنزاف أموال الرعية.

لا يعني ما ذهبنا إليه هنا، أن الدولة لم تستفد من نظام الالتزام إطلافاً، بل إن استفادتها كانت مضاعفة، بتوفيرها لمصاريف خدمات جمع عائداتها كما أسلفنا، وبنجاحها التسبي في الحدّ من تهزّب رعيّتها لأداء ما عليهم عن طريق الملتزمين، لكن الإشكال يبقى هنا في المكانة الوسطى التي احتلها هذا الملتزم بين الرعية والدولة، فليس كلّ ما ينفخه اللّزام يحاسب به أو يحاسب عليه. . . . وكذلك سائر الملتزمين كلّ على حساب لزمته ومقامه وحظوته. . . .⁽³⁵⁾ الأمر الذي يجعلنا نذهب إلى القول بأنّ نظام الالتزام كيفما طبّق بالإيالة التونسية قد أرسى تناقضات في صلب المؤسسات المالية للدولة، إذ بقدر ما ساهم في تدعيمها بتوفيره لمداخيل هامة، بقدر ما ساعد على إضعافها، ذلك أنّ هذه المداخيل وخاصة التقديّة منها قد شجعت الدولة على فتح أبواب لمصاريف أرهقت إمكانياتها المحدودة، وبالتالي جرّتها إلى البحث عن إمكانية فرض أداءات جديدة، وهو ما توضّح أمره في عهد حسين باشا باي [1824-1835] بترتيبه لنظام ضرائبي جديد عرف بالمحصولات والذي أقرّه سنة 1831 لمزيد دعم الإيرادات المخزنية.

ويعرفنا صاحب الإتحاف بهذا النظام الجديد، فيقول: . . . وهو أول التراتيب في الحاضرة جرى على القانون في أوله ورتّب الباي على سائر ما يباع من الثمار ونحوها ضرائب مجحفة، بل أخذ من بعضها الربع، شأن الدّول عند الضّعف والحاجة، وجمع منه الوزير مالاً وافراً ربّما سدّ الخلة. . . .⁽³⁶⁾

وهذا الخير الذي يسوقه لنا ابن أبي الضياف نشبه السجلات الجبائية للدولة موضحة ارتفاع مقادير هذه الضرائب وصرامة جبايتها من تجار الجملة والتفصيل، مثلما يحدّده الجدول التالي⁽³⁷⁾.

(35) الإتحاف، ج 4، ص 80.

(36) المصدر السابق، ج 3، ص 180.

(37) أ.وت.، دفتر رقم: 1857، قانون المحصولات لتونس وزغوان بتاريخ 1834-1835.

جدول رقم 2
بعض أدلة قانون المحصولات

نوعية البضاعة	القيمة التقديرية للضريبة
---------------	--------------------------

ما يؤدى على الغلال

حل الجمل من البرتقال	ريال ونصف ريال
حل الحمار منه	6 خراب
حل الجمل لوز أخضر	ثلاثة أرباع الزبال
حل الحمار منه	3 خراب
جميع ما تنبت الأرض من الخضر والبقول	ربع الثمن

ما يؤدى على العدد

100 بيضة	10 نواصر
1 دجاجة	1 ناصري
100 قفة سمف	نصف ريال
الإبل، الخيل، البغال، الحمير	على الزبال خروية
العلوش (الحروف)	نصف ريال على كل رأس
الآجر	على الزبال خروية

ما يؤدى على الميزان

القطار زيب	على الزبال خروية
الشرجة	على القطار نصف ريال
البطاطة (البطاطا)	على القطار نصف ريال
الصابون الحجري	على القطار ريالان ونصف الريال
الصابون الطري	على القطار ريالان
الحوت	على الزبال خروية
الملح	على الزبال خروية
الجبس	على الزبال خروية

على الزبال خروية	الأجزر
على الزبال خروية (دون أجر الأمين)	الذهب والفضة (قديم وجديد)
على الزبال خروية	النحاس

ما يؤدى على الكيل

على الزبال خروية	التابل
على الزبال خروية	الكروية
على الزبال خروية	حبة حلاوة
على الزبال خروية	الجلجلان
على الزبال خروية	الملوخية
على الزبال خروية	الزرايع
على القفيز 4 أصواع	القمح
على القفيز 4 أصواع	الشعير

ما يؤدى على البيع

ناصرتيان يومياً	بيع الخضر والغلل خارج الدكان
ريالان في الشهر	حانوت الفطايري
8 ريالان في الشهر	حانوت الجزار
ريالان في الشهر	حانوت الفوال
ريالان في الشهر	حانوت الفخام
ريالان في الشهر	حانوت القهوة

تدعم هذا النظام في عهد أحمد باشا باي بخضوعه إلى الالتزام⁽³⁸⁾، والتحام

(38) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1859، محاسبة الوكلاء على مداخيل فندق الغلة بتونس وعلى المحصولات بسائر مدن البلاد، بتاريخ 1838-1840. دفتر رقم: 1862، قانون المحصولات بطبرية. دفتر رقم: 1863، قانون محصولات الربع بسوسة. دفتر رقم: 1864، قانون المحصولات بتابل. دفتر رقم: 1867، قانون المحصولات ببزرت، بتاريخ 1838-1841. دفتر رقم: 1883، محصولات الربع بالقيروان، بتاريخ 1845-1848. دفتر رقم: 1884، محصولات الريم بماطر، بتاريخ 1845-1846.

هذين النظامين أدى إلى الرّفْع من عدد اللّزم، وطبيعي أن تتضمّن تبعاً لهذا الإجراء قيمة الصّرائب، ذلك أنّ التّزام المحصولات قد فتّت اللّزم بنجزتها وتقسيمها منا سمح بيزور بعض اللّزم الجديدة على السّاحة التجاريّة للإيالة، مثل «لزّمة الكعك» و«لزّمة القلوب»⁽³⁹⁾ وغيرهما كثير، وأدنى ما يمكن قوله بشأنها الكيفيّة التي نوضّل بها رجالات الدّولة وأصحاب القرار إلى اعتبار مثل هذه الأنشطة البسيطة لزمّاً، أو بالأحرى على أيّ منطق استندوا في ضمّها إلى مجال احتكارات الدّولة؟ ولا يمكن هنا تبرير ظهورها وجدواها إلّا بجشعهم وطمعهم للاستئثار بالثّافه الذي لا عبرة فيه⁽⁴⁰⁾.

II - التّراتيب الإداريّة لنظام الالتزام

حسبما وقرّته لنا بعض المصادر⁽⁴¹⁾ فإنّ العلاقة التي جمعت بين الدّولة والملتزمين قد حدّتها تراتيب إداريّة نصّ على أهمّها مفهوم عقد الالتزام⁽⁴²⁾، فإلى جانب ضبط التّزامات كلّ طرف نحو الآخر، وتحديد حقوق وواجبات كلّ منهما، هناك بعض التّراتيب الأخرى التي بإمكانها أن توضح لنا آليات العمل بنظام الالتزام، وهي المتعلّقة أساساً بعرض اللّزم أمام المزداد العلني.

1 - المزايدة العلنيّة وأسعار اللّزم

بالاستناد إلى ما خلفه هذا النّظام من وثائق، فإنّه لم يعرف عن الدّولة تحديداً لأسعار اللّزم، بل لأهميّتها مساهمة في ارتفاع سعرها أو انخفاضه، لذلك جنع هذا النّظام إلى إرساء مبدأ عرضها لعموم أصحاب الأموال وبيعها بالمزاد العلني، قصد تحقيق الرّبح والفائدة المرجوة منها.

(39) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 95، م: 132، و: 89. تسريع من لزّمة الكعك لليهودي حاي بن مرتخاي صوريد لصنع الكعك بتونس وحلق الوادي فقط، بتاريخ أيار/مايو 1859.

(40) العبارة مقتبسة من الإتحاف، ج4، ص56.

(41) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 1909، عقد لزّمة الحلفاء بسوق باب بحر بتاريخ رجب 1274 هجري (1857-1858). أ.وت؛ دفتر رقم: 1932، عقد لزّمة الشّراب بتاريخ 1830.

(42) انظر أعلاه ما أوردناه في خصوص عقود الالتزام.

ويبدو أنّ الطريقة المتوخاة هنا كانت تتم أولاً عن طريق دلال بنادي بمشمولاتها أو بالبضائع التي تدخل تحت طائلتها في الأماكن العامة وخاصة في الأسواق دون الإشارة إلى سعرها⁽⁴³⁾، ثم يتقدم المعنيون بالأمر من تجار وغيرهم إلى المحكمة⁽⁴⁴⁾، أو إلى القسم الرابع من الوزارة الكبرى بداية من ستينيات القرن التاسع عشر⁽⁴⁵⁾، لاقتراح أسعارها والمزايدة عليها إن رغب في اقتنائها أكثر من شخص. ولا ندرى بالتدقيق على مستوى الإيالة التونسية هل بدأ العمل بالمزايدة منذ إرساء نظام الالتزام وتبني نظام مالي أم سبقت هذه القاعدة بعد تتيه؟

أولى الإشارات التي نُحِيلنا إلى ضبط أسعار اللّزم وفق المزداد العلني تعود إلى أربعينيات القرن الثامن عشر، حيث نجد ذكراً للعبارة التالية: «أتى فلان وزاد عليه...» أو «زاد عليه فلان»⁽⁴⁶⁾، لكنّ هذه المزايدة لم تشمل كافة اللّزم المعروضة آنذاك بل اقتصر على عدد قليل منها، وهذا لا ينفي العمل بهذه الطريقة، إذ من المحتمل أن تكون اللّزمة قد عرضت للعموم ولم يتقدم لاقتنائها أكثر من شخص، فلم تر سلطة الإشراف بدءاً من منحه إياها، وهناك إمكانية الموافقة على منح اللّزمة بالسعر المقترح خاصة إذا لم تشكّل تنافساً بين التجار، كما تُردّ إمكانية تحديد سقف أدنى تنطلق منه المزايدة، وغالباً ما يكون هذا السقف مرتبطاً بسعر اللّزمة في عامها المنقضي، وقد طبق هذا خاصة مع نظام التزام المحصولات إثر الإجراءات التي اتخذها أحمد باشا باي في شأن تراتيه⁽⁴⁷⁾.

أما إذا كان للّزم ارتباط بأنشطة فلاحية، فإن أسعارها غالباً ما يحددها الإنتاج سواء بجودة النوعية أو بوفرة الكمية، لذلك نجدها غير قارة ومتذبذبة بالارتفاع مرة وبالنسبة مرة أخرى، والعكس كذلك جائز، مثل لزمة غابة زيتون تونس التي

(43) أ.وت؛ س.ت.؛ ص.ن: 95، م: 126، و: 97، من دافيد شمامة إلى وزير البحر خيرالدين في 16 رمضان 1276 هجري (1858-1859).

(44) الإنعاف، ج3، ص17.

(45) أ.وت؛ س.ت.؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 31. من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 هجري.

(46) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(47) أنظر على سبيل المثال: أ.وت.؛ دفتر رقم: 1083، محاصيل الربع بالقيروان. دفتر رقم: 1864 محصولات ماطر، بتاريخ 1845-1848.

سُقرت سنة 1157 هجري (1744-1745) بمبلغ 50,000 ريال، وفي السنة التي تلتها حُدِّثت قيمتها التقديمية بما يعادل 43,000 ريال، ومثلها في انهيار مقدارها وفي نفس التاريخ كان شأن لزمة غابة زيتون طبرية التي تدثي سعرها إلى أقل من النصف والمسمرة في بادئ أمرها بحوالي 6,500 ريال عن العام الواحد.

وتنصَّطِرُ الدولة أحياناً إلى إعادة عرض احتكاراتها من جديد لعدم رضاها بالسعر النهائي الذي رست عليه، كما وقع في شأن لزِم جربة في ستينيات القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل القائد يبادر بإعادة عرضها ثانية، ويراسل الباي لإعلامه بالأسعار النهائية التي أفضت إليها المزادات وليستثيره في التقويت فيها أو إعادة عرضها للعموم من جديد⁽⁴⁸⁾.

وفي حالتي إفلاس ملتزم وهي حالات نادرة كما سبق وذكرنا، أو عدم تقدُّم من يلتزمها، تنصَّطِرُ الإدارة المالية للمخزن لتفادي الخسارة إلى عرضها من جديد لاستكمال مَدَّة العمل بها من قبل ملتزم آخر، لذلك تنقَلص فترة التزامها فتجد من اللزِم ما وقع العمل بها لفترات محدودة أي قبل استكمال مدَّتها التي تحدَّد في أغلب الحالات بعام كامل، مثل لزمة «خيط الفضة» التي غُمل بها 27 يوماً فقط، وأذى عليها ملتزمها موشي بشموط في ذي الحجة 1170 هـ (1756-1757) 388 ريالاً أي بسعر 5,000 ريال في العام⁽⁴⁹⁾، كما دامت «لزمة البياض» 11 شهراً و10 أيام بدءاً من صفر 1171 (تشرين الأول/أكتوبر 1757) وأذى ملتزمها ابن الرخال حوالي 5,651 ريالاً عن المدة المذكورة أي بسعر 5,460 ريالاً في العام⁽⁵⁰⁾.

ويجوز تجديد اللزمة سواء بعد انتهاء مدَّتها أو عند إبرام الاتفاق الأول مثل رجب بن بروكة الذي مُدِّدت له لزمة «فندق باب بحر» سنة 1160 هـ (47-1748) بعد أن كان قد التزمها في السنة التي سبقتها بنفس السعر (12,000 ريال)⁽⁵¹⁾، أو مثل النصراني اللونقو الذي تحضَّل على «لزمة الخمر» لمدة 5 سنوات متتالية بدءاً من سنة 1172 (58-1759) بسعر رسا على 32,000 ريال عن كلِّ سنة خلال الثلاث

(48) أ.وت؛ م.ت.، ص: 43، م: 483، و: 55999، د.ت. (حوالي سنة 1856).

(49) أ.وت؛ دفتر رقم: 98، مداخل الدولة من بعض اللزِم عن سنوات 1765-1765.

(50) أ.وت؛ المصدر السابق.

(51) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، مداخل الدولة من اللزِم عن سنوات 1744-1751.

سنوات الأولى، ومقابل 27,000 ريال عن كل سنة خلال السنتين الأخيرتين، ووقع تحديد الأسعار عند عرضها للعموم⁽⁵²⁾.

مع التزام المحصولات في بداية أربعينيات القرن التاسع عشر، اتخذ تحديد الأسعار منعرجاً آخر، إذ أصبحت الدولة تتدخل بقوة لفرض ما ترتضيه، فاللزمة سواء ارتفعت قيمتها أو تدنت، أصبحت قضاء مسلطاً على اللزّام، فهو لا يستطيع التّصل منها إلا إذا زاد عليه لزام آخر، بمعنى أنّه لن يتمكن من فضّ التزامه ولا إيقاف العمل بعقده إلا إذا كان السعر المقترح يفوق السعر الذي اقتناها به.

هذه القرارات كان وراء فرضها أحمد باشا باي الذي ما انفك يضغط على الملتزمين بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة لمزيد الدّفع للدولة، لاقتناعه بأنّ محاصيلهم وأرباحهم الطائلة تفوق بكثير مبالغ التزاماتهم. لكن في المقابل ساهمت هذه الطريقة في إفلاس البعض منهم وتعقّب السلطة أثرهم بالعقاب وأثر أملاكهم بالمصادرة، وخير مثال نلجأ إليه هنا لتوضيح هذا التّشدّد وصرامة تطبيق هذه القوانين، حالة الحاج حسونة بن الحاج الذي أطاح به نظام التزام المحصولات، كما أطاحت به المنافسة في ظلّ هذا النظام.

لكن يبدو أنّ هذه الطريقة لم يلم التّشدّد في تطبيقها طويلاً لتضّرر المخزون منها بشكل أو بآخر، إضافة إلى أنّ حالات إفلاس الملتزمين لا نجد لها ذكراً إلا نادراً بعد فترة حكم أحمد باشا باي [1837-1855].

ونظراً إلى عدم تيقّن الدولة من إيفاء الملتزم بما تعهّد به، سواء لأنّه لم يعرف عنه أنّه من ذوي الأموال، أو لأنّ أهميّة اللّزمة وارتفاع سعرها قد حثّا عليها اشتراط ضامن لإتمام إجراءات المنح، يفي بتعهدات اللّزام في حالة مّطله أو إفلاسه، كحال اليهودي يوسف بشموط وشركائه عند التزامهم «اللّزمة الفضة» سنة 1171 هجري (1757-1758) ضمن فيهم الشيخ الإمام محمد مامي⁽⁵³⁾، أو حال ليا بن إبراهيم بن القائد داود الذي ضمن فيه «يوسف اللّيفي من تجار دار الجلد»⁽⁵⁴⁾ لأداء سعر نفس اللّزمة سنة 1201 هجري (1786-1787).

(52) أ.وت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(53) أ.وت؛ المصدر السابق، ص 8.

(54) أ.وت؛ دفتر رقم: 235، مداخل القول من بعض اللّزم، ص 270.

وحسب ما أمدتنا به دفاتر اللزّم، فالشائع لدى أوساط الملتزمين تسديد أسعار لزّمهم سواء دفعة واحدة بعد انتهاء المدة المحددة في أغلب الأحيان بسنة مع وجوب تقديم تبقة عربونا⁽⁵⁵⁾، أو على أقساط شهرية تتراوح بين 10 و12 قسطاً حسب المدة الملتزمة⁽⁵⁶⁾. أو تتقلص هذه الأقساط ليقع دفعها بحساب ثلث أو ربع السعر، ويكون ذلك بعد انقضاء أربعة أشهر من بدء العمل باللزّمة في الحالة الأولى، وبعد ثلاثة أشهر منها في الحالة الثانية⁽⁵⁷⁾.

لكن في حالات أخرى وحسب مقتضيات اللزّمة، فإن ما على اللزّام دفعه للدولة ثمناً للزّمة يحدّد في بادئ الأمر بمبلغ نقدي، لكن حسب مقتضياتها فإنه مطالب طبقاً لتذاكر صادرة عن الباي بتزويد المصالح المخزنية من بضاعة لزّمت كما هو شأن «لزّمة البياض والحطب»⁽⁵⁸⁾ التي حدّد سعرها لمدة عامين و5 أشهر بمبلغ 266,314 ريالاً بين سنتي 1856 و1858 أي بحساب 130,000 ريال في العام، دفع منها لزّامها كلمتي خلقون

✱ 16,215,3 قنطار حطب بسعر 2,75 ريال القنطار الواحد، أي بما قدره 44,227,75 ريالاً.

✱ 7,666,2 قنطار فحم بسعر 8 ريالات القنطار الواحد، أي بما قيمته 61,366,25 ريالاً⁽⁵⁹⁾.

أما ما دفعه نقداً للببايليك فقد بلغ 31,048 ريالاً. وتطرح جميع هذه المبالغ من سعر اللزّمة، وبذلك يصبح اللزّام بعد انتهاء المدة ويوقف حساباته مطالباً بالفارق بين ما دفعه وما توجب عليه دفعه⁽⁶⁰⁾.

(55) انظر على سبيل المثال: أ.وت: م.ت.، ص: 97، م: 155، و: 31، بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 هجري.

(56) أ.وت: دفتر رقم: 21، مداخيل عنة لزّم بتاريخ 1743-1745. دفتر رقم: 45، مداخيل ومصاريف مختلفة للثولة سنوات 1745-1754.

(57) انظر على سبيل المثال: أ.وت: دفتر رقم: 421، مداخيل الثولة ومصاريفها بين سنتي 1814-1824.

(58) أ.وت: دفتر رقم: 1910، محاسبة لزّام «البياض» والحطب عن سنة 1856-1857.

(59) ورد خطأ في جملة الحسابات المسجلة بهذا الدفتر.

(60) حول لزّمة البياض والحطب، انظر كذلك: أ.وت: دفتر رقم: 1875 بتاريخ 1844-1849 والدفتر رقم: 1914 بتاريخ 1858-1863.

وينطبق تسديد أسعار اللّزم بهذه الطريقة على جملة اللّزم الأخرى أهمّها «لزّمة الصّابون»، و«الملح» و«القرنيط» و«النشاف» و«الجبس» و«الجير» و«الباجور» و«الرّخام» و«الجليز» و«اللّوح» و«الحديد»⁽⁶¹⁾.

إلى جانب هذا، تعترضنا حالة شاذّة تحدّد كيفية أداء معلوم اللّزمة، إذ نصّت إحدى الوثائق على وجوب دفع السّعر المتفق بشأنه عن لزّمة البطانات يومياً، بمبلغ حدّد بما قدره 250 ريالاً، ويليّغ بذلك في نهاية عام 1159 هجري (1746-1747) 100,000 ريال، وهو المبلغ الجملي الذي وجدناه مسجّلاً بالدفتر⁽⁶²⁾، ومردّد ذلك حسب ما نعتقد هو اشتراك عدد هامّ من الشّواشين في التزامها من ناحية، ورواج صناعة الشّاشية وتجارتها في تلك الفترة سواء داخل الإيالة أو خارجها⁽⁶³⁾.

وطريقة أداء معلوم اللّزمة على هذا الوجه، تُحيلنا إلى عدم احتكام اللّزام أو امتلاكه لسيولة نقدية عند مبادرته باقتناء اللّزمة، إذ إنّ أغلب اللّزم يقع دفع ثمنها بعد انقضاء مدّة العمل بها، وهو ما قد يساهم في الإخلال بالقواعد الأساسية للتجارة المرتكزة بدرجة أولى على تداول المال، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ

(61) أ.وت؛ دفتر رقم: 1869، محاسبة لزّامة دار الصّابون سنة 1839-1840؛ دفتر رقم: 1876، محاسبة لزّامة الملح سنوات 1844-1850؛ دفتر رقم: 1912، محاسبة لزّامة القرنيط والنشاف سنوات 1857-1867؛ س.ت.، ص: 36، م: 614، و: 26، محاسبة لزّام الجبس عن سنة 1858-1859، انظر كذلك دفتر رقم: 1919، محاسبة باولو طابية عن لزّامة الجبس سنوات 1859-1869؛ دفتر رقم: 1920، محاسبة لزّام الجير والأخضر عن سنوات 1859-1865؛ دفتر رقم: 1905، محاسبة «كالمو» لزّام الرّخام والجليز عمّا زوّد به الدّولة عن سنوات 1856-1860، دفتر رقم: 1913، محاسبة لزّام الرّخام والجليز شالوم درمون عن سنوات 1859-1861؛ دفتر رقم: 1879، بيان أسعار بضائع لزّمة اللّوح والحديد عن سنة 1845-1846. دفتر رقم: 1880، معاتل للدفتر السابق. دفتر رقم: 1885، محاسبة لزّام اللّوح والحديد عن سنة 1847-1848. دفتر رقم: 1906، محاسبة لزّام اللّوح والحديد عمّا أداه للدّولة ولمصالح الجيش عن سنوات 1856-1860.

(62) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(63) Valensi, L.; «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchia en Tunisie et en France aux XVIII^e et XIX^e siècles», R.H.M.C., 1969, p. 376-400. Boubake, S., La Régence..., op. cit., p. 134-137.

نظام الالتزام فد كزس جباية الإيرادات المخزنية إلى قطاع التجارة، وتبعاً له يصبح الملتزم تاجراً وسيطاً بين الدولة ورعاياها من الحرفيين والتجار.

ولقد جرّت المزايدات حول اللّزم المعتمدة خاصّة إلى التنافس الذي أسهم بدوره في مزيد تغلغل نفوذ الملتزمين سواة في المجتمع، أو في علاقتهم بالمخزن. وينطبق هذا على المسلمين منهم وعلى اليهود بالإيالة التونسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك بتدعم رؤوس أموالهم وتعدّد استثماراتهم في أكثر من مجال وهو ما أثبتناه في الجدول أدناه، الذي لم نشر فيه إلّا إلى أبرزهم، كلّ حسب مساهمته في الإيرادات المخزنية المتأتية من اللّزم.

جداول رقم 3
الفئات الملتزمة⁽⁶⁴⁾

الملتزم	أسماء الملتزمة	الفئة الملتزمة	
القائد أحمد بن الكاتب	174,000 ريال	قادة لزامة	محلون
القائد أحمد الهويدي	90,000 ريال		
القائد رجب بن بروكة	28,000 ريال		
الجملة			
قاسم وعلي بن عياد	310,000 ريال	تجار	
حمودة قراجة	49,000 ريال		
محمد البجاوي	218,000 ريال		
محمد مينوس	529,000 ريال		
الجملة			
	1106,000 ريال		

(64) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.وت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

الفترة المتلزمة	الملتزم	أسماء الملتزمة
عليون	ماليك	حسن بن عبدالله المملوك 35,000 ريال
	قادة عكرينون	رجب بن مامي 6,000 ريال
	يهرود	عائلة بشموط 35,000 ريال
	الجملة	76,000 ريال
جملة ملاخيل المحليين		
أوروبيون	التصراي اللوقو	1,474,000 ريال
	باتيطة الأسكريان	150,000 ريال
مجموع الملاخيل		
		80,000 ريال
		1,704,000 ريال

لا ريب في أن يكون هذا التنافس من بين العوامل التي ساهمت في صعود المحليين ودعمتهم، خاصة منهم القادة الملتزمة وبعض كبار التجار على حساب القادة العسكريين والأتراك العثمانيين. بالإضافة إلى ذلك يُبرز الجدول بعض النقاط التي تتطلب الوقوف عندها، تتمحور حول مساهمة المحليين في الإيرادات المخزنية، فإذا كانت مساهمة القادة الملتزمة بهذه المبالغ في تلك الفترة، أو مساهمة أفراد من عائلة ابن عياد نعدّ عادية باعتبارهم من كبار تجار الإيالة، فإنّ مساهمة الملتزمين محمد مينوس ومحمد الجاوي كلّ على حدة، تشير تساؤلاً هاماً: ألا يكونان من التجار الذين يختفي وراء أسمائهم البعض من رجالات السلطة؟ إذ على امتداد أكثر من عشرينين لم يظهر إلا مرة واحدة غير مجتمعين، ويظهروهما ينحصران على أهمّ لزمة شأنًا وسعراً، وهي «لزمة البطان»، تلك التي اشترك في التزامها عشرون شواشي قبل ذلك بسنوات قليلة وبالسعر ذاته تقريباً⁽⁶⁵⁾، فالأول منحت له مرة أولى لمدة 3 أعوام متتالية (1756-1759) بسعر انطلق في سنته الأولى من 114,000 ريال ليتقلص في ستة الثالثة إلى 110,000 ريال. ثم منحت له مرة ثانية لمدة عامين متتاليين (1761-1763) بسعر 110,000 ريال ثم 100,000 ريال. ومن خلال الفجوة التي تركها محمد مينوس يتسرب الثاني لتمنح له مدّة عامين كذلك (1759-1761) بسعر حدّد في ستة الأولى بمبلغ 118,000 ريال، لينحدر إلى

(65) أ.و.ت؛ دفتر رقم : 45، سبق ذكره، كذلك انظر أعلاه.

100,000 ريال في ستة الثانية. ولا شك أن هذه الطريقة هي من بين الطرق الخفية والمحكمة التخطيط التي يلجأ إليها البعض من ذوي التفوذ لتقاسم وتوزيع ما يغم من عائدات اللزم.

2 - أنواع اللزم

يتمتع التوصل من خلال وثائق نظام الالتزام إلى ترتيب قائمة نهائية بأنواع اللزم وأعدادها، نظراً إلى الثغرات التي تتضمنها⁽⁶⁶⁾، لكن رغم هذا فقد ارتأينا استخراج كل ما أمدنا به كشوف حسابات الدولة وغيرها من معلومات بإمكانها أن تُثري هذا الجانب، وهي التي رسمناها بالجدول أدناه:

جدول رقم 4

عدد اللزم وأنواعها بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر⁽⁶⁷⁾

ع/د	اللزمة ⁽⁶⁸⁾	ق ⁽⁶⁹⁾	ق	ق
		XVII	XVIII	XIX
1	الآدام (أو الملح)	+	+	+

(66) انظر أعلاه.

(67) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على العديد من الدفاتر الجبائية والإدارية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي والتي يمتد تاريخها من سنة 1676 تاريخ أول دفتر إلى سنوات القرن التاسع عشر. ونظراً للكثرة المعدية لهذه المصادر الأرضية فإننا نرجى تضمينها لهذا الهامش، ونشير إلى أعدادها الرتبة وإلى محتوياتها أو عناوينها في الهوامش اللاحقة كما وردت في الصفحات الأولى لهذه الدفاتر، أو كما أوردها الأستاذ منصف المصفاخ في دراسته: موجز للدفاتر الإدارية والجبائية: الأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.وت.ت، تونس، 1990، 526 صفحة.

(68) خضع تسلسل اللزم إلى الترتيب الأبجدي، وقد كان تكرارنا لبعض اللزم في هذا الجدول عن قصد، وذلك لاختلاف تسميتها من قرن إلى آخر، أو من فترة إلى أخرى مثل لزمة «العالمات والمواشط» التي تعني «لزمة الفرح» أو لزمة «طيل الأفراح»، والأمثلة من هذا القبيل متعددة ونشير إليها في الهوامش. كما لم نضمن لهذا الجدول عن قصد كذلك لزوم الأرباع (مثل ربع أريانة أو ربع حلق الوادي... إلخ) المتفرقة عن التزام المحصولات نظراً لكثرتها وتعقد الأنشطة التجارية والبضائع التي أخضعها المخزون إلى الضرائب.

(69) تشير العلامة + إلى تواجد اللزمة في القرن الذي يتضمنه العمود.

2	الأدهان			+
3	الأدوية			+
4	الأدوية والأدهان (معاً)			+
5	اشغال الكذال			+
6	أصواع الزيت ⁽⁷⁰⁾			+
7	أطباق الخبز	+		
8	الأمشاك			+
9	الباب ⁽⁷¹⁾	+	+	
10	الباطو (جربة)			+
11	البركة	+		
12	البطانات	+	+	
13	البتوف والموازين			+
14	الجلد (مدبغة القصبه)			+
15	جلد الذهب ⁽⁷²⁾	+		
16	الثلاثة خراوب			+
17	جلد الماعز (جربة)			+
18	الجبس		+	+
19	الجيش (شواشي العسكر)			+
20	الجير والآجر	+		

(70) برزت مع نظام المحصولات وقد شملت تقريباً كلّ الجهات المنتجة للزيت، وفي تعدادنا أحصينا تقريباً 15 لزمة بين 1840 و 1850.

(71) تجدر الإشارة أنّ «لزمة الباب» تختلف عن لزمة الجمر،ك، فلزمة الباب هو أداء مقداره 14 ربلاً يدفعها أسرى القرصة بعد اقتنائهم وعند مغادرتهم الموانئ التونسية.

Hénia. A., «Fiscalité et politique fiscale dans la Régence de Tunis au début de la conquête ottomane», in *Les provinces arabes à l'époque ottomane*, c.e.r.o.m.a., Zaghouan, Tunis, 1987, p. 139-152, P. 141.

(72) اللّزم التي تحمل هذه العلامة في الجدول سيقع التعرّض إليها بالدرس في الصفحات اللاحقة.

21	جزية اليهود (73)	+	
22	الجيش (حروجات العسكر)	+	
23	الجيش (صايط العسكر)	+	
24	الجيش (كساوي) ◀	+	
25	حانوت الخردة	+	
26	حانوت الصرمة		+
27	حانوت القزار		+
28	الحدادون	+	
29	الحديد	+	
30	الحريز والقرمز (مصرية) ◀	+	
31	الحكر		+
32	الحلفاء	+	
33	الحلقاوين (سوسة)	+	
34	الحوت	+	+
35	خروية الأكرية	+	
36	خروية الحيوان	+	
37	الخمر	+	+
38	الخمر (تقطير الشريحة) ◀	+	+
39	الخمر (الخل والسبيريتو بتونس)	+	
40	الخمر (دار الشريحة بتونس)	+	
41	الخمر (دار الشريحة بالمنستير)	+	
42	الخمر (الشريحة والخل) (سوسة)	+	
43	الخمر (جمرك الخل بسوسة)	+	
44	الخمر (جمرك الخل بالمنستير)	+	

(73) شملت «لزمة جزية اليهود» ثلاث طوائف: يهود تونس ويهود القرنة بالحاضرة ويهود جربة.

45	الخمر (جمرك الخل بالمهدية)			+
46	خيط القرداش		+	
47	دار الجلد	+	+	+
48	دار الصناعة		+	
49	دار الملف			+
50	الدخان		+	+
51	الدخان (خدمة وبيع)		+	+
52	دخان الكتايس		+	
53	دخان تونس		+	
54	الدخان (حانوت)		+	
55	الدخان (جمرك)			+
56	الدخان (ورق)	+		
57	دلال القابة		+	
58	الدواب ⁽⁷⁴⁾		+	
59	الذهب (وزن)		+	
60	رأس الجبل		+	+
61	راعي الدواب		+	
62	الرحاب		+	
63	رجبة الطعام ⁽⁷⁵⁾		+	
64	رجبة النعمة بتونس			+
65	الرخام والجليز			+
66	رماد الغاسول			+
67	الرمانة	+		+

(74) يبدو أنّ هذه اللّزمة هي نفس اللّزمة التي أطلق عليها لزمة «راعي الدواب» أو «سارح الهوير».

(75) لا يمكن أن تكون هذه اللّزمة غير لزمة «رجبة النعمة» بتونس الحاضرة، أو «لزمة الرّحاب» بصيغة الجمع باعتبار أنّ الحاضرة احتوت على ثلاث رحاب لبيع الحبوب.

68	الزكاة	+	
69	الزندالة	+	
70	السجن (سومة)		+
71	زيتون تسور	+	+
72	الراحات	+	
73	سراحت أشغال الحرير	+	
74	سراحت الشاشية	+	
75	سراحت اللفة	+	
76	السنجة	+	
77	سنجة الغزل	+	
78	سوق الجراية بياجة	+	
79	سوق الجمال		+
80	سوق الطعمة (مفاقس)	+	
81	سوق اللفة (سومة)	+	
82	سوق باجة	+	
83	الشحم	+	
84	الشواشي	+	+
85	الصابون	+	
86	الصابون (خلعة وبيع)	+	
87	الصابون الحجري	+	
88	الصابون (دار)	+	
89	الصابون (قطرية)	+	
90	الصاغة	+	+
91	الصّرافية ◀	+	
92	الصوف (جربة)	+	
93	طبل الأفراح	+	
94	طابع الشغل (جربة)	+	

95	طابع اللفة (جرية)		+
96	طابع السلك (جرية)		+
97	طياش جرية	+	
98	طياش نفوسة	+	
99	العالمات والمواشط	+	+
100	عظم الحوت	+	
101	العلامات والسكرين	+	+
102	عوائد البرج (جرية)		+
103	غابات الكرمة		+
104	غاية المثالث	+	+
105	غاية تونس	+	+
106	غاية طبرية	+	+
107	غاية طبرقة	+	+
108	غاية وسلات	+	
109	الغداشية	+	
110	الغيب		+
111	الفحم	+	+
112	الفحم (فندق الياض)	+	+
113	الفرح (سوسة)		+
114	الفزازنية	+	
115	الفضة	+	+
116	الفضة (خيطة) ⁽⁷⁶⁾		+
117	الفضة (خيطة والصاغة)	+	
118	الفضة (وزن)	+	

(76) تعني هذه اللزمة «لزمة جمرك السلعة» بتونس أو «لزمة جمرك تونس» ولا نعتقد أنها لزمة أخرى غير لزمة «مرسى تونس» كذلك.

119	فلوس النحاس		+	
120	فندق الغلة			+
121	فندق باب بحر ⁽⁷⁷⁾		+	
122	القول (جرية)			+
123	القول والخشاش		+	
124	الغزاة والجباب			+
125	القشاشين (سوسة)			+
126	القطران		+	
127	قلة الزيت			+
128	الجمرك	+	+	+
129	جمرك السلعة بالحاضرة			+
130	جمرك السلعة بصفاقس		+	+
131	جمرك السلعة بقابس			+
132	جمرك الشقوف ⁽⁷⁸⁾		+	
133	جمرك المنستير			+
134	جمرك المهدية			+
135	جمرك تونس		+	+
136	جمرك جربة		+	+
137	جمرك سوسة		+	+
138	جمرك صفاقس		+	+
139	القطرية (سوسة)		+	
140	قطرية (مقالة الوزن)			+
141	القياس	+	+	

(77) تعقدت تسمية هذه اللزمة بين القرن السابع عشر والتاسع عشر، لكن ما انفردت به وما اختصت به كذلك هي صناعة الخيط القضي.

(78) يقصد به فندق الغلة والاختلاف هنا في التسمية لا غير وحسب معلوماتنا لا يوجد فندق آخر في تلك الفترة بضواحي باب البحر أخضعت الدولة للالتزام.

142	الكمانجي (بسوسة)	+	
143	الكمانية	+	+
144	كوشة البداية	+	
145	اللوح	+	
146	اللوح والحديد (معاً)	+	
147	المخازنية	+	+
148	المطابخ	+	
149	المرسى الصغير		+
150	المرسى الكبير		+
151	مرسى تونس	+	
152	مرسى جرجيس	+	
153	مرسى قابس	+	
154	مقطع التريل	+	+
155	المهمات ◀	+	
156	المواشي	+	
157	مواشي رياح	+	
158	النشاف والفرنيط	+	+
159	النقة	+	+
160	النققة ◀	+	
161	هناشر البابلوك	+	+
162	وينة سوق الأحد	+	

رغم التنوع والكثرة العددية للزعم بهذه القائمة والممتدة تاريخها من أواسط القرن السابع عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر، فإننا لا نستطيع أن نبت نهائياً في إحصائها بدقة، وذلك ليقيننا بأن هذه القائمة لن تكون النهائية، ولا التامة في هذا الجانب، وفي الفترة التي ندرس.

خلال القرن السابع عشر أحصينا حوالي 24 لزعة، إلا أن هذا العدد اقتصر أغلبه على «لزم وطن سوسة والمنستير» والبعض من لزم القيروان والحاضرة⁽⁷⁹⁾،

وأما في ما يتعلّق بضبط أسعارها فإنّ المبالغ العالية المثبتة لا تحوّل لنا التعرف بدقّة على قيمتها، فهي لا تحدّد السعر بقدر ما تُحيلنا إلى تسبقة لحيازتها، أو أفساط من ثمنها، من ذلك أنّ المبلغ المسجّل «للزمة وزن الفضة والذهب» لم يتجاوز 13 ديناراً⁽⁸⁰⁾، وهو مبلغ قليل مقارنة بمردوديتها.

وظهر على امتداد القرن الثامن عشر ما لا يقلّ عن 73 لزمة، إلّا أنّ هذا العدد كمثيله لم يكن ليحصى الأنواع كافّة، نظراً إلى عدم تعرّضه إلى البعض منها، التي أثبتت وثائق القرن الذي تلاه والذي سبقه تواجدها، مثل «لزمة الجبس» التي تواجدت خلال القرن السابع عشر، وتواصل التزامها إلى ما بعد 1860 حيث وقع احتكارها من قِبَل المجلس البلدي، وأصبحت إيراداتها خاضعة لتصرّفه وتابعة لمداخله⁽⁸¹⁾.

وكشفت لنا نفس القائمة خلال القرن التاسع عشر عن تدعّم عديدي لأنواع اللّزم، خاصّة بعد إرساء نظام المحصولات وإخضاعه للالتزام⁽⁸²⁾. وقد أحدث هذا النظام تراتيب إدارية جديدة ساهمت في تجزئة اللّزم وتفتيتها، وارتفع تبعاً لذلك عددها الذي تجاوز التّعين⁽⁸³⁾. ويمكن هنا إثبات فتين منها، انضوت تحت الفئة الأولى اللّزم الرّيفية، وتقابلها نعتاً فئة ثانية شملت اللّزم الحضريّة⁽⁸⁴⁾. فما هي أهمّ خصائص هذين الفتين؟

(79) أ.و.ت، دفتر رقم 1، استخلاص الدّولة للضرائب من السكان سنة 1676. كذلك للوزير المتراج؛ المحلل للمستلمة...، مصدر سبق ذكره.

(80) أ.و.ت، المصدر السابق.

(81) أ.و.ت، م.ت.، ص: 55، م: 606، و: 7، من أعضاء المجلس البلدي إلى وزير العمالة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1276.

(82) انظر على سبيل المثال قائمة اللّزم المسجّلة بالمصدر التالي: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1891، محصولات صفاتس ومنطقتها والأداءات المؤقّفة عليها بين سنتي 1850 و1853.

(83) انظر جدول أنواع اللّزم وعددها بين القرن السابع عشر والثامن عشر.

(84) سوف لن نعرّض بدقّة إلى هذين النوعين من اللّزم، فقد سبق التطرّق إليها من قبل الأستاذ محمد الهادي الشريف في:

Chérif, M.H; «Fermages et fermiers...», *op. cit.*

أ - اللّزم الزيفية

كما يوحى به نعتها، فقد انطوت هذه اللّزم بالأساس على الأنشطة الفلاحية، واتّصل أهمها بالتزام أراضي أو هناشر البايليك المنتجة للمحجوب⁽⁸⁵⁾. وانحصر أغلبها في الشمال والشمال الشرقي للبلاد، وتوزّعت بين جهة تونس وماطر وباجة وتبرسق والوطن القبلي وبنزرت⁽⁸⁶⁾. كما شمل قسم آخر أراضي الزيانين التي عبّرت عنها وثائقنا بغابات الزيتون وتوزّعت أهمها بين الشمال والشمال الشرقي ومنطقة الساحل⁽⁸⁷⁾. ويقع منح هذه النوعية من اللّزم إلى الأعيان المحليين خاصة المشايخ والقادة وفي بعض الأحيان العسكريين ذوي الرتب العليا، مقابل تعهدهم بدفع كميات من إنتاج هذه الأراضي حسب المساحات المستغلة⁽⁸⁸⁾ التي تحدّد عند إبرام العقد. لكن إلى جانب الالتزام كان هناك نظامان لتحصيل إيرادات هذه الأملاك.

(85) في هذا القسم من الدّراسة يستحيل علينا التعرّض بصفة زافية إلى التمييز بين الأملاك الخاصة للبايات الحسينيين وأملاك الدّولة. حول هذا الموضوع انظر: البرقاوي، سامي؛ الملكية العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس (مرناق والمرناقية) من 1875 إلى 1914، ش.ت.ب. تحت إشراف الأستاذ محمد الهادي الشّريف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1982، ولزمزيد من التفاصيل حول نظام الملكية بتونس خلال الفترة الحديثة انظر:

Henia, A; *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVe-XIX)*, Univ. Tunis I, 1999, 496P.

(86) أ.وت، دفتر رقم: 2078، لزمات هناشر البايليك بتاريخ 1782-1795، ودفتر رقم: 2079، لزامه هناشر البايليك بشمال البلاد، بتاريخ 1791-1811.

سوف لن نعرّض في هذا الجزء من الدّراسة إلى عدد أراضي البايليك ومساحاتها، فقط نحيل القارئ على الدّراسة التي قام بها الأستاذ توفيق الشّروش وركّز فيها خاصّة على هذه الأراضي المتواجدة بالشمال والشمال الشرقي للبلاد، انظر:

Bachrouch, T; *Le saint et le prince...*, op. cit., p. 647-652.

(87) أ.وت، دفتر رقم: 1877، محاسبة لزام غابات تونس بتاريخ 1842-1853، ودفتر رقم: 4003، محاسبة محمود بن عياد وحمة القمادي على لزمة الغابة والزيت، بتاريخ 1848-1852 انظر كذلك الدّراسات التالية:

Larguech, D; *Wtan al Mounastir...*, op. cit.

رقية، مراد؛ ملكية الزيانين بغابة مينة سوسة لسنة 1840، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف توفيق الشّروش، الجامعة التّونسية، 1981، 390ص، (مرفوعة).

(88) حول المساحة، انظر: Bachrouch, T; *Ibid.*

• **الوكالة :** في جانب منها تُشير الوكالة إلى نظام مالي يعتمد على تكليف المخزن لأحد أعوانه أو موظفيه، بمتابعة عمليات إنتاج أراضي وتسويق بضاعتها ثم تحصيل عائداتها⁽⁸⁹⁾، ومقابل هذا الإشراف يتقاضى الوكلاء الذين غالباً ما يكونون موظفين سامين مقرّبين للمخزن أو ذوي رتب عسكرية عليا، مرتبات شهرية محدّدة، عكس اللّزام الذي يكون أجره مقتطعاً من نسب أرباح عملية الإنتاج⁽⁹⁰⁾.

■ **الكراء :** في غياب التزام أراضي البايليك، تلجأ الدولة إلى استغلالها عبر «الشراعة» أي الكراء، وتكون الإيرادات عيناً أي «بالطعام»⁽⁹¹⁾ - باصطلاح العصر - وحُدّدت في خمسينيات القرن التاسع عشر بخمسة أفقرّة قمح و10 أفقرّة شعير عن كلّ ماشية، ويمكن تحويل هذه الإيرادات العينية إلى إيرادات نقدية سواء بما يعادل من نقود قيمة البضاعة، أو عند دفع معلوم المساحة المكتراة، التي سقرت بمبلغ 30 ريالاً للماشية الواحدة في أواسط القرن التاسع عشر⁽⁹²⁾، لكن سرعان ما ارتفع هذا الأداء في ظرف وجيز ليصبح 50 ريالاً عن نفس المساحة⁽⁹³⁾، ويبدو أنّ هذا الارتفاع قد دعت إليه الحاجة الملحة للإيرادات التقديّة، المرتبطة هي الأخرى بالمساحة المستغلّة وبالسنوات ذات المردودية الحسنة.

من هذه الوجهة يمكن أن تمثّلنا هذه المبالغ بقيمة تقديرية أو مشابهة لأراضي البايليك الملتزمة، لكن لا يتسنى لنا ذلك إلّا بالتعرّف على كامل المساحات المستغلّة. ورغم تدعّم التزام «هاشر البايليك» في مرحلة أولى، ثمّ التجاء الدولة

(89) أ.وت، دفتر رقم : 2089، محاسبة وكيل أملاك البايليك بتاريخ 1808-1826. والدفتر رقم : 2094، محاسبة وكيل هاشر البايليك بتاريخ 1828-1832.

(90) انظر على سبيل المثال: أ.وت، دفتر رقم : 10 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1726-1725. دفتر رقم : 11 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1730-1731. دفتر رقم : 20 محاسبة الوكلاء على عائدات هاشر البايليك بتاريخ 1737-1740. دفتر رقم 2095، محاسبة الوكيل حمدة على هاشر البايليك بالمرنافة بتاريخ 1845-1857.

(91) أ.وت، دفتر رقم 2101، إحصاء لهاشر البايليك المكتراة بالطعام بتاريخ 1857-1858.

(92) أ.وت، دفتر رقم 2095 كراء هاشر المرنافة بتاريخ 1845-1857.

(93) أ.وت، دفتر رقم 2116 مداخيل كراء هاشر البايليك بتاريخ 1861-1862.

لكرائثها في مرحلة ثانية، فإنّ خطة الوكيل قد بقيت قائمة الذات وذلك بإشرافه مباشرة على الملتزمين وعلى المكترين خاصّة فيما يتعلّق بالمحاسبة على الإيرادات.

في نفس إطار أملاك البايليك، شملت اللّزم الرّيفية معاصر الزيت ومطاحن الحبوب، والأسواق الأسبوعية بالأرياف، من ذلك أسواق الهوارية الملتزمة من قبل محمد بن الحاج سنة 1255 (1839-1840) بمبلغ 4,000 ريال، أو أسواق جندوبة التي التزمها حسونة بن ساسي بمبلغ 10,000 ريال عن نفس السنة، كما يمكن أن تخضع أجزاء من هذه الأسواق إلى لزم مستقلة غير تابعة لملتزم السوق مثل الرّحبة ولزمة حانوت الزيت بسوق ماطر أو لزمة «سوق الجرابة» بياجة.⁽⁹⁴⁾

ضمن هذه الفئة من اللّزم، يمكن إدراج لزم «مقاطع الثقليل» التي اختصت بتموين بعض المؤسسات المخزّنية بمعدن الرّصاص، وقد وقع استغلالها تارة عن طريق وكيل، وتارة أخرى التزمها مشايخ الجهات التي تواجدت بها هذه المناجم، وتارة ثالثة منحت لكبار أعيان السلطنة.⁽⁹⁵⁾

شكّلت اللّزم الرّيفية علاقة ثلاثية الأبعاد، تجاوزت أطرها البلاد التونسية، فجمعها بين مُنتج وواسطة ومستهلك وضح علاقة المجتمع الرّيفي بالمخزن، أو بالأحرى علاقة إنتاج الزّيف بالسوق الخارجية عبر وساطة المخزن، إذ غالباً ما تميز بضاعة اللّزمة خاصّة الحبوب والزّيوت مباشرة من الفلاح إلى موانئ التصدير بعد مراقبتها لتأمينها.

هذه العلاقات التي شكّلتها اللّزم الرّيفية، أحكمت روابطها منذ صمود حمودة

(94) أ.وت؛ دفتر رقم: 1870 ورقم: 235 ورقم: 2070 سبق ذكرها.

(95) أ.وت؛ دفتر رقم: 18، محاسبة علي ورديان باشا على محصوله من الحديد والثقليل 1736-1737. دفتر رقم: 58، محاسبة الوكلاء على الثقليل 1748-1763. دفتر رقم: 100، حساب «المدخول والمخروج» من البارود تحت نظر حسن صبيول اوده باشا المماليك 1757-1773. دفتر رقم: 1766، محاسبة وكيل الثقليل 1764-1771. دفتر رقم: 2297، محاسبة لّزامة مقطع الثقليل بجبل دقنو 1749-1757. وانظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 2298، محاسبة لّزامة مقطع الثقليل 1766-1796. انظر كذلك:

Bachrouch, T; *Le saint et le prince.... op. cit.*, p. 563.

باشا باي إلى الحكم، فخلال عهده تميّزت أملاك البايليك بتنظيم محكم على مستوى إحصائها وإدارتها⁽⁹⁶⁾ والتصرف فيها، واهتمامه بهذا الجانب له صلة وثيقة بتشجيعه للإنتاج الفلاحي ومنع تصديره على التجار الأجانب⁽⁹⁷⁾، ولربما كان ينبغي من وراء سياسته هذه الإبقاء على الأرباح التقديرية المتأتية من البضائع المصدّرة بين أيدي المحليين ومن ثم داخل البلاد.

وقد توضّحت دواعيها ومتطلباتها أكثر فأكثر خلال فترة حكم أحمد باشا باي، إذ شهدت اللّزم الرّيفية تقنياً وتطوراً هائليْن الغاية منها كسب المزيد من النقد. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هياكل السّلطة لم تكن بائي حال المستفيدة الأولى والوحيدة من إيرادات هذه اللّزم، بقدر ما استفاد اللّزام الذي يمثل البعد الرابع في هذه الشبكة من العلاقات.

ب - اللّزم الحضريّة

إذا كان حجم مداخيل اللّزم الرّيفية لا يعبر عن كثرتها النوعيّة لارتباطها بالإنتاج الفلاحي دون غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فإنّ اللّزم الحضريّة عكس ذلك تماماً، إذ تدعم نوعيتها بارتفاع أعدادها وتطور حجم مداخيلها التي لا تتأتّى من اتصالها بأغلب الأنشطة الاقتصادية المتواجدة بالحضر، بل من احتوائها على العديد من موادّ الإنتاج الفلاحي بعد تحويلها من موادّ خام إلى موادّ شبه صناعيّة أو صناعيّة، مثل لزّمة دار الجلد المرتبطة بالنشاط الرّعوي أو لزّمة الضّابون التي لها علاقة بإنتاج الزّيوت، هذا إضافة إلى ارتباط اللّزم الحضريّة ببعض أنشطة قطاع الخدمات الذي وإن لم يكن مزدهراً في تلك الفترة، فإنّه أفرز لزّماً هامّة جداً مثل لزّمة التّفقة ولزّمة المهمّات⁽⁹⁸⁾.

بتّبعنا لجدول أنواع اللّزم وأعدادها⁽⁹⁹⁾، نلاحظ التّفوّق العددي للّزم الحضريّة،

(96) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2/ 2249، إحصاء لأملاك البايات 1775-1834.

(97) الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي... مرجع سبق ذكره، ص 261-268.

(98) حول آليات عمل لزّمي التّفقة والمهمّات واختصاصهما، انظر: الجزء الذي خصّصناه للّزم الخدمات بهذه الدراسة.

(99) انظر: جدول أنواع اللّزم وأعدادها بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر.

فخلال القرن الثامن عشر والتصف الأول من القرن التاسع عشر، أحصينا ما فاق السّتين لزمة حضرية مقابل خمس وعشرين ريفية تقريباً. واحتوت اللّزم الحضرية على أهمّ اللّزم التي جاد بها نظام الالتزام لا من حيث سعرها فحسب، بل أيضاً من حيث استمرارية ارتفاع أسعارها التي لم ترتبط بالمحاصيل الزراعية ولا بالتقلّبات المناخية، إضافة إلى أهميتها الاجتماعية التي جعلت العديد من التجار يتهافون على اقتنائها نظراً إلى ما تمنحه إياهم من حظوة وجاء سواء لدى السلطة أو لدى المجتمع. هذا إلى جانب الأرباح التي تتأتى منها مثل لزمة الجمرك ولزمة البطانات ولزمة فندق الغلّة ولزمة دار الجلد ولزمة الحوت التي التزمت على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من قِبل وجهاء الإيالة وأثريائها وماسكي السلطة بها.

ومن خلال أسعارها نلمح وزنها وأهميتها بالنسبة إلى مداخل المخزن المثائية من نظام الالتزام، وهو ما يشير إليه الرّسم البياني أدناه لمتوسط أسعار اللّزم الحضرية⁽¹⁰⁰⁾.

ما يمكن الإشارة إليه، هو أنّ أغلب اللّزم الحضرية وعددها ثلاث عشرة، سغرت بأقلّ أو بما يعادل 50,000 ريال عن كلّ عام، وهي لزمة خيط الفضة، لزمة دار الشريعة بتونس، لزمة دار الشريعة والخلّ بسوسة، لزمة سمسرية الحرير والقرمز، لزمة أحذية العسكر، لزمة الضرايفية، لزمة النشّاف والقرنيط، لزمة جمرك جربة، لزمة جمرك سوسة، لزمة جمرك صفاقس، لزمة محصول بيع الأملاك، ولزمة اللّوح والحديد⁽¹⁰¹⁾.

ولم يتجاوز عدد اللّزم التي تراوحت أسعارها بين 50,000 و100,000 ريال في كلّ عام من الثماني لزم، وهي لزمة بيع الجبس، لزمة الحوت، لزمة خروبة أكرية العقار بتونس، لزمة دار الملف، لزمة شواشي العسكر، لزمة مدبغة الجلد، ولزمة الخلّ والسبيرتو، في حين مثلت اللّزم التي عادل سعرها 100,000 ريال عن نفس المدة أو تجاوزته تسع لزم وهي: لزمة الملح، لزمة فندق الغلّة، لزمة جمرك تونس، لزمة غابات الكرستة، لزمة الصّابون، لزمة رجة النعمة بتونس، ولزمة

(100) اعتمدنا في ببط هذا الرسم البياني على أسعار اللّزم التي سجلت بالمصدر التالي: أوت، دفتر رقم: 2250 / 3، ويمتد تاريخه بين 1839 و1851.

(101) مستعرض لاحقاً إلى آليات عمل لزمة الشريعة وسمسرية الحرير واصباط العسكر والضرافية وتطور أسعارها والملتزمين الذين أشرفوا عليها.

كساوي العسكر⁽¹⁰²⁾، دون استثناء لزمّي دار الجلد والدخان اللّتين بلغتا أسعاراً خياليّة مع بداية أربعينيات القرن التاسع عشر.

وهنا يتّضح فارق الأسعار بين هذه التّوعية من اللّزم واللّزم الرّيفيّة، فإذا أخذنا مثلاً لزم أصواع الزّيت والتي توزّعت على خمس عشرة جهة بالإيالة⁽¹⁰³⁾، ومثل عددها عدد الجهات التي توزّعت عليها، لوجدنا أنّ الحجم الجملي لمداخيلها خلال المدة المتراوحة بين 1839 و1850، لم يتعدّ 1,753,750 ريالاً، أي بمتوسط سنوي يبلغ 159,431 ريالاً، وهي مبالغ لا تضاهي في قيمتها ولا في مستواها مداخيل لزمة واحدة مثل لزمة فندق الغلّة التي فاق متوسط سعرها السنوي 380,000 ريال، أو لزمة الجمر التي تجاوز متوسط سعرها السنوي ربع مليون ريال.

كذلك الثّان بالتّسبة إلى لزم الأرباع المتكوّنة من خمس وثلاثين لزمة⁽¹⁰⁴⁾، فقد مثلت الإيرادات التي جُيّت منها 25% من قيمة التّلع المعروضة بأسواقها. وبالرّغم من ارتفاع أسعارها وجملتها مساهمتها في مداخيل نظام الالتزام مقارنةً بلزم أصواع الزّيت مثلاً، فإنّ مداخيلها لم تتجاوز 19,266,300 ريال خلال نفس الفترة، أي بمتوسط سنوي بلغ 1,751,481 ريالاً، وهي مساهمة رغم أهميّة حجمها فإنّها لم تتعدّ جملة إيرادات لزمّي الدخان ودار الجلد فحسب، اللّتين أنتجتا حوالي 20,195,000 ريال مداخيل جمليّة، أي بمتوسط سنوي يبلغ 1,835,090 ريالاً.

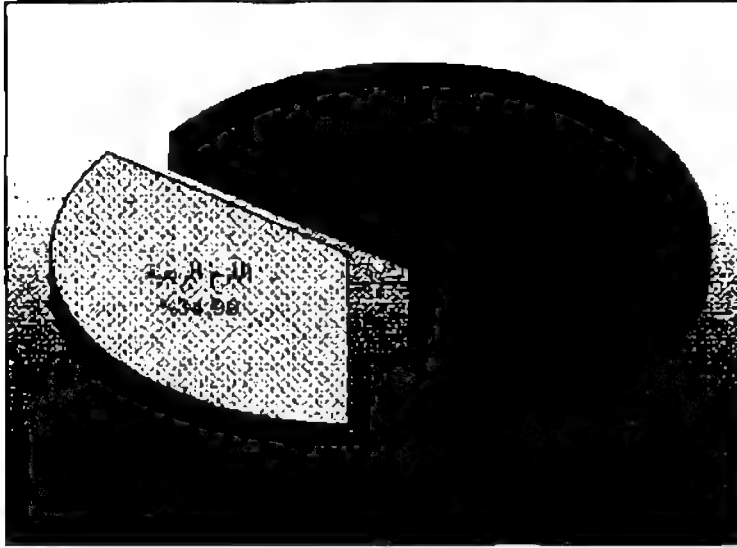
ومن البديهي أن تساهم هذه التّوعية من اللّزم بهذه الأسعار ومداخيلها في تضخيم الحجم الجملي لمداخيل اللّزم الحضريّة على حساب اللّزم الرّيفيّة، وهو ما يوضّحه الرّسم التّالي:

(102) متناول بالنّسبة لزمة كساوي العسكر وأسعارها. انظر أنّي خصّصناه للزم الخدمات في هذه الدّراسة.

(103) هذه الجهات هي صفاقس، سوسة، المنستير، المهدية، القلعة الكبرى، ساكن، زغوان، رأس الجبل، تيسور، تيرسقي، بنزوت، طبرية، مجاز الباب، المهدية، الوطن القبلي.

(104) وهي لزم أرباع الجهات التالية: أريانة، أسواق جندوبة، أسواق الدخلة، أسواق سليانة، الأعراض، باجة، بنزوت، تيرسقي، تيسور، توزر، جربة، الحامة، الشبيكة وتمغزة، حمادة أولاد عيلار، رأس الجبل، زغوان، سوسة، سوق الأربعاء، سوق كسرى، صفاقس، طبرية، مجاز الباب، القمصى، قفصة، القيروان، الكاف، الكعوب والقوازين، ماطر، المنستير، نفزاوة، نفطة، الوديان، الوطن القبلي.

رسم بياني رقم 2
مقارنة بين نسب مداخل اللّزم الحضريّة واللّزم الرّيفيّة 1840-1850⁽¹⁰⁵⁾



من خلال هذا الرسم يبدو لنا واضحاً تفوّق مداخل اللّزم الحضريّة الّتي ساهمت بما يعادل 65,1% من الإيرادات المخزنيّة المتأثيّة من نظام الالتزام والمقدّرة بحوالي 41,473,131 ريالاً خلال هذه الفترة أي بمتوسط سنوي يناهز 3,770,284 ريالاً عن كلّ عام. في حين ساهمت محاصيل اللّزم الرّيفيّة بما قدره 22,231,650 ريالاً، أي بمتوسط سنوي بلغ 2,021,059 ريالاً عن كلّ عام، وهو ما يمثل 34,9% من جُملة الإيرادات الاحتكاريّة للمخزن.

وما بسطته هذه اللّزم من هيمنة وتفوّق بقودنا إلى اعتبار أنّ نظام الالتزام عموماً كيفما طبقت قواعده، قد غلب الأنشطة الاقتصاديّة الحضريّة ودغّمها، وهو ما من شأنه أن يكون مؤشراً دالاً على امتصاص الحضر لأسهم هامّة مما تجود به

(105) تنطوّق إلى المقارنة بين اللّزم بالتركيز على هذه العشريّة (1840-1850) نظراً لعدم وجود سلسلة مترابطة ومتواصلة من أسعار هذه اللّزم في فترة محدّدة، وما تفتّنه دفاتر مداخل الدولة سواء قبل هذا التاريخ أو بعده لا يفي بالغرض المطلوب هنا والمتمثل في مساهمة نظام الالتزام في مداخل الدولة.

الأنشطة الاقتصادية بالأرياف المرتكزة أساساً على المنتجات الفلاحية، وهو ما قد يساهم في عرقلة هذا القطاع وعدم النهوض به.

III - انخراط اليهود في نظام الالتزام

نظام الالتزام كما عرفناه آنفاً هو نظام منفتح على كل أصحاب الأموال دون تمييز ديني أو عرقي، أي أنه لم يكن إطلاقاً حكراً على الرعية المسلمة، لذلك لا يمكن تجاهل مساهمة أهل الذمة أو دورهم في هذا الميدان، ونشير هنا إلى اليهود خاصة، ذلك أن تواجدهم قد تواصل في لزوم بعينها بصفة مسرلة لعديد السنوات المتتالية. وبالرغم من أن الوثائق المتوفرة في هذا الباب لا تمدنا بإحصائيات تامة ومتواصلة، إلا أنها تمكّنتنا من تتبع ملامح تدزجهم والأدوار التي قاموا بها من خلال عملهم في هذا القطاع.

وما يمكن إدراجه تبعاً لهذا، أنه بقدر انفتاح هذا النظام الذي بإمكانه أن يُيسّر عملية انصهار الأقلية اليهودية داخل المجتمع الإسلامي، من خلال إرساء علاقات تنحّي فيها علاقات التباعد، بقدر ما ركزت مشاركتهم البعض من مظاهر التقوقع والانكماش التي ساهمت بدورها في توسيع شرخ التنافر بين المجتمعين. فما مدى مساهمتهم في هذا النظام، وكيف تجلّت مسيرة انخراطهم، وبم تميّزت مشاركتهم عبر اللزوم التي اقتوتها؟

من العسر بمكان أن نتوصل إلى تحديد بداية العمل بنظام الالتزام في الإيالة التونسية، كما أنّه من الصعب أن نتعرّف إلى بداية انخراط اليهود فيه، ذلك أنّ المصادر المتوفرة لدراسة تاريخ تونس في الفترة الحديثة لا تكشف عن أدنى المعلومات بهذا الشأن. وبالرغم من أنّ أولى الإشارات التي سجلت مشاركة نخب من التجار اليهود في جباية إيرادات نظام الالتزام تعود إلى أربعينيات القرن الثامن عشر، إلا أنّه لا يمكن الاعتماد عليها لتحديد بروزهم على وجه الدقة، فتواجدهم في حلقات الالتزام قد سبق هذه الفترة بدرجة من الزمن، ويكفينا دليلاً إشرانهم على لزومة الجلد لسنوات متتالية خلال القرن السابع عشر⁽¹⁰⁶⁾.

(106) انظر على سبيل المثال:

A.E.P., A.C.F.T., 597a, du 12 septembre 1688. Cité in Boubaker, S., *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 123.

ويبدو أنه مع مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتضح معالم نظام الالتزام عموماً، كما بدأت تتضح معه صفات المنضوين تحته، ومن ثمة فإن هذه المعالم مهّدت لتتبع الأدوار التي شغلتها النخب اليهودية في صلب هذا النظام، وتتبع المهام التي أنيطت بعهدة عناصرها.

وعلى هذا الأساس ولحصر اللّزم التي اقتنوها وضبطها، ندرج التعداد التالي الذي خصصناه للمتزمين اليهود، ونخاله كافياً عبر مساره التاريخي الممتد من 1739 إلى ما ستينيات القرن التاسع عشر، لتوضيح مدى انخراطهم والوزن الذي تحلّت به مشاركتهم في هذا النظام.

بُحِلنا تتبع هذا الجرد على ثلاث مراحل وضّحت مشاركة بعض نخب المال والأعمال من اليهود في نظام الالتزام، واختلفت هذه المشاركة من مرحلة إلى أخرى، سواء من الجانب المادي للّزم المُقتاة، أم من جانب قيمتها المالية بالنسبة إلى مداخل المخزن⁽¹⁰⁷⁾.

جدول رقم 5

تعداد لزم اليهود خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁽¹⁰⁸⁾

الملتزم: اللقب والاسم	اللزّمة	التاريخ
ابن ناطان، شموييل والفني شالوم	جزية يهود تونس	1743-1739
ابن الكاتب، أحمد وشركاؤه	دار الجلد	1742-1740
أولاد شمام، حوقة وداوود	الضاغة	1744-1743

■ الغزيري، م.ح، وظائف مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيلول/سبتمبر 1988، ص 18. ستمرّض إلى هذا الموضوع في إتيانه.

(107) علماً أنّ التسلسل الزمني لتطوّر اللّزم ومداخلها عموماً تشوبه بعض النواقص، نتيجة عدم تسجيله بوثائق الفترة، وإن كان له انعكاس على الأرقام فإننا لا نخاله ذا تأثير كبير على أوجه المقارنة التي ستطرّق إليها لاحقاً.

(108) نظراً لطول القائمة التي تحتوي على أكثر من 500 سطر، فإننا ارتأينا تقليص حجم هذا التعداد. وقد اكتفينا في هذا المجال بتسجيل تاريخ الالتزام ومقتته وأسماء الملتزمين ونوعية لزمهم فحسب، دون ذكر مصادرها. علماً أنها استخرجت من العديد من الوثائق =

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1743-1747	حائوت القزاز	ابن طاووس، داود + عتال شالوم
1744-1745	حائوت الصرمة	لمبرزو، زكي
1744-1745	خبط الفضة والصفاء	ابن موسى الهارون شوعه
1745-1757	دار الجلد	يهود دار الجلد
1750-1751	خبط الفضة والصفاء	أولاد القائد شالوم
1753-1754	جزية يهود جربة	ذقي
1756-1758	الفضة (خبط)	بشوط موشي
1756-1757	خبط الفضة والصفاء	نطاف شلوم وأصحابه
1756-1758	فلوس النحاس	كوهين مسعود وأصحابه
1757-1757	خبط الفضة والصفاء	الجزيري شمويل
1757-1757	خبط القرداش	سنة يعقوب
1757-1758	الصفاء	بشوط أبراهام وأصحابه
1757-1758	خبط القرداش وجلد الذهب	كايجو، هودة
1757-1768	دار الجلد	القمي سورية وشركاؤه من اليهود
1758-1759	الصفاء	مخلوف وأصحابه
1758-1760	جلد الذهب	كايجو، هودة
1759-1759	الفضة (خبط)	بشوط يوسف وأصحابه
1760-1762	جلد الذهب	سورية

الأرشيفية وهي تنتمي إلى مجموعة السجلات أو الملفات الجبائية والإدارية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت.)، كما تنتمي إلى مجموعة المراسلات المصنفة ضمن السلسلة التاريخية (س - ت) الموجودة بنفس المؤسسة. وما ينبغي التنبيه إليه فيما يتعلق بهذا الجدول هو أننا رتبنا الإشراف على هذه اللزمتين ترتيباً كرونولوجياً، إضافة إلى أننا لربما نتدقق في إثبات كل تغيير يطرأ على سير عمل اللزمتين، سواء عند تغيير ملتزمها أو عند عرضها للالتزام مع حلول كل عام أو عند انقضاء مدة التزامها حتى نواكب تطورها ومصارها عبر سنوات عملها، لذلك نلاحظ تكرار بعض أسماء الملتزمين وتكرار بعضها أسماء بعض اللزمتين، وهو تكرار مقصود للإلمام بكل ما يمكن أن توفره المصادر الوثائقية لنظام الالتزام.

التاريخ	المؤلف	المؤلف: اللقب والاسم
1762-1760	خيط الفضة والصاغة	ابن القائد داود وين عباد
1763-1761	جلد الذهب	صورية وين قانصة
1777-1777	دار الجلد	يهود دار الجلد
1778-1778	دار الجلد	تجار دار الجلد
1778-1778	جلد الذهب	بوعظمة، مردخاي (الأب)
1779-1779	دار الجلد	تجار دار الجلد
1780-1779	دار الجلد	يهود دار الجلد
1781-1780	الفضة (خيط)	ابن داود، أبراهام
1782-1781	الفضة (خيط)	بمقرب النمي
1782-1781	فلوس النحاس	نطاف، دافيد وشركاه
1783-1782	دار الجلد	يهود دار الجلد
1784-1783	الحوت	عتال، ليا
1784-1783	الفضة والصاغة	ابن القائد داود، أبراهام
1784-1783	دار الجلد	تجار دار الجلد
1785-1784	الحوت	عتال، ليا
1785-1784	الفضة والصاغة	الليفي، يوسف وستروك، مردخاي
1785-1784	الفضة والصاغة	كوهين، هارون
1785-1784	دار الجلد	تجار دار الجلد
1787-1786	الحوت	عتال، ليا
1787-1786	الفضة والصاغة	الليفي، يوسف وستروك، مردخاي
1787-1786	خيط الفضة والصاغة	ابن القائد داود، ليا بن أبراهام
1788-1787	الحوت	عتال، ليا
1790-1787	الفضة والصاغة	ابن داود، ليا
1788-1787	دار الجلد	يهود دار الجلد
1789-1788	دار الجلد	يهود تونسة ويهود قرانة
1790-1789	الحوت	عتال، ليا

التاريخ	اللزعة	الملتزم: اللقب والاسم
1790-1789	الفضة والصاغة	كوهين، هارون
1794-1790	دار الجلد	يهود دار الجلد
1794-1793	الفضة (خيط)	كوهين، أبراهام
1801-1793	التريجة	طبيب، شمرييل شركاؤه من اليهود
1795-1794	الفضة (خيط)	الليفي، يوسف وشركاؤه
1803-1794	الفضة (خيط)	كوهين، أبراهام
1797-1794	دار الجلد	الخياشي، محمد بن عمر وشركائهما من اليهود
1802-1795	الفضة والصاغة	كوهين، أبراهام
1799-1797	دار الجلد	يهود دار الجلد
1800-1799	جلد النيب	بوعظمة
1803-1799	دار الجلد	ريكس، زاكى وشركائه
1805-1799	جلد النيب	بوعظمة، حاي (الابن)
1803-1802	التريجة	القروش، لياه
1803-1802	حانوت القزاز	زروق، شالوم وإسرائيل اللمي
1804-1803	دار الجلد	يهود دار الجلد
1805-1804	دار الجلد	يهود دار الجلد
1809-1804	الفضة والصاغة	كوهين، شالوم
1806-1805	دار الجلد	يهود دار الجلد
1807-1806	دار الجلد	أزولاي، شالوم وشركاؤه من اليهود
1809-1807	دار الجلد	ابن اليسع، يوسف وشركاؤه من اليهود
1814-1811	الفضة والصاغة	كوهين، شالوم (ورثه)
1814-1813	الفضة	ولد بيعة، أبراهام
1818-1814	الضاربة	الركاح، إسرائيل وشركاؤه
1815-1814	الفضة والصاغة	كوهين، شالوم (ورثه)
1815-1814	الفضة (خيط)	شطبون، أبراهام
1815-1814	الفضة (خيط)	كوهين، شالوم

المتنزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
بوعظمة	جلد الذهب	1814-1818
ريكس، زاكبي وشركاؤه	دار الجلد	1814-1815
كوهين، حاي وشركاؤه من	الثريجة	1814-1816
بويلي، دافيد	الفضة	1815-1816
بويلي، دافيد	الفضة والصاغة	1815-1821
بوعظمة، رفاتيل (القرني)	النحوم	1816-1818
بوعظمة، رفاتيل وشركاؤه من اليهود	الثريجة	1816-1817
بويلي، دافيد	الفضة (خيط)	1816-1817
جيزانة، ميناخيم/ وشركاؤه	دار الجلد	1816-1817
متودي، النمي يوسف	النحوم	1818-1819
كوهين، حاي وشركاؤه من اليهود	الثريجة	1817-1819
جاوي، حاي	الفضة (خيط)	1817-1818
بليش، دافيد وسنيرة، موشي	سمرة الحرير والقرمز	1817-1818
جاي، حاي	الفضة	1818-1820
بوعظمة، رفاتيل وشركاؤه	الثريجة	1819-1821
بليش، دافيد وشركاؤه من اليهود	سمرة الحرير والقرمز	1820-1825
زروق، شالوم وشركاؤه من اليهود	الثريجة	1821-1825
خياط، أبراهام/ سماعة، شوعة/ نقاش،	سمرة الحرير والقرمز	1825-1828
جاوي، حاي	الفضة (خيط)	1826-1827
خياط، يعقوب	الضرازية	1840-1842
خياط، يعقوب	الفضة (خيط)	1840-1842
فريجة زرقه وغزلان إسحاق	دار الثريجة بتونس	1840-1843
خياط، موشي بن يعقوب	سمرة الحرير	1841-1842
سيمح، زرافة والعناني، إبراهيم	الضرازية	1842-1844
ابن للاهم، شالوم	دار الثريجة بتونس	1843-1845
طيانة، حاي	دار الثريجة والخيل بسوسة	1843-1844

التاريخ	الأزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1850-1844	الضراوية	برامي، شموئيل وممي، شالوم
1850-1844	دار الشريعة والخل بسوسة	نطاف، لياه
1847-1844	جمرك سوسة	نطاف، لياه
1847-1845	ربيع حلق الوادي ولزعة الحوت به	شلي، مردخاي
1863-1846	اللوح والحديد والأدعان والأدوية	شقامة، نسيم
1867-1848	جمرك السلطة وتوابعه	شقامة، نسيم
1851-1850	الجلد وتوابعه بصفاقس	بيس، شالوم
1854-1850	الحوت بصفاقس	جبرج، مردخاي
1852-1850	الخزوية وتوابعها بفنلق المحصولات	الصباغ، لياه بن ميهير
1852-1850	الصاغة بصفاقس	ابن ممي، حاي وشركاؤه من اليهود
1852-1850	باب البحر البراني	الصباغ، لياه بن ميهير
1851-1850	بيع اللفة بسوق الربيع بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1851-1850	البنشوف والقيام والموازين بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1852-1850	رحبة النعمة بصفاقس، الطعام	الصباغ، لياه بن ميهير
1851-1850	رحبة النعمة بصفاقس، الكيل	الصباغ، لياه بن ميهير
1851-1850	سوق الجمعة (محصول البيع)	الصباغ، لياه بن ميهير
1851-1850	سوق الخضرة بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1850	طبل الأفراح بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهير
1853-1850	معلوم الفلفل الأحمر والزرايع والفاسول بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهير
1852-1851	الجلد وتوابعه بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهير
1852-1851	الخل والشريعة بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهير
1852-1851	الجمرك بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهير
1852-1851	خزوية البنشوف والقيام والموازين	ابن ممي، حاي وشركاؤه من اليهود
1852-1851	سوق الجمعة والخضرة وخزوية	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1852	البنشوف والموازين بصفاقس	جبرج، مردخاي وولله

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1853-1852	الصّاعة بصفاقس	جبرح، لياه
1853-1852	القنطرة بصفاقس (الرمانة)	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1852	اللفة بصفاقس	جبرح، مردخاي وابناه
1853-1852	خروية البتوف والقيام والموازين	جبرح، مردخاي وابناه
1853-1852	رجبة النعمة بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	سوق الجمعة بصفاقس	جبرح، مردخاي وابناه
1853-1852	سوق الخضرة بصفاقس (محصول)	جبرح، مردخاي وابناه
1853-1852	فندق الغلة وتوابعه بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	فندق وتوابعه بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	قلّة كيل الزّيت بصفاقس	سلامة، لياه
1869-1852	جمرك صفاقس	شمامة، نسيم
1853-1852	قنطرة الصابون بصفاقس	شطبون، ابراهيم بن لياه
1853-1852	قنطرة مقالة الوزن بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1852	محصول الثلاثة خراب وتوابعها	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	محصولات بصفاقس	جبرح، مردخاي وولديه
1860-1852	النفقة	شمامة، يوسف وإسرائيل
1854-1853	الحقّادين بصفاقس	عزريّة، شوشان وشركاؤه
1854-1853	الصّاعة بصفاقس	عزريّة، شوشان وشركاؤه
1868-1853	دار الشريعة بالمنستير	شمامة، نسيم
1868-1853	دار الشريعة بسوسة	شمامة، نسيم
1854-1853	رمانة الوزن بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1854-1853	سوق الخضرة وغيره بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1854-1853	سوق بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1854-1853	قلّة كيل الزّيت بصفاقس	الصباغ، مردخاي
1868-1853	جمرك سوسة	شمامة، نسيم
1854-1853	قنطرة الصابون بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم

التاريخ	الترجمة	الملتزم: اللقب والاسم
1854-1862	الفقة (خيط)	شامة، ليا
1853-1860	كاري المسكر	نطاف، شمعون
1856-1859	فندق الياض	خلفون، كليسي
1857-1862	الملح بتونس	شامة، نسيم وزايد، أحمد
1857-1862	الملح بطرية	شامة، نسيم وزايد، أحمد
1858-1860	الرحبة بجزيرة	كوهين، زبولون
1858-1860	القضاغة بجزيرة	كوهين، زبولون
1858-1860	القشوف بجزيرة	الطرابلسي، موشي
1858-1860	الفول بجزيرة	حناد، شحولة
1858-1860	المقشاشين بجزيرة	واتوري، هودة
1858-1860	القلالين بجزيرة	مادار، معيتق
1858-1860	جلد المعز بجزيرة	قابلة بعلول
1858-1860	خروية الحيوان بجزيرة	الطرابلسي، موشي
1858-1860	طابع اللفة بجزيرة	حناد، سعيد
1858-1860	طابع الملك بجزيرة	الحوري، الربى شوشان
1858-1860	عوائد البرج بجزيرة	مبخائيل
1858-1860	جمرك جزيرة	الحوري، الربى شوشان
1858-1860	قنطرة الصابون بجزيرة	عطون رحمين
1860-1858	محصولات بنزوت	شامة، نسيم
1861-1858	محصولات غار الملح	شامة، نسيم
1859-1860	الجبس	شامة، نسيم
1859-1860	الجير والياحور والملح ولفق الفحم	شامة، نسيم
1859-1860	الخل والمسكرات (الحاضرة)	شامة، نسيم
1859-1860	الرخام والجليز	حرمون، شالوم
1859-1863	محصولات الأعراف	شامة، نسيم
1859-1860	محصولات حلق الوادي	شامة، دافيد

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
الموش، ليامو	الحوت بسوسة	1860-1861
الشلي أبراهام	الربيع بسوسة	1860-1861
حنّاد، يعقوب بن شموله	الرحبة بجربة	1860-1861
الموش، ليامو	الصّاعة بسوسة	1860-1861
إبراهيمي موشي	حانوت الزيت بيزرت	1860-1861
بيس سوسر بن حوقة	رحبة النعمة بسوسة	1860-1861
مرفاتي يوسف ومحمد البالي	سوق اللفة	1860-1861
مدينة، موشي	قلّة الزيت بجربة	1860-1861
شّاعة، شوعة	محصولات حلق الوادي	1860-1861
كوهين، زيولون ويوسف بيرص	الباطو بجربة	1861-1862
سفر، حاي	الجيرو الباجور	1861-1862
حنّاد، يوسف	الحوت بجربة	1861-1862
عتال، يوسف	الخل وتقطير الشريعة	1861-1862
بيرص داوود	الدخان بجربة	1861-1862
بوخرص يوسف	الزيت بجربة	1861-1862
فراي، يعقوب	الصابون بسوسة	1861-1867
الصباغ، مردخاي	الصابون بكامل الإيالة	1861-1862
حفيّر، رحمين	الصّاعة بجربة	1861-1862
بيرص شالوم	الفول بجربة	1861-1862
بوخرص يوسف	القشاشين بجربة	1861-1862
كوهين، سيمح وينحاس ذاتي	القلالين بجربة	1861-1862
حفيّر، رحمين	الجمرك بجربة	1861-1862
كوهين، زيولون وداوود بيرص	القنطرية بجربة	1861-1862
حنّاد، يوسف	جلد العز بجربة	1861-1862
شملة، أبراهام + ممي يعقوب	سمرية الحرير	1861-1863
مادار، ميحتي	طابع الملك بجربة	1861-1862

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1861-1873	محصولات حلق الرادي	شامة، موشي بن الكولير دافيد
1862-1863	الخل وتقطير الشريحة	البراملي، يوسف
1863-1864	القرح	يوسف بن شالوم بشينو
1863-1864	موازين جرة	حنّاد، مردخاي
1864-1865	محصولات صفاتس	الصايغ، لياهو بن ميهو
1863-1866	القرح بصفاتس	البرانصي، حايم
1866-1867	الحوت بجرة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	الدخان	بيشي
1866-1867	الرحبة بجرة	حنّاد، ميخائيل
1866-1867	السراحت	القائد مومو
1866-1867	الصابون بالحاضرة	بنووط وجورنو
1866-1867	الصابون بنزوت	القائد مومو
1866-1867	الصابون بجرة	الصايغ، مردخاي
1866-1867	الصابون بقفصة	شمعوني فراحي
1866-1867	الصاغة بجرة	حنّاد، سعيد
1866-1867	الصوف بجرة	حنّاد، سعيد
1866-1867	الفول بجرة	حنّاد، سعيد
1866-1867	القشاشين بجرة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	القلالين بجرة	حنّاد، سعيد
1866-1867	الجمرك بجرة	حنّاد، سعيد
1866-1867	المنظرة بجرة	حنّاد، سعيد
1866-1867	جلد المعز بجرة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	خروبة الحيوان بجرة	حنّاد، سعيد
1866-1867	طابع الشغل بجرة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	طابع الملك بجرة	كوهين، زيولون
1866-1867	فندق النّالة	القائد مومو

الملتزم: اللقب والاسم	اللزّمة	التاريخ
يحيى مرتخيل	قلّة الزيت بجرّة	1866-1867
بوقيلة باولو	جمرك الخلّ بسوسة	1866-1867
شّامة يحيى	جمرك الدخان	1866-1867
القائد مرمو	جمرك السلعة بالحاضرة	1866-1867
القائد ناتان	جمرك السلعة بقابس	1866-1867
الصباغ، مردخاي	محصولات جرّة	1866-1867
الصباغ، لياه بن ماهر	الصابون بصفاقس	1866-1872
خياط، إسرائيل، حليم	المهمات	1868-1869
الطرابلسي، بنيامين وشّامة، هويدة	محصولات لزّم جرّة	1868-1869
الصباغ، مردخاي	الصابون يكامل الإيالة	1868-1872
الصباغ، مردخاي	السراحت مرسى صفاقس	1869-1870
الصباغ، مردخاي	الصابون	1869-1870
الصباغ، مردخاي	اللفة	1869-1870
الصباغ، مردخاي	سراحت أشغال الحرير	1869-1870
الصباغ، مردخاي	سراحت الشاشية	1869-1870
الصباغ، مردخاي	سراحت اللفة	1869-1870
الصباغ، مردخاي	جمرك السلعة بصفاقس	1869-1870
خياط، حاييم وإسرائيل	جمرك سوسة + المنستير + المهدية	1869-1870
الصباغ، مردخاي	جمرك صفاقس	1869-1870
خياط، حاييم وإسرائيل	محصولات المهدية	1869-1870
القائد مومو	محصولات أولاد عون	1869-1870
القائد مومو	محصولات بنزوت	1869-1870
خياط، حاييم وإسرائيل	محصولات سوسة + المنستير	1869-1870
الصباغ، مردخاي	محصولات صفاقس	1869-1871
فكرون، يوسف	محصولات طبرقة	1869-1870
الصباغ، مردخاي	محصولات قرقة	1869-1870

1 - المرحلة الأولى

امتدت من أواسط القرن الثامن عشر إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، واتسمت خلالها مشاركة الأقلية اليهودية بتداول فئة من تجارها على نفس اللزم، إذ بالإمكان حصرها نوعيًا وعلديًا وهي: لزمة جزية يهود تونس، لزمة جزية يهود جربة، لزمة جلد الذئب، لزمة حانوت الصرمة، لزمة حانوت القزاز، لزمة الحوت، لزمة خيط الفضة، لزمة خيط القرداش، لزمة دار الجلد، لزمة سمسرية الحرير والقرمز، لزمة الشحم، لزمة الشريحة، لزمة الصاغة، لزمة الصرافية، ولزمة فلوس الشحاس⁽¹⁰⁹⁾.

من خلال هذا الضبط يمكن التأكد من قلتها العديدة، فمشاركة الملتزمين من اليهود لم تتعدّ حدود اقتناءاتهم الائتني عشرة لزمة⁽¹¹⁰⁾، في حين أن العدد الجملي للزّم المطروحة على الساحة التجارية للإيالة قد فاق السبعين لزمة خلال القرن الثامن عشر فحسب⁽¹¹¹⁾. كذلك لم يتواصل العمل بهذه اللزّم على امتداد هذه المرحلة بنفس التسق، فهناك لزّم نشطت ثم غابت عن السوق تماماً، مثل لزمة حانوت الصرمة ولزمة خيط القرداش ولزمة الشحم، وهناك لزّم أخرى اقتصر العمل وفق ماذتها أو بضاعتها على فترات محدودة جداً وكان مآلها الاندثار هي الأخرى أو الغياب لفترة طويلة⁽¹¹²⁾ من ذلك لزمة فلوس الشحاس ولزمة الصرافية.

وقد تخلّل هذه المرحلة حدث هام في تاريخ انخراط التجار اليهود في نظام الالتزام، وهو انفصالهم نهائياً مع بداية القرن التاسع عشر عن العمل بلزمة دار

(109) لم يخضع ترتيب هذه اللزّم في النص إلى نوعيتها أو أهميتها بل خضع إلى ترتيب أبجدي.

(110) يورد هذا الحصر 15 لزمة لكن في الحقيقة عدد هذه اللزّم هو 12، باعتبار أن هناك لزماً قد أوردناها مرتين بتسميتين مختلفتين وهي: لزمة حانوت القزاز التي تعني لزمة سمسرية الحرير والقرمز، ولزمة الصاغة التي ضمت إلى لزمة خيط الفضة في أغلب مراحلها، ولزمة الجزية لكل من يهود تونس وجربة وهي كما تدلّ على ذلك النسبة لزمة من نفس النوع، وهنا أوردناها على حالها لمزيد التدقيق في أمرها، ومحافظة منا على أسمائها وأنواعها كما سجلتها الوثائق الأصلية. سنعرّض إلى خصوصيات هذه اللزّم بصفة ضافية في موضع لاحق.

(111) انظر أملاء جدول أنواع اللزّم وأعدادها بين القرنين السابع عشر والثالث عشر.

(112) ستطرق إلى البعض من هذه اللزّم في الصفحات اللاحقة.

الجلد، التي نعدّ من أهمّ اللّزم التي جاد بها هذا النّظام على أصحاب الأموال. وهذا الانفصال مثل طلاق لا رجعة فيه بالرّغم من اقتران أنشطة البعض منهم بمادّتها وسوقها وبضاعتها لسنوات طويلة، حتّى نُعتت بأسمائهم، وكادت تكون في بعض الفترات من القرن الثامن عشر حكراً عليهم. وهنا لا نخولنا هذه الفُراسة البتّ في أسباب هذا الانفصال ونتائجهُ إلّا بالتطرّق إلى هذه اللّزمة باعتبارها مؤسّسة وإلى آليات عملها، وهو ما نُرجّحه إلى موضع لاحق⁽¹¹³⁾.

2 - المرحلة الثانية

تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق نظام المحصولات على كامل أسواق الإيالة وتعميمه⁽¹¹⁴⁾، وتواصلت إلى ما بعد إدماجه في صلب نظام الالتزام في عهد أحمد باشا باي إلى حدود 1844. وقد اتّسمت مشاركة التّخبط اليهودية هنا بالتراجع، ففي بداية أربعينيات القرن التاسع عشر لم يشرفوا إلّا على سبع لزم وهي: لزمة خيط الفضّة، لزمة دار الشّريحة بتونس، لزمة دار الشّريحة بسوسة، لزمة ربيع حلق الوادي ولزمة الحوت به، لزمة سمريّة الحرير والقرمز، لزمة الصّرافيّة ولزمة جمرّك سوسة.

إنّ أوّل ما يمكن ملاحظته مقارنة بالمرحلة الأولى هو تواصل اقتنائهم لبعض اللّزم التي أشرفوا عليها سابقاً، وهو ما يُحيلنا إلى احتمال ثبات وجودهم فيها، الأمر الذي يؤدّي إلى ترسيخ تقاليد في هذا الانخراط وهذه المشاركة، كما نلاحظ أيضاً انضمام ثلاث لزم تفرّعت اثنتان منها عن لزم المرحلة الأولى، وهي لزمة دار الشّريحة والخلّ بسوسة التي استقلّت عن لزمة الشّريحة عموماً، ولزمة الحوت التي ضنّت إلى لزمة محاصيل ربيع حلق الوادي وأصبحت تسمّى باسمه، ثمّ لزمة

(113) نظراً إلى أهمية لزمة الجلد أو لزمة دار الجلد في مداخل القول وفي النشاط التجاري لليهود بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر فإننا سنولي لها اهتماماً خاصاً. انظر: الجزء الذي خصّصناه إلى أهمّ اللّزم التي أشرف عليها الملتزمون اليهود.

(114) أ.و.ث.، دفتر رقم: 1856، عقود التّزام المحصولات بعمل المنشير بتاريخ 1833 و1838. دفتر رقم: 1857، قانون محاصيل زغوان ويتضمّن معايير ومقاييس الأدوات الموظّفة على كلّ ما يباع بالأسواق وهو نفس القانون الذي طبّق بالحاضرة التّونسيّة بتاريخ 1836 و1837.

جمرك سوسة. لكن بالرغم من تدعيم قائمة اللزوم بهذه الزيادة الطفيفة إلا أن العدد الجملي شهد تراجعاً لغياب عدد هام منها، ويشهد مزيداً من التراجع في نفس هذه المرحلة بانحبابهم من أهم لزميتين اعتادوا التزامهما، وهما لزمة سمسرية الحرير التي آلت إلى غيرهم مع بداية سنة 1842، ولزمة خيط الفضة التي خرجت عن أيديهم سنة 1843⁽¹¹⁵⁾.

وهنا يطرح أمامنا إشكال هام، بقدر ما سمح به نظام سياسي منفتح ومنتعز بالتسامح تجاه الأقليات، وإدماجها في دورته الاقتصادية خاصة تحت حكم أحمد باشا باي، بقدر ما كانت مشاركة الشعب اليهودية في هذه المرحلة محدودة جداً، بالرغم من أن مصير أغلب أنشطتهم المهنية تعلق بالتجارة واستثمار الأموال، وهو ما وقره نظام الالتزام. هنا التناقض بين ما اتاحته الظروف التاريخية، وبين ما هم عليه من محدودية على نطاق هذه المشاركة، يُعزى سببه إلى عاملين لهما نفس الدرجة من الأهمية والتأثير.

يمثل العامل الأول حسب اعتقادنا في سيطرة بعض وجهاء المال والأعمال من التجار المسلمين على لزوم قد دأب التجار اليهود على الاستثمار في مجالاتها منذ فترة طويلة، مثل لزمة خيط الفضة التي آلت إلى عائلة بن عياد ابتداءً من سنة 1843، وقد التزمت بنفس السعر الذي كان متداولاً قبل سنة، أي نظير 40,000 ريال عن كل عام، ولزمة سمسرية الحرير والقرمز التي التزمها أحمد بن الشيخ لمدة عام فقط مقابل 16,000 ريال بعد أن زاد في سعرها على يعقوب بن موشي خياط الذي كان قد تقلدها بسعر 14,400 ريال. وتنازل عنها أحمد بن الشيخ بدوره بعد سنة بنفس السعر لفائدة محمود بن عياد⁽¹¹⁶⁾. إضافة إلى سيطرة هذه العناصر الموالية للمخزون على أغلب اللزوم التي أنتجها نظام المحصولات على امتداد أربعينيات القرن التاسع عشر. وانطلاقاً من هذه الأمثلة وغيرها يمكن اعتبار أن مزاحمة اللزامة المسلمين للتجار اليهود قد شكّلت عنصراً أساسياً ساهم في تدهور مشاركتهم، وأخلّت بصمودهم أمام المزايدات التي يفرضها سوق الالتزام.

(115) أ.و.ت، دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(116) أ.و.ت، المصدر السابق.

وتُحيل هذه المزاخمة هنا على العامل الثاني المتعلق بنظام الخزام المحصولات عموماً. إذ مع تطبيقه نظاماً ضريبياً جديداً، ثم مع القوانين التي أقرها أحمد باشا باي في شأن المزايدات وتداول اللّزم⁽¹¹⁷⁾، اكتنف مشاركة نخب المال من اليهود نوعٌ من التراجع وهو ما يمكن أن نطلق عليه «وقفة عن بعد» ناتجة عن عدم توضّح آفاق هذا النظام، وهو ما قد بيّ الخوف من مغامرة الاستثمار في ميدان انفتحت نهايته في صورة الإخلال به على العقوبات ومصادرة الأموال⁽¹¹⁸⁾.

3 - المرحلة الثالثة

لم تدم فترة تدني مشاركة اليهود طويلاً، كما لم تتواصل فترة وفقتهم عن بعد، إذ سرعان ما تمت عودتهم بقوة لغزو سوق الالتزام، لكن بعد أن طرأت على هذه المرحلة بعض الأحداث هيأت لهم الأرضية، ومنحتهم فرصاً لا مثيل لها للانقضاض على ما توقّره هذه السوق، من ذلك خلّوها من المنافسات المدفّرة التي كانت تحول دونهم ودون الارتقاء إلى مستوى كبار الملتزمين المسلمين.

كما كانت هذه المنافسات تشكّل سداً منيعاً أمام انخراطهم في بعض اللّزم الهامة مثل لزّم الجمارك المرتبطة بأداءات قطاعي التصدير والتوريد أساساً، والمتواجدة بكلّ من سوسة والمنستير والمهديّة وصفافس وقابس وجربة⁽¹¹⁹⁾. لكن بداية من سنة 1844 اخترق أحد أفراد عائلة نطاف هذا الحاجز وتمكّن من التزم جمرک سوسة لمدة ثلاث سنوات متتالية بسعر استقرّ في حدود 7,500 ريال سنوياً⁽¹²⁰⁾. كما التزم لياه بن ميهّر الضباغ جمرک صفافس⁽¹²¹⁾، ثم تنازل عنه لصالح نسيم شامة الذي التزمه لمدة سبعة عشر عاماً على التوالي (1852-1869)⁽¹²²⁾، مقابل 45,000 ريال عن كلّ عام،

(117) أ.وت.، دفتر رقم: 1861، محمولات تونس بتاريخ 1838-1839.

(118) الإتعاف، ج 4، ص 80-81.

(119) انظر على سبيل المثال: أ.وت.، دفتر رقم: 1897، مداخل الدولة من لزّم صفافس بتاريخ 1852-1854. أ.وت.، دفتر رقم: 1870، بعض اللّزم المبرمة بين سنّي 1839 و1842.

(120) أ.وت.، دفتر رقم: 3/2250، كشف للزّم ومداخلها بتاريخ 1839-1851.

(121) أ.وت.، دفتر رقم: 1893، مداخل اللّزم بصفافس بتاريخ 1850-1853.

(122) غادر نسيم شامة البلاد هروياً إلى فرنسا سنة 1864، وأجلت أغلب التزاماته إلى ابن أخيه.

ولم يطرأ على السعر أي تغير طوال فترة الالتزام⁽¹²³⁾. كما استطاعت بعض العناصر من النخب اليهودية المحلية الإشراف على لزمة جمرك السلعة وتوابعه بالحاضرة⁽¹²⁴⁾، وهي لزمة ذات ماضٍ وحظوة في الأوساط المخزنية⁽¹²⁵⁾ وتناوبت عليها أسماء في أربعينيات القرن التاسع عشر تميّز أصحابها بجاههم ونفوذهم من أمثال محمد الأصرم⁽¹²⁶⁾ وحمة الشباب⁽¹²⁷⁾، وكانت قبل ذلك في عهدة أفراد من عائلتي ابن عياد وابن الحاج من أبرز العائلات المخزنية بالإيالة⁽¹²⁸⁾.

كما مكن غياب المنافسة النخب اليهودية من الانخراط لأول مرة في سلك لزوم ذات مردودية مالية هامة للمخزن مثل لزمة الصابون⁽¹²⁹⁾ ولزمة الدخان⁽¹³⁰⁾ ولزمة الملح⁽¹³¹⁾

(123) أ.وت. 1 س.ت. 1؛ ص: 100، م: 225، و: 34، حصر للزوم نسيم شمامة بداية من 1846-1847.

(124) أ.وت. 1 س.ت. 1؛ ص: 100، م: 225، و: 34، سبق ذكرها.

(125) أ.وت. 1 دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

(126) محمد الأصرم: هو ابن الوزير أبي عبد الله محمد الأصرم رئيس الكتبة في عهد أحمد باشا باي، يقول بشأنه ابن أبي الضياف: «... وقربه (أي أحمد باشا باي نجيباً، وفتح الله لتدبيره واستعان براه في سائر أمور الدولة، وكان يده قلم جبايتها وحساب عقابها...». انظر: الإتحاف، ج 8، ص 13.

(127) حمة الشباب: هو أبو عبد الله محمد ويدعى حمة بن علي الشباب، ارتبط مع أحمد باشا باي بعلاقة حميمة قبل أن يعتلي المرش، ولما تولّى سلطة البلاد قربه إليه وأولاه الخطط الشبيهة مثل الجمرك، وتمكّن في عهده من التزام لزوم هامة مثل لزمة شواشي السكر ولزمة الصابون ولزمة السكين ولزمة صاع زيت صفافس. ويذكر صاحب الإتحاف أنّ من فرط تعلّق أحمد باشا باي به ومحبته له كان يبيت في سرايته كلّ ليلة. انظر: الإتحاف، ج 8، ص 65.

(128) أ.وت. 1 دفتر رقم: 1870 ورقم: 3/2250، سبق ذكرهما.

(129) أ.وت. 1 س.ت. 1؛ ص: 96، م: 152، و: 55. أمر عليّ في تولّي مردخاي الضباغ لزمة الصابون، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 1868. ص: 40، م: 457، و: 51242. من عامل صفافس إلى الوزير الأكبر بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 1872.

(130) أ.وت. 1 س.ت. 1؛ ص: 95، م: 131، و: 37. قائمة في لزوم ومحصولات عام 1283 هجري. ص: 96، م: 134، و: 15. من خير الدين إلى حمة بن عياد بتاريخ 3 ذي الحجة 1283 هجري.

(131) أ.وت. 1 س.ت. 1؛ ص: 38، م: 446، و: 48179. من نائب لزوم الملح إلى خليفة السواسي بتاريخ أواسط جُمادى الثانية 1267 هجري. دفتر رقم: 1909 تحديد الأسعار =

ولزمة فندق الغلة⁽¹³²⁾ ولزمة فندق الياض⁽¹³³⁾، وقد تراوحت أسعار هذه اللزّم أثناء تداولهم إياها بين 93,000 ريال و775,000 ريال، وهي مقادير هامة إذا قُورنت بأرفع اللزّم آنذاك.

ويمكن أن نشير هنا إلى عامل ثانٍ لا يقل أهمية عن الأول ساهم في دعم حظوظ بعض التجار اليهود والمتعلّق أساساً بالتحسن الذي شمل الوضعية القانونية للأقلية اليهودية عموماً إثر الإعلان عن عهد الأمان، وهو عامل شجع على الاندماج في سوق تحفّ به المخاطر، سواء من قبِل المخزن أو من قبِل بعض الأفراد⁽¹³⁴⁾.

ويبدو أنّ هذا المناخ الباعث على الاطمئنان له تأثير على توجه بعضهم للانخراط في ميدان الالتزام الزيفي، والتوجّل داخل البلاد لاستثمار أموالهم، بعد أن كان هذا القطاع حكراً على الملتزمين المسلمين، فضلاً على أنه كان يحظى باهتمام بالغ الأهمية لدى الأوساط المخزنية بما أنه يمكن المنخرطين فيه من رفعة وجاه، ويفتح أمامهم المجال ليمارسوا نفوذهم الذي يضاهي نفوذ ممثلي السلطة المركزية في أغلب الأحيان⁽¹³⁵⁾.

ومن بين هذه اللزّم التي أشرفت عليها النخب اليهودية محصولات لزّم أولاد عون وطبرقة ومنزل بوزلفة وبلد تركي والزقة وبنزرت وقرقة⁽¹³⁶⁾، إضافة إلى لزّم محصولات أهمّ الحواضر بالإيالة التي احتوت هي الأخرى على العديد من اللزّم الريفية؛ فمحصولات صفاقس مثلاً تفرّعت عنها لزمة سوق الجمعة ورجبة النعمة

= التي بحاسب على أساسها لزّم الملح بتاريخ 1859.

(132) أ.ب.ت. 1 س.ت. 1 ص: 95، م: 131، و: 57. مصدر سبق ذكره.

(133) أ.ب.ت. 1 دفتر رقم: 1910، محاسبة لزّم فندق الياض بتاريخ 1856-1857.

(134) انظر ما سبق حول قوانين نظام التزام محصولات في عهد أحمد باشا باي.

(135) حول الخطوة التي كانت تتمتع عائلة الجلولي وبن عياد في جهاتهم انظر:

Ben Achour, M.A; *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX^{ème} siècle*, I.N.A.A., Tunis, 1989, p. 129-132, 195-196.

السلاوي، إبراهيم؛ تطوّر عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث: آل بن عياد بين سنوات 1740 و1837. دكتوراه موحدة، جامعة تونس الأولى، 1999، ص 974-1042.

(136) أ.ب.ت. 1 س.ت. 1 ص: 95، م: 131، و: 12. محصولات عام 1274 هجري.

وسوق الخضار، واختصت في التزامها عائلة الصباغ، وهي من أثرى العائلات اليهودية بصفاقس، إلى جانب إشرافها على أغلب لزم الجهة، مثل لزمة طبل الأفراح ولزمة معلوم الفلفل الأحمر ولزمة الجلد وتوابعه ولزمة الخل والشريحة ولزمة الجمر وكثير. وقد التزمت هذه العائلة جلّ هذه الموارد المخزنية لمدة أعوام متتالية ابتداء من سنة 1850 إلى ما بعد ستينيات القرن التاسع عشر⁽¹³⁷⁾.

وإذا تميزت اللّزم الزيفية التي تفرّعت عن محاصيل سوسة بارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار لزم ريفية أخرى، إلا أنها لم تكن حائلاً أمام بعض النخب اليهودية للاستثمار فيها، فلزمة رجة النعمة التي بلغ سعرها 52,700 ريال عن العام الواحد التزمها سوسو بن حوقة بيس في نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر، وكذلك لزمة الزبّع التي رسا ثمنها على 58,000 ريال في نفس الفترة تعهّد بأدائها معلومها اليهودي أبرهام الشلي⁽¹³⁸⁾.

أما محاصيل جربة التي أفرزت لزمة رجة النعمة ولزمة قلة الزيت فقد تناوب عليها التجار اليهود دون انقطاع من 1856 إلى حدود سنة 1867 بأسعار تراوحت بين 7,000 ريال و14,000 ريال⁽¹³⁹⁾.

(137) المصدر السابق.

(138) أ.و.ت. 1 س.ت. 1 ص: 95، م: 131، و: 31. قائمة في لزم الأرباع وقلال الزيت بسوسة بتاريخ 1859-1861.

(139) أ.و.ت. 1 س.ت. 1 ص: 95، م: 131، و: 90. قائمة في لزم جربة بتاريخ 1855-1860.

الفصل الثاني

لزم التجار اليهود

تبعاً لما تقدّم يبدو أنّ مساهمة اليهود في نظام الالتزام أو إشرافهم على بعض اللّزم لم يشكّل امتيازاً لهم بقدر ما كان المخزن في حاجة لسدّ شغور هذه الوظيفة، وضمهم في ذلك كوضع بقية الملتزمين من مسلمين ونصارى (أو أوروبيين). ومن خلال ما تعرّضنا إليه عبر مختلف مراحل انخراطهم وتطوّر مستوى مشاركتهم، نلاحظ أنّ هذا الإشراف على بعض اللّزم المعيّنة والمحدودة عددياً كاد يكون بصفة دائمة، لولا تعرّض تواصله وتقطع استرساله في بعض السنوات.

وأتخذ تدوّنهم في هذا السّلك مستوى بطيئاً، إذ لم يتسارع نسقه إلا في فترة تكاد تكون متأخرة مثلت اندماجهم الفعلي في سوق الالتزام. وقد كان لهذا الاندماج وزن يختلف عن الوزن الذي كان عليه، وأبعاد دون الأبعاد المعتادة مهّدت لعلاقات أخرى بالسلطة وبالمجتمع غير العلاقات التي كانت سائدة. وأوّل ما يتبادر إلى ذهننا ونحن نعالج أهمّ اللّزم التي أشرف عليها البعض من تجار هذه الأقلية الطّرح التالي: هل هناك لزم خاصّة بهم ؟ أو بالأحرى هل هناك أنشطة في هذا الميدان لُزِمَتْ لهم دون غيرهم ؟ وهل مثلت اللّزم التي أشرفوا عليها احتكارات في صلب احتكارات الدولة؟

لا يمكننا والموضوع في بدايته أن نؤكّد أو ننفي هذا الإشكال، إلا إذا تمّ عرض اللّزم التي نشطوا فيها بدرجة أولى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، طبقاً لما وقرّته لنا المصادر الأرشيفية.

I - لزمة دار الجلد

هي من أهمّ اللّزم التي أفرزها نظام الالتزام، إذ لم تضاهها لزمة على امتداد

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على مستوى السّعر وعلى مستوى الزّواج واكتساح السّوق، وكان إسهامها هاماً في تنشيط قطاع التجارة الخارجيّة عبر تصدير مادّتها، كما أنّها من أشهر اللّزم التي أشرفت عليها التّخب اليهوديّة القرنيّة والمحليّة خاصّة قبل الرّبع الأوّل من القرن التاسع عشر حتّى كادت تكون حكرّاً عليهم. ونظراً لمكانتها في حلقات الالتزام وقيمة إيراداتها، فإنّنا سنوليها اهتماماً خاصّاً وذلك بالنّظر إلى نظم وآليّات عملها، وتطوّر أسعارها وما نتج عنه، والدور الذي لعبه اليهود بانخراطهم فيها⁽¹⁾.

1 - مفهومها وتطوُّرها

يحبّلنا أحمد بن أبي الصّيف في أوج ازدهار هذه اللّزمة على تعريف مقتضب لها لكنه وافٍ، يقول : «... ومحصّل هذه الوظيفة، أن سائر جلد البقر بالمملكة تأخذ الدولة من الجّزّارين وغيرهم بتافه لا عبرة فيه، وكأنّه في مقابل زكاة البقر. ثم يديخ بدار الجلد ويبيع لأهل صناعته بالمزايدة في مجتمع بالحاضرة يعرف بحلقة الثّعّال. ويبيع منه ما زاد على احتياج المملكة لخارجها، ولا ينصرف في ذلك غير من يلزمه من الدولة، ومن توابع هذا الوظيف عصر العمل بمعصرة دار الجلد، وتأخذ الدولة الشمع...»⁽²⁾.

إنّ المتأمل في هذا التعريف يلاحظ اتّصاله بنقاط خمس :

أولها : أنّ لزمة دار الجلد هي من عداد الوظائف.

ثانيها : أنّ الجلد هو احتكار من احتكارات الدولة تقنيه بأبخس الأثمان.

ثالثها : تغطية طلبات السّوق المحليّة بمادّة الجلد، والفائض عن الإنتاج يقع

(1) سبق وأن تعرّضت إحدى الدّراسات الجامعيّة بصفة ضافية إلى هذه اللّزمة ودورها في اقتصاد إيالة تونس خلال العهد الحسيني، في هذا الصّدد انظر : الغزيري، م. ح 1 وظائف مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856)، مرجع سبق ذكره. ومن ناحيتنا سنحاول في هذا الجانب من الدّراسة مزيد التركيز على مشاركة التّخب اليهوديّة في هذه اللّزمة لإبراز دورها على امتداد فترة العمل بها، والعوامل التي ساعدت هذه التّخب على الاحتفاظ بها لسّنة سنوات طويلة دون انقطاع.

(2) الإتحاف، ج 4، ص 55.

تصديره إلى خارج البلاد، ولا شك أن ثمنه سيتضاعف مراراً بعد تحويله من مادة طبيعية إلى مادة شبه صناعية عن طريق عمليات تقنية تنطلق من الغسل لنتهي بالدبغ⁽³⁾.

رابعها : عصر العسل وهي مادة قيمة جداً نظراً إلى إنتاجها الغزير، إذ كانت... تخرج منها الفطائر المقطرة...⁽⁴⁾، ونظراً إلى استهلاكها غذاء واستعمالها دواء، فإن سعرها لا ينفك عن الارتفاع⁽⁵⁾.

خامسها : صنع الشمع، ويتم استخراج مادته مباشرة بعد عصر العسل، وتتولى الدولة توزيعه سواء بالبيع في الأسواق المحلية لحرفي تحويل الجلد، أو بتصديره لمصانع الورق بأوروبا⁽⁶⁾.

حسب هذا التعريف تدور رحي هذه النقاط حول سمي الدولة إلى توفير ما أمكن لها من مصادر السيولة النقدية. وبالرغم من أن ابن أبي الصيف يقتصر على ذكر الجلد البقري باعتباره مادة أساسية لنشاط هذه اللزمة، فإن المخزن ولزاماته لم يستغنوا عن بقية مصادر الجلد الأخرى، كجلود الجمال والأغنام والحمير وحتى الجيفة منها ضُمت لمصادر للجلد⁽⁷⁾.

تُحيلنا إشارات عديدة إلى الاهتمام بمادة الجلد واستخدامه في الصناعات والحرف المحلية قبل العهد الحسيني⁽⁸⁾ أو بالأحرى قَبْلَ نشأة دار الجلد باعتبارها مؤسسة لها هيكلها وتنظيمها الخاصان.

ورغم الصبغة التقليدية التي تشم بها صناعة الجلود، وبالرغم من تكاليفها

(3) الغزيري، م.ح؛ نفس المرجع، ص 126-128.

(4) الإصحاف، ج 4، ص 65.

(5) سعر الفنتار من العسل في أواسط القرن الثامن عشر بلغ حوالي 20 ريالاً. أوت، دفتر رقم 2160: محاسبة لزامة دار الجلد بتاريخ 1734-1749.

(6) الغزيري، م.ح؛ نفس المرجع، ص 76.

(7) أوت، المصدر السابق.

(8) انظر على سبيل المثال: الوزان، حسن (المعروف بليون الإفريقي)؛ وصف إفريقيا، ترجمه من الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، الجزء 2، ص 90.

الباهظة فإنها وجدت رواجاً في الأسواق الحفصية⁽⁹⁾، حتى كادت العديد من الحرف لا تستغني عن هذه الماعة، ومثلت بالنسبة إليها المادة الأولية المؤسسة لصناعتها مثل صناعة السروج، وصناعة البلغة وتجليد الكتب، إضافة إلى عدة أنواع من الألبسة⁽¹⁰⁾.

ركزت بعض الدراسات المتعلقة بالتاريخ الحفصي على أهمية الجلد ودوره في مجال الحرف المحلية⁽¹¹⁾، لكن لم تشر إلى طرق الحصول عليه ولا إلى المشرفين على تحويله. إلا أن هذا الإشكال أنضح مع بداية القرن السابع عشر، إذ أصبح للجلد جمرک خاص به، يُعنى بمراقبة مسالك التوزيع والتصدير تحت إشراف وكيل⁽¹²⁾. ثم تفرعت عن هذا الجمرک في مرحلة موالية قيادة الجلد التي عهدت إلى قائد بقق تكليفه من قبل قائد الجمرک نفسه. هذا التطور التدريجي وفق هذه التراتبية يؤكد على بداية الاهتمام الفعلي للمخزن بماعة الجلد باعتباره مورداً جانبياً ذا أهمية، كما يؤكد تطور استغلال هذه المادة الأولية في شكل مؤسسة مهيكلية. ومع أواسط القرن السابع عشر وقع إدماج تجارة الجلد في صلب نظام الالتزام، وستقول السلطة المركزية في شأنها كلمتها الفصل، بحظر شرائه على التجار باعتباره حكراً عليها، واختصاصاً من اختصاصاتها⁽¹³⁾.

تدعمت تجارة الجلد مع اعتلاء حسين بن علي السلطة (1705)، إذ أصبح لهذه الماعة مؤسسة خاصة تُعنى بها أطلق عليها اسم «دار الجلد». وبدءاً من سنة

(9) برانشفيك، وويار تاريخ إفريقية في العهد الحفصي...، سبق ذكره، ج2، ص222.

(10) برزت أسواق في العهد الحفصي مرتبطة بصناعة الجلد مثل سوق البلاغجية وسوق السكاجين والدباغين، في هذا الصدد انظر: اللولائي، عبد العزيز؛ مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس 1981، ص63-69. العشاشي، محمد؛ العادات والتقاليد التونسية...، سبق ذكره، ص382.

(11) انظر على سبيل المثال: برانشفيك، وويار المرجع السابق. اللولائي، عبد العزيز؛ المرجع السابق.

(12) الغزيري، م.ح؛ المرجع السابق، ص14.

(13) لا يمكن اعتبار هذا التاريخ بداية العمل بالجلد باعتباره لزمة، بل من المؤكد أن الجلد كان لزمة قبل ذلك.

1721، تاريخ أول سجل لدار الجلد أتضحت لنا الهيكلية الإدارية لهذه المؤسسة، ونستطيع من خلال ما خلفته من وثائق حساباتها تتبع مراحل تنظيمها وتطور أسعارها بدقة إلى أواسط القرن التاسع عشر، تاريخ ضمّ مداخل دار الجلد إلى إيرادات المجلس البلدي⁽¹⁴⁾. وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد أنّ الإشراف على هذه المؤسسة يعدّ من الوظائف المخزنية الهامة إلى جانب دار السكّة، كما أنّ تأطيرها وهيكلتها عتبر عن حرص الإدارة المالية على متابعة القطاعات الاحتكارية للمخزن.

2 - أسعار لزمة دار الجلد

لا يمكن التطرق إلى الحديث عن مشكل أسعار قيادة الجلد أو لزمة الجلد قبل أن تصبح مؤسسة قائمة بذاتها، أي قبل أن تأخذ شكلها التنظيمي مع دار الجلد، فهناك إشارات عديدة توحى بأنّ سعر هذا القطاع مؤشر دالّ على أهمية اللزمة خاصّة خلال القرن السابع عشر، فاستقلاله عن مؤسسة الديوانة في مرحلة أولى، وتكليف فائد يسهر على مراقبته في مرحلة ثانية، ثم تحويله إلى لزمة وتركيز نيابات له في داخل البلاد كالتي يباحة والكاف وينزرت⁽¹⁵⁾، كلّ ذلك يؤكّد على أنّ سعر هذا القطاع له اعتبار ضمن الإيرادات المخزنية، ووزن هامّ لدى التجار من خلال ما يوفّره من أرباح.

تشير أولى الأسعار التي سجّلها دفاتر دار الجلد خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر إلى استقرارها في حدود 20,000 على امتداد أكثر من عشرة (1721-1734). لكن إذا شكّل سعر هذه اللزمة استقراراً متواصلاً، إلّا أنّه في الحقيقة يشير إلى انخفاض قيمتها بما أنّها كانت متداولة بمبلغ ثلاثين ألف ريال في أواخر القرن السابع عشر⁽¹⁶⁾. ويظهر أول مؤشرات هذا الانخفاض في تراجع سعر المادة الذي انتقل من 3 ريالات للجلد البقري ذي الحجم الكبير إلى ريال ونصف

(14) وهو ما ستدرج إليه تبعاً انطلاقاً من أسعارها وملتزمها يهوداً ومسلمين.

(15) Bachrouh, T: *Formation sociale...*, op. cit., p. 97.

(16) A.E.P., A.C.F.T., 597a, du 12 septembre 1688. Cité in Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 123.

الزّبال ابتداء من سبعينيات القرن السابع عشر⁽¹⁷⁾، وهو انخفاض هامّ باعتباره يمثل تراجعاً بحوالى نصف القيمة، ويديهي أن ينخفض سعر اللّزمة تبعاً لانخفاض بضاعتها.

هذا التّفهقر على مستوى سعر اللّزمة والمادّة المكوّنة لنشاطها له أسبابه ودواعيه، من أهمّها تأثير الظّرفيّة السياسيّة للبلاد التي اتّسمت باضطرابات شديدة الوقع من جزاء الحرب الأهليّة التي دامت إلى حدود اعتلاء حسين بن علي الحكم⁽¹⁸⁾، وانعكست مظاهرها على أهمّ القطاعات التجاريّة الحساسة، مثل الاتّجار في الجلد الذي اعترضته العديد من العراقيل على مستوى نقله من مراكز إنتاجه بداخل البلاد إلى مراكز ترويجه بالحاضرة، الأمر الذي يجبر منتجيه على التّفويت فيه بأقلّ من قيمته المعتادة، خاصّة وأنّ الجلد مادّة سريعة التلف⁽¹⁹⁾. ويبدو أنّ هذه العراقيل التي كانت وراء التّركود النسبي لهذه التجارة حتمت على الإدارة الماليّة إعادة النّظر في أسعار الجلد عند عرضه للالتزام.

على مستوى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منحنا الرّصيد الوثائقي لدار الجلد سلسلة هامّة من الأرقام، يّسّرت لنا التّبيل لرصد حركة تطوّر الأسعار على امتداد أكثر من قرن وربع القرن⁽²⁰⁾. وليس بكاف هنا أن ننظر في طرفي هذه الأرقام لإبراز المراحل التي تعقّبتها اللّزمة، بل لا بدّ من مراقبة كلّ تقلّباتها عبر مسارها لفهم الآليّات المتحكّمة في تحولاتها أو الموجهة لها من فترة إلى أخرى، وهو ما حاولنا التّقيّد به على ضوء هذا الرّسم⁽²¹⁾:

(17) Pantet, E; *Correspondance...*, op. cit., Mémoire de Jean-Baptiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686. (1 p. 390).

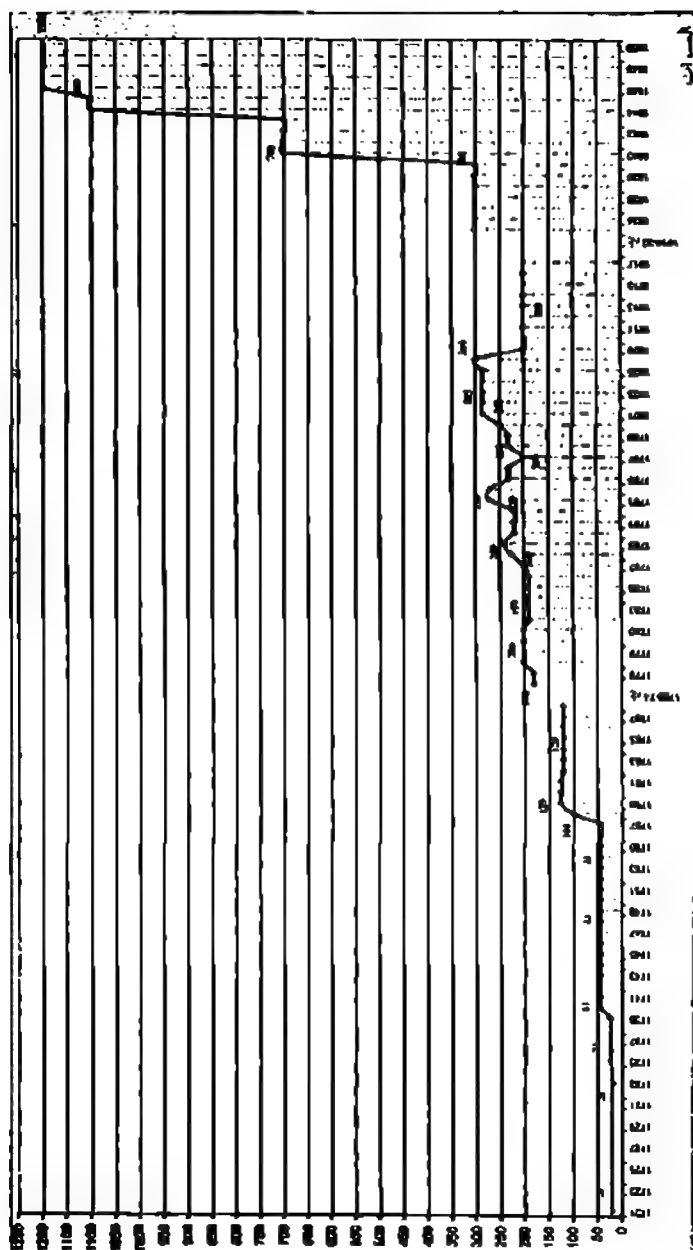
(18) Chérif, M.H; *Pouvoir et société...*, op. cit., p. 95-100.

(19) لا يوجد في مكوّنات الجلد ما يساعد على مقاومة التّقلّبات المناخيّة، خاصّة وأنّه يُنقل من مصادر الإنتاج على حالته الطّبيعيّة دون تحويل أو صيانت، وهو ما تشير إليه الوثائق بلفظة «نهي». انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 2177، حساب دار الجلد بنونس ونواياها بداخل البلاد بتاريخ 1839-1840.

(20) انظر أدناه، الدفاتر الأرشيفيّة المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي والتي ستواجد في هامش رسم تطوّر أسعار اللّزمة بين 1721 و1850.

(21) اعتمدنا في بسط هذا الرسم البياني على أسعار لزّمة دار الجلد الولادة في السجّلات الواردة أدناه التي أدرجت حسب أعدادها الرّتيبة، أ.و.ت، دفتر رقم: 35، مداخيل =

رسم بياني رقم 3
تطور أسعار لزمة دار الجبل بين 1721 و 1850



إنَّ المتأمل في هذا الرسم يلاحظ تطوراً فريداً من نوعه لطرفي الأسعار، فاللزمة تنطلق من 20,000 ريال سنة 1721 لتصل إلى 1,195,000 ريال سنة 1850، وهو تطور ذو نسق سريع مقارنة ببعض اللزوم الهامة والرئيسية التي انضوت تحت نظام الالتزام على امتداد الفترة الحديثة⁽²²⁾. لكن هذا التطور المذهل لم يكن على ما هو عليه دون أن يعقب عدة فترات كشف عنها هذا الرسم، إذ من خلاله تمكنا من رصد أربع مراحل واضحة:

مرحلة أولى امتدت من سنة 1721 إلى حدود 1739.

مرحلة ثانية تواصلت من سنة 1740 إلى حدود 1768.

مختلفة دوايا وخطايا وتلاقط، مع مصاريف يومية لدار الباي بتاريخ 1742-1744. دفتر رقم: 45، مداخيل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1745-1754. دفتر رقم: 98، حصر ملخص لكل مداخيل القولة ومصاريفها من شهر أيلول/سبتمبر 1757 إلى شهر أيار/مايو 1768 وذلك تحت نظر القائد هوذة لياه. دفتر رقم: 235، مداخيل القولة من الدوايا والخطايا واللزم، مع نص اتفاق لزومة دار الجبلد بتاريخ 1783-1788. دفتر رقم: 272، مداخيل بيت خزندار من لزوم ومجانب وخطايا ودوايا بتاريخ 1793-1794. دفتر رقم: 291، مداخيل القولة من الخطايا والدوايا واللزم والأعشار من 1796 إلى 1798. دفتر رقم: 295، حساب قائد بيت خزندار يوسف بيوشي على كل مداخيل البيت من مجانب ولزوم وخطايا ودوايا وتلاقط والمصاريف المسجلة في شأن مصالح الباي والقولة من تشرين الأول/أكتوبر 1796 إلى تشرين الأول/أكتوبر 1819. دفتر رقم: 307، مداخيل بيت خزندار من مجانب ولزوم وكراء ملك لسنة 1799. دفتر رقم: 320، مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1802-1803. دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار من مجانب وشر ولزوم وخضائر وكراء ملك وبيع حيوان وبارود بتاريخ 1814-1815. دفتر رقم: 404، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 421، مداخيل ومصاريف أملاك البابليك بين 1818 و1821. دفتر رقم: 2159، محاسبة لزوم دار الجبلد على المصاريف الخارجة بموجب تذاكر الباي بتاريخ 1720-1735. دفتر رقم: 2160، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1734-1749. دفتر رقم: 2161، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1748-1769. دفتر رقم: 2162، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1768-1782. دفتر رقم: 2163، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1782-1801. دفتر رقم: 2164، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1801-1849. دفتر رقم: 3/2250، كشف للزوم ومحاصيل الباي منها بتاريخ 1839-1851.

(22) سنتمرض إلى هذه النقطة لاحقاً من خلال مقارنة لزومة دار الجبلد بلزوم لها أهميتها هي الأخرى في مداخيل الدولة.

مرحلة ثالثة ابتدأت من سنة 1775 لنتهي سنة 1817 .

مرحلة رابعة ابتدأت من سنة 1833 لنتهي سنة 1850 .

مرحلة استقرار أسعار اللزمة (1721-1739)

دامت هذه المرحلة حوالي عشرين (1721-1739)، وعلى امتدادها لم يشهد سعر اللزمة تطوراً ملحوظاً، إذ يبدأ بمبلغ 20,000 ريال ليستقر على مقداره إلى نهاية حكم حسين بن علي، ثم يرتفع بزيادة طفيفة تقدر بأربعة آلاف ريال مع بداية عهد علي باشا ليقي دون تغير إلى سنة 1739 .

على مستوى الساحة المالية للإيالة، شهدت العملة اضطرابات متواصلة، بانتهاء قيمتها ومقدارها من الفضة في مناسبتين (سنة 1725 وسنة 1736)، بالمقارنة مع الريال الإسباني الذي كان رائجاً إلى حدود العشرين الثانية من القرن الثامن عشر، وهو ما يكشف عنه الجدول رقم (6) الذي قارناً فيه مستوى تدني العملة، بمسوى ارتفاع سعر اللزمة، خلال هذه المرحلة والمراحل التي تلتها.

يشير هذا الجدول إلى أنّ حركة انهيار العملة لم يكن لها الوقع الكبير، إذ إنّ السعر بقي على مقداره خاصة عقب سنة 1729 بالرغم من انخفاض قيمة الريال إلى 64% بالمقارنة مع الريال الإسباني. ومع بداية عهد علي باشا سجل سعر اللزمة ارتفاعاً بحوالي 20%، وهنا تزامن هذا التطور مع انهيار قيمة العملة التي انخفضت بحوالي 18% عن مستواها السابق مدعّمة بذلك نفس نسق الانخفاض.

وما يمكن أن نلاحظه تبعاً لما تقدّم، أنّ سعر اللزمة لم يرتبط هنا بتغير قيمة الريال الذي تمّ في مناسبتين، إذ إنّ مؤشر انهياره كان أكثر حدة من مؤشر الزيادة في سعر اللزمة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما تذهب إليه بعض الدراسات من أنّ الارتفاع أو الانخفاض الحقيقي لسعر بضاعة ما يحدّد بالفارق الحاصل بين نسب انهيار العملة ونسب ارتفاع الأسعار⁽²³⁾. وهنا انهارت قيمة الريال بحوالي

Berger, P; *La monnaie et ses mécanismes*, Paris, 1995, p. 79. Hahn, F.H; *Monnaie et inflation*, Paris, 1984, p. 45-47.

جدول رقم 6

تطور قيمة الريال			تطور اعداد لزمة دالر الجلد			
قيمة تهيّار الريال التونسي بالمقارنة مع :		تاريخ تغير العملة	نسبة ارتفاع السعر بالمقارنة مع :		تطور سعر اللزمة	تاريخ تغير سعر اللزمة
نسبة الانخفاض (%)	الريال الإسباني	لتاريخ	السعر السابق	المؤشر (2012)		
	100	قبل 1721		100		
- 20%	80	1728-1721	-		20,000	1728-1721
- 36%	64	1729	-		20,000	1729
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			-		20,000	1735-1730
- 47,5%	52,5	1736	+ 20%	120	24,000	1736
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			+ 20%	120	24,000	1740-1737
			+ 83,3%	220	44,000	1756-1740
			+ 172,7%	600	120,000	1765-1757
- 86%	32	1766	0	600	120,000	1766
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			+ 50%	900	180,000	1777-1776
			+ 11%	1,000	200,000	1781-1780
			+ 25%	1,250	250,000	1801-1800
			+ 14%	1,425	285,000	1805-1804
			+ 5,7%		300,000	1806-1805
- 71,4%	28,5	1825	0	1500	300,000	1825
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			0		300,000	1828-1826
- 71,9%	28,1	1829	0		300,000	1829
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			0		300,000	1839-1830
			+ 133,3%		3,500	700,000
			+ 1,43%	3,550	710,000	1844-1843
			+ 54,9%	5,500	1100,000	1845-1844

(24) نتخذ هنا مؤشر 100 لأول سعر نغتر عليه في سجلات مؤسسة دار الجلد والمحدد بمبلغ 20,000 ريال.

(25) النبة المئوية لانخفاض قيمة الريال بعد تحوّل العملة.

47,5% مقارنة بالريال الإسباني، كما تدنّت نفس هذه القيمة بحوالي 34,5% عقب منسبتي تغير العملة على امتداد هذه المرحلة فقط، في المقابل يرتفع سعر اللزّمة بحوالي 20% كما أسلفنا. وإذا طبقنا هذه القاعدة نلاحظ أنّ القيمة الحقيقية للزّمة قد شهدت انخفاضاً، بينما بقيت قيمتها الاسمية مستقرة على مقدارها في أغلب سنوات العمل بها خلال هذه المرحلة.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إنّ سعر اللزّمة لم يحدّده انهيار قيمة العملة، بقدر ما حدّدته ووجّهته العلاقات التي جمعت بين أعلى هرم في السلطة وملتزمي دار الجلد، هذه العلاقات التي أدّت دون ريب إلى تواطؤ بين الطرفين من شأنه أن ينعكس على سعر اللزّمة الذي بقي تقريباً على مقداره بالرغم من تأثر حركة الأسعار عموماً بتدنّي قيمة العملة، إذ لا نخال أنّ المردودية العالية للزّمة ما، لا تدخل ضمن أرباح الباي الشخصية. هذا مع وجوب التذكير بأنّ سعر اللزّمة في هذه الفترة قد انخفض عمّا كان عليه في نهاية القرن السابع عشر⁽²⁶⁾.

مرحلة تطوّر أسعار اللزّمة (1740-1768)

دخلت اللزّمة مع بداية سنة 1740 في طور جديد، وذلك بارتفاع سعرها الذي آل إلى 44,000 ريال في فترة أولى، و120,000 ريال في فترة موابية، أي بزيادة متتالية عادت 83,3% بين سنتي 1740 و1756، و172,7% بين سنتي 1757 و1768، ونبعاً لهذا ففر مؤشر تطوّر سعرها من 220 إلى 600⁽²⁷⁾. وإذا كان ارتفاع السعر الأول هنا قد عقب مباشرة وبسنوات قليلة فترة تدنّي العملة، وله في ذلك تبريره، حتى تتدارك السلطة البعض من خسارتها، فإنّ السعر الثاني الذي تضاعفت من خلاله قيمة الزيادة حوالي ثلاث مرّات، قد حدث خلال فترة استقرار العملة

(26) حدّد سعر لزّمة الجلد في ثمانينيات القرن السابع عشر بمبلغ 30,000 ريال ويحدّد بعد أكثر من ثلث قرن بمبلغ 20,000 ريال. انظر: في هذا الصدد ما أوردناه سابقاً عند تعرّضنا إلى تطوّر لزّمة الجلد، وانظر كذلك: أ.و.ت.، دفتر رقم: 2139، محاسبة لزّام دار الجلد بتاريخ 1133-1147 هجري (1720-1735).

(27) انظر: الجدول السابق لتطوّر أسعار ومؤشر لزّمة دار الجلد مقارنة بانهيار قيمة الريال التونسي.

في مستواها السابق، أي في القيمة التي بقيت عليها دون تغير على امتداد أكثر من ربع قرن من الزمن⁽²⁸⁾.

لكن ما يمكن أن نلاحظه على امتداد هذه المرحلة، أن السعر شهد بعد كل ارتفاع استقراراً طويلاً نسبياً، وهو ما لا يتماشى مع الأهمية التي تحظى بها لزمة دار الجلد، إذ من المفروض أن يتدعم سعرها بأطراف من سنة إلى أخرى، وهو ما لم يتم إلا بزيادة غير منتظرة وبالفئة الأهمية. ويعود ذلك حسب اعتقادنا إلى رغبة المخزن في إلزام احتكاراته لمدة سنوات متالية لضمان أرباح آتية ومستمرة.

وعلى غرار هذا يكشف الرسم البياني لتطور أسعار اللزمة في الفترة الممتدة من 1757 إلى 1768 عن حركة تصاعدية أحياناً وتنازلية أحياناً أخرى، إلا أن ذلك لم يشكل تذبذباً في الأسعار، بل هو استقرار، ذلك أن اللزمة اقتنيت لمدة 6 أعوام متالية من قبل نفس الأشخاص، حُدد سعرها الإجمالي لهذه المدة قبل بدء العمل بها بمقدار 120,000 عن كل عام، وتعهّد ملتزموها: اليهودي صورية وشركاؤه من اليهود أيضاً على أداء معلومها على النحر التالي:

100,000 ريال يقع دفعها في العام الأول من اللزمة.

125,000 ريال تدفع من العام الثاني إلى العام الخامس من عملها.

120,000 ريال تدفع في العام الأخير من التزامها.

علماً أنه بعد انتهاء مدة العقد، احتفظ نفس الأشخاص باللزمة وبالسعر نفسه لمدة ثلاث سنوات أخرى متالية⁽²⁹⁾.

إذا كان ارتفاع أسعار اللزمة قد حذدته وضعية العملة المتداولة بالرغم من عدم تزامنه مع انهيارها، فإن استقرارها عقب كل زيادة مهما كان مقدارها قد فرضته نوعية عقد الالتزام الذي يثبت ثمنها عند إبرامه، لذلك نرى أن السعر لا يتحول إلا بعد انتقال اللزمة من طرف إلى طرف آخر، وقد لاحظنا ذلك في فترة

(28) لم تتغير قيمة الريال التونسي بين 1737 و1763، بل بقيت على وزنها وقيمتها كما حدّد لها في آخر تقرير والذي تمّ سنة 1736. انظر الجدول السابق.

(29) أ.و.ت، دفتر رقم: 2161، محاسبة لزمة دار الجلد بتاريخ 1748-1769.

أولى بعد انهيار العملة أي سنة 1740، ثم في فترة ثانية سنة 1768، أي بعد الانهيار ذاته بستين.

مرحلة تذبذب أسعار اللزمة (1775-1817)

ينطلق سعر اللزمة في نهاية سبعينيات القرن الثامن عشر، من 180,000 ريال في بدايته، ليقى تقريباً على نفس المقدار في نهاية هذه المرحلة، إذ على امتداد أكثر من ثلث قرن لم تتعدّ الزيادة عتبة 11%، عدا السنوات الأولى الفاصلة بين المرحلتين، حيث ارتفع السعر بزيادة 60,000 ريال، مقارنة بآخر سعر رست عليه اللزمة في المرحلة التي سبقتها (1757-1768)، وقد حدث هذا الارتفاع مباشرة إثر انهيار قيمة العملة الذي تمّ سنة 1766، وهو ارتفاع غير مبالغ فيه إذا التجأنا إلى القاعدة التي أشرنا إليها سابقاً، والمتتملة في المقارنة بين نسبة تدني العملة والتي انحصرت هنا في حدود 40% بالنسبة إلى آخر انهيار للريال (سنة 1736)، وبين ارتفاع السعر الذي لم يتجاوز 50% كذلك.

وخلال هذا الحيز الزمني الطويل نسبياً، لا يمكن تفسير هذا النسق عموماً بالاستقرار الناتج عن ثبات العملة وعدم انهيارها طوال الفترة الممتدة بين 1766 و1817⁽³⁰⁾، ولا بالتطور البطيء الناتج هو الآخر عن الحركة العادية لتطور الأسعار عموماً على امتداد هذه السنوات. إذ بين طرفي أرقام هذه المرحلة شهد سعر اللزمة تذبذباً من سنة إلى أخرى وبصفة متواصلة تقريباً، كما شهد تقلّبات كثيرة بالزيادة (بين 5% و22%) وبالتقصان (بين 5% و33%).

وليس من غريب الصدف أن تتزامن هذه التقلّبات من جهة مع الحروب الأوروبية التي دارت رحاها في البحر الأبيض المتوسط بين 1792 و1815، ومن جهة ثانية مع اعتلاء حمودة باشا باي العرش سنة 1782 الذي أخذ برسم تطلّعات جديدة ومستقبلية لتجارة البلاد الخارجية هدفها الانفتاح على أوروبا والاحتكاك بنظمها وسياساتها التجارية وكسب تقاليد تجارها وأصحاب الأموال فيها⁽³¹⁾.

(30) فترة استقرار العملة دامت إلى سنة 1825، ثم انهارت قيمة الريال إلى 28,1 مقارنة بالريال الإسباني.

(31) حول هذا الموضوع، انظر: الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، مرجع سبق ذكره، ص 279-307.

ويدهي أن يكون لهذين العاملين تأثير ولو نسبي في قطاع خصّصت نسبة كبيرة من مادّته الخام للتصدير.

ما شدّ انتباهنا في هذه الفترة كذلك هو الانهيار الفجائي لسعر هذه اللزّمة ابتداء من سنة 1810 إلى 200,000، إذ عاد إلى ما كان عليه من ثمن قبل ربع قرن، وذلك بعد أن أخذ نسقاً تصاعدياً دون تراجع لمدة 15 سنة ابتداء من سنة 1796. وهنا تتجسّد بوضوح سياسة حمودة باشا باي في تشجيعه للتجارة المحليين، إذ بعد أن كانت اللزّمة بيد اليهود، منحت لسليمان بن الحاج بأقل من سعرها المتداول بإيعاز من ماريانو ستينكا⁽³²⁾ المملوك «المدلّل» لدى الباي وأحد مستشاريه والمؤثرين في سياسته التجارية والذي ارتبط مع سليمان بن الحاج بعقد ينص على إشرافه على عملية تصدير جلود دار الجلد وتوريد ما تحتاجه الدولة من مواد يقع اقتناؤها على حساب مبلغ اللزّمة⁽³³⁾.

Chater, K., *Dépendance et mutations...*, op. cit., p. 137-192.

(32) ماريانو ستينكا (Mariano Stinea)، أصله من نابولي، وقع في قبضة القراصنة وهو صغير، تمّ إلحاقه بأرقاء القصر وعيّنه حمودة باشا باي مشرفاً على جميع أرقائه بعد أن تعلّم اللغة العربيّة وظهرت عليه علامات النجابة. وبفضل ذكائه ونباهه استطاع أن يكسب ودّ حمودة باشا باي فأصبح الكاتب الشخصي له والمترجم الرسمي لكلّ ما يرد على الباي من رسائل من الدبلوماسية الأوروبيّة، كما أسندت إليه خطط هامة مثل الاتصاف على أملاك القصر من مجوهرات ونفائس، ونائب الباي في المفاوضات بين تونس ونابولي، وكاتب مقعد لدى الباي، إضافة إلى أن حمودة باشا باي لم يستغن عن استشارته في أغلب شؤون البلاد الداخليّة. هذه العلاقة المتينة التي جمعتها بحموده باشا باي فوّت من نفوذه داخل البلاط الحسني ودخل البلاد، وهو نفوذ جعل الفصل الفرنسي جاك ديفواز يربّته ثالث رجل في الدولة بعد الباي ووزيره مصطفى خوجة، الأمر الذي أثار غيظ العلّيد من رجالات الدولة لشدة تأثيره في أجهزة الحكم وفي شؤون الدولة نتيجة الصلاحيات التي منحها لّيّاه الباي والود الذي يكتّ له؛ فقد عتقه قبل سنوات من موته كما لم يرغبه على اعتناق الإسلام. من أبرز الشخصيات التي كانوا له يوسف صاحب الطابع الذي نسب في إعدامه بعد أن وشى به إلى محمود باي متهمّاً إياه بأنّه المتسبّب في تسييم حمودة باشا باي وبيّته يريد الإطاحة بالباي الجديد أصغمه محمود باي في كانون الأول/ديسمبر 1814، ودفن بمقبرة النصارى.

(33) أ.ت.؛ ص.1؛ ص.96؛ م.150؛ و.1؛ بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1809. المصدر السابق، و.2؛ بتاريخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 1810.

مرحلة تدخّل أسعار اللّزمة من جديد (1810-1850)

تدخّل سعر اللّزمة في هذه المرحلة تدخّلاً كلياً، وتميّزت بفترتين : فترة أولى كان تطوّر السعر فيها ذا نسق عادي، إذ خلال المدة المتراوحة بين 1817 و1833 ازداد بنسبة 33% ليستقرّ بعدها في حدود 300,000 ريال، ويمكن أن يعود هذا إلى قلّة المنافسة التي تساهم في الرفع من الأسعار عن طريق المزايدات، إضافة إلى عدم تأثر السعر بتدني قيمة العملة خاصّة بين سنتي 1825 و1829.

مع بداية 1840 دخلت اللّزمة طورها الثاني، وهو طور مغاير تماماً لما كان عليه سابقاً، إذ شهدت أسعارها ارتفاعاً لا مثيل له بتضاعفه أربع مرات خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، مستجلة بذلك رقماً قياسياً لا تتقيم مقارنته بأيّ سعر من أسعار اللّزمة سابقاً منذ تأسيس دار الجلد، كذلك لم تبلغه أيّة لّزمة أخرى على امتداد تاريخ نظام الالتزام بالبلاد التونسيّة، فمن 300,000 ريال سنة 1839-1840 ترتفع إلى 700,000 ريال سنة 1840-1841، أي بنسبة تقدر بحوالي 133%، ثم تواصلت على نفس هذا الاتجاه مستجلة نسبة 136% سنة 1843-1844، ونسبة 266% سنة 1845، ثم ما يناهز 300% في السنة التي تلتها، لتتواصل على نفس هذا النسق إلى سنة 1850.

تعود هذه المبالغة في ارتفاع السعر إلى عاملين أساسين، أولهما سياسة أحمد باشا باي (1837-1855) تجاه نظام الالتزام، إذ من منظوره يجب أن تكون أسعار كل اللّزم دون استثناء ذات نسق تصاعدي، أي أنّه لا يقبل إطلاقاً انخفاضها، لذلك حرص ضمن عمليّة المزايدات على أن لا تنقل اللّزمة من لّزام إلى لّزام آخر إلّا إذا زاد الثاني عن سعر الأول، في هذه الحالة فقط يستطيع اللّزام أن يتخلّص من أعباء لزمته⁽³⁴⁾. وفي حالة حدوث عكس هذا فإن اللّزام الأول مجبر تحت ضغط العقاب أو مصادرة أملاكه إلى الاحتفاظ باللّزمة حتى وإن أدّى به الأمر إلى الإفلاس المدفوع.

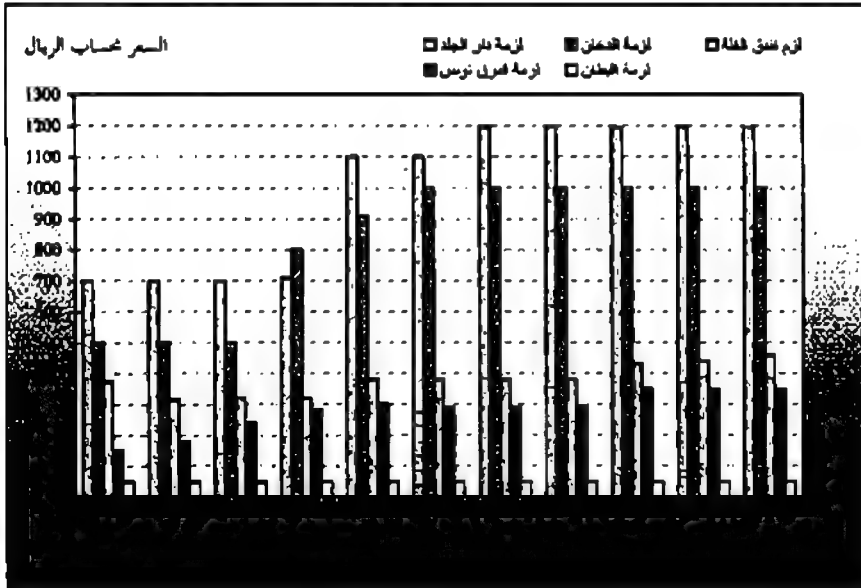
ثاني هذين العاملين المساهمين في ارتفاع السعر، هو التنافس حول هذه اللّزمة بين عائلتين من أثري العائلات المحليّة آنذاك وهما عائلة بن الحاج التي

(34) الإتحاف، ج 4، ص 80-81.

يتزعمها الحاج سليمان، وعائلة ابن عياد التي يتزعمها محمود، الأمر الذي أدى بهذه المنافسة التجارية إلى الانحراف عن قانونها وأصبحت لا منطقية من حيث التصرف ولا عقلية من حيث العمل، إذ إن أساسها هنا ليس الظفر باللزمة بل تحطيم المنافس. ويدو أن ارتفاع سعرها بهذا المقدار كان مؤشراً لانتهاء اللزمة بين الحين والآخر، ذلك أنه ارتفاع غير عادي إطلاقاً. كما أنه ارتفاع لم يكن في أي حد من حدوده يتلاءم مع إمكانيات التجار المحليين، ولم يكن خاضعاً لمنطق السوق المحلية التي تميزت بمحدودية مواردها وانحسار آفاق توسعها. لكن رغم هذا، فإن تطور أسعار هذه اللزمة على هذا النسق السريع يحيلنا إلى مكانتها في صلب نظام الالتزام مقارنة بلزوم أخرى، وهو ما يصفه الرسم التالي⁽³⁵⁾:

رسم بياني رقم 4

مقارنة تطور أسعار لزمة دار الجلد بأسعار لزمة البطان وجمبرك تونس والدخان (1840-1850)

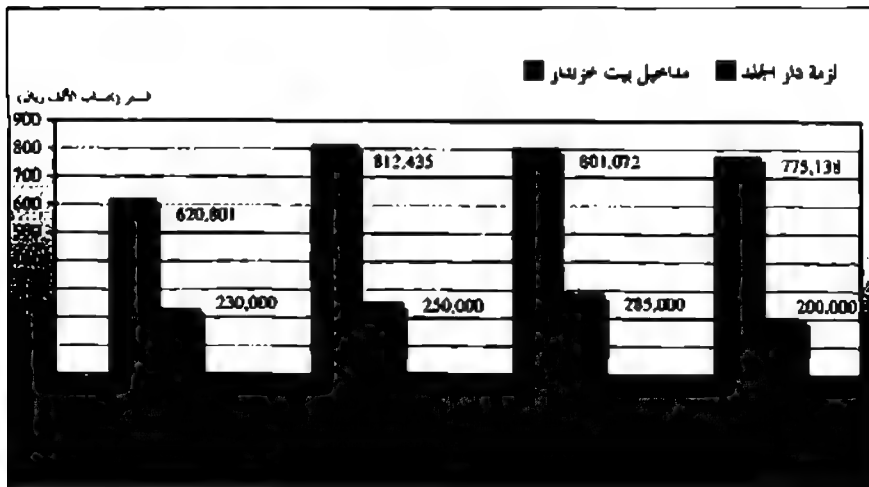


(35) اعتمدنا في هذا الرسم أسعار اللزوم المسجلة بالدفاتر الجبائية التالية: أ.وت.، دفتر رقم: 2164، محاسبة لزوم دار الجلد بتاريخ 1801-1849. دفتر رقم 3/2250، سبق ذكره.

تتضح من خلال هذا الرسم المكانة التي تحظى بها لزمة دار الجلد إذ إنها تتصنر المرتبة الأولى قبل لزمة الدخان بفرعيها (لزمة بيع الدخان ولزمة ربح الدخان) التي شهدت أوج ازدهارها في هذه الفترة وعدت المنافسة الوحيدة لها، وتفوقت عليها في مناسبتين فقط (سنة 1256 هجري/ 1840-1841 سنة 1259 هجري/ 1843)، لكن رجعت للزمة دار الجلد أولويتها بعد تحوّل سعرها من 710,000 ريال إلى 1,100,000 ريال سنة 1260 هجري/ 1844، أي بزيادة تقدر بحوالي 65%. وتجاوزت لزمة الجمر بكثير هذه التي تشرف على أداءات قطاعين هامّين هما التوريد والتصدير، وكذلك الشأن بالنسبة للزمة البطان المرتبطة بصناعة الشواشي ذات الماضي المجيد، والتي دخلت في طور الانخفاض مع بداية القرن التاسع عشر. ونوعاً لمكانتها بين اللّزم، فما من شك في أن تكون أهميتها جلية بالنسبة إلى اقتصاد البلاد وإلى مداخيل الدولة عموماً، كما يتضح من خلال الرسمين التاليين:

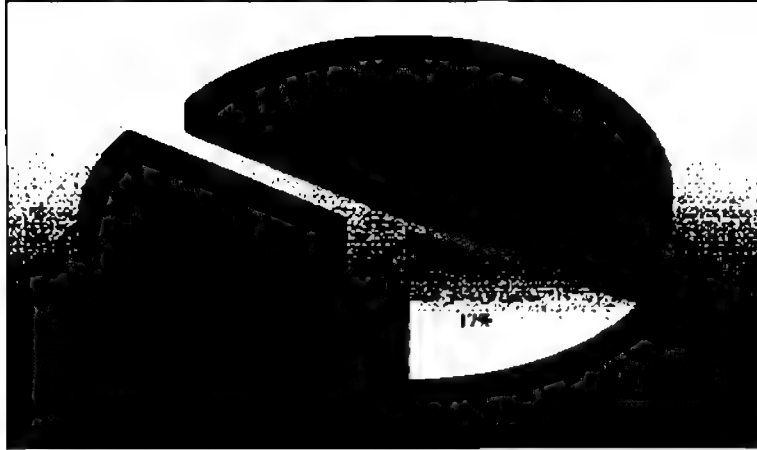
رسم بياني رقم 5

مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل بيت خزندار بين 1797 و 1810 (36)



(36) استخرجنا هذا الرسم من حسابات مداخيل الدولة التي تتضمنها السجلات التالية، أ.و.ت؛ دفتر رقم: 294، بيان مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر ودوايا وخطايا وكراء ملك ولزم وغيرها بتاريخ 1798-1797. دفتر رقم 295، مماثل للدفتر السابق =

رسم بياني رقم 6

مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل اللزيم الحضريّة والريفية بين 1840 و 1850⁽³⁷⁾

انحصرت مساهمة لزمة دار الجلد في فترة تذبذب أسعارها⁽³⁸⁾، في مداخيل بيت خزندار بين (21% و 27%) أي بحوالي ربع المداخيل. كما مثل معدل مساهمتها تحت نظام المحصولات (بين 1840 و 1850) المكوّن لجلّ مداخيل الدولة ما نسبته (17%)، وهو مبلغ فاق مبالغ عائدات لزيم أصواع الزيت لخمس عشرة منطقة بالإيالة منتجة للزيوت⁽³⁹⁾، وبهذا ساهمت بنصف المداخيل التي حققتها

= ويمتد تاريخه من 1797 إلى 1819. دفتر رقم: 311، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1800. دفتر رقم: 313، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1801. دفتر رقم 329 بتاريخ 1804-1805. دفتر رقم: 349، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1809-1810. دفتر رقم: 359، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1810-1811.

(37) اعتمدنا في هذا الرسم على: أ.و.ت: دفتر رقم 2250/3، والنسب المئوية الواردة فيه هي لمتوسط أسعار العشرين 1840-1850.

(38) انظر الرسم البياني لتطور أسعار لزمة دار الجلد بين سنة 1721 وسنة 1850.

(39) وهي أغلب المناطق السجة للزيوت بالإيالة (أصواع الزيت ب: صفاقس، سوسة، المنستير، المهدية، القلعة الكبرى، ساكن، زغوان، رأس الجبل، تشور، تيرسق، بنزرت، طبرية، مجاز الباب، المهدية، الوطن القبلي وتم إخضاعها لهذا الترع من الأداءات في فترة أحمد باشا باي، انظر على ميل المثال: أ.و.ت. دفتر رقم: 2250/3 سبق ذكره.

نُزِمَ الزيفية (35%)، كما مثلت أكثر من ثلث (35,5%) المداخيل المتأتية من النُزِمِ الحضرية في نفس الفترة (48%)، ودون ريب فإنه على هذا الوجه من المقارنة، وعلى هذا القدر من المداخيل، سوف تشير رغبة أصحاب الأموال من تجار وغيرهم لاقتنائها والمحافظة عليها والتمتع بأرباحها.

3 - لزامة دار الجلد

لا يمكن التعرّض إلى نشاط اليهود في مؤسسة دار الجلد بمنأى عن نشاط لمسلمين بها، لذلك علينا أن نتطرق إلى مختلف فئات التجار الذين تعلّقت همهم بالانخراط فيها، كما تعلّقت أرباحهم وتنمية ثرواتهم بالتمسك بها إلى حدّ الاحتكار. ويبدو أنّه عبر تطوّر مسارها لم تكن المشاركة فيها ولو لفترة قصيرة بـأمر البسيط أو الهين، بل إنّ الولوج في مجالها يتطلّب خبرة واسعة نظراً إلى تشبّ آليات عملها والعمل بها، فضلاً على أنّنا لا نخال أنّ هذا القطاع يكاد يخلو من منافسة شديدة، تزداد حدة بما تحقّقه من نجاحات، أي من خلال ما تحقّقه من أرباح للمتكفل أو للمتكفلين بتسييرها. هذه المنافسة قد جمعت بين أصحاب الأموال من تجار لتدعيم مكاسبهم ورجال الدولة لتوسيع نطاق نفوذهم أكثر. وضمن هؤلاء استطاع ثلّة من التجار اليهود الفاقدين لكلّ سند غير سند أموالهم وخبرتهم - بحكم وضعيتهم القانونية المتنبّية باعتبارهم أقلية - أن يتداولوها عليها، وذلك بإصرارهم على التمسك بها والانتماء إليها لفترات طويلة. من هذا المنطلق يمكن أن يتضح الدور الذي شغله اليهود في مؤسسة دار الجلد، وفي صلب ما أطلق عليه اسم «شركة الجيورناطة».

أ - الجيورناطة، دفع قوي لتجارة الجلد

ما يمكن أن نشير إليه ونحن بصلد البث في الجيورناطة، هو بروزها في النصف الثاني من القرن السابع عشر في ظلّ تجارة الجلد من جهة، وارتباطها بهذه المائة مع التجار اليهود من جهة ثانية. ونظراً للغموض الشديد الذي يحيط بها، والمنجز عن غياب كلي لمعلومات حولها بإمكانها أن تثير البعض من جوانبها، فإنه حريّ بنا أن ننظر في مفهومها بجانيه اللغوي والعملية للتوصل إلى كيفية تشكّل طرفها التنظيمية وبرز هيمتها المالية. كما يجب تبعاً لهذا، التطرّق إلى صفها أو

وضعها، أمي شركة كالشركات التي أنشئت طبقاً لقانون أساسي يؤطرها؟ أمي وكالة أسندت مهمة تسييرها إلى شخص يمثل مجموعة من التجار أمام القانون؟ أمي مجموعة من التجار وحدث أموالها للقيام بنشاط تجاري ما دون الخضوع في تأسيسها إلى سلطات الإشراف؟.

* الجيورناتة: مفهومها وطرق عملها

تحتدر لفظة الجيورناتة من اللغة الإيطالية، وتقابلها باللغة العربية «اليومية»، أي هناك تحديد زمني مرتبط باليوم في بدئه وغايته، ونفس هذه اللفظة الأجنبية ومعناها مازالا متداولين في العامية التونسية إلى الآن، لكنهما مرتبطان ببطقة عمالية معينة، ومتصلان أكثر بالأجر عن عمل ما، تضبطه الفترة الزمنية، وتحكم في تحديد مبلغه مزاوله هذا العمل طيلة يوم كامل. فيما يتعلق بالفترة الزمنية لبحثنا، وعلى الصعيد التجاري ما يمكن أن نفهمه من خلال هذا المصطلح بالاستناد إلى بعض المصادر، هو تداول بعض التجار المرتبطين فيما بينهم برأس مال موحد من جهة، والتزامهم من جهة ثانية أمام السلط التجارية بالإشراف على مادة الجلد كل على حدة، حسب تعاقبهم عليها بالتأوب اليومي.

إلى هذا الحد يمكن إثبات مبدئين ارتكزت عليهما الجيورناتة، أولهما اشتراك هؤلاء التجار في رأس مال التزام الجلد، وتبعاً له سيكون رأس المال هذا مقسماً إلى أسهم أو حصص⁽⁴⁰⁾، سواء كانت متساوية أو غير متساوية، وهي التي تحدد أرباح كل تاجر من هذه المجموعة. ثاني المبدئين يتمثل في أن طريقة العمل خضعت بدورها إلى تقسيم، لكنه تقسيم زمني وفق عملية التداول أو التأوب. متابعة وإشرافاً على سير عمل اللزمة.

ولئن لم نتضح لنا بعد معالم وتقنيات العمل المثبتة خلال اليوم، فإننا نرجح اتصالها بالمراحل التي يمر بها هذا العمل، والمتمثلة خاصة في المراقبة الحسابية

(40) هذه الطريقة تحيلنا إلى اشتراك 20 شواشياً في التزام لزمة البطان لمدة تزيد عن الثماني سنوات بسعر استقر في حدود 100,000 ريال عن كل العام، ويقع تسديد المبلغ وفق أقساط يومية بعد تقسيمه على عدد أيام العام. انظر: أعلاه. ولزيم من التدقيق انظر كذلك: أوت: دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

للكميات المتوفرة من الجلد، سواة تلك التي حوّلت واستوجب نقلها من مخازن الدّار بالحاضرة إلى مخازن البحيرة في انتظار شحنها من ميناء حلق الوادي، أو تلك التي لم تحوّل بعد، وتتطلب عمليات تقنية تبدأ بتمليح الجلد وتجفيفه ثم دبغه⁽⁴¹⁾.

هذا النمط في تنظيم عمل بعض الأنشطة التجارية والمركّز أساساً على توحيد بعض التجار لأموالهم بمبادرات فردية، لم يكن من ابتداع اليهود القرنين، كما لم تكن خبرتهم في الميدان التجاري أو نحوه سبباً لبعثه، بل إنّ جلوره تعود إلى القرون الوسطى، حيث برزت معالم طرقها لأوّل مرّة في «سيان» (Sienne) و«فلورانس» بإيطاليا بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وكان وراء تطبيقها ومواصلة العمل بها تجار إيطاليون من جنوبيين وبنادقة وغيرهم كثيرون، تميزوا بتجربة واسعة في إنشاء البيوتات والشركات التجارية⁽⁴²⁾. وقد استندوا إلى أموالهم منضوين تحت «تجمّعات» تجارية تمكّنهم خاصّة من تفادي الإفلاس، وذلك بتقاسم نسب الخسائر في مرحلة أولى، إن حدث وتعرّضت تجارتهم إلى ذلك، دون الأرباح التي لم تطبق إلاّ مع تجمّعات Societas Maris و Colleganza ثم مع Commenda في مرحلة تالية⁽⁴³⁾.

نرجح تطبيق البعض من أسس هذا التنظيم بالإيالة التونسية إلى اليهود القرنين في ظلّ ما عرف بالجيورنطة، إذ يبدو أنّ من أسباب توحيدهم لأموالهم

(41) نظراً إلى ندرة المعلومات التي تعلّق بالأساليب المتبعة خلال العمل اليومي للجيورنطة، كما أشرنا أعلاه وخاصّة في مصادر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد التجأنا إلى إشارات قليلة أثبتنا البعض من مصادر القرن السابع عشر، وهي على ما يبدو تمتّ بصلة إلى مراحل العمل اليومي والتي في استطاعة تاجر أو ملتزم واحد أن يتّبعها رفقة ماعدين له، خاصّة وأنّ هذا العمل لا نعتقد أنّه يتعدّى المراقبة الحماية لما يفد على الدّار من قطع الجلد ذات الأحجام والأنواع المختلفة وما يخرج منها سواء للبيع بالأسواق المحلية أو لتصديره. وقد استقينا هذه المعلومات التي لا نخالها تتّ نهائياً في موضوع عمل الجيورنطة من خلال ما تتطلبه عمليات تحويل الجلد من مصاريف وإيفاده إلى موانئ التصدير يومياً، والواردة في:

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t.1, p. 229-237. Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et à Cap - Nègre. 1666.

Sapori, A; *Le marchand italien au Moyen-âge*, Paris, 1952, p. 122-125. (42)

Luchaire, J; *Les sociétés italiennes du XIIIe au XVe siècle*, Paris, 1954, p. 31-32. (43)

التوصل أولاً وأساساً إلى الأرباح المتأكدة دون الاستثمار في مغامرات تجارية متمرّضة بين الحين والآخر إلى خطر الإفلاس، فتجارة الجلد التي جمعت بينهم كانت أرباحها مضمونة باعتبار أنّ البضاعة هامة جداً ومطلوبة، إلا أنّ الخائز كانت واردة مع إبحار كلّ سفينة، خاصة وأنّ هذا القطاع قد ارتبط أكثر بالتجارة البحرية التي لا تخلو من مخاطر طبيعية وبشرية، إذا أخذنا في الاعتبار أنّ النشاط القرصني آنذاك كان دائم التربص بالسفن التجارية بضاعة وربّاناً⁽⁴⁴⁾.

وكتدعيم لما ذهبنا إليه حول تأسيس تجارتهم على الاشتراك، يمكن أن يكون لسعر لزمة جمرك الجلد في بادئ الأمر قسط هام في توحيد الأموال، ذلك أن التزامهم له لأول مرة وفق عمل الجيورناطة كان سنة 1687 بـ 30,000 ريال عن العام الواحد⁽⁴⁵⁾، وهو مبلغ مرتفع جداً قد يسمح بتكوين أسطول بحري يضمّ حوالي 30 سفينة تجارية، إذ ليس بعيد زمنياً عن تلك الفترة التي تراوحت فيها أثمان بعض السفن حسب اختلاف أنواعها وأحجامها وحمولتها بين 975 و1000 ريال⁽⁴⁶⁾.

بالرغم من إجماع عديد الدراسات على أنّ بعث الجيورناطة كان على يد يهود الطائفة القرنية، إلا أنّه لا يمكن تجاهل الإطار العام للنشاط التجاري سواء بالإيالة أو بالمتوسط، هذا الإطار الذي يشرّ لهم ذلك كما ساعدتهم على إثباتها. فالسلطات التجارية لم تر مانعاً من تطبيق طريقة العمل هذه، كما لم تتعرض لها، وقد يكون ذلك سعيّاً منها لمزيد إيقاد شرارة التنافس بين التجار حول تجارة الجلد

(44) حول النشاط القرصني بالمتوسط عموماً، انظر على سبيل المثال:

Braudel, F; *La Méditerranée...*, op. cit., T.2, p. 190-211.

وحول ارتباط هذا النشاط بالإيالة التونسية، انظر على سبيل المثال ما ورد في الدراسات التالية:

Bachrouch, T; *Formation...*, op. cit., p. 59-92. Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 43-49. Chater, K; *Dépendances...*, op. cit., p. 211-259. Pignon, J; «Un document inédit sur la Tunisie au XVII^e siècle», C.T. 1961, n°33-35, p. 109-200.

قلنسي، ل.، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر...، سبق ذكره، ص 81-87.

A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688., cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 123. (45)

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. X, p. 45, le 20/11/1702. p. 51-52, le 14/2/ 1703. Enregistrement de vente faite par Chaban Biquier, capitaine d'Alger, à Antoine Carlier. (46)

نظراً إلى أنه احتكار من احتكاراتها الثمينة، فقد التوصل لمزيد الزفع في ثمنها، خاصة وأن سعرها ما انفك يتدعم من فترة إلى أخرى. ولا شك أن هذه الطريقة كانت رضا السلطة بدليل تواصل واستمرار العمل بها. كما أن التجار الفرنسيين مهتمين بالتجارة في الجبلد لهم ضلع في إثباتها، إذ اقتسم هؤلاء في فترات متعددة كميات الجبلد ذات الأحجام الصغيرة بالتساوي وبالتداول فيما بينهم تضبطهم فترة زمنية محددة: «يوم بيوم» وتطورت إلى «شهرين إثر شهرين» ثم إلى «ثلاثة أشهر بثلاثة أشهر»⁽⁴⁷⁾، بما أن الكميات من نفس البضاعة ذات الأحجام الكبيرة قد عهدت لليهود حتى في الفترات التي لم يلتزموا فيها بجمرك الجبلد (1675-1685)⁽⁴⁸⁾. وما ذهبنا إليه هنا يمكن أن يجد له تبريراً في الخبرات التجارية التي كان عليها الفرنسيون والتقاليد التجارية التي أرسوها في المدن ذات الموانئ التي حلوا بها خاصة في المتوسط.

ويبدو أن هذه الطريقة المثبتة من قِبل مجموعة الجيورناتة كانت دون ريب محكمة النرس، كما كانت ناجعة جداً في تنظيمها وسير العمل وفقها، مما جعلها تواصل إلى بدايات القرن التاسع عشر، كما أشارت إلى ذلك بعض المصادر⁽⁴⁹⁾. لكن هذا التواصل على امتداد أكثر من قرن وربع القرن لم يكن على نفس التقى من الأهمية والهيئة على هذا الميدان. فبدءاً امتدت هيمتهم على تجارة الجبلد إلى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، حيث تذكر الوثائق سيطرتهم على قطاع تصدير هذه البضاعة سنة 1703⁽⁵⁰⁾، وإلى حدود هذه الفترة شهدت سوق الجبلد تقلبات بين ارتفاع الكمية أحياناً وانهارها أحياناً أخرى، لكن بقيت في المستوى المرغوب، وكانت المنافسة على أشدها بين اليهود الذين سطروا سيطرتهم عليها

Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 123.

(47)

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. 1, p. 388-391. Mémoire de Jean - Baptiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686.

(48)

Stanley, E; *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot*, London, Edward's, 1786, p. 10.

(49)

Maggill, T; *Nouveau voyage à Tunis*, Trad. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815, p. 181.

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. X, p. 265-266. Béranger à G. Medina, le 31/1/1703.

(50)

خاصة سنة 1694، وهي السنة التي توفرت فيها كميات ضخمة من الجلد من جزاء موجة البرد التي عبرت البلاد وأدت إلى إتلاف القطعان من جهة⁽⁵¹⁾، وعدم استطاعة التجار الفرنسيين التوصل إلى نصيب يرضي طموحاتهم التجارية، بحكم أن اقتناء الجلد لا يتم إلا عبر قنوات مجموعة «الجيورناطة»⁽⁵²⁾.

يبدو أن سيطرة يهود القرنه على اللزمة لم تتوقف عند هذا الحد بل تواصلت إلى حدود عشرينيات القرن الثامن عشر، إذ مع نشأة مؤسسة دار الجلد، أحيلت لزمته إلى أحد خواصّ حسين بن علي، علماً أن منصب قيادة دار الجلد من المناصب التي شغلها هذا الباي⁽⁵³⁾، مما يدلّ على معرفته بخصائص الاتجار في مادته، وإطلاعه عن قرب على دواليب العمل في هذا الميدان والأرباح التي يمكن أن تأتي منه.

لكن رغم هذا التحول، لم يتخلّ التجار اليهود عن ممارسة أنشطتهم التجارية في هذا القطاع، إذ إنّ بعدهم عن اللزمة لم يفقدهم توازنهم، كما لم يُخلّ بتطبيق طرق عملهم وفق التنظيم المحكم للجيورناطة، التي بدأت ترسخ باعتبارها تقاليد عمل وذلك عبر تبنيها أو انتقالها من مجموعة تجار إلى أخرى عن طريق تقليدها. إذ لا شك أن المجموعة التي بدأت العمل بها سوف لن تبقى على حالها، إذ من نظم عمل الجيورناطة تعويض التجار المتخلّين إذا رغبوا في ذلك، أو بالأحرى وهذا الأهمّ عندهم سدّ فراغ الأسهم التي ستركها المنحجبون، كما وقع عندما انسحب التاجران يعقوب لمبروزو وأبراهام فرانكو سنة 1688⁽⁵⁴⁾.

هذه الإزاحة وإن شكّلت في ظاهرها إبعاداً عن الإشراف على لزمة دار الجلد من أعلى هرمها، إلا أنّها لم تكن كذلك في حقيقتها، إذ تدعّت شرعية نفوذ هذه المجموعة من التجار أكثر، وزادت هيمنتها على سوق الجلد، فهي في الحقيقة لم تغادرها، بل إنّها قد مثلت على امتداد فترة التزام دار الجلد من قبل غيرهم

Ibid, t. IX, p. 130-131, Béranger à David Soria, le 7/4/1694.

(51)

Ibid, p. XXVII.

(52)

Chénif, M. H; *Pouvoir et société...*, op. cit., t.I, p. 120.

(53)

A.E.P., A.C.F.T., 597a, du 27 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 123.

(54)

(1721-1739) القاعدة والمحزك الأساسي للزّمة⁽⁵⁵⁾، الأمر الذي مكّنها من مزيد دعم شرعية نفوذها، كما مكّنها من بسط هيمنتها على سوق الجلد، ذلك أنّ تجارها أصبحوا في خدمة مباشرة للسلطة وفي حماية مقربة من رجالاتها.

كما يدل استمرار يهود الطائفة القرنية في لزّمة دار الجلد على عدم قدرة المخزن على الاستغناء عن خدماتهم، وعدم وجود من يعوّضهم أو يحلّ محلّهم، أي اقتناع السلط بفاعلية هؤلاء التجار وجدواهم في هذا الميدان الذي توطّدت فيه أقدامهم بترسيخ تقاليد طريقة العمل باليومية، وهو ما سيخولهم اعتلاء عرش اللّزّمة مع بداية أربعينيات القرن الثامن عشر⁽⁵⁶⁾، وسيدوم تواجدهم به إلى بداية القرن التاسع عشر، لكن ليس على نفس الشّق من التواصل، بل ستتخلّل هذين التاريخين بعض التطورات التي تؤذن بأفول نجمهم ممهدة لنهايتهم من أعلى قمته.

ب - تجار الجيورناطة

على امتداد هذه الفترة بدأت وثائق دار الجلد تكشف عن الإطار البشري الذي تُبنى طريقة العمل باليومية عدداً وأسماء، فمن حيث العدد لم يتجاوز ستة تجار في أواخر القرن السابع عشر⁽⁵⁷⁾، ورغم ذلك فإنّه ما انفكّ يتطوّر في اتجاه تصاعدي، فانطلاقتهم مع لزّمة دار الجلد سنة 1740-1741 كانت بتسعة تجار⁽⁵⁸⁾، انتهى بستّة عشر سنة 1808-1809 مع المرور بتسعة تجار وعشرة ثم اثني عشر تاجراً بين 1757-1772⁽⁵⁹⁾.

ويبدو أن تطوّر هذا العدد وفق هذا الشّق ارتبط في أغلب الأحيان بتطوّر سعر اللّزّمة في اتجاه الارتفاع⁽⁶⁰⁾، كما أنّه ارتبط من جانب آخر بمجموعة التجار التي تبغي الالتزام بالاتفاق فيما بينها على اقتناء اللّزّمة لفترة محدّدة مع اقتسام ثمنها والتناوب

(55) Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. 2, p. 266. De St-Gervais au C^{te} De Maurepas, le 6/12/1731.

(56) أ.وت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(57) Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 123.

(58) أ.وت؛ دفتر رقم: 2160، سبق ذكره.

(59) أ.وت؛ دفتر رقم: 2161، سبق ذكره.

(60) انظر: الرّسم اليانبي لتطوّر أسعار لزّمة دار الجلد بين 1721 و 1850.

على عملها. أنا من حيث أسماء هؤلاء المتزمين إذا أحالتنا بداهة على انحذاراتهم المرقية وانتماءاتهم الدينية، فقد بسطت لنا بإيضاح ثلاث فترات ارتبطت بانتماءات المشتركين، ومكتنا من تتبع تطور الإطار البشري المكوّن لليومية ونظامها.

• الفترة الأولى: سيطرة القرنين على اللزّمة

امتدت من سنة 1740 وتواصلت إلى سنة 1785، وكانت الهيئة على مؤسسة دار الجلد ليهود القرنة، الذين يمكن الكشف عنهم من خلال ألقابهم، يعقوب لمبروزو، زاكي فرانكو، زاكي مدينة، الذمي باصر، منوبل فلسية، الأخوان أبراهام ومسموم بوكارة، والأخوان أبراهام وماير لمبروزو⁽⁶¹⁾. وهذه المجموعة هي أول من التزمت مؤسسة دار الجلد، ويبدو أنّ عقد التزامها قد تواصل إلى سنة 1756-1757⁽⁶²⁾، على إثرها رسا الالتزام على مجموعة أخرى أطلقت عليها الوثائق «قرانة دار الجلد»، وهي التي ثبت فيها دون شكّ تسع سنوات متتالية، وتكوّنت من عشرة تجار لم تتمكّن من الكشف إلّا عن اسم واحد منهم فقط وهو الذمي صورية⁽⁶³⁾. عقب هذه المرحلة التزمت المؤسسة مجموعات أخرى بين 1768-1785، ومن المرجّح أن تكون هي الأخرى متكوّنة من تجار قرنيين⁽⁶⁴⁾. وعلى امتداد هذه الفترة برز حدثان هامان لا بد من الإشارة إليهما، الحدث الأول مرتبط بالمجموعة الأولى أي مجموعة يعقوب لمبروزو وشركائه، إذ بالتزامهم لدار الجلد، وقع فصل الجمر ك عنها، وأصبح بذلك خاضعاً للالتزام مستقل عن الذار⁽⁶⁵⁾، وهنا اضطرّ هؤلاء التجار إلى التزام الجمر ك على حدة بمبلغ 25,000 ريال لكن لم ينفردوا به، بل شاركهم فيه القائد أحمد بن الكاتب بربع المبلغ⁽⁶⁶⁾، ثم رجب كاهية سنة 1741⁽⁶⁷⁾.

(61) أ.و.ت، دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(62) أ.و.ت، دفتر رقم: 2161، سبق ذكره.

(63) أ.و.ت، المصدر السابق.

(64) أ.و.ت، دفتر رقم: 2161-2163، سبق ذكرهما.

(65) وهي مرحلة من مراحل تطور دار الجلد كمؤسسة خلال القرن الثامن عشر.

(66) أ.و.ت، دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(67) أ.و.ت، دفتر رقم: 2160، سبق ذكره.

الحدث الثاني مرتبط بأول مجموعة التزمت دار الجلد، كما هو مرتبط في ذات الوقت بالمجموعة التي تلتها ويتعلق بتفريم الأولى، وهنا نورد النص كما جاء في وثيقة تعود إلى سنة 1172 هجري: «25,000 ريال قبل قراءة دار الجلد القدم لأجل فسادهم وكتابتهم لبز النصارى في قديم القرانة لزامة دار الجلد الجدد [مجموعة الفتي سورية] قاصدين بذلك أن لا يعاملهم أحد من النصارى ولا من القرنة وادعوا أنهم مقلوفين ولا يقدوشي اللزمة»⁽⁶⁸⁾.

ومن خلال تداول يهود الطائفة القرنية اللزمة في هذه الفترة يمكن إثبات الملاحظات التالية:

أولاً: قبول يهود القرنة لطرف أجنبي عنهم في اللزمة، حتى وإن كانت لزمة الجمر لكعدم انفصالها عملياً عن لزمة دار الجلد، سواء كان ذلك مفروضاً عليهم أو عن طيب خاطر منهم.

ثانياً: التنافس حول اللزمة بين التجار القرنيين أنفسهم، الأمر الذي أدى إلى الطعن في مصداقية عملهم وكفاءتهم في الميدان.

ثالثاً: تدخل السلطة، سواء كان ذلك لردع المعتدين محافظة منها على سير عمل احتكاراتها بالوجه الأمثل دون عرقلة، أو اغتنام مثل هذه الفرص لمزيد دعم مداخلها عن طريق التفريم خاصة وأنّ المبلغ يمثل أكثر من نصف مبلغ لزمة دار الجلد آنذاك، ويعادل ثمن لزمة جمرها⁽⁶⁹⁾. وكلّ الاحتمالات واردة عند تدخل المخزن.

* الفترة الثانية : اشتراك المحليين في اللزمة

كان أساس هذه الفترة عقد التزام ثبت اليهود المحليين لأول مرة في لزمة دار الجلد بالاشتراك مع القرنيين وضمّ كلّ فريق سئة تجار وهم الأخوان مخلوف وشالوم بيس، والأخوان إسحاق وسليمان عقال وأبراهام قاطان وأبراهام شتامة من الثوانسة - كما يشير العقد -، ومنويل بوكارة، وأبراهام بن شوعة باص، وأبراهام طابية، وحاي الحايك، وزاكي الزيكس وزاكي ليفي من يهود الطائفة

(68) أوت؛ دفتر رقم: 102، سبق ذكره.

(69) تكون «الخطايا» جزءاً لا يتجزأ من مداخل القولة، حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال: بن طاهر، جمال، الفساد وردعه... مرجع سبق ذكره، ص 101-151.

القرنية⁽⁷⁰⁾. وهنا ثبت ما ذكره الرحالة والتاجر الإنكليزي توماس ماجيل (Thomas Maggill)⁽⁷¹⁾ من أن الجيورناطة تضم ستة تجار من اليهود المحليين وستة تجار من اليهود القرنين، وقد استطاع التميز بينهم من خلال تقاليد أغطية رؤوسهم⁽⁷²⁾.

ولا شك أن هذا الاشتراك المتبادل قد انعكس على اقتسام المبلغ الجملي للالتزام وفق أسهم قد تكون متساوية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما يذكره نص العقد حرفياً: «... على أنهم إذا دخلوا معهم غيرهم زايد على الاثني عشر المذكورين فهم المطالبون بما يلزمهم...»⁽⁷³⁾. ويُحِلنا هذا العقد على عقد ثانٍ فريد من نوعه أبرم سنة 1788 لكتة يدمج مجموعة من التجار المسلمين المحليين، وينص على التزام الحاج سالم بن ذياب وشريكه بوبكر بن ميلاد من جهة، ومحمد الخياشي⁽⁷⁴⁾ وشريكه علي باشوا من جهة ثانية، والذقي متوبل بن الذقي زاكي بوكارة وشالوم بن الذقي مخلوف بيس من جهة ثالثة⁽⁷⁵⁾.

وتبعاً لهذين العقدين يتوضح لدينا أن نظام عمل الجيورناطة مبني على الأسهم، وأن التجار ملتزمون كل فرد على حدة، وتؤكد لنا ذلك الخطايا المنجزة عن الإخلال بعقد الالتزام، والتي لا تسند إلى المجموعة بأسرها بل إلى من يشتم بالفساد من التجار، «والفساد» هنا يتعلق بتهديد المصالح الاقتصادية للدولة⁽⁷⁶⁾.

(70) أ.وت: دفتر رقم 235؛ سبق ذكره.

(71) توماس ماجيل: عند زيارته إلى تونس لسهام تجارية سنة 1808، ألف كتابه: *An account of Tunis*، الذي طبع بلندن سنة 1811، وترجم إلى الفرنسية سنة 1815 تحت عنوان: *Nouveau voyage à Tunis*.

(72) المصدر السابق، ص 161.

(73) أ.وت: دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(74) محمد الخياشي قائد سومة سنة 1813-1814، ويبدو أنه حصل على منصب هذه القيادة قبل هذا التاريخ، انظر:

أ.وت: دفتر رقم: 368 مداخل بيت خزندار من التراحات بتاريخ 1809-1815، ص 125.

(75) أ.وت: دفتر رقم: 235، سبق ذكره.

(76) قسّم الأستاذ جمال بن طاهر الفساد السياسي الموجه ضد السلطة إلى قسمين: أولاً: الثورة على النظام القائم والتحالف مع العدو في الداخل أو الخارج. ثانياً: تهديد مصالح الدولة الاقتصادية ومنه رفض أداء الجباية وتزوير العملة والاعتداء على أملاك البابليك... إلخ، ويمكن أن ندرج هذا المثال في إطار تهديد مصالح الدولة الاقتصادية، ذلك أن الخطية =

كالغرامة التي تحمّلها «... الذمي لياه من تجار دار الجلد وصاحبه صورية...»،⁽⁷⁷⁾ والمقدّرة بمبلغ 12,000 ريال⁽⁷⁷⁾، أو الخطيّة التي أذاها يوسف باص وقلدها 10,000 ريال⁽⁷⁸⁾. وهذا يفيد أنّه لا المجموعة بأسرها ولا أي فرد مقدّم أو موكل من قبلي هذه المجموعة من التجار يتحمّل تبعات مسؤوليّة الالتزام.

تواصل اشتراك الفئات الثلاث من التجار معاً (يهود الطائفة القرنيّة، يهود الطائفة المحليّة وتجار مسلمون). في لزمة دار الجلد إلى سنة 1797، حيث ارتفع عدد المشتركين إلى ستّة عشر، فمن المحليّين المسلمين بقي محمد بن عمر الخياشي بسانده عمر بالنور باشتراكه في اللّزمة (1794-1797) إضافة إلى أغلبية من اليهود التّوانسة وعددهم تسعة تجار وهم، لياه معارك، لياه الصغير، أبراهم كوهين، شوعة ناطاف، رفائيل شطبون، هودة الكراوي والأخوة أبراهام ويعقوب وإسحاق، مع تقلّص عدد يهود الطائفة القرنيّة إلى خمسة تجار وهم، حاي الحايك، حاي ساكوتو، دافيد البلني، هودة بيرص وزاكي الريكس⁽⁷⁹⁾.

كلّ هذه التحوّلات التي تمّت في هذه الفترة تركّزت خلال عهد حمودة باشا باي، وهنا تتأكّد السياسة التجاريّة التي توخّاها من تشجيع للمحليّين سواء كانوا يهوداً أو مسلمين، وإدماج هؤلاء في صلب وظائف الدّولة، إذا اعتبرنا أنّ مؤسّسة دار الجلد وظيفيّة من وظائفها على حدّ قول ابن أبي الضيّاف⁽⁸⁰⁾.

• الفترة الثالثة : انسحاب التجار المسلمين من اللّزمة

اتّسمت هذه الفترة بخروج التجار المسلمين من التزام دار الجلد وبقاء يهود الطائفتين المحليّة والقرنيّة، الذين تواصل عملهم بها إلى سنة 1809⁽⁸¹⁾. ويبدو أنّ

= التي سلّطت على اليهوديين كانت من جزاء تعرّضهما بالقذح إلى المشرفين المباشرين على اللّزمة، أي محاولة تعطيل سير عمل أحد أهمّ احتكارات الدّولة. حول مفهوم «الفساد»، انظر: بن طاهر، جمال؛ الفساد وردعه... سبق ذكره، ص 110-126.

(77) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 102، خطايا ودوايا وضيافة الباي، بتاريخ 1757-1759.

(78) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(79) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 291، مداخليل الدّولة من الدّوايا والخطايا واللّزم، بتاريخ 1794-1796.

(80) الإتحاف، ج: 4، ص 55.

(81) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 421، محاسبة المقيّاد على الدّوايا والخطايا واللّزم، بتاريخ 1807-1809.

تراجع مساهمة التجار المسلمين، أو بالأحرى تخليهم عن الزمة، لم يكن سببه ضعف أموالهم ولا قوة منافسيهم، بل أغلب الظن أن افتقارهم للخبرة في هذا الميدان، مع افتقارهم إلى تجربة سير هذا العمل المرتبطة أرباحه بخارج الإيالة أكثر من داخلها قد أدّى إلى انقسام مشاركتهم بالضعف والهشاشة. إذ بالرغم من تضامن التجارين الحاج سالم بن ذباب ويويكر بن ميلاد على حدة، واشتراك التجارين محمد الخياشي وعلي باشوا في سهم واحد، إلا أنهم لم يشبوا فيها أكثر من سنتين، على أن محمد الخياشي قد واصل انخراطه لكن بالاشتراك مع تاجر آخر وهو عمر بالنور، إذ بقيا فيها ثلاث سنوات متتالية ثم انسحبا منها دون إعادة التجربة⁽⁸²⁾. وقد يكون هذا الانسحاب متأثراً من عدم استئجارهم بأرباح هامة تغريهم بالمواصلة، تاركين على إثره ثغرة سهميهما ليشغلها تاجران يهوديان، يوسف بن البيع من الطائفة المحلية التي يتواصل تفوقها العددي بعشرة تجار، ويوسف بنسبة من الطائفة القرنية التي أصبحت تتكوّن من ستة تجار فقط⁽⁸³⁾.

وبالنظر إلى أسماء هؤلاء الملتزمين خلال هذه الفترة والفترة التي سبقتها، نلاحظ تخلي المجموعة الأولى بأسرها عن الزمة وعوضتها مجموعة أخرى من التجار، إلا تاجراً واحداً وهو زكي التركس من الطائفة القرنية الذي تواصل ثبات التزامه في دار الجلد على امتداد الفترتين (1796-1809)⁽⁸⁴⁾، ويبدو أنه المستأثر الوحيد بالزمة والأكثر ربحاً منها، وقد يكون ذلك ناتجاً عن خبرته في الميدان.

من خلال تتبع أعداد ملتزمي دار الجلد المسجلة أسماؤهم بكشوف هذه المؤسسة على امتداد سنوات طويلة، يمكن إثبات أن العدد الأقصى للتجار الذين انخرطوا في صلبها، ومارسوا طريقة العمل اليومية تبعاً لذلك لم يتجاوز ستة عشر تاجراً، وهو عدد يتضارب مع ما أورده الرحالة «ستانلي» (E. Stanley)⁽⁸⁵⁾ الذي

(82) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 291، سبق ذكره.

(83) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 421، سبق ذكره.

(84) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 291، والدفتر 421، سبق ذكرهما.

(85) ستانلي: هو رحلة إنكليزي، زار تونس سنة 1784 وبقي فيها مدة سنتين، وخلالها ألف كتاباً حول تونس: *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot, London, Edward's, 1786.*

يذكر أنّ مجموعة الجيورناطة قد بلغ عدد المشتركين فيها أربعين تاجراً⁽⁸⁶⁾.

إنّ أبرز ما ميّز هذه المرحلة انخراط التجّار المسلمين وتجار الطائفة اليهودية المحليّة في التزام دار الجلد إلى جانب يهود الطائفة الفرنيّة، وهو ما أدّى إلى تقليص هيمنتهم وتدعيم هيمنة اليهود المحليين خاصّة مع أواخر القرن الثامن عشر. وقد ساهم انخراط هؤلاء في كسر «أسطورة» احتكار القرنين لتجارة الجلد. يبقى أن نشير إلى أنّ مشاركة المحليين المسلمين رغم اتّسامها بالضعف، كانت في حدّ ذاتها منافسة ضايقت التجّار اليهود الذين استفردوا باللّزمة لمئة طويلة، وهي مشاركة مهّدت إلى انسحاب يهود الطائفتين نهائيّاً من دار الجلد.

ج - الوضع القانوني للجيورناطة

حسب اعتقادنا لا يمكن أن نطلق على الجيورناطة صفة «شركة»، ذلك أنّ الشراكات سواء التي تأسست في أوروبا في القرون الوسطى، وخاصّة في المدن ذات الموانئ مثل البندقية وجنوة ومرسيليا ومن بعدها ليفورنو، أو في الإيالات العثمانية ومنها إيالة تونس في الفترة الحديثة، خضعت في قوانينها التأسيسية إلى ما يمكن أن يشبه نبيأ المبادئ الأساسية لتكوين الشركات أو المؤسسات في الفترة المعاصرة، سواء في إدارتها أو في تنظيمها أو في سير عملها. وأقرب مثال للجيورناطة آنذاك، شركة «رأس التيقرو»⁽⁸⁷⁾ الفرنسيّة التي التزمت تجارة الحبوب وصيد المرجان بطريقة بمبلغ 35,000 ريال⁽⁸⁸⁾، وهو مبلغ يعادل تقريباً سعر التزام

(86) المصدر السابق، ص 10.

(87) ترجم لفظة «التيقرو» بلفظة «الزنجي» أو «الأسود». حول موقعها الجغرافي، انظر:

Arnoulet, A.; «Finnara Sallata: un comptoir commercial en Tunisie au XVI et XVIIe siècle», R.H.M., n°7-8, 1977, p. 33. Boubaker, S.; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 177.

(88) يتضمن البند الخامس من الاتفاق الذي تم بين السلطات التونسيّة والتجّار الفرنسيين تفصيلاً لسعر اللّزمة على النحو التالي:

Il a été convenu que la Compagnie ferait compter tous les ans, à Murat et Mehemet Beys, 35.000 piastres qui seront partagées en cette manière, savoir: 12.000 au Pacha pour la paye des janissaires, 2.000 au Dey, 13.000 pour la solde et l'entretien de la Milice ordonnée pour la sûreté des lieux de commerce, 3.000 pour les grands et chefs des Arabes, cette dernière somme payable de deux en deux mois. par portions égales. A l'égard des 2.000 pour le Dey, elles seront payées par

جمرك الجلد الذي تم عقده في نفس الفترة من قبل تجار الجيورناطة⁽⁸⁹⁾. إلا أن شركة رأس الثيقر و تناوب على إدارتها مديرون ومسؤولون ووكلاء فرضهم وضمها وقانونها الأساسي بوصفها شركة⁽⁹⁰⁾، رغم امتدادها مباشرة إلى ملك فرنسا آنذاك⁽⁹¹⁾، بينما نجد الجيورناطة في حل من كل ذلك، فلا الوثائق الأرشيفية بتتبعها⁽⁹²⁾، ولا مصادر الفترة⁽⁹³⁾ تذكر تواجد وكلاء أو مسؤولين ترابيين يشرفون عليها، وما عثرنا عليه في مناسبات قليلة لا يشير إلا إلى التزام مجموعة من التجار اليهود جمرك الجلد وفيما بعد دار الجلد⁽⁹⁴⁾، غير موفقة المتعهد الأول بهذا

= avance, au commencement de l'année; et à l'égard des 5.000 piastres restantes qui seront pour les Beys Murat et Mehemet, il en sera dans le XIVe article. Voir Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. I, p. 223-237. Traité du Cap - Nègre, 2 août 1666.

حول نشأة وتطور ووظائف هذه الشركة، انظر: الفهرس الأبجدي للمصدر السابق، ص 636. وانظر كذلك:

Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 176-195.

A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...* (89) op. cit., p. 123.

(90) عند التزام شركة «رأس الثيقر» بحاصل الحبوب وصيد المرجان بطريقة سنة 1685، كانت متكونة آنذاك من 7 أفراد وهم: جون قويني مؤسس، توماس وبغولا شريك، نيكولا شاربتي مدير، نيكولا سيمون محاسب، بيار شارل مزود سفن، جون بانيت ميلور وبيار رويينو (لم تذكر وظيفتهما في الشركة). انظر:

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. I, p. 328, 445.

(91) انظر على سبيل المثال: المصدر السابق، ص XIV.

(92) وثائق دار الجلد ودفاتر محاسبة ملتزميها لا تذكر إطلاقاً صفة هذه المجموعة من التجار، وفليلاً ما أشارت إلى أسمائهم فقط، انظر: أوت: دفتر رقم: 34، 102، 235، 2159-2164، سبق ذكرها، وكذلك الجداول المتعلقة بدار الجلد والمرافقة لهذه الدراسة. كما أن الوثائق الأرشيفية الفرنسية المنشورة من قبل Plantet و Grandchamp لم تتعرض إلى صفة هذه المجموعة من التجار بوصفها شركة، بل تعرضت إليها من ناحية سيطرتها على سوق الجلد وتفوقها على التجار الفرنسيين فحسب.

(93) تحدث ابن أبي الضياف بإسهاب عن الجلد وتجارته لكن لم يشر بتأناً إلى الجيورناطة، وذكر فحسب أن لزمة دار الجلد كانت بيد اليهود في بداية القرن التاسع عشر، متحسراً على خروجها من بين أيديهم.

(94) على سبيل المثال انظر: أوت: دفتر رقم: 2160-2164، سبق ذكرها. انظر كذلك:

= Plantet, E; *Correspondances...*, op. cit., T. I, p. 388-391. Mémoire de Jean-Baptiste

الالتزام، أو المسؤول أمام سلطات الإشراف عليه، أو حتى نائب هؤلاء التجار أو وكيل هذه المجموعة، كما كان يُلبَّث دائماً في القوانين الأساسية للشركات التجارية.

إن غياب مثل هذه المعلومات تماماً من وثائقنا، وهي الأساسية في عمل الشركات وتنظيمها، لدليل على عدم وجودها، وعلى عدم انخراط هذه المجموعة من التجار ضمن شركة أو وكالة تجارية ذات صفة قانونية. بل إن الجيورناطة على ضوء ما توصلنا إليه هي طريقة عمل في التسيير والتنظيم والإشراف كما سيُفصّل لنا لاحقاً. وما أوردناه هنا لا نقصد من خلاله إطلاقاً التقليل من دور هذه المجموعة من التجار، ولا من النجاحات التي حققتها، بل إن غايتنا إعادتها إلى الوضع الذي نستحقّه لا غير، إذ إن الحجم الذي بلغته الجيورناطة من خلال الحديث عنها دون سندات مصدرية ولا إثباتات تاريخية، أكسبها شهرة واسعة وحجماً فيه الكثير من المبالغة، وكأنّ بعض الدراسات لا هدف لها سوى ونسّم أعمال اليهود حتى في غابر التاريخ بسمات «العبرية اليهودية»⁽⁹⁵⁾.

لا نريد الإطالة أكثر هنا حول هذا الموضوع، لكن ما يجب الإشارة إليه هو اتخاذ هذه المجموعة من التجار اليهود خطاً سير واحداً وفق ما تتطلبه طريقة التنظيم والعمل بالجيورناطة.

وعلى غرار ما قدّمنا وبالاتناد إلى بعض المصادر يمكن أن يُضخّ لنا التّهيج الذي توخّاه يهود القرن في صلب «الجيورناطة» سواء في تسيير دواليب عملهم، أو في السيطرة والهيمنة المشروعة على هذا النشاط التجاري الذي يكمن:

* أولاً: في إشرافهم على لزمة الجلد وسيطرتهم على قطاع تصديرها، متقبّلين أي كمية من الإنتاج سواء كانت متدنية أو مرتفعة ومتحتلين مسؤولية ترويجها. وقد اتخذت نسبة كبيرة من كمّيات الجلد وجهة معينة ومحدودة ومقصودة، وهي وجهة ميناء ليفورنو، ذات الأرضية المهيأة لاستيعاب

Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686., t.2, p. 102. Tunis le, 15/10/1716., t.2, p. 266. Tunis le, 17/01/1731.

Avrahami, I., *Le mémorial de la communauté...*, op. cit., p. 24.

(95)

Filippini, J-P., *Le port de Livourne et la Toscane...*, op. cit., p. 35.

كثبات هائلة، وقد تم ذلك سواء عن طريق العلاقات العائلية أو عن طريق العلاقات التجارية التي تبرز أكثر في وثائقنا⁽⁹⁶⁾.

• ثانياً: في تشبّهم بتطبيق قانون أو مبدأ تجاري هام له نتائج إيجابية على أنشطتهم طالما نوّعت به التقارير التجارية الفرنسية، وهو المنطلق من «القناعة بالأرباح القليلة»⁽⁹⁷⁾، لكنها أرباح متأكّدة ومضمونة ومتواصلة، بتواصل نشاطهم في لزمة الجلد، وتبعاً لهذا المبدأ ستحوّل قلة الأرباح إلى كثرة.

• ثالثاً: في تحكّمهم بصفة جدية وقوية في تحديد أسعار السوق مهما كان حجم الإنتاج مرتفعاً أو منخفضاً، وذلك بالسمي إلى الحطّ منه بالإيالة التونسية ورفعها في البلدان الموردة للجلد وخاصة بليغورنو⁽⁹⁸⁾. أي اقتنائه بأبخس الأثمان وبيعه بأرفعها، أين يتعرّس على السّلط التجارية التونسية مراقبة أماره لأخذ نصيبها منه.

لا تخلو هذه الطّرق من مظاهر التلاعب والتحايل التي يلجأ إليها التجار في بعض الأحيان ليعير أعمالهم دون عرقلة ولمزيد تحقيق أرباح إضافية، سواء كان ذلك عن طريق تقديم بعض الهدايا أو الرّشى لممثلي السلطات التجارية⁽⁹⁹⁾، أو عن طريق الغشّ في البضاعة بيع القطع الصّغيرة من الجلود مع القطع الكبيرة، أو بدسّ جلود الإناث من البقر ضمن جلود الثيران⁽¹⁰⁰⁾ التي يبدو أنّها أرفع قيمة وسعراً⁽¹⁰¹⁾.

(96) ستعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً في معرض دراستنا للعلاقات العائلية.

(97) انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. IX, p. 300, de Béranger à Porry et Vincens, le 5/9/1697.

(98) Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t.3, p. 486-487, de Saulauze à Machault, le 19/6/1755.

(99) Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. IX, p. XXIV.

(100) A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 24 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 123.

(101) Ibid, du 11 /9/1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 124.

انظر كذلك أسعار قطع الجلود الواردة في:

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t.1, p. 229-237, Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et à Cap - Nègre. 1666.

4 - المسلمون والتزام دار الجلد

لم يتوصل التجار المسلمون إلى ميدان الاتجار في الجلد قبل نشأة مؤسسته، إذ تزامن دخولهم وبعث دار الجلد، إلا أن التزامهم لها على امتداد القرن الثامن عشر تميّز بالنقطع وعدم التواصل الذي ساهم في عدم ثباتهم في هذا الميدان، فأطول فترة تم فيها إشرافهم على هذه اللزّمة كانت على يد الحاج سليمان كاهية، ودامت حوالي أربع عشرة سنة (1721-1735) بالاستناد دون شك في ذلك إلى حسين بن علي، عقبها فترات ظرفية ومتباعدة زمنياً، فبعد أن تخلّى عنها علي بن دمي كاهية (1735-1739) المستند هو الآخر إلى علي باشا طيلة حكمه، لم يقع التزام دار الجلد إلا في فترة حكم حمودة باشا باي. ولم يكن هذا الالتزام بشكل منفرد من قِبل التجار المسلمين، بل كان ضمن الاشتراك مع يهود الطائفة القرنية، التي لم تتخلّ عن مكانها من جهة، ومع الطائفة المحلية من جهة ثانية، وهي التي توصل تجارها كذلك إلى الانخراط في دار الجلد في نفس الفترة تقريباً.

وبالرغم من تميّز انخراط المسلمين في هذه اللزّمة على هذا النحو، إلا أنه كان مصدر قلق بالنسبة إلى التجار القرنين الذين بدأ تشبّثهم بها يختلّ، بعد أن كانوا فرسان ميدان هذا النشاط نظراً إلى خبرتهم التي لم تمكّن السلطات التجارية من الاستغناء عنهم ولا حتى تعويضهم. كما مهدت كلّ من مشاركة التجار المسلمين وتجار الطائفة اليهودية المحلية الذين امتدّ عملهم في اللزّمة حوالي ربع قرن (1785-1808)⁽¹⁰²⁾، إلى سحب البساط من تحت أرجل التجار القرنين ووضع حدّ لهيمنتهم ونفوذهم على هذا الفرع التجاري الذي كادت الدولة تفقد احتكاره.

وقد مثل دخول التاجر سليمان بن الحاج وأبنائه محمد وحسونة لهذا القطاع سنة 1809، الإقصاء النهائي ليهود الطائفتين من أولوية الإشراف على لزّمة دار الجلد، ودامت فترة عمل هذه العائلة بها إلى عام (1839-1840) بصفة متواصلة⁽¹⁰³⁾،

(102) أ.ب.ت؛ دخر رقم: 235، 272، 291، 295، 307، 320، 2163 و2164، سبق ذكرها.

(103) أ.ب.ت؛ دخر رقم: 2164، سبق ذكره.

بالرغم من محاولة التاجر محمد المستيري⁽¹⁰⁴⁾ اقتناؤها، لكنه لم يتوصل إلى ذلك، إلا خلال عام واحد (1816-1817)⁽¹⁰⁵⁾، وبالرغم من محاولة عائلة الجلولي أيضاً فإنها لم تستطع الضمود أمام مزايدات عائلة ابن الحاج التي أصرت على الاستمرار بها⁽¹⁰⁶⁾. وقد شهدت اللزمة في فترة إشرافهم عليها بعض - التذبذب في أسعارها بين الانخفاض والارتفاع، إذ لم يشكّل هذا التذبذب في حد ذاته استقراراً في الأسعار، فعلى امتداد 30 سنة وإذا أخذنا في الاعتبار انخفاض قيمة العملة سنة 1825 وسنة 1829⁽¹⁰⁷⁾، انطلقت بمبلغ 300,000 ريال لتبقى على نفس قيمتها إلى سنة 1840، لكن قبل هذين التاريخين انخفضت بحوالي الثلث ليكون استقرارها في حدود 200,000 بين سنتي 1810-1816⁽¹⁰⁸⁾.

أثارت هيمنة عائلة ابن الحاج على لزمة دار الجلد بهذا الشكل على امتداد هذه المدة تضرر التجار الفرنسيين المهتمين بهذه المادة في الإيالة التونسية، الأمر الذي أجبر القنصل الفرنسي ماثيو دي لسبس (Mathieu de Lesseps)⁽¹⁰⁹⁾ على تقديم مطلب رسمي للباي لإلغاء لزمة دار الجلد وتحرير بضاعتها من الاحتكار، وعرضها أمام كلّ التجار على السواء⁽¹¹⁰⁾. كما أنّ سيطرة سليمان بن الحاج وأبنائه على موارد الجلد وتجارته الرابحة، دفعت بعائلة ابن عياد المتمثلة في شخص محمود بن عياد السعي إلى الحصول عليها بأي ثمن كانت، وتمّ له ما أراد سنة 1841-1842 بعد أن

(104) محمد المستيري، أو المستيري (كما ورد في سجلات الدولة وحسب اللهجة التونسية)، احترف صناعة الشواشي، وهو من أعيان البلاد ويعدّ من أبرز المقربين إلى السلطة خاصة في عهد محمود باي الذي كان ربه.

(105) أ.و.ت؛ المصدر السابق.

(106) للمصفاوي، ١١ تطوّر عائلة مخزنية... مرجع سبق ذكره، ص 1050. المغزيري، م.ح؛ وظائف مؤسسة دار الجلد... مرجع سبق ذكره، ص 43.

(107) انظر: جدول تطوّر أسعار لزمة دار الجلد ومقارنتها بانهايار قيمة الريال التونسي.

(108) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2164، سبق ذكره.

(109) ماثيو دي لسبس (Mathieu de Lesseps): قنصل عام لفرنسا بالإيالة التونسية امتدت فترة عمله من 8 آب/أغسطس 1827 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 1832، وقد شغل نفس هذه الوظيفة قبل ذلك بطرابلس.

(110) Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. 3, p. 711. Lesseps au comte Sébastiani, 25.11. 1830.

رسا عليه سعرها بزيادة تقدر بحوالي 233,33%، مشرفاً في نفس الوقت على لزمة مدينتها بالقصة بسعر 25,000 ريال، ثم تضاعف سعرها ليصل إلى 50,000 ريال في السنة التي تلتها، إضافة إلى لزمة الأمشاك المتصلة بها والمقرة آنذاك بمبلغ 1,000 ريال⁽¹¹¹⁾.

وفي هذه الفترة احتدّ التنافس بين مثلي العائلتين، وتحوّل إلى مكائد مضنية أطاحت بمحمد بن الحاج عندما نصب له محمود بن عباد فخاً لافتانها بسعر قفز من 710,000 ريال إلى 1,100,000 ريال، ثم إلى 1,195,000 ريال في غضون ثلاث سنوات⁽¹¹²⁾، وهي مبالغ فاقت قدراته المالية وسارعت بتبديد ثروته وإفلاسه التام، «... وباع في ذلك زُبْعُهُ وعقاره ... وانقلبت ثروته إلى احتياج، وعومل بما عامل، ولا يظلم ربك أحداً...»⁽¹¹³⁾.

هذه المنافسة أجبرت محمود بن عباد على اقتنائها حتى وإن لم يكن راغباً في ذلك، بما أنّه المنافس الوحيد لمحمد بن الحاج، وبحكم أن كبرياه وغروره يدفعانه إلى التباهي بالتزامها وهو آنذاك «... مدير الدولة... ومن العمال القاصر نظهرهم على ما يحصل من المال من غير نظر لحال ولا مال...»⁽¹¹⁴⁾، و«... آية الله في ثوب الفكر واتساع دائرة العقل والذهاء...»⁽¹¹⁵⁾. وهو على هذا الحال توخّى طريقة الاستشارة بلزمة دار الجلد أو في أدنى الحالات تغطية ثمن التزامها، وقد ذكر بشأنها ابن أبي الصّاف في أكثر من موضع واصفاً إيّاها وصفاً دقيقاً، ناعثاً إيّاها بأنّ في مرحلة مخاض تنوّل لتنجب من رحمها مظالم لا قدرة للبشر على تحمّلها، يقول في هذا الصّد: «... وكان يزيد في الالتزامات [أي ابن عباد]، ويعتبر مع دخلها الأصلي ما تفعله نوابه من توليد المظالم. وقاسى الناس من تعسفهم وجورهم ما لا تطيقه غير أهل المملكة التونسية. وبلغ الحال أن متولّي الجلد الذي مناط لزمته أن لا يبيع الجلد بالمملكة وغيرها سواء ولا يدبغه غيره،

(111) أ.وت، دفتر رقم: 3/2250، كشف للزم ومحصول الباقي منها، بتاريخ 1839-1851.

(112) أ.وت، المصدر السابق.

(113) الإتحاف، ج4، ص81.

(114) المصدر السابق، ص80.

(115) المصدر السابق، ج8، ص90.

صارت نوابه يدورون في القرى ونواجع العربان، ومعهم قطع من الجلد يرمونها في المحلّ. وتشهد أتباعه بوجودها في المحلّ ويدعون أنّ ذلك نائرة إخوانهم للجلد... ويتهمونهم بإفساد بيوت التحلّ أو حرقها ولو احترقت بأمر سماوي... فيأخذون من ذلك المسكين ما يشترى به فضيحه وشديد عقابه الذي لا يعلم نوعه ولا قدره...»⁽¹¹⁶⁾.

هذه الطرق التي ابتدعها محمود بن عياد وطبقها نوابه في مختلف مناطق الإيالة جعلت ابن أبي الضياف يتلقر من مآسيها متمنياً رجوع لزمة دار الجلد إلى سالف عهدها، يقول: «... وقد كانت هذه اللزمة في أوائل القرن [القرن التاسع عشر] بيد جماعة من يهود البلاد»⁽¹¹⁷⁾، ولينها دامت يدهم إذ لم يفعلوا فعل هؤلاء المسلمين ولا ما يقرب منه...»⁽¹¹⁸⁾.

تُحينا أمنية أحمد بن أبي الضياف إلى التساؤل لماذا لم يعد اليهود إلى التزام دار الجلد، على الأقل في الفترة التي استقرت فيها أسعارها بين 200,000 و300,000 ريال، وهي مبالغ قد توصلوا إلى توفيرها لالتزامهم بها من قبل؟

إلى هذا الحدّ من الدراسة يبدو أننا لا نستطيع التوصل إلى فضّ هذا الإشكال، ذلك أنّ التطرّق إلى هذه المسألة لا يتم في إطار لزمة دار الجلد فحسب بل يجب التطرّق إليه من خلال نظام الالتزام عموماً ومن خلال الآليات التي سيرته وتحكّمت في توجيهاته.

ولئن توقّف اليهود عن التزام دار الجلد ابتداء من العشرين الثانية للقرن التاسع عشر، فإنهم لم يغادروا الميدان نهائياً، إذ تواصل نشاط بعضهم في أغلب نيابات هذه المؤسسة وبصفة لا يمكن تجاهلها. فما هي المهام التي عهدت إليهم في هذا الإطار؟

(116) المصدر السابق، ج 4، ص 56، 80.

(117) بقصد بذلك تجار الطائفتين المحليّة والقرنّيّة كما تشير وثائق دار الجلد إلى ذلك، انظر: أ.وت، دفتر رقم: 2163 و2164 سبق ذكرهما، انظر كذلك: ما أوردها عند تعرّضنا لملتزمي دار الجلد في فترة حكم حمودة باشا باي.

(118) الإتحاف، ج 4، ص 56.

5 - نشاط اليهود في نيابات دار الجلد

وقع بعث نيابات دار الجلد على ما يبدو إثر إنشاء هذه المؤسسة وازدهار نشاطها وتوسعه، وأوكل للمشرفين عليها مهمة جمع مختلف أنواع الجلود، باقتنائها من الخواص أو من المسالخ بالجهات التي تركزت فيها، وإيفادها إلى دار الجلد بالحاضرة في مرحلة تالية. وهي من ناحية، تقوم إلى جانب مهمة النياحة، بدور الوسيط بين هذه المؤسسة ومراكز إنتاج الجلود تسيراً لعملها وربحاً للوقت، ومن ناحية أخرى، بدور المراقب لهذه المادة التي يتخذ لها سبل تصريف غير السبل التي يفرضها الاحتكار.

وبتبع المشرفين على النيابات الذين يقع تعيينهم من قبل دار الجلد، نلاحظ أن أغلبهم من اليهود كما يثبت ذلك جدول رقم (7) الذي يعود تاريخه إلى عشرينيات القرن التاسع عشر⁽¹¹⁹⁾، أي زمن إشراف عائلة ابن الحاج على اللزمة.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نلاحظ اعتماد دار الجلد بدرجة أولى في نياباتها داخل البلاد على اليهود الذين كان تفوقهم واضحاً في هذه المهام، إذ نجد 18 نائباً يهودياً توزعوا على 12 نيابة، ومن خلال أسمائهم نتمكن من التعرف على ستة ينتمون إلى الطائفة القرنية، مقابل نائبين فقط من المسلمين وهما صالح شحام الذي أشرف على نيابة ماطر ثم نيابة نيانو، ومحمد بوغزالة الذي لم يقع تعيينه في نيابة أخرى غير نيابة نابل. أما البقية فيتمون إلى تجار الطائفة المحلية، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون نيابات دار الجلد قد ائتمنت أكثر على خدمات اليهود الثوسين. ويبدو أن إشراف اليهود وخاصة يهود الطائفة المحلية على هذه النيابات لم يقتصر على هذه الفترة فحسب، إذ من الممكن أن الاعتماد عليهم في داخل البلاد كان قبل ذلك، بما أن يهود الطائفة القرنية قد اختصوا في فترات التزامهم لدار الجلد بالإشراف على الجانب التصديري، ومن المحتمل كذلك أن يؤكلوا مهمة جمع الجلد وتحصيله والتفاوض في أسعاره مع متجيه إلى اليهود المحليين، لقربهم من المجتمع المحلي واتصالهم به أكثر. ووفق هذا التعامل مثل هؤلاء الرابض الأول والأساسي لإيفاد إنتاج الأرياف إلى أوروبا عبر تجار الطائفة القرنية.

(119) ل.وت؛ دفتر رقم: 2166، ورقم: 2167. سبق ذكرهما.

II - لزم الأنشطة الحرفية والتجارية والمالية

1 - لزمة الذئب

لم ترتبط هذه اللزمة أساساً باستغلال جلود الذئاب أو بالأحرى فروتها والاتجار فيها كما تشير إلى ذلك تسميتها، بل ارتبطت بنوع آخر من جلود الحيوانات من نفس الفصيلة الكلبية وهو ابن آوى (Chacal)، المتواجد بكثرة ببلدان شمال إفريقيا عموماً، والتميز بجودة فروته وبهاء ألوانها المائلة إلى الذهبية⁽¹²⁰⁾. واهتماماً بها، وإدراجها ضمن أهم اللزم التي أشرف عليها اليهود، لا يكمن في سمرها ولا في المداخليل التي تأتت منها، بما أنها أصبحت في فترة ما مداخليل ضعيفة، بل يكمن في السيطرة عليها طوال مدة عملها من قبلي تجار الأقلية اليهودية القرنية دون غيرهم من التجار.

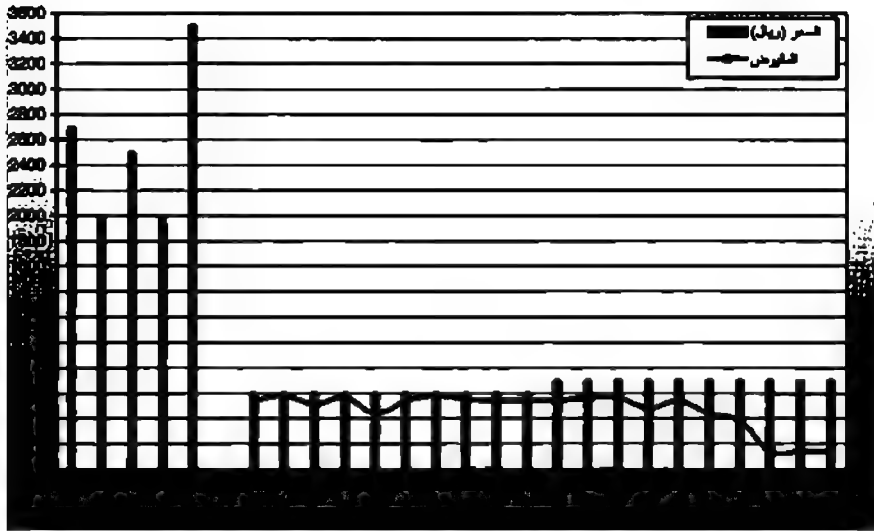
تشير دفاتر مداخليل الدولة إلى تواجد هذه اللزمة خلال القرن الثامن عشر، وتواصل التزامها إلى نهاية العشرة الثانية من القرن التاسع عشر⁽¹²¹⁾، حيث سحبت نهائياً من سوق الالتزام، ذلك أننا لا نعثر لها على مداخليل بعد سنة 1818⁽¹²²⁾. وتتبع أسعارها على امتداد أكثر من نصف قرن، نلاحظ أن قيمتها انهارت في ظرف وجيز، كما نتبين ذلك من خلال هذا الرسم البياني:

(120) E.U., CD- Room, article: «Fissipèdes», vol. 9, p. 570. éd. 1995.

(121) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره. والدفتر رقم: 403، مداخليل بيت خرنطار من «التلاقط» من مجاب وعشر ولزم سنة 1233هـ/1817-1818.

(122) انظر: أدناه. ولمزيد من التثبت انظر: الجدول الذي خصصناه لأهم اللزم التي أشرف عليها اليهود بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

رسم بياني رقم 7
تطور أسعار لزمة جلد الذئب (1758-1818)



يُحِيل انهيار سعر لزمة جلد الذئب على مرورها بمرحلتين متتاليتين من الارتفاع، إذ ضاعفت قيمتها قيمة بعض اللزوم الهامة خاصة في خمسينيات القرن الثامن عشر مثل لزمة الملح المسقرة بمبلغ 3,000 ريال إلى الانهيار التام إذ أصبحت من عداد اللزوم الهامشية إن لم نعتبرها من أدنى اللزوم قيمة وسعراً، مثل لزمة أطباق الخبز التي لم يتجاوز سعرها 400 ريال، أو بعض اللزوم الريفية التي لا تدر على الدولة أموالاً ذات بال كلزومة وبة سوق الأحد التي سغرت في تلك الفترة نظير 500 ريال⁽¹²³⁾.

انحصر سعر اللزومة في المرحلة الأولى من العمل بها بين 2,000 ريال و3,500 ريال، والتزمها على التوالي كل من الذمّي هودة كاييجو بين سنتي 1757 و1759، والذميين صورية وابن قانصة بين 1760 و1763، وقد أبدت بعض التذبذب خلال الخمس سنوات التي مثلتها هذه المرحلة، إذ انتقل ثمنها من الارتفاع إلى

(123) أ.ب.ت. 1 دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

الانخفاض، ومنه إلى الارتفاع من جديد، سنة بسنة⁽¹²⁴⁾.

ولئن انضمت إليها سنة 1758 لزمة «خط القرداش»⁽¹²⁵⁾ فإن ذلك لم يساهم في دعم سعرها، بما أنها لزمة ذات ثمن زهيد، ولم يفت سعرها عند طرحها أمام الملتزمين 400 ريال، إضافة إلى أن العمل بمادتها لم يتجاوز السنتين ثم وقع سحبها من سوق الالتزام وألغيت نهائياً⁽¹²⁶⁾.

وما من شك في أن أهميتها التي يحيلنا إليها سعرها هنا، لم تكن وليدة هذه المرحلة، أو مقتصرة عليها، بل إن وثائق العلاقات التجارية للقرن السابع عشر أثبتت في مناسبات عديدة، تهافت العديد من التجار الأوروبيين على فروة ابن آوى، ففي سنة 1682 مثلاً وقع تصدير 451 قطعة من هذه الفروة إلى ميناء مرسيليا، وهي قطع قاربت في كميتها فقط (وليس في سعرها)، ما تم شحنه على نفس الباكخرة من جلود الأبقار⁽¹²⁷⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1701، سيطر التاجر الفرنسي «لويس سبان»⁽¹²⁸⁾ (Louis SABAIN) على هذه البضاعة لمدة أربعة أشهر،

(124) وقع تحديد سعرها كالآتي: 3,100 ريال سنة 1758-1759، 2,000 ريال سنة 1759-1760، 2,500 سنة 1760-1761، 2,000 ريال سنة 1761-1762، و3,500 ريال سنة 1762-1763. أ.و.ت، دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(125) فيما يتعلق بلزمة «خط القرداش»، ما ينبغي أن نشير إليه هو أن الغياب الكلي لمعلومات حولها حال دون تقصي نشاطها ومكوناتها لتمكن من التعرف على خصائصها، فلا وثائق إلزام تشير إليها ولا مصادر العصر تذكرها، مما يجعلنا نرجح ارتباط «خط القرداش» والمعبّر عنه في بعض المناطق بالبلاد التونسية بخط «الجذاد» بعبارة هذه الأنواع من الجلود.

(126) يذكر الدفتر صراحة إلغاء لزمة «خط القرداش» ابتداء من 7 ربيع الأول 1173 هجري. أ.و.ت، المصدر السابق.

(127) وقع تصدير 562 قطعة من الجلود البقرية ذات الحجم الكبير، انظر: Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 14. Police de chargement, le 17 juillet 1681.

(128) لويس سبان (Louis Sabain): تاجر فرنسي من مرسيليا تحديداً، ورث مع أخيه غابرييل منشأتين واحدة بمرسيليا والثانية بليفرونو عاد لهما منها النصف، ركّز «لويس سبان» أعماله بالإبالة في سبعينيات القرن السابع عشر خاصة بعد إفلاس منشأتي العائلة سنة 1678 و1680، اعتبر من أبرز التجار المرسيليين بالإبالة نظراً لثفته ومعرفته بالتقاليد التجارية =

مرتبطاً بمقدد مع مزوده «جون بوايه» (Jean BOYER) لشراء كل ما توفره جهة سوسة من فروة ابن آوى بسعر 18 ريالاً المائة قطعة⁽¹²⁹⁾.

من خلال هذين المثالين يمكن تسجيل بعض الملاحظات الهامة منها أن الاتجار في هذه النوعية من الفرو كان بين يدي التجار الفرنسيين، ويدعم هذا التوجه خاصة العقد الذي تضمنه المثال الثاني، الذي ينص على صبغة من صيغ احتكار هذه البضاعة بيعاً وشراء، لا لعرضها في الأسواق المحلية، إذ لا مناخ البلاد ولا تقاليد اللباس يساعدان على رواجها، بل لتصديرها إلى بعض البلدان الأوروبية حيث يقع استغلالها في حياكة الثياب المفردة التي فرضتها موضة العصر آنذاك وأسهمت في ازدهارها بصفة مثلى.

لكن في إطار البلاد التونسية لا نستطيع الحديث عن ازدهار مماثل أو عدمه نظراً إلى غياب كلي لمعلومات حول الكميات المصدرة في هذه الفترة. وبالمقابل، ما يجب التأكيد عليه هو ارتباط سعر هذه اللزمة بطلبات الأسواق الأجنبية في كثرتها وفي قلتها، وهو ما تكشف عنه كذلك المرحلة الثانية من عملها، إذ بالرغم من انهيار قيمة العملة سنة 1766، والذي كان من المفروض أن يساهم في دعم سعرها، فإن ذلك لم يتم، بل تدنّت إلى حوالى السدس مقارنة بما كانت عليه⁽¹³⁰⁾. وحسب اعتقادنا فإنه في هذه الفترة، كادت توضع أبواب التصدير أمام هذه البضاعة، إذ مع بداية خمسينيات القرن الثامن عشر، احتكرت شركة أميركية رومبة على مستوى عالمي تجارة الفرو بامتداد نفوذها وسيطرتها على أسواق إنتاج هذه المادة من سيبيريا إلى ألسكا عبر كندا والبلدان الشمالية لأوروبا⁽¹³¹⁾.

وبالرغم من أن المقارنة لا تجوز بين ما توفره هذه الشركة العالمية وبين ما

= الأوروبية والمحلية على السواء، الأمر الذي حوّل أن يكون مثلاً للجالية الفرنسية بتونس على امتداد أكثر من ربع قرن. لمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية وعائلته انظر:

. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 143

(129) Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. X, p. 80, Le 17 novembre 1701.

(130) أ.وت. دفتر رقم: 284، محاسبة بعض المتزمنين بين سنة 1795 وسنة 1813، وبه إثبات على محاسبة ملزم «جلد اللّثب» منذ سنة 1778.

(131) E.U., CD- Room, mot de recherche «Fourrure», article: «Canada: Réalités socio-économiques», vol. 4, p. 849, et article: «Eskimo: Découverte et contacts avec les Occidentaux», vol. 9, p. 570, vol. 8, p. 803. édition 1995.

يقع تصديره من الإيالة التونسية، إلا أن ذلك قد ساهم على ما يبدو في إبطال هذه اللزّمة خلال السّنوات الممتدة بين 1764 و1777⁽¹³²⁾.

وبعودتها إلى سوق الالتزام سنة 1778، حدّد سعرها نظير 600 ريال، واستقرّت على القدر نفسه طيلة عشرين سنة، وعمل بها كامل هذه المدة الزمني مرتخاي المكتى بوعظمة⁽¹³³⁾، ثم ارتفع سعرها بزيادة طفيفة لم تشكّل أدنى أهمية عندما التزمها بوعظمة الابن بعد وفاة والده سنة 1799⁽¹³⁴⁾، مشرفاً عليها هو الآخر لمدة تسع عشرة سنة بسعر لم يطرأ عليه أيّ تغيير والمحدّد بمبلغ 700 ريال إلى حدود سنة 1818، عند إبطال اللزّمة وإلغاء بضاعتها من سوق الالتزام نهائياً⁽¹³⁵⁾.

وبالرغم من تحديد سعرها سواء عندما أشرف عليها الأب أو عندما عمل بها ابنه، لم تتوصّل بيت خزندار الهيكل المشرف على اللزّمة بالسعر كاملاً، ففي الفترة الأولى تراوح «المقبوض»⁽¹³⁶⁾ بين 438 ريالاً و566 ريالاً⁽¹³⁷⁾، وفي الفترة الثانية تراوح كذلك بين 135 ريالاً و540 ريالاً⁽¹³⁸⁾.

(132) انظر على سبيل المثال الوثائق التالية والمتعلّقة بمداخيل الدّولة والعائدة إلى نفس الفترة، أ.وت، دفتر رقم: 114، بيان لكلّ مداخيل الدّولة سنوات 1760-1764. دفتر رقم: 120، مداخيل بعض اللزّم سنوات 1761-1768. دفتر رقم: 142، مداخيل «الدّوايا» و«الخطايا» و«اللزّم» سنوات 1766-1772. دفتر رقم: 186، محاصيل الدّولة من المحباب و«اللزّم» و«النّوايا» و«الخضائر» سنوات 1774-1775.

(133) أ.وت، دفتر رقم: 222، مداخيل الدّولة من المحباب والأعشار و«اللزّم» و«الخطايا» و«النّوايا» سنة 1780.

(134) أ.وت، دفتر رقم: 307، مداخيل بيت خزندار من المحباب والأعشار و«الخطايا» و«النّوايا» و«اللزّم» وكراء أملاك لسنة 1214 هجري/ 1799.

(135) أ.وت، دفتر رقم: 405، مداخيل بيت خزندار من «التلافط»: المحباب والأعشار و«اللزّم» وكراء أملاك وبيع حيوان مع حوصلة لكلّ المداخيل لسنة 1233 هـ/ 1817-1818.

(136) ليس المقصود بهذه اللفظة المداخيل النهائيّة المتأثّية من اللزّمة وفق السّعر الذي رست عليه، بل ما نحصلت عليه الدّولة طيلة العام من سعر اللزّمة دون بلوغ تمامه وفق «تذاكر» أمرت بصرفها لبعض مصالحها، ونادراً جدّاً ما تتأثّر للدّولة «مقايض» تفوق سعر اللزّمة وفق نفس الأوامر.

(137) أ.وت، دفتر رقم: 241، مداخيل الدّولة من المحباب والأعشار و«اللزّم» وكراء أملاك لسنة 1199 هـ/ 1784-1785. والدفتر رقم: 245، مماثل للدفتر السابق ويتعلّق بسنة 1201 هـ/ 1786-1787.

(138) أ.وت، دفتر رقم: 272، مماثل للدفتر السابق ويتعلّق بسنة 1208 هجري/ 1793-1794. =

ويبدو هنا أنّ المخزن كان يفضّل الطرف في بعض الأحيان عن إيراداته القليلة، إذ لم يكن الأهمّ لديه تتبّع بعض الزيالات التي تخلّدت بفضّة الملتزمين، بقدر ما كان اهتمامه بإجبارهم على رعاية وتوفير البعض ممّا تحتاجه مصالحه عوضاً عنه، وفي ذلك توفير لنفقات يتكبّدها من خلال الإشراف المباشر. وفي حالة لزمة جلد الذئب تعهّد الملتزمان وفق عقد التزامهما بتزويد «أكواش الخبز والشحاط يارودو» و«حمامات الذيار»⁽¹³⁹⁾ و«حمام الممالك» و«مطبخ حمودة باشا باي»، بكميات من الحطب لإيقاد أفرانها⁽¹⁴⁰⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإشراف على لزمة جلد الذئب من قبل الأب وابنه طيلة أربعين سنة لا يقودنا إلى إمكانية توارث الاتجار في بعض ما توفّره اللّزم، بقدر ما يقودنا إلى إثبات اختصاص بعض الملتزمين في الاتجار ببضاعة معينة دون غيرها. والاختصاص يتأتّى هنا من المعرفة الدقيقة بالبضاعة وتقييمها ثم إيجاد سوق لها، وهي عمليات غير يسيرة ولا تشر إلا بالخبرة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يقودنا الاختصاص إلى غياب تجار منافسين في الميدان، ويعود ذلك إلى عدم وجود من يحذق تقييم بضاعة اللّزمة وتجاريتها، وهو عمل لم يتوفّر أو بالأحرى لم يندرب عليه ولم يتواصل فيه إلا القرنين بوعظمة: مرتخاي وابنه حاي بوعظمة.

2 - لزمة سمرة الحرير

لم تتواجد صناعة استخراج الحرير بالإيالة التونسية قبل الفترة الاستعمارية⁽¹⁴¹⁾،

= دفتر رقم: 405، سبق ذكره وتملّكن سنة 1233 هجري/ 1817-1818. راجع كذلك الرّسم البياني أعلاه.

(139) يفصّل بهذه المبرة كما وردت في سجلات مداخيل الدولة ومصاريفها الحمامات المتواجدة بقصور الباي.

(140) انظر على سبيل المثال: أدوت، دفتر رقم: 250، مداخيل القولة من المجاب والأعشار و«اللّزم» وكراء أملاك لسنة 1203 هجري/ 1789-1790. ودفتر رقم: 393، مماثل للدفتر السابق وتمعّن سنوات 1232-1235 هجري/ 1816-1820.

(141) تشير بعض الأعداد من الزائد التونسي لسنة 1887 إلى أنّ الفلاحين (محلّيون ومعمرون) غير مستعدين للقيام بتجربة زراعة شجر التوت المسخرة لتربية دود الحرير، وحسب رأي هؤلاء فإنّ منتجات هذه الفلاحة لا يمكن الانتفاع بها إلا على الأمد البعيد، لذلك =

لذا كان لزاماً على أصحاب الحرفة توريد هذه المادة⁽¹⁴²⁾، وكان من مصلحة الدولة احتكارها للثمن من السيولة التفدية التي توفرها، فأخضعت الاتجار في الحرير إلى المضاربة وضبطته على مستوى السوق الداخلية بلزمة، وفرضت على مورديه عرضه في مكان معين أطلقت عليه اسم «حانوت القزاز بياردو». وتبعاً لهذا حملت اللزمة هذه التسمية منذ أربعينيات القرن الثامن عشر إلى حدود العشرين الأولى من القرن التاسع عشر⁽¹⁴³⁾.

يُشير لفظ «القزاز» اصطلاحاً إلى بائع الحرير أو ناسجه⁽¹⁴⁴⁾، وفي هذا دلالة منطقية على ارتباط حرفة «الحرايرية» باللزمة، إلا أنه على نطاق ضرائبي أولاً وعلى مستوى عملي ثانياً، كانت الواحدة مستقلة عن الأخرى، فصناعة المنسوجات الحريرية تعود بالنظر في تقييمها والإشراف عليها إلى أمين الحرفة ولا علاقة للملتزم بها⁽¹⁴⁵⁾، أما اللزمة فقد انحصرت نشاطها في استخلاص المعاليم الموظفة على الاتجار في الحرير قبل تحويله إلى منسوجات لا غير⁽¹⁴⁶⁾، وأنبطت عهدتها

- فأولى بهم استثمار أموالهم وجهودهم في زراعة الكروم، انظر:

Perrinet, M; «Industrie séricicole: Plantation du Mûrier», *Journal Officiel Tunisien*, Série année, n°11, p. 65, n°12, p. 70, n°13, p. 78, n°16, p. 95.

Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux (heraïria)», Extrait de la *Revue (142) des Etudes Islamiques*, n°2, 1934, p. 223-240..

يشير كاتب هذه الدراسة إلى أن الخيوط الحريرية تورد من فرنسا وإيطاليا لا غير، إلا أنه بالرجوع إلى دفاتر «الجمرك»، اتضح لنا أن كميات هامة وزدت من الشرق الإسلامي. في هذا الصدد انظر خاصة: أ.و.ت 1 دفتر رقم: 1957، تسجيل يومي لمحصلات الجمرك بتونس، أداء على البضائع الموزدة من البلدان الإسلامية بتاريخ 1845-1846.

(143) أ.و.ت 1 دفتر رقم: 34، ص 37، سبق ذكره.

(144) أليشا، حسن؛ الفنون الإسلامية والوظائف على الأتار العربية، 3 أجزاء، القاهرة، 1965، ج 2، ص 892.

(145) في هذا المجال انظر خاصة: أ.و.ت 1 س.ت 1 ص: 59، م: 650، و: 8. «أمر عليّ من محمد الصادق باي في شأن تنظيم حرفة الحرايرية وفق ما جرت به العادة» بتاريخ 3 جمادى الثاني 1292 هجري - حزيران/يونيو 1875. انظر كذلك: الفصل المتعلق بتنظيم أمانة الحرف، ورد في:

Kralem, M; *La Tunisie Précoloniale*, t.2, p. 36-47.

(146) أ.و.ت 1 س.ت 1 ص: 93، م: 126، و: 76. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ رمضان 1278 - آذار/مارس 1862.

بملتزمين من اليهود تجاوزت مهامهم النشاط الأولي للزمة إلى إنابة الدولة في شراء كميات من هذه المادة لمصالحها، إضافة إلى توسطهم بين الموزعين والمشتريين لإتمام صفقات البيع ولتحصيل قدر معلوم من العملية يعود جزء منه إلى بيت خزندار. خضعت هذه اللزمة - على ضوء ما قلّنا - إلى عمليات التسمية⁽¹⁴⁷⁾، وقد أطلق عليها خلال بعض السنوات من عملها «لزمة سمرة الحرير»، وأضيف إليها في بعض السنوات الأخرى التزام القزير وهو صيغ أرمني أحمر يصيغ به الحرير والقياب لكي لا يتصل لونه⁽¹⁴⁸⁾.

لا تكشف وثائق اللزمة في هذا المستوى عن الأداء الموظف على الحرير ولا على عملية بيعه، لكن من الأكيد أن هذا الأداء يرتفع بارتفاع الكمية وينخفض بانخفاضها، وتدعم كسب الملتزم وبالتالي إيرادات المخزن من أهمية الكميات التي يتوسط في بيعها يومياً سواء إلى الحرفيين أو إلى تجار الحرير.

وحسب ما يبدو أن الازدهار الذي كانت عليه منتجات «حرفة الحريرية»⁽¹⁴⁹⁾ لم يكن موازياً لأسعار اللزمة التي تعتبر المزود الوحيد للحرفيين بهذه المادة، ويعود ذلك إلى اقتصرها على تحصيل أدايات من الوساطة التجارية دون المنسوجات، لذلك نلاحظ أن أسعارها في أواسط القرن الثامن عشر لم تتجاوز 1,200 ريال في العام، وعذت هنا من اللزم الضعيفة لقلة مداخيلها، كما أنها لم تشهد تطوراً يذكر إلى بدايات القرن الموالي، إذ ناهزت نسبة ارتفاع أسعارها على امتداد أكثر من نصف قرن حدود 25%، وهو تطور لا يتجانس مع مستوى تطور الحرفة التي وصلت منتجاتها إلى بعض البلدان المشرقية مثل مصر والشام والحجاز والدولة العثمانية، وكادت تغزو بعض البلدان الأخرى كالسودان والسنغال⁽¹⁵⁰⁾.

(147) ابن منظور، لسان العرب، مادة «سمرة» رقم 2929، مجلد 4، ص 380، قرص ليزر، المستقبل للنشر الإلكتروني - دار صادر، بيروت، 1995.

(148) المصدر السابق، مادة «قزير» رقم 3511، مجلد 5، ص 394.

(149) تركزت صناعة المنسوجات الحريرية بسوق الزرع وبعض الفنادق المجاورة. أ.و.ت. س.ت. ص 59، م: 650، و: 5. من حين رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 رجب 1277هـ - كانون الثاني/يناير 1861.

(150) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux...», art.cit., p. 227.

وقد شهدت أسعار اللّزمة بعد ذلك ارتفاعاً محسوساً، جعلها تتجاوز مكانتها الضعيفة نسبياً، إذ تراوحت أسعارها خلال السنوات (1816-1828) بين 6,000 و8,500 ريال⁽¹⁵¹⁾، ليتواصل ارتفاعها في عهد أحمد باشا باي فتسّر على التّوالي بمبلغ 14,500 ريال ثمّ مقابل 16,000 ريال⁽¹⁵²⁾، ومن هنا كان تفتّن الدّولة إلى وجوب تغيير وضعها السّابق بإضافة بعض الأداءات الأخرى إلى مشمولاتها، فضمت إليها «سراحت أشغال الحرير» أي الأداءات المستخلصة على ما يتمّ تصديره من المنتجات الحريرية المنسوجة محلياً، وتدعم على هذا التحو سعرها بارتفاع ناهز 25%⁽¹⁵³⁾، ويمكن أن تصنّف هنا ضمن اللّزم التي ندرّ على بيت خزندار مداخل محترمة نسبياً. يبقى أنّ هذا الارتفاع قد واكب الفترة التي بدأت فيها «حرفة الحريرية» تشهد بعض التّقهقر التّاج من مزاحمة عديد المنسوجات المستوردة من فرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى استعمال الخيوط الحريرية الاصطناعية التي أضرت بقيمة ما يتّج محلياً⁽¹⁵⁴⁾.

أشرف على هذه اللّزمة طوال فترة عملها سماسرة يهود من أبناء الطائفة المحليّة، نذكر منهم، داوود بن طاووس وشالوم ولد عثال في أربعينيات القرن الثّامن عشر⁽¹⁵⁵⁾، والذّمّي إسرائيل وشالوم زروق في مطلع القرن الثّاسع عشر⁽¹⁵⁶⁾، ودافيد بلعيش وإسحاق وأبراهم خياط وشوّة سماجة وحاي نقاش والذّمّي يوسف الجطلّوي على امتداد السّنوات المتراوحة بين (1816-1828)⁽¹⁵⁷⁾، وموشي بن يعقوب خياط وأبراهم شملة ويعقوب مفي ومردخاي الصّباغ من أربعينيات إلى نهاية ستينيات القرن الثّاسع عشر⁽¹⁵⁸⁾، وما يجب أن نشير إليه هنا أنّه في بعض السّنوات القليلة (1844-1850) انسحب منها هؤلاء لصالح بعض

(151) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، سبق ذكره.

(152) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

(153) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 131، و: 44-45. لزم ومحمولات عام 1869/1286-1870.

(154) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux...», art.cit., p. 227-228.

(155) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 21 ص16، 34 ص34، 45 سبق ذكرها.

(156) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 320، سبق ذكره.

(157) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، سبق ذكره.

(158) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 126، و: 76. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ

رمضان 1278 - آذار/ مارس 1862.

السّياسة المسلمين بالنيابة عن أحمد بن الشيخ ومحمود بن عبّاد⁽¹⁵⁹⁾. لكن ما هي دواعي سيطرة اليهود على هذه اللّزمة ومباشرتها لتزويد الحرفة بالحريّر طوال هذه الفترة، خاصّة إذا علمنا أنّ الحرفة وأمانتها قد هيمن عليهما المسلمون؟

يبدو أنّ هذا الأمر قد ارتبط بالأنشطة التجاريّة لبعض أفراد الأقلية اليهوديّة، ذلك أنّ المهام التي كانت في عهد الملتزم لم تتعدّ المفاوضة على الأسعار والوساطة في حلقات البيع والشراء وعمليّات التّسمرّة، فالكثير منهم قد أتقنوا هذا النّشاط وتخصّصوا فيه وهو نشاط لا يتطلّب من رأس المال غير الحذق والمهارة للتوفيق بين الباعة والمشتريين، كما يخدم في ذات الوقت مصلحة الدّولة لوعي المشرفين على إدارة خزينتها الماليّة بنجاح اليهود وتفوّقهم في هذا الميدان.

وقد سعت الدّولة إلى دعم ملتزمها بمنحه جزءاً من سلطاناتها ونفوذها سواء عند إنابتها أو عند تحصيل ما يعود إليها من مراقبة التّداول على مائة الحريّر، لذلك لم يتب هذه اللّزمة أيّ خلل خاصّة ما يمكن أن يتأتّى من منافسة القيميين على حرفة «الحرايريّة» المتتمين إلى عدّة عائلات وجبهة وثرية بالحاضرة، والذين بإمكانهم أن يسيطروا على اللّزمة، كما سيطروا على الحرفة ومتجاتها النهائيّة لعدّة قرون متواصلة بحكم عراقتهم فيها وتخصّصهم في تقييم موازها الأولى.

3 - لزمة خيط الفضة والصّاهة

ارتبطت لزمة خيط الفضة بحرفة صياغة المعادن الثّمينة، وقد تأتت على إيرادات فرع من فروع هذه الحرفة التي تعدّ من أقدم الحرف التي مارسها العديد من أفراد الأقلية اليهوديّة لشبوت عراقة أنشطتهم بها وتخصّصهم وإتقانهم لها صناعة وتجارة⁽¹⁶⁰⁾. وتتمدّ هذه اللّزمة أهميتها من التّحويل الكليّ للدّولة على المختصّين من اليهود دون غيرهم لمتابعة ومراقبة صناعة خيط الفضة لتحصيل عائداتها. فما

= أ.و.ت 1، س.ت 1، ص: 95، م: 126، و: 82. من لزام الحريّر إلى الوزير الأكبر بتاريخ رجب 1279 / كانون الأول/ ديسمبر 1862.

(159) أ.و.ت 1، س.ت 1، ص: 95، م: 131، و: 44-45، سبق ذكرها. دفتر رقم: 2250/3 سبق ذكره.

(160) المقدسي، أبو عبد الله محمد، أحسن التّفاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة 3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، 498 صفحة، ص: 183-185.

هي مشمولات هذه اللزمة؟ وبأي المقادير ساهمت في دعم خزينة الدولة؟ وما هي خصائص الإشراف الذي لم يفلت من بين أيدي الصياغ اليهود؟

رغم اقتران لزمة خيط الفضة في أغلب مراحل عملها بالصاغة عموماً، كما أثبت في مصادرها ابتداء من القرن الثامن عشر⁽¹⁶¹⁾، فإن ذلك لا يؤكد كما لا يشير إلى احتوائها على إيرادات كل ما يوفّره سوق المعادن الثمينة، بل اقتصر في الحقيقة إشرافها على الفضة فحسب، وهي تكاد تكون من اللزوم الوحيدة التي يطلق فيها على من يلتزمها صفة القائد - أي قائد الفضة -⁽¹⁶²⁾ منذ القرن السابع عشر على الأقل⁽¹⁶³⁾، وفي هذه الصفة دلالة واضحة على «اختصاص اللزومة»⁽¹⁶⁴⁾ وتأسس نشاطها على معدن وحيد دون غيره من المعادن المعروضة في السوق.

ولرفع هذا اللبس، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مفهوم الصاغة الذي يورث لنا بداعه بال التزام أغلب المعادن الثمينة وبالأساس معدن الذهب، لم يخضع إلى نظام الالتزام، بل كان من مشمولات عمل أمين الصاغة⁽¹⁶⁵⁾ الذي تعود مهامه إلى دار السكة مباشرة سواء في تقييم هذا المعدن أو في المصادقة على مواصفاته أو في الأداءات الموظفة على بيعه وشراؤه⁽¹⁶⁶⁾، عدا بعض الجهات كجربة وصفاقس في

(161) أ.وت: دفتر رقم: 45، والدفتر رقم: 98، سبق ذكرهما.

(162) من أهم اللزوم الرهينة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نجد لزمة غابة تونس، وقد أطلق على ملتزمها هي الأخرى صفة القائد، انظر في هذا الصدد: أ.وت: دفتر رقم: 235 مداحيل الدولة من «الدوايا» والخطايا وبعض اللزوم بداية من سنة 1783، والدفتر رقم: 1899 محاسبة شلومو شمامة قائد الفضة على تصرفه في الفضة المستعملة في مصالح الباي (خروج وأزياء وأوسعة) مع محاسبة الصائمين لهذه الأشياء 1271-1272/1854-1856.

(163) Grandchamp, P; *La France... op. cit.*, t. ix, p. 363. Béranger & Fucili, le 9 juillet 1700.

(164) كثيراً ما وقع التأكيد على هذه العبارة في المصادر الأرشيفية، انظر على سبيل المثال: أ.وت: س.ت: 1، ص: 97، م: 153، و: 19 تقرير الكومسيون المالي بتاريخ 18 شوال 1289 هجري (كانون الأول/ ديسمبر 1872).

(165) يطلق عليه كذلك أمين سوق البركة أو أمين سوق الصاغة، انظر على سبيل المثال: أ.وت: س.ت: 1، ص: 97، م: 154، و: 9، من محمد القسطلي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 5 شوال 1287 هجري (تشرين الثاني/ نوفمبر 1870). ص: 97، م: 154، و: 56، «تقرير في كيفية خدمة حانوت البركة» بتاريخ 1 جمادى الثاني 1298 هجري (أيار/ مايو 1881).

(166) أ.وت: س.ت: 1، ص: 97، م: 154، و: 16، «بيان ما يتعلق باستخلاص معلوم الذهب» بتاريخ 13 رمضان 1289 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1872).

خمسنيات القرن التاسع عشر⁽¹⁶⁷⁾، أو في الفترة الممتدة بين 1816 و 1826 عند بروز لزمة البركة المستقلة عن لزمة خيط الفضة وشملت الأداءات الموظفة على الذهب والمجوهرات عموماً⁽¹⁶⁸⁾.

ومن خلال ما خلفته لنا وثائق لزمة خيط الفضة يمكن ضبط آليات عملها التي تأسست على أنشطة ثلاثة كان أهمها وفي مرتبة أولى صناعة الخيط الفضي، تليها مراقبة جودة المعدن ثم الأداءات الموظفة على البيع والشراء.

مثلت صناعة خيط الفضة أهم نشاط في اللزمة إن لم نقل إنها تأسست من خلالها، فبالرغم من عدم انتضاح معالم عملها في الفترة الممتدة بين 1740 و 1850، فإنه قد وقع تحديد مجالاتها في بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك بضبط قوانين لها لم يقع إحداثها في هذه الفترة بل ارتكز ترتيبها على ما جرت به العادة⁹، ومن ثم فإن هذا الترتيب لم يحط بصناعة الخيط الفضي فحسب، بل شمل كذلك اللزمة عموماً باعتبار أنه أطلق عليها اسم الحرفة ذاتها. وهنا نورد نصّ بنود هذا التنظيم كما وقع ضبطه وكما جاء في وثائق الدولة لتوضيح أهمية نشاط الحرفة داخل اللزمة:

(167) أ.و.ت: دفتر رقم: 1897، مداخيل يومية للدولة عن طريق وكلائها من محصولات صفاقس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853. أ.و.ت: ص.ت: 1، ص: 95، م: 131، و: 90، أسعار اللزّم بجزيرة بين 1858 و 1860.

(168) فاجأنا المصادر الأرشيفية بهذه اللزمة التي امتد نشاطها حوالي عشر سنوات، وهي ليست لزمة خاصة بالأداءات الموظفة على بيع وشراء العبيد كما يوحي لنا به اختصاص السوق، بل هي لزمة شمل نشاطها تتبع الأداءات الموظفة على الذهب والمجوهرات كما هو مثبت في بعض صفحات أحد سجلات الدولة لهذه الفترة (انظر: المصدر أعلاه)، وهذا يعني أن تسمية «البركة» في حد ذاتها وبالتالي السوق لم يتأسس نشاطه على بيع العبيد فحسب قبل إلغائه على يد أحمد باشا باي سنة 1841، بما أنه كان يحوي نشاطاً تجارياً وحرفياً آخر له أهميته في الدورة الاقتصادية للبلاد.

أ.و.ت: دفتر رقم: 396، مداخيل الدولة من «الدوايا» والخطايا واللزّم والأعشار والجمارك وغيرها مما يؤقيه القياد لتجديد مهامهم، بتاريخ 1814-1824.

«ذكر لفصول تتعلق بخدمة خيط الفضة»⁽¹⁶⁹⁾

أولها: «نفرين من صنايعية اليهود لخدمة تصفية فضة الدورو من النحاس وقُلر ميزانها أربعة أرتال يعتبر عنها بالحجرة وهي التي يطلق عليها اسم القضيب».

ثانيها: «نفرين مَن ذكر لذويب الحجرة المذكورة لتصير قضيباً فضة خالصة ثم يذهب بدار السكة ويكون غلظه اذًاك في عرض الأنمليت».

ثالثها: «نفرين مَن ذكر لخدمة جبد القضيب المذكور ليصير غلظه في عرض أنملة واحدة أحدهما ليحمل القضيب في آلة الجبد والثاني يدور ناعورة الآلة المذكورة وهو المعبر عنه بالبنك».

رابعها: «أحد وعشرون مَن نذكر يعرفون بالجبانة يتسلمون القضيب المذكور ليلتونه في الراشتوات ويصير في عرض ثلث أنملة».

خامسها: «المذكورون يعيدوا الجبد ثانياً على القضيب المذكور بالكاسيتوات والمجرات ليصير صارمة كالصارمة المعتادة المبرومة لخدمة صناعة المراجين وهي الصارمة البلاندة التي من غير حرير ويجدون الطورنو الآتي بيانه».

سادسها: «نفرين من صنايعية اليهود يعرفون بالرّصاعة يتسلمون الصارمة المذكورة ليفطروها بالروديس ليصير لها بعض عرض ويتيسر تركيبها على الحرير كما أنهم يفتّروا الطورنو».

سابعها: «نفرين من الصنايعية الغزالة لخدمة الطورنو يجعلون الفضة على سلك الحرير غير أنّ خدمة الطورنو أنفن من خدمة الغزالة وكلّ من التوعين صالح لحاجته».

تحليًا هذه الفصول المتعلقة «بخدمة خيط الفضة» إلى جملة من المعلومات كشفت لنا كنه اتصال هذه الحرفة بالّلزمة وهي:

* التقنيات المتبعة لتحويل معدن الفضة من مادة خام إلى مادة قابلة للاستغلال، أو تحويلها إلى أسلاك فضية رقيقة جدًا تتطلبها حرف أخرى.

* ارتباط هذه الحرفة بحرفة «الحرايرية» وحرفة «السراجين»، لمساهمتها في توفير مادة أولية لطرز أنواع فخمة من الألبسة الرجالية والنسائية أو لزركشة سروج

(169) أ.ب.ت. 1، ص. 97، م: 155، و: 72، «ذكر فصول تتعلق بخدمة خيط الفضة».

بدت.

الجياد، وبالزغم من أن طلب مستجات هاتين الحرفتين غير محتكر على أفراد دون سواهم، فإنها كانت مقصورة على أولئك الذين يخولهم تراوهم التباهي بها، نظراً إلى ارتفاع أثمانها، مما لا يجعلها في متناول كل الشرائح الاجتماعية.

■ اليد العاملة المختصة في هذا الميدان قامت على حرفيين من اليهود دون سواهم، وذلك ابتداء من أول مرحلة وهي التي تتمثل في تصفية الفضة أو تنقيتها من بعض المعادن الأخرى لتكون خالصة، إلى آخر مرحلة عندما تصبح أسلاكاً أو خيوطاً ذات مرونة وطواعية صالحة للحياكة أو الزركمة.

من خلال هذا التنظيم يتضح لنا دور الملتزم المرتكز على تتبع دقيق لمختلف مراحل هذه الحرفة لصيانة جودة المعدن. إذ حفاظاً على «حقوق اللزمة» دغمت الدولة نفوذ ملتزمها لمراقبة الغش الذي يتطرق إلى هذا المعدن سواء من الحرفيين المشرفين على صنع الخيط الفضي أو من بعض التجار لتحاييلهم في البيع والشراء. وفيما يتعلق بصنع خيط الفضة تركزت صناعته بمحلّ وحيد خصص لذلك تحت نظر الملتزم مباشرة⁽¹⁷⁰⁾، إذ كثيراً ما يقع غشه بمعدن أخرى أقل قيمة من الفضة مثل التحاس أو الرصاص للرفع من وزنه. كما نفشت مظاهر الغش خاصة باستعمال الخيط الفضي المستورد أو المعبر عنه في وثائقنا بـ: «الخيط الأوروبي»⁽¹⁷¹⁾ في حياكة الثياب الحريرية أو في صنع السروج «الانحطاط ثمنه»، لذلك وقع حث أميني الحرفتين لمساعدة اللزّام على فرض استعمال الخيط التونسي «السلامة من الغش»⁽¹⁷²⁾.

في نفس هذا الإطار، ولكي «لا يضيع دخل اللزّمة وحقوق المشترين»⁽¹⁷³⁾

(170) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 35، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 5 صفر 1291 هجري (أذار/مارس 1875).

(171) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 17، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 20 جمادى الثاني 1289 هـ (آب/أغسطس 1872).

أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 20، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 17 شوال 1289 هجري (كانون الأول/ديسمبر 1872).

(172) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 24، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى الأول 1290 هجري (حزيران/يونيو 1873).

(173) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 154، و: 36، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى الأول 1290 هجري (حزيران/يونيو 1873).

تضافرت الجهود لمحاصرة المتحابلين، وهنا تكشف لنا وثائق هذه اللزمة عن بعض هذه الطرق التي توخاها العديد من تجار الفضة، وأكثرها تفصيلاً كانت صنع المصوغ الذي لا تنطبق عليه مواصفات المعدن الخالص، ومحاولات التفتيش من الوزن خارج حانوت أمين الصاغة، وكثيراً ما تنطلي عمليات هذا التحايل على النسوة وعلى العديد من سكان الأرياف والبوادي⁽¹⁷⁴⁾.

وقد حظيت هذه اللزمة بعناية خاصة من لدن الإدارة المالية للدولة، فهي من اللزم القليلة التي سن لها تنظيم يضبط بدقة إيراداتها المتأتية من مصدرين: عن طريق الأداءات المفروضة على صائغي الفضة وتجارها، وعن طريق الامتيازات الممنوحة للملتمزم، إذ طبقاً لما جاء في «قانون خدمة أشغال الفضة بأنواعها»⁽¹⁷⁵⁾ وظفت:

- 100 ريال على القضب الفضي الذي يزن أربعة أرطال لصنعه خيوطاً فضية.
 - 5 ريالات على نفس القضب الذي يزن رطلين لصنعه صارمة.
 - 5 ريالات على صنع رطل واحد من الفضة، وهو مبلغ يعكّل ثلث ما ينتجه الرطل من أرباح.
 - 5 ريالات على بيع رطل واحد من الفضة القديمة بعد عملية التثيب.
 - 4/5% على القطع الفضية التي تباع بسوق الترك.
 - 1,5 ريال وخروبة في المائة على القطع الفضية التي تباع بسوق الصاغة.
- إضافة إلى هذه الأداءات تتدعم مصادر دخل اللزمة بالامتيازات الممنوحة لملتزمها التي عمقت الجانب الاحتكاري لهذه الحرفة بانفراد الملتزم لرحله:
- بيع بعض أنواع الحلبي المنكوّنة من الخلخال والحلقة ذات الأحجام الكبيرة.
 - شراء الفضة القديمة وبيعها بنفس قيمة الفضة الجديدة بعد عملية التثيب.
 - بصنع الثياب والأزياء المعكّنة و«المحازم» والسروج وغير ذلك من «أشغال البايك» التي تتطلب الزرّكشة بالخيوط الفضية.

(174) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(175) أ.و.ت.، ص. 97، م: 154، و: 20، «تفصيل لزمة خيط الفضة على العادة السابقة لأواسط عام 1277 هجري». (كانون الأول/ ديسمبر 1860).

• مشاركة الملزم لتجار الفضة في الزبائن، ذلك أنه إذا تمكن أي صانع من بيع ثلاث قطع من المحلي، تكون قطعتان من محله والثالثة وجوباً من محل الملزم⁽¹⁷⁶⁾. فكيف ساهمت هذه الأداءات في تطوّر أسعار اللزّمة؟

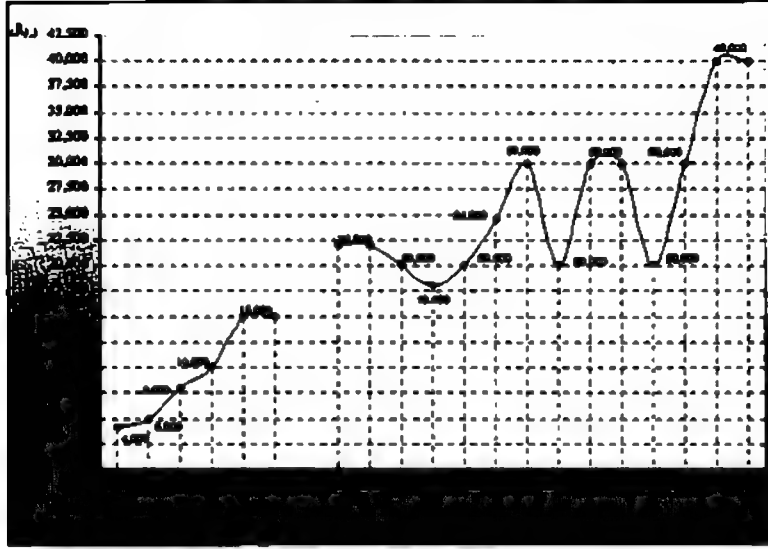
نعدّنا كشوف مداخل الدولة بين أواسط القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بالأسعار النهائية التي رست عليها اللزّمة كلّ عام عدا بعض السنوات⁽¹⁷⁷⁾، ومن خلالها نلاحظ أنّ نسق تطوّر سعرها كان عادياً، إذ على امتداد ما يزيد عن قرن تضاعف سعرها عشر مرّات، لكن هذا النسق التضاعدي لم يكن على نفس الويرة، فقد تخلّله تذبذب هامّ على عديد السنوات يتأكّد مع الرّسم البياني أدناه⁽¹⁷⁸⁾.

(176) أ.و.ت: ص: 97، م: 153، ر: 6، من محمد الصادق باي إلى المكلف بخلاص القانون المرتّب على خدمة أشغال الفضة بأنواعها. بتاريخ 27 شوال 1277 هجري (نيسان/أبريل 1860).

(177) وهي السنوات الممتدّة بين 1772 و1783 وستبرز في الرّسم البياني لتطور أسعار هذه اللزّمة بفراغ. (انظر أدناه).

(178) اعتمدنا في تشكيل هذا الرّسم البياني على الدفّاتر الجبائية التالية: أ.و.ت، دفتر رقم: 45 سبق ذكره، دفتر رقم: 98 سبق ذكره، دفتر رقم: 132، دفتر رقم: 135، مداخل الدولة من مجاب وعشر ودوايا وخطايا وكراء بلك ولزم بتاريخ 1765-1766. دفتر رقم: 184، مصاريف يومية لسنة 1773-1774. دفتر رقم: 225، محاصيل الدولة من المجابي والأعشار واللزم بتاريخ 1781-1782. دفتر رقم: 240، مسائل للدفتر السابق ويتعلّق بسنة 1785-1786. دفتر رقم: 241، مسائل لما سبق بتاريخ 1785-1786. دفتر رقم: 248، مسائل لما سبق بتاريخ 1787-1788. دفتر رقم: 250، مسائل لما سبق بتاريخ 1789-1790. دفتر رقم: 255، مسائل لما سبق بتاريخ 1799-1791. دفتر رقم: 272، مداخل بيت خزندار بتاريخ 1793-1794. دفتر رقم: 274، مداخل الدولة من الدوايا والخطايا واللزم وغيرها من كلّ أماكن البلاد من سنة 1791 إلى سنة 1796. دفتر رقم: 278، مداخل بيت خزندار بتاريخ 1794-1795. دفتر رقم: 284، محاسبة الوكلاء على أملاك البايليك واللزم ويستند تاريخه من سنة 1795 إلى سنة 1813. دفتر رقم: 285، شبه بالدفتر السابق ويغطّي الفترة الممتدّة بين سنة 1795 وسنة 1817. دفتر رقم: 290، مداخل الدولة بتاريخ 1796-1797. دفتر رقم: 291، مسائل للدفتر السابق ويستند تاريخه من سنة 1794 إلى سنة 1802. دفتر رقم: 295، محاسبة «قائده» بيت خزندار يوسف بيشي على كلّ مداخل البيت من مجاب ولزم ودوايا وخطايا وتلاقط والمصاريف المسجّلة في شأن مصالح البايليك من جمادى الأول 1212 إلى أواخر سنة 1234/ تشرين الأول/أكتوبر 1797 - تشرين الأول/أكتوبر 1819. دفتر رقم: 307، مداخل بيت خزندار سنة 1799. دفتر رقم: 320، مسائل للدفتر السابق ويتعلّق =

رسم بياني رقم 8
تطور أسعار لزمة خيط الفضة (1745-1850)



يكشف لنا الرسم عن مرحلتين واضحتين من تطور سعر اللزمة، مرحلة أولى نشهد فيها تطوراً مطرداً نحو الارتفاع، تعقبها أخرى يتدنّى فيها السعر ليدخل في طور من التذبذب ويُفضي في الأخير إلى الارتفاع من جديد. وهنا يمكن أن نتساءل عن الأسباب التي تفاعلت مع حركة هذه الأسعار أو بالأحرى أثّرت فيها؟

على مستوى المرحلة الأولى، انطلق سعرها من 4,000 ريال سنة 1745-1746، ليصل بعد نصف قرن تقريباً إلى 22,000 ريال، ويبدو أنّه خلال هذه الفترة واجهت اللزمة بعض المشاكل على مستوى سير عملها، ففي عديد السنوات يقع التزامها لفترات قصيرة جداً، فمثلاً لم تتجاوز مدة عمل الملتزم موشي بشموط 27

= سنة 1702-1703. دفتر رقم: 396، مداخل الدولة بين سنة 1814 و1824. دفتر رقم: 404، مداخل الدولة من مجاب وأعشار ولزم وبيع حيوانات بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 405، حوصلة لبعض مداخل الدولة بتاريخ 1817-1818. دفتر رقم: 421، محاسبة «القياد» عمّا تخلف استخلاصه من الذوايا والخطايا والخضائر واللزم بتاريخ 1821. دفتر رقم: 1870، دفتر رقم: سبق ذكره، 3/2250، سبق ذكره.

يوماً سنة 1756، وقد التزمها آنذاك بمبلغ 388 ريالاً أي بسعر 5,000 ريال في العام⁽¹⁷⁹⁾، ثم أشرف عليها من بعده مباشرة الذمي شلومو نطاف وشركاؤه لمدة 5 أشهر و3 أيام بمبلغ 3,830 ريالاً، أي بسعر 8,000 ريال عن العام لسد الفراغ الذي تركه الأول ولبلوغ المدة المتبقية لنهاية العام، كما التزمها «الذمي مخلوف وأصحابه» بين 1758 و1759 لمدة 8 أشهر و19 يوماً بحوالي 7,203 ريالاً بسعر سنوي حدد بمبلغ 10,000 ريال⁽¹⁸⁰⁾.

من خلال هذه الشواهد يبدو أن اللزّمة قد أحاطت بها بعض العراقيين التي عطلت سير عملها بعض الأشهر، ذلك أن التقطع الذي أصاب فترات التزامها قد اقترن بما يدور في الساحة السياسية من اضطرابات، فالحرب الأهلية التي نشبت سنة 1756 بين علي باشا [1735-1756] ومحمد بن حسين باي [1756-1759] لم تخلّف غير الخوف والزعج، وعمليات النهب والسلب، والقتل والفتك بالأرواح، وهي عوامل حفّزت على انكماش العديد من أفراد المجتمع، وبالتالي ساهمت مساهمة فعالة في شل العديد من الأنشطة الاقتصادية⁽¹⁸¹⁾، ولم تكن لزّمة خيط الفضة بمنأى عن هذه الاضطرابات اليومية خاصّة وأن مقرّ نشاطها الدائم لم يكن في عزلة عن القصبّة الموقع الذي تحوّل آنذاك إلى ساحة وغي⁽¹⁸²⁾.

(179) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره. وقد سبق أن أشرنا إلى هذا المثال في معرض حديثنا عن نظام الالتزام.

(180) أ.وت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(181) حول هذه الأحداث وتأثيرها في الحياة الاقتصادية، انظر على سبيل المثال:

Plantet, E; *Correspondances...*, op. cit., t. 2, p. 497-498. Sulauze à De Machault, Tunis le, 8/5/1756. Délibération de la nation française à Tunis, Tunis le, 30/6/1756., p. 498, Sulauze à De Machault, Tunis le, 2/7/1756.

ما يمكن أن نلاحظه هنا أن محمد باي بن حسين باي [1756-1759] عندما أخرجته الضرورة، لم يلجأ إلى ملتزمي احتكارات الدولة بل أرسل بأخيه إلى دواخل البلاد للاقتراض، ويعد أن طاف الحنّامات وسومة والمتستير وصفاقس رجع بمبلغ 80,000 ريال، وهو المبلغ الذي سدّه الباي الجديد إلى الجيش الجزائري الذي ساعده على استرجاع الحكم حتى يقادر الإيالة، وهنا ندرج هذه الملاحظة لإبراز قيمة اللزّمة عموماً. الإصحاف، ج2، ص149.

(182) الإصحاف، انظر خاصّة: الفصل المتعلّق بعودة محمد باي بن حسين باي من الجزائر ومقتل علي باشا، ج2، ص145-158.

بالزعم من تعطل سير عمل اللزمة لعلة أشهر، وتوقف بعض الملتزمين عن مزاوله العمل بها وتراجع البعض الآخر عن التزامها، إلا أن ذلك لم يصد مجموعة من أعيان يهود الحاضرة من المشاركة في جباية إيراداتها من أمثال أولاد القائد شام وأولاد القائد شالوم وابن القائد أبراهام وغيرهم من الموالين للسلطة الذين لم يتخلل عملهم بها أي تعطيل⁽¹⁸³⁾.

وإذا أثرت هذه الاضطرابات في سير عمل اللزمة، فإنها لم تؤثر في أسعارها التي واصلت الارتفاع سنة عقب أخرى، ففي سنة 1764 ارتفع السعر إلى 15,000 ريال في العام ليبقى على المقدار ذاته أكثر من عشرين سنة (1764-1785)⁽¹⁸⁴⁾، وما يشد انتباهنا هنا هو أن هذا الاستقرار قد تزامن وانخفاض قيمة العملة لسنة 1766، أي أنه تواصل في فترة كان من المفروض أن يتدعم خلالها السعر، وتحلنا هذه المفارقة على تناقض يبين ما تفرضه السوق والوضعية الحقيقية للزمة خاصة وأنها مرتبطة أكثر من اللزم الأخرى بتقلب العملة باعتبار أن العملة في جانب هام منها تخضع إلى أسعار الفضة⁽¹⁸⁵⁾، وهو أمر يدعونا إلى النظر في أسباب تجميد هذه الأسعار - إن جازت الكلمة -.

يبدو أن للسلطة ضلعاً في استقرار أسعار البعض من احتكاراتها، فالوهن الذي أصاب الدولة خلال هذه العُرفية جعلها تتنازل عن مراقبة مواردها المالية، وهي التي بإمكانها أن تفرض الأسعار التي تتلاءم مع قيمة احتكاراتها وتتماشى مع مستوى احتياجاتها، ويمكن أن يكون هذا التنازل من قبيل غرض النظر خاصة وأن

(183) شغل البعض من هؤلاء الملتزمين وظائف في الإدارة المالية، فنجدهم قباضاً ومحاسبين ومرافقين للعديد من الإيرادات المتأتية سواء من الاحتكارات أو من جباية الأموال. انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 45 و98 و225، سبق ذكرها.

(184) أ.وت؛ دفتر رقم: 241، محاصيل الدولة من الضرائب لسنة 1784-1785.

(185) لم نتكّن من العثور على أسعار الفضة في هذه الفترة، لذلك استحال علينا المقارنة بينها وبين أسعار اللزمة، وما وجدناه من أسعار يغطي في أقصى تقدير الترات المتراوحة بين 1739 و1741، أو بعد هذا التاريخ بكثير أي بين 1821 و1831. سنتطرق إلى هذا الموضوع في الصفحات اللاحقة، انظر كذلك: جدول تطوّر أسعار الفضة وأسعار لزمة خيط الفضة بين 1806 و1831.

جراحات الحرب الأهلية لم تندمل بعد، ومن باب أولى وأحرى أن توجه طاقاتها لنفاذي ما بإمكانه أن يزيد في تعميق مشاكلها العويصة. وإذا تبنا وضعية هذه اللزمة بدقّة وجدنا أنّ هذا التنازل لم يحظ به كلّ الملتزمين، فخلال هذه الفترة اشترك في التزامها يهوديّ ومسلم، الأول أبراهم بن القائد داود، من أعيان اليهود ومن الموالين للسلطة، لم ينل هذه المكانة بإشرافه فحسب على هذه اللزمة أكثر من عشرين سنة بل بمراقبته للعديد من مداخل الدولة⁽¹⁸⁶⁾، والثاني أحد أفراد عائلة مخزنية وجيهة من أثرى العائلات بالإيالة وهي عائلة ابن عيّاد⁽¹⁸⁷⁾، ولا شك أنّ هذا التحالف، أي تحالف صاحب الاختصاص وصاحب الجاه والنفوذ المالي والاجتماعي سيدرا كلّ منافسة وسيساعد على التحكم في أسعار اللزمة بالضغط عليها وتحديدها إن أمكن، لذلك نلاحظ أنّه بعد أن انسحب منها ابن عيّاد⁽¹⁸⁸⁾، وغادرها ابن القائد داود عام 1784-1785⁽¹⁸⁹⁾، التزمها اليهوديان يوسف الليفي ومردخاي ستروك بمبلغ 22,000 ريال،⁽¹⁹⁰⁾ أي بنسبة ارتفاع عادلّت تقريباً ثلث ما استقرّت عليه على امتداد عشرين سنة⁽¹⁹¹⁾.

كُلّل استقرار هذه المرحلة بارتفاع لم يتواصل غير سنوات معدودات، ومنه دخلت حركة أسعار اللزمة في مرحلة موالية أهم ما ميّزها تذبذب بين انخفاض وارتفاع بصفة متواترة ناهزت النصف قرن (1794-1843)، وعلى امتدادها انحصرت

(186) أ.و.ت 1، دفتر رقم: 135، استخلاص الدولة للضرائب من الجريد، بتاريخ 1763-1764.

(187) السمدلوي، إ؛ تطوّر عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث... سبق ذكره، ص 877-889.

(188) لا تمنحنا الوثائق الاسم الكامل لهذا الملتزم وتكتفي بالإشارة إلى لقب العائلة فقط، ومن الأرجح أنه انسحب من اللزمة بعد سنة 1772.

(189) يبدو أنّ مغادرته للزمة ارتبطت بوفاته، إذ لا نعر على اسمه بعد هذا التاريخ في قوائم الملتزمين أو في وظائف الدولة، لكن في المقابل نجد ابنه لياح بن أبراهم بن القائد داود وارثاً له ومنافساً على لزمة خيط الفضة، انظر على سبيل المثال، أ.و.ت 1، دفتر رقم: 250 ورقم 255، مداخل الدولة من مجاب وعشر وكرام أملاك، بتاريخ 1789-1790.

(190) أ.و.ت 1، دفتر رقم: 241، محاصيل الدولة من مجاب و«دوايا» وخطايا وعشر وكرام بلك ولزم، بتاريخ 1785.

(191) أ.و.ت 1، دفتر رقم: 98 و225، سبق ذكرهما، والدفتر رقم: 240، محاصيل الدولة من مجاب و«دوايا» وخطايا وعشر وكرام ملك ولزم، بتاريخ 1784.

أسعار اللزمة بين 20,000 و30,000 ريال ونادراً ما هبطت دون المستوى الأول أو تجاوزت المستوى الثاني. وقد ساهم في توطيد هذا التذبذب عاملان أساسيان، أولهما طلبات الدولة، والثاني هو في علاقة مباشرة مع المشرفين على اللزمة.

على مستوى العامل الأول، ساهمت كثرة طلبات الدولة من منتجات هذه اللزمة في دعم السعر، كما أثرت فيه في قلتها، ونلاحظ ذلك من خلال ما يتم صرفه وفق «تذاكر» تسجل مبالغها على حساب الدولة ليقع خصمها من سعر اللزمة عند المحاسبة، فمثلاً بلغ سعرها 20,000 ريال سنة 1794-1795، في حين لم تتجاوز طلبات الدولة 11,000 ريال⁽¹⁹²⁾، وتبعاً لهذا تدنى سعر اللزمة في السنوات التي تلتها، إذ بلغ 18,000 ريال ليتواصل على نفس المقدار إلى سنة 1803-1804⁽¹⁹³⁾. وفي نفس هذه التاريخ سجل على الدولة طلبات بمبالغ جملة تجاوزت 26,000 ريال⁽¹⁹⁴⁾، وعليه مرّ السعر إلى 20,000 ريال سنة 1804-1805، وإلى 24,500 ريال بداية من سنة 1809⁽¹⁹⁵⁾، ثم انحصر في مستوى 30,000 ريال بين 1814 و1819⁽¹⁹⁶⁾، وتكرّر هذه الأمثلة في ارتفاع السعر كما في تديّه إلى سنة 1839-1840، حيث وقع تجاوز هذا التذبذب، وتسعر اللزمة بـ 40,000 ريال خاضعة بدورها إلى طلبات أحمد باشا باي ولضباط طوابعه العسكرية السبعة التي أنشأها ومتصلة في الآن ذاته بلزمة «كاوي العسكر»⁽¹⁹⁷⁾.

على مستوى العامل الثاني، لم يتجاوز عدد الملتزمين الذين تداولوا اللزمة طوال هذه المرحلة أربعة أفراد، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد ملتزمي المرحلة الأولى الذي بلغ سبعة عشر ملتزماً، فأبراهم كوهين دام عمله بها ثلاث عشرة سنة

(192) أ.وت؛ دفتر رقم: 272، مداخل بيت خزانة سنة 1794.

(193) أ.وت؛ الدفاتر رقم: 184، 274، 278، 284، 285، 290، 291، 295، 307، 320،

مداخل ومصاريف يومية ومحاسبة العفد من وكلاء الدولة من 1790 إلى 1817.

(194) أ.وت؛ دفتر رقم: 320، مداخل بيت خزانة سنة 1803.

(195) أ.وت؛ دفتر رقم: 285، محاسبة وكلاء أملاك «البابليك» وأصحاب اللزوم بين 1795

و1817.

(196) أ.وت؛ الدفاتر رقم: 393، 396، 404، 405، 421، مداخل الدولة والبعض من

مصاريفها بين سني 1814-1821.

(197) انظر الصفحات المتعلقة بلزمة كاوي العسكر في هذه الدراسة.

(1790-1803)⁽¹⁹⁸⁾، ثم خلفه ابنه شالوم بعد وفاته وشغل نفس المنصب إلى سنة 1814⁽¹⁹⁹⁾، وانتقل الإشراف على اللزّمة من بعده إلى دافيد بويلي الذي كان أقلّ المتزّمين عملاً فيها (1814-1817)⁽²⁰⁰⁾، وأخيراً حطّم حاي جاوي رقماً قياسياً بقضائه لمُدّة عمل شارفت على الزّرع قرن (1817-1840)⁽²⁰¹⁾.

قد يساهم تداول اللزّمة بهذا الشكل والاستمرار في جباية إيراداتها لمُدّة طويلة من قبل بعض المتزّمين في التحكّم في أسعارها، فإذا أخذنا مثلاً الفترة التي التزمها فيها حاي جاوي، لوجدنا أنّ السعر لم يستقرّ على مبلغ، فهو لا يرتفع إلّا لينخفض من جديد، والعكس كذلك واضح، وتموّج هذه الحركة التي تواصلت إلى سنة مغادرته الإشراف على اللزّمة يوحي لنا بإصراره الشّديد على التمسك بها حتّى في السّنوات التي بلغت فيها الزيادة ثلث ما كانت عليه. ويبدو أنّ هذا المتزّيم متأكد في كلّ الحالات من ضمان إيرادات اللزّمة ومقتنع بالأرباح التي تدرّها عليه مشمولاتها. ويدعم توجهنا في تحكّم بعض المتزّمين في أسعار لزّمهم، أنّ تدهور قيمة العملة سنة 1825 وسنة 1829 لم يكن له أدنى تأثير من ارتفاع السعر هنا⁽²⁰²⁾، كما أنّ سعر الفضة الخام كان بمنأى هو الآخر عن هذا التأثير، والجدول أدناه يوضّح هذا المنحى⁽²⁰³⁾.

(198) أ.وت؛ الدفاتر رقم: 184، 250، 255، 274، 284، 290، 291، 295، 307، 320. سبق ذكرها.

(199) أ.وت؛ دفتر رقم: 285 ورقم 393، سبق ذكرها.

(200) أ.وت؛ دفتر رقم: 396 و421، سبق ذكرها، والدفتر رقم 404، مداخل بيت خزندار لسنة 1816-1817.

(201) أ.وت؛ دفتر رقم: 366، 421، سبق ذكرها. والدفتر رقم: 405 مداخل الدول ومصاريفها بين سنّتي 1817-1820. أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 1، م: 7، و: 235-238، تذاكر من حسين باشا باي في صرف الفضة بتاريخ 1826؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 37، لزّام خيط الفضة حاي جاوي 1250-1255 هجري (1834-1840).

(202) انظر الرسم البياني لتطوّر أسعار لزّمة خيط الفضة بهذه الدراسة.

(203) فيما يتعلّق بأسعار الفضة الخام، اعتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.وت؛ دفتر رقم: 416 و436، البعض من مداخل النّولة ومصاريفها بين 1820 و1835، والدفتر رقم: 2534 محاسبة أمين دار السّكة بين 1799 و1814. انظر كذلك: Chater, Kh; *Dépendance et mutations...*, op. cit., p. 313-314.. وأشرنا إلى مصادرها. (انظر: الهامش المخصّص لتطوّر أسعار لزّمة خيط الفضة).

جدول رقم 8
تطور أسعار الفضة الخام وأسعار لزمة خيط الفضة (1806-1832)

التاريخ	سعر الزطل من الفضة	سعر اللزمة	الملتزم
1806-1807	بين 58 و65 ريالاً	20,000 ريال	شالوم كوهين
1821-1822	80 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي
1829-1830	بين 81 و112 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي
1831-1832	84 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي

باقتضاب شديد يلخص لنا هذا الجدول عدم تفاعل حركة أسعار الفضة الخام الذي وصل سعر الزطل منها في بعض السنوات إلى 112 ريالاً، مع أسعار اللزمة التي بقيت دون تغيير يذكر، ويوحى لنا التمسك باللزمة وفق هذا الوجه بسلطة تدعمت باختصاص البعض من اليهود في سوق المعادن الثمينة، ونفوذ وظف للتحكم في هذا الميدان الذي غابت عنه كل منافسة تجارية بإمكانها أن توجه لأسعار وجهة أخرى، فمثلاً عندما التزمها محمود بن عبّاد لسبع سنوات متتالية (1843-1850)⁽²⁰⁴⁾ لم يتجرأ أي ملتزم يهودي على منافسته فيها وهي التي كادت تكون حكرًا عليهم، ولم يتمكن المختصون منهم من العودة إليها إلا بعد أن ثبت استقراره خارج الإيالة. وتكررت من جديد عمليات تداول هذه اللزمة من قبل اليهود إلى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر، وقد التزمها طوال هذه المدة لياه شقامة ثم عقبه الذمي يوسف فكرون والذمي يوسف بن حاييم البراملي عندما انضاف إلى مشمولاتها التزام خيط الذهب، وتبعاً لهذا ففز سعرها إلى 100,000 ريال ثم إلى 105,000 ريال⁽²⁰⁵⁾.

(204) أ.وت؛ دفتر رقم: 2250/3، سبق ذكره.

(205) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ م.ت؛ ص: 97، م: 158، و: 100، من مصطفى وزير المال إلى أمير اللواء محمد المكلف بدار السكة، بتاريخ 12 جمادى الثاني 1279 (نشرين الأول/أكتوبر 1862)؛ م.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 31، من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 (كانون الثاني/يناير 1874)؛ م.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 34، من قنصل فرنسا إلى الوزير الأكبر، بتاريخ 14 آذار/مارس 1874.

4 - لزمة الصرافية

تُشرف هذه اللزمة على تحصيل الأداءات الموظفة على النشاط الحرفي «لصرافية»، وإذا كان معنى هذا اللفظ العامي يحيلنا إلى أكثر من معنى⁽²⁰⁶⁾، إلا أن انحداؤه لغوياً من فعل «صرف» يشير إلى احترام أعمال الصرف، أي الاختصاص في «بيع الذهب بالفضة أو فصل الدرهم عن الدرهم والدينار عن الدينار...»⁽²⁰⁷⁾.

لا يشدّ هذا التعريف القاموسي عن مفهوم نشاط اللزمة بالإيالة التونسية في الفترة الحديثة، إذ يصقها محمد بن الحاج عثمان الحشايشي في الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية⁽²⁰⁸⁾ ضمن الحرف المتشرة بالبلاط، كما يعرفها واصفاً نشاطها بدقة بأن «... لها أناس يجلسون بمحلات مخصوصة غالبهم من اليهود، ويجعل الصراف طاولة عليها دراهم التحاس والذهب والفضة في بيوت تلك الطاولة... ونجد عند الصراف المشهور جميع ما تطلبه من أنواع السكة...»⁽²⁰⁹⁾، نفس

(206) يحيلنا هذا اللفظ في الفارحة التونسية إلى صانعي نوع من أنواع السلام يطلق عليها اسم «صرافة».

(207) ابن منظور: لسان العرب، مادة «صرف» رقم 5734، مجلد 9، ص 189. سبق ذكره.

(208) محمد بن الحاج عثمان الحشايشي، ولد بالحاضرة التونسية في 12 حزيران/يونير 1853، درس بجامع الزيتونة وتلمذ على مشايخ عصره مثل محمود بن الخوجة ومحمود بيرم ومحمد البارودي وسالم بوحاجب. تقلّد خطة حافظ المكبة الاحمدية بعد إتمامه التعليم، ثم خطة الإشراف العدلي عند تأسيس جمعية الأوقاف ثم كاتب سر الوزير مصطفى بن إسماعيل. انشغل بالكتابة الصحفية في بادئ عهدها، فكتب في «الرائد التونسي»، و«الحاضرة» و«الحقيقة» و«الزهرة». كانت له خطوة لدى الأوساط الاستعمارية لإتقانه اللغة الفرنسية ولعلماته ببعض أصحاب التفوذ منهم. انشغل بالكتابة والتأليف بعد فشله في الحصول على منصب مدرّس بالمدرسة العلوية عند تأسيسها. من مؤلفاته الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، تحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، مرسى للنشر، تونس، 1994. جلاء الكرب عن طرابلس الغرب أو التفحّات المسكية في أخبار المملكة الطرابلسية، تحقيق علي مصطفى المصراي، دار لبنان للنشر، 1965. الفترة الثنية في التوايا الصادقة للحكومة الفرنسية، باريس، 1883، وله هذه مؤلفات أخرى منها ما طبع ومنها ما هو مخطوط. توفي سنة 1912. ويمكن أن نعتبره معاصراً للفترة التي ندرس.

(209) الحشايشي، محمدا الهدية أو الفوائد العلمية... سبق ذكره، ص 143.

هذا التعريف تقريباً أثبتته الرحالة شارل لالمان (Charles LALLEMAND) بلوحة في كتابه تونس وضواحيها لصراف يهودي قابع بباب الديوان بصفاقس يمارس هذا النشاط⁽²¹⁰⁾.

من خلال هذه التعاريف نلاحظ ارتباط الحرفة ولزمتها بتداول السيولة النقدية والاتجار في أنواع عديدة من السلعة، فما هي خصائص الدور الذي أنيط بمهدة ملتزمي هذا النشاط؟ وما هي مقادير المالتية للزمة؟

بالرغم من قدم احتراف الصيرفة بالإيالة التونسية لارتباطه بنظامها المالي وأنشطتها التجارية كما تشهد بذلك العديد من التّراصات⁽²¹¹⁾، إلا أن احتواءه من قبيل نظام الالتزام لم يسبق عام 1230 هجري (1814-1815)⁽²¹²⁾. ومن الأكيد أن عرض هذه اللزمة في سوق الالتزام كان لحاجة الدولة إليها، أو بالأحرى إلى ما يمكن أن تدرّه على خزينتها من سيولة نقدية باعتبارها مورداً إضافياً يساهم في التهوض بقطاع مداخلها، ذلك أن بروز هذه اللزمة قد تزامن والتحول الاقتصادي الجديد الذي أرساه محمود باي (1814-1816) والذي ارتكزت مبادئه على نبذ السياسة الاقتصادية لحمودة باشا باي (1782-1814)، ودعم النظام الجبائي بفرض أداءات إضافية وضرائب جديدة، محاولاً تجاوز قلة مداخل النظام الجبائي التي استقرت على حالها رداً من الزمن⁽²¹³⁾ وقادت إلى الضعف لعدم تطورها بل

Lallemant, Ch; *La Tunisie...*, op. cit., p. 57.

(210)

(211) حول علاقة الميدان المصرفي أو التبادل النقدي بالنظام المالي والأنشطة التجارية في الفترة الحديثة، انظر على سبيل المثال: ما ورد في بعض الفصول التي تتعلق بالنظام النقدي بالإيالة:

Chérif, M.H; «Introduction de la piastre espagnole (Ryal) dans la Régence de Tunis au début du XVII^{ème} siècle», in C.T., n°61-64, 1968, p. 45-53. Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 77-83. Zouari, A; *Les relations commerciales...* op. cit., p. 77-78.

(212) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 393، مداخل بيت خزنदार من مجاب وعشر وكراء ولزم وبيع الحيوان، بتاريخ 1814-1815.

(213) بينت بعض التّراصات استقرار قيمة موارد الدولة المالية المتأينة من الضرائب وحدها، فقد أشار مثلاً الأستاذ عبد الحميد هنية في دراسته الجريد وعلاقته بالبايليك في الفترة =

زادت انهياراً بزوال النشاط القرصني وموارده وانهيار مداخيل التجارة الصحراوية⁽²¹⁴⁾.

بدخول اللزمة حيز الممارسة العملية، كان أول من التزمها البعض من الصّاربة اليهود يمثلهم أمام سلطة الإشراف اللّميّ إسرائيل الركاح ودام عملهم بها من 1814 إلى 1818⁽²¹⁵⁾، لكن خلال هذه الفترة لم تكشف لنا مداخيل النظام الجبائي عن أسعارها، بل أقصى ما أمدّتنا به من المعاليم التي حصلتها الدولة تراوحت بين 700 و1,500 ريال⁽²¹⁶⁾، ويبدو أنّ هذا الاضطراب ناتج عن دخولها سوق الالتزام لأول مرة وفي فترة لم تحطها الأداة المالية بالرعاية الكافية التي من شأنها أن تقتنها وتوضّح آليات عملها التي يبدو أنّها شائكة، فإذا كان الصّرفي يتحصّل على نسبة مئوية من العمليات المالية التي يقوم بها، سواء على مستوى الصّرف أو على مستوى تغيير العملة أو بيعها⁽²¹⁷⁾، فإنّ الملتزم طبقاً لوظيفته مجبر على مواكبة نشاط جميع الصّاربة عن كثب لتحصيل ما يعود للدولة وبالتالي ضمان أرباحه، لكن أمام جهله لجملة المبالغ التي تداولها الصّارفون، وأمام توزّعهم في

- المديّة إلى هذا الاستقرار في أغلب جهات المنطقة والذي امتدّ من سنة 1740 إلى سنة 1814، متخفّفاً مؤثّر 100 لعام 1122 هجري (1710-1711). وقد أكّدت على نفس هذا الاستقرار الأستاذة لوبت فالنسي إثر المقارنة بين ما تواجد بالإمالة التونسية وما كانت عليه حال الضرائب بمصر العثمانية واستنتجت أنّ الضرائب الفردية بقيت مستقرّة خلال القرن الثامن عشر معلّلة رأيها بأنّ تعمور قيمة العملة قد خفّض من عبء الضرائب على المجموعات، وذهبت إلى أنّه بالرّغم من ازدياد عدد السكان في هذه الفترة فإنّهم كانوا يدفعون ضرائب أقلّ من سلفهم. انظر في هذا الصّدد:

Hénia, A; *Le Grid...*, op. cit., p. 33-54 et 232-233. Valensi, L; *Les Fellahs...*, op. cit., p. 354.

Chater, K; *Dépendance...*, op. cit., p. 83-84, 141, 211-259. (214)

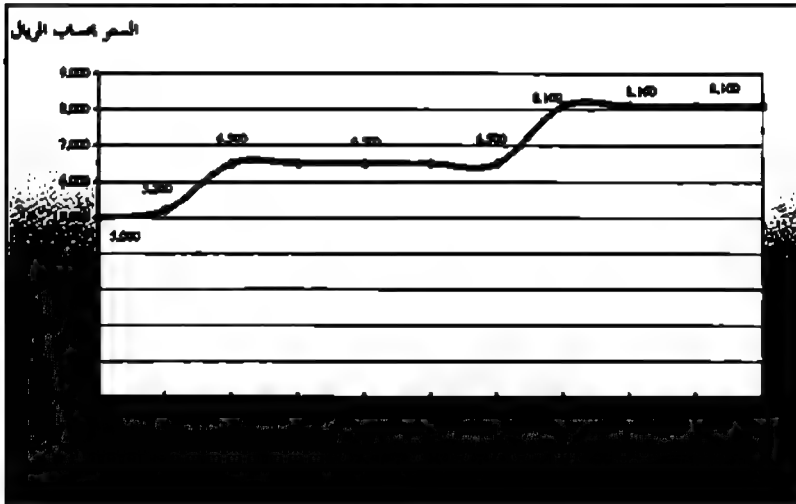
(215) أ.وت؛ دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولزوم وبيع الحيوان، بتاريخ 1814-1815.

(216) أ.وت؛ دفتر رقم: 404، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولزوم وبيع الحيوان، بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 405، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولزوم وبيع الحيوان، بتاريخ 1818-1820.

(217) المعشايي، محمد؛ الهدية أو الفوائد العلمية...، سبق ذكره، ص 143.

العديد من الأسواق لغياب مكان واحد يُؤوي نشاطهم، فإن مهنته دون أدنى شك ستعصي عليه، وسيضطر إلى المداراة عن أرباحه على حساب عائدات الدولة من هذه اللزمة، إن لم يتخل عنها كما حصل لإسرائيل الركاح وشركائه في موافى عام 1232 هجري (1818)⁽²¹⁸⁾. ويانسحاب هؤلاء الملتزمين من وظيفتهم امتحت إيرادات اللزمة من مداخل نظام الالتزام⁽²¹⁹⁾ وعاد النشاط المصرفي إلى سالف عهده يبره الصيارفة دون أن يشاركهم المخزون في ما يحصلون عليه من أرباح، ولم تعد إلا مع بداية أربعينيات القرن التاسع عشر بتسعيرة واضحة وافقت عليها السلطة بعد المزايدة⁽²²⁰⁾، كما ضبطت في الرّسم التالي⁽²²¹⁾:

رسم بياني رقم 9
تطور أسعار لزمة الصرافية بين سنوات 1840 و 1850



(218) أ.وت؛ دفتر رقم: 393، 404، 405. سبق ذكرها.

(219) أ.وت؛ دفتر رقم: 405، سبق ذكره، انظر كذلك دفتر رقم: 422 لمداخل بيت خزندار لسنة 1821-1822، ورقم: 6/436 مقبوض بيت خزندار من مختلف أنواع مداخل الدولة لسنة 1827-1828.

(220) أ.وت؛ دفتر رقم: 403، سبق ذكره.

(221) اعتمدنا في بسط هذا الرّسم البياني على:

أ.وت، دفتر رقم: 393، 404، 405 سبق ذكرها، والدفتر رقم: 1870، تسجيل يومي لمداخل اللزم المبرمة بين 1839 و 1842، والدفتر رقم: 2250 سبق ذكره.

على امتداد عشرية كاملة - حسب ما يشته هذا الرّسم - كان تطوّر أسعار اللّزمة ذا نسق تصاعدي، لكن ارتفاع مبالغها تخلّله بعض الاستقرار الذي لم يؤثّر في تواصلها، وقد التزمها لمُدّة ستين متاليتين الدّقي يعقوب خياط بسر لم يتعدّ في العام الأوّل عتبة 5,000 ريال، ثمّ بزيادة طفيفة عادت 200 ريال في عامها الثاني⁽²²²⁾. في نفس هذا التاريخ جمع معها الملتزم لزمة خيط الفضة التي تراوح سعرها بين 30,000 و 40,000 ريال⁽²²³⁾، ويبدو أنّ انسحابه من لزمة الصّرافية كان للزيادة التي طرأت على سعرها سنة 1842-1843 والمقنّرة بما قيمته 20%، وقد يكون كذلك لعدم توفّله إلى الإشراف على اللّزمتين معاً، فكلتاها متشعبة الأعمال وتتطلّب مراقبة مستمرة وتفتّناً دؤوباً، لذلك من المحتمل أنّه قد فرط في أقلهما أرباحاً وأكثرهما أتعاباً، وهذا جائز إذا أخذنا في الاعتبار أنّ لزمة خيط الفضة أرفع قيمة من ناحية، ومن ناحية ثانية لا تتطلّب جهداً كبيراً لمراقبتها، فتمركزها بمحلّ وحيد⁽²²⁴⁾ يغني الملتزم وأعوانه عناء التّقل من دكان إلى آخر كما هو الحال في لزمة الصّرافية، إذ إنّ طبيعة عملها وتشتت أماكنها بتعدّد الصّرافين داخل الأسواق وخارجها شكّلا نقطة من أهمّ نقاط ضعفها التي تساهم في إعاقة نشاطها وتحول دون التوصل إلى السيطرة عليها، وهو ما لم يتواجد مثلاً في مصر، إذ بالرّغم من الكثرة العددية للممارسين لهذه الحرفة، فإنّ أعمالهم تركزت في وكاليتين خصّصتا لهذا الغرض⁽²²⁵⁾، وكالة الحمصري ووكالة المولى⁽²²⁶⁾ ساعدتا الدّولة على مراقبة احتكاراتها والغم منها.

اشترك في الإشراف على هذه اللّزمة بعد يعقوب خياط، يهودي ومسلم وهما سيمح زراقة وإبراهيم العنابي، وتمّ اقتنالاها بمبلغ 6,500 ريال، لكن لم

(222) أ.ب.ت، دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(223) انظر: الصفحات المتعلقة بلزمة خيط الفضة والضافة بهذه القراءة.

(224) أ.ب.ت، س.ت، ص: 97، م: 155، و: 35. من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ آذار/مارس 1875.

(225) Raymond, A; *Artisans...*, op. cit., t.1, p. 336-337.

(226) تقع وكالة الحمصري ووكالة المولى بالقاهرة قرب القصة بين سوق الضافة وحارة اليهود. المرجع السابق.

يتواصل عملهما سوى سنتين (1842-1844)⁽²²⁷⁾، ولا نجد مبرراً لتخليهما عنها خاصة وأنّ السعر الذي اقتنيت به بقي على نفس مقداره مع من خلفهما لمدة ثلاث سنوات أخرى، لكن ألا يكون انسحابهما متأثراً من غياب اتلافهما؟

لا نستطيع هنا التأكيد على صحة هذا الاحتمال فكثيراً ما سجلت الوثائق اجتماع اليهود والمسلمين على الاشتراك في أنشطة حرفية أو مالية⁽²²⁸⁾، ولا نخال أن العامل الديني هنا قد حرّض على تباعد الطرفين، فالمصالح المشتركة بينهما لها حضور فعلي وبإمكانها أن تدحر عوائق النفور، وإلا ما لهما وهذا الاشتراك والاقتراب من أساسه؟ حسب اعتقادنا كان تنازلهما عن الإشراف على هذه اللزمة لعدم توصلهما للأرباح المأمول تحصيلها من وراء هذه الوظيفة، وهنا نعود مرة أخرى إلى سعر اللزمة الذي لم يرتفع بل استقرّ على مستواه، وهذا نعتبره كافياً ولو نسباً إلى ما ذهبنا إليه، فأسعار اللزمة وأرباحها وعملها كذلك المزايدة العلنية المرتبطة أصلاً بالمنافسة التي تؤدّي في غالب الأحيان إلى دفع السعر نحو الارتفاع، وإذا ارتفعت أسعار اللزمة فهو دليل على أهميتها المقترنة بارتفاع عائداتها وأرباحها، وهي نتيجة كانت على ما يبدو بمنأى عن الملزمين اللذين فشلوا في مزاوله وظيفه لزمتهما وتركها بنفس سعرها إلى اليهوديين شمرويل برامي وشالوم متي⁽²²⁹⁾ اللذين أثبتا قدرتهما على ممارسة هذا النشاط لمدة ثماني سنوات متتالية بأسعار ثابتة لم تتغير سوى مرة واحدة بارتفاع بلغت نسبته حوالي 20% عما كانت عليه من ثمن قبل ذلك، محافظة بعد هذا التغير على نفس المقدار⁽²³⁰⁾.

وإذا كان هذا الاستقرار الذي أرسى جذوره طيلة خمس سنوات نتج عن توصل هذين الملزمين إلى التحكّم في أسعار اللزمة لغياب منافسين لهما في ميدان مراقبة الصبّارة، فإنّ ارتفاعه سنة 1847 قد تزامن ومحاولة أحمد باشا باي بعث

(227) أ.وت، دفتر رقم: 2250/3، سبق ذكره.

(228) Ben Rejeb, R ; «Les juifs de Tunisie à l'époque précoloniale à travers les fonds des Archives Nationales Tunisiennes», in *Histoire communautaire, histoire plurielle : La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé à la faculté de la Manouba, février 1998, pub. C.P.U., 1999, p. 68.

(229) أ.وت، دفتر رقم: 2250/3، سبق ذكره.

(230) أ.وت، دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

مؤسسة بنكية⁽²³¹⁾ قادرة بحكم طبيعة عملها على اختزال البعض من أنشطة الضيافة بمركزتها للأنشطة المالية في الصرف وتداول العملة المحلية والأجنبية، بالرغم من أن مهمتها تكاد تقتصر على إصدار السكة التونسية، وهو ما سمح للزمة الضرايفية أن تعيش في كنفها.

تبرز أهمية هذه الزمة في تحصيلها لأداءات من السيولة النقدية الضرفة، وهي أداءات من نشاط حرفي لم تستمر فيه الدولة طاقاتها وأموالها، وبالتالي فكل ما يعود إليها من هذا الحقل، ارتفع مقداره أو قل، هو كسب خالص لها ضمته دون تكلفة أو عناء. لكن هذا الاستثمار قد تكفل به الملتزم بدفعه لسعر الزمة كاملاً، وقيدته الدولة بعقد ينص بنده الوحيد على أن «... الزرع للزّام والخسارة عليه...»⁽²³²⁾، وكأنّ الإدارة المالية هنا غير متأكدة من محاصيل الزمة، وتنصّت بذلك من تبعات ما قد يلحقها من خسارة الملتزم، لتدفعه إلى تشديد المراقبة على الضيافة الذين وجدوا بدورهم منفذاً للهروب، إمّا بحواراتهم المبالغ التي تداولها نشاطهم، وإما بتوجيه مخزونهم من الأموال إلى الحقل الزبوي الذي أئب مع هذه الحرفة⁽²³³⁾، وربما يعود تنصل الدولة إلى الدور الذي أوكل إلى الملتزم، إذ لم يتعد الإشراف على ما تداوله الضيافة، وهو دور دون ما كان في عهدة ملتزم

(231) حول ظروف نشأة هذه المؤسسة وعملها ونشاطها المالي وانهارها، انظر خاصة:

Gharbi, M.L.; *Banques et crédits au Maghreb (1847- 1914)*. Doctorat d'Etat sous la direction de M.H. Chérif et A. Rey-Goldzeiguer, Univ. Tunis I - Univ. de Reims, 3 tomes, Tunisia, 1998, t.I, p. 36-39.

(232) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن؛ م؛ 59، م؛ 664، و؛ 1، أمر عليّ من محمد الصادق باي في التزام الضرايفية بتاريخ 20 شعبان 1286. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ملف هذه الوثائق لا يحتوي إلا على ثلاث وثائق لا غير، ويتعلّق بنشأة أمانة «الضرايفية» التي انتمت إلى نظام الالتزام على ما يبدو سنة 1863-1864.

(233) Weill, R; *Préti à intérêt proprement dit et sur gage*. Paris, 1902, p. 7-37.

الباهي، ميروك؛ الديون والاستثمار الزبوي بجهة صفاقس... سبق ذكره، العائسي، ببيجة الشريف؛ الزبا والمرابون في البلاد التونسية 1881-1938، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ الهادي التيمومي، الجامعة التونسية، 1989-1990، ص14-26. (مرفوعة).

النشاط الصيرفي بمصر (صراف باشي) خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الذي حظي، إلى جانب تحصيله لأداءات على هذه الحرفة، بمراقبة كل ما يدخل إلى خزانة الدولة من سيولة نقدية ويتنقيتها من المغلوث أو المدلس أو الفاسد، وأسندت هذه المهام إلى أحد الصيارفة المسلمين⁽²³⁴⁾، خلافاً كذلك لما تواجد بالإيالة التونسية، فقد سيطر على الحرفة ولزمتها البعض من اليهود المحليين الذين اختصوا في المتاجرة بالأموال واستثمارها في أنشطة مماثلة أو شبيهة بهذا القطاع، وهي أعمال دعمت أرباحهم وقوت حضورهم المالي على الساحة التجارية للإيالة.

5 - لزمة الشريحة

برزت لزمة الشريحة على الساحة التجارية لنظام الالتزام في أواخر القرن الثامن عشر، فانضمام إيراداتها إلى مداخيل الدولة كان مع بداية 1208 هجري (1793-1794)⁽²³⁵⁾، واهتماما بها في هذا الحيز من الدراسة، ينطلق من انخراط تجار الأقلية اليهودية في نشاطها وتداولها بصفة منتظمة لمدة طويلة، دون أن يتأثر بأرباحها غيرهم إلا لفترات محدودة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعود إلى عدم تحديد مواصفات لعملها ولشمولاتها، أحاط بوضعها لبس أدى إلى غموض قد يحيد ببعض عن التوصل لفهم كنهها ودواعي بعثها في هذه الظرفية.

يتخذ التعريف بهذه اللزمة مستويين، الأول متداول، ونستمد من التسمية في حد ذاتها. والثاني شامل، ونستخلصه مما احتوت عليه من بضائع وبالتالي مما انضوى تحتها من إيرادات.

في المستوى الأول، نحيلنا تسميتها على تخصصها في الإشراف على مراقبة أداءات صناعة نوع وحيد من المشروبات المسكرة، وهو الذي يُستخرج من ثمار الشريحة (التين المجفف)، عبر عملية كيميائية غير معقدة لخليط يتكوّن من كمية

Raymond, A; *Artisans...*, op. cit., t.1, p. 336-337.

(234)

(235) أ.وت؛ دفتر رقم: 284، محاسبة الوكلاء على اللزم وكراء الملك بتاريخ 1810-1792.

محفدة من الماء وهذا النوع من الثمار⁽²³⁶⁾، وذلك بإخضاعه إلى عملية التخمير الكحولي في مرحلة أولى، ثم بسخينه إلى درجة تفوق درجة الغليان ثانية، مفرزاً بخاراً يمرّ عبر قنوات أواني صنعه الخاصة ليُتَجَّ مستقراً كحولياً، يصفى ضمن مشروب ماء الحياة أو العرق⁽²³⁷⁾.

حسب هذا التعريف، يذهب بنا الظنّ إلى أنّ هذه اللزّمة مقتصرة فقط على تتبع أداءات صنف وحيد من المفقّرات، إلا أنّها على الضّعيد العملي على خلاف ذلك تماماً، إذ بيعتها شملت مراقبتها أغلب الأداءات الموظّفة على المسكّرات بشّى أنواعها انطلاقاً:

- من ماء الحياة المستخرج من الشّريحة أو من الزّبيب وبدرجة أقلّ من التمر عبر نفس عملية التقطير، وبه استطاعت مزاحمة مشروب ماء الحياة الذي يقع توريده⁽²³⁸⁾.
- من احتوائها على كلّ «المكوس» الموظّفة على قطاع تصدير المشروبات الكحولية وتوريدها⁽²³⁹⁾.
- من إنتاج الخلّ الذي برزت أداءاته مع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، بالرّغم من ظهور صناعته قبل هذا التاريخ⁽²⁴⁰⁾.
- من مداخيلها المتأتية من كراء «الطبارن» والدكاكين والمقامي المرخص لها

(236) هذه العملية قديمة في نشأتها واستعمالها لاستخراج العديد من أصناف المفقّرات الكحولية، وهي شبيهة في مبادئها الكيميائية ومراحلها، بتلك التي تتوخاها بكثرة العديد من العائلات التونسية منذ القديم لصنع العطورات مثل ماء الزّهر وماء المطرشاء، عبر تقطير موادّها الأولية دون إخضاعها إلى عملية التخمير.

(237) أوت: دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(238) لم تكن هناك عادة استخراج مشروب ماء الحياة بل إنّ أغلب الكمّيات المستهلكة كانت توزّد عن طريق التجار الأوربيين. حول توريد هذا المشروب انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P; La France..., *op. cit.*, t. IX, p. 339. N. Béranger à Mrs Giraudin et Dupin, le 8/10/1698. Plantet, E; Correspondance..., *op. cit.*, t. 2, p. 138. Bayle au Conseil de Marine, le 9/01/1723.

(239) أوت: دفتر رقم: 1954، سراحات الخلّ والسيرينو لسنة 1823.

(240) أوت: المصدر السابق.

بيع الخمر، وهو أمر نورده على سبيل الاحتمال⁽²⁴¹⁾.

ليست لزمة الشريعة إذن حسب هذا التعريف إلا لزمة الخمر التي برزت في ما مضى وفق تسميات أخرى، مثل لزمة العنب⁽²⁴²⁾ ولزمة العرق أو العراقي⁽²⁴³⁾. إذن اللبس والغموض يكمنان هنا في حدود التسمية أولاً وأساساً، ويحيلنا هذا إلى التساؤل عن دواعي هذا التواري؟

يبدو أن تسمية هذه اللزمة عموماً، قد خضعت بدورها إلى سياسة البايات، مثل صناعة الخمر والاتجار فيه أو ظاهرة استهلاكه، متخذة عدة قرارات تشابكت فيما بينها، تحريماً ومنعاً، تستراً وغمض نظراً، إباحة وتوظيفاً لأدائه في مصالح الدولة، ذلك أن أغلب بايات القرن الثامن عشر قد تشابهت أوامرهم في تصديهم «للظاهرة الخمرية»⁽²⁴⁴⁾، وتقاربت مواقفهم إزاء حظر الخمرة عموماً⁽²⁴⁵⁾، لم

(241) لم نثر في وثائقنا على ما يشير إلى استخلاص الدولة لأدوات موظفة على محلات بيع المسكرات إلا قبل إلغاء لزمة الخمر سنة 1770 (أ.و.ت: دفتر رقم: 59، محاسبة مصطفى ورديهان باشا على محصول كراء «الطبارن» من 1749 إلى 1751. محصول كراء بيوت «الفرامد» 1757-1766)، وبعد بروز «لزمة الشراب» في ثلاثينيات القرن التاسع عشر (أ.و.ت: دفتر رقم: 1932، بيان لسراحت الخلل و«السبيريت» وبآخيه حصر للمحلات المرخص لها في بيع الخمر بتاريخ 1830-1832)، وهذا لا يفيد عدم تواجد هذه الأداءات في فترة بروز لزمة الشريعة والعمل بها، وحسب ظننا أنه قد تم توظيفها لأن الدولة لا يمكن أن تستغني عن مثل هذه الأداءات بما أنها إباحة الاتجار في المسكرات ببعث لزمة لها من جديد، ونرجح أن تكون هذه الأداءات قد وقع ضمنها إلى أسعار اللزمة دون الإشارة إليها بدليل أن مقاييس الدولة من الملزم عند محاسبته قد فاقت في عديد السنوات السعر الذي رمت عليه اللزمة، ولا نستطيع هنا إثبات ما ذهبنا إليه إثباتاً تاماً ودقيقاً بسبب النقص الحاصل في المعلومات التي أمفنا بها وثائق اللزمة بما أنها هي الأخرى لا تكشف لنا عن المفعول التي تأتت منها هذه المبالغ والتي فاقت أسعار اللزمة.

(242) أ.و.ت: دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(243) أ.و.ت: دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(244) العبارة مستعارة من مقال الأستاذ بوجمزة، حسين: «الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي»، الكراسات التونسية، مجلد 41-42، الأعداد 151-152-153-154، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990، ص 25-117. وقد اعتمدنا عليه في هذا الجزء من الدراسة بدرجة أولى لسطه مختلف مراحل تطور الظاهرة الخمرية وتجارة الخمر عموماً في الفترة الحديثة.

(245) ابن الخوجة، محمد: تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، ص 193-196. ابن =

يقدمهم في ذلك ورعهم وتقواهم، بل إرساء سلطانهم وتدعيم نفوذهم.

لكن بالرغم من هذا التوجه لمنعها، كان للخمرة حضور، وواجباً واستهلاكاً، وبيعاً وشراءً، وتجارة واستثماراً حتى في فترات تحجيرها، متخذة أحياناً طابعاً سرّياً وأحياناً أخرى طابعاً متشراً، وفي كلا الحالتين كان لهذا الحضور القشري دلالات ثلاث :

- عجز الدولة عن تحجيرها وضرب الحصار عليها لتطويق... خاصيتها ومُتَصَرِّفَها وشَارِبَها وخَائِلَها والمُخْمُولَةُ إِلَيْهِ وَسَاقِبَها وبَائِعَها وآكِلَ ثَمَنِها والمُشْتَرِي لَهَا والمُشْتَرَاءُ لَهُ...⁽²⁴⁶⁾
- استلام الدولة أمام سلطان هذا «الملئس» المنتهك لأوامرها والمنتشر في العديد من فضاءاتها، وذلك بغض النظر عن رواجه وترويجه بما أنّ الخمرة «... في ديار اليهود والنصارى وفي ديار بعض المسلمين تُعَصَّر وتُسَقَطَر...»⁽²⁴⁷⁾

- عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، ج1، الدار التونسية للنشر، ص374. السعودي، الباجي؛ الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، تونس، 1323 هجري، ص127. سعي حسين ابن علي (1705-1740) بعد اعتلائه العرش إلى هدم العديد من الحانات بالعاصمة ونذهب بعض المصادر إلى أنّ عليهما قد فاقا المشربين حانة، لكن بالمقابل غَضَّ النظر عن توريد الخمر وبيعها بالإيالة موثقاً عليها أدلة مرتفعة. وأمر علي باشا (1740-1756) بمنع «... بيع العنب لمن يعصره خمرًا...» وأعلن حانة الحفصية بإبطال عملها متلافياً أشهر حانة آنذاك وهي حانة القرامد التي هدمها علي باي (1759-1782) هذا الذي كانت قراراته أكثر نصلاً من سابقه إذ حَجَّرَ «... بيع الخمر وعصره وجلبه من بلاد الكفر...» ملغياً بذلك لزمة الخمر. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر خاصة: بوجرة، حسين؛ نفس المرجع، ص29-40.

(246) ورد هذا الحديث كما جاء في سنن الترمذي كالآتي: «حَفِظْنَا عِدَّ اللَّهِ بْنِ مَنِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ بَشْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ غَاصِرَها وَمُتَصَرِّفَها وشَارِبَها وخَائِلَها والمُخْمُولَةُ إِلَيْهِ وَسَاقِبَها وبَائِعَها وآكِلَ ثَمَنِها والمُشْتَرِي لَهَا والمُشْتَرَاءُ لَهُ، قال أبو عيسى هذا حديث غريب من حديث أنس وقد رُوِيَ نحو هذا عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الترمذي، السنن، حديث رقم: 1216، موسوعة الحديث الشريف، قرص ليزر، الإصدار الأول 1، صخر لبرامج الحاسب، 1991-1996.

(247) الإنعاف، ج: 3، ص93.

- اقتناع الدولة بوجوب الحصول على نصيبها منها و«أكل ثمنها»، مولية ظهرها إلى «المقدس» الذي أدى اتباع تعاليمه إلى خسارتها دون ربحها، بعد أن تفتّنت إلى الفراغ الذي أحدثه إلغاء لزمة الخمر في صلب مداخيلها على النحو التالي :

رسم بياني رقم 10
مقارنة لمؤسّط أسعار أهمّ اللّزم قبل إلغاء لزمة الخمر (1745 و 1765)



تراوح المقدار المالي للزّمة الخمر قبل إلغائها من قبلي علي باي سنة 1770 بين 27,000 ريال و 50,000 ريال⁽²⁴⁸⁾، وبه عدّت هذه اللّزّمة من اللّزم الهامة متصدّرة المرتبة الخامسة من حيث إسهامها في مداخيل نظام الالتزام، إذ لم تفق إيراداتها في أواسط القرن الثامن عشر سوى إيرادات لزّمة دار الجلد التي تراوح سعرها بين 44,000 و 120,000 ريال، ولزّمة بطان الشّواشي بين 80,000 و 100,000.

(248) لم نعثّر في دفاتر مداخيل الدولة خلال القرن الثامن عشر على سلسلة كاملة ومتواترة لأسماء ملتزمي الخمر قبل إلغاء اللّزّمة، لكن ما ثبت منهم في هذه الفترة كان المالطي باتينة الأشكربان والصّراني اللونقو وحمودة قراجه. أ.و.ت: دفتر رقم: 45 و 98 سبق ذكرهما.

ريال، ولزمة الجمرك بين 30,000 و100,000 ريال وأخيراً أهم لزمة ريفية وهي لزمة غابة تونس التي لم تفق أسعارها في هذه الفترة 43,000 ريال⁽²⁴⁹⁾. بما أنّها على هذا القدر من الأهمية المالية فإنّها قد بعثت في الدولة رغبة الحصول على غنيمتها منها، بما أنّها أقرّت بتراخيها في استئصال جذور الخمرة، لذلك فمن باب أولى وأحرى أن تبيحها بفتح باب تجارتها، محيطة إياها بأشكال مراقبة لضمان ما يمكن أن تدرّه عليها من إيرادات، عوض أن يذهب نصيبها هباء، والمستفيد منها في هذه الحالة صانعو الخمرة ومروجوها خلسة ومتهكو قراراتها.

في هذا الاتجاه، قام حمودة باشا باي بعد صعوده إلى الحكم وتركيز سلطته، ببعث لزمة الشريحة التي عوّضت في مضمولاتها لزمة الخمر⁽²⁵⁰⁾ كما أسلفنا، محطّماً بذلك القيود التي أرساها والده ضدّ هذه التجارة التي دامت أكثر من عشرين سنة⁽²⁵¹⁾، سالكاً في هذا التهيج طريقة ملتوية ذات مستويين:

- مستوى أوّل، تضمّنه التّغيير الذي حصل في مضمون التسمية، فالشريحة مازة أوليّة لإنتاج مستقطر وحيد، تخصص في استخراج اليهود المحليّون وعُدّ من المشروبات الزوحيّة التقليديّة لهم، والذاكرة الشعبية تحفظ لنا بذلك إلى الآن وتعرّف بحذقهم لصناعة هذا المستقطر واحتكارهم له إنتاجاً وترويجاً واستهلاكاً⁽²⁵²⁾، كما أشرنا إلى ذلك في تعريفه.

(249) حول هذه الأسعار انظر: أ.و.ت؛ الدفّاتر التالية، رقم: 45، 98، 2160 و2161، سبق ذكرها جميعاً.

(250) رغم تصدّي حمودة باشا باي في العديد من المناسبات إلى تجارة الخمر التي كانت بيد الأوروبيين، إلّا أنّه كان من معافيهما، وكان «... يلزم مجلسه أرباب المغاني والملاهي المطربة وأرباب رقيق الأشعار ولطيف الغزل...». الوزير السراج، الحلل السندسية...، ج2، ص429. انظر كذلك:

Plantet, B; Correspondance... op. cit., t. 3, p. 257-258. Herculais au Comité de Salut Public. Tunis le, 22 juin 1795.

(251) انظر على سبيل المثال: ابن عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، ج1، الدار الثرنيّة للنشر، ص374.

(252) مع إنشاء مصنع «بوخبزة» لإنتاج الخمور سنة 1906 اتّخذ مشروب الشريحة تسمية «البوخة»، وتحدّر هذه اللفظة من العبريّة وتعني البخار وفي ذلك إحالة على طريقة صنعها. انظر: الوصيف، محمد؛ مونوغرافيا مصنع بوخبزة إخوان لإنتاج الخمور، رسالة الأستاذيّة =

● مستوى ثان، تضمنه الإشراف المباشر على اللزمة التي عهد بها إلى التجار اليهود، سواء كان ذلك بإيعاز ودعم من الإدارة المالية للدولة أو برغبة منهم، خاصة وأن اللزمة على الوجه الذي نُعْتُت به لا يمكن أن تظاها أقدام المنافسين بحكم انفراد بعض اليهود بالتخصص في مادتها⁽²⁵³⁾.

إجمالاً تحلّت هذه الطريقة في اتخاذ اليهود تفتية وستاراً لإحياء لزمة الخمر في ثوب جديد، فُصِّل ووقعت حياكته على مقياس مضبوط حُدّد لهم، وذلك مراوغة ومدارة للسلوك الديني الذي علفت تعاليمه بذعنية الأغلبية، والمدعوم من قبل مجموعة من العلماء ورجال الدين الذين سبق لهم أن تصدّوا «للظاهرة الخمرية» عموماً تليحاً ونصريحاً⁽²⁵⁴⁾، وهو ما من شأنه أن يعكّر صفو هذا الترجه ويحرم الدولة من الانتفاع ببعض مداخل احتكاراتها.

وبإرساء هذه الطريقة، التي أطرت إنتاج هذه اللزمة ووضعت بضاعتها بين يدي اليهود، تكون الدولة قد تنصّلت مما يحرمه الدين وما ترفضه السلطة الدينية، مرتكزة على احتياجاتها المالية تخوّل للحاكم جباية إيرادات ما يُتاجر فيه أهل الذمة، حتى وإن كان من تجارة الخمر ذاتها.

بناء على ما تقدّم كان تواصل اليهود في لزمة الشريحة لفترة تجاوزت ثلث قرن⁽²⁵⁵⁾، وعلى امتدادها مثلت أسماها أهمية لا يمكن تجاهل قيمتها في مداخل

= في التاريخ، إشراف الأستاذ حبيب الفزذعلي، الجامعة التونسية، 1998-1999، ص 21-23. El Maleh, A: Nouveau dictionnaire hébreu français, 3^{ème} éd., 1954, p. 66.

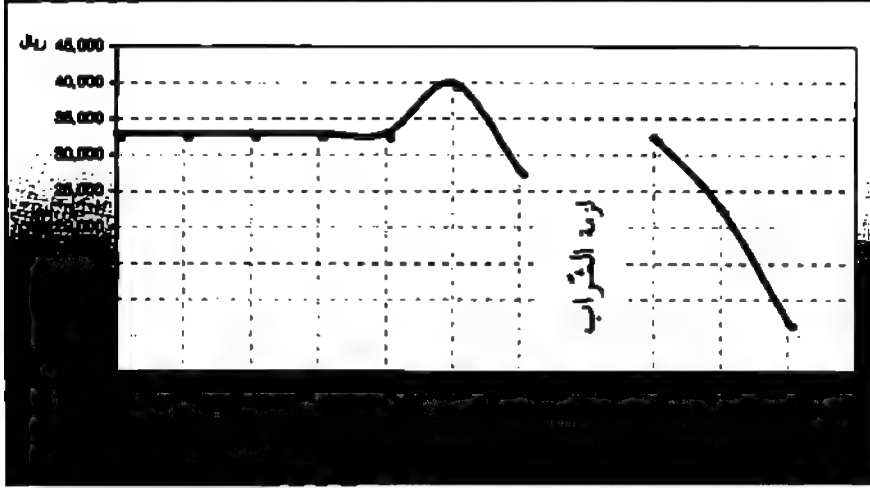
(253) عهد إلى اللزما حمودة قراجه بلزمة الخمر في مناسبتين لمدة عامين و20 يوماً وذلك عام 1170 و1171 هجري (1756-1758) بمبلغ 37,000 ريال من العام الواحد، كما كانت في أغلب فترات نشاطها بيد بعض التجار الأروبيين من أمثال باتيصة الأشكرين الذي التزمها عام 1160 هجري (1747-1748) بمبلغ 30,000 أو النصراني اللونفو الذي عهدت له من عام 1172 إلى 1177 هجري (1758-1764) بمبلغ 150,000 ريال على امتداد هذه الفترة، أي بمتوسط سعر للعام الواحد بلغ 30,000 ريال، دون اليهود الذين لم ينخرطوا فيها إطلاقاً على امتداد سنوات عملها إلى حدّ إلغائها. أ.و.ت.، دفتر رقم: 45 ورقم: 98، سبق ذكرهما.

(254) Chérif, M-H: Pouvoir et société..., op. cit., t.1 p. 305. بوجمزة، حسين؛ نفس المرجع، ص 32-36.

(255) أ.و.ت. دفتر رقم: 284، سبق ذكره والفترة رقم: 396، مداخل القولة من «الدواها» =

الدولة رغم تذبذبها خلال بعض السنوات، وهو ما يكشفه الرسم البياني :

رسم بياني رقم 11
تطور أسعار لزمة الشريحة بين 1795 و1845 (256)



يبرز الرسم البياني لتطور أسعار لزمة الشريحة بين أواخر القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر، مرورها بثلاث مراحل، ففي مرحلة أولى شكلت حركة الأسعار استقراراً متواصلًا، وفي مرحلة ثانية شهدت ارتفاعاً لفترة وجيزة ثم دخلت في طور من التراجع ومنه إلى الاختفاء الظرفي، ثم تعود من جديد إلى سوق الالتزام وهو ما سيتجسم في المرحلة الثالثة.

وهي على هذه الحركة عبر مراحلها ندعونا إلى التساؤل عن مدى ارتباطها بسياسة الدولة، أو عن مدى تأثيرها بعوامل أخرى قد لا تكون على صلة بمحاربة «المدنس»؟.

= واللزم والأعشار والخطايا والجمارك، بتاريخ 1814-1824.

(256) التقطع الوارد في خط الرسم البياني ناتج عن غياب أسعار لزمة الشريحة التي عوّضت بلزمة الشراب.

المرحلة الأولى

يُحِيلنا أوّل سعر رست عليه لزمة الشريعة عام 1207 هجري (1792-1793)، على نفس سعر لزمة الخمر تقريباً قبل إبطالها، إذ حدّد بمقدار 33,000 ريال ليقي دون تغيير يذكر على امتداد أكثر من ربع قرن⁽²⁵⁷⁾. وخلال هذه الفترة سيطرت عليها ثلاث مجموعات من تجار يهود الطائفة المحليّة لا غير، وهم:

جنول رقم 9

ملتزمو لزمة الشريعة بين سنة 1792 وسنة 1816

المجموعة	الملتزمون	مدة الالتزام
الأولى	شمويل طيب، مسعود طيب، مرتخاي خريف، شلومو شملة، دافيد فلوس، حاي بردعة.	من 1792 إلى 1801
الثانية	ليه القروش وشركاؤه.	من 1802 إلى 1811
الثالثة	حاي كوهين، يوسف كوهين، شالوم عتال، ليه شطبون، موشي شطبون، هارون فيتوشي.	من 1812 إلى 1816

يبلى أنّ هذه المجموعات المتكوّنة أساساً من يهود الطائفة المحليّة قد استطاعت التّحكّم في سعرها بالمحافظة على استقرار مقداره، إذ إنّ تداولهم بضاعتها بقي حتّى عند انسحابهم من الإشراف عليها، ولم يتخلّل عملهم بها أي شكل من أشكال المنافسة التجارية بالترّغم من عرضها سنوياً أمام المزاد العلني، بالإضافة إلى قبول هؤلاء الملتزمين أو افتناعهم بالأرباح التي تدرّها عليهم اللّزمة، والتي لا نخالها في مستوى سعرها فحسب بل تفوقه، وينطبق هذا كذلك على المجموعة الثانية من الملتزمين، ذلك أنّ تواصلهم فيها دام تسع سنوات دون انقطاع⁽²⁵⁸⁾.

(257) التزمها النصراني اللونقو بسعر 150,000 لمتّة خمس سنوات متتالية من 1172 إلى 1177 هجري (1758-1764) أي بمتوسط سعر 30,000 ريال عن العام الواحد. أ.و.ت.، دفتر رقم 98، سبق ذكره.

(258) أ.و.ت. دفتر رقم: 320، مداخل بيت خزندار من مجاب وعشر و«دوايا» وخطايا ولزم بتاريخ 1802-1803. والدفتر رقم: 393، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1814-1815.

أما المجموعة الثالثة التي دام اقتناؤهم لها أربع سنوات فقط ولم توصّل إلى العمل وفقها لمدة أطول من ذلك، فعند عرضها في السوق لتجديد عقد التزامها لم تُقَدِّم هذه المجموعة أكثر من 29,000 ريال مرّة أولى، ثم 31,000 ريال مرّة ثانية وأخيرة بعد أن وقعت الزيادة عليها بمبلغ 30,000 ريال ثم بمبلغ 33,000 ريال من قبل مجموعة أخرى استهوتها اللزّمة⁽²⁵⁹⁾.

وإذا رما السعر على القدر الذي كان عليه رغم المنافسة، فذلك دليل على تراجع أرباح المجموعة الثالثة الأمر الذي أدّى بها إلى الانسحاب النهائي من الإشراف عليها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تداول هؤلاء التجار على امتداد كامل هذه المرحلة، قد تزامن مع فترة حكم حمودة باشا باي، وليس ذلك من قبيل الصدّاف إن اختلّت موازين السيطرة على هذه اللزّمة من قبل اليهود المحليّين بعد نهاية حكمه. وهذا ما يبرّر ويؤكد السند والدعم اللذين كان يحظى بهما المحليّون وإن كانوا من اليهود⁽²⁶⁰⁾.

المرحلة الثانية

بانسحاب يهود الطائفة المحليّة من اللزّمة، ينتقل الإشراف عليها إلى يهود الطائفة القرنيّة لكن لم يتواصل عملهم بها إلا أربع سنوات. وقد تخلّل فترة التزامهم لها بعض التذبذب في أسعارها نتيجة المنافسة حول بضاعتها، فمرها مرّ من 33,000 إلى 40,000 ريال أي بزيادة تناهز 2، 21% لينهار في السّنة الموالية إلى 35,000 ريال⁽²⁶¹⁾.

ويبدو أنّ المنافسة كانت على أشدها بين تجار الطائفتين الواردة أسماؤهم في الجدول رقم (10):

(259) أ.وت. دفتر رقم: 396، سبق ذكره.

(260) الإتحاف، ج 3، ص 78.

Plantet, E; *Correspondance.... op. cit.*, t. 3. p. 477. Devoise au C^o de Champagny.
Tunis le, 30 octobre 1808.

(261) أ.وت. المصدر السابق.

جلول رقم 10
ملتزمو لزمة الشريحة بين سنة 1817 وسنة 1821

الملتزمون	الاسم واللقب	مدة الالتزام
الطائفة القرنية	رفائيل بوعظمة، زاكي قالمة، زاكي بن ميهري، مردخاي طابية، دافيد فرانكو، يعقوب ولياه حيون.	1817-1821
الطائفة المحلبة	يوسف متودي، يوسف الطويل، شالوم عتال، حاي كوهين، ليا شطبون.	لم يحصلوا على اللزمة ⁽²⁶²⁾
	شالوم زروق، أبراهام سماجة، خلفاني شاهول، شوعة زيتون، دافيد ماني، أبراهام ستروك، هودة غانم، ليا شملة، حاي كوهين، يوسف الطويل.	1821-1827

سعى الملتزمون القرنين إلى التمسك باللزمة لمدة أربع سنوات وذلك بالرفع من أسعارها لصدد منافسيهم عنها، لكن بتراجع أرباحهم تنازلوا عنها لصالح تجار الطائفة المحلبة الذين عادوا إلى التزامها من جديد سنة 1821-1822 لمدة 3 سنوات متتالية حدد سعرها الجملي عند إبرام العقد نظير 78,000 ريال أي بمبلغ 26,000 ريال عن كل عام، ثم أعيد التزامها لمدة مماثلة لقاء 84,000 ريال أي بما يعادل 28,000 ريال في كل عام وهي أعمار قد تدنت بما يعادل 35% و30% عما كانت عليها سنة 1820⁽²⁶³⁾.

لا نشك أن انهيار ثمنها كان سبب الأولي تراجع أرباح ملتزميها الذي لم يأت في رأينا من تصدي الدولة لتجارة الخمرة وهو ما لا نعثر على أثره في هذه الفترة⁽²⁶⁴⁾، بل من التهرب من دفع الأداءات الموظفة على بضاعتها إنتاجاً ونجارة

(262) نافست هذه المجموعة التجار القرنين لكن بعد فشلها في اقتناء اللزمة انضم تجار منها إلى المجموعة الفائزة وهما حاي كوهين ويوسف الطويل.

(263) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(264) يؤكد الأستاذ حين بوجرة في دراسته للظاهرة الخمرية خلال القرن التاسع على أن السلطة لم تصد لصنع وبيع الخمر بل وقفت ضد تفشي تعاطيه أيام العيد في إطار الاحتفالات التي تواصل أربعة أيام حيث تنكأ مظاهر الشغب والعنف خاصة بين الجنود، الأمر =

واستهلاكاً⁽²⁶⁵⁾، إضافة إلى نظرق العديد من اليهود والمسلمين إلى صنعها أو بالأحرى إلى تقطيرها في منازلهم لا لاستهلاكها فحسب بل لترويجها أيضاً⁽²⁶⁶⁾، وهو ما يساهم حتماً في ضرب مداخيل اللزمة الأمر الذي أفضى بالدولة إلى اتخاذ إجراءات جديدة في شأن بضاعتها وهو ما ستكشفه المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة

ابتداء من سنة 1827 اختفت إيرادات لزمة الشريعة من دفاتر مداخيل الدولة، وظهرت على أنقاضها «لزمة الشراب» من جديد⁽²⁶⁷⁾، وهذا لا يعني إلغاءها تماماً، بل هو تعويض تمّ هو الآخر في حدود التسمية لا غير، إذ إنّ محتوياتها والإشراف على بضاعتها ظلّا على حالهما ولم يطرأ عليهما أي تغيير⁽²⁶⁸⁾.

هذا التحول أفرز قراراً جديداً لم يشمل ما تشتمله تجارة الخمر عموماً بالبلاد، بل ما تشتمله عقد الالتزام الذي يحدّد إيرادات الدولة بما يعادل 60% وأرباح الملتزم بما تبقى له من جملة إيرادات هذه اللزمة⁽²⁶⁹⁾. إنّ نوعية هذا العقد لم يبق للدولة أن تعاملت به مع الملتزمين، إذ من المألوف في هذا التعامل أن يضبط العقد أولاً سعر اللزمة ثمّ يتمهّد الملتزم بدفعه كاملاً⁽²⁷⁰⁾، إلا أنّه هنا لم يُعَدّ للزمة من سعر بل إنّ الدولة قد تركت للملتزم مجالاً فيحاً للكسب من ورائه، إذ

= الذي أذى بالباي إلى إبطال هذه الاحتضالات. بوجمزة، حسين؛ نفس المرجع، ص 40.

(265) بوجمزة، حسين؛ نفس المرجع، ص 72-73.

(266) الإنعاف، ج: 3، ص 93.

(267) سنة 1827 هي السنة التي اختفت فيها إيرادات لزمة الشريعة من وثائقنا، بالمقابل نعتز على عقد لزمة «الشراب» بين الملتزم والوزير حسين خوجة، دون ذكر لتاريخ الوثيقة ونرجّح أنّ بداية العمل بها لم يتجاوز سنتي 1828 أو 1829. إذ في سنة 1830 التزمها لأول مرّة محمد الطبرقي. أ.وت؛ دفتر رقم: 1932، سبق ذكره.

(268) وهو ما يذكّرنا بتحوّل اسمها سابقاً من لزمة الخمر إلى لزمة الشريعة، انظر: عقد لزمة «الشراب»، المصدر السابق.

(269) يخضع عقد لزمة «الشراب» الملتزم لأداء... الثلاثة أخماس من جميع المكسب الصافي...، انظر المصدر السابق.

(270) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 34، عقد لزمة حانوت القزاز والحرير بتاريخ 1743. دفتر رقم: 235، عقد لزمة دار الجلد بتاريخ 1788.

كلّما كانت أرباحه أوفر زادت إيراداتها من هذه التجارة، ولن يتأتى لها ذلك إلا بفرض مراقبة صارمة وشديدة على المتهربين من دفع هذه الأداءات. وهذا الإجراء الجديد يدخل في إطار تفتّح الدولة إلى أن بضائع هذه اللّزمة يمكن أن تدرّ عليها أكثر مما كانت توفره لها سابقاً خاصة وأنّ مداخيلها بدأت تنقلص ابتداء من سنة 1821.

ويبدو أنّ هذا الإجراء قد تواصل العمل وفقه إلى حدّ إرساء نظام المحصولات، وفي صلبه تعود لزمة الشريحة من جديد لا كما كانت عليه، لكن في شكل آخر تميّز ببداية تخصّصها في الإشراف على مراقبة صناعة المقطّرات دون الخمر الذي وقع ضمّه إلى «الزمة الخلّ والسيريتو» في هذه المرحلة⁽²⁷¹⁾، وقد التزمها ابتداء من سنة 1840 اليهوديّان إسحاق غزلان وفريجة زرقة بـ 32,500 ريال لكن لم يدم العمل ببضاعتها سوى ثلاث سنوات لا غير، ومنهما تحوّل التزامها إلى الذمّي شالوم بن للأهم لكن بسعر دون السعر الذي كانت عليه، إذ التزمها لمدة 3 سنوات هو الآخر بمبلغ جملي يعادل 64,000 ريال أي بحساب 21,666 ريالاً عن العام⁽²⁷²⁾.

ويعرّد تدهور سعرها مع هذا الملّزم إلى تقلّص إيراداتها، فقد انشقت عنها لزمة دار الشريحة والخلّ بسوسة ودار الشريحة بالنستير ودار الشريحة بصفاقس وتراوحت أسعار لزم هذه الجهات بين 3,500 و 4,000 ريال⁽²⁷³⁾ وأشرف على إيراداتها في أغلب سنوات عملها ملتزمون من اليهود⁽²⁷⁴⁾. ومع إنشاء لزمة جمر ك الخل سنة 1852⁽²⁷⁵⁾، ضمت إليه فاقدة كل امتيازاتها وذلك بانحصار نشاطها في

(271) أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(272) المصدر السابق.

(273) أ.وت.، المصدر السابق، والدفتر رقم: 1893، سبق ذكره.، س.ت. 1 من: 100، م: 225، و: 34، حصر للزم نسيم شامة بداية من 1846-1847.

(274) التزمها سنة 1843-1844 حاي طيّانة ثمّ إلى موقّى سنة 1850 عمل بها لباه نطاف، ثمّ التزمها من بعده نسيم شامة إلى سنة 1868، حسب عقود التزامه، ستمترض إلى هذا الموضوع لاحقاً. نفس المصدر.

(275) أ.وت؛ س.ت. 1 من: 38، م: 636، و: 31. من أحمد باشا باي إلى قناصل الدول الأجنبية، بتاريخ حزيران/يونيو 1852.

تحصيل إيرادات «بيع العراقي المعدة لليهود»⁽²⁷⁶⁾ دون غيرها من الإيرادات. وأصبحت ابتداء من هذا التاريخ مطابقة لتسجيها ولحجتها الفعلي، وتقلصت بذلك إيراداتها إلى أن بلغت 7,000 ريال في العام، وقد وقع ضمها بعد ذلك إلى المجلس البلدي مع نشاته لتكون من بين موارد دخله ووظف عليها أداء قاراً حثد نسبة 10% كسائر المقطرات⁽²⁷⁷⁾.

لكن رغم هذا التدهور الذي شهدته اللزمة في خمسينيات القرن التاسع عشر، ورغم تقلص نفوذ الملتزمين اليهود في التحكم بتجارة الخمر أو البض من فروعها لصالح بعض الأوروبيين من أمثال باولو طابية والنصراي لمبير،⁽²⁷⁸⁾ فإن بعثها على أنقاض لزمة الخمر في أواخر القرن الثامن عشر لم يكن ليكتب له التواصل لولا اتخاذ الدولة من اليهود تقيّة لتبع إيراداتها المحظورة التي قد تسبب لها في بعض التصدّعات، كما أنّ اليهود لم يساهموا في ازدهارها باعتبار أنّ سعرها إجمالاً لم يرتفع، بل عملوا على إرسائها وتواصلها إذ عن طريقهم أصبحت لزمة عادية أثبت لها مكان هام بين بقية اللزوم، وحافظت على مكانتها ومردوديتها ونفس تربيها التفاضلي في سلم نظام الالتزام مثلما كانت عليه عندما أُطلق عليها لزمة الخمر⁽²⁷⁹⁾.

وعلى امتداد فترة عملها كانت أغلب مقادير إيراداتها توجه مباشرة إلى تلبية مستحقات آل البيت الحسيني فمن ثياب وأدوات ومؤونة لمطبخ «سيدنا» إلى مستحقات أخرى متعدّدة⁽²⁸⁰⁾. ويدخل إيرادات هذه اللزمة إلى القصر تنحي علاقة

(276) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ صن؛ م: 38، م: 636، و: 70097. من الباى إلى «فصل فرنسا وغيره في إعادة ترتيب بيع السكرات»، بتاريخ 30 ذي الحجة 1276.

(277) أ.وت، المصدر السابق، انظر كذلك: أ.وت؛ س.ت؛ صن؛ م: 56، م: 613، و: 43. من محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر خير الدين حول الاستفسار عن... فروع دخل لزمة تقطير الشريحة وكيفية ضبطها...، بتاريخ شوال 1293.

(278) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ صن؛ م: 78، م: 916، و: 13. عقد لزمة بتاريخ صفر 1263 هجري.

(279) انظر: رسم مقارنة متوسط أسعار أهم اللزوم بين 1745 و1765 بهذه الدراسة.

(280) أ.وت؛ دفتر رقم: 290، مداخل الدولة من مجاب و«دوايا» وخطايا ولزوم بتاريخ 1796-1797. أ.وت؛ دفتر رقم: 307، مداخل بيت خزندار بتاريخ 1799. أ.وت؛ دفتر =

الدولة بالمدنسي معوضة إلتاها بعلاقة أخرى ساهم في إرساء شرعيتها ملتزموها من اليهود الذين اتخذوا غطاء لترويج بضاعتها المحرمة والامتتار بدخلها.

6 - لزمة جزية اليهود

تطرق هنا إلى الجزية لا كضريبة ستها الشرع الإسلامي، بل كأداة جبائي تم تصنيفه كلزمة مالية، أي من خلال علاقتها بنظام الالتزام وبالدورة الاقتصادية للبلاد. والإشكال الذي يطرح هنا، لماذا ألحقت بهذا النظام وهي الضريبة التي لا تمت بأية صلة إلى الأنشطة الحرفية أو التجارية أو ما شابههما؟

ولا ندرى بالتدقيق متى ضمت لزمة الجزية إلى نظام الالتزام، لكن أغلب الظن أن ذلك كان في بدايات العمل به، وقد برزت في وثائق مداخليل الدولة باعتبارها لزمة منذ سنة 1739-1740، حيث «تُبْتُت...» على الذمي شمويل بن نطاف والذمي شالوم قياد دار الباشا بخمسة آلاف ريال يذوها (هكذا) مشاهرة كل شهر 416,33 ريال...⁽²⁸¹⁾.

تواصل التزامها من قبل نفس الفائدين وبالشعر ذاته إلى أواسط القرن الثامن عشر (1743-1744)، ثم غابت لفظة «لزمة جزية يهود تونس» تماماً من وثائقنا، بالرغم من تواصل تسجيل مبالغها ضمن مداخليل الدولة إلى حدود الربع الأول من القرن التاسع عشر⁽²⁸²⁾.

لكن في المقابل نجد «لزمة جزية يهود جربة» التي سغرت عام 1752-1753 بمبلغ 750 ريالاً، ثم بمبلغ 1,000 ريال سنة 1757-1758⁽²⁸³⁾. وفي أواسط القرن

= رقم: 320، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1802-1823. أ.وت؛ دفتر رقم: 393، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1814-1815. أ.وت؛ دفتر رقم: 1932، بتاريخ 1828-1835 سبق ذكره.

(281) أ.وت.، دفتر رقم: 34، جزية يهود تونس تحت نظر شمويل بن ناطان وشالوم قياد دار الباشا بتاريخ 1743-1744.، كما يحتوي الدفتري على ما يصرف من الجزية لعرب السفين والمدرسين بجامع الزيتونة بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 1742، و«العوايد» التي كانت تنفق من بيت المال وعادات تنفق من الجزية لفائدة المشايخ بتاريخ كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1743.

(282) انظر ما سبق.

(283) أ.وت.، دفتر رقم: 77، استخلاص الفولة للضرائب من السكان بتاريخ 1752-1753. =

التاسع عشر، يقع تصنيف هذه اللزمة من قِبَل خليفة الجهة ضمن اللزْم الرئِبة أو «اللزْم الكبار» - على حدّ وصفه - دون ذكر ملتزمها أو سعرها⁽²⁸⁴⁾، لكن تشهد وثائق أخرى لنفس هذه الفترة أنّ سعرها لم يتغير وبقي مستقرّاً أي في حدود 1,000 ريال سنوياً⁽²⁸⁵⁾.

وبالرغم من غياب مواصفات اللزْم من جزية اليهود، إلّا أنّها اعتُبرت كذلك وأُلحقت بنظام الالتزام، وهذا يؤدّي بنا إلى القول إنّها لزْم من نوع خاصّ، فهي غير خاضعة لا إلى عرض السّوق ولا إلى طلبه شأن اللزْم الأخرى، كما أنّ سعرها لا يخضع إلى عملية المزايدات التّجارية، فهو في كلّ الحالات يحدّد من قِبَل السلطة، سواء كان هذا المبلغ جزائياً (Forfaitaire)، أو تبعاً لعملية حسابية خاضعة للعدد الجملي لأفراد الأقلّية اليهودية القادرين على دفع هذه الضريبة شرعاً. كما أنّ جُباتها لم يكونوا إطلاقاً لزّامة، بل أعواناً لدى المخزن وله ضلع في تعيينهم أو تكليفهم بهذه المهمّة.

ويمكن أن يُعزى إدماجها في نظام الالتزام إلى مردوديتها الماليّة القارّة والفوريّة، فالمخزن وفقاً لهذا القطاع ألحق أغلب مصادر السيولة التّقدية بنظام الالتزام لحاجته المتأكّدة لها، ليسّى له مجابهة البعض من التزاماته أو غلق أبواب لمصاريف حتّى وإن كانت قليلة.

وإذا كانت إيرادات جميع اللزْم الأخرى تصرف في مصالح الدّولة المتوّعة، أو لتغطية نفقات مصالح الطّبقة الحاكمة، من الباي إلى آل بيته أو وزرائه، فإنّ

- والدفتر رقم: 82، استخلاص التّولة للضرائب من السّكان بتاريخ 1753-1754. والدفتر رقم: 93، جزية اليهود عن سنة 1756-1757.

(284) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 43، م: 487، و: 46، من عمر العيايدة خليفة جريّة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الثاني 1273 (كانون الثاني/يناير 1857). انظر كذلك: المريمي، محمد؛ الفئات الاجتماعيّة بجريّة وعلاقتها بالسلطة المركزيّة، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد حنيّة، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، تونس، 1990.

(285) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 43، م: 486، و: 63، من عمر العيايدة خليفة جريّة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الأول 1272 (كانون الثاني/يناير 1856).

إجراءات الجزية تميّزت بميزة هامة جداً، لا بدّ من التوقف عندها، وهي تحويل مبالغها التقديرية مباشرة إلى رواتب للفقهاء والمفتين ومشايخ تدريس القرآن بالجوامع. وقد انحصرت هذه الرّواتب بين 6 نواصر و45 ناصرياً يومياً في أواسط القرن الثامن عشر، ولم تتجاوز 23 ريالاً في الشهر خلال عشرينيات القرن التاسع عشر⁽²⁸⁶⁾، ويتضح لنا ذلك من خلال الجدولين التاليين.

جدول رقم 11

بيان الخارج من الجزية كل يوم لعرب المفتين والمدرّسين بجامع الزينة

1156هـ/1743-1744⁽²⁸⁷⁾

المبلغ	الرتبة/الاسم واللقب	المبلغ ⁽²⁸⁸⁾	الرتبة/الاسم واللقب
10	الشيخ قاسم بن عبد الملك	35	الشيخ يوسف درغوث
26	الشيخ حمودة الرصاع	6	الشيخ محمد علاف
4	الشيخ قاسم الرضواني	16	الشيخ المكودي
8	الشيخ سي باكير الإمام	40	الشيخ حمودة الريكلي
45	الشيخ محمد سعادة	8	الشيخ حسين جنوين
6	الشيخ محمد الحناشي	6	الشيخ علي قبابة
6	الشيخ محمد الورغي	26	الشيخ محمد الأرناؤوط
26	الشيخ أحمد الطرودي الأندلي	6	الحاج علي الناصري
4	الشيخ أحمد بن منصور	6	الشيخ إبراهيم الحجاج
		13	الشيخ عبد الله السوسي

(286) علماً أنّ الزّبال يساوي 52 ناصرياً.

(287) أ.وت؛ دفتر رقم: 35 مداخل مختلفة: دوايا وخطايا وتلافط بتاريخ 1742-1744.

(288) ورد المبلغ في هذا الجدول بحساب الناصري عن كلّ يوم.

جدول رقم 12
بيان مستحقّي الجزية كل شهر من سنة 1242هـ/ 1826-1827⁽²⁸⁹⁾

المرتبة/الاسم واللقب	المبلغ ⁽²⁹⁰⁾	المرتبة/الاسم واللقب	المبلغ
محمد يرم نقيب الأشراف	15	الشيخ نصر الكافي	7,5
الفقيه محمد برناز	3,25	إسماعيل التيجي	23
الشيخ محمد الحكيم سيالة	16	الشيخ حميدة التميمي	2,25
إبراهيم الرياحي	15	الفقيه أحمد المحجوب	12
الفقيه محمد الفزاري	7,5	عبد الرحمان الكامل	15
الفقيه محمد الحداد	12	الفقيه عبد الرحمان مالوش	2,25
محمد المكني وطلبة	16	الشيخ محمد المناحي	6,75
الفقيه إمام السيد الداي	3,25	محمد الشريف إمام الجامع الأعظم	3,5
الشيخ أحمد زروق الكافي	7,5	إمام الفرياء بالمارستان	5
الشيخ المشاط	8,75	الفقيه محمد المازري	7,5
الفقيه محمد الرصاع	5,75	الشيخ البشير	7,5
الفقيه الأمين قلالة	7,5	الفقيه الطيب بوخريص	3,25
الشيخ محمد بن ملوكة	7,5	الفقيه عصمان التركي	7,5
الفقيه علي المتبرسقي	3,25	الشيخ أحمد اللالي	7,5
الفقيه محمد يرم الأصغر	4,5	الفقيه محمد بالرايص	3,25
الشيخ محمد بن أحمد اللاني	7,5	الشيخ خليفة الكافي	3,25
الفقيه حسن بن الأمين	2,25	الشيخ محمود بن أحمد اللاني	6,75
الفقيه محمد عباس	3,25	الفقيه حمودة بن الخوجة	2,25
الشيخ علي الغزاوي	6	الفقيه حسن فرشيش	3,25
الفقيه إمام المحلة	7,5	الشيخ محمد الرصاع	15
الفقيه الشريف محمد محسن	1	كاتب (هذا الجرد)	15

(289) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص.ن: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقّي الجزية بتاريخ 14 محرم 1242.

(290) ورد المبلغ في هذا الجدول بحساب الريال عن كلّ شهر.

عندما ندقق في قيمة هذه المبالغ لا نخال أنها تمثل رواتب حقيقية، بل تبدو من قبيل الصدقات التي يقدمها الباي لرعاياه، ذلك أن هذا الزائب لا يتطابق والمكانة الاجتماعية للممنوح له، كما لا يتماشى ومناواه المادي، خاصة إذا علمنا أن رواتب أو أجوراً أخرى، شهرية كانت أو يومية أرفع من هذا المبلغ بكثير، فمثلاً الأجر اليومي لبنا في عشرينيات القرن التاسع عشر يناهز 104 ناصرياً يومياً، أي حوالي 60 ريالاً في الشهر⁽²⁹¹⁾، وهو أجر يفوق أربع مرات ما يتحصل عليه نقيب الأشراف الشيخ محمد يريم، إضافة إلى أن قرب بعضهم من رجالات السلطة سواء لمكانتهم العلمية والدينية، أو للخدمات التي يسدون لها لواء ولللمجتمع تساعد ثلثة منهم على التمتع بمستوى مادي طيب مثل الشيخ إسماعيل التميمي والشيخ إبراهيم الرياحي⁽²⁹²⁾.

ولم يقتصر هذا الإجراء على لزمة جزية يهود تونس الحاضرة فحسب، بل شمل كذلك لزمة جزية يهود جربة التي تصرف لرجال الدين بالقيروان وفق نفس القاعدة أي كل حسب رتبته⁽²⁹³⁾، ونتوقع أن نفس هذا الإجراء قد شمل الأماكن

(291) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2219، مصاديف حفيرة البناء بقنطرة بنزرت بتاريخ 1817-1832. انظر كذلك: فصل يتعلق بالأجر في: Bachrouch, T; *Le saint et le prince...*, op. cit., p. 308-314.

(292) الشيخ محمد يريم: هو ابن شيخ الإسلام محمد يريم الثاني، درس بالمدرسة الباشية، وبجامع الزيتونة ثم بالمدرسة العنقية. تقدم للخطبة بجامع الوزير صاحب الطابع، ومنها إلى الفتوى وحاز المرتبة العليا - على حد ذكر ابن أبي الضياف - وخلف والده في رئاسة المجلس الشرعي بعد وفاته. توفي سنة 1843. الإنحال، ج8، ص54-55. الشيخ إسماعيل التميمي: تولى التدريس بجامع الزيتونة، واختير حمودة باشا باي للشهادة على بناء داره بالقبة، ثم أولاه خطة القضاء سنة 1806، ثم انتقل إلى خطة الفتوى سنة 1816، ومنها إلى رئاسة الفتوى سنة 1826. توفي سنة 1832 وله من العمر أربع وثمانون سنة. المصدر السابق، ص11-14. الشيخ إبراهيم الرياحي: درس بجامع الزيتونة، ربطته علاقة مودة بالوزير يوسف صاحب الطابع الذي اشترى له داراً بما يلزمها من الضروريات والتزم له بنفقة التزوج. اختاره حمودة باشا باي سفيراً لسلطنة المغرب سنة 1804. ولأه حسين باي رئاسة أهل الثوري من المفتين، وأتابه مصطفى باي للحدج عنه، وقدمه أحمد باشا باي للخطبة بجامع الزيتونة، وأرسله سفيراً إلى الدولة العثمانية. توفي في آب/أغسطس 1850 بوباء الكوليرا. المصدر السابق، ج7، ص73-82.

(293) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 63، م: 704، و: 25، من حسين باشا باي إلى محمود بن محمود =

الأخرى التي تواجد بها اليهود في البلاد ورفعت منهم الجزية⁽²⁹⁴⁾.

تواصل العمل بهذه الإجراءات إلى أواسط القرن التاسع عشر أو بالأحرى إلى حدّ إلغاء الجزية من قِبَل محمد باي (1855-1859) وتمريضها بسال الإعانة التي فرضت على كلّ الرعايا مسلمين ويهوداً على السواء⁽²⁹⁵⁾.

ولا ريب أنّ في هذا التّقيّن لمناخيل الجزية وحصرها وتوجيهها صوب وجهة محدّدة له أبعاد اجتماعيّة ودينيّة بالغة الأثر، فالجزية لغة واصطلاحاً من الجراء، والجزاء يكون عقاباً كما يكون ثواباً⁽²⁹⁶⁾، فهو إذن جزاء على إصرار اليهود على البقاء على دينهم وعدم اعتناقهم الإسلام، فاعتبروا كفّاراً من المنظور الإسلامي، وتوجب أخذ الجزية منهم إذلالاً لهم⁽²⁹⁷⁾، وهذا الخضوع في حدّ ذاته اعتراف من اليهود بدونيّتهم أمام المسلمين حتّى ولو كان هذا الاعتراف ظاهريّاً فحسب، والعيش تحت سلطة اتخذت من الإسلام ديناً لها وتكفّلت بحمايتهم. وهو كذلك جزاء لهؤلاء الأيّمة ومدّرسي علوم الدّين لرعايتهم ومحافظةً على تعاليم الشريعة الإسلامية.

= وكيل الجزية بجزيرة بتاريخ 20 رمضان 1234 (كانون الثاني/يناير 1835). المصدر السابق. و: 26، من محمد باي إلى ناظر الجزية بتاريخ 17 شوال 1271 (نموز/يوليو 1855).
(294) عثرنا في بعض الوثائق الأرشيفية على مبالغ أسندت لمشايخ سوسة والمنستير وصفاس على أنّها رواتب، وهي ذات مبالغ قليلة، لكن لا ندري إن كانت رفعت من جزية يهود هذه المناطق أم أنّها خصصت من جزية يهود الحاضرة وجزيرة؟ انظر: أ. بوت، س. ت، ص: 63، م: 704، و: 25، بيان ما يخرج من رواتب من الجزية للسادات الفقهاء بتاريخ 26 ربيع الثاني 1232 (شباط/فبراير 1817).

(295) الإتحاف، ج 4، ص 299.

(296) ابن منظور، لسان العرب، مادة «جزى»، رقم 8904، مجلد 14، ص 143، سبق ذكره.

(297) استناداً إلى سورة التوبة، الآية رقم 29: ﴿... حَتَّى يَمْطُروا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ ذَاكِرُونَ...﴾، وحول هذه الآية جاء في تفسير ابن كثير: «... حَتَّى يَمْطُروا الْجِزْيَةَ» أي إن لم يسلموا، «هنّ يده أي عن قهر لهم وغلبة، «وهم صاهرون» أي ذليلون خفيرون مهانون، فلهمذا لا يجوز إعزاز أهل الفتن ولا رفعهم من المسلمين بل هم أدلاء صفرة أشقياء كما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتهم أحدكم في طريق فاضطربوهم إلى أضيقه...»، ولهذا اشترط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الشروط المعروفة في إذلالهم وتصغيرهم واحتقارهم...». انظر: تفسير ابن كثير، ورد في القرآن الكريم، أسطوانة ليزر، صخر، إصدار 3، 6، 1991-1996.

III - لزم الخدمات

لم نجد من الصفات ما يمكن أن ننعت به هذه التوعية من اللزم، غير أن نطلق عليها «لزم الخدمات» لارتباط مهامها بما يشابه وظائف هذا القطاع، بالرغم من عدم رسوخه في ضروب التعامل اليومي من حياة المجتمع التونسي في أواسط القرن التاسع عشر، وقد تكونت هذه اللزم من ثلاثة أنواع لا غير⁽²⁹⁸⁾، وهي «لزمة الثقة» و«لزمة المهمات» و«لزمة كساوي العسكر».

اتضح لنا من خلال بحثنا في وثائق نظام الالتزام ندرتها النوعية وتمييزها عما اشتمل عليه هذا الميدان، فهي من ناحية في جل من جباية الأداءات التي فرضتها الدولة على احتكاراتها، وبالتالي لم تركز أسسها على المبادئ القاعدية لهذا النظام⁽²⁹⁹⁾، ومن ناحية ثانية ساهمت من خلال خصوصية مبادئ عملها في صرف جزء هام من الموارد المالية التي حصلت لها اللزم الأخرى، أي إذا تعلقت مهام هذا النظام بدعم مداخل الدولة، فإن «لزم الخدمات» قد أسهمت في إنفاقها، وما سمها بلفظة «لزمة» إلا لالتزام أصحابها أمام سلطة الإشراف بتوفير بعض الخدمات، مقابل التزام مماثل من قبل الدولة بمنحهم هذه المهام، وضمانها لكسبهم من ورائها.

يمكن اعتبار بروز هذه اللزم تحولاً في مبادئ قطاع الالتزام كما أرسى وطبق في بادئ أمره⁽³⁰⁰⁾ وذلك للتغيير الذي طرأ على شكل العقود التي أطرتها والمضامين التي احتوتها، وهذا التحول هو دون شك مرحلة من مراحل تطوره، التجأت الدولة إلى التعامل وفقه للتنصل من ربكة المصاريف التي تتطلبها متابعة هذه المهام التي لا تزيد في مبالغها إلا تضخماً، لذلك كان توجه الدولة - كما كان دأبها - إلى «الخواص» من أصحاب الأموال علماً تجد من بينهم ذوي القدرة على مساعدتها وتحمل أوزار مصاريفها.

(298) إذا أنصينا لزمني قبعات الجنود (لزمة شراشي العسكر) وأحذيتهم (لزمة صبايط العسكر) اللتين مستمجان في صلب لزمة كساوي العسكر كما سنرى لاحقاً.

(299) تطرقنا في مواضع عدة من هذه الدراسة إلى بعض أشكال العقود التي تنظم سير عمل اللزم جبايياً وإدارياً، وما توصلنا إليه هو اختلاف واضح بين لزمة الثقة وبقي اللزم الأخرى إذ لا ينطبق عليها تراتب نظام الالتزام في تحليل أسعارها خاصة. انظر: ما سبق.

(300) انظر: الصفحات المتعلقة بالتراتب الإدارية لنظام الالتزام في هذا البحث.

بعثت هذه النوعية من اللّزم مع مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر، وتوطدت مبادئها لوجود أرضية ملائمة مهّدت لتواصلها وارتكزت على أسس مشاريع الحدّانة التي أعلن عن إرسائها أحمد باشا باي، وما تستوجبه هذه المشاريع من مختلف ضروب الإنفاق.

ونظرًا في هذه الدّراسة إلى هذه التّوعية من اللّزم لأهميتها المالية من جانب، ولتجاهت البعض من التّجار اليهود على خدمة الدّولة من جانب ثانٍ، ولكن هذا لا يعني أنّ التزامها اقتصر عليهم، بل إنّ البعض من أصحاب القنود والتّجار المسلمين كان لهم نصيب من أرباحها، إلّا أنّ محاولة تمسك التّجار اليهود بها أثار فينا رغبة التّطرق إلى دواعي تفرّجهم من الدّولة، وهي التي لا يؤثمن جانبها ولا يتخفّص عليها التّنصل من التزاماتها، أي أنّهم في غير مأمن على أموالهم، ولا ضامن لهم لاسترجاع ما قدّموا لها، فقد سبق لها وأن نكثت عهودها من غير اضطراب⁽³⁰¹⁾.

1 - لزمة الثقة

تطلّب قُصور الحُكّام عامّة تجنّب هياكل مالية خاصّة لتوفير احتياجاتها، وفي إطار البلاد التّونسيّة تمّ بعث لزمة الثقة التي تحدّثت مهامها باحتمال مزونة القصر والقيام بكفائته⁽³⁰²⁾، ومن هذا المنطلق ارتبطت وظيفتها بما أطلقنا عليه «لزم الخدمات»، لكنّها خدمات ذات نوعيّة خاصّة لا تُسدى ولا تُحتمل من قبل أيّ كان بل هي مقتصرة على القصر وأربابه، ولا يمكن للمشرفين عليها تجاوز هذه الأطر إلّا بأمر من سيّد القصر⁽³⁰³⁾.

(301) Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, op. cit., p. 363-367.

(302) ابن منظور، لسان العرب، مادة «نق» رقم 6355، مجلد 10، ص 357، سبق ذكره.

(303) هناك بعض الوظائف الأخرى التي تقوم بإسداء خدمات معيّنة ومحدّدة للباي وحاشيته نذكر منها على سبيل المثال مؤسسة «الغرفة» التي يشرف عليها «باش قرق» وتُعنى بكلّ ما يتعلّق باللباس الذي توقّره الدّولة للباي وآله إناثاً وذكوراً والوزراء والضباط، ولزمة المهنات التي ستعرض إليها لاحقاً. انظر في الضد: أ.وت؛ دفتر رقم: 259، مفايض بيت خزندار من الباي إلى «الغرفة» بتاريخ 1790. دفتر رقم: 2/2146، محاسبة المكلفين بـ «الغرفة» عن الملف والاملس، بتاريخ 1818-1821. دفتر رقم: 4018، حساب أقمشة وأعطية =

تكمُن أهمية هذه اللزّمة وخصوميّتها في المِزولة التي أنيطت بعهدتها، وهي تزويد قصر الباي بكلّ متطلّبات مطبخه يوميّاً، أي أنّها في علاقة وطيدة ببطون «أسياد الإيالة» وبعاداتهم الغذائيّة، وتزداد أهميّتها في موضوع بحثنا بعلماً أنّ الإشراف عليها لم يُزغ من بين أيدي اليهوديين يوسف وإسرائيل شامة طيلة مدة عملها.

والإشكال الذي يطرح من خلال دراستنا لهذه اللزّمة يكمن أولاً في اتكال الباي على البعض من التجار اليهود لتأمين مطبخه بكلّ احتياجاته الغذائيّة سواء كانت ضروريّة أو كماليّة، وثانياً في اطمئنان الباي أو ائتمانه لهم على كلّ ما يؤكّل ويستهلك يوميّاً وهم الذين تتعتهم العديد من المصادر التاريخيّة العربيّة بشتّى نعوت المكر والغدر والخيانة والدسائس⁽³⁰⁴⁾.

بدأ تسجيل مصاريف الإنفاق على مطبخ الباي منذ شهر ذي الحجة 1268 هجري (أيلول/سبتمبر 1852) وتواصل إلى شهر رجب من عام 1276 هجري (كانون الثاني/يناير 1860) وقد التزمها خلال هذه السنوات الأخوان إسرائيل ويوسف شامة⁽³⁰⁵⁾. وتحديد فترة عملها هنا يؤكّد أنّ حضورها في سوق الالتزام لم يتقدّم عن تاريخ أول تسجيل للمصاريف، وبهذا تعتبر من اللزّم التي ساهم في بعثها تردي الأوضاع الماليّة للإيالة بما أنّها ستغطّي بعض المصاريف الضروريّة للدولة، كما أنّ غيابها عن هذه السوق يشير إلى استغناء الدولة عن خدماتها

■ «المخرفة»، بتاريخ 1838-1839. دفتر رقم: 360، تتضمّن بعض صفحاته جرد «المشتري المهمّات» من قبيل محمود الجلولي للباي، بتاريخ 1811.

(304) حول دور اليهود في الفن والاضطرابات السياسيّة في قصور بعض السلاطين والملوك، انظر على سبيل المثال: ابن قيم الجوزيّة «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى»، تحقيق حجازي السقا، القاهرة 1978، ص 259. ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ البربر ومن عاصروهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 7، ص 497-498، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.

(305) أ.وت: دفتر رقم: 502، محاسبة يوسف وإسرائيل شامة لزّامة النفقة عمّا دفعاء لجانب البابليك بالذّاكر من ذي القعدة 1271 إلى شوال 1272 - تموز/يوليو - حزيران/يونيو 1855، ومن ذي الحجة 1275 إلى رجب 1276 - تموز/يوليو 1859 - كانون الثاني/يناير 1860. دفتر رقم: 1894، محاسبة المكلفين بتزويد الباي بالمؤونة اليوميّة، من ذي الحجة 1268 إلى ذي القعدة 1271/ أيلول/سبتمبر 1852 - تموز/يوليو 1853.

لا لتحسن أوضاعها بل على ما يبدو لارتفاع تكلفتها⁽³⁰⁶⁾. وما نلاحظه هو أنّ عملها قد تزامن مع السنوات الأخيرة لحكم أحمد باشا باي وطوال عهد محمد باي، ولم يمتدّ إلاّ بعض الأشهر مع صعود محمد الصادق باي. وعلى امتداد هذه السنوات لم يقع إبراز العقد الذي يوطّرها ولا الأسعار التي تحنّدها، لكن من خلال ما ارتسم في كشف حساباتها يمكن أن نبيّن هذا وذاك ونتّج خصوصياتها وآليات عملها.

تضمّن وثائق اللزّمة الصّيفتين التّاليتين:

«بيان حساب المفقّة على يد المتفقين المحترمين الكولبرين يوسف وإسرائيل شّامة من عام واحد تمامه موفّى ذي القعدة 1269 هجري».

«دفتر حساب المبحّلين الكولبرين يوسف شّامة وإسرائيل شّامة هنا دفعا منها لجانب البايليك بالثّناكر العلّية تاريخه من عام 1271 إلى عام 1276 هجري»⁽³⁰⁷⁾.

ما يهنا هنا لتحديد عقد اللزّمة وآليات عملها أنّه تمّ تفويض الإنفاق إلى ملتزمي هذه المهنة، أي أنّ هناك ضرورة حثّت طلب مواز معيّة ومحدّدة خطّت أصنافها «بتذاكر عليّة»، وأمر بالتكفّل لأداء ثمنها من اختيار لإعالة أعلى هرم في السلطة، وهي مهنة صعبة توجب الفطنة وحسن الإشراف والتّسيير. ووفق ما تقدّم تشخّح لنا معالم السيطرة في هذا الشّامل، فهذه الخدمات التي تقدّم لأولى الشخصيات في الإيالة دون أن يدفع ثمنها، لم يكن إسداؤها إلاّ واجباً محضاً، فالباي من وجهة نظره هو المالك للبلاد وما توفّره، ولسواعد المباد وما تقدّمه، لذلك نلاحظ في هذا المستوى أنّ الدولة لم تر ضرورة تسمير هذه الخدمات⁽³⁰⁸⁾.

لم تُثبت دفاتر المحاسبة على هذه اللزّمة تحديداً لا لأسعارها، ولا لأرباح

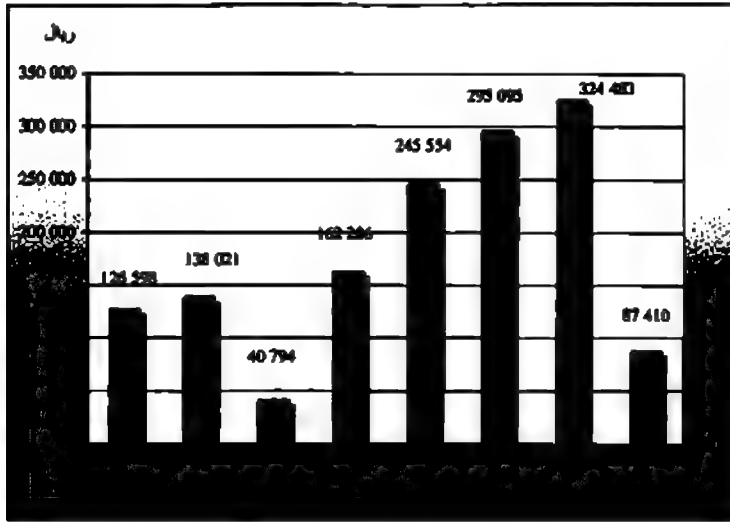
(306) لم نعر في كشوف مصاريف الدولة على وثائق أخرى تنمّ هذين التّفترين ومن الأكيد أنّهما الوحيدان اللذان احتفظت بهما وزارة المال حسب التّأكيد الوارد فيهما ولم تسجل مصاريف اللزّمة في غيرهما من الوثائق.

(307) أ.و.ت : دخر رقم : 502 و 1894، سبق ذكرهما.

(308) من خلال دراستنا لنظام الالتزام بيّنا أنّ أغلب اللزّم التي تعرض أمام المزداد العلني يقع تسميرها سواء عند بدء المزداد أو في نهايته عندما يتحقّل عليها ملتزم ما.

ماسكيها، وهذا لا يفيد عدم تميمها أو أنها لا تمكن أصحابها من أرباح خاصة وأن عملها لم يشمل تحصيل الأداء من احتكارات الدولة، بل يفيد عدم توصل الإدارة المالية لضبط المصاريف التي يتطلبها القصر، وهي مصاريف لا يمكن تحديدها بسقف أدنى أو أقصى ففي ذلك تعدُّ على كرامة الباي وسلطانه، بل هي خاضعة لشهوات الباي وحاشيته وتساير رغباتهم في كل حين. ومحاولة منا للتعرف - ولو نسبياً - على أسعارها توجب علينا تتبع مصاريفها سنة بسنة، وهو ما ارتأينا إثباته في الرسم البياني أدناه⁽³⁰⁹⁾.

رسم بياني رقم 12
تطور حجم مصاريف لزمة الثقة (1860-1852)



يضبط لنا هذا الرسم حجم مصاريف اللزمة على متطلبات مطبخ القصر لمدة

(309) اعتمدنا في هذا الرسم على دفترتي كشوف حسابات لزمة الثقة. انظر: المصدرين المذكورين أعلاه. وقد أعوزتنا بعض الوثائق عن تتبع مصاريف سنة 1854-1855، إذ لم نعر إلا على ما تم إنفاقه خلال شهرين فقط، كذلك الشأن بالنسبة لسنة 1859-1860، فقد اقتصر الوثائق على إثبات كشف السنة الأولى من عام 1276 هجري، لذلك نلاحظ تدني مصاريف هاتين السنتين، ومن المؤكد أن غياب مصاريف السنة الأولى هنا لا يدل عن تعطل الإنفاق على القصر كما لا يشير إلى توقف عمل اللزمة.

ثمانية سنوات، ومن خلاله نلاحظ تطوراً في اتجاه الارتفاع، وتحولاً سنة عقب أخرى أدى دون ريب إلى تضخم في حجم المواد المستهلكة، ففي السنوات الأخيرة من عهد أحمد باشا باي (توفي في 30 أيار/ مايو 1855)، بلغت مصاريف الإنفاق حدّها الأقصى سنة 1270 هجري (1853-1854)، إذ قدرّت مجموع طلبات «التذاكر العلنية» بـ 138,021 ريالاً أي بزيادة ناهزت 12,000 ريال عن السنة التي سبقتها.

أما مع محمد باي (اعتلى العرش في غرة حزيران/ يونيو 1855) فقد توسّع في المصاريف مساهماً بذلك في زيادة حجم الإنفاق وبالتالي في ارتفاع مصاريف البذخ. وإذا عُرف عن أحمد باشا باي تشدّده في جمع الضرائب وابتزازه لأموال الرعية لكثرة مصاريفه على الجيش ومشاريعه المستحدثة، فإنّ محمد باي بالرغم من بخله تجاه متطلّبات الجيش، فقد فاقه في المصاريف، ففي السنة الأولى من اعتلائه العرش الحسيني بلغت مصاريف مطبخه أكثر من 160,000 ريال لتواصل على نسق واحد من الارتفاع فتبلغ في السنة الموالية حوالى ربع مليون ريال، ثم ترتفع لتناهز ثلث مليون ريال سنة وفاته⁽³¹⁰⁾.

هذه المبالغ التي سجّلتها وثائق اللزّمة يمكن أن نستند إليها للتعرف ولو نسبياً على حقيقة سعرها، ذلك أنّه بإضافة أرباح الملتزمين⁽³¹¹⁾ تكون هذه المبالغ قد فاقت أسعار أهمّ اللزّم في خمسينيات القرن التاسع عشر، مثل لزّمة جمر ك السلعة وثوابه (351,000 ريال) ولزّمة الملح (200,000 ريال) ولزّمة فندق البياض (130,000 ريال)⁽³¹²⁾.

(310) توفي في 22 أيلول/ سبتمبر 1859.

(311) لا تتضمّن هذه المصاريف أرباح الملتزمين باعتبار أنّ لزّمة المهنتات هي التي أسندت إليها مهنة تحديد أسعار ما يقتنيه الباي. أ.وت: دفتر رقم: 1931، تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزّام المهنتات.

(312) أ.وت: م.ت: ص: 100، م: 225، و: 34، قائمة في لزّام القائد نسيم شحامة. دفتر رقم: 1909، تحديد الأسعار التي يحاسب على أساسها لزّام الملح بتاريخ 1857-1859. دفتر رقم: 1910، محاسبة لزّام فندق البياض على ما أذاه من لحم وحطب لدهار الباي وأكّه بتاريخ 1856-1857. وتجدر الملاحظة في ما يتعلّق بلزّمة البياض أنّ ملتزمها أشرف عليها لمئة عامين وخمسة أشهر بسعر جملي عادل 314,166 ريالاً، أي ما يساوي 130,000 ريال عن كلّ عام، وإدراجنا لهذه الملاحظة لغاية التنبيه لأنّ المصدر المعتمد هنا =

وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن أن تعتبر لزمة الثقة من أرقى اللزم أسعاراً، ومن أرفعها قيمة بما أنها جالت بين مطبخ القصر ويطون ساكنيه، ونكشف لنا من زوايا خفية اتساع شهوات الطبقة الحاكمة وكثرة رغباتهم الغذائية التي لم نحدد بشئ.

لا نبالغ إذا قلنا إن المتبع بدقة لوثائق اللزمة التي تُحصي فصلاً فصلاً المواد الغذائية التي طلبها أهل القصر أشبه بمن يتجول في مطبخ كالذي تصفه حكايات ألف ليلة وليلة، وهذا يمكن أن يعدّ مألوفاً في الحياة اليومية لبعض الحكام والسلاطين، لكن أن تتحول كمية العديد من المواد إلى «قناطير مقنطرة»⁽³¹³⁾ ووضع الإيالة قد دبّ فيه الوهن فذلك ما يدلّ على توجه سياسي غير مسؤول سلكه بعض البايات لم يزد في أزمات الإيالة إلا حدة وهي الناتجة عن إسراف مُبَالِغ فيه دون أدنى رقابة أو تحكّم.

ما يمكن أن ندرجه هنا هو أنّ المواد الغذائية التي أمر الباي باقتنائها لم تدخل كلها إلى مطبخ قصره، بل إن جزءاً هاماً منها وجّه في شكل هبات أو هدايا إلى أبواب مطابخ أخرى، وهو ما توضّحه مصاريف عام 1269 (1852-1853) التي اتخذناها عينة للكشف عن وجهة هذه المواد والمستفيدين منها⁽³¹⁴⁾.

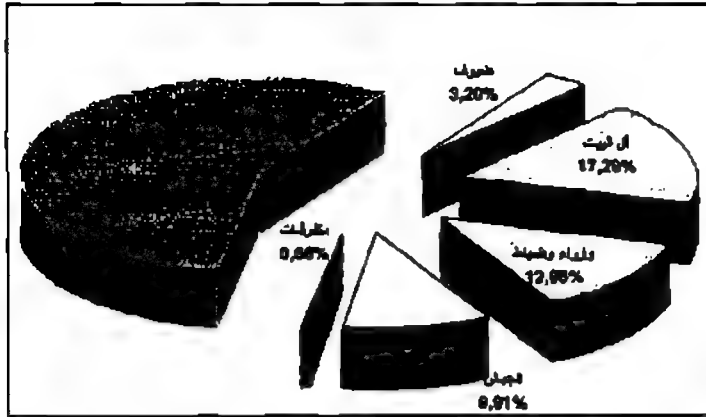
نستنتج المصاريف الجمالية للزمة الثقة على ستة أبواب لا وجوباً على الباي بل عن طيب خاطر منه، فلكلّ طرف مطبخه، ولكلّ مطبخ مصاريفه التي يتحملها صاحبه. وقد اخترنا التدرج في وصف هذه النفقات من أدناها إلى أرفعها.

³¹³ يقتصر على ذكر المبلغ الجملي لمئة الالتزام، ولا يشير إلى سعر اللزمة في العام الذي نوصلنا إلى تحليله وفق عملية حسابية.

(313) كثيراً ما يستعمل هذا الوصف في الفارحة القرنية للدلالة على كثرة الكمية وقد وردت في الإنصاف ج 4، ص 56. ونستعملها هنا للدلالة على نفس المعنى.

(314) اختيارنا لهذه العينة انطلاقاً من احتوائها على العديد من الجزئيات والتفاصيل التي تساهم في التعرف باللزمة والكشف عن مضامينها، كما أنها تمثل العام الأول من عملها إضافة إلى أنه العام الوحيد الذي تحوّل فيه الالتزام بالمصاريف التي أنفقاها. أ.وت؛ دفتر رقم: 1894، ص 1-10 سبق ذكره.

رسم بياني رقم 13
توزيع مصاريف لزمة الضفة لسنة 1269هـ/ 1852-1853



* المتفرقات: ونقص بها بعض المواد الغذائية التي تسجل ضمن مصاريف مطبخ الباي بعد أمره بإعطائها إلى بعض الأشخاص إحصائياً منه أو هبة لهم سواء لشعاطفه معهم أو لاعترافه لهم بجميل قديمه، ولمزيد التوضيح نورد هذه المقطعات:

«... نصف قطار روز للحكيم المقرب الكولير أبراهام لمبروزو...»، وسعره 22,5 ريالاً⁽³¹⁵⁾.

«... روز وجين لمصالح حلقة بيوع زيتون غابة تونس...»، وثمنها 26 ريالاً⁽³¹⁶⁾.

«... روز ولوية لرحلة الهمام أمير اللواء ابننا مصطفى آغا⁽³¹⁷⁾ عن سفره

(315) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص.2.

(316) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص.3.

(317) مصطفى آغا: عرف بلقب الآغا وهو مملوك من القرج، كانت بداية تقلده المناصب العسكرية في عهد مصطفى باي الذي تزجه من ابنته، وهو من خيرة المقربين إلى أحمد باشا باي الذي قلده مهام وزلة الحرب، وسافر معه إلى فرنسا، واتكل عليه في بعض المهام والبعثات الدبلوماسية إلى كل من الباب العالي وطرابلس الغرب. توفي في إقامته بالكرم ودفن بها سنة 1867.

لباجة...»، وقيمة هذه المواد 45,25 ريالاً⁽³¹⁸⁾. إلى غير ذلك مما ماثل هذه المصاريف، وقد كوّنت جملتها مبلغ 711,25 ريالاً أي 0,56% من جملة ما افتناه مطبخ الباي لعام 1269 هجري (1852-1853)، وهي مبالغ ضعيفة وفق هذه المقارنة وذلك نظراً إلى أنها مصاريف ظرفية وغير قارة.

• الضيوف: لإبراز كرمه، لا بدّ أن يمتنّ الباي على ضيوفه ببعض ما يطيب لنفسه من مأكولات، وما يشتهي لهم في إقامة مريحة، لكن كلّ حسب مقامه وحظوته. فقد أمر على سبيل المثال أن يصرف من حساب مذكرات مطبخه:

«...روز وتمر وعضم وغيره فرشك للفايور العثماني»، بحوالى 1,355 ريالاً.

«...عشرة قناطر روز لمونة الضيف القادم من الدولة العثمانية وقنطارين زبدة»، بحساب 46 ريالاً قنطار الأرز و765 ريالاً قنطار الزبدة.

«...فلفل وتابل وثوم مونة ضيوف ورغة وجندوبة وشارن عن مدة إقامتهم بباردو المعمور»، وقيمتها 36,5 ريالاً⁽³¹⁹⁾.

من خلال هذه الأمثلة وغيرها، بلغت جملة المصاريف على الضيوف ما قدره 4,184 ريالاً، أي ما يعادل نسبة 3,29% من مصاريف مطبخ القصر.

• الجيش: حظي بكرم الباي جنود الآلاي الأول والخامس والسادس، وعسكر الطبعية بكلّ من حلق الوادي والقشلة وعسكر البحرية والخيالة وعسّة باردو. وقد انحصرت هذه الهبات في بعض التوابل لا غير، إذ أغدق عليهم كميات هائلة من الفلفل الأحمر الجاف، أو «المرحي بالتابل والثوم»⁽³²⁰⁾ وقدّرت نقداً بما قيمته 3,473 ريالاً، وكأنّ هؤلاء قد اقتصر زادهم على استهلاك هذه المادة دون غيرها من المواد الغذائية. لكن في مناسبات لا تتكرّر إلّا نادراً بنعم البعض من أولئك الذين امتلأت أواني طبخهم وبطونهم فلفلاً أحمر بمفاجآت سارة، فيشملهم عطف قائدهم الأعلى، إذ يمنح مثلاً «لعسكر الدار المعمورة» بمناسبة شهر رمضان

(318) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص10.

(319) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص2-3.

(320) تعتبر هذه المواد من أكثر التوابل استعمالاً إلى الآن في الطبخ التونسي.

وحلول عيد الفطر كميات محترمة من الفستق وقلب اللوز وغيرها لصنع الحلويات، وقدّر ثمن هذه الفواكه بحوالى 5,538 ريالاً، كما برّ بكرمه على «عنة باردو» باثني عشر قنطاراً من العسل وخمسة قناطر من الشاء لصنع «الزلابية والمخارق» والمقدّر ثمنها بحوالى 1,600 ريال⁽³²¹⁾. وقد بلغت جملة أثمان هذه المواد حوالى 12,611 ريالاً أي ما يعادل 9,9% من جملة مصاريف الإنفاق.

• **الوزراء والضباط العسكريون:** انتفع بعض الوزراء والضباط كذلك من مقتنيات لزمة الثقة، فما أهدي إليهم على حساب المطبخ يتناسب ومكانتهم الاجتماعية، وقد قدّرت جملة هذه المعطيات بما ثمنه 16,485 ريالاً أي ما يعادل 13%، وانحصرت في كميات هائلة من الفواكه الجافة والعسل، وكان أكثر هؤلاء انتفاعاً أمير الأمراء محمد المرابط⁽³²²⁾ وصالح أمير لواء عساكر غار الملح وبنزرت⁽³²³⁾. وإذا كان عدد هؤلاء قليلاً ولم يتجاوز إجمالاً العشرة أفراد على امتداد سنة 1269 هجرية فلأنهم كانوا من خاصة الباي وصفوة المقرّبين إليه.

• **آل البيت:** ضبطت وثائق اللزمة أفراد آل البيت وحصرتها في والدة الباي

(321) أ.و.ت.، المصدر السابق. انظر: مصاريف شهر رمضان، ص 9.

(322) محمد المرابط: من أعيان القيروان، خدم جده للآب أبي حسين بن علي وواصل أبناؤه خدمتهم للدولة الحبيّة. تولى قيادة الآلي الخمس عند إنشائه سنة 1842، ثم أمير لواء عسكر المحمدية، وقد لازم صهره أحمد باشا باي في سفره، وكان عند مرضه يقوم بخدمته إلى حدّ «توضّته»، وقد كلفه هذا الباي بمهامّ تدلّ على ثقة كاملة كافقاع ابن عياد بالاستسلام عند لجوئه إلى قنصلية انكلترا، أو سفره إلى فرنسا لتهنئة سلطانها بنجاحه إثر محاولة اغتياله. بعد وفاة أحمد باشا باي جرّده محمد باي من كلّ رتبة وأملاكه ونفاه إلى القيروان، لكن أهيد إليه الاعتبار ومنحته المذولة مرتباً سنوياً قدره 6,000 ريال.

(323) هو صالح بن عثمان شيبوب، تدرّج في الرّتب العسكرية وأوّل من أولاه أحمد باشا باي خطّة بينباشي لنجابهة وخفّة ظله وذلك بعد أن كان ينتمي إلى فرقة عسكر الموسيقى بباردو، ثمّ قدّمه إلى رتبة أمير لواء على العسكر بنزرت وغار الملح وبنى له بها قنصلة شبيهة بالشكل الهندسي لقصر المحمدية، وبعث الباي سفيراً بينشان إلى ملك سردينيا، ثمّ زوّجه من ابنة الوزير أبي الشاء محمود ابن الوزير أبي عبد الله محمد خوجة، لكن انقلب عليه لأخطائه وتبهه، وسجنه في قصر حمام الأنف وأجرى له قوّة اليومي تقديراً للصّحبة التي بينهما. لم يدم سجنه طويلاً إذ سرعان ما عفا عنه وأرجعه إلى سالف مهامّه ورتبته. لكن لما اعتلى محمد باي العرش جرّده من كلّ أملاكه ونفاه إلى جربة حيث توفي (سنة 1863) وهو يعاقر قارورة من شراب «الزّوم» المقطّر (Rhum).

وزوجة والده وأخوته ذكوراً وإناثاً وأبناء عمومته ذكوراً وإناثاً كذلك⁽³²⁴⁾. وقد انقسمت عطاءات الباي في هذا الباب إلى نوعين، نوع أول تمثل في مبالغ نقدية تراوحت مقاديرها بين 17 و184 ريالاً، ومُنحت خاصة إلى أخوته وأبناء عمومته، وهي ليست رواتب شهرية بقدر ما هي مساهمة من الباي في دعم مطابخ هؤلاء، ونوع ثانٍ تكوّن من مواد غذائية وأصناف متعدّدة من الفواكه الجافة التي تمنح بها الذكور دون الإناث، وقد بلغت بانتهاء العام حوالي 21,898 ريالاً، أي بنسبة 17,29% من المصاريف الجمليّة للزّمة النّفقة. وقد عاد النّصيب الأوفر من هذه العطاءات إلى وليّ العهد محمد باي، الذي أهدفت عليه كمّيّات مهولة من الفواكه الجافة والعسل وغيرهما، وهي كمّيّات لم يأمر أحمد باشا باي نفسه بصرفها على ملذّاته الخاصّة، فمثلاً منحت له مرّة أولى:

9 قناطير فستق.

9 قناطير قلب اللّوز.

9 قناطير بوفريوة.

قنطاران من البندق المقشّر.

قنطاران من الزّبيب.

10 قناطير من العسل.

10 قناطير من الأرز.

15,000 قطعة من الجوز.

8,000 بيضة.

(324) جاء في وثائق الزّمة حصر لأفراد البيت الحسيني وهم كما نُسروا في الدّفتر خلال عهد أحمد باشا باي مرتّبون تفاضليّاً وعمرّيّاً: «المنعمة والدّتا»، «دار المرحوم والدّتا الثانية»، «أمير الأمراء سيدي محمد باي»، «الأسعد أخينا محمد الصادق باي»، «الأسعد أخينا حمودة باي»، «الأسعد أخينا علي باي»، «الأسعد أخينا محمد المأمون باي»، «الأسعد أخينا محمد الطيب باي»، «الأسعد أخينا محمد الأمين باي»، «أختنا الأولى»، «أختنا الثانية»، «أختنا الثالثة»، «أختنا الرابعة»، «أختنا الخامسة»، «ابنة عمّا الأولى»، «ابنة عمّا الثالثة»، «ابنة عمّا الرابعة».

بلغت جملة أسعار هذه المواد 8,192 ريالاً. ثم منحت له مرة ثانية أكثر من نصف الكمية ذاتها وقدر ثمنها بحوالى 5,300 ريال⁽³²⁵⁾، وبهذا يكون نصيب محمد باي 68% من جملة الهبات الموجهة إلى آل البيت، وهي نسبة تعادل 12% من مصاريف الإنفاق عموماً، وللمقارنة نشير إلى أنه في الوقت الذي تحصل فيه على هذه الكمية لم يتمتع محمد الصادق باي سوى بثلاثة قناطير من الفس⁽³²⁶⁾، وهذا من شأنه أن يُحيلنا إلى أنّ الشهوات المكلفة ورغبات البذخ لولّي العهد كانت تخصم من «ميزانية» مطبخ القصر أو كان يتكبد بها الباي نفسه على حساب ملذاته⁽³²⁷⁾.

(325) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص 3-9.

(326) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص 3.

(327) كما سبق وذكرنا أنّ هذه الهبات المتكوّنة خاصّة من الفواكه الجافة بشئ أنواعها وكميات هائلة من العمل لم يقع منحها إلا لأقرباء الباي من الذكور (محمد ومحمد الصادق باي) أو للبعض من خاصته (صالح أمير لواء صاكر غار الملح وبزرت، أمير الأمراء محمد المرباط، أمير اللواء إسماعيل كاهية... إلخ)، واستناداً إلى النُسخة الشعبية هنا وبعض المصادر العربية مثل الروض للعاطر في نزعة المخاطر، أو تحفة العروس ومتمعة القفوس، نجد أنها تنصّ على الدور الفعال لهذه المواد في تنشيط الطاقة الجنسية لدى الذكور بما أنّها مواد تثير الشهوات (Aphrodisiaque). وتدعم القدرة على الاتصال الجنسي المتواتر، وما إخراجنا لهذه الملاحظة إلا لاستفراغنا من الكميات الضخمة التي وُجّهت إلى مطبخ محمد باي، فهل استهلكت لهذا الغرض؟ وهو الذي عرف عنه بشهادة أحمد بن أبي الضياف أنّ ولعه بحب النساء أدّى به إلى افتكاك العديد منهنّ وضفهنّ إلى جلسات مجونة حتّى وإن كنّ متزوجات (...). وبالغ في الغضب... حتّى أخذ بنات الأحرار المستولدات من الإمام السود، بل أخذ المحصنات من تحت أزواجهنّ للخضعة بداره على حال فضيع، وإذا أنّه زوج امرأة مشكياً محتجاً برسم صداقه، يأمر بأش حانبه بتمزيقه قبل قراءته وعطوره...)، كما أصبح عنه أنّه تزوّج بأكثر من 1000 امرأة أو أنّه ضمّ إلى قصره هذا العدد من النساء وهي أراجيف مبالغ فيها دون شك، لكن إذا صدّقنا ولو نسباً ما احتفظت به لنا الفكرة الشعبية إلى اليوم حول منافع استهلاك الفواكه الجافة والمسل، وإذا صدّقنا كذلك ما خطّ في بعض الآثار المكتوبة يبدو لنا أنّ جزءاً هاماً من هذه الكميات أو الجزء الأكبر منها كان لغرض صناعة الحلويات والمرطبات التي تتطلبها مجالس أصحاب السلطة في مراتهم البرمية. حول ما استندنا إليه في هذه الملاحظة انظر تباهاً: الفزلاوي، الشيخ محمد بن أحمد الروض للعاطر في نزعة المخاطر، مكتبة المنار، تونس، د - ت، 84 ص. (يعقد مزاي الفواكه الجافة ويتصح باستهلاكها مستشهداً بأمثلة وحكايات وحكم طيبة). النيجاني، محمد بن أحمد، تحفة العروس ومتمعة القفوس، تحقيق جليل المعطية، -

• مطبخ الباي: توزعت مصاريف الإنفاق في هذا الباب على خمسة مطابخ لخمسة قصور مختلفة، ومن البديهي أن تعود إليها أكثر المقادير من هذه اللزمة، وحسب تصنيفنا نقدياً للمواد الغذائية التي استهلكها معتمرو هذه القصور تصدر مطبخ سراية حلقى الوادي المرتبة الأولى من حيث الإنفاق (28% من جملة المصاريف الموجهة لمطابخ الباي)، تلاه مطبخ قصر المحمدية (23,3%)، وقصر باردر (23,1%)، ثم «الدار المعمورة» بالقصبة (15%)، وأخيراً أنفق على مطبخ سراية حمام الأنف ما يناهز (10,6%)، وقد قدرت جملة هذه المصاريف بحوالى 71,369 ريالاً أي بنسبة (56,08%) من جملة ما أنفقه الملتزمان من ذي الحجة 1268 هجري إلى ذي القعدة 1269 هجري، وهي مبالغ عادلت في قيمتها المالية مداخيل (20 لزمة ريفية) آنذاك.

وبالرغم من ارتفاعها على هذا الوجه من المقارنة فإنها ما انفكت ترتفع في عهد محمد باي سنة تلو أخرى، وذلك بضم بعض المبالغ إلى مطبخه خاصاً إنها ما كان يوجه إلى البعض من أفراد آل البيت وبعض الوزراء والضباط، كما شخ عطائه إلى الجيش في المناسبات الاحتفالية والأعياد مُبقياً على إمدادات لم تتجاوز كميات قليلة من الفلفل الأحمر الجاف لا غير.

لقد اخترنا المنهج الوصفي في كشف مصاريف اللزمة ووجهاتها لإبراز المقادير المالية التي أشرف على إنفاقها اليهوديان يوسف وإسرائيل شامة، ويمكن أن نتساءل هنا عن مدى قدرتهما على تحمّل كل هذه المصاريف؟

لا تشدّ لزمة التّفقة - من خلال ما توصلنا إليه - عن قاعدة التعامل وفق الإفراض المالي، فما هي إلا تسبقة أموالٍ للباي لتغطية مصاريف مطبخه، ومن

= لندن - قبرص 1992، 495 صفحة. (في عنبذ المواضع يشير إلى منافع هذه المواد).
الإتحاف، ج4، ص266، (حول ولع محمد باي بالنساء) Dunant, H., *La Régence de*
Tunis, S.T.D., 1975, p. 70-71 (حول النساء بالقصر).

انظر كذلك ما تضمنته «مجلة الناقد» من مقالات حول «الإيروديكية العربية» في تعرّضها إلى الكتابين الأولين:

المعطية، جليل، «تحفة العروس ومتعة النفوس لمحمد بن أحمد التيجاني» «مجلة الناقد»، تشرين الأول/أكتوبر 1992، ص17-19. جمعة، جمال، «الروض العاطر في نزهة الخاطر لأبي عبد الله بن علي الخزاعي، المرجع السابق، ص20-21.

المفروض أو من المتعارف عليه في هذا التعامل أن تعود هذه الأموال وأرباحها لصاحبها بعد انقضاء المدة المحددة بعام، لكن في إطار هذه اللزمة لم يتوصل الملتزمان بالمبلغ الذي أنفقاه سوى مرة واحدة، أي بعد المحاسبة التي تمت بينهما وبين سلطة الإشراف عام 1269 هجري (1852-1853)⁽³²⁸⁾، أما بقية أموالهما التي فاقت جملتها المليون وربع المليون ريال⁽³²⁹⁾ فقد تخللت بنقمة الدولة لمدة سبع سنوات متتالية ولم يحرزا عليها إلا مع حلول سنة 1860⁽³³⁰⁾.

هذا الإنفاق المتواصل من شأنه أن يساهم في تبديد رأس المال لاعتبار وحيد وهو جمود هذه الأموال وأرباحها، وتعطل استثمارها في قطاعات أخرى بإمكانها أن تنفيها، لكن في حالة هذين الملتزمين فإنّ المصاريف التي أنفقها لإعالة الباي تدلّ دون شك على امتلاكهما «لمخزون مالي» هام استطاعا به الاستجابة لكل طلبات مطبخ القصر دون كلال، ومجابهة كلّ مصاريفه اليومية التي تكاد لا تنتهي.

بالرغم من أنّ وثائق اللزمة لا تمنحنا في هذا المستوى معلومات حول الملتزمين يوسف وإسرائيل شامة تساعدنا على تقييم نشاطهما المالي أو التجاري، فإنّ وثائق أخرى كشفت لنا عن مزاولتهما لأنشطة تجارية مماثلة في علاقة وطيدة بالدولة تمثلت في تزويد ملتزم الأزياء العسكرية بعدديد الأنواع من الأقمشة⁽³³¹⁾، كما أنّ انخراطهما في هذه اللزمة اتّصف بثقة ذات بُعدين، أولاً، ثقة منحت لهما من قبل الباي عندما فُرض لهما أمر إطعامه وإطعام أفراد عائلته والبعض من خاصته وفق طريقة يمكن أن نطلق عليها «الاكل بالطلوق»، ولم يرّ الباي في ذلك معرّة أو

(328) أ.وت؛ دفتر رقم: 1894، سبق ذكره.

(329) حسبما أمّدتنا به وثائق اللزمة بلغت مصاريف النفقة بين 1853-1860 ما قدره 1,293,643، لكن في الحقيقة المبالغ التي أنفقت تجاوزت هذا المقدار، ذلك أنّ الوثائق لم تتضمن مصاريف عشرة أشهر من عام 1271 هجري (1854-1855) بالرغم من عدم تعطل عمل اللزمة، وإذا افترضنا أنّ مصاريف هذه السنة هو متوسط ما أنفق عام 1270 هجري (1853-1854) وعام 1272 هجري (1855-1856)، فإنّ المصاريف الجمليّة لسبع سنوات تصل إلى حدود 1,403,002 ريال، وترتفع أيضاً جملة ما أنفق طوال مدة عمل اللزمة (ثمانى سنوات) فيبلغ أكثر من مليون ونصف المليون ريال.

(330) أ.وت؛ دفتر رقم: 502، سبق ذكره.

(331) سترعى إلى هذا الموضوع لاحقاً، انظر: في نفس إطار لزم الخدمات: لزمة «كاوي المكر».

هدراً لكرامته وهو سيد الإيالة. ثانياً، ثقة برصيدهما المالي لبقينهما من تحمل عبء هذه المسؤولية والصمود أمام بذخ أرباب القصر.

لكن هناك جانب خفي لهذه الثقة لا بد من الإشارة إليه، وهو أن المكانة التي تميزت بها عائلة شحامة في تلك الفترة ساهمت في استناد الباي لصاحبي اللزمة، كما برت لهما مهمة الإشراف التي قوبلت بالرضاء التام من لدن سلطة الإشراف، خاصة وأن أحد أفراد هذه العائلة وهو نسيم شحامة كان القابض المبجل للدولة والمباشر الأول والوحيد لخزنتها في مداخيلها ومصاريفها، وهذا من شأنه أن يدعم مكانة الملتزمين ويزيد من حظوظهما للتمسك بهذه اللزمة⁽³³²⁾ التي عبرت بكل وضوح عن توجه رجال الدولة إلى بعض الأثرياء من اليهود للاقتراض منهم أو الائتكال عليهم، حتى وإن كان هذا الائتكال لسد رغبات غذائية لا تتطلب الإمهال. وعلى هذا النحو من التعامل كانت إعالة الباي مبعثاً لعت هذين الملتزمين باللقاب لا تدل سوى على الاحترام والتقدير والتبجيل (المحترم، المبجل والكولير)⁽³³³⁾.

2 - لزمة المهنتات

تأسست لزمة المهنتات⁽³³⁴⁾ على مبدأ قاعدي، وهو تلبية ما يحتاجه الباي. ومن خلال هذا المبدأ ضمها قاسم مشترك إلى لزمة الثقة التي وإن انحصرت وظيفتها في تسديد مصاريف مطبخ القصر واعتبرت على ضوء هذه الخدمات من اللزم الهامة، فإن لزمة المهنتات تجاوزتها من هذا الجانب ولماقتها قيمة⁽³³⁵⁾، إذ كلفت بتغطية مصاريف جميع احتياجات القصر، من أدوات تنظيفه اليومي إلى أدوات صيانه، ومن مستلزمات بستانه إلى تجهيز غرفه.

ونظراً إلى التشابه القائم بين اللزمتين نتوخى هنا سبل المقارنة وذلك لتفادي ما تعرضنا إليه خلال دراستنا للزمة الثقة، وللتعريف أكثر بلزمة المهنتات وإبراز خصوصياتها التي لن نتوصل إليها حسب اعتقادنا إلا بالتدقيق في البعض من

(332) يرم الخامس، محمد؛ صفوة الاعتبار... سبق ذكره، ج2، ص488.

(333) أ.وت، المصدر السابق.

(334) أ.وت؛ دفتر رقم: 1931، تحدد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزامة المهنتات إسرائيل وحيم خياط بتاريخ 1285 هجري/ 1868-1869.

(335) انظر: ما أوردناه سابقاً عند تعرضنا للزمة الثقة.

جزئياتها، إذ على مستوى سير عملهما ساهم اختلاف جوهرى في الفصل بينهما، أرساه تقيّد لزمة المهمّات بالأسعار التي تضبطها الدولة⁽³³⁶⁾.

لقد منحنا مخلفات وثائق هذه اللزّمة قائمة إحصائية لموادّ وأدوات متعدّدة الأصناف والأشكال⁽³³⁷⁾، وإذا كان إحصاؤها مرتبطاً بكلّ شؤون القصر، وكشفت لنا من هذه الناحية، ما يتطلّب العيش داخل قصور البايات، فإنّها من ناحية أخرى، أمدّتنا بأسعار أغلب البضائع المعروضة بأسواق الإيالة، من أرفعها أنماطاً وأنواعاً إلى أقلّها⁽³³⁸⁾.

ومن هذا المنحى تبرز لنا أهمّيّتها، إذ تعكس مستوى عيش المجتمع آنذاك - حتّى ولو كان بسيطاً -، إضافة إلى أنّ الإشراف على هذه اللزّمة لم يتعدّ يهود الطائفة المحليّة، وقد التزم بتتبع شروطها الأخوان يعقوب خياط وإسرائيل خباط على امتداد سنة 1285 هجري (1868-1869)، وللتعرّف أكثر على نشاط هذه اللزّمة اخترنا بسط بعض العيّات من البضائع التي طلبها القصر بهذا الجدول⁽³³⁹⁾:

(336) سبق وأنّ التّجأت الدولة إلى تسعير العديد من البضائع التي تُقتنى للزّمة، وقد بدأ العمل بهذا الإجراء حب ما توصّلنا إليه في عهد أحمد باشا باي، انظر على سبيل المثال: لزّمة كساوي المسكر ولزّمة صبايط المسكر ولزّمة شواشي المسكر، سنطرق إلى هذه اللزّمة لاحقاً في إطار دراستنا للزّمة الأزياء الرّسميّة للجنود. انظر كذلك: أ.وت، دفتر رقم: 1879، يبيّن لأسعار عدة موادّ مثل الخشب والحديد والفولاذ والنحاس وأدوات للحداثة والنجارة وخدمة الجلود وأدوات من البلور والفخار والأدوية والحبال، وحدّد الباي هذه الأسعار لمزوّد نعيم بن شلومو شنّامة بتاريخ 1845-1846. دفتر رقم: 1904، تحديد أسعار 372 فصلاً من السلع والأدوات المستعملة لصنع أزياء الجيش بتاريخ 1855. دفتر رقم: 1909، تحديد أسعار الموادّ والأدوات من الحلفاء والحصر وغيرها لحساب على أساسها اللزّام بتاريخ 1856-1860.

(337) أ.وت، المصدر السابق، يحتوي هذا الدّفتر على 36 صفحة من حجم 37/23، وقد تفقّص حوالي 1307 أسطر قُسمت إلى عمودين، سجّل بالأول الأسعار التي جاءت بحساب الزيال، واقسمت العمود الثاني البضاعة ووحدة كيلها أو وزنها. وتجدر الإشارة إلى أنّه الدّفتر الوحيد الذي سجّلت به هذه الأسعار لمحاسبة ملزّمي المهمّات.

(338) من خلال تبيّننا لأنواع وأسعار هذه البضائع، وبالرّغم من عثورنا على موادّ مرتفعة الثمن، فإنّنا لاحظنا أنّ أغلبها من صفّ المشتريات العادية التي تتطلّبها الحياة اليوميّة، وليس اقتناؤها مفترضاً على أثرياء المجتمع، لذلك أكتفينا على أنّها بضائع وموادّ معروضة للجميع.

(339) نورد هنا هذه الأمثلة كما سجّلت بدفتر ضبط أسعار بضائع هذه اللزّمة بعباراتها اللغويّة -

جدول رقم 13
بعض مقتنيات لزمه السمات لسنة 1868-1869

الاسم	مقتنيات أخرى	الاسم	الأمدة والبسة	الاسم	الاسم وصيافته	الاسم	المصنوع ونوعه
9	ذنية شفايت	53	الذراع ملعب	1,535	باب كبير	360	ق. طماطم معمورة
24	ذنية أمواس حجامه	12	الذراع طمب حبر	4.025	خضعة كبيرة	25	ق. بطاطا
5	مقش	9	الذراع كمخنة حبر	800	سارية كبيرة	95	ق. سكر قالب
2,25	خدي	13	ذنية شريط فضة	380	سارية رخام 15 شبرا	135	ق. قهوة سوري
3	شبت	18	ذنية علس أصفر	25	100 جليز بر القصاري	125	ق. صل
3	مرابة	5	الذراع أطس	21	بلاطة رخام 5 أشبار	85	ق. مفرونة صل جنوة
6	مس	6	الذراع طفلة خضية	75	برميل سجان	410	ق. قهوة يمانلي
30	ماعون حجامه	19	الذراع موزر	7,25	قرطاس مسدل اصفر	135	ق. شربة
2	قالب صابون	25	الذراع طلف باريز فينو	7,5	وطل مسمار	4,25	الصباغ ملوچية
200	ماعون للطيب	22	الذراع منه عمل ثاني	3,25	مجنس حديد	7,25	الطير دجاج
9	ذنية ابادي أطباء	19	الذراع منه عمل ثالث	4,25	المسلة	17,5	100 عصم دجاج
3,25	ذنية حلقه	65	الفضة غير قير ليز	1,75	مربوع	16	البركوس
1,25	دبوزة حجر	49	الفضة منه عمل ثاني	3,25	كلاوب	130	الراس بقير
3,5	مقش للكناط	39	الفضة منه عمل ثالث	3,25	مطرفة	125	الفضة قديد
4,5	موس فينو للافلام	22	الفضة فحاش مالحلي	7,5	تستري كبيرة	3,75	الصباغ لوبية
2	ذنية أفلام رصاص	9,5	خريطة	22	منشار كبير	50	الوبية كسكي

5	دنية روج البوننج	9	خزاية فطن فرنسا	32	منزل للكرطون	95	ق. حمز
6	دنية روج الأيون	8	محرمة الوران فيتر	7,5	عرد بلتر طويل	160	ق. ناكهة متزعة
5	دنية روج البخارة	22	ميرول صوف فيتر	505	لوحه بلندي	70	ق. فطال
3	رطل مر وصر	27	ميرول حمير فيتر	8,5	لوحه طوطشي	90	ق. زيب بلا قلب
2	رطل خردل	95	دنية قلاصت جيط	1,5	عرد للمصاحف	70	ق. زيب حمير
11	دبوزة زيت خورج	132	دنية قلاصت صوف فيتر	9	فنديل كبير	220	ق. بندق مطفر
2,5	دبوزة صبرينو	20	دنية قلاصت حمير	15	فانر كبير	14	قالب جين أولاند
15	دبوزة ما فرق	120	كسطة مطرزة فيتر	12	حلقوم مالطي كبير	32	سويعة بغطاها
4	بوماضة دجنانة	44	كسطة حمير	11	فاس باليد سوري	63	دنية أصحنة بلار
4	حراش ماركوكير	12	سياط للمسكري	4,25	مسحة باليد سوري	42,5	دنية فراكط
23	دزومة كاهط بندق	45	كسوة ملف له	6,75	باله باليد سوري	42,5	دنية سكاكين
80	دزومة كاهط مذيق	27,5	مضربة حمير فيتر	26	كرطون صغير بوضلة	42,5	دنية مغارف
4,25	رطل فطن قبايل	27	ذوج بشكير إسلامبولي	4	رطل نحاس أصفر	11	بوقال بلار مذيق
80	100 ماضو مزهري	5,5	ذوج متفنة	3,25	من للسرور مرمر	50	دنية فاجول ناي فيتر
3,75	لتر زيت قاز	100	دنية فيتر	165	بلاط مالطي	2,25	طنجرة كبيرة مالطي
5	رطل لوبان	2	متفنة عمل صفاقس	2	فطار بربلانة للسطوح	12	دنية اصحاف يفس
3,1	رطل حرف سوس	36	بشكير دمالطي	9	شير من فريجة رطام	16	محمية إنكلير
40	رطل كروناطو	5	حديد للقياب	100	ياهور حمل فرنسا	1,75	ملاحة
10	نفسلة طفلة لمسة	0,25	دنية الباري	85	100 باهور حمل فريجة	5,25	طنج

ق. : فطال.

يعدّ هذا الجدول جزءاً بسيطاً ممّا احتوت عليه قائمة الطلبات التي حدّدت أسعارها وأنواعها وزارة المال⁽³⁴⁰⁾، اشتملت إجمالاً على حوالي 1,300 نوع من المواد والأدوات الضرورية للعيش بالقصر، بلغت أسعارها التفصيلية ما يقارب الـ 24,000 ريال⁽³⁴¹⁾، ولتوضيحها ارتأينا تصنيفها ضمن أربعة أقسام.

● المطبخ وتجهيزاته

تضمن هذا الباب كلّ المواد التي يتطلبها المطبخ سواء كانت موادّ غذائية أو فواكه جافة أو أدوات لتجهيزه، أو لنقل تعويضاً عما تلف من أدوات وما وقع الاستغناء عن استعماله، إضافة إلى هذا الوصف تحيلنا هذه القائمة إلى أسعار البضائع المعروضة بالسوق، وتمدّنا كذلك بنوعية المواد التي يتمّ استيرادها، وكمثال على ذلك يقع توريد عجّين المقرونة من جنوة، والجبن من هولندا، وبعض أواني الطبخ من مالطا، وما توفير هذه المواد إلّا لضرورة استهلاكها أو استعمالها، ولا نعتقد أنّ طلبها مقتصر على القصر دون سواء، ذلك أنّ هذه المواد عرضت بأسواق الإيالة واقتني منها - كما سبق وذكرنا -، ويمكن أن نعتبر هنا أنّ لزمة المهنّات قد ضمت إليها مهمّة الإنفاق وبرزت على أنقاض اللزمة ذاتها بعد

= ومصطلحاتها التقنية، وبالزعم من توصلنا إلى شرح أو إيجاد بعض التفسير لها (انظر: فهرس الكلمات الضميمة بأخر هذه الدراسة)، فإنّ بعض المصطلحات لم نهتد إليها لغموضها الشديد أو لعدم وضوح معانيها (سنشير إليها في إبانها)، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأمثلة لم نخضع إلى عملية انتقائية دقيقة، بل كان اختيارنا لها لغرض الإلمام بمعطيات أكثر تساعدنا على توفيرها هذه الشواهد، علماً أنّ أسعار هذه المواد وردت بحساب الريال.

(340) حول أهمية الأسعار في الدراسات التاريخية، انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

Labrousse, E., *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au 18e siècle*, Amsterdam 1984, p. 32-39, 686 P. Mankov, A.G; *Le Mouvement des prix dans l'Etat russe du 16e siècle*, Paris, 1957, p. 12-14, 302 P.

(341) هذا المبلغ لا يشير إطلاقاً إلى جملة ما أنفق على القصر، وقد جاءت الأسعار بحساب وحدة القياس أو الوزن الفردي، فمثلاً سفر القماش بحساب القراع الواحد، وسفرت بعض المواد لزركتته أو لطرزه بحساب «الوقبة»، أمّا المواد الغذائية فقد كانت وحدة وزنها أو كيلها القنطار و«الوقبة» والزطل حسب أصناف هذه المواد، لذلك لا يمكننا بأيّ حال هنا التمرّف إلى المبالغ الحقيقية لهذه المصاريف إلّا إذا كشفنا كمية المواد التي وقع طلبها.

حوالي ثماني سنوات. وبالرغم من أن كشف مصاريف الدولة لا تكشف لنا عن الجهة التي أعالت قصر الباي ومطبخه بين تاريخ إبطال لزمة النفقة وتاريخ بحث لزمة المهنتات، فإنه يبدو أن الإشراف على طلبات القصر قد تكفلت به مداخل قطاعات أخرى، إذ نلاحظ في جملة من الوثائق أن العديد من طلبات الباي قد وقع خصم مقاديرها من مداخل بعض اللزم مثل لزمة الصابون ولزمة الباطان⁽³⁴²⁾.

● القصر وصيانه

اهتمت هذه اللزمة كذلك بصيانة بنايات القصر ورعاية زينة بساتينه، وذلك بتوفير الأدوات التي تتطلبها اليد العاملة المسخرة للعناية به، فنجد طلباً لأدوات الحدادة والتجارة، والبناء والترميم مع عدة بضائع رفيعة احتكر الاستمتاع بها أصحاب القصور والدور الرفيعة، مثل ينبوع الماء الذي حدّد سعره بمبلغ 4,025 ريالاً، و«الباب الكبير» المسعر بما قدره 1,525 ريالاً. في نفس هذا السياق تضطرّ الدولة في العديد من المناسبات إلى اقتناء مواد من بعض البلدان الأوروبية مثل مربعات الجليز أو الأجر من فرنسا وليفونو، سواء لعدم تواجدها صانعتها بالإيالة، أو لاستعمال ما يتناسب ورفعة القصر. وقد تمّ إسناد هذه المهمة في ما مضى إلى بعض الوكلاء الذين عينتهم الدولة للإشراف على مهام مراقبة «مرمّات» صيانة مبانيها⁽³⁴³⁾.

● الأقمشة والألبسة

وقّرت اللزمة أنواعاً عديدة من الأقمشة «للغرفة»⁽³⁴⁴⁾، أو بالأحرى جلّ ما احتوت عليه خزانة ثياب الباي وآله، وكان أغلبها من الأصناف الممتازة والرفيعة وهي التي نُعتت في وثائق اللزمة بلفظة «فينو» لتمييزها عن الأقمشة الأخرى بجودتها

(342) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 555، بتضمن مواضيع مختلفة وبه بعض الصفحات تتعلق بمعدات ولوازم مطابخ القصر بتاريخ 1864.

(343) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 2223، مصاريف حظائر بناء وترميم منازل الباي بتاريخ 1842-1852.

(344) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 4018، حساب أقمشة وأغطية للغرفة بتاريخ 1839-1838.

ويُدَقُّ صنعها، كما وقَّرت بعض الملابس الجاهزة مثل الجوارب الحريرية والصوفية ونمراويل والعمائم من الأصناف الممتازة كذلك. ونجاوزت اللزَّمة هنا وظيفة «الغرفة» وذلك بتجهيزها لبعض بيوت القصر بالحشايا الحريرية والصوفية ونمزركشة بحبِّ الرمان، أو بتزويدها لحمامه ببعض البشاكير والمناشف المستوردة منها والمصنوعة محلياً⁽³⁴⁵⁾.

● مقتنيات أخرى

تتكوّن هذه المقتنيات من موادّ مختلفة كأدوات الحلاقة (أمواس للحجامة، مقصّ، مرايا، شِبّ، مغايث) ...، أو أدوات طبّية تامّة (معاون الطبيب، إبر طبّية، طفطة لصقة) ...، أو أدوات مكتبية (دبوزة حبر، أقلام رصاص، رزمة كاغط بندقية) ... والعديد من العقاقير والأدوية الصيدلانية أو المستخرجة من الأعشاب (بومضة دجنانة، حراش ماركوليو⁽³⁴⁶⁾ روح البابونج، روح الأفيون) ...

بالالتزام بتوفير هذه البضائع، تكون لزّمة المهّمات قد استجابت لكلّ ضروريات القصر وكمالياته، لكن مقابل هذا لم تقرّ الدولة سعراً لهذه اللزّمة كما لم تحدّد لها أرباحاً، بل أصرت كما اتّضح لنا، على إلزام المشرفين عليها باحترام أسعار السوق عند اقتنائهما للبضائع واثّباع ما فرضته من أثمان. وهذا التعامل بين الدولة والبعض من الملتزمين له عدّة دلالات من أبرزها:

- عدم تغافل الدولة عن التزم لها بالإشراف على أحد قطاعاتها حتّى لا يتأثر به بفبن، وبالتالي صدّ لأبواب الأرباح الطائلة التي جناها البعض من الملتزمين من جزاء هذا التغافل.
- مراقبة مصاريف ما يقدم إلى الدولة من خدمات حتّى وإن كانت في حاجة مائة إليها.

(345) يبدو أنّ صناعة البشاكير بالإيالة كانت مزدهرة نسبياً، ذلك أنّ العديد منها والمتمثل في القصر كان ذا صنع محليّ «عمل صفاقس»، ولم نجد ما استورد من هذا النوع غير البشكير «الذميّاطي». انظر: معجم الألفاظ الصّعبة بآخر هذه الدراسة.

(346) لم نتوصّل إلى شرح هذه الكلمات أو إيجاد تفاسير ومرادفات لها، لكن يبدو أنّها من الأدوية الصيدلانية المستوردة.

- تشديد المراقبة على أسعار ما يُقْتَنى إلى الدولة من بضائع، ارتفع ثمنه أم قل.

وفي هذا الإطار كانت الدولة تشجع أسعار ما يستهلكه القصر ويطلبه، أو بالأحرى كانت تفرض أسعاراً معينة لا يمكن تجاوزها⁽³⁴⁷⁾، ومن هذا المنطلق ذهبنا في جزء من دراستنا للزمة التفقة إلى اعتبار أن استثناء الدولة عن خدماتها بداية من سنة 1860 كان لارتفاع تكاليفها التي نتجت أولاً وأساساً عن عدم الوقوف على أغلب أسعار المواد التي يطلبها مطبخ القصر⁽³⁴⁸⁾.

بالرغم من قصر مدة التزامها التي حدّدت بعام، واستنجد الباي بها عندما تعوزه الحاجة، فإنّ هذه اللزّمة تعتبر مرّة أخرى عن تسرّب بعض التجار اليهود بنجاح إلى الهياكل الحسّاسة للدولة وحضورهم المتواصل لغرض خفّمايتهم على أصحاب الجاه والتفوذ، وبالمقابل يبدو أنّ توجه الدولة إليهم للقيام بهذه المهام كان نتيجة تأكدها من حسن إشرافهم وإذعانهم لما تطلبه منهم، إضافة إلى تأكدها من امتلاكهم لسيولة نقدية يستطيعون من خلالها مجابهة هذه المصاريف، وهذا بدل من جانب آخر على فراغ السّاحة التجارية للإيالة من تجار مسلمين قادرين على تحمّل مثل هذه الأعباء في هذه الظرفية رغم حضورهم سابقاً في مثل هذا الميدان، إذ كلّف مثلاً محمد الجلولي⁽³⁴⁹⁾ سنة 1811 بمهمة تنقّل بموجها إلى مالطا لاقتناء بعض الأسلحة ومتعلّباتها من البارود وغيره لمصالح البايليك⁽³⁵⁰⁾.

(347) في إطار لزمة التفقة لم يكن هناك فرض للأسعار من قبل الدولة أو تحديد لها وإنّما كان هذا عن رغبة وقصد، ذلك أنّ الأهم عند الباي هو حصوله على احتياجاته التي لا تتطلّب الإهمال، وتأجيل دفع مقاديرها الماليّة إلى مواعيد غرض الطرف عن زمن تسديدها.

(348) سبق وذكرنا في إطار دراستنا للزمة التفقة الأخطاء الحسابية الكثيرة الواردة في الدفتر، ألا يمكن اعتبارها من الأخطاء المفتعلة بما أنّها لم تكن إلّا بالزيادة في المبالغ؟ ألم تكن من قبيل التجاوزات لتضخيم حجم مصاريف اللزّمة؟ نعتقد أنّ هذه التجاوزات بإمكانها أن تحدث وذلك بتواطؤ المترمين والمحاسب المكلف من قبل وزارة المال أو بالأحرى من قبل رئيس القناص.

(349) محمد الجلولي: هو أبو عبد الله محمد بن محمود بن بكار الجلولي، ولد سنة 1780، ونشأ في خدمة الدولة. أرسله حمودة باشا باي إلى مالطا لإنشاء سفن حربية، ويبدو أنّ مهمته في إطار هذه البعثة قد شملت كذلك اقتناء بعض اللوازم العسكرية. توفي سنة 1849.

(350) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 368، ملاخيل بيت خزندار ومعاسبة بعض القياد ويتضمّن في =

وهي المرة الأولى والوحيدة التي تسند فيها مثل هذه «المهمات» إلى واحد من أثري التجار المسلمين آنذاك، ولم يكن إسداء هذه المهمة إلا ليقين الدولة بأن طلباتها لن تتحقق إلا بمساهمة أصحاب الأموال الطائلة.

3 - لزمة كساوي العسكر

حرص أحمد باشا باي منذ اعتلائه العرش الحسيني على تحديث المؤسسة العسكرية بإرساء جيش نظامي على النمط الأوروبي⁽³⁵¹⁾، لكن أمام ضعف موارد الدولة وما يتطلبه هذا المشروع من مصاريف باهظة، لم ير بداً من التوجه إلى أصحاب الأموال لتحقيق مآربه وذلك بابتداع هياكل مالية اختصاصها الاعتناء بلياقة المظهر الخارجي للجند، فما كان منه إلا أن طرح سنة 1843 ثلاث لزم، تكفلت الأولى بغطاء الرأس وستيت «لزمة شواشي العسكر» ومزت أسعارها من 50,000 ريال إلى 75,000 ريال سنة 1850، والتزمها في هذه الفترة البعض من وجهاء البلاد منهم حمدة الشّباب وأخوه مصطفى⁽³⁵²⁾ ثم انتقلت إلى محمد الوزير⁽³⁵³⁾، وأشرفت الثانية على نعل القدمين وأطلق عليها «لزمة صبايط العسكر» والتزمها كلّ من حسونة بن الحاج ومحمود بن عبّاد بمبلغ استقرّ في حدود 25,000 ريال⁽³⁵⁴⁾ وتعهدت الثالثة وهي أهمها جميعاً بكساء البدن بزّي صيفي وآخر شتوي وهي «لزمة

= الصفحتين 74-75: «بيان ما هو قبل محبنا محمد الجلولي دراهم لمشتري المهمات لمصالح البابليك من مالطا في 15 جمادى الثاني 1226 هجري» (1811).

(351) Chater, K., *Dépendance et mutations...*, op. cit., p. 509-516.

Kraïem, M., *La Tunisie precoloniale...*, op. cit., t.1, p. 219-249.

(352) مصطفى الشّباب، من أبناء الحاضرة ومواليها، برز ملتزماً في عهد أحمد باشا باي إلى جانب أخيه حمدة (سبق وأن عرفنا به)، ومن التزاماته صاع زيت تشور وربعه سنة 1840-1841، ربع صفاقس بين 1842-1844 مرة أولى، وبين 1845-1850 مرة ثانية ولزمة شواشي العسكر سنة 1847-1848.

(353) محمد الوزير، من أعيان الحاضرة احترف في يادى امره تجارة الشّواشي، ثم تولى في عهد أحمد باشا باي مجلس التجارة والشّواشي خلفاً لمحمد حسونة الحداد، ثم عقب في خطته أخوه أحمد، التزم بين سنة 1840-1845 لزمة البطان مع شركاء له، ثم لزمة بيع الجبس كذلك سنة 1845-1846، كما التزم معاً لزمتي شواشي العسكر والصابون بين 1848 و1850. توفي سنة 1856.

(354) أ.وت، دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

كساوي العسكره وحّد ثمنها على امتداد فترة عملها مع محمود بن عباد كذلك يبلغ 100,000 ريال.

وكما هو بين في إطار هذا المشروع الضخم ستفري هذه اللزّم أصحاب الأموال بأرباح طائلة، كما ستلزمهم في الوقت ذاته بعدم التهاون في متابعة متطلّباتها. وما لفت انتباهنا هنا هو كيف استطاع التجار اليهود التوصل إليها وهم الذين أبعدوا في ديار الإسلام منذ القليّم عن كلّ ميدان يمتّ بصلة إلى النّلك العسكري⁽³⁵⁵⁾؟

بيّث لزّمة كساوي العسكر، كان أوّل المشرفين عليها محمود بن عباد، وأسندت له مهامها لعلاقته بأحمد باشا باي من ناحية⁽³⁵⁶⁾، ولوفرة أمواله من ناحية ثانية، واعتبرت في السّنة الأولى من عملها من أهمّ التزاماته بعد «لزّمة صاع زيت الوطن القبلي» و«لزّمة ربيع» و«لزّمة رحبة التّعمة»، التي بلغت أسعارها على التوالي، 150,000 و115,000 و110,000 ريال⁽³⁵⁷⁾.

وتمثّلت آليّات عمل اللزّمة في هذه الفترة في دفع السّمر الذي اتفق بشأنه المتعاقدان، ثمّ يتكفّل الملتزم من جانبه بشراء كلّ متطلّبات الأزياء الرّسميّة وحياتها، وفق مواصفات معيّنة تحدّدها سلطة الإشراف، وبعد أن يتمّ إنجازها تُبّاعُ للدولة تفصيلاً لا بحساب التّكلفة، ومن هنا يتحصّل الملتزم على أرباحه⁽³⁵⁸⁾.

(355) على مستوى الإبالة التّونسيّة لم يتمّ اليهود حتّى بعد الإعلان من عهد الأمان لا إلى الجيش ولا إلى الشرطة وهي ظاهرة قديمة لم ترتبط بالبلاد التّونسيّة فحسب بل في كلّ البلدان الإسلاميّة التي آوت أهل الذّمة ولهذا الأمر اعتبارات دينيّة لرتبطت بالشروط العمريّة. حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال: هامر، ف.م؛ تاريخ أهل الذّمة في مصر الإسلاميّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ج 1، ص 174-184. الوقاد، م.م؛ اليهود في مصر المملوكيّة في ضوء وثائق الجنيّة، 1250-1517، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ص 131-133. وحول الشرطة انظر فراسننا: بن وجب، رضا؛ الشرطة وأمن الحاضرة...، سبق ذكرها.

(356) حول علاقة محمود بن عباد بأحمد باشا باي، انظر خاصّة: الإصحاف، ج 4، ص 55، 80.

(357) قبل هذا التاريخ نافر حسونة بن الحاج محمود بن عباد في لزّمة الدخان (بيعه وربيعه) ولزّمة دار الجبلد واستطاع الحصول عليها بالأسعار التالية: 500,000 ريال، 285,000 ريال و700,000 ريال. انظر: أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(358) أ.وت؛ دفتر رقم 2148، أسعار السلع المستعملة في صنع أزياء العسكر بتاريخ 1845-1846.

ولا شك في أنّ اتباع هذه الطريقة في العمل سيمكن الملتزم من أن يغم من وراء هذا المشروع، ويمكن أن نتأكد من ذلك عند مقارنة التكلفة الحقيقية لزّي الجندي الواحد سنة 1846 والتي تراوحت بين 14,5 ريالاً للزّي الصيفي وحوالي 23 ريالاً للزّي الشتوي، وسعر بيعه الذي حدّد بما يعادل 26 ريالاً للأول و41 ريالاً للثاني⁽³⁵⁹⁾، ونقيس طبقاً لهذه المقارنة العدد الجملي للجنود الذي فاق خلال هذه السنة 14,000 جندي⁽³⁶⁰⁾، وعلى هذا النحو يتحصّل الملتزم على أرباح صافية تفوق 400,000 ريال، إضافة إلى الأرباح المتأتية من أزياء القادة والضباط التي تراوحت أسعارها بين 150 و849 ريالاً للزّي الواحد⁽³⁶¹⁾. وبهذا يتمكن الملتزم من تغطية التكاليف الجمليّة (سعر اقتناء اللّزمة والمحدّد بمبلغ 100,000 ريال وأسعار البضائع المقتناة) وتعود عليه لزمته بأرباح لا نخال نسبتها تتحدر تحت مستوى 300%.

لقد حمل بهذا الشكل من الالتزام - كما سبق وذكرنا - محمود بن عباد الذي تمسك بها إلى سنة 1852، لكن سحبت منه بعد هروبه⁽³⁶²⁾ وأُسندت وظائفها مباشرة إلى أحد أصحاب الأموال من اليهود الذي سيّرها هو الآخر على امتداد ما يقارب الثماني سنوات⁽³⁶³⁾.

(359) يتكوّن الزّي الشتوي من: فاكيتيه وسروال وعباءة تتطلّب حوالي 9 أفرع من الملف المتنوع (ملف عسكري، ملف كركسنة، كانات قطني)، أما الزّي الصيفي فيتكوّن من: كسوة بها سبعة كانات قطنية، وفراخ ونصف دوك الخيط). المصدر السابق.

(360) بلغ الجيش النظامي في عهد أحمد باشا باي الأعداد التالية: 10560 سنة 1840، 9334 سنة 1841، 14432 سنة 1842، 12221 سنة 1843، 12771 سنة 1844، 12071 سنة 1845، 14011 سنة 1846، 16071 سنة 1847، 16221 سنة 1848، 16071 سنة 1849، 16461 سنة 1850، 16981 سنة 1851، 16981 سنة 1852، 14865 سنة 1853. استندنا هنا إلى تقرير تافارن Taverne حول أعداد الجنود بالإيالة التونسية الذي يحمل عنوان: «Coup d'œil sur les forces militaires de la Régence de Tunisie», Ghar el-Melh, 9 juin 1853.

ورد في: Chater, K; Dépendance et mutations..., *op. cit.*, p. 515.

(361) تفسّر علينا تحديد تكلفتها وذلك لاحتوائها على عدّة فصول لم تتوصّل إلى ضبط أسعارها.

(362) حول تفاصيل هروبه، انظر خاصّة: الإنعاف، ج 4، ص 150-154.

(363) انظر على سبيل المثال: أ.وت 1: دفتر رقم: 1902، نحاسية لزام كساوي المعكر بتاريخ 1855-1860. دفتر رقم: 2250، مماثل للدفتر السابق ويحتوي على مقتنيات اللّزمة من التجار بتاريخ (1850-1854).

ونروم في دراستنا لهذه اللزّمة التعرّيج على بعض التفاصيل المتعلّقة بالكيّات عملها منذ بعثها، ذلك أنّ العديد من الملاحظات تستوجب لفت النظر إليها لإبراز الدور الذي أنيط بعهدة ملتزمها الجديد الكولير شمعون ناطاف من ذلك :

● التطوّر الذي شهدته اللزّمة مع بداية خمسينيات القرن التاسع عشر ساهم في دعم محتواها بمهامّ أخرى، وبالتالي سيؤدّي هذا إلى التغيّر في شكل عقدتها وقد يرافقه تغيّر في قيمتها الماليّة.

● استمرار هذا الملتزم الجديد في العمل بها دفعنا إلى التنازل عن مدى تمكّنه من تعويض سلفه وهو الرّجل الثاني في الدّولة⁽³⁶⁴⁾، أي هل كان الوزن المالي لشمعون ناطاف يضاهي القوّة الماليّة لأثرى تاجر في الإيالة؟ وهل خوّله علاقته بالسلطة شرف خدمة الدّولة والاستئثار بأموالها؟

تشابهت لزّمة كساوي العسكر في هذه الفترة بلزّمة التّفقة⁽³⁶⁵⁾، لا في تفاصيلها بل في مبادئ عملها، ووجه الشّبه يكمن هنا في دخولها إطار إسداء خدمات معيّنة للدّولة بمقابل، لكن إذا كان هذا المقابل قد وقع ضبطه في ما مضى، فإنّ الدّولة عدلت عن تحديده مع اليهودي شمعون ناطاف بالرّغم من تطوّر اللزّمة وإثقال التزامها بتوفير بضاعة لزمتي «شواشي وعباط العسكر»، ومن ثمّ لم تعد اللزّمة مقتصرة على توفير الأزياء فحسب بل امتدّ اختصاصها إلى كساء الجنود والضباط من أعلى الرّأس إلى أسفل القدمين صيفاً وشتاءً، أي أنّها كلّفت بتوفير زي رسمي مكمل بأنّهم تفاصيله⁽³⁶⁶⁾.

سعت الدّولة إلى ضبط مقادير مفتريات اللزّمة وأثمانها من سلع وأدوات وألبسة جاهزة، وفرضت على الملتزم عدم تجاوز الأسعار المحدّدة، وهو ما يعكسه لنا الكشف أدناه⁽³⁶⁷⁾:

Bachrouch, T., *Le saint et le prince...*, op. cit., p. 562-563.

(364)

(365) سبق وأن تعرّضنا إلى لزّمة التّفقة في هذه الدّراسة.

(366) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

(367) اعتمدنا في رسم الجدول أدناه على، أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

جدول رقم 14
مقتنيات لزمة كساوي العسكر من الأقمشة لعام 1269 هجري

البضاعة ⁽³⁶⁸⁾	الكمية/ ذراع ⁽³⁶⁹⁾	السعر الجملي/ ريال	سعر الذراع/ ريال ⁽³⁷⁰⁾
منف باريز	27.943,50	263.309	بين 11 و 19
منف عسكر	27.181,75	180.290,25	بين 6 و 7
فضالي مالطي	13.124	113.352,75	بين 7 و 14
كنات فطني بولتين وديولاة	160.441,75	99.025	بين 0,50 و 0,75
ملف بوعشرة وبوخمة	8.286,75	64.118,25	بين 7 و 14
طقطة	15.499,50	44.584	بين 2,5 و 3,75
عبر قيز	2.632	44.480,00	بين 14 و 24
ملف كبايط	3.289,50	26.242,75	بين 7,5 و 9
قمراية	351,50	21.694,75	بين 60 و 70
قماش خيط ⁽³⁷¹⁾	7019	20.864,50	بين 2,75 و 3,5
كمشة حرير	1.502,75	17.358,25	بين 4 و 7
ملف كركونة	5.386	16.694,75	بين 2,5 و 4
كانات فطني بوخمة	9.498,25	12.997,25	بين 1 و 1,5
قرماسود	233	12.897	بين 45 و 60
دوك الخيط	6.268,75	11.632	بين 1,25 و 2,25
ملف شالي	1.882	11.530,50	بين 6,5 و 7
زانيته	14.841,75	10.423,75	بين 0,25 و 0,75

(368) أخضعنا ترتيب البضاعة إلى أهميتها المالية استناداً إلى سعرها الجملي، إضافة إلى أننا لم ندخل تغييراً على مصطلحاتها وأوردناها كما جاءت في مصدرها وحاولنا قدر المستطاع البحث في شروحها وإيجاد تفاسير لها ضمنناها إلى فهرس الكلمات الصعبة في آخر هذه الدراسة.

(369) الذراع هو وحدة قياس أغلب الأقمشة هنا، عدا ثلاث حالات تشير إليها في أوانها.

(370) إدراجنا لهذا العمود كان لغاية إبراز السعر الفردي لهذه الأقمشة، فهي لم تقن بسعر موحد كما لم يتم طلبها في تاريخ واحد.

(371) وحدة قياس هذا النوع من القماش هو المنر (ميتروات، كما ورد في المصدر).

بين 0,25 و 0,75	6.207	19.562,75	انيكس
بين 55 و 62	5.557,50	93,25	صوف جزّة (372)
بين 18 و 20	5.127,50	592	كتلان
بين 1,25 و 1,5	5.012,75	3.137,75	روا فرنسا
بين 3 و 5	4.887	1.230	كوسة مائة
64.5	2.773,50	43	صوف مغزول
بين 11 و 13	2.328,25	199,25	ميرنوس
3.75	2.220,50	592	ألمس
بين 10 و 14	2.081,75	176,25	مونير
بين 43 و 55	2.017	40	كمخة صوف
بين 1,25 و 1,5	1.828,25	1.277,50	كانات دامة زرقا
55	1.457,50	26,50	فضالي كرية
بين 0,5 و 0,75	1.343	2.039	كانابه
بين 3 و 7	979,25	153,25	جليكو حرير
بين 3 و 4	889	234,50	مرسليانة
بين 1,75 و 2	525,50	273,25	شمروط
بين 20 و 21	468	23	أذرة منعب
بين 7 و 10	303	35	فرانجة فتول
بين 15,5 و 17	257	16	قنلي مطروز
بين 9 و 12	244	23	فرانجة بلاط
بين 5 و 7	183,50	31,50	قنلي عانة
بين 2,5 و 2,75	21,50	8	نلي
	818.207 ريال	328.035,75 ذراع قماش 7.019 متر قماش خيط 136,25 قطار صوف	الجملة: 37 نوعاً من القماش مع إضافة الصوف
	501.612,75 ريال	ملابس جاهزة ومقتنيات أخرى	
	1.319.819,75 ريال	الجملة	

(372) وحلة وزن الصوف هو القنطار (صوف جزّة وصوف مغزول).

حُزِر هذا الكشف في السنوات الأخيرة من عهد أحمد باشا باي، ويدور أن المبدأ الذي قام عليه هو حرص الدولة على تتبع مصاريفها الهامة، خاصة وأن الأمر يتعلق برعاية المشروع المبتجل لدى الباي⁽³⁷³⁾. وقد ساعدنا هذا الكشف على بسط التكلفة الجمالية لمقتنيات هذه اللزمة والنظر في أنواع بضائعها وأسعارها، وهو ما سعينا إلى إبرازه قصد توضيح أهميتها المالية، أو بالأحرى الكشف عن المصاريف التي أنفقها الملزم اليهودي في إطار تنمية تجارته، وهي دون شك استثمار لأمواله الخاصة.

اقتنى شمعون ناطاف في إطار مهمته حوالي 37 نوعاً من القماش، اختلفت قيمتها باختلاف أصنافها وجودتها، من الممتاز (قمراية، كمخة صوف، كرية، كتلان، غير قيز)... إلى المتوسط (ميرنوس، ملف باريز، موبتر)... إلى العادي (ملف عسكر، طفلة، ملف شالي)...⁽³⁷⁴⁾، وكانت في مجملها أقمشة مستوردة سواء من فرنسا التي وقّرت ما لا يقل عن خمسة عشر نوعاً (ملف باريز، ملف كركسونة، روا فرنسا، أنيكس، كانات قطني)...، أو مالطا (فضالي مالطي، ملف كباط، قماش خيط)... إضافة إلى بعض الأنواع من ليفورنو ومن بلدان مشرقية⁽³⁷⁵⁾، ولم توفّر السوق المحلية غير ملف العسكر والضوف وبعض المنسوجات الحريرية التي استوردت ماذنها الأولية⁽³⁷⁶⁾، وهنا نتأكد من الفشل الذريع لمصنع الملف بطبرية الذي أنشئ لغرض توفير أقمشة لباس الجيش⁽³⁷⁷⁾، فهو لم يساهم إلا بحوالي 27,000 ذراع من الملف أي بنسبة لم تتعدّ 6% من جملة ما تتطلبه الأزياء العسكرية التي بلغت حاجياتها ما يناهز 350,000 ذراع من

(373) اتفقت جميع القواميس على أفضلية مشروع أحمد باشا باي العسكري انظر:

Chater, K., *Dépendance et mutations...*, op. cit., p. 509-516. Martel, A., «L'armée d'Ahmed Bey», C.T., 1956, p. 373-407. Ganiage, J., *Les Origines...*, op. cit., p. 112-121.

(374) اعتمدنا في تصنيف هذه الأنواع من الأقمشة وفق هذا الترتيب على مقادير مبالغها المالية. انظر: جدول مقتنيات لزمة كساوي العسكر ويحتوي على حدود مخصص للسعر الفردي للأقمشة بتاريخ 1852-1853.

(375) أ.و.ت، دفتر رقم: 2153، مشتريات بضائع لزمة كساوي العسكر بتاريخ 1853-1854.

(376) سبق وأن تعرّضنا إلى استيراد الحرير. انظر: لزمة سمرية الحرير.

(377) الإتحاف، ج4، ص76.

القماش⁽³⁷⁸⁾، وهي نسبة غير قادرة على توفير أكثر من 1,300 زئ شتوي مكتمل⁽³⁷⁹⁾ في حين أنَّ عدد الجنود النظاميين آنذاك قد تجاوز حدود 16,000 جندي⁽³⁸⁰⁾.

كان لزاماً على شمعون ناطاف - إلى جانب توفيره لهذه الأنواع من الأقمشة - أن يفتني العديد من التجهيزات الأخرى منها بعض الأنواع من الملابس الجاهزة المستوردة والمحلية كالقبعات والأحذية والسروج والجوارب وبعض الملابس الداخلية التي لا تمنح إلا لذوي المراتب العليا فقط. وقد تجاوزت هذه المعدات ما قيمته نصف مليون ريال، مساهمة في الزحف من مصاريف اللزّمة التي تعدّت تكلفتها خلال عام واحد (1269 هجري) المليون وربع المليون ريال⁽³⁸¹⁾.

تحلينا هذه المصاريف مبدئياً على تكاليف القيام بالسلك العسكري والتي تحدّد أرباح الملتزم بنسبة 10% من جملة المصاريف، وإذا كان شمعون ناطاف قد عاد إليه ما يقارب 150,000 ريال من استثمار أمواله في اللزّمة، إلا أنَّ سلفه محمود بن عباد قد فاقه أرباحاً بالرّغم من اقتصراره على «كساي العسكري» دون التزامه بتوفير القبعات والأحذية⁽³⁸²⁾. ومن البديهي هنا أن ترتبط المصاريف بعدد الأفراد المنضوين تحت لواء السلطة العسكرية في ارتفاعه أو في انخفاضه، أي بتعبير أدقّ، يتطوّر الإنفاق حسب عدد المتفعّمين من ثمار هذه اللزّمة كما يصتفه الجلول التالي⁽³⁸³⁾:

(378) إذا أخذنا في الاعتبار «قماس الخبط» ووحدة كيلاه «المتر»، وبعض الأقمشة الأخرى التي دخلت في إطار ما أطلقنا عليه «مقتنيات أخرى»، انظر: جدول بعض مقتنيات لزّمة المهمات المرافق للرسالة هذه اللزّمة.

(379) انظر: ما سبق من الملاحظات المتعلقة بما يلزم لباس الجندي من أقمشة وتكلفتها.

(380) انظر: تقرير تافان Taverne، سبقت الإشارة إليه.

(381) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

(382) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 3/2350، سبق ذكره.

(383) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على الدفاتر التالية: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1902، محاسبة شمعون ناطاف لزام كساي العسكر بتاريخ 1855-1860، دفتر رقم: 1911، محائل للدفر السابق بتاريخ 1858-1859، دفتر رقم: 1917، شبه بما سبق بتاريخ 1859-1860، دفتر رقم: 2155، شبه بما سبق بتاريخ 1855-1856، دفتر رقم: 2156، شبه بما سبق بتاريخ 1856-1858، دفتر رقم: 2157، شبه بما سبق بتاريخ 1857-1859.

جدول رقم 15
توزيع التكلفة الجمليّة للزّمة «كساوي العسكر» على منحتيها

المتفون	للسنوات	1857-56	1858-57	1859-58	1860-59	الجملة ⁽³⁸⁴⁾
الباي وآله	304,302	531,375	750,324	382,912	1,968,913	
المالك	87,294	22,257	87,628	111,284	308,463	
الألاي الأول	121,144	31,557	39,585	77,171	269,457	
الألاي الثاني	28,002	31,924				
الألاي الثالث	17,537	3,551	21,918	-	118,012	
الألاي الرابع	10,609	4,471				
الألاي الخامس						
الألاي السادس	186,869	84,327	53,476	118,367	441,039	
الألاي السابع	49,351	3,923	13,103	-	66,377	
المطبخة	132,818	44,901	60,187	162,401	400,307	
الخيالة	96,385	20,491	24,736	10,314	151,926	
البحرّة	49,749	58,115	119,779	160,351	387,994	
عنة ومزيكة باردو	34,095	34,829	46,411	56,813	172,148	
مشاشوات	46,935	37,429	36,362	34,384	155,110	
الغرفة والأمحال	145,959	120,340	232,774	110,472	609,545	
هدايا	57,050	156,709	162,171	135,168	531,098	
أجر التوارزة	19,635	17,472	23,534	32,459	93,100	
الجملة	1,387,734	1,203,671	1,691,988	1,392,096	5,675,489	

يرزّع هذا الجدول الإحصائي التكلفة الجمليّة للزّمة «كساوي العسكر» على 17 قسماً، ومن هذا المنطلق لم تختصّ الزّمة في مطلّبات الجنود من الأزياء بل تعدّت ذلك إلى كساء الباي وآله والممالك و«المشاشوات» وموظفي الغرفة وعملتها، إضافة إلى قسم الهدايا التي يأمر الباي بمنحها للموالين والمقرّبين إليه.

(384) القيمة العاليّة للبضائع المقتناة بحساب الريال.

نلاحظ من خلال هذا التوزيع وفي مستوى جملة المصاريف السنوية أنّ تكلفة المقننات قد شكّلها التذبذب، ومن الأكيد أنّ هذه الصّفة لم ترتبط بأسعار البضائع بقدر ما انجزّت عن عامل أوّل تمثّل في تزايد ما يُقتنى للباي ولآله من الذّكور، قابله عامل ثانٍ تمثّل في انخفاض المصاريف المخصصة لأزياء الجند، وقد تأتّى هذا التحوّل من جرّاء التّياسة الّتي سلكها محمد باي عند اعتلائه العرش الحسيني، والّتي ارتكزت على مبدأ التّخفيض من عدد الجنود⁽³⁸⁵⁾ ليتخلّص من عبء إعالتهم، لكن هذه المساوي لم تجن له الأموال الّتي تساعد على تحمّل كساء ما تبقى له من الجند، ذلك أنّ مصاريف لباسه الشّخصي ولباس خاصته ما انفكّت تزايد، فخلال سنة 1858 مثلاً، ارتفعت مقادير كسائه بحوالي 250% عمّا كانت عليه قبل سنتين (1856)، كذلك شأن كساء حرمه الخاصّ وخزانة هداياه الّتي أنعم بها فيها على العديد من الأشخاص الذين لا ينتمون إلى التّلك العسكري - حسب وجاهتهم وولائهم له -، فقد منح على سبيل المثال سنة 1858:

- «كسوة كسبات صنف أوّل» وتكلّفها 1077,5 ريالاً لكلّ من شمعون ناظاف صاحب اللّزمة والحكيم اليهودي نونس فايفس⁽³⁸⁶⁾.
- «كسوة كسبات صنف ثاني وحميّة مطروزة وصباط»، لكلّ من شمعون ناظاف مرّة ثانية وكوكبة لمبروزو وأحمد هرماس وحمة الغمّاد⁽³⁸⁷⁾، وسفرت البدلة منها بما قدره 759,5 ريالاً.
- «كسوة كسبات صنف ثالث» لأمين النّجارين محمد النّيال وأمين البنائين محمد بن عمر وناتان شّامة والكولير يوسف ابن شمعون ناظاف ويعقوب غزلان معلّم دار السّكّة والذّمّي دافيد لياه، وثمن الواحدة حوالي 595 ريالاً.
- «ثلاثة كساوي كسبات صنف رابع»، للأخوة إسحاق وموشي وإسرائيل

(385) الإنعاف، ج 4، ص 210.

(386) نونس فايفس (Nunez Vaïo)، هو أحد أطباء محمد باي.

(387) حمة الغمّاد، يدعى كذلك محمد وهو من آل الغمّاد بالحاضرة، وابن الحاج حميّة الغمّاد شيخ المدينة وأمين أمانها. تولّى مشيخة ريف باب الجزيرة في خمسينات القرن التاسع عشر، وإنشأة مجلس الضبطيّة كان عضواً قاراً في محكمته باعتبار وظيفة المشيخة إلى جانب عثمان هاشم شيخ المدينة وعمر ثابت شيخ ريف باب سويقة. توفي سنة 1868.

شَمَامَة وقُدِّرَت جملة أسعارها بحوالى 1575 ريالاً أي بحساب 525 ريالاً
للبدلة الواحدة⁽³⁸⁸⁾.

جاءت جملة هذه المصاريف على حساب ما كان يسند لجنود الآلايات
السبعة والطبجية والخيالة والبحرية، وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد هو أن
التوجه لتخفيض عدد الجنود المُغالين يؤدي حتماً إلى تراجع مفتريات هذه اللزّمة،
وبالتالي تراجع مصاريف الكساء، لكن ما توصلنا إليه قادنا إلى ما يخالف هذا
المبدأ، فبالرغم من أن عدد الجنود الذين أبقي عليهم محمد باي في الثكنات سنة
1858، لم يتجاوز الخمسة آلاف جندي⁽³⁸⁹⁾، فإن المصاريف في هذه السنة بالذات
ارتفعت إلى أقصاها يتجاوزها المليون ونصف المليون ريال، وهذا يدل على أن
المتطلبات المالية لكساء الجنود الذين أعفاهم من الخدمة العسكرية لم توجه إلى
مصالح أخرى بل بقيت في كنف اللزّمة ووفق تصرف ملتزمها الذي حوّل أكثر من
نصف المبالغ المنفقة إلى الباي، ومن هذا المنطلق لم تعد اللزّمة مرتبطة بتوفير
الأزياء الرسمية لآلاف الجنود بقدر ما ارتبطت في جزء هام من عملها بشخص
الباي.

ليس مآربنا هنا اتهام شمعون ناطاف بالإسراف أو بتجاوز حدود التزاماته، بل
غايتنا توضيح توتره أو بالأحرى مساهمته في تضخيم مصاريف اللزّمة، وذلك
بتدخله في عديد المناسبات فيما ينبغي أن يقتنى للباي من لباس أو أقمشة إن لم
نقل فرضه إياها، وإثنا لنلاحظ ذلك من خلال التغيير الذي طرأ على العديد من
«التذاكر» بضاعة وأثماناً يطلب منه، ولم نعر في هذا السياق على «تذكرة» واحدة
قلت قيمتها المالية عن التي عوضت بها.

ويكشف هذا التصرف عن المكانة المتميزة التي حظي بها شمعون ناطاف في
القصر، وهو ما حوّل الاطلاع على الحياة اليومية للباي وعاداته. وفي هذا كسب
لثقة من الضعب الحصول عليها، وقد وظّفها شمعون ناطاف للمحافظة على

(388) أ.وت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره. ص، 17، 22، 33، 36، 71، 94.

(389) بنبلغيث، الشيباني؛ الجيش التونسي في عهد الحشير محمد الصديق باشا باي 1859-

1881، شهادة التعمق في البحث، إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، جامعة تونس

الأولى، 1990-1991، ص70.

مصالحة باعتباره ملتزماً ولتدعيم أرباحه المالية باعتباره تاجراً وذلك بمحاولته الزّفع من حجم مصاريف اللزّمة، إذ من خلال جملة مبالغ الإنفاق بين 1856 و1859، عاد إليه ما يزيد عن 560,000 ريال أرباحاً صافية، جُمعت بانطلاقها من 138,000 ريال، ثم انحدرها إلى 120,000 ريال، ثم بارتفاعها إلى 169,000 ريال، وأخيراً إلى مستوى 139,000 ريال، وإذا كان هذا المبلغ قد انحدر عما حصله الملتزم من ربح في السنة التي سبقت، فإنه بعد مرتفعاً جداً لأنّه لا يمثل إلاّ حصيلة عمل ستة أشهر لا غير (من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس 1859)، أي من حياكة الأزياء الصّيفيّة فقط⁽³⁹⁰⁾، ويمكن أن نقيس بما يعادل هذا المبلغ أو يفوقه من أولاد الأزياء الشتويّة.

لكن كيف تمكّن الملتزم من الصّمود أمام مصاريف اللزّمة دون أن تنهار استثماراته الماليّة أو تختل موازينها؟

نجح هذا الملتزم في تسيير لزمته بإرضائه القصر وجيشه وتوفير ما لم تقدر مداخيل الدّولة على توفيره، بالرّغم من عدم توفّله بالمبالغ التي أنفقها وأرباحها لمدّة أربع سنوات متتالية (1856-1859) وهي أموال تجاوزت الخمسة ملايين ونصف المليون ريال. ولا شكّ في أنّ مجابهة مثل هذه المصاريف التي لا يجوز تأجيلها لم تنسّ إلاّ بوفرة أموال الملتزم التي تدعّمت بما عاد إليه من اللزّمة ذاتها خلال الخمس سنوات الأولى حيث كانت تصرف له بانتظام التكاليف والأرباح معاً، وقد ساعدته هذه المبالغ على تعويض محمود بن عبّاد بتقلّده لأصعب مهامه نظراً إلى ارتباط اللزّمة بحرمة الدّولة وسلطانها⁽³⁹¹⁾.

يبدو أنّ نجاح الملتزم في ما باشره من مسؤوليات كان مدعوماً من قبل مجموعة من التّجار اليهود الذين تآزروا معه لإعانتة، ويتّضح لنا ذلك من خلال

(390) يتمّ اقتناء البضائع لحياكة الأزياء الصّيفيّة ابتداء من شهر كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير من كلّ سنة لتكون جاهزة مع بداية فصل الصّيف، وهنا نلاحظ تأخر بعض المقتنيات إلى شهر آب/أغسطس وذلك ناتج عن اقتناء الملتزم لبعض الملابس الجاهزة.

(391) تمّ هنا في عهد أحمد باشا باي خلال السّنوات الأولى من عمل اللزّمة (1850-1855) فحبّ حيث كان الملتزم بمصاريفه وأرباحه كلّ عام، ولا شكّ أنّ محاسبته كانت بأمر من الباي لحرصه ومحاظنته على حسن سير عمل اللزّمة.

أسماء مزوديه، فعدا الحاج قدور بن هلال الذي ابتاع له كميات قليلة من الأقمشة لم تفي جملة أثمانها 4,376 ريالاً، والمركانتي جوزاف سوبارتي الذي وُرد له بعض الأقمشة من مالطا بمبالغ لم تتجاوز جملتها 52,570 ريالاً، وبعض التجار الآخرين وعددهم لم يتجاوز المئة أفراد اقتصرت بضائعهم على بعض الأنواع المعينة من مستحضرات حياكة الأزياء لم تمتد تكلفتها 18,480 ريالاً، نجد مزوده الرئيسي والأول دايفد عثال وهو من أفراد إحدى العائلات اليهودية الثرية التي اختصت في تجارة الأقمشة بالإيالة، وقد أمد شمعون ناطاف بما يزيد عن ثلاثة أرباع ما يستوجبه عمل اللزمة، كما أهانه من خلال وساطته في اقتناء «شواشي العسكر» وتزويده بها، وهي وساطة لا تساهم إلا في الرفع من سعر البضاعة⁽³⁹²⁾. كما نجد الأخوين يوسف وإسرائيل شغامة صاحبي لزمة اللّفقة اللّذين اختصّا في تزويده بأقمشة مستوردة من فرنسا، وقد ساهما في توفير حوالى 11% من جملة مقتنيات اللزّمة. إلى جانب هؤلاء تعامل الملّزم في عديد المناسبات مع بعض التجار الآخرين وكلّهم من اليهود، مثل سيمح البع وهودة وشمعون الجيرو وهارون مولحو⁽³⁹³⁾.

يبدو أنّ توجه الملّزم للتعامل مع التجار اليهود ساعده على تحمّل أعباء لزمته، خاصّة إذا كانت هناك تسهيلات في تسديد قيمة البضائع، وهي طريقة عمل لا يمكن إنكار تواجدها لدى اليهود الذين اشتهروا بمثل هذه المعاملات فيما بينهم لا في الإيالة التونسية فحسب بل في المغرب وليفورنو وأمستردام وفي عنة أصقاع أخرى⁽³⁹⁴⁾.

(392) وهي بضاعة تميّزت حرفتها منذ القديم باحتكارها من قِبَل المسلمين، أما تجارتها وترويجها خارج الإيالة فقد كان لليهود نصيب فيها. انظر في هذا الصدد القراءات التالية:

Valensi, L., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIIe et XIX e siècles», R.H.M.C., 1969, p. 376-400. Bouhaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 134-137.

(393) أ.و.ت، دفتر رقم: 2150، سبق ذكره، ص22، 24، -30، 44، -51، 83، 89، 93، 102، 104. والدفتر رقم 2155، مقتنيات من الأقمشة المستعملة في صنع أزياء العسكر، بتاريخ 1855-1856، ص18، 24، 27.

(394) انظر على سبيل المثال القراءات التالية:

Deshen, S., *Les gens du Mellah: La vie juive au Maroc à l'époque précoloniale*, Traduit de l'Anglais par Janine Gdalia, Albin Michel, Paris, 1991, 268P, p. 179-202.

ينوجب علينا أن نشير هنا إلى أنّ المكاسب التي جناها شمعون ناطاف من نمّكه بلزمة «كساي العسكر» لمدة ثماني سنوات، لم يكن ليحقّقها لولا تعلّقه خاصّة بتلايب «سيدنا» دون غيره من الأسياد، فمحمد باي كما يصفه أحد الإخباريين، جبل طبعه على حبّ البذخ والإسراف للظهور بمظهر العظماء⁽³⁹⁵⁾ وهو ما زاد في ارتفاع مصاريف اللّزمة وبالتالي ارتفاع أرباح صاحبها. فهل يذهب بنا الظنّ هنا إلى التّفكير في توطّد رجال السّلطة بدعم القدرة الماليّة للبعض من اليهود ومساهمتهم في تنمية استثماراتهم؟

لا شكّ أنّ لجوء الدّولة إلى ابتداء لزوم الخدمات والحافها بنظام الالتزام كان لحاجتها الشّديدة إليها، وهذا التوجّه الجديد بالرّغم من اقترانه بظرفيّة الأزمة التي تعيشها الإيالة، فإنّه لم يكن حسب اعتقادنا نتاجاً حتمياً لها، بل هو اجتهاد من الدّولة لتطوير نظامها الماليّ مسيرة منها لمشاريع الحديثة، فالمهمّ التي أسندت إلى لزوم الخدمات هنا تحت إشراف «الخوَص» من أصحاب الأموال لم تتواجد مثلاً بمصر زمن محمد علي باشا التي شهدت أزمة مماثلة⁽³⁹⁶⁾، أو ببعض الولايات العثمانية الأخرى التي ارتكزت مقومات إدارتها الماليّة على محضلات نظام الالتزام، بل أشرفت على نفس هذه المهمّ في نطاقها هياكل مألّبة أو دواوين سيّرتها الدّولة وتابعت أعمالها.

وما التوجّه الذي توخّته السّلط بإيالة تونس، إلّا محاولة منها للتخفيف من المصاريف التي كانت تتطلّبها هياكلها القديمة (إدارتها ورواتب العاملين بها وتنبّع مصاريفها)⁽³⁹⁷⁾، وفي هذا توفير لأموال من شأنها أن تساعد الدّولة على تجاوز

Lévy, L; La nation portugaise: Livourne, Amsterdam, Tunis, l'Harmattan, Paris, 1999, 426 P. p. 175-187.

(395) الإنحاف، ج4، ص266. يذكر ابن أبي الضياف: «... يحبّ الأفراد بالمجد والاستثار بفنائس الأشياء، وإظهار الثّمة عليه بظهورها في داره. وبالغ في ذلك إلى أن تجاوز حدّ الإسراف، وأثقل ظهر المملكة بشراء ما يشتهي نيّة...».

(396) حول الأزمة الاقتصاديّة بمصر ومشاريع الحديثة في عهد محمد علي انظر التّراصات الثّالية: الشريفي، أحمد؛ تاريخ التجارة المصريّة في عصر الحرّيّة الاقتصاديّة 1840-1914، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1995، 452 ص.

(397) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 88، محاسبة بعض الوكلاء على خضائر زيتون وعشر بتاريخ 1756-1757.

محنها، ونعتقد أنه نتيجة لهذا الأمر كان الالتجاء إلى أصحاب الأموال لمساعدتها على تحقيق ما ترونو إليه، وهذه المساعدة ألزمت بها الدولة القادرين على تحمّل مصاريفها، بل توصلت إلى اختيار الأنسب لهذه المهام، وكانت الاستجابة من بعض النخب اليهودية عن طواعية ورغبة منها.

نجح بعض التجار اليهود في النرّب بسرعة إلى هذه الهياكل المالية الحديثة التي لم يتأقلم مع مسؤولياتها غير المقرّين من السلطة أو أصحاب التفوذ المالي. وقد عدّت من أهمّ المنافذ التي استأثرت بها النخب اليهودية ودرّت عليهم أرباحاً طائلة، وما تواصلهم فيها ونجاحهم في تقلّد وظائفها إلّا لخبرتهم وتجربتهم الهامة في مجال الأنشطة المالية، هذا إن لم يكن نجاحهم مقترناً أيضاً بحسن استثمارهم في قطاعات مضمونة الأرباح، وتبعاً لهذا يبدو أنّ بعض الأثرياء من اليهود جمعتهم بالسلطة مصلحة مشتركة، تمثّلت في انتفاع اليهود من تقربهم من الدولة (مالياً ومعنوياً)، قابله انتفاع مماثل للدولة من الخدمات التي أسديت لها من قبّليهم في ظرفية شخّت فيها الساحة التجارية أو الاقتصادية عموماً من أصحاب الأموال المسلمين القادرين على تحمّل مثل هذه الأعباء الخطيرة.

وبذلك نبوّ اليهود مكانة مشرّفة ومحمودة لدى الدولة أرسنها خدماتهم التي أنست علاقة بين الطرفين ساهمت في طمس معالم انتماء هذه النخبة من اليهود إلى وضع قانوني متدنّ أحكمت أواصره شروط عهد الذمة، فتحوّلوا إلى وضع مغاير تماماً لا ينتم إلّا عن رفعة شأنهم وتقدير مكانتهم وتبجيل مقامهم، وما تحلّي البعض منهم بأزياء عسكرية مُبَحّث لهم من الدولة⁽³⁹⁸⁾، إلّا رمز لولائهم لها وانخراطهم في خدمتها وعنوان وجاهتهم، واعتراف من الدولة بهم.

(398) أ.ب.ت، دفتر رقم: 2150، سبق ذكره. ص، 17، 22، 33، 36، 71، 94.

الباب الثالث

اليهود والتجارة البحرية

تُرى لنا على ضوء ما تضمّنته سجلّات الجمارك التونسيّة من مداخل، أنّ أغلب رجال المال والأعمال اليهود قد وجهوا استثماراتهم صوب الحقل التجاري بشكل عام، وهذا ليس بغريب على أقلّية عرقيّة ودينيّة دائمة الترحال عرف عن أفرادها منذ القديم وفي كلّ مكان حلّوا به مشاركتهم القويّة في هذا القطاع وتمتّكهم بموارده إلى حدّ احتكار بعضها في العديد من الفترات⁽¹⁾.

(1) تُشير العديد من المصادر والمؤلّفات التاريخيّة إلى تمتّك اليهود بالعمل في القطاع التجاري، ولم يقتصر نشاطهم هذا على فترات زمنيّة دون غيرها، ولا على أصقاع دون أخرى، بل إنّ جنود تملّقهم بهذا النشاط بجميع أنواعه ضاربة في القدم إلى حدّ أنّ لفظة «تاجر» أصبحت مرادفة لللفظة «يهودي» خاصّة في أوروبا المصنّرة الوسطى، كما أصبحت بعض المؤلّفات على نشاط الأقلّية اليهوديّة اصطلاح «الأقلّية التجاريّة»، إذ هي أقلّية بمعنى ديني وعرقي، و«اقتصاديّة» أو «تجاريّة» بمعنى أنّها وحدها تضطلع بوظيفة اقتصاديّة محدّدة داخل المجتمع، وهو طرح لا نثبت صحّته ولا موضوعيته بما أنّ العديد من أفراد المجتمعات أين تواجد اليهود سواء في أوروبا المسيحيّة أو في العالم الإسلامي قد اتخذوا هم كئلك من الأنشطة التجاريّة أعمالاً دائمة لهم، إضافة إلى العديد من الأقلّيات الأخرى التي تملّق تواجدتها بالأنشطة التجاريّة ونخصّ بالذكر منها الأقلّية الارمنيّة التي تواجدت بمصر والشام وفي عدّة بلدان أخرى واضطلعت بنفس النشاط. حول ما أدرجناه من ملاحظات انظر تباراً: المقريزي، نقى الدين؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، جزءان، القاهرة، 1973، ج 1، ص 728. شلي، أحمد حلمي؛ الأقلّيات العرقيّة في مصر في القرن 19، القاهرة، 1993، ص 93-95.

Braudel, F; *Civilisation matérielle...*, op. cit., p. 131-133. Ben-Sasson. Menahem; «The Jewish community of Gabes in the 11th century; economic and residential patterns», in *Communautés juives des marges sahariennes du maghreb*, édité par M. Abitbol, Jérusalem, 1982, p. 265-284. Elbaz, Mikhael; «Minorités d'intermédiaires, sous-économies et judéités», in *Les juifs et l'économie...*, op. cit., p. 344-352.

ويبدو أنّ تخصّصهم في حقل تعدّدت فروعُه بتعلّد موارده قد كان وراء أهمية حضورهم في الساحة التجارية للبلاط، كما أنّ مشاركتهم في ما توفّره التجارة الكبرى أساساً قد كانت وراء نموّ أرباحهم وتثبيت استثماراتهم التي امتدّت نحو أغلب القطاعات التجارية.

وللتوصّل إلى تحليل هذه المعطيات، والكشف عن دورهم في الوسط التجاري للإيالة، عمدنا أن نستهلّ هذا الباب من الدراسة بالنظر في مستوى نشاطهم، ومنهجنا هنا القيام في مرحلة أولى برصدٍ لنوعية بضائعهم وحجم استثماراتهم فيها، ثمّ تفسير ما تقدّمه لنا من بيانات وملاحظات سواء من حيث تأثيرها في تطوّر نسق التجارة الخارجيّة للبلاط، أو من حيث مردوديتها الماليّة، وذلك للتوصّل في مرحلة موالية إلى معرفة مستوى حضورهم بالوسط التجاري الخارجيّ للإيالة الذي يختلف اختلافاً كلياً عن وسط نظام الالتزام. وقد يقودنا حضورهم هذا إلى محاولة الإلمام بآليات عملهم وشبكات علاقاتهم والطرق التي دعّمت مكانتهم وحظوظهم ورفعت من شأنهم.

فما هي أهمّ موارد أنشطتهم التجاريّة بالإيالة التونسيّة في الفترة الحديثة؟ وبماذا ارتبطت؟ وما هي آليات تواصلها؟

الفصل الأول

استثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحرية

سبق وأشرنا إلى نمكّن بعض النخب اليهودية وخاصة القرنبة منها من الولوج إلى عالم القرصة والانتفاع بما توفره من موارد وبضائع بمشاركتهم أساساً في ما أطلق عليه ميدان افنداء أسرى القرصة⁽¹⁾، لكن نشاطهم في هذا القطاع لم يتعدّ حسب المعلومات المتوفرة العشرة الأخيرة من القرن الثامن عشر، إذ لا الوثائق الثونية نفرّ به ولا المراسلات الأجنبية تثبت⁽²⁾، وبالمقابل يتأكد لدينا تواصل نشاطهم

-
- (1) انظر إلى المنصر الذي خصصناه لمشاركة التجار اليهود في عمليات «افنداء» أسرى القرصة القرنبة خلال الزبع الأخير من القرن السابع عشر.
- (2) بالرغم من نواجد جملة من النفاثر الأرشيفية التي تحصى بعض عمليات القرصة بين أواخر القرن الثامن عشر والعشرة الأولى من القرن الذي يليه، فإنها لا تفسّر في كسوفها النشاط التجاري لليهود ولا حتى أسماء المتفعين بمواردها بالبح أو بالشراء، وحسب اعتقادنا فإن هذا الأمر يمزى إلى تراجع النشاط القرصني وبالتالي بداية تقلص موارد من جزله الحملات التي أخذت تنشأ القوى الأوروبية لضرب القرصة البربركية وإنهاء تجارة الرقيق الأبيض واستبعاد الأوروبيين، وتطبق هذه الملاحظات على ما تفتته كذلك المراسلات الدبلوماسية الفرنسية خاصة لنفس الفترة. انظر تباحاً المصادر الأرشيفية التالية: أبوت، دفتر رقم: 137، مداخيل بعض الغنائم القرصية بتاريخ رمضان 1186 هجري (موقى سنة 1772). دفتر رقم: 221، مداخيل ومصاريف يوسف خوجة صاحب الطابع من تجهيز سفن القرصة ومن النجولة، كما تفسّن بعض المصفحات منه مداخيل من الغنائم ومن التجارة على يد يونس بن يونس وأساء لأسرى القرصة، بتاريخ 1804-1805. دفتر رقم: 286، شبه بالدفتر السابق ويمتد تاريخه من 1796 إلى 1801. دفتر رقم: 2504، بيع غنائم قرصية أغلبها من الأعشمة، بتاريخ 1810-1811. دفتر رقم: 4016 ورقم: 4041، يتضمّنان بيانات حول تجهيز سفن القرصة وبعض العمليات القرصية بتاريخ 1762-1817.

واستمراره في قطاعي التصدير والتوريد لا على امتداد الفترة الحديثة فحسب، بل إن أعمالهم في هذا المجال سبقت هذا العصر وتعدته كذلك⁽³⁾، لكن ما يمكن أن نلاحظه حول الظرفية التاريخية لهذه الفترة أن انفتاح الإيالة على الأسواق الأوروبية أتاح العديد من الفرص لأصحاب الأموال من محليين وأجانب للاستثمار في قطاع التجارة البحرية، كما فتح أمامهم عديد المرافق لاقتحام هذا الميدان.

فما هي البضائع التي استثمر فيها التجار اليهود بوصفهم أكثر الفئات نشاطاً في الحقول التجارية؟

والى أي مدى ساهم التجار اليهود بنشاطهم في قطاعي التصدير والتوريد في إدماج الإيالة التونسية في اقتصاد السوق؟

والى أي حد ساهمت البلات ركب الحداثة من خلال الأنشطة التجارية لليهود التي انفتحت أكثر من غيرها على العالم المتوسطي؟

I - الاستثمار في «فدية» أسرى القرصنة أو إشكالية «الإنسان - البضاعة»

لم تنفصل القرصنة في ظاهر حركتها ونشاطها البحري عن البعد الديني في مختلف صورته وتعلقاته⁽⁴⁾، فالقرصنة الإسلامية استمدت شرعيتها من مفهوم النص الديني لكلمة «الجهاد»⁽⁵⁾، واستندت مثيلتها المسيحية إلى الحركة الصليبية

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 387, Devoize à Talleyrand, le 30/7/1799. A.N.P., Aff. Etr., B³ 204, le 26/5/1801.

حول الحملات التي شنتها القوى الأوروبية لإنهاء القرصنة وعلاقتها بالإيالة التونسية انظر خاصة: Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., p. 213-263.

(3) انظر على سبيل المثال، الوزان، حسن؛ وصف إفريقيا، سبق ذكره، الجزء 2، ص 91.

Gourdin, Philippe., «Les marchands étrangers à Tunis...», op. cit., p. 157.

(4) نورد هذا المعطى بكل تحفظ، لأن القرصنة تتجاوز الأبعاد الدينية، ستعرض إلى هذا الموضوع لاحقاً من خلال دراستنا للدور الذي احتله نشاطها في قطاع التجارة الخارجية. انظر «فدية» أسرى القرصنة. وانظر كذلك: البشروش توليق، جمهورية الدايات في تونس (159-1675)، مجموعة أيام الناس، تونس، 1992، ص 79-80.

(5) حول كلمة «جهاد»، ورد في الآية التاسعة من سورة (التوبة) ما نصه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

«حروبها المقدسة»⁽⁶⁾. وطبقاً لما تقمّ يتحدّد لنا في الإطار التاريخي لدراسنا قطبان جغرافيان، العالم الإسلامي الذي تنزّعه الإمبراطورية العثمانية والعالم المسيحي الذي تقوده قوى أوروبا الغربية، وستجمع كما ستفرّق بينها مقولة «الثابت» و«المتحول». «الثابت» في إطارنا، لا يبدو أن يكون غير المتوسط كفضاء بحري محلّ نزاع قديم ومتواصل بين القوى التي تريد السيطرة على أسواقه ومراكزه التجارية. و«المتحول» لدينا هي القرصنة في تمزّدها على الاعتبارات الدينية - دون أن تتجاوزها - لترسي بحركتها قطاعاً ذا مآرب مالية عاجلة وأرباح هائلة أغلبها يدير المكسب، مقترنة برباط وثيق بالنشاط التجاري المحلي والدولي على السواء⁽⁷⁾. وبين هذين العالمين كان للتاجر اليهودي حضور، في صفّ هذا وإلى جانب ذلك، والكسب من هذا والغنم من ذلك في ذات الوقت، «واسطة خير»، لكن دون أن يزيغ عن تعامله ومعاملاته المالية أحد الطرفين⁽⁸⁾.

جَهْدُ الْعُكَّارِ وَالْكَثْبَيْنِ وَأَقْلَقَ عَلَيْهِمْ وَيَأْتِيَهُمْ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ التَّيْبِيرُ. وورد في صحيح البخاري: «حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته بأن يدخله الجنة أو يرجعه إلى مكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة...». كتاب التوحيد، حديث رقم 6903، موسوعة الحديث الشريف، أسطوانة صوتية، صخر، 1996. وفي لسان العرب، «الجهاد» هو قتال «الكفار» وهو المبالغة واستفراغ الوسع في الحرب أو اللسان. انظر: لسان العرب، مجلد 3، جفر «جهاد»، الرقم 2170، ص133، أسطوانة صوتية، سبق ذكرها.

(6) حول الحروب الصليبية انظر على سبيل المثال:

قاسم، جهاد قاسم؛ «ماهية الحروب الصليبية»، عالم المعرفة، عدد 149، الكويت، 1990، 241ص.

Mantienne, Alain., *Les croisades ou le choc de deux mondes* éd. Corlet, Cairados, 1999, 190 p. Geoffroy, Eric., *Djihad et Union mystique*, Paris, 1997, 150 p.

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 44-45. Meyer, Jean., «Coraire», in *E.U.*, t.6, p. 629c, C.D Room, éd. 1995. (7)

(8) لا نقصد بإدراج هذه العبارات التهم على اليهود أو التحامل عليهم، بل ما نورده له أبعاد نقدية للعديد من كتابات المؤرخين اليهود التي وسعت تدخّل التجار من أفراد الأقلية اليهودية لافتداء أسرى القرصنة بالإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر وما تلاه بمساعي إنسانية محضة يغيثون من ورائها تحرير الذات الإنسانية من الرق والاستعباد، متعرض إلى هذا الموضوع في الصفحات اللاحقة.

استطاع التجار اليهود بحكم أعمالهم التي لم تخرج في أغلبها عن دائرة النشاط التجاري، أن يشاركوا «المجتمع» القرصني في ما يفتنه من بضائع، بالبيع والشراء والوساطة والإقراض المالي، وانخرطهم في القطاع القرصني شبيه إلى حد ما بالمغامرة، بل يُقضي في بعض الأحيان - طوعاً أو قسراً - إلى مغامرة مالية، من جزاء عسر مسالكه، والمخاطر التي تحف بالعديد من جوانبه، أبرزها بالنسبة للتجار اليهود وأهمها بحكم قعودهم عن المشاركة الفعلية في العمليات القرصية، مخاطر تلف أموالهم المستثمرة في ما أطلق عليه «افتداه» أسرى قراصنة «الدول البربرية» (*Les Etats Barbaresques*)، والتي لا ضامن لاسترداد هذه الأموال سوى التفاهم والتراكيل الشفوية بالرغم من وجود شبه قانون دولي يؤطرها⁽⁹⁾.

فكيف تستئ لهم المغامرة بهذه الاستثمارات، أمام ضراوة فرسان مالطا، وأخطار قراصنة الجزائر وطرابلس؟

تحيلنا وثائق القنصلية الفرنسية إلى أن اشتراك يهود القرنه في هذا الحقل التجاري قد تجاوز في العديد من الأحيان مساهمة البعض منهم في أهم قطاعات التجارة البحرية آنذاك، وهو ما يبرزه الجدول أدناه.

جدول رقم 1

عمليات «قذبة» أسرى القرصنة ومبالغها (1681-1705)⁽¹⁰⁾

المصليات	عدد	صيلة مصليات «قذبة» الأسرى			مبالغها ⁽¹¹⁾
		مشاركة مع يهود ليغورنو	مشاركة مع غير اليهود باليغورنو	غير مذكور	
عائلة لسبروزو	4	74	3	2	79
(%) ⁽¹²⁾	15,4	45,9	1,86	1,24	51,5

(9) انظر على سبيل المثال: للبشروش توفيق، جمهورية الدبابات...، سبق ذكره، ص 80.

(10) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على الجرد الذي قمنا به من خلال وثائق القنصلية الفرنسية الواردة في: Grandchamp, P., *La France... op. cit.*, t.VIII- X.

(11) المبالغ المالية وودت بحساب الزبال.

(12) نشو بها إلى النسبة المئوية من كل مجموع على حدة.

مراكش (إبراهيم)	1	23	-	3	26	10,141
(%)	3,8	14,3	-	1,86	16,1	17
عائلة درمون	2	6	2	2	10	3,439
(%)	7,7	3,7	1,24	1,24	6,2	5,8
مدينة (إ - إ)	1	4	-	-	4	940,34
(%)	3,8	2,5	-	-	2,5	1,6
أسونة (موس)	2	19	-	-	19	5,578
منقبس)						
(%)	7,7	11,8	-	-	11,8	9,4
تجار آخرون	16	19	-	4	23	8,707
(%)	61,3	11,8	-	2,5	14,3	14,6
المجملة	26	145	5	11	161	59,380
(%)	100	90,1	3,1	6,8	100	100

بالرغم من تراجع الحركة القرصنية ونشاطها خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، فقد كان للتجار اليهود ثبات فيها، وتمسك بمواردها، كما تمسكوا بها في حقب ازدهارها⁽¹³⁾ ولم ينجر عن هذا التراجع، تراجع بمائته في أنشطتهم، الذي ارتكز في جانب منه - حسب المعطيات المتوفرة - على عمليات استثمارية في شراء وبيع الأسرى، التي أتست لامتداد تجارتهم في فضاء زمني لم تحده حدود، وفي إطار جغرافي لم يقبلهم بقيود.

(13) حول ازدهار الحركة القرصنية وتراجعها سواء في علاقتها بالإيالة التونسية أو بالبلدان

المتوسطية عموماً بين القرنين السادس عشر والسابع عشر انظر على سبيل المثال :

Bachrouch, T., *Formation...*, op. cit., p. 59-92. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 43-49. Braudel, P., *La Méditerranée ...*, op. cit., t2, p. 190-211. Fontenay, M., «La course dans l'économie portuaire méditerranéenne au XVII^e siècle», *Annales E.S.C.*, nov-Déc. 1988, p. 1321-1347. Mathieu, J., «Trafic et prix de l'homme en Méditerranée au XVII^e et XVIII^e siècles », *Annales E.S.C.*, 1954, p. 157-164. Pignon, J., «L'esclavage en Tunisie de 1590-1620», *R.T.*, 1930, p. 18-37 et 1932, p. 345-377. Sebag, P., *Tunis au XVII^e siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*, Paris, 1989, p. 89-150. Wisnietz, A. de., *Pirates et corsaires*, éd. France-Empire, Paris, 1999, p. 57-108.

شارك في هذا القطاع حوالي ثلاثين تاجراً، ساهموا إجمالاً في «عتق» 161 أسيراً بمبلغ جملي ناهز مقداره 59.380 ريالاً. وقد برزت في هذا الميدان نخبة منهم، خولها امتلاكها لسيولة نقدية، المشاركة بقوة في سوق «افتداء» الأسرى. وتأتي عائلة لمبروزو⁽¹⁴⁾ في مقدمة هؤلاء التجار، إذ استطاع جميع أفرادها سواء بالاشتراك فيما بينهم أو فرادى الاستثمار في «قديبة» 79 أسيراً (49% من جملة عدد الأسرى)، بمبالغ مالية فاق مقدارها ثلاثين ألف ريال، أي بنسبة تزيد عن 51,5% من جملة المبالغ التي وظفها جميع التجار اليهود في هذا الحقل.

ومثل هؤلاء كان نشاط أبراهام بنيامين فرانكو (Abraham Benjamin FRANCO) المستقر بالإيالة، والذي رصد من أمواله ما تعدى العشرة آلاف ريال «لافتداء» 26 أسيراً، بالاشتراك مرة مع بعض أفراد عائلة لمبروزو، ومرة أخرى بمبادرة فردية⁽¹⁵⁾، وتجاوز في هذه الصفقات ما حققه 23 تاجراً قريناً، سواء على مستوى المبالغ المستثمرة أو على مستوى عدد الأسرى. ويبدو أن عملياته في هذا الميدان قد فاقت عملياته التجارية الأخرى التي لم تزد عن التسع على امتداد فترة نشاطه المتراوح بين 1693 و1700⁽¹⁶⁾، حسب ما أمثنا به الإحصاء.

ويمكن أن نقبس على استثمارات التجار المتقدم ذكرهم، استثمارات التجار الآخرين في نفس النشاط، لكن بمبالغ أقل مقادير. فموسى منداس أسونة (MENDES OSSUNA) وإسحاق إسرائيل مدينا (MEDINA) ومردخاي درمون (DARMON) وابنه دافيد، لم يتوصلوا إلا إلى «عتق» 33 أسيراً بمبلغ ناهز 9,958 ريالاً (17%)، وبهذا ساهموا إلى جانب عائلة لمبروزو وفرانكو في «افتداء» حوالي 139 أسيراً، بمبالغ جمالية قدرتها الإحصاءات بحوالي 50,673 ريالاً، أي بنسبة 85% من إجمالي المبالغ الموظفة من قبل جميع التجار اليهود لشراء الأسرى والمحذدة كما سبق وعرضنا بما يناهز 59,380 ريالاً.

(14) سبق وأشرنا إلى أن هذه العائلة تتكون من دانيال ويعقوب وأبراهام ورفائيل.

(15) انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 260, du 23/11/1696. P. 331, du 21/10/1700.

(16) انظر ما أتبناه في جدول «عمليات قديبة أسرى الفرصة ومبالغها» (1681-1705).

ولوضع هذا المبلغ في سياقه التاريخي وإطاره الجغرافي، وعلى أساس القيمة المالية المتداولة للريال في تلك الفترة، تستوجب الإشارة إلى أنه يمثل حوالى 55,2% من إجمالي مداخيل «فدية» أسرى القرصنة التونسية بين 1681 و1705، التي رست مبالغها عند 107,534 ريالاً.

كما يخول افتناء ما لا يقل عن 50 سفينة تجارية ذات مواصفات معينة، إذا استلنا إلى أن «سفينة المجازفة» (L'aventurière) حملتها 1,600 قنطار، و مجهزة بكلّ عتادها من مدافع وأشرعة ومصارٍ وحبال ومرساة، ابتعت سنة 1697 ببيع مائة ريال⁽¹⁷⁾. وأخرى حمولتها 2,000 قنطار، حدد ثمنها بتسع مائة ريال سنة 1696⁽¹⁸⁾. واشترك قبل هذا التاريخ أربعة تجّار لشراء أربعة أخماس سفينة تجارية، حدد سهم كلّ تاجر بما قدره 322 ريالاً، طبقاً لسعرها الكامل والبالغ حوالى 1,600 ريال⁽¹⁹⁾.

لم يتحرّك أغلب هؤلاء التجار من تلقاء أنفسهم، فقد استندت عملياتهم إلى طلبات موثوق بأمريها، مصدرها نظراؤهم من اليهود بليفورنو الذين جمعتهم علاقات عمل متبادل في إطار استثمار مشترك أو وساطة تجارية، لا في مجال شراء أسرى القرصنة فحسب، بل في كلّ العمليات التي أنتجتها التجارة البحرية للإيالة. ومن أبرزهم الأخوان هودة وإسنييل كريسينو (CRESPINO) اللذان كان لهما تعامل متميز مع أفراد عائلة لمبروزو، فالأول جاد نشاطه بشمانية وثلاثين عقداً، محققاً بذلك نسبة (60%) من جميع «افتداءات» هذه العائلة للأسرى، وبلغت طلبات الثاني مئة وعشرين طلباً، تفضّل «عتق» ما يماثله من الأسرى. كما ارتبط الأخوان كريسينو بعقود أخرى مع تجّار من اليهود بالإيالة، لكن لم تكن في المستوى العائلي الذي حققاه مع عائلة لمبروزو أو الذي أفزّدها لها. بنفس المكان أي ليفورنو نجد الأخوة موسى وإبراهام وصموئيل مدينا، الذين لم يقصروا طلباتهم على أخيهام إسحاق إسرائيل بتونس، بل امتدّ تعاملهم مع العديد من التجّار الآخرين.

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., p. 270, du 14/6/1697.

(17)

Ibid., p. 260, du 23/11/1696

(18)

Ibidem., p. 151, du 30/11/1690

(19)

يتضح لنا من خلال هذه المعاملات الثنائية أنّ هناك حلقة تدور في رحاها كلّ هذه العمليات، أو بالأحرى شبكة جتدت قطعاً هاماً من أموالها، ومن طاقاتها للتّجار في أسرى القرصنة، استمدّت طلباتها أساساً من التّجار المستقرّين بليفورنو بوصفهم المتصلين المباشرين بالجهات التي تبغي تحرير الأسير. فكيف تتمّ هذه الاتّفاقيات؟ وعلى أيّ المناهج تبرم عقودها؟

1 - طرق تحرير الأسير

نضتّ شهادات العتق طريقتين يقع وفقهما تحرير الأسير، الطّريقة الأولى وهي الأكثر شوعاً، ونقدّمها استناداً إلى الوثيقة التالية :

«فرانشيسكو سيكاريلو (Francesco Cicarello) من قاينا، «افتداء»
أبراهام بنيامين فرانكو من محمد خوجة داي بمبلغ 362 ريالاً و13
ناصرياً بطلب من تجار ليفورنو لحساب المؤسسة الخيرية ل نابولي.
الفدية 300 ريال. المبلغ الجملي 420 ريالاً و13 ناصرياً⁽²⁰⁾. يقع
دفعها إلى ساموئيل دي مدينا بعد 20 يوماً من الوصول إلى
ليفورنو»⁽²¹⁾.

لفهم آليات تحرك هذه العملية من ليفورنو ووصولها إلى الموانئ التونسية، كان لا بدّ لنا من تتبّع بعض تفاصيلها وجزئياتها، فقد انطلقت من مصدرها عبر وساطات متعدّدة ضمت أربعة أطراف.

● طرف أول: «مؤسسة خيرية بنابولي» (Napoli)، ويمكن أن تكون كذلك عائلة الأسير، أو جهة أخرى يهتمّها تحريره وعودته⁽²²⁾، وهذا الطرف سيأخذ

(20) ستعرض إلى المشكلة التي نطرحها هذه المبالغ لاحقاً.

(21) Grandchamp, P., *La France... op. cit.*, p. 296, du 22/04/1699.

(22) نبرز وثائق الفصلية الفرنسية بالإيالة العديد من الجهات التي تبادر بالإعلام عن الأسير والتمهد بدفع فديته، من ذلك «حاكم القلعة» بنابولي أو جنوه أو بعض مدن إيطالية أخرى، أو بعض السلط الإدارية «محاكم جبل الرحمة» بنابولي، أو بعض التّجار الغني يهتمهم الإخراج عن الأسير. انظر على سبيل المثال :

Ibid., p. 35, du 18/11/1683., p. 259, du 12/11/1686., p. 280, du 03/11/1697

على عاتقه كل المصاريف التي تستوجبها الفدية، أي أنه المبادر الأول للافتداء وهو أيضاً صاحب المال⁽²³⁾.

● طرف ثان: «تجار ليفورنو»، وتكمن مهمتهم في الوساطة بين الطرف الأول، وطرف لاحق يتكفل لهم بالاتصال بالمكان المتواجد به الأسير، أي بالإيالة التونسية أو بالأحرى (مالك الأسير).

● طرف ثالث: «ساموئيل دي مدينا»، المباشر لهذه العملية في ليفورنو، وهو الذي سيحولها إلى صفقة تجارية، ولا شك أنه يقوله جلب الأسير من الإيالة يكون قد ارتبط بعقد مع الطرفين الأولين يضمن له تقاضي مبلغ من المال كأجر على وساطته، وهو الذي سيتحمل كذلك المسؤولية، أمام وسيط آخر.

● طرف رابع: «أبراهام بنيامين فرانكو»، التاجر اليهودي المتواجد بالإيالة والمستقر بها، والمؤهل لإتمام هذه الصفقة وتنفيذها باتصاله المباشر بالأسير ومالكة، والمتكفل بدفع كل مصاريف الفدية من ماله الخاص، وهو الذي سيحدد أرباحه وتاريخ استخلاص معلوم هذه الصفقة مفوضاً في ذلك الطرف الثالث ومسنداً له وثائق العملية.

لا تمثل هنا مرحلة تنفيذ العملية، أي خروج الأسير من تحت يد مالكة (محمد خوجة داي)، مرحلة التحرر النهائي، بقدر ما تمثل انتقال ملكية الأسير أو عبوديته إلى التاجر اليهودي «أبراهام بنيامين فرانكو»، الذي لا يمكنه من وثيقة عتقه، إلا بعد أن يُثبت عليه بالإشهاد أمام القنصل الفرنسي بعقد قانوني ساري المفعول خارج حدود الإيالة. يتضمن هذا العقد كل المصاريف التي أنفقت على الأسير، مع تحديد نسبة الفائض على المقدار الجملي لعملية الفدية حتى يتمكن التاجر من استرداد أمواله وأرباحه، ضابطاً إياه بفترة زمنية لإيفاد المبلغ لتاجر معين يثبت اسمه وصفته كذلك بالعقد.

وما يمكن التأكيد عليه هنا، أن التجار اليهود المستقرين بالإيالة لا يتخذون

(23) سترعى إلى هذا الموضوع في معرض الحديث عن مفهوم «الفدية» سواء في اللغة العربية أو في اللغة الفرنسية وهي اللغة التي كتبت بها أغلب عقود قدية أسرى القرصنة التي وردت ضمن وثائق القنصلية الفرنسية بتونس.

في مثل هذه العمليات أي مبادرة تلقائية لعنق الأسير، إلا بعد الحصول على طلب تتوفر فيه كل الضمانات وشروط الرّبح التي تؤتي أكلها. لكن في غياب هذا الطلب المضمون، يملك بعض التجار اليهود طريقة ثانية يوطّرها القرض المالي، وفي إحصائنا عددنا سبع عشرة حالة من هذا النوع⁽²⁴⁾، وهي طريقة أقلّ تعقيداً من الأولى، وتحتوي تقريباً على نفس الضمانات، حيث يعرض فيها صاحب المال خدماته على الأسير، بأن يضع على ذمته المبلغ الكافي لفك أسره ومصاريف عودته أو خروجه من الإيالة، الذي يجب أن لا يكون إلا في اتجاه ليفورنو، لمزيد حبك الضمانات المشروطة بعقد معادل للعقد الوارد في الطريقة الأولى، يرسل إلى شريك أو عميل له ليقع عن طريقه الاستخلاص أو تبّعه.

يُحيلنا تتبع مراحل الطريقة الأولى، وتفاصيل الطريقة الثانية على انحراف عملية عنق الأسير عن منطلقها الأساسي المتمثل في الفدية بالمفهوم الديني والأخلاقي أو الإنساني، إلى عملية تجارية صرفة، يتحدّد فيها مصير الأسير عبر سمرة مالية. هذه العملية طوّعها التسق التجاري الدولي المتوجّه نحو اقتصاد السوق والرأسمالية التجارية، وتأقلم معه سماسة أسرى القرصنة بمن فيهم التجار اليهود في كلّ الفضاءات المتوسطة، ليصل مثل هذا التعامل إلى المشرق بأدناه وأقصاه وإلى العالم الجديد بشغوره الشماليّة والجنوبيّة⁽²⁵⁾. فما هي مقادير افتداء الأسرى في القرن السابع عشر؟ وكيف تتوزع مصاريفها؟ وما هي حدود أرباح التجار اليهود ومن خلال سمرتهم؟

2 - المعلوم التقدي للقدية

لا يمثل المبلغ الذي يتقاضاه مالك الأسير في كل الحالات المبلغ النهائي للعملية، بل تضاف إليه جملة من المعاليم القارّة والضرورية في شكل مصاريف لإتمام الصفقة على الوجه القانوني، وقد أفادتنا في هذا الشأن بعض الحجج بمعلومات ضافية وقيمة خولتنا التعرف بدقّة على التكلفة الجمليّة للقدية وتوابعها، ففي عقد جمع بين الأخوين يعقوب ورقائيل لمبروزو وأبراهام بنيامين

(24) انظر على سبيل المثال: Ibid., t. VIII, p. 23, du 18/01/1683., p. 35 du 17/11/1683

Wisnes, A. de., *Pirates et corsaires...*, op. cit., p. 143-170.

(25)

فرانكو من جانب كعمولين، ومراد باي مالك الأسير من جانب ثانٍ، والأسير جوليو دي بونات (Giulio di Bonnet) من جانب ثالث تضمّن ما يلي⁽²⁶⁾ :

جول رقم 2

مثال لمصاريف اقتداء أسرى القرصة (سنة 1701)

ملاحظات	مبالغها		مصاريف الفدية ونوعيتها
	ريال	ناصرى	
أصل المبلغ	260	-	أصل مبلغ الفدية
المرحلة الأولى	2	26	شهادة العتق
	10	-	أداء لكبير حراسي الميد
	6	26	أداء لصاحب الطابع
	14	-	أداء جمركي
	13	28	أداء للموانئ الترك
	1	-	أداء تنصلي
	3	-	العقد ونسختان منه
	-	17	شهادة صحة
	1	13	أداء لشاوشى خلق الوادي
	-	26	كراء صندوق للتعبير إلى التفتية المقلّة
المجموع	312	32	الجملة بعد إضافة الأداوات والمصاريف
المرحلة الثانية	12	29	تسوين 64%
	6	26	تسوين «الوسيط» ⁽²⁷⁾ بليفورنو 2%
المجموع	331	31	المجموع بعد إضافة مبالغ التسوين
المرحلة الثالثة	53	-	«المحولة البحرية» أو فائضى المصلحة 16%
إتمام إجراءات العقد	384	31	المبلغ الجملى لمصلحة الفدية

(26) اختيارنا لهذا العقد من بين العقود الأخرى لاشتماله على أكثر التفاصيل وأوضحها.

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. X, p. 19, du 14/6/1701.

وفي ما يتعلّق بالعقد الأخرى التي تحتوي على مثل هذه التفاصيل أو تشابهها. انظر نفس المصدر :

Ibid., t. VIII., p. 203, du 31/03/1693., t. X., p. 15, du 23/5/1701., p. 38, du 31/7/1702.

(27) ترد في عدة عقود عبارة «الصدّيق» بليفورنو، وأبدلناها هنا بعبارة «وسيط» لكي لا نحيد عن المعنى المراد قصده.

بتضخم أصل مبلغ الفدية في مرحلة أولى، عندما تضاف إليه جملة المصاريف المتمثلة في أدايات الترتيب الإدارية، وأغلبها معاليم قازة ومفروضة يستوجبها إتمام عملية العتق. وللتذكير هنا، لابدّ من الإشارة إلى أنّ السلطة الحاكمة قد رفعت في هذه الأدايات سنة 1689، بتوظيف 5% على كل أسير يقع افتداؤه من الدّاي، كما ستّ آداء جديداً سنة 1700 على شهادة العتق، مقداره 5 ريلات و25 ناصرياً⁽²⁸⁾.

يزداد حجم المبلغ تضخماً في مرحلة ثانية عند إضافته من جديد إلى ما خُصّ للمؤونة، ولا يعني إدراج هذا المبلغ هنا، هو تغطية لمصاريف أكل الأسير وهو في طريق العودة، فذلك يشار إليه بلفظ «كُمونية» أو «كُمّانية» بطلب من الأسير نفسه، بل في هذا العقد يعود مبلغ المؤونة لحساب متفّذي العملية، سراً بليفورنو ونسبة مؤونته 2% من أصل مبلغ الفدية ومصاريفها، أو بتونس حيث اقتطع من ذات المبلغ 4%.

تصل جملة المصاريف إلى مرحلتها الأخيرة، فيوظف عليها ما أقرّ من فائض، وقد بلغ في هذا العقد 16%. ووفق عملية حسابية، نلاحظ أنّ الفارق بالزيادة يصل إلى حدود 48% بين أصل مبلغ الفدية، وما رسا عليه مبلغ كامل العملية، وهي نسب قابلة للزيادة أو للتقصان بحكم مايرتها أساساً للمبلغ الرئيسي للفدية. وفي إحصائنا حاولنا التوصل إلى ضبط حدود دنيا وقصى لهذه الزيادة⁽²⁹⁾، فلم يتدنّ مؤشر الأولى عن 24%، ولم يتجاوز الثاني 65,32%⁽³⁰⁾.

يبقى أن نشير إلى أنّ الفائض الموظف على كامل العملية، أو ما عبرت عنه العقود «بالعمولة البحرية»، لم تكن قاعدةً حسابيةً قازةً ومنصوصاً عليها يتعامل وفقها كلّ التجار، بل هي نسب تتغيّر من تاجر إلى آخر، وتراوح في مجملها

(28) Ibid., t. VIII, p. 144, du 22/12/1689., p. 332, du 28/10/1700.

(29) للتنبه لابدّ من الإشارة إلى أنّنا اعتمدنا لضبط هذه النسب ما أورده عقود العهود الجرد الإحصائي الذي قمنا به، والمراوحة حثّه بين 1681 و1705، لذلك قد تفلت من حسابنا بعض النسب الأخرى سواء بزيادة المبلغ أو بتقصانه.

(30) Ibid., t. VIII, p. 160, du 5/9/1691., t. X, p. 19, du 14/6/1701.

بين 13 و20%⁽³¹⁾، يقع تسديدها في أغلب الحالات على أساس أجل يضبطه العقد لا يتجاوز العشرين يوماً بعد الوصول إلى ليفورنو. ووفق نسق حايبي، كلما ارتفع مبلغ الفدية زادت أرباح الصفقة سواء للتجار بالإيالة أو للوسطاء بموانئ الإرساء.

يخضع مبلغ الفدية في أصله إلى صفات الأسير وانتماؤه وكذلك «نوعيته» - إن جازت العبارة -، إذ قد يصل هذا المبلغ في بعض الحالات حداً من الارتفاع لم تبلغ مستواه أي عملية اقتداء، نظراً لارتباطه بعوامل الاستغلال المالي الذي لا محيد عنها في بعض الأحيان، مثل المبلغ الذي تكبدت مجمله الجالية القرنية بالإيالة سنة 1706 ومقداره 3,250 ريالاً، لافتداء ربي يهودي وقع في قبضة فرسان مالطا⁽³²⁾. ولنا أن نتساءل هل لارتفاع المبلغ من دلائل؟ قطعاً له في مضامينه من الأسباب والإيحاءات ما يدل على رغبة القراصنة في اقتناص مثل هذه الفرص الثمينة، ذلك أن شخصية هذا الأسير بوصفه رجل دين معروفاً من جهة، وتلّيف التجار اليهود لافتدائه من جهة ثانية، حول مالكة الضّغط على أفراد الجالية القرنية، وتوجيه المبلغ كيفما يريد للتوصل إلى أكبر المقادير التي يمكن ابتزازها منهم، وهو على يقين من الكسب من وراء ثرائهم. كما يختلف مبلغ الفدية كذلك بين الشيخ المسن والشاب اليافع، فليس «نمن» الأول، «كمر» الثاني، وعلى الصفات البدنية والجمالية تقاس الأسيرات. وتتنوع فوارق المبلغ بين ما يُفرض لعق قائد سفينة مثلاً، أو ما يُحدد لتحرير مسافر أو تاجر عادي⁽³³⁾.

(31) نثر في إحصائات على حالتين فقط حيث حُدّت فوالضها بنسبة 4%، ولا يمكن هنا اتّخاذهما كمعيار، ذلك أنّ الأسيرين اعتقا بطلب من التجار الفرنسيين بطريقة، ولم يغادرا الإيالة بحكم نشاطهما بهذه المنطقة، ويبدو أنّ «العمولة البحرية» وتُعد المسافة أو قربها، وفترة انتظار استخلاص ما استمر في القلية لها دور هام في تحديد نسب فواتض أرباح العملية.

Ibid., t. VIII, p. 129 du 29/10/1688., p. 131, du 22/12/1688.

Avrahami, I., *Le mémorial...*, op. cit., p. 20.

(32)

(33) Bachrouh, T., «Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVIIe siècle», *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n°40-43: 1975, p. 121-162. Mansouri, M.T., «Vie portuaire à Tunis au bas moyen-âge (XIIIe-XVe s)», in *Tunis cité de la mer...*, op. cit., p. 155. Mathiex, J., «Trafic et prix de l'homme...», op. cit., p. 159.

3 - الانحدارات الجغرافية لأسرى القرصنة

إذا كانت المبالغ المتأتية من «فدية» أسرى القرصنة في مجملها محترمة⁽³⁴⁾، ومكاسبها مضمونة، فإنّ فوائدها لا تساوي ما تلذّه من أرباح على تاجر واحد، بحكم الاقتسام المشروط عند انطلاق العملية بين تاجرين أو أكثر، ذلك أن المبالغ المستمرة في هذا الميدان قد عادت إلى التجار اليهود بالإيالة عبر شركائهم أو نظرائهم بليفورنو، الذين ارتبطت وساطتهم بفضاءات معينة، وهو ما نتجته من خلال الانحدارات الجغرافية لأسرى القرصنة التونسية التي اختصّ في مجال سمريتها تجار الجالية القرنية بالإيالة.

جدول رقم 3

التوزيع الجغرافي لأسرى القرصنة (1681-1705)

المنطقة	نابولي	جنوة	البندقية	قائنا	كالابري	كورسيكا	الجملة
عدد الأسرى	29	7	4	6	4	13	63
المنطقة	بروميدا	شيفاري	بورثوفينو	سان ريمو	بورتو	إشيا	-
عدد الأسرى	14	5	6	5	4	5	40
المنطقة	اورتيلا	فيكو اكتراماننا	بريرا	بيانو	مياستري	مناطق أخرى	-
عدد الأسرى	5	4	3	4	4	3	24
المنطقة	مولندا	فلامنغ	البرنان	البرتغال	غير مذكور	-	-
عدد الأسرى	6	5	17	3	3	-	34
المجموع	55	21	31	18	15	21	161

المصدر: الجرد الإحصائي لوثائق القنصلية الفرنسية بتونس بين 1681 و1705، انظر أعلاه.

إذا غنم القراصنة الأتراك من وراء فدية الأسرى الإيطاليين، فإن الأرباح التي حصلها تجار الجالية القرنية لا تخلو مقاديرها من أهمية، بحكم فوائد السمرة وتوجيه استثماراتهم صوب العديد من المدن الإيطالية، انطلاقاً من الإيالة وفي تواصل وثيق بطلبات ليفورنو، فمن بين 161 أسيراً، كان انتماء 127 منهم (79%) إلى مدن إيطالية، برزت في مقدمتها مملكة نابولي (18%) من جملة الأسرى الإيطاليين، ثم جزيرة بروسيدا 9,3% (Ile de Procida)، وتليها كورسيكا (8%)، وانحدر باقي الأسرى (44%) من العديد من المدن والجزر والموانئ الإيطالية فاقت جملة السبع عشرة منطقة، بينما لم يتجاوز عدد الأسرى المنحدرين من بلدان أوروبية أخرى 34 أسيراً (21% من العدد الجملي)، أغلبهم يونانيون (50% من جملة أسرى البلدان الأوروبية)، وفي مرتبة دونهم الهولنديون (17,5%) والفلامنغ (14,7%).

ولاشك أن القرصنة التونسية ضمت إلى غنائمها أسرى ذوي انحدارات أخرى، لم يطلها إحصاؤنا هنا، نظراً لأنّ عتقهم - وفق نفس الأساليب كما تقدّم - كان على أيدي التجار الأوروبيين المتواجدين بالإيالة، كالفرنسيين والإنكليز أو ممثلي الجاليات التجارية من القناصل، وهم عادة من نفس الانحدارات، فالفرنسيون احتكروا فك أسراهم، سواء عن طريق الفدية، أو في إطار تبادل ثانوي أسيراً بأسير بحكم ارتباط الإيالة مع فرنسا بامتيازات معاهدات السلم والتجارة⁽³⁵⁾.

لا يخرج تركيز القرصنة التونسية للغنم من التواحل الإيطالية عن إطار قرب المسافة الفاصلة بين الفضاءين، والتي انحصرت في رواق متوسطي يربط تونس

(35) أُنْذِت المعاهدة التي أبرمت بين الإيالة التونسية وفرنسا سنة 1665 على البنود التالية :
 ■ الإفراج على المعتقلين في تونس مقابل الإنكشاريين المعتقلين بفرنسا دون غيرهم من أبناء البلاد. ■ منع أسر رعايا البلدين مهما كانت الزاية، باستثناء المحاربين والثوتية المتضوين تحت راية معادية، ففديتهم حدّدت بمبلغ 175 ريالاً. ■ منع استعباد التونسيين في فرنسا والفرنسيين بتونس. ■ تبادل الأسرى المحتجزين واحداً بواحد والفارق فديته 175 ريالاً. وردت هذه المعاهدة في :

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t.1, p. 182-190. Traité du 25/11/1665.

وتجددت نفس المعاهدة سنة 1672. مع الملاحظة أننا استعنا بالترجمة الواردة في، بشروشي، ت.، *جمهورية الذابات...*، سبق ذكره، ص98-99.

بالمدين الإيطالية القريبة منها خاصة، الأمر الذي يسهل للقراصنة الأتراك التحرك في هذا الزواقي بوطاة شديدة. ويتدغم هذا الغنم بتواجد وسطاء وتجار من اليهود بكلا الفضاءين على اعتماد متواصل لبناء استثماراتهم المالية على ضمانات متأكدة، تُثبتها العقود وشهادات العتق، التي لا تعدو أن تكون تقييداً دولياً للقرصنة عموماً، ولتقرّ مع قرائن أخرى بمشروعيتها، وإجازة «الاتجار» في أسراها، وهو ما أتاح الفرصة أمام التجار اليهود للولوج في صلب مكانها عبر قنواتها الحساسة، كساسة حاذقين ومختصين في عمليات العتق والتحرير.

ومن مفارقات القول إن مشاركة التجار اليهود في تجارة أسرى القرصنة وقع وسمها بالمبادرة الإنسانية أو العمل الإنساني الذي يبغى النهوض بالإنسان كذات إنسانية⁽³⁶⁾، وهي في الحقيقة في منأى مطلق عن هذه الصفات، ولا تمت لها بأني صلة، فعملهم في هذا القطاع كان مغزاه تجارياً بدرجة أولى، ونتائجه أو ما يترتب عليه من أرباح لا تتجاوز حدود شراء وبيع البضائع المطلوبة، وإذا كان لنا أن نتطرق لتوضيح هذه المسألة، سوف لن نجد عملاً يتفحصه وصف هذا النشاط سواء من خلال التسمية باللغة العربية أو باللغات الأوروبية، أو من خلال عملية «العتق» في حد ذاتها، «الفدية» لا يُراد بها الربح المالي، وإذا وظّف مبلغ مالي في ذلك لا نعتد أنه يتجاوز إطار الهدية أو الهبة التي تمنح لإنقاذ مصير شخص ما⁽³⁷⁾.

(36) سجدت بعض الكتابات التاريخية للمؤرخين اليهود مساهمة التجار اليهود في هذه العمليات التجارية تلميحاً ونصريحاً والدور الذي قاموا به من خلال نشاطهم الذي لم يعد مهما تروّعت أشكاله من المبادرات الإنسانية، انظر على سبيل المثال:

Attal, Robert ; «La vie économique des Juifs de Tunis de la Fin du 16e siècle au début du 18e siècle à la lumière des archives du Consulat de France», *Jérusalem, International Conference on Jewish Communities in Muslim Lands*, the Hebrew University and the Ben-Zvi Institute, s.d. (1974), 13 p. [ronép.], p. 5-9. Avrahm, I., *Le mémorial...*, op. cit., p. 19-21. Rozen, Minna; «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les Relations Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe-XXe siècles*, Actes du Colloque... Paris, 1984, p. 51-59.

(37) حول الفدية ما يمكن تضمينه هنا، أنه يقال: «فديته بمالي وبغيسي» وفديته بأبي وأمي، «وأعطى فداءه وأنتفذه»، وفعل أعطى لا يدل على «الشراء» وورد في القرآن: ﴿وَكُلُّهُمْ رِزْقٌ يُخْرَجُ...﴾ [الصافات: 107]، أي خلصناه بهذا الذبح (الهدية) من الذبح، لسان العرب... سبق ذكره، موسوعة الحديث الشريف... سبق ذكرها. =

وفي إطار ما اصطلح عليه من «افتداء» التجار اليهود لأسرى القرصنة التونسية، لا تتعدى عملية اشتراء البضائع الخاضعة للمساومات، وإعادة بيعها من جديد بأرباح تفوق فوائدها خمس المبلغ المشتري به كما ثبت في وثائق القرن السابع عشر⁽³⁸⁾، وهو فائض هام يدعم رأس المال الموظف في هذه العملية بعد أيام معدودات لا تتعدى في أقصاها العشرين يوماً⁽³⁹⁾، إضافة إلى أن هذه «البضاعة» (أي الأسير) لا يحوم بها الكساد إطلاقاً، إن هي طلبت، وهو ما يقع في أغلب الحالات، إذا لم نقل في كلها. ومن هذا المنطلق فعملهم في هذا الفرع التجاري الذي فرضته ظروف العصر لا يمكن بأي حال أن تُضفى عليه صفة العمل الإنساني أو الحضاري، فالتجار اليهود الذين شذتهم الأرباح المتأتية من وراء أسرى القرصنة مثل سابيههم وحابسهم وناقليهم ورائعيهم وأكلي أثمانهم من القرصنة والمغامرين وغزاة البحر، لهذه الأسباب نحاشنا منذ البدء الانسياق وراء العديد من الكتابات التي أشادت تعظيماً بهذه التجارة التي أجازتها الدول وشرعتها، وتلافينا إدراج معطى «الفدية» أو «العتق» أو «تحرير الأسرى»، لكي لا تته وراء التعوت ويهرجها من تمجيد وإكبار وعمل جليل.

ومهما اتخذ هذا الفرع التجاري من أبعاد فإن حركته أبرزت على الضميد الاقتصادي عموماً، إحدى أهم الطرق لتحويل الأموال وإعادة استثمارها في قطاعات أخرى، وهو منطق يُبنى على توسيع حجم الأملاك المنقولة. ومن الملاحظات التي يمكن إدراجها ضمن تنقل الأموال من فضاء إلى فضاء مغاير دون تنقل أصحابها، إن عبور قسط منها، هو عبور للسوق التونسية أيضاً في ذلك العصر والذي خولها أن تخضع وتجذب إلى حقلها أسواقاً متوسطة أخرى في

= ويشير نفس المصطلح في الفرنسية إلى :

Action de ramener qqn au bien. Le statut apporté par Jésus Christ à l'humanité pécheresse. Le rédempteur: Ce qui rachète qqn au sens moral ou religieux; -Le Christ considéré en tant qu'il a racheté sauvé le genre humain par sa mort, - L'amour, «le rédempteur de toutes les races humaines» Michelet.

(38) انظر ما أوردناه سابقاً عند تمرؤنا لمصاريف افتداء أسرى القرصنة.

(39) تراوح أجل استرجاع المبلغ الذي وقع دلهه لمالك الأسير مع المصاريف والفوائض بين 4 أيام و20 يوماً، ونعثر على حالة يتيمة تخول استرجاع المبلغ بعد أربعين يوماً. انظر:

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., p. 63, le 8/7/1686.

حاجة أكيدة إلى بضائع قد لا تؤمن ثمارها حتى على الأمد البعيد، كما حال أسرى القرصنة الذين يتخذون كفلمان وحريم وخدم و«مشاوشات»، وقلة قليلة منهم تُدمج في الدورة الاقتصادية، لذلك فتصرفها أجدى من الإبقاء عليها، حتى وإن صبت مفاديرها في غير المنافسة التجارية للإيالة، إلا أنها ساهمت في تواصل علاقاتها الفعّاءات التجارية الأوروبية مهددة لانفتاحها على اقتصاد السوق وعلى المركب التجارية.

II - الاستثمار في قطاع التصدير

أفادتنا وثائق الغنصلية الفرنسية بالإيالة التونسية منذ القرن السابع عشر أنّ البضائع التي عبرت الموانئ التونسية وقام بتصديرها التجار اليهود وخاصة القرنين منهم كانت متنوعة وارتبطت نسبة هامة منها بالمنتجات الزراعية⁽⁴⁰⁾، ولا نقصد من وراء هذا الطرح إثبات امتياز هؤلاء المصدّرين ولا تميّزهم عن بقية الفئات التجارية الأخرى، فبضائعهم تشابهت مع ما صدره المسلمون والأوروبيون على السواء، لكن الاختلاف يكمن في قوة حجم الاستثمارات من جهة، ويسر تصريف هذه البضائع في الأسواق الأجنبية من جهة أخرى. فما هي أهم أنواع البضائع التي شارك في تصديرها التجار اليهود؟

1 - المنتجات الفلاحية

ارتبطت هذه المنتجات أساساً بالمواد الغذائية التي كان لها رواج سواء داخل الأسواق المحلية أو في الأسواق الأوروبية، أو بالأحرى تلك البضائع التي لا يُحيط بها الكساد، ونشير أساساً إلى زيت الزيتون والقمح والشعير و«الخشاخش» أو

(40) ساعدتنا الوثائق على ضبط قوائم إحصائية مترسلة ودقيقة للبضائع التونسية التي شارك في تصديرها التجار اليهود خلال القرن السابع عشر انطلاقاً من موانئ الإيالة، ونقصد أساساً الوثائق المنشورة في:

Grandchamp, P., *La France... op. cit.* Plantet, E., *Correspondances... op. cit.*, t.I.

لذلك سوف نمرّ إلى التعرّض إلى أنواع هذه البضائع بصفة عرضية دون التدقيق في حمولتها وقيمتها المالية وسنركّز على ما وقرته لنا وثائق المنجر والجمارك التونسية في فترات لاحقة من أرقام ومعلومات وقوائم بأنواع البضائع وحمولتها وحجمها.

الحبوب بصفة عامة، وإذا كان ازدهار تصدير هذه البضائع قد خضع من حين لآخر إلى طلبات ملحة زمن القحط والأزمات الغذائية، فإن له اتصالاً عميقاً بالاستهلاك المحلي، لذلك كان دأب الدولة في العديد من الفترات التحكّم في تصريفه إلى الخارج بإخضاعه إلى ترخيص مسبق أطلقت عليها وثائق العصر «تذاكر السراح» أو «تذاكر الوسق»⁽⁴¹⁾، نظراً للمردود المالي الذي يمكن أن تجنيه الدولة منه خاصة بالسعي إلى الزّفع من أسعاره، وبفرض أداءات مجحفة على تجّاره الذين يعود إليهم هم كذلك من الأرباح ما يغطّي إجمالي التكلفة ويفوقها بمبالغ ذات بال⁽⁴²⁾.

لم تمثل مراقبة السلطنة ونتيج عائداً منها من تصدير هذه المواد عائفاً أمام المصدرين اليهود ثنى عزمهم عن المشاركة أو حال دونهم والانفراج بأرباحه، بل أنّ إسهامهم إلى جانب أهميته أبرز بعض الخصوصيات في تعاملهم ومعاملاتهم داخل الساحة التجارية للإيالة في علاقتها بالمراكز التجارية المتوسطية، وهو ما سنحاول تفصي أثره من خلال ما وقرنه لنا سجلات المتجر من قوائم إحصائية لأبرز أنواع هذه المواد التي شارك في تصديرها اليهود بمختلف انتماءاتهم⁽⁴³⁾، وقد ارتأينا في هذا الإطار أن نعرضها بحسب أهميتها في حركة التجارة الخارجية وبالتالي وزنها في مداخل الدولة.

أ - الحبوب

منذ قرون خلت مثل إنتاج الحبوب بشتى أنواعه ركيزة هامة اعتمدت عليها السلط السياسية بالبلاد التونسية لدعيم مداخلها، وإذا اعتبر القمح المحرك

(41) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، دفتر رقم: 400، دفتر ذو محتويات مختلفة ويتضمّن محاسبات على بضائع «السراحت» بتاريخ 1817-1823. دفتر رقم: 403، شبه بالدفتر السابق ويتضمّن مداخل الدولة من بيع الزيت والقمح وفق «تذاكر السراح»، بتاريخ 1815-1817. دفتر رقم: 635، دفتر مشوّع المحتويات كذلك وبه صفحات لبعض «سراحت» سنة 1831. دفتر رقم: 2847، يتضمّن العديد من الأوامر العلية صادرة بين 1723 و 1833.

(42) Maesson, P., Histoire du commerce français au Levant au XVIIIe siècle, Paris, 1911, p. 458-459.

(43) انظر أعلاه ما تضمّنه جدول «المصدرون بالإيالة التونسية (1813-1814).

الأساسي لتجارة الإيالة الخارجية باعتباره أكثر المنتجات الفلاحية تصديراً خاصة في الفترة الحديثة، فإن أنواع أخرى من هذه الحبوب أبرزها الشعير و«الخشاخش» ساهمت في العديد من الفترات في تنشيط الدورة الاقتصادية للبلاد.

عند التعرّض بالدرس إلى القمح وأهميته في اقتصاد الإيالة التونسية على امتداد الفترة الحديثة لا يمكن تلافى احتداد التنافس على تجارته خلال القرن السابع عشر بين أبرز الجاليات التجارية الأوروبية المرنكة بالإيالة والمكوّنة من الفرنسيين والإنكليز والجنوبيين في مرحلة أولى، كما لا يمكن تلافى سيطرة الفرنسيين على تصدير كميات كبيرة منه في مرحلة موالية، وفرتها لهم الامتيازات الخاصة التي حظيت بها شركة الرأس الأسود (*La Compagnie du Cap-Nègre*) والشركة الملكية لإفريقيا (*La Compagnie Royale d'Afrique*) منذ سنة 1685 إلى أواخر القرن الثامن عشر⁽⁴⁴⁾. وبالرغم من سطوة التجار الفرنسيين على تجارة القمح، تمكن بعض المصدّرين اليهود في تسعينيات القرن السابع عشر من شحن كميات هامة في اتجاه توسكانيا⁽⁴⁵⁾، كما توصّلوا في فترات لاحقة على امتداد القرن الثامن عشر، خاصة بين سنة 1700 وسنة 1710 من تزويد ميناء ليفورنو بما عادل نسبه 38,4% من إجمالي استيراد كميات القمح، كذلك فاق تصديرهم لنفس الإنتاج من الإيالة التونسية بين سنة 1795 وسنة 1800 ما قيمته 56,25%⁽⁴⁶⁾، وقد

(44) Stanley, E., *Observations on the city...*, op. cit., p. 11. Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t.II, p. 675. Déclaration remise par le bey de Tunis au consul de France, le 12/2/1770. Boubakker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 187-195.

(45) انظر على سبيل المثال،

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 493, le 8/6/1694., t. IX, p. 7., le 22/11/1692.

(46) لم نستطع إدراج أرقام أخرى غير هذه الثبّة ذلك أنّ المرجع الذي استندنا إليه هنا لا يمنحنا إلاّ إناها، وهي نسب مئوية مستخرجة من مجموع ما صُنر من القمح فقط من البلاد التونسية، وقد اعتمد الباحث في دراسته التي سنشير إليها أدناه على وثائق الجمارك بأرشيفات ليفورنو. وفي دراسة أخرى له التجأ إلى نفس هذه الوثائق لكن دعمها بقوائم أثبتنا الفصل الفرنسي بتونس بين 1782 و1792، ومنها لا يتعرّض إلى ما صنّوه التجار اليهود بالبلاد التونسية من بضائع ويقتصر فقط على عرض أصناف وكميات هذه البضائع وأورد أغلبها بحساب الثبّة المئوية كذلك، حول هذه الملاحظة انظر:

تجاوزوا في كلتا الحقتين وما بينهما من سنوات ما أمته التجار الفرنسيون والإنكليز والجنويون لنفس الميناء والذين شاركوا في ما تبقى من التسب⁽⁴⁷⁾.

لكن رغم هذه الحركة فإن إحصاءات الجمارك التونسية لبداية القرن التاسع عشر تفاجئنا بتدني استثماراتهم في هذه المائة بالرغم من أن العديد من معطيات تلك الفترة تحفز على الاشتراك في تصديرها، فباب الإيالة فتح على مصراعيه للتجار في الحبوب، بقرار سياسي دعمته سنوات ذات محاصيل طيبة، والمراكز التجارية المتوسطية وخاصة منها الأوروبية رغبت في تزويد أسواقها بهذه المادة وسد حاجياتها منها خاصة زمن الحروب الأوروبية حيث اشتد الطلب وتسابقت كل من فرنسا وبريطانيا أساساً لاقتنائها، وهذا يعني أن أسواق تصريف هذه المادة موجودة، وأرباحها مضمونة، فهل يمكن الحديث عن تراجع استثماراتهم في هذا الحقل خاصة بعد تحوّل الإنتاج الزراعي من «دورة القمح» إلى «دورة الزيتون» كما تذكر بعض الدراسات؟ لا يمكننا البتّ في هذا الإشكال إلا بعرض بعض القوائم الإحصائية لتصدير القمح لفترة التراجع هذه ومقارنتها بفترات لاحقة، وهذا ما نسعى إليه من خلال ما سجّله وثائق المتجر من كميات شارك في تصديرها العديد من التجار المتواجدين بالساحة التجارية للإيالة.

Filippini, J.P., «Livourne et l'Afrique du Nord...», *op. cit.*, p. 129-134.

وحول ما سبق من ملاحظات انظر لنفس الباحث:

Filippini, J.P., *Le port de Livourne*, *op. cit.*, p. 184-186.

Ibid., p. 188.

(47)

جدول رقم 4
كميات القمح المصدرة من الإيالة التونسية والأداءات عليها (1813-1814)⁽⁴⁸⁾

الكمية ⁽⁴⁹⁾	الأداء ⁽⁵⁰⁾	عدد العمليات	عدد التجار	البضاعة / التجار
4,675	156,039	90	61	تجار مسلمون
%60,7	%55,5	%81	%79,2	النسبة المئوية ⁽⁵¹⁾
2,810	115,740	16	11	تجار أوروبيون
%36,5	%41,2	%60,7	%14,3	النسبة المئوية
217	9,091	3	5	تجار يهود
%2,8	%3,3	%60,7	%6,5	النسبة المئوية
7,702	280,870	111	77	المجموع
%100	%100	%100	%100	النسبة المئوية

عبرت هذه الإحصائيات حقيقة عن تدني مشاركة التجار اليهود في تصدير القمح خارج الإيالة، فعمليات شحنهم الخمس التي قاموا بها لم تتج سوى تصدير كمية محدودة جداً من هذه البضاعة بلغت قيمة تذاكر سراحها حوالي 3,3 بالمئة من مجموع الأداءات على رخص التصدير، ولم تتجاوز في حملتها الجمالية 217 قفيزاً أي 2,8 بالمئة من مجموع الكميات التي عبرت موانئ الإيالة.

وتعود أسباب تدهور مشاركتهم إلى بعض الاعتبارات الواضحة من خلال استقراءنا لهذه القائمة الإحصائية، فتجارة القمح اقتصرت تصديرها بمقادير وكميات مضبوطة نسبياً في هذه الفترة التجار المسلمون بما يعادل وزنه 4,675 قفيزاً (7,60% من المجموع العام) بلغت قيمة رخصها 156,039 ريالاً (5,55% من مجموع مداخل الدولة من هذه البضاعة)، أما التجار الأوروبيون فقد كانت مشاركتهم

(48) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.ب.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(49) الكمية وردت بحساب «الفيز» كوحدة كيل للقمح.

(50) الأداء بحساب الزبال، وهو الثمن الجملي «لتذاكر السراح».

(51) النسبة المئوية مستخرجة من مجموع كل عمود.

بتصدير 2,810 قفيز (36,5%) عاد للدولة من ورائها 115,740 ريالاً (41,2%)، تضمنتها 16 عملية شحن.

ومن خلال تتبعنا لهذه السبب بدا لنا وكأنّ التجار اليهود قد أزيحوا من تجارة القمح أو ركز نشاطهم في الأسواق الأوروبية، فالمصدرون الأوروبيون وخاصة منهم الجنويون والفرنسيون وفي مرتبة دونهما التجار الإنكليز قد تسابقوا فيما بينهم لتحصيل ما يمكن إيفاده إلى موانئ بلدانهم من جزاء الطلبات الملحة على هذه البضاعة في تلك الفترة، أي أنّ هناك عروضاً للاقتناء موثوق بأرباحها.

على نفس هذا النسق من ارتفاع كميات تصدير هذه البضاعة نجد المصدّرين المسلمين، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ لفظ مصدّر لا ينطبق لغةً واصطلاحاً على كلّ الأفراد المسجلة أسماؤهم بسجلّ المتجر من الذين اقتنوا القمح وفق «تذاكر الشرايح»، بل إنّ أغلب هؤلاء هم تجار عاديّون أو من مزوّدي بعض المناطق الداخليّة بالبلاد، فالكميات التي عبرت ميناء قلبية وحلق الوادي وفي بعض المنابيات ميناء سوسة توجهت كلّها إلى ميناء قابس وجربة، إضافة إلى أنّ كميات من نفس هذه البضاعة وقع شحنها لتكون مؤونة للملاحين زمن إبحارهم، لهذا عندما تُحصي عمليات شحنهم نجدها تساوي تقريباً عدد هؤلاء الأفراد، كما أنّ الكميات التي اقتنوها تراوح مكيالها بين ربع قفيز و10 أقفزة في أحسن الحالات وكوّنت في مجملها وعلى امتداد زمن الإحصاء 785 قفيزاً وظف عليها مبلغ 16,134 ريالاً لعبورها الموانئ.

إدراجنا لهذه الملاحظة للتأكيد على أنّ المصدّرين الحقيقيين والذين تنطبق عليهم هذه الصّفة لم يتجاوز عددهم الأربعة ويبدو أنهم المساهمون الفعليون في إبعاد التجار عن سوق بيع القمح باقتنائهم لأغلب رخص تصدير هذه البضاعة من الدولة مباشرة⁽⁵²⁾، وهم على التوالي الحاج يونس بن يونس والقائد سليمان بن الحاج ويتحقّق نذكر ماريانو ستيكا وأخيراً حمودة الأصرم، وقد كانت كميات تصديرهم للقمح على هذا النحو:

(52) سبق وأن اشترنا إلى أغلب هؤلاء التجار عند تعرّضنا إلى ندّم حضور التجار المسلمين أو المحليين بصفة عامة بالنسبة التجارية للإيالة في بداية القرن التاسع عشر.

جدول رقم 5
أهم مصدري القمح (1813-1814)⁽⁵³⁾

البضاعة	المتاجر	كمية القمح	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
	الحاج يونس بن يونس	2,100	44,92	62,505	40,06
	القائد سليمان بن الحاج	1,050	22,46	4,410	28,26
	ماريانو ستيكا	640	13,69	28,800	18,46
	حمودة الأصرم	100	2,14	4,500	3,22
	المجموع	3,890	83,21	139,905	89,66
	آخرون	785	16,79	16,134	10,34
	المجموع العام	4,675	100	156,039	100

من خلال أسماء هؤلاء التجار يتضح لنا سطوة الدولة على تصدير القمح، فهؤلاء المصدرون بالرغم من شهرتهم في الوسط التجاري للإيالة نتيجة ثرائهم، فإن أغلب الكميات التي صدروها كانت لحساب حمودة باشا باي ووزيره يوسف صاحب الطابع⁽⁵⁴⁾، فيونس بن يونس الذي اعتلى قائمة هذا النشاط شارفت كميات القمح التي اقتناها نصف ما اقتناه جميع التجار المسلمين (44,92%) بتذاكر سراح قُدرت بحوالي 62,505 ريالاً (40,06%)، ومثله سليمان بن الحاج الذي تكفل بتصدير نصف الكمية التي اقتناها الحاج يونس.

في نفس هذا الإطار شحت كمية من نفس البضاعة قدر مكيالها بما يعادل 640 قفيزاً، وأصدرت لها أربع رخص تصدير بلغت قيمتها الجمالية 28,800 ريال تحمل اسم ماريانو ستيكا، وتدرجه هنا ضمن قائمة التجار المسلمين لاعتبارين اثنين:

- أولهما أنه في خدمة باي العصر وهو بمثابة مستشاره في علاقات الإيالة التجارية خاصة مع البلدان الأوروبية⁽⁵⁵⁾، ويبدو أنه قام بصد الفراغ الذي تركه

(53) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على جملة الإحصاءات التي قمنا بها والمستخرجة من النشاط التصديري التي تضمنتها: أ.ب.ت.، دفتر رقم: 368 ورقم: 393، سبق ذكرها.

(54) هذه الملاحظة يقر بها العديد من مصادر الفترة، كما يثبتها العديد من القرائات.

(55) الإمام، وشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص 137-139.

ابن الحاج وابن يونس في شهر رمضان 1229 هجري، ذلك أنّ عمليات الشحن التي قام بها تمت في هذا الشهر فحسب⁽⁵⁶⁾.

- ثاني الاعتبارين وهو الأهم حسب اعتقادنا أنّ مداخل هذه «التذاكر» تعود مباشرة إلى مصالح «الفرقة» وهي المؤسسة التي تُعنى بكساء الباي وآله وهو المشرف الأول عليها في تلك الفترة باعتباره قد حظي برتبة «باش قزق»⁽⁵⁷⁾. وفي مرتبة بعد هؤلاء تأتي شخصية أخرى من أصحاب الجاه والنفوذ في القصر وهو حمودة الأصرم وكيل الجمر⁽⁵⁸⁾ آنذاك لكن لم تصدر له سوى تذكرة واحدة لتصدير القمح بلغت قيمتها 4,500 ريال لا تخوّله إلا تصدير 100 ففيز من القمح.

إلى جانب هذه المعطيات التي ساهمت في تدني مشاركة التجار اليهود في تصدير القمح يمكن إبراز معطى آخر يكاد يكون خفياً لكنه هام، وهو المتعلق بأسعار القمح والأداءات الموطّنة عليه.

جدول رقم 6

أسعار القمح بالإيالة التونسية وثمن وخصي تصديره (1813-1814)⁽⁵⁹⁾

التاريخ	سعر الففيز	سعر التذكرة	النسبة المئوية ⁽⁶⁰⁾
عزم 1228	58 ريالاً	18 ريالاً	31,30%
عزم 1229	66 ريالاً	45 ريالاً	68,18%
عزم 1230	66 ريالاً	45 ريالاً	68,18%

(56) أ.وت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص22.

(57) أ.وت.، س.ت؛ ص: 81، م: 984، كشوفات حسابة لمريانو شينكا بتاريخ 1806-1813. ويبدو أنّه تحصل على هذه الوظيفة بين 1803 و1805. انظر: مراسلاته بنفس المصدر، ملف: 978.

(58) أ.وت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص18.

(59) الأرقام والنسب المئوية يشتملها كذلك الأستاذ خليفة شاطر راجع:

Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., 183.

(60) النسب المئوية الواردة في هذا العمود هي قيمة «تذكرة السراح» مقارنة بسعر الففيز الواحد.

عَدَّ القمح من أكثر البضائع التي خضعت إلى أداءات ثقلة جداً، فهو بمثابة العملة التادرة التي تُخضعها الدولة من حينٍ لآخر إلى المضاربات لتزيد في حجم مداخيل وأرباح أصحاب القرار. وكما تشير هذه الأرقام فإنَّ رخصة تصدير القفيز الواحد من القمح تُقَتَّى بما يفوق 68% من سعر هذه الكمية، وقد طبق هذا الأداء على جميع مشتري القمح من مسلمين وأوروبيين ويهود على السواء⁽⁶¹⁾، وتبعاً لشن «التذكرة» فإنَّ كلفة القفيز عند الاقتناء تحدَّد بمبلغ 76 ريالاً في أدنى الحالات و111 ريالاً في أقصاها، هذا دون احتساب مصاريف الشحن والنقل وأداءات ميناء الإرساء التي ستزيد في تضخيم التكلفة الجمليّة.

ويبدو أنَّ ارتفاع الأسعار بالقدر الذي عرضناه قد ساهم في إحجام التجار عن المشاركة في اقتناء هذه البضاعة وتصديرها، أو بالأحرى الإحجام عن الاستثمار في البضائع ذات التكاليف المرتفعة مثل الشعير الذي سُمِّر القفيز الواحد منه بمبلغ 32 ريالاً، وسُفِّرت رخصة تصديره بمبلغ 22 ريالاً، أي بأداء يفوق 75، 68% من سعر البضاعة⁽⁶²⁾، لذلك نلاحظ أنَّ استماراتهم قد وُجِّهت صوب بضائع أخرى مثل «الخشاخش» وزيت الزيتون والصابون، وهي بضائع أقلَّ ثمناً لكن لها هي أيضاً مكاسب ماليّة هامة⁽⁶³⁾.

(61) يعرضنا العديد من الإشارات سواء في المصادر أو الدراسات تذكر أنَّ المصدرين المسلمين غير خاضعين إلى دفع مبالغ تذكر التراج، أي أنه تمَّ إعفاؤهم من هذا الأداء عند اقتنائهم لحقل هذه البضائع لتصديرها، لكن في هذه الفترة لا تثبت سجلات المتجر ذلك، بل ما أَيْتِه هو أنَّ جميع التجار بمن فيهم السوالون للسلطة أو المتاجرون بأموال رجالاتها مثل الحاج يونس بن يونس وحمودة الأصرم والقائد سليمان بن الحاج قد خضعوا لخلاص مبالغ هذه «التذاكر»، زيادة على ذلك فإنَّ هذه البضائع حتَّى في انطلاقها من ميناء محليّ إلى آخر أو في نقلها بين المناطق الداخليّة للإيالة أخضعت بدورها إلى هذا الأداء، ويبدو أنَّ إجراء إعفاء التجار المسلمين قد وقع العمل به في فترات محدودة بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. حول هذه الملاحظة انظر: أ.و.ت.، دفتر رقم: 276، متعمّد المحتويات وتضمّن بعض صفحاته مداخيل ومصاريف صاحب الطابع من التجارة بتاريخ 1795-1805. دفتر رقم: 286، متعمّد المحتويات وتضمّن مداخيل القولة من التجارة عن طريق يوسف صاحب الطابع والحاج يونس بن يونس بتاريخ 1796-1801. الإتحاف، ج73، ص96. الإمام، وشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص279-280.

Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., 183.

(62)

(63) ستعرض إلى استمارات التجار اليهود في تصدير هذه البضائع في مواضع لاحقة من هذه الدراسة.

لكن غياب مشاركتهم في هذه البضائع خلال هذه الفترة لن تكون السمة المميّزة لاستثماراتهم في هذا الميدان، بل بالتغيرات التي طرأت على ساحة الإيالة وعلى اقتصاد البلاد عموماً خاصّة في أواسط القرن التاسع عشر متّوّل للمصنّرين اليهود السيطرة المطلقة على تصدير هذه البضائع، وهو ما يمكن تتّبعه من خلال الإحصاءات التالية⁽⁶⁴⁾.

جدول رقم 7
تصدير القمح من الإيالة التونسية بين ستي 1856 و 1858

الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار	البضاعة ⁽⁶⁵⁾	
				التجارة	تجار مسلمون
0	0	0	0	النسب المئوية	0%
14,798	295,960	9%	16	تجار أوروبيون	39%
23,173	462,898	78	18	النسب المئوية	47%
37,943	758,860	174	34	تجار يهود	61%
37,943	758,860	174	34	النسب المئوية	53%
37,943	758,860	174	34	المجموع	100%
37,943	758,860	174	34	النسب المئوية	100%

أولى الملاحظات التي يمكن إدراجها ونحن نستقري إحصاءات سجلات المتجر في نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر، أنّ تجارة القمح ما زالت تشكّل عصب الصادرات التونسية، فجملة هذه الأرقام تضمّن دلائل تشير إلى ازدهار تصديره حتّى بعد الفترات التي وُسمت بدورة القمح⁽⁶⁷⁾، ذلك أنّ الكميات التي

(64) اعتمدنا في رسم هذا الجدول أدناه على أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(65) حول «الكمية» و«الأداء» و«النسب المئوية» انظر: الملاحظات التي أوردناها بجدول «كميات القمح المصدّرة من الإيالة التونسية وأدائها» (كانون الثاني/يناير 1813 - كانون الأول/ديسمبر 1814).

(66) تشابه النسب المئوية في عمودي «الكمية» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كلّ كميات القمح خضعت إلى أداء موحد والمقرّر بمبلغ 20 ريالاً عن «الفغيز» الواحد، وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على السطر الموالي من الجدول.

عبرت الموانئ التونسية في اتجاه الأسواق الأوروبية بين سنتي 1856 و 1858 والمقدر مكيالها بحوالي 37,943 قفيزاً لا يمكن مقارنتها مع ما صدر من قمح بين سنتي 1814 و 1815، كذلك قيمة «تذاكر التراح» التي أنتجت ما عادل مبلغه 758,860 ريالاً، بالرغم من أن ثمن رخص تصدير هذه البضاعة قد تدنّت إلى 20 ريالاً أي أقلّ من نصف الثمن الذي كان متداولاً سنة 1814⁽⁶⁸⁾.

وما يشدّ الانتباه في الإحصاء هو انشطار تصدير هذه البضاعة بين التجار اليهود والتجار الأوروبيين لكن بنسب وكميات متفاوتة، فالتجار اليهود اعلتوا صرح الساحة التجارية بتسويقهم لحوالي 23,175 قفيزاً من القمح، وهي كمية عادت نسبتها المئوية 61% من جملة الكميات التي شحنت إلى خارج الإيالة، وقد عادت إلى خزانة الدولة من «تذاكر الوسق» ما قدر بمبلغ 462,898 ريالاً. أمّا التجار الأوروبيون على اختلاف جنسياتهم من فرنسيين وإنكليز وإيطاليين ويونانيين⁽⁶⁹⁾ فقد توصلوا أمام قوّة استثمارات التجار اليهود من تصدير ما ناهزت كميته 14,798 قفيزاً (39%) وظفروا عليها حوالي 295,960 ريالاً كأداءات، لكن مع اختلاف واضح في مبالغ الاستثمار وكميات القمح المصدّرة نظراً لتمدّد جنسيات هؤلاء التجار واختلاف وجهات بضائعهم المنطلقة من موانئ البلاد. وما أمدّتنا به إحصاءات الجمارك التونسية لهذه الفترة عن تصدير القمح ينطبق تماماً على ما صدر من شعير⁽⁷⁰⁾.

Valensi, L., *Les fellahs...*, op. cit., p. 330-333

(67)

(68) انظر أملاء.

(69) انظر قائمة هذه الجنسيات بجدول: «المصدرون بالإيالة التونسية بين 1814-1815».

(70) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

جدول رقم 8
تصدير الشعير من الإيالة التونسية بين سني 1856 و 1858

الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد المصنّرين	البضاعة ⁽⁷¹⁾	
				التجار	النسبة المئوية
0	0	0	0	تجار مسلمون	0%
0%	0%	0%	0%	النسبة المئوية	0%
8,755	87,550	39	14	تجار أوروبيون	37,9%
37,9%	37,9%	39,8%	40%	النسبة المئوية	37,9%
14,360	143,600	59	21	تجار يهود	62,1%
62,1%	62,1%	60,2%	60%	النسبة المئوية	62,1%
23,115	231,150	98	35	المجموع	100%
100%	100%	100%	100%	النسبة المئوية	100%

وبالرغم من أنّ هذه البضاعة تأتي في مرتبة دون القمح فقد أكدت جملة الكمّيات المصدّرة منها مرّة أخرى على توجّل المصنّرين اليهود في عمق الساحة التجارية للإيالة بمنافستهم لأكبر المصنّرين الأوروبيين وذلك بتوظيفهم لأكبر مفادير الاستثمار، وتوّحي لنا هذه الكمّيات المصدّرة ورأس المال الذي سخر لترويجها باتّساع فضاءات أنشطتهم التجارية خاصّة في أواسط القرن التاسع عشر ومزيد انفتاح الأسواق الأوروبية على استثماراتهم، وتمويل نفس هذه الأسواق على ما يمكن أن يساهموا به إلى جانب التجار الأوروبيين لسدّ طلباتها واحتياجاتها.

ولم تتركز استثماراتهم في اتّجاه الموانئ الأوروبية على هذين الصّنفين من

(71) تنطبق مواشير الجدول السابق على هذا الجدول وذلك فيما يتعلق بـ«الكمّية» و«الأداء».

(72) تشابه النسب المئوية في عمودَي «الكمّية» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كلّ كمّيات الشعير خضعت إلى أداء موحد والمقرّر بمبلغ 10 ريالاً عن «القفيز» الواحد، وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على السطر الموالي من نفس الجدول.

الحبوب فحسب، بل شاركوا في تصدير بضائع أخرى أطلق عليها اسم «الخشاخش»⁽⁷³⁾.

ب - «الخشاخش»

انضوت تحت هذه البضاعة العديد من المنتجات الفلاحية، وجمعت تسببها أغلب أصناف البقول الجافة مثل الحمص والفلّ باختلاف أحجامها والعدس والفاصولياء والجلبانة والقرفالة وبعض النشويات من أهمها «القطانية»⁽⁷⁴⁾. وإذا كانت كلّ هذه البضائع مجتمعة أو متفرقة دون القمح والشعير قيمة وأسعاراً باعتبارهما البضاعتين اللتين احتلتا صدارة النشاط التجاري الخارجي للإيالة، فإنها كانت هامة بتنوعها من ناحية وبقيمتها المالية من ناحية ثانية، فالمراكز التجارية المتوسطة ترغب في اقتنائها، والدولة أخضعها «لتذاكر السراج» لما لها من مردودية تدعم بها مداخيلها.

جدول رقم 9

تصدير «الخشاخش» من الإيالة التونسية (1613-1814)⁽⁷⁵⁾

الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار	البضاعة ⁽⁷⁶⁾	
				التجار	نحو
3,224	29,016	87	67	تجار مسلمون	
%27,9	%27,9	%48,6	%60,9	النسب المئوية	
1,354	12,186	18	9	تجار أوروبيون	

(73) للتنبيه على معنى هذه اللفظة والبضائع التي تحتوي عليها يتوجب علينا أن نشير إلى أنها تختلف عن لفظة خشاخش التي توردها قواميس اللغة العربية، لمزيد من التثبت انظر: فهرس الكلمات في آخر هذه القراءة.

(74) أ.و.ت.، دفتر رقم: 416، يتضمن نسخة من أمر عليّ في كيفية بيع الزيت و«الخشاخش» والصابون والنفاف و«القرنيط» بتاريخ 15 شباط/فبراير 1820. دفتر رقم: 435، مداخيل الباي من بيع الزيت و«الخشاخش» والقمح والشعير والصابون والنفاف والرماد، بتاريخ 1825-1828.

(75) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(76) نفس الملاحظات التي أوردناها بهوامش الجدول رقم (8) تنطبق على الجدول (10).

النسب المئوية	11,7% ⁽⁷⁷⁾	11,7%	10%	8,2%
تجار يهود	6,966	62,694	74	34
النسب المئوية	60,3%	60,3%	41%	30,9%
المجموع	11,644	103,897	179	110
النسب المئوية	100%	100%	100%	100%

جدول رقم 10

تصدير «الخشاش» من الإبلالة التونسية بين سني 1856 و1858⁽⁷⁸⁾

البضاعة / التجار	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون	0	0	0	0
النسب المئوية	0%	0%	0%	0%
تجار أوروبيون	115	1,035	3	3
النسب المئوية	4%	4%	12%	25%
تجار يهود	2,760	24,840	22	9
النسب المئوية	96%	96%	88%	75%
المجموع	2,875	25,875	25	12
النسب المئوية	100%	100%	100%	100%

تضبط هذه العيّنات الإحصائية ما كنّا قد أكدناه سابقاً من أنّ التجار اليهود قد عوّضوا بتصديرهم «للخشاش» إحتياجاتهم عن المشاركة في تصدير القمح والشّعير⁽⁷⁹⁾، فالمبالغ التي افتتوا بها رخص تصدير هذه البضاعة (62,694 ريالاً) نظير 9 ريالات عن القفيز الواحد والكميات التي صدرت منها (6,966 قفيزاً) قد

(77) تشابه النسب المئوية في عمودي «الكمية» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كل كميات «الخشاش» خضعت إلى أداء موحد والمقرّر ببلغ 9 ريالات عن «القفيز» الواحد.

(78) اعتدنا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(79) انظر ما أوردناه من ملاحظات عند تعرّضنا بالتّحليل لكميات القمح التي صدرها التجار المسلمون.

تجاوزت بكثير ما اقتناه المصدرون المسلمون والأوروبيون مجتمعين، ويدعم توجّهنا هذا أنّ نسبة هامة من التجار اليهود زمن الإحصاء الأول قد ركّزت استثماراتها في هذه البضائع، حيث امتأثرت هذه المادة وحدها بما عادل 37% من جملة مبالغ رخص تصديرهم⁽⁸⁰⁾.

تواصل التجار اليهود تصديرهم «للخشاخش» زمن الإحصاء الثاني، وبالرغم من أنّ الكميات المصدّرة من أصناف هذه البضائع قد تَدَنّت بشكل عام، ونَدَنّت تبعاً لها مبالغ الاستثمارات، فإنّ جملة الكميات التي صَدّرت تكاد تكون عن طريق التجار اليهود دون سواهم، فقد نوّض 9 تجار يهود من تصدير ما نسبته 96% احتوت عليها 22 عملية شحن قدّرت حمولتها الجمالية بحوالي 2,760 قفيزاً لقاء 24,840 ريالاً لمن رخص التصدير، أي بحساب 9 ريالات عن شحن قفيز واحد. وعلى عكس هذا النشاط تماماً لم تتجاوز الكميات المصدّرة من قِبَل التجار الأوروبيين من ذات البضاعة ما نسبته 4% من مجموع الكميات التي تمّ تصريفها، ومن مجموع مبالغ «تذاكر الوشق»، مع تسجيلنا لغياب كلي للتجار المسلمين على امتداد هذه الفترة سواءً بالنسبة لهذه البضاعة أو بالنسبة لبضائع أخرى⁽⁸¹⁾.

لم يقتصر النشاط التصديري للتجار اليهود على هذه الأنواع من الحبوب بالرغم من تعدّدها داخل الصنف الواحد، فقوائم البضائع طويلة، ولا يمكن حصرها أو ضبطها بصفة نهائية، فنفس سجلات المتجر التي اعتمدنا للتطرّق إلى أهمّ البضائع التي عبرت الموانئ التونسية، تضمّنت استثمارهم فيما توفّره المحاصيل الزراعية من بضائع أخرى مثل «الزوال» والجلجلان والذرة والذرع والفول والحمص و«القطانية» كلّ بضاعة على حدة، إضافة إلى بعض الأصناف من المواد الغذائية المشتقة من الحبوب وأهمّها «الكسكسي» و«المحنص»، ويمكن

(80) المبلغ الجملي الذي استمره التجار في قطاع التصدير بين شهر كانون الثاني/يناير 1813 وشهر كانون الأول/ديسمبر 1814 ناهز 169,703 ريالات، تضمّنتها 219 عملية شحن وشارك فيها 74 تاجراً. لمزيد من التفاصيل راجع جدول «المصدرون اليهود بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم 1813-1814» بهذه الدراسة.

(81) سنطرّق إلى موضوع غياب تجار المسلمين من الساحة التجارية الإيالة خلال هذه الفترة في موضع لاحق.

القول إن استثمارات التجار اليهود في التجارة الخارجية للإبالة قد وطأت كل البضائع التي تتجها البلاد وأخضعتها الدولة للتصدير ولأداءاتها.

ج - الزيت

يُعتبر زيت الزيتون بعد القمح من المنتجات الفلاحية الأساسية التي اعتمدت عليها القوة في تجارتها الخارجية وفي علاقتها مع أهم المراكز التجارية بالمتوسط، سواء منها الشرقية مثل أزمير والإسكندرية، أو الأوروبية مثل مرسيليا وليفورنو وجنوه ومالطا⁽⁸²⁾، وتعدّ هذه البضاعة إلى جانب ما اشتق منها كـ«الصابون الحجري» أو «الصابون الطري» أو ما يخلّفه اعتصارها من مواد مثل «رماد الناسول» و«الفيتورة» من أبرز صادرات البلاد التونسية في القرن التاسع عشر وخاصة في النصف الثاني منه، ويأتي تصنيفه من حيث الأهمية بعد تجارة القمح مباشرة، وقد أخضعت الدولة كسائر البضائع المطلوبة إلى «تذاكر السراح». ولم تكن علاقة المصنّرين اليهود بهذه البضاعة ولادة فترات ازدهارها، بل كان لهم حضور تأسّس حتى قبل «دورة الزيوت»⁽⁸³⁾ لكن ما تميّزوا به خلال فترة إقلاع تجارة تصدير الزيت وشبّقاته حضورهم المتواتر والمكثف في المراكز الحساسة لإنتاج هذه البضاعة، ونشير بهذا إلى تمركزهم خاصة بمختلف موانئ منطقة الساحل التي استطاعوا أن يصنّروا منها القط الوفير مما نتجته⁽⁸⁴⁾ إلى جانب

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 118.

(82)

(83) نذكر الأستاذة لوسيت فالنسي أنّ بداية فترة ازدهار تجارة زيت الزيتون وتصديره والتي أطلقت عليها «دورة الزيوت» تزامنت مع مطلع القرن الثامن عشر، في حين أنّ الأستاذ الصادق بوبكر استناداً إلى إحصائيات للكميات المصدّرة من هذه البضاعة إلى كل من ميناء ليفورنو وميناء مرسيليا بين 1692 و1703 يشير إلى أنّ «دورة الزيوت» بدأت تشهدا الإبالة التونسية منذ الزرع الأخير من القرن السابع عشر. حول هذه الملاحظة انظر تباعاً ما أورده الباحثان في دراستهما:

Valensi, L.; *Les fellahs...*, op. cit., p. 337-344. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 116-118.

(84) أ.وت.، دفتر رقم: 1937، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحت» من مرسى صفاقس، بتاريخ 1859-1861. دفتر رقم: 1939، شبه بالدفتر السابق ويتعلّق بميناء المهدية ويعود لنفس التاريخ. دفتر رقم: 1940، «تفاكر السراح» من عنة موانئ بالإبالة (غير مكتمل =

حضورهم كذلك في موانئ أخرى للغرض ذاته⁽⁸⁵⁾.

جدول رقم 11

تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سني 1813 و 1814⁽⁸⁶⁾

البيضاة	الكمية ⁽⁸⁷⁾	الأداء ⁽⁸⁸⁾	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون	25,000	75,000	83	21
النسب المئوية	%45,1	%45,1	%46	%42
تجار أوروبيون	7,620	22,860	17	8
النسب المئوية	%13,8	%13,8	%13,5	%16
تجار يهود	22,750	68,250	51	21
النسب المئوية	%41,1	%41,1	%40,5	%42
المجموع	55,370	116,110	126	50
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

= الصفحات) بتاريخ 1855-1860. دفتر رقم: 1941، شبه بالدَفتَر الأول لميناء صفاقس ويمتد تاريخه إلى سنة 1862. دفتر رقم: 1945 ورقم: 1946، مداخل جمرَك المنستير من «المراحات» بتاريخ 1859-1862. دفتر رقم: 1948 ورقم: 1949، شبه بالدَفتَرين السابقين ويتعلّق بجمرك سوسة، ويمتد تاريخ الدَفتَر الثاني إلى 1872.

(85) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1938، صادرات البيضاة الخاضعة «للمراحات» من مرسى قليبية بتاريخ 1859-1860. دفتر رقم: 1943، شبه بالدَفتَر السابق ويتعلّق بميناء بنزرت. دفتر رقم: 1944، شبه بالدَفتَر السابق ويتعلّق بميناء جربة ويمتد تاريخه إلى سنة 1862.

(86) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(87) الكمية وودت بحساب «المطر» كوحدة كيل للزيت، وسعة المطر من الزيت تختلف من منطقة إلى أخرى.

(88) الأداء بحساب الزئال، وهو الثمن الجملي «لتذاكر مراح» الزيت، وقد وُظف 3 ريالاً على تصدير قفيز واحد.

جدول رقم 12
تصدير زيت الزيتون من الإبلالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858⁽⁸⁹⁾

البضاعة / التجار	الكمية	الأداء	عدد المبيعات	عدد التجار
تجار مسلمون	0	0	0	0
النسب المئوية	%0	%0	%0	%0
تجار أوروبيون	212,210	791,098	55	12
النسب المئوية	%24,2	%24,6	%14,5	%52,2
تجار يهود	665,185	2,423,619	323	11
النسب المئوية	%75,8	%75,4	%85,5	%47,8
المجموع	877,395	3,214,717	378	23
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

تستحيل علينا المقارنة بين ما صدر من زبوت في بدايات القرن التاسع عشر وما صدر من نفس البضاعة بعد أربعة عقود، فالفوارق الهائلة بين مجموع كميات كلتا الفترتين لا يُشير إلا إلى تطور في المحاصيل ناتج عن عاملين أساسيين، أولاً اختلاف مردودية الإنتاج حسب السنوات، سواء كانت سنوات ذات مردودية حنة أو متوسطة أو ضعيفة. ثانياً امتداد زراعة الزيتون وتوسع غاباتها بمنطقة الساحل خاصة⁽⁹⁰⁾.

(89) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.بوت، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره، وتنطبق ملاحظات الجدول السابق على هذا الجدول أيضاً.

(90) Chénif, M.H., «Propriété des oliviers au sahel des débuts du XVIIe à ceux du XIXe siècles», in actes du premier congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, C.E.R.E.S., 1979, t.2., p. 209-237.

رقية، مراد: ملكية الزيتون بغابة مدينة سوسة لسنة 1840 من خلال دفتر القانون رقم 1653، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ توفيق البشروشي، الجامعة التونسية، 1981، ص 19-32.

ففي فترة الإحصاء الأول التي يمكن أن ندرجها ضمن الفترات ذات المحاصيل المتوسطة⁽⁹¹⁾، كما في فترة الإحصاء الثاني التي لا توحى إلا بارتفاع هام في المحاصيل⁽⁹²⁾، يتأكد لنا انفتاح الأسواق المتوسطة لاستقطاب هذه البضاعة، وفي الوقت ذاته يتأكد لنا كذلك سعي الدولة إلى تنشيط تجارتها الخارجية وأساساً تدعيم مداخلها مما يعود إليها من هذا القطاع الذي استمر فيه تقريباً جميع المصنّرين المتواجدين بالساحة التجارية للإيالة، لكن بمقادير مالية متفاوتة كشفت لنا عن أبرزهم أموالاً وأعمالاً.

إذا انطلقنا من كميات الزيت المصنّرة بين سنتي 1813 و1814 نلاحظ أن التنافس كان على أشده بين التجار المسلمين الذين وظّفوا ما قيمته 75,000 ريال لاقتناء رخص «لوسن» 25,000 مطر من الزيت (45,1% من الكمية الجمليّة) من خلال 21 عملية شحن قام بها 21 تاجراً، وبين التجار اليهود الذين ماثل عددهم عدد التجار المسلمين وتوصلوا إلى تصدير 22,750 مطر زيت بمبلغ جملي «لتذاكر السراح» بلغ 68,250 ريالاً (41,1%) احتوت عليها 51 عملية شحن، في حين أن التجار الأوروبيين وعددهم لم يتمدّ الشمانية لم تسمح لهم رخص «سراح» الزيت من تصدير سوى كمية متواضعة لم تتجاوز 7620 مطراً (13,8%) بقيمة 22,860 ريالاً أي بحساب 3 ريالات عن المطر الواحد لم تطبق عليهم فحسب بل أذاها كلّ المصنّرين على السواء.

فيما يتعلق بالنشاط التجاري للمسلمين يجب التذكير بأن نفس المصنّرين

(91) حكمنا على هذه الفترة بأنها من السنوات ذات المحاصيل المتوسطة انطلاقاً من الأرقام التي أحصاها الأستاذ الصادق بويكر والمتعلقة بسنة 1700 حيث عدّ ما وزنه 480,000 كلف من الزيت صُدّرت إلى مرسيليا دون الموانئ الأخرى.

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 117.

وإذا حولنا إلى وحدة الكلف مجموع الكميات التي صُدّرت في فترة الإحصاء الأول وهي 55,370 مطراً من الزيت نجدها تناهز 989,738 كلف، علماً أننا استعملنا في عملية التحويل متوسط وزن المطر بالكلف خلال القرن التاسع عشر بالنسبة لمطر زيت تونس وسوسة والمهدية وصفاقس (حول وزن المطر بهذه المناطق انظر فهرس الكلمات في آخر هذه الدراسة)، كما أنّ أغلب هذه الكمية تمّ تصديرها خلال سنة 1229 هجري/ كانون الأول/ ديسمبر 1813 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1814.

(92) حسب مقارنتنا لبعض أرقام تصدير كميات الزيت أتضح لنا أن البلاد التونسية لم يسبق =

الذين سيطروا على تجارة القمح في هذه الفترة وهم يونس بن يونس وسليمان بن الحاج وحمودة الأصرم وانضفت إليهم شخصية مخزنية أخرى وهو محمد الجلولي، كان لهم نصيب هام في تجارة الزيت عادلته نسته حوالي 66,5% من جملة ما سجلته الجمارك التونسية من هذه البضاعة على التجار المسلمين سواء لتصديره خارج الإيالة أو لنقله عبر الموانئ الداخلية.

ويبدو أنّ استثمارات التجار اليهود في هذه البضاعة والتي قاربت في مجملها الكميات التي اقتناها جميع التجار المسلمين وفاقت في الوقت ذاته ما صدره رجال المخزن الآنف ذكرهم، قد تداركوا بها ما لم يستثمروه في تجارة القمح أساساً والتي خضت بها الذولة الموالين لها بدرجة أولى⁽⁹³⁾، فإذا قارنا الإحصاءات الكمية لاقتناء «تذاكر وسق» الزيت من قبل المسلمين نلاحظ أنّ نسبة هامة منها لم تكن موجهة لتعبير موانئ الإيالة ذلك أنّنا لا نخال أنّ كميات محدودة تراوح مكيالها بين 0,5 و12,75 مطر زيت تغري أصحابها بتصديرها إضافة إلى أنّ نشاطهم غير متواتر واقتصر في أحسن الحالات على ثلاث عمليات⁽⁹⁴⁾. بالمقابل نلاحظ أنّ الكميات التي اقتناها التجار اليهود لم ينحدر مكيالها عن 100 مطر باستثناء 4 عمليات شحن تراوحت بين 10 و70 مطراً⁽⁹⁵⁾. وهنا يتأكد لدينا مرة أخرى وفي نفس الفترة تراجع استثماراتهم في البضائع ذات الأداومات الثقيلة، وتسخير أموالهم نحو بضائع لم تطأها أقدام المنافسين بشدة والذين بإمكانهم أن يشكّلوا عائقاً أمامهم لتسويق بضائعهم.

في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر تغيّرت تماماً موازين تصدير الزيوت⁽⁹⁶⁾، ففي هذه الفترة كذلك هناك فوارق جمّة، لكن بين الكميات التي صدرها التجار الأوروبيون وبين ما صدره التجار اليهود ذلك أنّ الساحة التجارية قد

= لها وأن صدرت مثل هذه الكمية. انظر: تصدير الزيت بين 1271 و1274 هجري، أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(93) انظر: ما أوردها عند نمرضا لاستثمارات اليهود في الحبوب.

(94) الأمثلة متعدّدة في هذا الجانب ويكفي أن نشير إلى الصفحات 3، 4، 5، 7، 9، 10، 13، 16، 17، 18، 19، 20... إلخ، من أ.وت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره.

(95) أ.وت.، المصدر السابق، ص 8، 17، 21، 23.

(96) راجع أعلاه جدول: «تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سني 1856 و1858».

شعت من أصحاب أموال محليين مسلمين قادرين على خدمة رجال السلطة كما خدموهم في أحقاب سابقة. وقد استطاعت في هذه الفترة نخبة من المصنّرين اليهود اختلفت انتماءاتهم من «توانسة» و«قرانة» و«حماية»، كما اختلفت مقادير استثماراتهم، وارتبطت بالعديد من المؤسسات والشركات التجارية الأجنبية، من تصدير ما تجاوزت كميته 665,185 مطن زيت احتوت عليها 323 عملية شحن أشرف عليها 11 تاجراً لا غير، وقد عاد لخزينة الدولة من «تذاكر السراج» فحسب ما شارف مبلغه مليونين ونصف مليون ريال (2,423,619 ريالاً)، أي بنسبة 75,5% من جملة مداخيل هذه البضاعة، أما النسبة المتبقية والتي لم تتعدّ عتبة 25% من الكميات المصدّرة (212,210 مطن زيت) ومن قيمة «تذاكر الوسق» (791,098 ريالاً) فقد كانت من نصيب 12 تاجراً أوروبياً أغلبهم من الفرنسيين ودونهم عدداً الإيطاليون ثم المالطيون واليونانيون المستثمرون لحساب بعض الشركات الإنكليزية.

وحسب هذا الإحصاء فإن جملة كميات زيت الزيتون التي عبرت الموانئ التونسية في اتجاه أوروبا بلغت 877,395 مطنراً لا تتم إلا عن تمويل الدولة على إيرادات هذه البضاعة التي أنتجت لها ما بلغ 3,214,717 ريالاً، وهو مقدار مالي هام يساهم حتماً في التقليل من حدة الأزمة المالية التي حلت بها في هذه الفترة. وقد وجدت في نشاط المصنّرين اليهود وحركيتهم وعلاقاتهم بالموانئ المتوسطية وبكبرى شركات الاستيراد في عنة بلدان أوروبية ما ساعدها ويسر لها تصريف أهم إنتاجها الفلاحي.

2 - منتجات فلاحية أخرى

إذا راهنت الدولة على امتداد الفترة الحديثة على تصدير أهم إنتاجها الفلاحي مثل القمح والشعير و«الخشاخش» بمختلف أنواعها وكذلك زيت الزيتون، وأخضعت بيعها قسراً إلى «تذاكر السراج» فإنه تواجدت منتجات أخرى متعددة الأصناف بموانئ التصدير أعيدت لسوق خارج أسواق الإيالة لكن أخرجتها الدولة من دائرة أدائها الثقيلة ووظفت عليها رسوماً جمركية عادية، ورغم طول قائمة هذه المنتجات التي تراوحت أنواعها بين 13 و15 صنفاً فإننا نقتصر على تلك التي ساهمت في تنشيط جزء من قطاع التجارة الخارجية، ذلك أن التدقيق في تتبع

تفاصيلها لا نخاله ذا فائدة تدعم هذه الدراسة سواء بالنسبة لبضائع التصدير عامة أو بالنسبة لاستثمارات التجار اليهود فيها.

أ - تصدير التمور

من أهم المنتجات الفلاحية بجنوب البلاد التونسية، وقد أرسى تصديره منافسة شديدة بين اليهود المحليين والتجار الفرنسيين الذين تهاوتوا على اقتنائه منذ القرن السابع عشر، وقد كانت أسبقية المبادرة في تسويقه خارج حدود الإيالة⁽⁹⁷⁾، والتفطن إلى ما يمكن أن يدره تصديره من أرباح، إلى التجار اليهود بحكم معرفتهم لمنتجات البلاد، وبحكم تقاليدهم الخاصة في تحويله إلى مشروبات روحية مثله مثل سائر المقطرات أو «العراقي» المستخرجة من «الشريحة» أو الزبيب⁽⁹⁸⁾.

ورغم ندرة الإحصاءات، وقلة المعلومات حول هذه البضاعة وتجارتها فإن ما سجلته إدارة الجمارك بكشوف الأداءات في أربعينيات القرن التاسع عشر كفيل بأن يسط لنا عينة عن تصدير هذه البضاعة وتجارها ومالك رواجها، وهو ما تضمنه إحصاء تصدير التمور لسنة 1814. (انظر: الجدول رقم 13)⁽⁹⁹⁾.

عبرت الموانئ التونسية بين بداية سنة 1844 ونهايتها ما قدر وزنه بحوالي 3,271 قنطاراً من التمور، أذى عليها أصحابها ما تساوى وهذا الرقم رسوماً جمركية انطلاقاً من توظيف الدولة على كل قنطار عُذ للتصدير ريالاً واحداً.

ولا يمكننا في هذا الإطار أن نُصدر أحكاماً حول تقدير حجم هذه الكميات المصدرة لانعدام وسائل المقارنة، أو بالأحرى غياب إحصاءات لكميات هذه البضاعة ولما وظف عليها من أداءات. لكن ما تضمنته هذه العينة كفيل بأن يكشف لنا إلى حدٍ نَسَبٍ توزع هذه الكميات بين المصدّرين، والتي كانت الأولوية فيها

A.E.P., A.C.F.T., 597 a du 19/6/1688. in Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. (97) 115.

(98) انظر: لزمة الشريحة بهذه الدراسة.

(99) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1955، تسجيل يومي لمداخل الدولة من تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي، بتاريخ 1259-1261 هجري (1843-1846).

إلى 18 تاجراً يهودياً خولتهم مبالغ الاستثمار التي رصدوها لهذه البضاعة (2,472 ريالاً) من تصدير ثلاثة أرباع الكميات المصدرة (2,472 قنطاراً) حوتها 35 عملية شحن، في حين أنّ التجار الأوروبيين رغم معرفتهم بأسواقهم وبطلباتها من هذه البضاعة فإنّ استثماراتهم لم تحظ إلاّ بالنزر القليل منها، إذ لم تتجاوز الكميات المقنتاة من قبلي 13 تاجراً لتسويقها ببلدانهم الخمس من إجمالي الكمية التي صُنّرت (648 قنطاراً).

جدول رقم 13
تصدير التمور من الإيالة التونسية سنة 1844

الكمية (100)	الأداء (101)	عدد العمليات	عدد التجار	البضاعة / التجار
151	151	4	4	تجار مسلمون
%4,6	%4,6	%6,6	%11,5	النسب المئوية
648	648	21	13	تجار أوروبيون
%19,8	%19,8	%35	%37,1	النسب المئوية
2,472	2,472	33	18	تجار يهود
%75,6	%75,6	%58,4	%51,4	النسب المئوية
3,271	3,271	60	35	المجموع
%100	%100	%100	%100	النسب المئوية

وتُوحى لنا ضعف استثمارات التجار الأوروبيين في هذه البضاعة بقلة معرفتهم بعروض الأسواق المحلية البعيدة عن المراكز التجارية الأولى للإيالة، وبما يمكن أن توفره هذه الأسواق المرتكزة بمشارف الصحراء من بضائع ذات أرباح هامة خاصة وأنّ الرسوم الجمركية التي حدّدت لتصديرها غير مرتفعة (ريال واحد

(100) الكمية وردت بحساب «الحصيرة» كوحدة وزن للتمور وبعض البضائع الأخرى ويعادل وزنها القنطار، كما ثبت بنفس المصدر.
(101) الأداء بحساب الريال.

على كلٍ قطار). وتنطبق ضعف هذه الاستثمارات على التجار المسلمين لكن بصفة مغايرة، إذ لم يتوصلوا إلى وسق سوى 151 فنتاراً أي ما يعادل نسبة مئوية ضعيفة جداً لم تتجاوز 4,6% من جملة الكميات المصدرة عادت مكاسبها على أربعة تجار لا غير. ويمكن أن يُعزى هذا الضعف إلى عدم تأقلم أغلب التجار المسلمين مع فضاءات تجارية غير الفضاءات التي اعتادوها، خاصة وأنّ الأسواق الشرقية المحببة لديهم في غنى عن هذه البضاعة بما أنها متوفرة هناك⁽¹⁰²⁾، ذلك أنّ جملة الكميات المصدرة كما أثبتت سجلات جمرك حلق الوادي صبت في عدة موانئ أوروبية وخاصة منها الموانئ الفرنسية.

ب - تصدير الحناء

إذا كانت أغلب المنتجات الفلاحية التي صدرت من الإيالة هي من صنف المواد الغذائية، فإنّ الحناء تكاد تكون البضاعة الوحيدة التي تدخل في إطار تصدير مواد الزينة، إذ نتخذ منها النساء خضاباً للشعر ومادة لصنع الأظافر، كما يوظف مسحوقها كذلك في تحضير بعض العقاقير والأدوية⁽¹⁰³⁾.

وعلى غرار التمر كان المصدر الأساسي لإنتاج الحناء بعض المناطق بجنوب البلاد بما أنّ المزود الرئيسي للمصدرين من هذه المادة هي منطقة قابس كما أثبت ذلك سجلات المتجر في العديد من صفحاتها⁽¹⁰⁴⁾. وبالرغم من أنّ هذه المادة لا نعدّ من المواد الأساسية في قوائم البضائع التي تصدرها الإيالة، فإنّ

Ali, Robert. , *Le palmier - dattier: Histoire d'une plante en Méditerranée*, Edisud, (102) 1995, 45P. p. 16-18.

(103) حسب عادات تزيين النساء بالبلاد التونسية يتخذ من الحناء خضاباً للشعر واليدين والرّجلين، أمّا في بعض البلدان الأوروبية وخاصة منها فرنسا وبعض المدن بجنوب إيطاليا فإنّ استعمالها يقتصر على صبغ الشعر والأظافر. وقلبيّاً لم يكن استعمالها حكراً على النساء، فكثيراً ما كان الرّجال يتملّونها لتخضب لحاهم.

Maurin-Garcia, Michèle., *Le henné: Plante du paradis*, Casablanca, 1993, 192P., p. 5, 21.

(104) أ.وت.، دفتر رقم: 1955، سق ذكره، ص4، 7، 8، 12.

عرفت منطقة قابس بإنتاجها الغزير للحناء، وإلى الآن مازالت شهرة «حنّة قابس» ذاتمة الصيت محليّاً ومغاربيّاً إنتاجاً وجودة.

بعض التجار وخاصة اليهود قد سخرّوا جزءاً من استثماراتهم للتجار بها بإيفادها أساساً إلى الموانئ الأوروبية. وقد توزّعت هذه الكميات على البحر التالي⁽¹⁰⁵⁾:

جدول رقم 14
تصدير الحناء من الإيالة التونسية سنة 1844

البيضاة	الكمية ⁽¹⁰⁶⁾	الأداء ⁽¹⁰⁷⁾	عدد المعاملات	عدد التجار
تجار مسلمون	8	10	3	3
النسبة المئوية ⁽¹⁰⁸⁾	%1,3	%1,3	%10	%17,6
تجار أوروبيون	138	172	4	3
النسبة المئوية	%22,3	%22,3	%13,3	%17,6
تجار يهود	473	591,75	23	11
النسبة المئوية	%76,4	%76,4	%76,6	%64,7
المجموع	619	773,75	30	17
النسبة المئوية	%100	%100	%100	%100

يبدو أنّ قرب اليهود من مناطق إنتاج الحناء وخاصة يهود قابس قد يسّر لهم اقتناء أغلب الكميات من هذه البيضاة، حيث سجلت وثائق المتجر 11 تاجراً، 6 منهم أصلو قابس بحكم الألقاب التي وسموها بها، بلغت قيمة أداءاتهم على تصدير 473 «حصيرة» حناء 75، 591 ريالاً، أي بحساب ريال وربيع الزبال على «الحصيرة» الواحدة⁽¹⁰⁹⁾.

(105) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.وت.، المصدر السابق.

(106) الكمية وردت بحساب «الحصيرة» كوحدة وزن للحناء.

(107) الأداء بحساب الزبال.

(108) النسبة المئوية مستخرجة من مجموع كلّ عمود.

(109) في الحقيقة لا يشير سجل المتجر الذي استخرجنا منه هذا الإحصاء إلى مبلغ الأداء الموظف على كمية هذه البيضاة، لكن انطلاقاً من عملية حسابية تأكدنا من أنّ القيمة المالية لهذا الأداء قد حُدثت بمبلغ ريال وربيع الزبال عن «الحصيرة» الواحدة، وقد تساوى دفع هذا الأداء على جميع المصدّرين بمختلف انتماءاتهم. ومن أجل التّحقيق في هذه المسألة اتّبعنا العديد من الشواهد نورد البعض منها: * 106 ريال وربيع 85 «حصيرة» =

والتي عادل وزنها وزن القنطار⁽¹¹⁰⁾، شحنت عبر 23 عملية.

وتشير أوزان هذه الكميات إلى ارتفاعها كمّاً وثمناً وأداة على ما وقع تصديره من قبل التجار الأوروبيين الذين كانت مشاركتهم في حدود 22,3% من جملة الكمية المصدرة ويمثل هذا العدد كانت أداءاتهم، وكذلك الحال مع التجار المسلمين الذين لم يتوصلوا إلا إلى شحن كمية محدودة جداً لم تنمذ رسومها الجمركية 10 ريالات لعدم تجاوز وزنها 8 «حصيرة»، الأمر الذي يجعلنا نشك في وجهتها أو بالأحرى في تصديرها فعلاً، ذلك أنّ هذه الكمية القليلة وقع شحنها من ميناء قابس، في حين أنّ الكميات الأخرى التي سجلت بأسماء التجار اليهود والتجار الأوروبيين تم شحنها من ميناءي حلق الوادي والبحيرة وهما الميناءان المؤهلان أكثر من بقية موانئ الإيالة لاستقبال سفن التجارة الدولية.

ما يمكن أن نشير إليه حول مكانة المنتجات الفلاحية جنوب البلاد كالشمور والحناء في التجارة الخارجية للإيالة، أنّه خلافاً للتجار المسلمين العارفين بقيمة هذه البضاعة وتجارها على الأقل في الأسواق المحلية، وعلى عكس التجار الأوروبيين المطلعين هم كذلك على طلبات أسواق بلدانهم، كان السبق والتفوق للتجار اليهود وخاصة المحليين منهم في إفاد أهم هذه المنتجات من جنوب الإيالة إلى أسواق أوروبا، وبعبارة أخرى كان لهم إسهام في وصل الصحراء بشمال المتوسط.

= حناء لشالوم القابسي. * 31 ريالاً وربع 41 «حصيرة حناء» للقالد نسيم. * 66 ريالاً وربع 53 «حصيرة حناء» للصراتي بونانو. * 61 ريالاً وربع 49 «حصيرة حناء» لأندريه. * 3 ريال وثلاث أرباع 3 «حصيرة حناء» لسليمان بن أحمد الجبري. * 2 ريال ونصف 2 «حصيرة حناء» لمحمد الأرناؤوط. المصدر السابق، ص 4، 8-9، 13، 15، 21.

(110) لا تشير الوثائق إلى أنّ وزن «حصيرة» الحناء يعادل القنطار، لكن في مناسبتين فقط بالمصدر المعتمد تسجل كمية الحناء المصدرة بحساب القنطار ويؤلف على الوزن ذاته نفس قيمة الأداء الذي وُلف على «الحصيرة»، وللتوضيح ثبت هذين المثالين: 28 ريالاً وثلاثة أرباع 23 قنطاراً حناء لأندريه. 10 ريالات 8 «قناطر حناء» لتونين. ونستبعد أنّ كاتب السجل قد وقع في خطأ ذلك أنّ هذه الكميات المنصورة بحساب القنطار ذات وزن مرتفع تجعله يتفطن أنّ كان هناك اختلاف بين وزن القنطار ووزن «الحصيرة»، ويبدو أنّ وحدة الوزن هذه أي «الحصيرة» التي استعملت في موانئ الإيالة قد عادت القنطار في الموازين الفرنسية، ذلك أنّه إذا تأملنا جيداً في هذين المثالين نجد أنّ مصيري هذه الكميات هما تاجران فرنسيان. المصدر السابق، ص 17، 23.

3 - المواد الأولية والمواد المصنعة

ارتبطت المواد الأولية والمواد المصنعة التي صوّرتها الإيالة التونسية في الفترة الحديثة بأنشطة القطاع الفلاحي وإنتاجه، وبالرغم من عدم تنوعها فقد ساهمت في بعض البضائع منها في تشييط حركة التجارة الخارجية، وقد كان وراء ازدهار تصديرها في العديد من الفترات الاستثمارات المائيّة للتجار اليهود الذين كانت لهم سيطرة واضحة على الاتجار في بعض هذه المواد والتي سنقتصر على أهمّها هنا وهي الجلد والصّابون بنوعي «الحجري» و«الطري».

أ - الجلد

لا تتضمّن سجلّات دار الجلد ووثائق حساباتها شواهد مرقّمة لكميات البضائع التي صوّرتها من جلد أو شمع أو عمل، وما يعترضنا في غيرها من المصادر بعض الشّذرات من الأرقام كذكر أنّ البلاد التونسية تصدّر في السّنة الواحدة بين 50,000 و60,000 قطعة من الجلد⁽¹¹¹⁾، وهي أرقام لا تؤسّس لمعرفة نائمة بحجم هذه التجارة أو الأرباح التي تأتّى لتجارها، لكن بإمكاننا أن نتجاوز هذا العائق بالنظر في أسعار لزّمة دار الجلد باعتبار أنّ الجزء الكبير من بضاعتها عُذّ للتصدير⁽¹¹²⁾، وبالتطّرق إلى آليات سيطرتهم على هذه التجارة من نهاية القرن السابع عشر إلى العشريّة الأولى من القرن التاسع عشر.

لقد اعترضتنا، ونحن نصفّح وثائق مؤسّسة دار الجلد لأواسط القرن الثامن عشر بعض المصطلحات التي تثير الانتباه مثل «يهود دار الجلد»، «قرانة دار الجلد» و«تجار دار الجلد»⁽¹¹³⁾، وإذا تشير هذه المصطلحات صراحة إلى المكانة التي اكتسبها اليهود في صلب هذه المؤسّسة، إلّا أنّها من جانب آخر تعبّر عن اعتراف

(111) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., Mémoire de Jean-Batiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28/8/1686, p. 388-391.

(112) وهو ما تضمّنه الجزء الذي خصّصناه للزّمة دار الجلد في هذه الدراسة.

(113) لأن كان مصطلح «تجار دار الجلد» لا يعبّر عن تواجد اليهود بهذه المؤسّسة، فاله ثبت لدينا بمدّ مقارنة الوثائق ومطابقتها لنفس الفترة ولنفس التّواتر أنّ المقصود بذلك هم التجار اليهود دون سواهم. للتدقيق انظر على سبيل المثال: أ.وت، دفتر رقم: 2162، ورقم: 2163، سبق ذكرهما.

الدولة، سلطة وتجاراً، بثاتهم فيها وتأصلهم بها، الأمر الذي قاد كسبة هذه الوثائق إلى نعتهم باسمها واعتبارهم متمين إليها.

تروحي لنا هذه الملاحظات الأولية بتداولهم تجارة الجلود بصفة مستمرة ومتواصلة، أثبتت تواجدهم بها، كما تروحي لنا بالشهرة التي اكتسبها، سواء لدى السلطة أو لدى المجتمع من خلال نمسكهم بها، وهذا من شأنه أن يقودنا إلى البحث عن دوايل عملهم فيها، وتتبع جذور مكتسباتهم بها.

لم يكن جذق دوايل الاتجار في الجلود والعمل بمادته المرتكز أساساً على نسويقه داخل البلاد وخارجها، مقتصرأ على التجار اليهود، كما لم يكن إطلاقاً حكراً عليهم، فقد تداول أمره المورسكيون بحلولهم بالبلاد وسيطرتهم على مادته وأسواقه. ومن باب الاحتمال أن يكون الإطار الذي جمع المورسكيين باليهود المهجرين من الجزيرة الإيبيرية قد يشر لهم انضمامهم إلى هذا الفرع التجاري، إذ أن بروز اليهود في ميدان الجلود - حسب ما تشير إليه بعض الوثائق - قد تزامن وأواخر القرن السادس عشر⁽¹¹⁴⁾، وتدعم أكثر في أواسط القرن الذي تلاه، بعد أن تركه المورسكيون دون رجعة خلال العشرية الثانية منه⁽¹¹⁵⁾.

ويبدو أن الفجوة التي تركها المورسكيون في هذا النشاط قد شغلها بعض التجار اليهود، وأحكموا استغلالها، داحرين بذلك التجار الفرنسيين المنافس الأول والدائم لهم لعدم تكافؤ القوة المالية للطرفين، ذلك أنه في سنيين القرن السابع عشر خض جمرک الجلود التجار اليهود بقطع الجلود الجيدة والكبيرة حجماً، بينما منح أو بالأحرى فرض على التجار الفرنسيين اقتناء القطع الصغيرة التي يتقاسمونها فيما بينهم⁽¹¹⁶⁾. فهل يمكن أن يكون هذا التعامل ناتجاً عن نواطر قيادة الجمرک مع اليهود على حساب الفرنسيين الذين كان لهم باع أيضاً في هذا النشاط وغيره، وفي تجارة البلاد الخارجية عموماً؟

لا يمكن التعلق بصحة هذا الافتراض، ولا التأكيد على صيغ هذا التواطل ذلك أن المعاملات التجارية قد فرضتهم، إذ من المبادئ القانونية لسوق كثر على

Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 123.

(114)

(115) المرجع السابق.

(116) المرجع السابق.

بضاعتها الطلب أن ينحاز العارض لمن يدفع أكثر. وفي هذه الفترة كان التقدم في هذا النشاط لصالح اليهود باعتبارهم الأقوى مالياً⁽¹¹⁷⁾. وحسب اعتقادنا لم تكن هذه القوة المالية التي كانت بين يدي ثلّة من التجار اليهود هي المقياس، ولا العامل الوحيد الذي أدى إلى إقصاء التجار الفرنسيين من جودة هذه البضاعة، والإشراف عليها، بل تواجده عوامل أخرى أطاحت بهذه المنافسة، منها الشبكة التي أحكم حياتها التجار اليهود الأرائل، سواء تلك التي تعلّق بتجميع مادة الجلد أو تلك التي تروّجه داخل البلاد وتصنّره إلى خارجها.

على المستوى الأول أي جمع البضاعة لتحويلها، لم يصطدم هؤلاء التجار بموانئ من شأنها أن تصدّهم عن هذا النشاط، أو تحول دونهم والوصول إلى مادته بعسر، إذ مهد لهم المورسكيون من قبل، أرضية خصبة أينعت ثماراً استفادوا هم من قطفها، ونسنتج ذلك بتتبع مناطق إنتاج الجلود التي كانت مراكز استقرار المورسكيين سابقاً والتي مثلت المجتمع الأول لمصادر الجلد⁽¹¹⁸⁾ بشتى أنواعه وأصنافه وأحجامه. ويمكن أن يتجلى دورهم هنا في إيجاد أسواق مضمونة يُصرف فيها كلّ إنتاج هذه المادة، وهو دور يمكن أن يتوصلوا إلى القيام به دون عناء، فالسوق المحلية بالرغم من محدودية آفاقها تتأني ضمانتها من حاجتها الملحة لهذه البضاعة، إذ لا تكاد حرفة من الحرف تستغني عنها سواء في المدن أو في الأرياف⁽¹¹⁹⁾. أما الأسواق الخارجية، فقد فتحت أبوابها لاستقبال هذه البضاعة، وتوجيه النصيب الأوفر من حيث الكمية والنوعية الجيدة نحو ليفورنو⁽¹²⁰⁾، بحكم العلاقات التجارية التي كانت تربط هؤلاء بنظرائهم من اليهود في هذا الميناء الذي اكتسحت البضائع الواردة عليه عموماً البلدان الشمالية لأوروبا⁽¹²¹⁾. هذا بالإضافة إلى الكميات التي كانت تصل إلى ميناء مرصليا والمساهمة في مزيد ترويج هذه

Grandchamp, P, *La France...*, op. cit., t. IX, p. XXVII.

(117)

Mazouz - Ben Achour, H; «implantation andalouse et structuration du Dar al
Gild: Hypothèse sur les origines de cette ferme», *Sharq Al - Andalus*, n°. 7, 1990,
p. 13.

(119) انظر لاحقاً: ما سيذكر حول تعدّد الأسواق والحرف التي تستعمل مادة الجلد.

Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 124.

(120)

Philippini, J.P; *Le port de Livourne...* op. cit., p. 51-53.

(121)

البضاعة عن طريق التجار الفرنسيين الذين أخضعتهم الحاجة إلى شراء الجلود الجيدة من اليهود⁽¹²²⁾، وكان دور الفرنسيين في هذه الفترة لم يزد عن الوساطة التي تقلل من نسبة أرباحهم لإبلاغ ما يقتنونه لميناء مرسيليا، الذي لا يقل نشاطه أهمية عن نشاط ميناء ليفورنو.

ويمكن هنا إدراج المعطى الأهم الذي مكّن التجار اليهود من الضمرد أمام أي شكل من أشكال المنافسة، إذ بعد تخليهم عن ممارسة العمل وفق هذه البضاعة لفترة تزامت والحرب الأهلية (1675-1685)، توصلوا من جديد إلى اقتناء لزمة جمر الجلود سنة 1687⁽¹²³⁾ وإحاطتها بطريقة عمل محكمة جيداً في صلب ما أطلق عليه اسم «شركة الجيورناطة» التي مكنتهم من التحكم في تصدير جلود الإيالة لأكثر من قرن وربع القرن.

ب - الصابون

على نقيض تجارة الزيت تماماً لم تماش تجارة تصدير الصابون بنوعيه «الحجري» و«الطري» على نفس النسق من التطور مع تصدير زيوت الإيالة، فإذا ما قارننا سنتي 1813 و1814 وسنتي 1856 و1858، يمكن أن نلاحظ أنه كلما ارتفعت كميات الزيت أو محاصيل زيت الزيتون بشكل عام، تدنت صادرات الصابون والعكس أجازته كذلك هذه الإحصاءات بالرغم من ارتباط صناعة هذه المائدة وتطور تجارتها بصادات الزيتون في ازدهارها كما في ركودها⁽¹²⁴⁾. وهو ما ثبت لدينا من خلال الجدولين التاليين.

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 123.

(122)

A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688., cité in: Boubaker, S; *Ibid.*

(123)

(124) راجع جدول تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1813-1814 وسنتي 1856

و1858.

جدول رقم 15
تصدير الصابون من الإيالة التونسية بين سني 1813 و 1814⁽¹²⁵⁾

المتجارة	البضاعة	الكمية ⁽¹²⁶⁾	الأداء ⁽¹²⁷⁾	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون		2,309	6,927	14	7
النسب المئوية		%28,5	%28,5	%19,4	%18,4
تجار أوروبيون		875	2,625	9	8
النسب المئوية		%10,8	%10,8	%12,5	%21
تجار يهود		4,916	14,748	49	23
النسب المئوية		%60,7	%60,7	%68,1	%60,5
المجموع		8,100	24,300	72	38
النسب المئوية		%100	%100	%100	%100

جدول رقم 16
تصدير الصابون من الإيالة التونسية بين سني 1856 و 1858⁽¹²⁸⁾

المتجارة	البضاعة ⁽¹²⁹⁾	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون		25	187,5	1	1
النسب المئوية		%1	%1	%5	%9,1
تجار أوروبيون		100	750	1	1

(125) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(126) الكمية وودت بحساب «القنطار» كوحدة وزن للصابون.

(127) الأداء بحساب الريال، وهو الثمن الجملي «لتفاكر سراح» الزيت، وقد حدد ثمن «التذكرة» للقنطار الواحد بمبلغ 3 ريالات.

(128) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(129) ملاحظات الجدول السابق تنطبق على هذا الجدول كذلك، إلا أنّ ثمن «تذكرة السراح» ارتفعت قيمتها زمن هذا الإحصاء فأصبحت 7,5 ريالات بالنسبة للقنطار الواحد.

النسبة المئوية	النسبة المئوية	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
النسبة المئوية	3,7%	3,7%	5%	9,1%	
تجار يهود	2549	19,121	18	9	
النسبة المئوية	95,3%	95,3%	90%	81,9%	
المجموع	2,674	20,058	20	11	
النسبة المئوية	100%	100%	100%	100%	

ما أُلّف بين هذين الإحصاءين وجمع بينهما دون تدقيق في مجموع الكميات مبدئياً هو السيطرة الواضحة لليهود على تصدير هذه البضاعة، ففي الحقبة الأولى رغم مشاركة 7 تجار مسلمين في تصدير 2,309 قناطير من الصابون، ومساهمة 8 تجار أوروبيين من تصدير 875 قنطاراً فإنّ هؤلاء لم يتوصلوا بمبالغ هذه الكميات مجتمعة (3,184 قنطار صابون) إلى تحقيق استثمارات عادلت أو قاربت قيمتها استثمارات 23 تاجراً يهودياً فاقت الكميات التي صَدَرُوا نسبة 60% (4,916 قنطاراً) عاد للدولة ما مانلها من مبالغ (14,748 ريالاً)، أي بحساب 3 ريالات «لتذكرة سراج» قنطار واحد فرضت على كلّ المصدّرين.

أما خلال الحقبة الثانية فقد تمكّن 18 تاجراً يهودياً من تصدير 2549 قنطاراً احتوتها 18 عملية شحن، وقد مثلت هذه الكمية تقريباً كلّ ما صدر من الإيالة، ذلك أنّ الكميات التي شحنتها التاجران ساسي بن خليفة من ميناء قابس (25 قنطاراً)، والإيطالي «يلافو» (Pelafo) من ميناء سوسة لم تتعدّ نسبتها 4,7%، ولم يتجاوز ثمن رخصتي تصديرهما 937 ريالاً ونصف الزبال أي بتوظيف 7 ريالات ونصف على القنطار الواحد.

قلّة الكميات المصدرة وتراجعها يعودان أساساً إلى قلّة طلبات الأسواق الأوروبية التي لم يصل إليها في أقصى الحالات - حسب تعدادنا - إلا 1,050 قنطاراً بين سنتي 1813 و1814، و380 قنطاراً بين سنتي 1856 و1858، أي بما نسبته على التوالي 12,9% و14,2% من جملة الكميات المصدرة⁽¹³⁰⁾.

(130) هذه الأرقام هي تقريبية وقد أدرجنا هنا ما أمّضت لنا وجهته فحسب، ففي التعداد =

ولا يمكن أن تكون محدوديّة تصدير هذه البضاعة من الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر أو ما قبله بمنأى عما تتعرض إليه صناعته من منافسة شديدة نتيجة تطوّر صناعة الصابون وازدهارها وجودة مآذنها ببعض الأقطار الأوروبية، ونخصّ بالذكر هنا ما حظيت به المصانع المرسيلية من شهرة واسعة في هذه الصناعة اكتسحت بها الأسواق المتوسطية⁽¹³¹⁾، لذلك كانت وجهة هذه البضاعة مشرقة أساساً إذ انحصرت بين مقرّ السلطنة العثمانية وميناء الإسكندرية، وهي الأسواق التي تواصلت معها تجارة الإيالة بهذه البضاعة، كما تواصل معها التجار اليهود وخاصّة المحليّين منهم الذين كانت لهم الأسبقية في تصدير أغلب الكمّات، في فترة تغلّصت فيها طلبات المصانع الأوروبية لاحتياجها فقط إلى المادّة الأوليّة لصناعة الصابون أي الزيت وهو ما استطاع توفيره المصدرون المسلمون واليهود بالتساري تقريباً في مرحلة أولى، وما وفرّه اليهود لوحدهم في مرحلة ثانية⁽¹³²⁾.

لا يمكن النّظر من زاوية المواد التي عرضناها إلى أنّ استثمارات التجار اليهود في قطاع التصدير قد اقتضت على هذه البضائع دون غيرها، أو أنّ نشاطهم في ميدان التجارة البحرية قد حدّد بهذه القائمة التي اخترنا أن نتطرّق فيها لأبرز هذه البضائع قيمة في اقتصاد البلاد عموماً، وأهميتها في نشيط الحركة التجارية. ويكفي أن نشير إلى أنهم استثمروا في أغلب ما وفرته الساحة التجارية للإيالة أو ما عُذّ للتصدير حسب طلبات الأسواق الأجنبية، مثل الشاشية التونسية التي كادت تكون حكراً على التجار المسلمين صناعة ونرويجاً، إلّا أنّ أحد أبرز التجار اليهود

= الأزل ضلّرت كما أشرنا أملاء 1050 قنطاراً توزّعت بين هؤلاء التجار كالأتي: فارنل الإنكليز 400 قنطار تضمّنتها حملتا شحن، ميكل سبنرول 200 قنطار، الصمراني لبيير 125 قنطاراً، النصرانية مينا 100 قنطار، ثمّ محمد الجلولي 225 قنطاراً على يد زهر المالطي. أمّا في التعداد الثاني فقد توزّعت الكمّيات التي توجّهت إلى موانئ إيطاليا على البحر الثاني: فرياط 200 قنطار، بيلافو 100 قنطار، نسيم انجلو 80 قنطاراً. مع الملاحظة أنّا راعينا في نقل هذه الأسماء ما أورده سجلّات الجمرك، انظر: أ.وت.د. دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص9، 15، 24، 26، 29، 34، 41. والدفتر رقم: 1936، ص13، 18، 33.

(131) حول صابون مرسيليا (صناعته وشهرته وعذّ مصانعه وازدهاره عبر العصور) انظر:

Boulanger, Patrick, *Le savon de Marseille*, Equinox, Barbentane 1999, p. 11-13.

(132) راجع الكمّات التي صدرها هؤلاء التجار والتي يتضمّنها جدولاً فنصّير زيت الزيتون من الإيالة التونسية... لشي 1813-1814 وستي 1856 و1858.

خلال القرن السابع عشر اقتحم هذا الميدان وسخر لها من استثماراته ما أقام أربعة مصانع حرفية لصناعتها وجهت أغلب الكميات التي تنتجها إلى الأسواق الشرقية، وتبعاً لها أصبح من أكبر الموردين للصوف الإمبراني ولأنواع عديدة من الأصباغ أهمها لهذه الصناعة القرمز و«البرازيل» و«القوة» و«الملك».

ومثل الشاشية كان تصديرهم لعدة بضائع أخرى بمقادير استثمارات مختلفة لكثرتها هامة كفضار نابل وجربة ومنسوجات باجة والقيروان والجريد، وفي هذا الإطار لا بد من ذكر أن أحد أنواع هذه المنسوجات والمصنعة «الثابت» والتي تتم صناعتها بأياد يهودية في مصانع حرفية بالحاضرة وجربة قد وصلت شهرتها إلى شمال أوروبا حيث كانت تصدر بكميات كبيرة نظراً لتهافت اليهود الأشكنازيين⁽¹³³⁾ على طلبها خاصة من بولونيا. وفي ظل تركيز استثماراتهم المالية بالقطاع التجاري أساساً كان لليهود إسهام في تنشيط تجارة العبور بإعادة تصدير ما استحوذ عليه القراصنة أو ما حملته السفن الأوروبية أو ما أتت به القوافل الصحراوية، وهنا نعوّزنا بالكشوف الإحصائية لإثبات كميات هذه البضائع أو حجم هذه التجارة، لكن ما نؤكد أنه حق استثماراتهم قد شمل تقريباً كل البضائع المتوفرة بالساحة التجارية أو التي ترسي بها، ونشير هنا إلى تجارة التوريد.

II - الاستثمار في بضائع التوريد

إذا انحصرت أغلب البضائع التي صدرها التجار اليهود أو التجار المتواجدون بالساحة التجارية للإيالة بمختلف انتماءاتهم في المنتجات الفلاحية، فإن البضائع التي وردت قد تعددت أنواعها وأشكالها وأحجامها. وقد عبر تنوعها عن افتقار الساحة التجارية إليها، كما عبر عن استجابة الموردين لطلبها، لكن كل على قدر مبالغ استثماراته وحسب شبكات علاقاته التي يترس حول هذه البضائع، ويبدو أن التجار اليهود قد تميزوا عن غيرهم من التجار بميزتين ساهمتا بقدر هام في تلبية احتياجات السوق التونسية، فما هي أهم البضائع التي وردوها؟ وبماذا امتازت؟ وهل ساهمت في فتح السوق المحلية أمام الأسواق الأجنبية؟

مكننا أطلاعنا على سجلات الأداءات الجمركية لبعض سنوات القرن الثامن عشر

(133) سبق وأن عرفنا بهذا المصطلح، انظر سابقاً مصطلح سفارديم.

والقرن الذي تلاه⁽¹³⁴⁾ إلى حد ما من ضبط البضائع التي وزدها التجار اليهود، وهي التي ارتأينا تضمينها لقائمة كما وردت في مصادرها لمحاولة تصنيفها وإحصاء أنواعها⁽¹³⁵⁾.

جدول رقم 17

أنواع البضائع الموزعة إلى الإيالة التونسية عام 1195 و1260 هجري⁽¹³⁶⁾

الصف	نوعية البضاعة
أقمشة وأصباغ وحرير	بالات عبر قيز، بالات كتان، بتاتي صيفة، برازيل، حرير، حرير بالطابع، حرير خشين، حرير كستون، حرير مانية، صنادق عقيق، صنادق محارم، صوف شائبة، صوف صبايا، صوف مطبرج، عبر قيز، فضالي قتلي، فضالي مالطي، فوه، قراطس تقارط، قرمز، قماش أملس بالفضة، قماش سراول، قماش كمخة بالفضة، قماش مصر، كتلان، لك، ملف، ملف باريز، ملف جرمانبي، ملف كركسوة، ملف مالطي، نيلة.

(134) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1951، مداخل يومية الجمرك بتونس مع ذكر أسماء التجار والبضائع الموزعة، بتاريخ 1177-1178 هجري (1763-1765). والدفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدفتر رقم: 1956: تسجيل يومي للسفن التي ترسي بحلق الوادي ونوع السلع التي تحملها وأسماء التجار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري (1844-1845). والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(135) حاولنا قدر الإمكان أن نخرج كل أنواع البضائع التي وزدها التجار اليهود حتى تلك التي لم يتضح لنا محتواها، وإن صادف ولم نذكر بعضها وهنا أمر غير مستبعد إطلاقاً فذلك يعود بدرجة أولى إلى عدم وضوح كتابتها في السجل رغم ما قضا به من محاولات متعقدة لتفكيك رسمها، ولحسن الحظ فإن أمثلة هذه البضائع لم تنكّر كثيراً فهي لم تتجاوز أربعة أنواع بلغت إيراداتها الجمالية 11,75 ريالاً، لذلك أسقطناها من القائمة كما أسقطنا رسومها الجمركية لقلتها.

(136) اعتمدنا في ضبط أنواع هذه البضائع على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، والدفتر رقم 1956، والدفتر رقم: 1957، سبق ذكرها جميعاً. ولم نراع في ترتيب هذه البضائع أنواعها وأهميتها المالية بل أخضعناها إلى ترتيب أبجدي حسب ما تضمنه صف كل صود بالجدول لييسر تتبعها، مع الإشارة إلى أننا تعمدنا عدم إدراج ما يكمل هذه القائمة التي نرجعها إلى موضع لاحق من هذه الدراسة منها أسماء التجار وقيمة الأداءات التي وظفت عليها لتسقيها من ناحية واختلافها حسب كمية البضاعة الواحدة من ناحية ثانية، إضافة إلى أن غاية بسط هذه القائمة لا يتعدى في هذه المرحلة محاولة ضبط البضائع التي وزدها اليهود للتعرف على أنواعها دون التدقيق في تفاصيلها. أما فيما يتعلق بشروح هذه الكلمات فقد عرفنا بأغلبها، وأهملنا ما لم نتوصل إليه. انظر: كشاف المصطلحات في آخر هذه الدراسة.

بتاتي زعفران، بتاتي سكنجبير، بتاتي شراب، بتاتي قرفة، بتاتي قسطل، بتاتي كركم، برامل سمن بالطابع، برامل معجون طماطم، تاي، تفاح، جبن سيليان، جوز، حلكك لوبية، حوت مالح، خل، خميرة، دويذة، رنقة، روز سكر مرسلية، شكاير بوفريوة مسفدات، شكاير روز مسفدات، شوش وود، صنادق جبن، فلفل أكحل، قهوة، كنسروات بشكوطو، لوز، مقرونة عمل جنوة، مكرونة عمل القرنة، نشوة.	مواد غذائية وتوابل
أطباق بلار، ثريات، سبت مغارف فضة، سزة حديد، طارات غرابيل، قتادل فمخار، قتادل قزدير، قتادل نحاس، كراسي، كتابي، كوادرات، ماعون متاع مكرونة، مرايات، مغارف أبوس، مناقل.	أدوات منزلية
أعواد كرسنة، بلاط، بلاط مطبوع، تل حديد، تل نحاس، جليز، حلاقم، خرقة، ذكير، رخام مادات صفار، رخام مادات كبار، صفايح حديد، صنادق نجارة، قضبان حديد، لوح بلتز، لوح بندقي حي، لوح جوز، لوح طرطوشي، لوح طرطوشي طويل، ماصرات حديد، صنادق مسمار، مهارس رخام، نحاس أحمر، ياجور عمل القرنة، ياجور عمل مرسلية.	خردوات ومواد أولية للبناء
برامل بارود، برامل صاشم، برميل رهج، صنادق خدامي، صنادق سلاح، صنادق طنجات، صنادق فرد طابنجة، صنادق قرييلة، صنادق مكاحل، قوالب ثقيل، قوالب رصاص.	أسلحة وبارود
ذهب، ريش نعام، فضة.	بضائع ثمينة
أبطشة فارغة، أفيون، بالات كاغد، بتاتي فارغة متاع زيت، برميل شب، برميل قزدير، بوتيليات فارغة، حبال، جاوي، خزامة، دخان مقصوص سيقارو، شكاير فارغة، صباط، صنادق فارغة، طرونة، طفل، طماقات، فواشك فارغة، عفص، كاغد بالطابع، كاغد بنلقي، كاغظ قراطسي، كاغد من غير طابع، كافور، ورق سيقارو، وشن.	بضائع أخرى

لا تكمن طرافة هذا الجدول في إثباته للمواد التي استوردها التجار اليهود فحسب، بل في ما كشف عنه من بضائع تعددت أنواعها حتى داخل المادة الواحدة، حيث أحصينا ما فاق عدده 140 نوعاً، وفي الحقيقة لم يقتصر توريد ما تضمنته محتويات هذه القائمة على التجار اليهود، ذلك أنَّ بقية التجار الآخرين من مسلمين وأوروبيين الذين انخرطوا في هذا القطاع كان لهم إسهام في توريدها ومشاركة في توفير طلبات السوق المحلية، لكن بنسب وكميات تفاوتت قيمتها

وأهميتها كما سبق وأشارنا. وأمام هذا الرّخم الهائل من البضائع الذي قد يحول دوننا وتنبّع خصوصياتها أو دواعي جلب بعضها، لم نر بداً من تصنيفها وتبويبها بشكل قد لا يتطابق في بعض الأحيان مع الشّكل المدرج في الجدول.

1 - بضائع الصّناعات الحرفيّة

نجد في مقدّمة هذه البضائع الصّوف والحرير وفي مرتبة دونهما من حيث الكمية وخاصة من حيث مبالغ الاستثمار موادّ مختلفة من الأصباغ وأنواعاً عديدة من الأقمشة.

أ - الصّوف

لم تكن علاقة التجارة التّونسيّة بهذه المادّة مقتصرة على التّوريد فحسب، بل كانت تصنّر كمّيات هامة منها انحصرت في الصّوف الممّشط أو الصّوف الذي لم يخضع إلى التّنظيف أو تخليصه من الأدران العالقة به، وبالمقابل كانت الإيالة تجلب أصوافاً ذات جودة عالية خصّصت لصناعة الشاشيّة وردت في وثائقنا بتسمّيات مختلفة منها «صوف شاشيّة» و«صوف إسباني» و«صوف مطبوع»⁽¹³⁷⁾.

وتذكر لنا بعض مصادر القرن السابع عشر أنّ الأرباح التي نالت من هذه البضاعة كانت وراء ثروات طائلة كوّنّها بعض التجار اليهود، وأبرز مثال لما أوردناه التاجر القرني يعقوب لمبروزو الذي عُدّ في أواخر القرن السابع عشر أول تاجر للصّوف بالإيالة، ونُعت بأثرى أثريائها نظراً لسيطرته على توريد هذه البضاعة، فقد كان يعتمد إلى توفير كمّيات هامة من هذه البضاعة عن طريق علاقاته العائلية والمهنية بليفورنو خاصّة⁽¹³⁸⁾، ويتحكّم في رواجها إمّا ببيعها بالحاضر ويتأثّر له من الأرباح ما يعادل نسبه بين 80% و120% في أدنى الحالات من السعر الذي اشترى به هذه البضاعة، أو ببيعها بالدفع المؤجل ويعود له من الأرباح بفوائدها ما تصل

(137) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: 18، 25، 26، 29، من أ.ب.ت.، دفتر رقم:

1952، سبق ذكره.

(138) حول النشاط التجاري ليعقوب لمبروزو وعلاقاته المهنية، انظر: أعلاه.

نسبته في بعض الأحيان إلى 300%⁽¹³⁹⁾.

وقد مكّته أرباح هذه التجارة بالذات من امتلاك أربعة مصانع حرفية للشاشية زاحم بها الحرفيين في الأسواق المحلية، كما زاحم بها مصنريها إلى الأسواق المشرقية، بحكم أنّ أغلب إنتاجه أعدّه للتصدير وأخضعه إلى مواصفات البضائع الممنقة⁽¹⁴⁰⁾.

ارتبط إذن طلب الصرف بكميات كبيرة بازدهار صناعة الشاشية وقد تواصل احتياج الحرفيين لهذه المادة إلى حدود القرن الثامن عشر حيث تمنحنا الإحصائيات إمكانية التعرف على حجمها وبالتالي الأداءات التي وظفت على أوزانها وأهم مرزديها.

جدول رقم 18
توريد الصوف إلى الإيالة التونسية سنة 1781⁽¹⁴¹⁾

الموزدون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	المجملة
عدد التجار ⁽¹⁴²⁾	العدد	16	5	21	42
	(%)	38,1	11,9	50	100
عدد العمليات	العدد	273	98	409	780
	(%)	35	12,6	52,4	100

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 135.

(139)

(140) انظر على سبيل المثال: ما تضمنته بعض مراسلات التاجر الفرنسي نيقولا بيرانجييه (Nicolas Béranger) إلى نظرائه من التجار الفرنسيين والواردة في:

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t.IX., p. XXVII, p. 28-29, à Mr Payen, par P. Fustier, le 1/2/1693., p. 41-42, par le vaisseau St-Ignace, le 13/3/1693., p. 120-121, à Mr Louis Boyer, le 13/1/1694.

(141) أ.و.ت..، دفتر رقم: 1952 سبق ذكره.

(142) اقتصرنا هنا على التجار الذين ورّدوا الصوف فقط، وأخضعنا النسبة المئوية إلى مجموع المشاركين في جلب هذه البضاعة، وللتعرف على العدد الجملي للموزدين في هذه الفترة انظر أعلاه جدول: «الموزدون بالإيالة التونسية عام 1195 هجري».

الكميات ⁽¹⁴³⁾	الوزن	495	934	1,357	2,786
	(%)	17,8	33,5	48,7	100
الأداءات على الصوف ⁽¹⁴⁴⁾	المبلغ	16,342	6,230	47,155	69,727
	(%)	23,4	9	67,6	100

بلغت الأداءات التي وظفتها الدولة على توريد 2,786 «بالة» صوف خلال سنة واحدة ما قيمته 69,727 ريالاً، وهو مبلغ عادل ثلث مداخيل الجمر ك (33,3%) من تجارة التوريد، وبه عدت هذه البضاعة من بين البضائع الأساسية التي ارتكزت عليها إيرادات المنجر⁽¹⁴⁵⁾.

وقد مثلت الرسوم الجمركية الموظفة على نشاط اليهود في هذه المادة ما عادلت نسبه 6، 67% من خلال توريدهم لحوالي 1,357 طرداً عبر 409 عمليات استمر فيها 21 تاجراً. أما الكمية المتبقية من هذه البضاعة فقد استوردها 5 تجار أوروبيين و16 تاجراً مسلماً بإشرافهم تباعاً على 98 عملية تضمنت 934 طرداً (35,5%)، و273 عملية احتوت على 495 طرداً (17,8%)، ناهز مجموع رسومها الجمركية ما قدره 22,572 ريالاً، أدى الموردون الأوروبيون منها 6,230 ريالاً (9%) من جملة الأداءات الموظفة على الصوف)، وعاد للدولة من الموردين المسلمين 16,342 ريالاً (23,4%).

(143) ورد وزن كميات الصوف الموزعة إلى الإيالة التونسية بحساب «البالة»، وبالزغم من تنبعا لإحصاءات الجمر ك فإننا لم نتوصل إلى معرفة وزنها أو تحديدها بالنسبة للقطار الذي استعمل كذلك وحدة وزن للأصواف في القرن السابع عشر، وبالمقابل تمكنا من ضبط مبلغ الأداء الذي وظف على الوحدة من وزنها فأدناها استقر في حدود 28 ريالاً وأقصاها لم يتجاوز 36,5 ريالاً، ويبدو أن الفارق بين المبلغين يعود أساساً إلى الوزن وإلى جودة البضاعة.

(144) اختلفت الأداءات الموظفة على «بالة» الصوف بين الموردين الأوروبيين (3%) من جهة وبين الموردين المسلمين والموردين اليهود من جهة ثانية الذين خضعوا لنفس قيمة الأداءات في هذه الفترة والمحقة بنسبة 11% من القيمة الملتية للبضائع الموزعة.

(145) بلغت مداخيل الجمر ك لسنة 1780-1781 حوالي 209,274 ريالاً. لمزيد من التثيت انظر جدول: «الموردون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية»، الجدول رقم 1 من الفصل الثاني.

وفي توريد هذه البضاعة بالذات تحلّدت لدينا المبالغ المالية التي استثمرها جميع هؤلاء الموردين، ذلك أنّ مجموعة التجار الأوروبيين تكوّنت من 3 تجار فرنسيين وتاجرين بريطانيين لا غير، وطبقاً لامتيازات المعاهدات التجارية التي منحت لهم بالإيالة خفضت البضائع التي يستوردونها إلى ما نسبته 3% من قيمتها، في حين أنّ البضائع التي يوردها التجار المسلمون والتجار اليهود (قرانة و«توانسة») قد حدّدت أداؤها بما نسبته 11%، وهو ما يوضّحه بصفة تقريبية الجدول أدناه.

جدول رقم 19

المبالغ المالية المستثمرة في توريد الصوف إلى الإيالة التونسية سنة 1781⁽¹⁴⁶⁾

الموردون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
الكميات	الوزن	495	934	1,357	2,786
	(%)	17,8	33,5	48,7	100
الأداءات	المبلغ	16,342	6,230	47,155	69,727
	(%)	23,4	9	67,6	100
مبالغ الاستثمار ⁽¹⁴⁷⁾	المبلغ	148,564	207,667	428,682	784,913
	(%)	18,9	26,5	54,6	100

تُبرز لنا هذه المقاربة إجحاف الأداءات التي وُظّفت على بضائع الموردين اليهود والمسلمين على السواء، مقارنة بما يحظى به بعض التجار الأوروبيين من امتيازات جمركية، وتضارب الأرقام يوضّح ذلك، إذ بالرغم من ارتفاع كميات الصوف التي وردها هؤلاء التجار وتوازت معها في نفس النسق المبالغ التي سخرت لاقتنائها والبالغة حوالي 207,667 ريالاً، فإنّ الدولة لم تستفد من استثماراتهم إلّا بنسبة ضئيلة سبق وأن تعرّضنا لها. لكن عاد لها من استثمارات التجار المسلمين التي ناهزت 148,564 ريالاً، ومن استثمارات التجار اليهود خاصة

(146) أ.و.ت. المصدر السابق.

(147) خفضت هذه المبالغ إلى صليّات حامية استندت إلى قيمة الرسوم الجمركية التي وُظّفت على البضائع الموردة (يهود ومسلمون 11%، وأوروبيون من أصحاب الامتيازات التجارية 3%) وأوردنا المبالغ بحسب الزيال التونسي.

والمحددة بحوالي 428,682 ريالاً ما يمكنها من تعويض النقص الذي قد يحبط بإيراداتها من جزاء سياستها التجارية التي نوختها وميزت بها فئة تجارية عن أخرى.

وما كشفت لنا عنه هذه الأرقام من جانب مغاير المقدرة المالية للتجار اليهود وقوة استثماراتهم التي فاقت استثمارات بقية الفئات التجارية الأخرى حتى وإن توخدت مبالغها أو جمعت وذلك يبلغها 54,6% من جملة أسعار الصوف الذي وُزِدَ إلى الإيالة، وهذا التفوق يحيلنا إلى اهتمامهم بهذه التجارة التي لم تقتصر سيطرتهم عليها في الفترات التي ازدهرت فيها صناعة الشاشية فحسب، بل امتدّت حتى إلى الفترات التي تراجع فيها توريد هذه البضاعة وبرز ذلك خاصة في أربعينيات القرن التاسع عشر.

جدول رقم 20

توريد الصوف إلى الإيالة التونسية (1844-1845)⁽¹⁴⁸⁾

الموزعون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار ⁽¹⁴⁹⁾	العدد	1	2	6	9
	(%)	11,1	22,2	66,7	100
عدد العمليات	العدد	3	2	73	78
	(%)	3,8	2,6	93,6	100
الكميات	الوزن	7	16	198	221
	(%)	3,2	7,2	89,6	100
الأدوات على الصوف	البلغ	465	738	11,420	12,623
	(%)	3,7	5,8	90,5	100

أثر تراجع صناعة الشاشية بالإيالة التونسية تأثيراً بالغ الأهمية في نجارة توريد الأصواف واستثمارات موزديها، كما أثر في رواج بعض البضائع الأخرى التي

(148) أبوت، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(149) اقتصرنا هنا على التجار الذين وزدوا الصوف فقط، وأخضعنا النسبة المئوية إلى مجموع المشاركين في جلب هذه البضاعة. وللتعرف على العدد الجملي للموزدين في هذه الفترة انظر أملاء جدول: «الموزدون بالإيالة التونسية عام 1260 هجري».

ارتبطت بهذه الصناعة الحرفية. ويمكن الإقرار بأن هذا التراجع تأتى من المنافسة القوية التي أرستها بعض المصانع الأوروبية المعتمدة على تقنيات متطورة يشرت توفير إنتاج هذه الصناعة بكميات هائلة وساعدتها على ترويج بضاعتها بأسعار في المتناول⁽¹⁵⁰⁾.

وقد لا تصح في هذا الجانب من الدراسة مقارنة كميات الصوف التي استوعبتها أسواق الإيالة في نهاية القرن الثامن عشر، وتلك التي وزدت في أربعينيات القرن الذي عقبه، لكن إدراجنا لأرقام عام 1260 هجري (1844-1845) وبالقالي كمياتها يؤكد على خلو الساحة التجارية من موزدي الصوف، إذ لم يبق منهم غير التجار اليهود تقريباً لتلبية احتياجات السوق المحلية حتى بكميات قليلة نسبياً بالمقارنة مع الكميات التي كانت تجلب في فترات ازدهار توريد هذه البضاعة، ذلك أن الموزدين من غير اليهود وعددهم ثلاثة من بينهم تاجر مسلم لم يستجيبوا لطلبات السوق المحلية إلا بعشر الكمية (10,4%) التي رست بموانئ البلاد، في حين أن التجار اليهود كانت مساهمتهم لتغطية الطلب على هذه البضاعة بحوالى 198 طرداً (89,6%)، ناهزت رسومها الجمركية 11,420 ريالاً (90,5% من جملة الأداءات التي وظفت على الصوف).

وهذا الحضور في زمن كادت تتعطل فيه تجارة هذه البضاعة يشير إلى الاستعداد المتواصل للتجار اليهود إلى اقتفاء أثر كل البضائع المربحة، أو البضائع التي تنعدم فيها المنافسة حتى وإن كانت مبالغ الاستثمار فيها متدنية ولا تنتج من الأرباح إلا القليل، لكن القليل مع القليل كثير، كما أوحى بذلك بعض المراسلات التجارية الفرنسية في إطار تعرضها إلى آليات عمل المصنّرين والموزدين اليهود الذين عجت بهم الساحة التجارية للإيالة في الفترة الحديثة⁽¹⁵¹⁾.

ب - الأقمشة والحريز ومواد الصباغة

تعذدت الأنواع المستوردة من هذه البضائع إلى السوق التونسية، ففي الحرير

(150) الحشاشي، محمد بن عثمان؛ الهدية...، مصدر سبق ذكره، ص 379.

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t.III, p. 486-487, de Saulause à Machault, (151) Tunis le, 19/6/1755.

تُطلعتنا وثائق المتجر على وجود حرير «بوراسين» وحرير «كستون» وحرير «خشين» وحرير «مانية»، وهي أنواع تتلّج من الرّاقي إلى المتوسط إلى العادي⁽¹⁵²⁾. أما الأقمشة، فقد أُطلق على البعض منها أسماء مراكز توريدها مثل «الملف الجرماني» أو «الملف المالطي» أو «ملف كركسونة» أو قماش مصر، ونعت البعض الآخر بقيمتها وجودتها وزركشتها ببعض المعادن الثمينة كالذهب والفضة⁽¹⁵³⁾.

وتؤكد المذكرات التجارية والسجلات الجمركية بين القرنين السابع عشر والثاسع عشر على حضور التجار اليهود في تجارتي الأقمشة والحرير والمشاركة في استيراد العديد من أنواعها⁽¹⁵⁴⁾، وقد يّسرت نشاطهم في هذا المجال العلاقات التي ربطتهم بنظرائهم من اليهود خاصة، وبغيرهم في بعض الأحيان، سواء بمراكز ترويج هذه البضائع في البلدان الإسلامية كطرابلس والإسكندرية وأزمير، أو في المراكز التجارية الأوروبية انطلاقاً من ليفورنو مروراً بمرسليا ووصولاً إلى أمستردام وبريطانيا وبعض البلدان الأخرى بوسط وشمال أوروبا⁽¹⁵⁵⁾. ولا يخفى على مطلع في هذا المجال علاقة التجار اليهود، بالحرير أو بالأقمشة، ويكفي أن نذكر السوق التي أنشأها لهم حمودة باشا باي⁽¹⁵⁶⁾، وتحديدده لما يتاجرون فيه من الأقمشة⁽¹⁵⁷⁾. فما هي مقادير استثمار التجار اليهود في هذه البضائع؟ وبماذا اتّمت تجارتهم فيها؟

• الأقمشة

نشير الكميات الموردة بين القرنين الثامن عشر والثاسع عشر إلى ارتفاع نسق

(152) صقنا هذه الأنواع من الحرير امتداداً إلى ما وظّف عليها من رسوم جمركية.

(153) أ.وت، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص 18، 21، والدفتر رقم: 1956، سبق ذكره، ص 11، 14، 33.

(154) Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, t. XVIII, p. 262, le 29/11/1696., p. 294, le 24/3/1699., t. IX, p. 7, le 22/11/1692., p. 65, le 10/6/1693., p. 241, fin juillet 1696.

Fukasuwa, Katsumi, *Toilerie et commerce du Levant d'Alep à Marseille*, CNRS, (155) Paris 1987, p. 175-188.

(156) مخلوف، محمد؛ شجرة التور... سبق ذكره، ج 2، ص 168. للعشايشي، محمد بن عثمان؛ الهدية... مصدر سبق ذكره، ص 380. الإمام، رشاد؛ سياحة حمودة باشا باي... سبق ذكره، ص 278.

(157) أوردنا أعلاه هنا الأمر العلقي الذي أصدره حمودة باشا باي. أ.وت، ص 1، ص 1، م: 3، و: 1، أمر علي بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203 (كانون الأول/ديسمبر 1788).

استعمال هذه البضاعة في الصناعات الحرفية المحلية، وقد ارتبط هذا التطور بظرفيات معينة وبطلبات ملحة خاصة على الأصناف الزاكية منها. وأحالتنا الأداءات الموظفة على هذه البضاعة إلى ارتفاع كميتها والمقادير التي حصلتها الدولة من نجارتها وعلى المكانة التي احتلتها في النشاط التجاري الخارجي، ويبدو أنها مثل أهم بضائع التوريد تميز اليهود في تجارتها.

جدول رقم 21

توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية سنة 1781

الجملة	اليهود	الأوروبيون	المسلمون	الموزنون	
21	11	4	6	العدد	عدد التجار
100	67,7	12,9	19,4	(%)	
393	292	87	14	العدد	عدد العمليات
100	74,3	22,1	3,6	(%)	
32,055	27,151	4,138	766	المبلغ	الأداءات
100	84,9	12,9	2,4	(%)	

نبتت أعداد التجار الذين شاركوا في توريد الأقمشة في نهاية القرن التاسع عشر إلى التواجد المكثف للتجار اليهود في سوق الأقمشة، سواء الأجنبية منها أو المحلية، فعددهم قد مثل 67,7% من جملة موزدي هذه البضاعة، أمام التجار المسلمين الذين لم يتجاوز عددهم الـ 19,4%، وهم الحائزون دعماً هاماً من السلطة، وأمام التجار الأوروبيين البالغ عددهم الأربعة (12,9%) رغم ما تميزوا به من نشاط وما كسبه من امتيازات.

كما أنّ عمليات الاستيراد التي وُظف فيها التجار اليهود استثماراتهم قد ناهزت ثلاثة أرباع العمليات التي حوت هذه البضاعة بمينائي حلق الوادي والبحيرة، سواء القادمة من مراكز التجارة في الحوض الغربي للمتوسط، أو من مثيلاتها في الحوض الشرقي منه⁽¹⁵⁸⁾، في حين أنّ الزرع الأخير من مجموع

(158) أ.وت.، دفتر رقم: 1957، بيان محصول جمرك السلع القادمة من بر الإسلام مبدؤه 6 محرم الحرام 1260 هجري في قبض الفتى إبراهيم بن موشي شقاعة، ص 155-181.

عمليات توريد هذه البضاعة، قد توزع بين الموزدين المسلمين بما نسبته 3,6%، والموزدين الأوروبيين بحوالي 22,1%، من جملة العمليات التي جلبت هذه البضاعة.

ومن المؤسف أنّ هذه الإحصاءات لا تثبت الكميات الموردة من هذه البضاعة، ذلك أنّ الجزم التي نحويها يُوردها كتبة سجلات الجمارك بما احتوت عليه «شكارة» أو صندوق ماء، أو بما حُدّد طولُه وعرضه بكلمة «فضلة» أو «قُصّة» أو «قطعة»⁽¹⁵⁹⁾، وهي أدرات ومفاهيم تقنية تحيل إلى وزن هذه البضاعة أو قياسها، لكن لا تضبطها.

ولتلافي هذا العائق الإحصائي يجب الانتباه إلى جملة الأداءات التي يمكن لها أن تتطابق مع عدد عمليات التوريد⁽¹⁶⁰⁾، فمن خلال 292 عملية أُنْهِيَ التجار اليهود للتوق المحلية، عاد لمصالح الجمارك منها ما نسبته 84,9% من مجموع الرسوم التي وُظِّفت على هذه البضاعة، وهي نسبة تتساوى ومبلغ 27,151 ريالاً، مقابل 4,138 ريالاً (12,9%) إذاها التجار الأوروبيون لتسوية بضائعهم، ومقابل 766 ريالاً (2,4%) استخلصتها مصلحة الجمارك من التجار المسلمين لنفس الغرض. يمكن القياس على هذه الأداءات، المبالغ التي اقتنت بها هذه البضائع، إذا طبقنا ما فرض على البضائع الموردة من رسوم جمركية خاصة بالنسبة للمسلمين واليهود. وتبرز لنا في هذا المجال مرة أخرى ارتفاع المبالغ المالية التي سخرها اليهود للتجار في هذا النوع من البضائع، التي ارتبطت أكثر من غيرها بحاجيات الدولة ومؤسساتها، وبطلبات الشرائع الميسورة من المجتمع، وهو ما يمكن أن نلاحظه مع تطوّر نسق توريدها في أربعينيات القرن التاسع عشر.

(159) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: 4، 5، 9، من أ.وت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والصفحات: 1، 2، 4، من أ.وت.، دفتر رقم: 1956، سبق ذكره.

(160) نؤكد على أنّ هذا التطابق يشمل «عدد العمليات» و«مبلغ الأداءات» سواء في الارتفاع أو الانخفاض دون النسبة المتوقعة التي قد تحيل إلى عكس هذا التطابق خاصة في ما يتعلق بالتجار المسلمين.

جدول رقم 22
توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية (1844-1845)

الجملة	اليهود	الأوروبيون	المسلمون	الموردون	
				عدد التجار	العدد
46	28	7	11	(%)	23,9
100	60,9	15,2			
926	563	311	52	عدد المعليات	العدد
100	60,8	33,6	5,6	(%)	
76,720	46,720	27,572	1,813	المبلغ	
100	61,4	36,2	2,4	(%)	

إذا كان عدد الموردين اليهود المتواجدين بالساحة التجارية للإيالة قد حُدّدته إحصاءات سنة 1845 بحوالي 58 تاجراً⁽¹⁶¹⁾، فإن 60% قد شاركوا في توريد مختلف أنواع الأقمشة التي عرضتها الأسواق الأوروبية والأسواق المشرقية. وهذا العدد يمكن أن نعتبره مؤشراً دالاً على ارتفاع عملياتهم التجارية واستثماراتهم المالية، والكميات التي استوردت من هذه البضاعة. فهل يمكن اعتبار أن أغلب التجار اليهود هم مورّدو أقمشة وتجار في هذه البضاعة بدرجة أولى؟

لا نستطيع حصر النشاط التجاري لليهود، أو مشاركتهم في توريد وتصدير البضائع بالشكل الذي يمكن من تحديد نشاطهم في مجال معيّن، أو اقتصار استثماراتهم على بضائع دون أخرى.

لكن يبدو أن نسبة هامة من نشاطهم ومن مبالغ استثماراتهم قد وُجّهت للتجارة في هذه البضاعة، وليس هذا التوجّه نتيجة إرغام على التقيّد بهذا الحقل أو ما شابه ذلك⁽¹⁶²⁾، بل نتيجة لطبيعة هذه البضاعة وسرّ تصريفها، فسوقها قادرة على استيعاب ما يجلب لها من كمّيات تطلبها. وما يمكن إثباته حول تجارة الأقمشة أن سوق استهلاكها قد زاد اتساعاً كما ازداد حجماً، فكُمّيات الأقمشة التي

(161) انظر: جدول «الموردون بالإيالة التونسية سنة 1844-1845».

(162) ونشير بهذا إلى قرار حمودة باشا باي الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي يحثّه فيه نوعية الأقمشة التي يجب على اليهود الاتجار فيها دفعاً إليهم إلى التخصص.

وردت عليها من الخارج سنة 1844-1845 بلغت جملة الأداوات التي وُظفت على عبورها إلى داخل البلاد بما قدره 76,720 ريالاً.

وقد كان لزاماً على الموزدين اليهود مثل بقية التجار أمام الأداوات التي عليهم للدولة، أن يؤدّوا ما نسبته 61,4% من جملة الرسوم الجمركية التي وُظفت على هذه البضاعة، وهي نسبة تعادل مبلغ 46,720 ريالاً، بحكم أنهم أكثر التجار توريداً لها، رغم بعض مؤشرات المنافسة التي اعترت استثماراتهم أحياناً خاصة فيما يجلب من أقمشة فرنسية وإنكليزية من قبلي التجار الأوروبيين، الذين لم تتجاوز أداؤهم للجمارك التونسية نصف ما استخلص من التجار اليهود.

أما التجار المسلمون الذين تجاوز عددهم العشرة موزدين فلم يعد للدولة من مبالغ استثمارهم في الأقمشة التي ورّدها سوى 1,813 ريالاً، أي ما نسبته 4، 2%، وهو مبلغ قليل جداً مقارنة بما أداه نظراؤهم، أو بما حققوه من استثمارات وأرباح.

ويبدو أنّ ضعف استثمارات التجار المسلمين في هذه البضاعة يعود أساساً إلى أنّ توريدها تمّ أساساً من البلدان الأوروبية التي ازدهرت فيها صناعة الأقمشة وركزت على تصريف فائض إنتاجها وفق ما تفرضه مبادئ الرأسمالية التجارية مثل فرنسا وبريطانيا وهولندا⁽¹⁶³⁾. إضافة إلى أنّ أغلب التجار المسلمين تعوزهم الخبرة في النشاط المركتيلي⁽¹⁶⁴⁾، وهو ما انخرط فيه التجار اليهود، كما تعوزهم المقدرة على نسج شبكة علاقات بهذه البلدان لتيسير أنشطتهم التجارية، ويمكن أن نؤكد نسبياً عدم تأقلمهم مع الفضاءات المركزية للتجارة الأوروبية عندما نلاحظ أنّ تجارتهم واستثماراتهم قد وُجّهت صوب البلدان المشرقية، أين توصّلوا إلى منافسة أبرز التجار اليهود والأوروبيين، وتكشف لنا تقدّمهم في هذه الفضاءات تجارة توريد الحرير.

Wallerstein, Immanuel., *Le mercantilisme et la consolidation de l'économie - monde européenne*, Flammarion, Paris, 1985. 512 P., p. 121-13.

Nyahoho, Emmanuel & Prouix Pierre-Paul., *Le commerce international*, presses de l'Univ. du Québec, Canada, 1977, 781 P., p. 35-40.

(164) رغم ترنّع بعض التجار المسلمين على عرش التجارة بالإيالة في هذه الفترة من أمثال محمود بن عياد ومحمد بن الحاج وعائلة الجلولي، إلّا أنّ أغلب استثماراتهم السالّية قد وُجّهت إلى ميدان الالتزام.

* الحرير

كان لهذه البضاعة اتصال وثيق بحرفة من أبرز الحرف التي ازدهر نشاطها وإنتاجها، وهي حرفة «الحريرية» التي ذاع صيتها بالإيالة كما ذاع صيت محترفيها من الوجهاء، كما تحكمت في تجارة هذه البضاعة ووجهتها لزمت تواصل عملها في جباية الأداءات من محترفي الحرير وتجاره خلال قرون الفترة الحديثة، وتنوعت تسميتها على امتداد هذا الزمن، فتحوّلت من «لزمة حانوت القزاز باردو»⁽¹⁶⁵⁾ أو «لزمة القزازين»⁽¹⁶⁶⁾ إلى «لزمة الحرير والقرمز»⁽¹⁶⁷⁾ ثم إلى «سمرية الحرير»⁽¹⁶⁸⁾ وأخيراً في أواسط القرن التاسع عشر أصبحت «لزمة سراحات الحرير»⁽¹⁶⁹⁾ بما أن إنتاجها لاقى إقبالاً في الأسواق المتوسطة، ورواج بضاعتها في الأسواق المحلية خاصة، واهتمام الدولة بها بحكم ضمّها إلى احتكاراتها دليل على ازدهار تجارة توريدها بما أن البلاد تفتقر إلى أصنافها المتعددة⁽¹⁷⁰⁾.

فما هو المستوى الذي بلغه المورّدون اليهود في حقل توريدها، خاصة وأنها كانت محلّ اهتمام التجار والحرفيين المسلمين، إضافة إلى مشاركة التجار الأوروبيين في توريدها إلى الأسواق التونسية؟ نطلعنا القوائم الإحصائية لتوريد هذه البضاعة على بيانات تتعلق بنشاط التجار ومبالغ استثماراتهم، وهي ما نوردها في الكشف أدناه.

(165) أ.وت.، دفتر رقم: 21، مداخل الدولة من لزم 1743-1745. والدفتر رقم: 34، محاسبة الوكلاء على أملاك البابليك من لزم وخضارة بتاريخ 1742-1743.

(166) أ.وت.، دفتر رقم: 45، مداخل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1745-1754. والدفتر رقم: 320، مداخل بيت خزنة بتاريخ 1802-1803.

(167) أ.وت.، دفتر رقم: 396، مداخل الدولة من «الدوايا» والخطايا واللزم بتاريخ 1814-1824.

(168) أ.وت.، دفتر رقم: 1870، تسجيل اللزم المبرمة بين 1839 و1857. والدفتر رقم: 3/2250، كشف للزّم ومحصول الباقي منها بتاريخ 1839-1851.

أ.وت.؛ س.ت.؛ ص.ن: 93، م: 126، و: 82، بتاريخ 1861.

(169) أ.وت.؛ س.ت.؛ ص.ن: 93، م: 126، و: 44 و45، بتاريخ 1869.

(170) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux (hera'ria)», Extrait de la *Revue des Etudes Islamiques*, n°2, 1934, p. 223-24.

جنول رقم 23
توريد الحرير إلى الإيالة التونسية سنة 1781

الموردون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	6	3	4	13
	(%)	46,2	23,1	30,8	100
عدد العمليات	العدد	24	7	12	43
	(%)	55,8	16,3	27,9	100
الأداءات	المبلغ	3,624	1,052	4,379	9,055
	(%)	40	11,6	48,4	100

إذا تقاربت استثمارات التجار اليهود والمسلمين في توريد الحرير نسبياً فقد حافظ اليهود على قدر من التفوق، حيث تمكن أربعة تجار منهم من استثمار ما قيمته 39,809 ريالاً، أدوا عليها مبلغاً ناهز 4,379 ريالاً، قلّت نسبته بحوالي 48,4% من جملة مبالغ الرسوم الجمركية التي حصلتھا الدولة من توريد الحرير، مقابل 32,945 ريالاً سخرھا التجار المسلمون لنفس الغرض، وحدّدت الأداءات عليها بمبلغ 3,624 ريالاً، أي ما عادل نسبته 40% من محصول أدائها على هذه البضاعة⁽¹⁷¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ دفاتر المتجر قد عيّرت وحدة وزن أو «حساب» كميات الحرير بأداة أطلق عليها اسم «شدة» أو «شدايد» إذا كانت الكميات كثيرة، ونادراً ما أوردت في قوائمها وحدة وزنها الأصلية وهي «الوقية» إذا كانت الكمية قليلة، أو الرّطل إذا كان وزن الكمية مرتفعاً نسبياً، لذلك تحاشينا ذكر أو تسجيل أوزان هذه الكميات خشية الوقوع في الخطأ⁽¹⁷²⁾.

وينطبق ما أوردناه على ما وزده التجار الأوروبيون من هذه البضاعة، إذ لم

(171) المبالغ التي أوردناها بخصوص استثمارات التجار المسلمين واليهود طبقاً عليها قاعدة 11%، وهي نسبة الرسوم الجمركية التي وُظفت على البضائع التي يوزونها وقد أشرنا إليها في عديد المواضع بهذه الدراسة.

(172) أ.وت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص 12-16.

تزد قيمة أداؤهم على 1,052 ريالاً، أي بما نسبته 11,6% من جملة الأداوات الموظفة على توريد الحرير، أي بمبلغ استثمار ضعيف خصص لتأمين سبع عمليات على ذمة ثلاثة تجار، مع إثباتنا هنا أنّ هؤلاء التجار لم يكن من بينهم حب علمنا تاجر واحد من تجار الجاليات الأجنبية التي تمتعت في هذه الفترة بامتيازات تجارية مثل الفرنسيين أو الإنكليز، بل تكوّنت هذه المجموعة من تاجرين يونانيين وثالث مالطي. ويبدو أنّ تجار الحرير في أواسط القرن التاسع عشر والذين يتمكنون إلى نفس هذه الانحدارات قد تدعّم تعاملهم مع الأسواق المحلية في توريد هذه البضاعة، وهو ما نلاحظه من خلال حضورهم بالساحة التجارية للإيالة.

جدول رقم 24

توريد الحرير إلى الإيالة التونسية (1844-1845)

الموزعون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	13	8	6	27
	(%)	48,2	29,6	22,2	100
عدد العمليات	العدد	36	21	8	65
	(%)	55,4	32,3	12,3	100
الأدوات	المبلغ	5,344	4,352	4,905	14,610
	(%)	36,6	29,8	33,6	100

بلغت مداخيل الجمرك من توريد الحرير سنة 1845 مبلغ 14,610 ريالات استُخلص من جميع التجار بنسب لا تتضمن فوارق كبيرة، فقد تراوحت بين 29,8% بالنسبة للتجار الأوروبيين، و33,6% على ما جلبه اليهود من ذات البضاعة، وأخيراً 36,6% أداها التجار المسلمون.

وقد عبّرت العمليات المتعددة التي قام بها التجار المسلمون عن نشاط كثيف في هذه التجارة، والتي استقرت في حدود 36 عملية توريد، مقابل 21 عملية أشرف عليها التجار الأوروبيون، و8 عمليات فحسب ضمت استثمارات التجار اليهود، وهو ما تكشف عنه هذه المحاولة لبسط متوسط أداء كلّ عملية توريد أنّها مجموع هؤلاء التجار.

جدول رقم 25

متوسط الأداء من توريد الحرير بالنسبة للعمليات الواحدة (1844-1845)⁽¹⁷³⁾

الموردون	المسلمون	الأوروبيون	اليهود
متوسط الأداء	184,8 ريال	207,2 ريال	613,12 ريال

يدو لنا من خلال هذه العمليات الحسابية، التميز الواضح للتجار اليهود عن بقية الفئات التجارية الأخرى، إذ من خلال عدد قليل من العمليات فاق متوسط العملية الواحدة 613 ريالاً، تمكنوا من توريد ثلث كميات الحرير التي رُوِّجت بالأسواق المحلية⁽¹⁷⁴⁾.

وإدراجنا لهذه المحاولة للتأكيد على قوة استثمارات اليهود في الحقل التجاري، وهو ما لم يتوصل إلى تنفيذه التجار الآخرون فرادى. وما تقدمه التجار المسلمين خلال هذا التاريخ وفي هذه البضاعة بالذات، إلا لأن نسبة مرتفعة من الكميات التي وُردت كان مصدرها الأسواق المشرقية التي جذبت كذلك تجاراً من مالطا ومن الجزر اليونانية استطاعوا مناقسة تجار الإيالة من مسلمين ويهود، وكانت لهم مساهمة قيمة في تشييط هذه التجارة.

لكن ما ينبغي أن نشير إليه هو أن كميات الحرير التي وُردت إلى أسواق الإيالة لم تنطوّر كثيراً، بين نهاية القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر والتي عبرت عنها أداءاتها الجمركية، فإذا حُدِّد ما استخلصته الدولة من التجارة سنة 1195 هجري بحوالى 9,055 ريالاً، ففي سنة 1260 هجري لم تتجاوز هذه الأداءات مبلغ 14,610 ريالات أي بزيادة تقدر بحوالى 38%، وعلى هذه الأرقام يمكن اعتبار أن نسق تطوّر توريد الحرير لم يشهد ارتفاعاً ملحوظاً رغم انخفاض قيمة العملة، وفي نفس المستوى ارتفاع الأسعار عموماً، سواء بالإيالة أو بمراكز التجارة الدولية، إضافة إلى اتساع السوق الاستهلاكية في تلبية هذه البضاعة خاصة لطلبات

(173) هي محاولة تقريبية أخضعنا فيها قيمة مبالغ الأداء على عدد العمليات التي أنشئت هذه البضاعة لكل فئة من التجار. انظر جدول: «توريد الحرير إلى الإيالة التونسية 1844-1845».

(174) بلغت أقصى الأداءات التي وُظفت على كميات الحرير التي وزدها التجار اليهود 1,650 ريالاً، بينما لم تقل أدائها عن 215,75 ريالاً. أ.و.ث.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره، ص 4، 33.

الشرايح الميسورة. وبدوا أن هذا الرُكود النسبي لهذه التجارة قد تأتى من غزو المنسوجات الأوروبية من قطنية وصوفية وكثانية وحريرية لأسواق الإيالة ومزاحمتها للمنسوجات المحلية.

• مواد الصباغة

تنوّعت مواد الصباغة الواردة على الإيالة من البلدان الأجنبية، فمنها ما كان ممتازاً مثل «الملك» و«البرازيل» و«القرمز»⁽¹⁷⁵⁾ وهي أنواع كثيراً ما تستخدم في الصناعات الحرفيّة الراقية أهمّها صناعة الشاشية وبعض المنسوجات الحريرية، إضافة إلى توريد أصناف أخرى أقل جودة مثل «الفوّ» و«دم لخرق» و«المغرة»⁽¹⁷⁶⁾. وتبعاً لما توصّلنا إليه من إحصاءات، ارتبط توريد مثل هذه المواد بمختلف درجات جودتها في ارتفاع كمياتها كما في تدنيها بازدهار بعض الصناعات الحرفيّة وبعض المواد الأولية الموردة التي يستلزم تحويلها إلى بضائع استهلاكية لمثل هذه الأصباغ. فكيف كانت إذن مشاركة التجار اليهود في توريد مختلف هذه المواد أمام تقلّب سوق تجارتها؟

جدول رقم 26
توريد الأصباغ إلى الإيالة للتونسية سنة 1781

الموردون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	8	2	4	14
	(%)	57,1	14,3	28,6	100
عدد العمليات	العدد	11	3	5	19
	(%)	57,9	15,8	26,3	100
الأداءات	المبلغ	6,793	1,701	8,008	16,502
	(%)	41,2	10,3	48,5	100

يتّضح لنا من خلال هذه البيانات أنّ نشاط التجار اليهود في توريد المواد

(175) أ.وت.، دفتر رقم: 1952، ص13، 27، 31.

(176) أ.وت.، دفتر رقم: 1957، ص18-20.

الضريبة قد تماشى في نفس النسق من التوازي أو من التطور مع ما استوردوه من أصواف وحرير وبعض أنواع الأقمشة مثلهم مثل أغلب الموزدين الذين استمروا في هذه البضائع.

وإذا تقاربت أداءات بضائع الموزدين اليهود والمحددة بحوالى 8,008 رباتات (48,5%) سنة 1780-1781، مع المبالغ المالية التي وُفّدت على بضائع التجار المسلمين والمقزرة بحوالى 6,793 ريالاً (41,2%)، فإنها أرست فجوة كبيرة بينهم وبين التجار الأوروبيين في حقل الأداءات على الأقل. فكميات الأصباغ التي وردها التجار الأوروبيون لم تنتج لمصالح الجمارك سوى (10,3%)، من جملة الأداءات. وإجمالاً لا يمكن الحكم بارتفاع هذه الكميات المتنوعة من الأصباغ ورسومها الجمركية إلا بمطابقة أرقامها مع ما خلفته سجلات المتجر من أرقام أخرى لنفس البضاعة.

جدول رقم 27

توريد الأصباغ إلى الإالة التونسية (1844-1845)

الموزدون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	7	6	3	16
	(%)	43,8	37,5	18,8	100
عدد العمليات	العدد	28	22	7	57
	(%)	49,1	38,6	12,3	100
الاداءات	المبلغ	3,835	3,614	5,328	12,777
	(%)	30	28,3	41,7	100

أول ما يمكن تسجيله أن مداخيل الدولة من توريد هذه البضاعة قد تدّنت عما كانت عليه سنة 1780-1781 بنسبة 22,5%، وقد لحق هذا التدّني مستوى استثمارات الموزدين اليهود والمسلمين على السواء، باستثناء التجار الأوروبيين الذين شهدت استثماراتهم بعضاً من الارتفاع، حذّدت الأداءات عليها بحوالى 3,614 ريالاً (28,3%)، لكن ما عبّر عنه تطابق أرقام الإحصائيتين هو تقدّم الموزدين اليهود، ففي فترة الإحصاء الثاني كانت مساهمتهم في مداخيل الجمرک بحوالى

41,7% أي ما يعادل 5,328 ريالاً، تلاهم الموردون المسلمون بنسبة 30% من جملة الأداءات على الأصباغ (3,835 ريالاً)، كما أن عمليات التجار اليهود في توريد هذه البضاعة اتسمت بارتفاع المبالغ التي سُخرت لها مثل عمليات توريد الحرير، إذ هي لم تزد عن 1,601 ريال لمتوسط العملية الواحدة سنة 1780، ولم تنحدر عن 761 ريالاً سنة 1845 وهو متوسط عمليات مرتفع إذا قارناه بالعمليات التي استمرت فيها بقية الفئات التجارية الأخرى.

لكن رغم تقدم اليهود في توريد المواد الصبغية، فإن تجارها قد شهدت تراجعاً هاماً حسب تقدير هذه الإحصاءات، فالأنواع الموردة في الفترة الثانية شمل أغلبها أصباغاً من فصيلة «دم لخرق»، و«المغرة» أو ما أطلق عليه دون توضيح «بتاتي صبغة»، ونادراً ما أتت هذه العمليات أنواعاً أخرى، وقد أتت سجلات المتجر على ذكر القرمز كأهم نوع وُرد إلى الإيالة سنة 1845⁽¹⁷⁷⁾.

ويبدو أن الاستثمار في مواد الصباغة قد تأثر هو الآخر بتراجع مستوى الاستثمار في البضائع القائمة ترويجها على هذه المواد، فالحاجة إليها لم تعد أكيدة خاصة بالنسبة إلى أنواع عديدة من الأقمشة إذ إن تطور صناعة المنسوجات الأوروبية عموماً جعل من هذه البضاعة تستورد جاهزة الصباغة، ولا تفتقر إلا لترويجها بالأسواق الداخلية، دون الاضطرار إلى صبغها في المصانع الحرفية المحلية.

2 - البضائع الاستهلاكية

تدخل في إطار هذه التوعية من السلع المستوردة بضائع يمكن أن ننعنها ببضائع «الوجاهة»، ونقصد بها تلك التي يتم استيرادها لتلبية حاجيات شرائع معينة من المجتمع، سواء للملبس، أو لتجهيز الدور بالأناث الرفيع والتأثير أو حتى للأكل. كما تتضمن هذه البضائع البعض مما تطلبه الدولة لتنشيط الحركة التجارية بالداخل أو لتوفير ما تستحقه مؤسساتها من البضائع الراقية أو التي لا تتواجد في الأسواق. ومجموع هذه السلع بأصنافها المتعددة كان محلّ رغبة للاستثمار فيها من قبل جميع الفئات التجارية لما تدره من أرباح، لكن لم يصد أمام تداول تجارها

(177) أ.ب.ت.، المصدر السابق، ص 34، 37، 41.

غير أصحاب التفوذ المالي، وبالتالي يمكن التأكيد انطلاقاً من إحصاءات ثابتة أنه لم يستمر في تجارتها غير الموردين اليهود، بحضور يكاد يكون دائماً لخدمة الدولة وتلبية حاجيات مخزنها.

فما هي الوسائل التي جابه بها التجار اليهود هذه الطلبات؟ وبأي الطرق تمكّنوا من تلبية للاستمرار في تجارتها؟ وهل خوّلتهم لهم هذه الخدمات إرساء علاقات وطيدة برجال الدولة وأصحاب التفوذ فيها؟

أ - بضائع الشرف

اقتصرت اقتناء هذه النوعية من البضائع على أصحاب الإمكانات المالية من محليين وأجانب، خوّلتهم وضعهم الاجتماعي التمتع بها باعتبارها من قبيل الكماليات والبضائع الفاخرة. وفي هذا الإطار أبرزت قوائم استيراد المنسوجات عدة أنواع من أقمشة والبسة رجالية ونسائية باهظة الأثمان. وبالأسماء التي اقتصرت بها من مصادر جلبها أو مسالك توزيعها، ساهمت في الرفع من القيمة المالية لاستثمارات التجار وخاصة منهم اليهود⁽¹⁷⁸⁾.

تعرضنا بضائع أخرى أكثر أهمية من الأقمشة وإن كانت دونها في تشييط الحركة التجارية، وفي المبالغ المالية التي تأتت للدولة منها، باعتبارها تُستورد بكميات قليلة، وتمثل في بعض ما توفره تجارة العبور من تبر وفضة وریش نعام. وكما كان تصديرها أو عبورها من الموانئ التونسية متواتراً خلال الفترة الحديثة، كانت نسبة منها تُقتنى لتلبية رغبات من يقدر على دفع أسعارها.

ونظراً لقلة المعلومات ونُدرة الإحصاءات حول هذه البضائع الثمينة سواء في اقتنائها أو في مكاسبها، فقد تعذّر علينا بسط رسم لتطور الكميات الموردة منها أو تتبع مبالغ الاستثمار في تجارتها بصفة متواترة. وما منحنا إياه سجلات الجمرك من أداءات لم يتعدّ بعض المئات من الريالات، وظفّت على «شدايد» من ریش النعام، وكمية لم تقع الإشارة إلى مثقالها من الذهب، وبضع عشرات من أروطال الفضة،

(178) انظر قيمة الرسوم الجمركية التي أداها التجار اليهود لتسوية البضائع التي استوردوها بجدول: «نوربد الأقمشة إلى الإيالة التونسية (1844-1845)»، ورد أعلام.

بلغت جملتها سنة 1780 حوالي 439 ريالاً، وتجاوزت هذا المقدار لتصل سنة 1845 إلى حدود 1241 ريالاً.

جدول رقم 28
الادامات الجمركية الموقفة على توريد بعض البضائع الثمينة
(1195 هجري و1260 هجري)

البضاعة/الموردون		مسلمون		أوروبيون		يهود		الجملة	
التاريخ (هجري)		1195	1260	1195	1260	1195	1260	1195	1260
ريش نعام	المبلغ	٢٠ غ	٢٠ غ	٢٠ غ	٢٠ غ	201	409	201	409
	(%)	-	-	-	-	100	100	100	100
ذهب	المبلغ	34	٢٠ غ	٢٠ غ	٢٠ غ	57	112	91	112
	(%)	37,4	-	-	-	62,6	100	100	100
فضة	المبلغ	11	29	21	52	115	639	147	720
	(%)	7,5	4	14,3	7,2	78,2	88,8	100	100
المجموع	المبلغ	45	29	21	52	373	1160	439	1,241
	(%)	10,2	2,3	4,8	4,2	85	93,5	100	100

لا تعكس هذه الأرقام حقيقة وأهمية هذا النشاط، ولا الأموال التي رصدت لهذه النوعية من البضائع، سواء بالنسبة للموردين اليهود، أو بالنسبة لغيرهم من التجار الذين كان لهم إسهام في هذه التجارة كما سجلت ذلك الوثائق التجارية الفرنسية، عكس هذه الإحصاءات التي أثبتت غياب التجار المسلمين والأوروبيين في توريد هذه البضائع أو ما شابهها، وخلوّ الساحة التجارية أمام الموردين اليهود.

ولا نعتقد أن هذا الغياب يعبر عن شكل من أشكال احتكار اليهود لهذه التجارة، بل يشير إلى قلة الكميات الموزعة من ناحية، وانفرادهم بتوريدها في هذين التاريخين فحسب، وهو ما لا يمكن إثباته عليهم على امتداد الفترة الحديثة، رغم ما اشتهروا به من حذق وإتقان وخبرة في صناعة وتجارة المجوهرات والمعادن الثمينة قديماً وحديثاً، ذلك أن المسالك التي تمرّ بها هذه التجارة وخاصة ريش النعام والذهب والفضة والعاج، هي غير المسالك التي تعبرها السلع

الأخرى، فمجلات المتجر قد دوّنت أغلب البضائع التي تعبر البحر إلى الإيالة، لكن البضائع التي يُؤتى بها عبر الصحراء لا نجد لها ذكراً في التجارة البحرية، باستثناء ما يصدر منها بعد أن تحطّ قوافل التجارة الصحراوية رحالها بالإيالة، أو الكميات القليلة التي تجلب من الموانئ المشرقية.

وإذا كانت هذه البضائع تُورّد بكميات قليلة وبصفة غير دائمة، وهو ما يجعل من الاستثمار فيها غير منتظم، وأرباحها غير قازية، فإن الاستثمار في العديد من المواد الأخرى من نفس فصيلة بضائع الوجاهة، كان مكسبها متأكداً ومضموناً بحكم أنّها بضائع استهلاكية، وما إدراجنا لها ضمن بضائع الثرف إلا لأن طلبها متوفر والرغبة في اقتنائها مؤكدة، ويحتملها الوضع الاجتماعي للمستهلكين الذين نافوا إلى ما تستهلكه المجتمعات الفرية في ترتيب منازلهم ونجيزها.

جدول رقم 29

أداءات توريد بعض التجهيزات المنزلية إلى الإيالة التونسية (1780-1845)⁽¹⁷⁹⁾

التاريخ/الموردون	يهود	أوروبيون	مسلمون	المجموع
المعطيات	81	36	11	128
سنة 1195 هجري	(%)	63,3	28,1	8,6
الأداء	5,315	1,189	143	6,647
(%)	80	17,9	2,2	100
المعطيات	101	44	17	162
سنة 1260 هجري	(%)	62,3	27,2	10,5
الأداء	9,252	2,673	473	12,398
(%)	74,6	21,6	3,8	100

(179) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدفتر رقم: 1956، تسجيل يومي للمنفن التي ترسي بحلق الوادي ونوع السلع التي تحصلها وأسماء التجار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

تكوّن جملة هذه البضائع من أدوات تتعلق بالتجهيزات المنزلية ونائيتها، وهي بضائع من صنف الكماليات مثل «الشرتات» والملاعق الفضية والمرايا والكراسي الفاخرة والأرائك والساعات الحائطية والبراويز التي قد يتضمن بعضها لوحات زيتية. وساهمت جملة هذه البضائع في مداخيل الجمرک بما يناهز 6,647 ريالاً زمن الإحصاء الأول، و12,398 ريالاً خلال الإحصاء الموالي، وقد كان أكثر الأداءات الموزدين اليهود بما أنهم أكثر التجار استثماراً في هذه البضائع، إذ حدّدت رسومهم الجمرکية على التّوالي بمبلغ 5,315 ريالاً، ثم بحوالي 9,252 ريالاً، أي بنسبة مئوية تراوحت بين (80%) و(74,6%) من جملة الأداءات على هذه النوعية من البضائع.

كما أنّ العمليات التي أتمها التجار اليهود وهي الدّالة على نشاطهم وحركتهم بموانئ الإيالة، حدّدت أداها بحوالي 81 عملية توريد سنة 1780-1781، وارتفعت سنة 1844-1845 لتفوق المائة عملية، قام بها ما لا يقل عن 54 تاجراً يهودياً خلال الفترتين. وتكرّر هذه العمليات بهذا العدد المرتفع نسبياً مقارنة بالتجار الآخرين يوحى لنا بالارياح الهامة التي عادت على موزديها.

ونظراً للفروق الكبيرة التي أرسنها هذه المبالغ المستثمرة في هذه الأصناف من السلع، فإنّ المقاربة لا تجوز بين ما ورّده التجار اليهود، وبين ما ورّده الفئات التجارية الأخرى. فتميّز اليهود وتفوّقهم كان واضحاً، وهو نتيجة استعدادهم المتواصل لتزويد زبائنهم بما يرغبون في اقتنائه بانتظام، أو فلنقل نتيجة فطنتهم وتفطّنهم إلى ما يمكن أن تتجه هذه التجارة من أرباح.

وإدراجنا لهذه البضائع ضمن بضائع الوجاهة لاقتناعنا بأنّ الحصول عليها ليس يسيراً على كلّ بيت وفي متناول كلّ يد، بل هي بضائع فاخرة لم يتمنع بها إلا أصحاب الدّور الفخمة والقصور من رجال الدّولة وأثرياء البلاد.

ب - المواد الغذائية

تنوّعت المواد الغذائية المستوردة إلى البلاد التونسية في الفترة الحديثة، فمنها العادّة كبعض الأصناف من التوابل التي لم تنواجد زراعتها بالبلاد وتعدّ تجارتها قديمة وتقليدية، ومنها ما هو حديث العهد بتجارة البلاد ودخيل في الآن ذاته على التقاليد الغذائية للمجتمع المحلي، ومنها ما بدأت ترمخ تجارتها واستهلاكها بين

أوساط اجتماعية متعددة. ولا نعتقد أننا سنلنم بجملة هذه البضائع إذا تعرّضنا إلى كل أنواعها بالتفصيل، لذلك نختار التطرق إلى أهمّها أو تلك التي أثارت فينا رغبة التعرف على خصائصها وعلى مقادير استهلاكها في مجتمع لا نتصور أنّ أغلب أفرادها تسوّل لهم شهواتهم اقتناء ما يتجاوز الضروريات الغذائية لقلّة ذات اليد.

في مقدّمة هذه البضائع الاستهلاكية التي ورّدها اليهود نذكر القهوة بنوعيها «السوري» و«اليمني»، رغم احتداد التنافس على أسواقها بينهم وبين التجّار الفرنسيين.

جدول رقم 30

توريد البنّ إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية
(1780-1781 و 1844-1845)⁽¹⁸⁰⁾

للتاريخ/ المورّدون	تجار يهود	تجار فرنسيون	تجار آخرون	المجموع
الكمية	111,5	139	11,3	262
(%)	42,6	53	4,4	100
الأداء	529,5	173,25	54,5	757,25
(%)	69,9	22,9	7,2	100
الكمية	2,987	366	482	3,835
(%)	77,9	9,5	12,6	100
الأداء	5,028	740,5	893,5	6,662
(%)	75,5	11,1	13,4	100

توصل المورّدون الفرنسيون في نهاية القرن الثامن عشر إلى توريد أكثر من نصف إجمالي كمّيات البنّ⁽¹⁸¹⁾ التي رست بموانئ الإيالة (53%)، أمام التجّار

(180) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.ب.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدفتر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن التي ترسي بحلق الوادي ونوع السلع التي تحملها وأسماء التجّار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(181) وردت كمّيات القهوة المورّدة في مصادرها الإحصائية بوحدات وزن مختلفة منها «الشكارة» و«البرميل» و«البنتة»، ولتوحيدها استجندنا بالطريقة التي توخّتها الأستاذة دليلة الأرقش في دراستها المذكورة أعلاه، حيث أثبتت أنّ «الشكارة» من البنّ تساوي 3، 1 قنطار، =

اليهود الذين تمكنوا هم أيضاً من توريد حوالي 42,6%، وبفارق كميات كبيرة بينهم وبين بقية التجار الآخرين⁽¹⁸²⁾ بمن فيهم التجار المسلمون (4,4%)، نتيجة سيطرة الفرنسيين على توريد القهوة «السوري» من الجزر التابعة للإمبراطورية⁽¹⁸³⁾.

لكن هذا التقدم في توريد هذه البضاعة لم يرس قُزُوق متباعدة بينهم وبين التجار اليهود خاصة، ذلك أن هذه القُزُوق برزت في أواسط القرن التاسع عشر، لكن لحساب الموزعين اليهود باستيرادهم لأكثر من ثلاثة أرباع الكميات (77,9%)، وظلت عليها الدولة ما قيمته 5,028 ريالاً⁽¹⁸⁴⁾، وكانتهم في هذه الفترة قد أراحوا كل منافسيهم، وسيطروا سيطرة تامة على توريد القهوة سواء القادمة من البلدان المشرقية أو تلك التي جلبت من الجزر الفرنسية عبر ميناء مرسيليا⁽¹⁸⁵⁾.

في مرتبة موازية لتوريد القهوة من حيث محاصيل الجمر من الأدوات، شاركت جميع الفئات التجارية في جلب أنواع كثيرة من التوابل، نذكر منها «الزعفران» و«السكرنجبير» و«القرفة» و«شوش الورد» و«الكركم» و«الفلفل الأسود»، سواء لتطيب الطعام أو حفظه أو لاستعمالها في صنع بعض العقاقير والأدوية.

= و«البنت» يعادل وزنها 6، 2 قطار وسعة البرميل وزن 8، 5 قطار. المرجع السابق، هامش رقم: 49، ص 192.

(182) نقصد بلفظة «تجار آخرون» التجار المسلمين والتجار الأوروبيين من غير الفرنسيين الذين شاركوا في توريد القهوة ولم تظهر لنا بينهم وبين التجار اليهود أو الفرنسيين أي شكل من أشكال المنافسة على توريد هذه البضاعة نظراً للكميات الضخمة التي وزدها، ومن هنا المنطلق اخترنا أن نجيب مساهمتهم (الأدوات والكمية) في نفس العمود ونركز فقط على التفاضل بين الموزعين اليهود والموزعين الفرنسيين.

(183) Larguèche, D., «Le commerce du café...», *art. cit.*, p 197-198.

(184) الأداء بحساب الريال وهي المبالغ التي سجلت بالدختر وقد تحاشينا التطرق إلى ضبط المبلغ الموزف على القطار من القهوة نظراً لأن الأسعار خضعت إلى الجودة والرتبة، وليس أسعار القهوة «البحاني» كأسعار القهوة «السوري»، أو أسعار ما تلتى عن هذين النوعين.

(185) تقارب إحصائيات الكميات القهوة المستوردة مع ما أحصته الأستاذة دليلة الأرقش في دراستها لنسب البضاعة سواء بالنسبة للمجموع العام للكمية أو بالنسبة لما وزده كل فئة من التجار، والاختلافات الطفيفة بين الأرقام تكمن في ضبطنا للكميات الموزمة خلال 13 شهراً عوضاً عن 12 شهراً، وقد اخترنا عدم تعديل هذه الأرقام، أو حذف ما أحصيناه بزيادة شهر لأن محصل هذه الكميات متقاربة جداً ونتيجتها واحدة. في هذا الصدد انظر:

Larguèche, D., «Le commerce du café...», *art. cit.*, p. 198.

جدول رقم 31

توريد التوابل إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية (1844-1845)⁽¹⁸⁶⁾

التاريخ/الأداء	تجار يهود	تجار أوروبيون	تجار مسلمون	المجموع
1195	1,964	2,048	2,465	6,477
مجري (%)	30,3	31,6	38,1	100

لم يكن للتجار اليهود تميز عن غيرهم من التجار في توريد هذه السلع، بل إن مساهمتهم كانت دون الموردين المسلمين، وتفاوتت مع الأداءات التي استخلصت على التوابل التي روجها التجار الأوروبيون بالأسواق المحلية. وما ارتفع قيمة أداءات المسلمين في هذه البضائع إلا لاختلاطها في العديد من العمليات بكميات من الحشائش مثل «الخزامة» وبعض الكميات من البخور من قبيل «الوشق» و«الجاوي».

إلى جانب توريد القهوة والتوابل شد انتباهنا جلب بعض السلع الأخرى لها من الطرافة ما حثنا على تعقب الأداءات التي وظفت على الكميات الموردة منها والتي تم أغلبها على يد التجار اليهود.

جدول رقم 32

توريد بعض المواد الغذائية إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية سنة 1260 هجري

البضاعة/الموردون	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
«مُكرونة» ومشتقاتها	م.غ	96	1,129	1,225
(%)	-	7,8	92,2	100
ممجون طماطم	م.غ	65	714	779
(%)	-	8,3	91,7	100

(186) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.بوت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدفتر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن التي ترسو بحلق الوادي ونوع السلع التي تحملها وأسماء التجار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

أجبان	المبلغ	غ.م	311	449	760
	(%)	-	40,9	59,1	100
مواد غذائية أخرى ⁽¹⁸⁷⁾	المبلغ	67	917	1,418	2,402
	(%)	2,8	38,2	59,0	100
المجموع	المبلغ	67	1,389	3,710	5,166
	(%)	1,3	26,9	71,8	100

لم يقتصر توريد «المعكرونة» ومعلبات الطماطم والأجبان على أواسط القرن التاسع عشر، بل سجلت في مصادرها قبل هذه الفترة، لكن كمياتها كانت محدودة جداً، إلا أنه سنة 1845 لاحظنا من خلال ما وظّف على هذه المواد من رسوم جمركية ارتفاع نسق توريدها وبالتالي ارتفاع كمياتها، وهو ما دعانا إلى التساؤل ما إذا بدأت تطرأ تغييرات على التقاليد الغذائية للمجتمع التونسي آنذاك؟ بمعنى أدق هل عوضت أكلة «المعكرونة» المسنودة الأكلات الرئيسية من «كسكسي» و«محمص»؟ وهل عوض معجون الطماطم ما كانت تذخره العائلات التونسية من شرائح الطماطم المجففة بعد موسم «العولة» لاستهلاكه على مدار السنة؟

لم يتأكد لدينا أن كل هذه المواد الغذائية قد تم ترويجها في الأسواق المحلية لتكون محل إقبال المستهلكين كافة. لكن يبدو أن هذه الكميات كانت موجهة لثلبية طلبات البعض ممن اعتادوا استهلاكها بدرجة أولى، إذ لا يمكن التغافل مثلاً عما يقتنيه أفراد الجاليات الأجنبية من هذه المواد وخاصة الإيطاليين ويهود القرن، بما أن «المعكرونة» هي الأكلة التقليدية عندهم. وتواجد أفراد هذه الجاليات بالإيالة، سواء عند عبورهم لها أو باستقرارهم فيها، يجبرهم على طلب ما لا توفره الأسواق المحلية من هذه المواد الغذائية.

كما لا يمكن إقصاء ما يستهلكه ميسورو الحال من المحليين، إذ ثبت لدينا أن مطبخ القصر مثلاً قد زوّد بكميات هامة من معجون الطماطم وبمختلف أصناف «المعكرونة» و«الذويلة» الموردة من جنوه وليفورنو، وبعدة أنواع من الأجبان الفرنسية والإيطالية. هذا بالإضافة إلى اقتناء «معاون للمعكرونة»، وهي ليست أواني

(187) لم نحتب في هذه المواد الغذائية الأداءات التي وظفت على القهوة والتوابل.

للطهي بقدر ما هي آلات لتحويل المعجين إلى هذه الأكلة، ونستشف ذلك من خلال ما وُظف عليها من رسوم جمركية، وهي ذات مبالغ مرتفعة نسبياً، أذاها ثلاثة موزدين من يهود الطائفة القرنية، في ثلاث مناسبات وانحصرت قيمتها بين 89 ريالاً و105 ريالات.

ومن هنا يمكن التأكيد على أن عامة المجتمع بشرائحه الضعيفة وحتى المتوسطة، كانت بمنأى عن استهلاك مثل هذه المواد الغذائية المستوردة التي تجاوز أسعارها مستوى ما بمقدورهم إنفاقه على غذائهم اليومي.

لم تتخذ قائمة المواد الغذائية التي وردها اليهود، أو التي شاركوا في جلبها إلى السوق التونسية بهذه البضائع فحسب، بل إن نسبة هامة من استثماراتهم سُخروها لاستيراد أصناف أخرى من البضائع أهمها الخمر والخل وبعض الأنواع من السمك المصير مثل «الرنقة» و«النشوة»، إضافة إلى الشاي والتكر والحلويات والفواكه الجافة والأرز و«اللّوية» المحفوظة في معلبات على الطريقة الأوروبية.

ومن مميزات هذه البضائع إجمالاً أنها سريعة التلف، أي أن الطلبات عليها تتجدد في كل مرة، وهو ما أشرنا إليه بتعقّبنا لعدد العمليات التي أمتها والمبالغ المالية التي سُخّرت لافتنائها، ولا شك أن توفر الطلب ماهم بقسط كبير في دعم حجم استثمارات التجار اليهود وأرباحهم التي زادت ارتفاعاً بالعديد من طلبات الدولة.

3 - طلبات الدولة

لا بدّ من الإشارة إلى أن محتويات هذه السلع التي تشملها هذه القائمة، لم تقتنها الدولة بتمامها، بل إن كميات منها ورّعت على الأسواق المحلية لاحتياج المستهلكين لها. وما التأكيد على إدراجها ضمن هذه القائمة، إلا لأن الدولة كانت المستفيدة الأولى منها، خاصة عندما تكثف جلب هذه البضائع مع أربعينيات القرن التاسع عشر، في إطار ما بدأت تشهده البلاد من تطوّر مساندة لبرنامج سياسي من أولوياته إنشاء مؤسسات على النمط الأوروبي⁽¹⁸⁸⁾.

(188) سبي وأن نعرّضنا إلى بعض المشاريع المتحدثة في عهد أحمد باشا باي. انظر: أعلاه.

جدول رقم 33
توريد بعض البضائع لطلبات الدولة (1195 هجري - 1260 هجري)

التاريخ	البضاعة / الموزعون	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
1195 هجري 1781-1780 للميلاد	أسلحة	المبلغ	612	814	1,146
		(%)	23,8	31,6	44,6
	ورق	المبلغ	75	377	900
		(%)	5,5	27,9	6,66
	مواد بناء	المبلغ	179	817	3,396
		(%)	4,1	18,6	77,3
	خردوات	المبلغ	463	1,736	5,268
		(%)	6,2	23,2	70,6
	المجموع	المبلغ	1,329	3,744	10,710
		(%)	8,4	23,7	67,9
1260 هجري 1845-1844 للميلاد	أسلحة	المبلغ	975	2,216	1,810
		(%)	19,5	44,3	36,2
	ورق	المبلغ	814	2,253	3,815
		(%)	11,8	32,7	55,4
	مواد بناء	المبلغ	1,321	3,101	13,376
		(%)	7,4	17,4	75,2
	خردوات	المبلغ	735	1,007	9,125
		(%)	6,8	9,3	84
	المجموع	المبلغ	3,871	8,636	28,341
		(%)	9,5	21,1	69,4

تحليل قراءة هذا الجدول إلى عدم تنوع طلبات الدولة على امتداد أكثر من نصف قرن، لكن ما يُورَدُ جرد سجلات المتجر يشير إلى تغير مواصفات هذه السلع وتطورها، إضافة إلى أنها تزخر بأنواع وأشكال من كل الأصناف، فالخردوات ومواد البناء لا حصر لأنواعها، وقد وجهت أغلب الاستثمارات المالية

لجلب الخشب والزخام والأجر. وفي قائمة الأسلحة، نجد الأسلحة النارية (الطبنجات، القربيلة، المكاحل) والأسلحة البيضاء (خدامي، سبولة، سيف) والبارود (صاشم، رهج، قوالب ثقيل، قوالب رصاص)، وبالرغم من أن كميات هذه البضاعة تبدو قليلة في كلتا الفترتين إلا أنها لا تمثل كل اقتناءات الدولة لتسليح طاقمها العسكري، بفقد ما هي مشتريات ظرفية لتعزيز احتياجاتها⁽¹⁸⁹⁾. وتضمنت قائمة الورق، أنواعاً خصّصت للكتابة (كاغد بالطابع⁽¹⁹⁰⁾)، كاغد بندقي، كاغد من غير طابع) وأخرى للّف والمسّاة «كاغد قراطي»، منه الجيد ويستعمل في لّف الشاشية والحرير ومنه العادي، وقد تدعّمت حركة توريد هذه البضائع نظراً لازدياد طلبات الدولة وتطوّر حاجيات مؤسساتها⁽¹⁹¹⁾ من هذه المادة ومكفلاتها التي تعدّ من المواد الأساسية في التعامل اليومي والرسمي⁽¹⁹²⁾.

(189) لم تكن مشتريات الدولة من الأسلحة مقتصرة على مثل هذه الكميات وأنواعها، كما لم تعزل الدولة كثيراً على التجار لجلب الأسلحة، إذ كثيراً ما تكلف بهذا الأمر البعض من رجالاتها.

أ.وت.، دفتر رقم: 317، متعّد المواضيع وتضمّن بعض صفحاته كميات من الأسلحة الموزّعة لحساب الدولة، بتاريخ 1801-1803. دفتر رقم: 368، شبيه بالدفتر السابق وتضمّن شراء أسلحة من مالطا عن طريق محمود الجلولي، بتاريخ 1811. (190) استعمل هذا النوع من الورق خاصة في مؤسسات الدولة، وقد تضمّن الأرشيف الوطني التونسي في وثائق السلسلة التاريخية كمية هامة منه، خاصة الذي استعمل بعد أربعينيات القرن التاسع عشر، وتعرّف على هذا النوع من الورق من خلال النقش الذي طبع في إحدى زاويتي العلوتين والمتضمّن لمبارة (Bath) أي ممتاز.

(191) نلاحظ ذلك من خلال ما احتفظ لنا به مخزون الأرشيف الوطني التونسي من وثائق، فالدفاتر الجبائية والإدارية ووثائق السلسلة التاريخية من مراسلات وحسابات الدولة ووثائق مؤسساتها بدأت تتكاثر من عهد أحمد باشا باي، وحتى نوعية الورق المستعمل أصبحت ذات جودة عالية وهي «المسك» أو «المخطوط» (Vergé)، وغالباً ما يصدر عن الباي أو الوزراء. حول إحصاء هذه الوثائق انظر: الفضفاخ، منصف؛ موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.وت.، تونس، 1990، ص526 أ.وت؛ كشف مواضيع السلسلة التاريخية، دت.

(192) حول صناعة الورق وأهميتها انظر على سبيل المثال: هليان، ريجي؛ «صناعة الورق وحركة الوراقين في الحضارة العربية الإسلامية»، المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات، عدد 11، ص85-104.

وإذا تشابهت نوعية كل هذه السلع الموردة بين تاريخي الإحصاء، فإن كمياتها ارتفعت إبان التاريخ الثاني، وبالتالي ساهمت في الرفع من إجمالي مداخيل الجمرك من 15,783 ريالاً إلى 40,548 ريالاً، أي بما يعادل نسبة ارتفاع تقدر بحوالي (157%)، كانت مساهمة الموردين اليهود فيها بأكثر من ثلثي جملة المداخيل في كل مرة. (67,9% و 69,4%).

وهذا الارتفاع في محاصيل الجمرك كان أساسه أنواع السلع التي تتضمنها الخردوات ومواد البناء التي تمّ توريدها خاصة في عهد أحمد باشا باي، وقد وجدت الدولة في ساحتها التجارية من الموردين من حولهم قدراتهم المالية اقتناء ما عجزت صناعات البلاد وحرفها عن توفيره، وكان استنادها خاصة إلى الموردين اليهود الذين بلغت قيمة الرسوم التي سوّوا بها مواد البناء والخردوات قرابة 8,664 ريالاً سنة 1780-1781، و 22,501 ريال سنة 1844-1845، أي بنسبة مئوية تراوحت بين (73%) و (87,1%) من جملة الأداءات على هذين الصنفين من البضائع، وعلى هذه النسب في ارتفاعها كانت كذلك استثماراتهم، تبعاً لنشاطهم التجاري في هذه السلع خاصة التي اختص بعضهم في توريدها⁽¹⁹³⁾.

ولا نستطيع فهم مغزى طلب هذه الكميات المهيولة من الخشب والرخام والأجر، إلا بربطها بأحد أهم المشاريع بالنسبة لأحمد الباي التي استنزفت أموالاً طائلة أطلقت عليها الوثائق الرسمية عبارة «مرقة المحمدية»⁽¹⁹⁴⁾، وهي بناء قصر له بهذه الضاحية بدأ العمل لإنجازه قبل تاريخ هذا الإحصاء سنة، وأراد بينائه أن يتميز عن سلفه ويحاكي بتشيدده قصر فرساي بباريس⁽¹⁹⁵⁾، فقطع الرخام المستوردة من إيطاليا وأجر ليفورنو مرسلها وخشب البندقية وقضبان الحديد والمزاريب وغيرها، لم يسبق للدولة أن

(193) كانت تجارة الخردوات وتوريدها وراء الثروات الطائلة التي حققتها العديد من العائلات اليهودية لا في الإمالة التونسية فحسب بل وفي بلدان أخرى، وعلى سبيل المثال نذكر عائلة البكري وهي من أثرى العائلات اليهودية بحاضرة الجزائر والتي وجهت أغلب استثماراتها لتوريد الخردوات. محمد الله، فوزي، يهود الجزائر... سبق ذكره، ص 193-196.

(194) أ.و.ث.، دفتر رقم: 2225، مصاريف حظيرة بناء المحمدية 1845-1855.

Revault, J., *Palais et résidences d'été de la région de Tunis XVI-XIXe siècle*, (195) C.N.R.S, Paris, 1974, p. 141.

استوردت منها بمثل هذه الكميات، كما لم يسبق لبعض الموردين أن استمروا في مثل هذه السلع مبالغ بالمقادير التي استمروا خلال هذه الفترة⁽¹⁹⁶⁾.

وإذا كانت استثمارات التجار اليهود في مواد البناء والخردوات والورق وغيرها تعدّ عادةً بحكم أنّ هذه البضائع لم تفرض الدولة عليها فيرداً، فإنّ ما يثير الانتباه توصلهم إلى الاتجار بالأسلحة بشئ أنواعها بالرغم من الحظر المضروب عليهم تبعاً لميثاق عهد الذمة الذي منحهم من حملها اتقاء شز فنة يمكن أن تحدث. ولا يعني لنا الاتجار فيها حتى ولو بكميات محدودة سوى نجاح حملها إلى التصرف فيها بالبيع والشراء أو بالتملك الذي قد يؤدي إلى إمكانية استعمالها إن اقتضت الضرورة، باعتبارها ملكية لهم وبما أنّ الدولة أجازت لهم توريدها، كما سمحت لهم بتجاوز الموروث الديني الذي يحذ من بعض تصرفاتهم، وقد حاولنا تتبع تجار الأسلحة في الوثائق الفرنسية والمذكرات التجارية وبعض الدفاتر الأرشفية قبل هذه الفترة⁽¹⁹⁷⁾، لكن لم نعر من بين هؤلاء على تاجر أسلحة يهودي بالرغم من الاحتياجات الملحة للدولة في بعض الفترات لتدعيم وسائلها الدفاعية، ويبدو أنّ توصل التجار اليهود وإسهامهم في توريد بعض الكميات من الأسلحة والبارود قد تزامن مع فترة حكم علي باي وابنه حمودة باشا باي. ويعدّ هذا في نظرنا مؤشراً من المؤشرات الدالة على بعض الامتيازات التي بدأ يحظى بها عدد من التجار اليهود في نهاية القرن الثامن عشر سواء في هذا الميدان أو في العديد من الميادين الأخرى.

(196) نظراً لأهمية المواد الموجودة بقصر المحمدية وارتفاع أسعارها فقد وقع الاستيلاء عليها بعد وفاة أحمد باشا باي مباشرة، إذ وقع قلع الرخام والجليز والبلاط ونقلت إلى قصر الباي الجديد بالمرسى، كما نقل أهم الأثاث المتواجد به من «منافل» و«كرنات» و«كبات» و«كراس» ولوازم وخزائن إلى نفس المكان وفرت في أثاث آخر إلى بعض المقرّبين ورجال السلطة.

أ.وت. س.ت. ص.ن: 100، م: 208، و: 1، 57، 58، الأثاث والرخام الذي حصله «بورطة» تابع محمد باي من المحمدية إلى المرسى، ومشتريات حيدر خزندار من أثاث المحمدية على يد تابعه فرانيسكو بتاريخ 14 رمضان 1274 هجري.

(197) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. I, p. 27, Claude Servet aux consuls et gouverneurs de Marseille, Tunis le, 16/4/1618., p. 433. Auger Sorbainde au M. De Seignelay, Tunis le 18/10/1690.

أ.وت.، دفتر رقم: 2975، تسجيل للأسلحة التي تسلّم إلى الخزنة بباردو، بتاريخ 1756-

فهل يعني هذا أن المستثمرين اليهود كانوا أقرب التجار للدولة؟ وهل تراجعت السلطة عن مصادرة أموالهم عندما تحوجها الضرورة؟ أي هل تغيرت معاملة السلطة للتجار اليهود من خلال اتكالها عليهم في أغلب المجالات التي تتعلق بالمال والتجارة والاستثمار؟ كل هذه الأسئلة قابلة للتأكيد أكثر من النفي، خاصة إذا أفرزت الظروف الداخلية للإيالة بوادر أزمات اجتماعية واقتصادية ومالية، وأثر تحول الطريقة العالمية وبالتحديد المتوسطة في الهياكل الاقتصادية للبلاد، ولم نجد الدولة من يلبي احتياجاتها بالقدر الذي ترضاه، ومن يغطي لها مصاريفها أو عجزها المالي بالفقر الذي تطلبه غير التجار اليهود.

كشفت جملة هذه البضائع سواء منها المصدرة أو الموردة عن طيبة اقتصاد البلاد الذي ظل يتأرجح بين بنيتي التقليدية وبين الاندماج في نسق الاقتصاد الماركنتيلي الذي ساهم في استنزاف موارد البلاد بإيعاز كبير من الدولة التي انصرفت وراءه بحكم طلباتها والتجائها إلى البحث عن السيولة النقدية لتغطية نفقاتها ومصاريف مؤسساتها، كما يشرت انسياب البضائع الأوروبية حتى طفحت بها الأسواق المحلية، وانعكس تدفق هذه السلع على العديد من المنتجات الحرفية التي ركذ بعضها وكاد البعض الآخر أن يضمحل؛ وقد وجدت الدولة في المستثمرين اليهود خير معين لها لجلب هذه البضائع، وفي تسويق ما فرضت تصديره وفق «تذاكر الشراخ»، بحكم ملازمتهم العمل في هذا القطاع. ومن التجني أو بالأحرى الحياء عن الموضوعية إن أكدنا على أن الأزمة المالية والاقتصادية أو الرضع المترقي عموماً الذي آلت إليه الإيالة في أواسط القرن التاسع عشر، كان نتيجة تمكن اليهود من حقول الاستثمارات المالية بمختلف أنواعها، إذ إن صعودهم وارتفاعهم أو سيطرتهم على أهم الهياكل الاقتصادية بالبلاد كان من صنع الدولة وبيدها، فما هم إلا تجار مثلهم مثل التجار المسلمين والأوروبيين هدفهم المباشر تدعيم استثماراتهم والأرباح التي تنتجها أموالهم، وقد تأتت رفعة المستثمرين اليهود في هذا الميدان من حسن تأقلمهم مع حاجيات الدولة وانفتاحها على اقتصاد السوق، كما تأتت من إحكام استغلالهم لما تفرزه الظروفيات من أزمات، وهذا ما سنلاحظه من خلال انحراطهم في نظام الالتزام الذي ارتبط بموارد الدولة بالداخل سواء منها المالية أو التجارية أو حتى الحرفية.

الفصل الثاني

السلطة السياسية وتنشيط التجارة الخارجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

لم يكن النشاط التجاري الخارجي للإيالة التونسية على امتداد القرن الثامن عشر ثابتاً على نسق معين من التطور، فحركته تقلّبت بين النموّ حيناً وال تراجع أحياناً أخرى. وإذا كان تدهور هذا النشاط في فترات معينة وكذلك الفطاعات المتصلة به نتيجة الأزمات التي عاشتها البلاد من فتن وحروب أهلية وكوارث طبيعية، فإنّ نموه قد واكب استقرار الوضع السياسي بمُداية من سُنّيات هذا القرن، برجوع أبناء حسين بن علي إلى الحكم [1756]، وهو ما حوّل السُلطة الحاكمة، زيادة على بسط نفوذها على كامل الإيالة والتحكّم في مواردها، التطلّع إلى رسم مخططات لتجارة خارجية واعية ذات سيادة.

فكيف ستواجه هذه السياسة من جانب القوى الأوروبية؟ وإلى أيّ مدى ستحدّي السلطة المحليّة تلك المواجهة؟

I - القرارات السياسية وتأثيرها في النشاط التجاري لليهود

ندرج معطى القرار السياسي في توجيه مسار التجارة الخارجية للإيالة خاصّة بين الربع الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن الذي سيمقه، لاعتقادنا أنّ إصداره في مرحلة أولى، وصرامة تطبيقه في مراحل موالية، لم تترنّب عليه نتائج هامة وخطيرة إلّا في هذه الفترة دون الفترات السابقة. ولا شك أنّ ما سينتج عنه من توجّه سيكون له تأثير في التجار المتعاملين مع الأسواق الخارجية انطلاقاً من موانئ الإيالة، وخاصّة منهم الفئات التجارية اليهودية التي سخرت أنشطتها لهذا القطاع ووظّفت به أغلب رساميلها.

في هذا السياق يمكن نقضي مغزى القرارات السياسية في ارتباطها خاصة بالنشاط التجاري الخارجي. فعلى ماذا نصّت؟ وما مدى تأثيرها في تطوّر نسق هذا القطاع؟ وهل تأتي من وراء تبييتها نفع أو دعم للقطاعات التجارية النشطة بالإيالة؟ وما مدى نصيب التجار اليهود منها؟.

1 - موروث المعاهدات اللامتكافئة

إذا أمكن لنا أن نتعرّض إلى هذا الجانب، فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ لكلّ باي سياسة تجارية سار على نهجها وتنبّث بفرضها، بما أنّ مداخيل هذا النشاط تعدّ مورداً هاماً يأتي في مقدّمة موارده الاحتكارية. ولا يمكن أن يكون أيّ إسهام أو أيّ توجيه لهذا القطاع دون تأثير سواء على الصعيد الداخلي للإيالة أو في نطاق علاقاتها مع الدّول المتعاملة معها، ذلك أنّ أغلب الأنشطة الاقتصادية بالبلاد من فلاحية والتزام وتجارة وحرف، لم تكن موادّها ومواردها منفصلة عن الحركة التجارية الخارجية، بل هي متصلة بها فيما تجلبه أو فيما تخرجه من بضائع. وفي نفس هذا السياق الذي أحكم ربط الموارد الداخليّة للبلاد بالخارج وخاصة بالبلدان الأوروبية القريبة، لم يقتصر توجّه السلطة الحاكمة على ما يمكن تحصيله من جباية وضرائب فرضت على الأهالي لدعم خزيتها، بل كان توجيهها منصّباً على ما يمكن جنيّه من وراء الحركة التجارية الخارجية.

إذا نظرنا إلى ما أقرّته السياسة التجارية لبايات القرن الثامن عشر منذ اعتلاء حسين بن علي السلطة سنة 1705، نلاحظ جنوحهم إلى السلم مع القوى التجارية الأوروبية، بمصادفتهم من جديد على المعاهدات التجارية التي اتفق بشأنها الدّايّات وأبرمت منذ القرن السابع عشر، وبدلّ هذا التوجّه على اعتراف هؤلاء البايّات بموروث المعاهدات اللامتكافئة بين الإيالة وهذه البلدان، كما يشير كذلك إلى عجزهم عن القيام بأيّ تحوير لهذه الامتيازات سوى ما يخدم مصالحهم ونفوذهم⁽¹⁾.

ساهمت الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب بالبلاد في تركيز نفوذ تجاري أجنبي، برزت معالمه خاصة في ميدان الأداءات الجمركية، وامتدّت آثاره إلى احتكار بعض البضائع الهامّة، فالرسوم الجمركية التي فرضت مثلاً على النشاط

(1) انظر أدناه.

التجاري للفرنسيين، كادت تكون رسوماً رمزية، إذ لم تتعدّ نسبتها 3% من قيمة البضائع الموردة والمصدرة على السواء، طبقاً لمعاهدة 1685 التي وإن حُدثت دوام الاتفاقية بمائة سنة⁽²⁾، فإنّ الامتيازات التي حظي بها تجار الجالية الفرنسية قد بقيت سارية المفعول إلى ما بعد انقضاء هذه المئة، تبعاً للتجديد الآلي الذي خضعت إليه هذه المعاهدة، وسار وفقه بايات القرن الثامن عشر⁽³⁾.

صادق على هذه المعاهدة حسين بن علي في ثلاث مناسبات خلال فترة حكمه وكان ذلك سنة 1710 و1720 و1728⁽⁴⁾. كما اعترف بها علي باشا [1735-1756]، إثر تمكنه من السلطة، وأضاف إلى بنودها بنداً اتفق بشأنه اتفاقاً سرّياً خضع بمقتضاه القنصل الفرنسي إلى تقبيل يد الباي في كلّ زيارة. ووفق هذا التعديل كان على الباي أن يزيد في دعم امتيازات الفرنسيين، فتمنح مرسى طبرقة إلى الشركة الملكية لأفريقيا (*La Compagnie Royale d'Afrique*) مقابل 8,000 ريال سنوياً⁽⁵⁾، بعد أن أجلى منها التجار الجنوئين.

حظي كذلك تجار الجاليات الأوروبية الأخرى المتواجدون بالساحة التجارية التونسية بنصيب من هذه الامتيازات التي أقرتها السياسة التجارية للبايات، مثل تجار الجالية البريطانية. ورغم قلّة عددهم بالإيالة ونشاطهم المحدود بأسواقها، فإنّ أداءاتهم تساوت مع أداءات التجار الفرنسيين⁽⁶⁾، اللّذين بقي تقدّمهم واضحاً في الساحة التجارية للإيالة، ففي سنة 1738 ناهز رقم معاملاتهم 40% من جملة ما ورّد إلى البلاد التونسية من موانئ شرقية وأوروبية⁽⁷⁾. جرى الانتفاع بهذه الامتيازات

(2) راجع خاصة البند 15 من هذه المعاهدة التي وردت في:

Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 484.

Frank, L., *Histoire de Tunis...*, op. cit., p. 83.

(3) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. II, p. 57. Traité du 16/12/1710., p. 125. Traité du 20/2/1720., p. 220. Traité du 1/7/1728.

(4) Ibid., p. 362. Traité du 9/11/1742. p. 265. Convention secrète, s.d. p. 366. Convention relative au Cap-Nègre le, 13/11/1742.

(5) أ.وت؛ م.ت؛ ص: 224، م: 405، معاهدة بين تونس وبريطانيا الكبرى بتاريخ 1751.

(6) A.N.P., *Aff. Etr.*, B¹ 1134, fol.15, lettre de J.L. Gautier consul de France à Tunis. Le 2/12/1738. Voir aussi Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. II, p. 311. Etat de commerce en 1738.

خاصة على التجار الفرنسيين بفعل العلاقات التقليدية التي ربطت الإيالة بفرنسا، ودفعت القرار السياسي أن يمنح بعض الشركات الإعفاء التام من الأداءات الموظفة على تصدير بعض البضائع الهامة مثل الجلد والشمع منذ أواسط القرن السابع عشر، كما مكنت أخرى من بسط نفوذها على بعض القطاعات مثل تصدير الحبوب أو التفرّد بصيد المرجان بطريقة طبقاً لمعاهدات إضافية⁽⁸⁾.

وإذا كانت الغاية الأساسية لهذه القرارات تهدف إلى دفع حركة التجارة الخارجية للإيالة وتنشيطها، ومن ورائها دعم أرباح البايات، فإنها كانت على حساب التجار المحليين من مسلمين ويهود دون استثناء، ذلك أنّ النشاط التجاري الخارجي لهؤلاء قد فُرض عليه نسبة 11% من قيمة البضائع عند استيرادها على امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر. وخضع وسقهم لبضائع الإيالة خلال نفس الفترة وما بعدها بسنوات إلى ما نسبته 5% من القيمة الجمالية للبضائع المصدرة⁽⁹⁾. ويبدو أنّ إجحاف هذه الأداءات وارتفاع قيمتها كانا من ضمن العوائق الأساسية التي لم تبعث لدى العديد من التجار المحليين رغبة المشاركة في قطاع التجارة البحرية، وعلى نقبض وضعية هؤلاء نمكّن التجار اليهود من تجاوز هذا العائق ونقصد أساساً هنا التجار القرنين الذين تميزوا عن غيرهم بحضور متواصل وقوي في الوسط التجاري الخارجي.

يفضي بنا التطرق إلى مسألة المعاهدات التجارية اللامتكافئة بين إيالة تونس والقوى التجارية الأوروبية وخاصة منها الفرنسية، إلى النظر في سلوكيات السلطة الحاكمة تجاه رعاياها والتابعة من قرارات سياسية عمّقت الهوة بين الأنشطة التجارية للأجانب والأنشطة التجارية للمحليين، وخاصة المسلمين الذين لم يحظوا بأي نصيب من هذا الدعم أو ما يماثله، باستثناء أقلية والت السلطة أو نفادت برائها تأثير القرار السياسي في أنشطتها التجارية. وينضاف إلى ما أفرزه التوجه

(8) انظر على سبيل المثال:

Ibid., t. I, p. 232. Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et Cap-Nègre. 1666., t. II ; p. 366. Convention relative au Cap-Nègre, 13/12/1742., t. II, Blés (Traité des), Index. p. 771

Ibid., t. III, p. 477, Devoise au C^{te} de Champagny le 30/10/1708.

(9)

التجاري للبايات من تدعيم للحضور الأجنبي ضعف رؤوس الأموال المحلية الذي حدّ من حضور أغلبية ساحقة من التجار المحليين في الوسط التجاري الخارجي، وحال دونهم والارتقاء إلى المراتب التي اعتلاها التجار الأجانب أو حتى مراتب شبيهة بها، أو المكانة التي ارتقى إليها التجار اليهود وخاصة القرنين منهم. لكن لن يستمرّ تدهور مشاركة التجار المحليين أو غيابهم عن الوسط التجاري الدولي، فالفرار السياسي كما غبنهم من قبل سيتولّى أمر إقحامهم في ساحة التجارة الخارجية للإيالة، بالأخذ بيدهم في حقب أولى، وبدعمهم في حقب ثانية.

2 - التوجه التجاري الجديد لعلي باي (1759-1782)

تتأكد لنا قلة حضور التجار المحليين من مسلمين ويهود بالقطاع التجاري الخارجي للإيالة من خلال ما كشفت عنه المذكرات التجارية الأجنبية، خاصة تلك التي واكبت تطوّرات الساحة التجارية للإيالة وأطلعت عليها عن قرب منذ القرن السابع عشر على الأقل، إذ هي تؤكد على تدني مساهمة التجار المسلمين، وتُطْلِعُنَا في الوقت ذاته على أنّ الانخراط في القطاع التجاري الخارجي خاصة، كان محللاً ومباركاً على الباي وآله وصحبه من الذين أخذهم حاشية له، ومحزماً على عامة رعاياه إلا من اصطفاهم برحمته لولائهم أو لوجاهتهم وراثتهم⁽¹⁰⁾.

أ - الاهتمام بالفئات التجارية المحلية

التزم علي باي [1759-1782] عند اعتلائه العرش الحسيني بما التزم به سلفه في بنود المعاهدات اللامتكافئة بإقراره الامتيازات التي يجب أن يحظى بها التجار الأجانب وبأحقّيتهم في الانتفاع بها، كما سار على نهج ما خطّطه وزيره مصطفى خوجة لتستين العلاقات الفرنسية التونسية بتدعيم الحضور الفرنسي بالساحة التجارية

(10) أشارت العديد من المصادر إلى احتكار العديد من البايات ومن الأهم قطاع التجارة الخارجية، واعتبرت الوثائق التجارية الفرنسية خاصة أنّ نفوذ الباي بهذا القطاع كان عائقاً أمام تطور التجارة وأمام المستثمرين فيها من تجار محليين وأجانب. انظر على سبيل المثال:

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. II, p. 83, Tunis le 16/7/1714., p. 102, Tunis 15/10/1716.

للإيالة، فمكّنتهم تبعاً لهذه السياسة من بحث وكالة تجارية بينزرت، ومنحهم أولوية صيد مرجان طبرقة والتفرد بالتجارة فيه⁽¹¹⁾.

وقد توازى تطبيق هذه الالتزامات من قبل السلطة مع ما صدر من قرارات لصالح المحليين وهو ما أبرز اهتمام علي باي بتنشيط الدورة الاقتصادية للبلاد، فأبطله للمشتري مثلاً وتصديبه لعمال الجهات لمبالغتهم في استنزاف أموال الرعية عن طريق الجباية، وعدة قرارات أخرى، لا نتعد عن هذا التوجه. ولا يهتأ هنا في أمر هذا السلوك إن كانت غايته استمالة قلوب الرعية وجلبها لحظيرته، لكن ما يعيننا بدرجة أولى هو محاولة هذا الباي بحث حوافز لتدعيم أنشطة المحليين في الفلاحة كما في التجارة، بل انتهاجه خاصة لمبادئ من شأنها أن تغرس تقاليد تجارية لدى رعيته، فقد بادر وأعطى دون البايات الذين سبقوه: «... ما يفضل عنده من الأموال للتجار يتجرون به، برّاً وبحراً، ولا يسرّجهم منهم إلا رأس المال، ولهم الزيج بتمامه، إعانة لدوران المتجر...»⁽¹²⁾، ولا نعتقد «إعانة دوران المتجر» فحسب، بل أبلغ من ذلك، لخلق روح المبادرة الفردية والمغامرة التجارية التي كانت تُغورُ رعيته وحالت دونهم والرفق إلى مصافّ التجار الأجانب.

في نفس هذا السياق، عندما توترت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ردحاً من الزمن⁽¹³⁾، لم يتراجع علي باي عن إصدار قرارات حاسمة أفضت مباشرة إلى نقض

(11) مصطفى خوجة، يعود أصله كما تناقلته المصادر إلى بلاد القرج (جورجيا)، جاء مملوكاً صغيراً إلى الإيالة، اشتغل بتفسير الكتب. أعجب علي باي بنباهته فضنه إلى حاشيته، وسرعان ما أولاه خطة خزندار. وزوجه من ابنته الأولى ثم بعد وفاتها تزوج ابنته الثانية. احتفظ بنفس الوظيفة كذلك في عهد حمودة باشا باي الذي لم يستغن عن خدماته ولا عن استشارته في أغلب القرارات السياسية. ربطته علاقات منطوقة بالفنّانين والتجار الفرنسيين بتونس، والشواهد عديدة عن موالاته لفرنسا وعن الخدمات التي فقمها لها. انظر في هذا الصدد:

Ibid., t. III, p. 122, Rocher au M^e De Castries., le 25/6/1781., p. 136, Mustapha Khodja au M^e De Castries, le 8/3/1784.

(12) الإنعاف...، سبي ذكره، ج3، ص161.

(13) تعود أسباب توتر هذه العلاقات إلى عدم اعتراف السلط الترسية بهم في فرنسا جزيرة كورسيكا إلى أراضيها. حول هذه المسألة انظر خاصة، للمصدر السابق، ص166.

معاهدة الصلح، ومنع التجار الفرنسيين من الاستثمار في مرجان طبرقة صيداً وتجارة، وإزالة الأعلام الفرنسية وعلاماتها من الحاضرة، ومغادرة التجار الفرنسيين البلاد⁽¹⁴⁾، ولا يعتبر ما أقره علي باي في هذه الظرفية، إلا عن تصديده لمنهجية السلط السياسية والتجارية الفرنسية، بل إن هذا التصدي لإحدى أكبر القوى التجارية بالمتوسط، وأبرز المتعاملين تجارياً مع الإيالة على امتداد الفترة الحديثة، لا يتم إلا عن توجه سياسي ارتكزت مبادئه على التعويل على من هم داخل الساحة التجارية للبلاد من ذوي الأموال وأصحاب الاستثمارات التجارية من مسلمين ويهود.

لم يدم تشدد علي باي مع فرنسا طويلاً، فموالاة وزيره مصطفى خوجة للتجار الفرنسيين بالإيالة، ومحاباته لهم، ثننا الباي عما عزم فرضه من قرارات، ومكتاتهم من كسب مزيد الامتيازات الإضافية التي قوت حضورهم بمنحهم جزيرة مالطا والسماح لهم بإنشاء العديد من الوكالات التجارية. وعلى غرار ما تقدم يمكن أن يتم التوجه السياسي لعلي باي بالمراوحة بين الاستسلام إلى ما فرضته فرنسا لتدعيم نشاطها بالإيالة في إطار توسعها المركتيلي بالمتوسط، وبين سعيه لدعم قدرات رعيته من التجار، لكن ما يتضح لنا أنه لم يسبق لسلطة سياسية أن ساهمت في إنهاض همم التجار المحليين قبل هذه الفترة وقبل زمن هذا الباي الذي مهد لتوجهه تجاري حتى وإن عجزت فيه الإيالة عن مواجهة القوى التجارية الأوروبية والاندماج في السوق العالمية، فإنه رفع بقراراته بعض العوائق التي كانت تعترض نشاط التجار المحليين وبرزت نتائجها خاصة على صعيد مشاركتهم في قطاع التجارة الخارجية.

وتوفر لنا سجلات المتجر في هذا المجال إمكانيات هامة لتتبع مدى تأثير قرارات علي باي في الوسط التجاري البحري، من خلال رسوم الجمارك التونسية الموظفة على البضائع التي رست بميناء حلق الوادي والبحيرة بين سنوات 1763-1765 و1780-1783⁽¹⁵⁾.

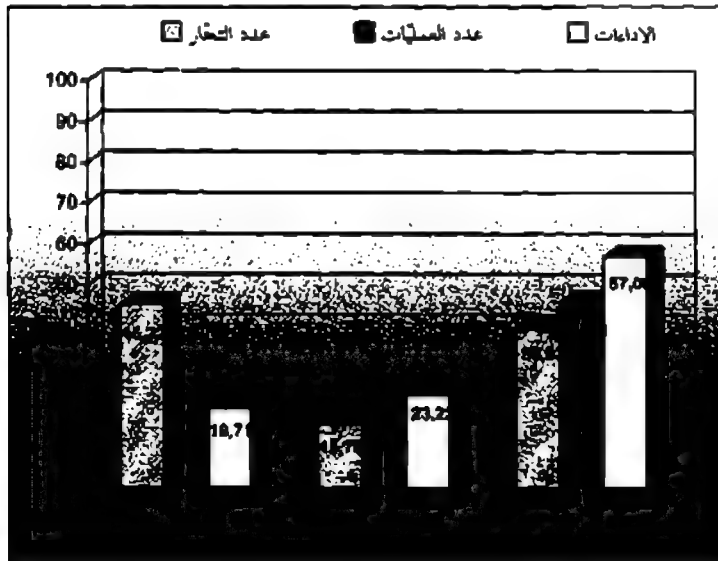
(14) المصدر السابق، ص 169-170.

(15) نعر في مخزون الأرشيف الوطني التونسي على دفترين يتعلّقان بتوريد البضائع للإيالة التونسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهما الدفتر رقم 1951 بتاريخ 1763-1765، والدفتر رقم 1952 الذي امتدّ تسجيله بين 1780 و1783. وقد اخترنا استغلال =

جدول رقم 34
الموزون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1780-1781)⁽¹⁶⁾

الفئات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		الأداءات	
		المعد	%	المعد	%	المبلغ/ريال	%
تجار مسلمون		92	45,32	962	30,99	41,254	19,71
تجار أوروبيون		32	15,76	717	23,10	48,605	23,23
يهود	تجار	56	27,59	1,027	33,09	100,740	48,14
	علّيون	23	11,33	398	12,82	18,675	8,92
المجموع العام		203	100	3,104	100	209,274	100

رسم بياني رقم 1
الموزون بالإيالة التونسية بين سنتي 1780 و 1781
(أعدادهم وعملياتهم والأداءات الموقفة على بضائعهم)



= الفتر الثاني لاشتماله على معلومات أكثر وتنطه لفره تاريخية هامة أنتصحت فيها السياسة التجارية لعللي باي. ويمقتضى الضرورة أحياناً توجب علينا الرجوع إلى الفتر الأول.
(16) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم : 1952، سين ذكره .

لا يمكن أن تكون الكثرة العددية للموزدين بالوسط التجاري البحري في أواخر هذا القرن، إلا نتيجة من نتائج الظرفية التاريخية للبلاد. فمقارنة بالقرن السابع عشر ومحدودية وثائقه وإحصاءاته، نلاحظ استقطاب الساحة التجارية لأكثر من مائتي مُوزِدٍ، وتواجد هذا العدد من التجار في ميناءي حلق الوادي والبحيرة خلال فترة وجيزة لم تتعدّ السنتين، قاموا خلالها بما يزيد عن ثلاثة آلاف عملية توريد. وليست غايته في هذا الجانب من الدراسة البحث عن المستقرين منهم، أو الذين دعموا أكثر من غيرهم التبادل التجاري بالإيالة، كما أنه ليس غايته تتبع نشاط العابرين منهم لأسواقها، بقدر ما يكمن مقصدنا في التركيز على النتائج التي ترسّبت على قرارات علي باي التي برزت آثارها في آخر سنوات حكمه، ومدى انتفاع التجار المحليين منها.

مثل التجار المسلمون حوالي 45,3% من العدد الجملي للتجار بالساحة التجارية للإيالة، يتجاوز عددهم التسعين فرداً، لكن ما نلاحظه أن انتماءات بعضهم تعود إلى فضاءات غير الفضاء المحلي، أي أن هذه المجموعة لم تتكوّن من تجار مسلمين تونسيين فقط، بل انضم إليها عدد لا يمكن أن نتجاهله من المغاربة والجزائريين والطرابلسيين وكذلك من الأتراك العثمانيين وبعدد ضعيف جداً من تجار الإسكندرية⁽¹⁷⁾.

وإذا كانت مشاركة التجار المسلمين عموماً بعدد هام في عمليات استيراد بلغت حوالي 962 عملية (30,99% من جملة العمليات)، نتيجة دعم السلطة

(17) حاولنا قدر الإمكان إحصاء أعدادهم لمزيد التدقيق في هذه المسألة لكن لم نتوصل إلى ذلك نظراً للصعوبة الشديدة التي نَحَفُ بكتابة أسماء هؤلاء التجار، فمثلاً الحاج عمر بن عثمان الطرابلسي عندما يظهر بهذه الصيغة الواضحة لا يمثل أدنى إشكال، لكن عندما يظهر مرّة أخرى باسم الحاج عمر بن عثمان أو الحاج عمر الطرابلسي أو عمر بن عثمان فقط، فهنا يكمن الإشكال من منطلق أن هذه الأسماء، هل تشير إلى شخص واحد أم تشير إلى عدة أشخاص؟ وتتفاقم هذه الصعوبة عندما تتواتر هذه الأسماء بكثرة مثل الحاج أحمد بن عبد الرحمن الوهراني، أو عبد الله بن عبد العزيز الإسكندراني، أو الحاج عبد اللطيف بن أحمد المراكشي. لهذه الأسباب وتقديراً للخلط أو الخطأ اخترنا أن ندمج كل هذه الأسماء وما مثلها في مجموع التجار المسلمين النشيطين بميناءي الإيالة.

السياسة لها⁽¹⁸⁾، ونتيجة لنشاطهم بين الموانئ الداخلية للبلاد⁽¹⁹⁾، فإنها لم تمكن مداخيل «الجمرك» إلا من 41,254 ريالاً (19,7% من المحاصيل الجميلية للأدوات)، أي بحجم استثمارات مالية يقدر مبلغها بحوالي 453,793 ريالاً⁽²⁰⁾. وقد كان أكثر التجار نشاطاً واستثماراً في هذه المجموعة التاجر عمر الرقدان والحاج عبد القادر القصري وأحمد بن ريانة ومحمد اللوز.

وخلافاً للتجار المسلمين تماماً، لم يكن حضور التجار الأوروبيين ذا ثقل بارز على المستوى العددي، بل إنه لم يكن يصل إلى 32 تاجراً (15% من العدد الجملي للتجار)، لولا النشاط التجاري لقناصل بعض الدول الأوروبية المتواجدين بالحاضرة وتوابعهم، وفي مقدمتهم القنصل الفرنسي دي روشيه (Du Rocher)⁽²¹⁾، والقنصل الإنكليزي وقنصل الدانمارك وغيرهم⁽²²⁾. ويتعّد هؤلاء، تنوعت انحدارات التجار الأوروبيين كذلك، فإلى جانب الجاليات التي مثلها هؤلاء القناصل، نجد تجاراً من صقلية وجنوة ومالطا والجزر اليونانية، وإذا كان عددهم إجمالاً قليلاً كما سبق وأشرنا، إلا أنه أخفى وراء هذه القلة مفاجآت ذات بال على مستوى عدد عملياتهم وحجم البضائع التي ورّدها، إذ حقّقوا 717 عملية

(18) الإتحاف... سبق ذكره، ج3، ص160-162.

(19) سُجِّل بهذا دفتر انطلاق العديد من العمليات التجارية لتجار مسلمين من ميناء جربة أو الموانئ الساحلية لترسي بميناء حلق الوادي أو البحيرة، وخضعت بضائعهم لأدوات الجمرك. وتفادياً للتطرق إلى بعض الجزئيات التي بإمكانها أن تحيد بنا عن موضوع الدراسة ثلاثياً طرحها للنقاش، مع احتسابنا لعدد هذه العمليات والرسوم التي وُفِّت عليها بما أنها تمثل جزءاً من مداخيل الجمرك، وتكشف عن حجم استثمارات التجار في البضائع الموردة.

(20) لا تذكر سجلات «الجمرك» مبالغ هذه الاستثمارات أو القيمة الجميلية للبضائع الموردة، وهنا كان لا بد لنا إلا أن نتطرق إلى هذه المسألة لإبراز حجم استثمارات كلّ فئة من التجار ومستويات نشاطها، وذلك بإخضاع هذه المبالغ المذكورة إلى عملية ضرب تستند إلى نسبة الأدوات الموطّقة على البضائع الموردة من قبل التجار المسلمين والتجار اليهود (قرانة وتوانسة) والذين فرض عليهم 11% رسوماً جمركية على التواء.

(21) جون باتيست دي روشيه (Jean-Baptiste du Rocher)، عيّن قنصلاً عاماً لفرنسا بالبلاد التونسية في كانون الثاني/يناير 1779، وتواصل في هذه الخطة إلى موفى سنة 1786.

(22) أ.د.ت.، دفتر رقم: 1952 سبق ذكره.

(23,10%) مساهمين في ما حصله «الجمرك» من رسوم ما قيمته 48,605 ريالاً (23,23% من جملة مبالغ الأداءات).

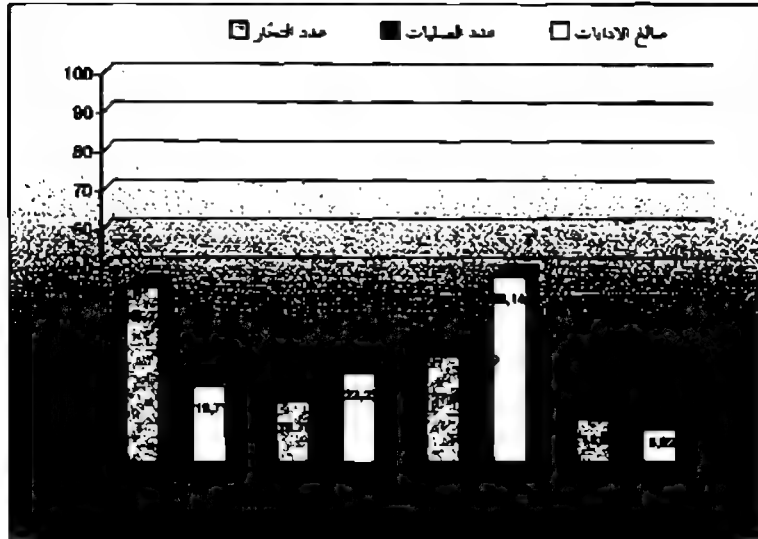
ب - تدعيم حفظ التجار القرنين

اعتلى صرح الساحة التجارية للإبالة زمن هذا الإحصاء التجار اليهود عموماً سواء من حيث عدد العمليات التي نفّذوها أو من حيث المبالغ التي استمروها وحصلت من ورائها الجمارك التونسية أكثر من نصف المداخل الجمليّة.

ثبت هذا الإحصاء العديد من الفروق في صلب المجموعة اليهودية ذاتها، فالتباين جلي بين ما حقّقه المجموعة القرنية من استثمارات وما حقّقه المجموعة المحليّة، بل إنّ النشاط التجاري لليهود القرنة قد اختلف عن باقي أنشطة الفئات التجارية الأخرى وتقدّم عليها، إذ دأبوا منذ حلولهم بالبلاد على حضور أسم بالاستمرار داخل النقاط التجارية النشطة بالإبالة، وإن كان عددهم في ميناءي حلق الوادي والبحيرة قد مثل حوالى ربع مجموع التجار ببلوغة 56 تاجراً، إلّا أنّه لا يعبر عن تدهور، مقارنة بعدد تجار القرن السابع عشر، بل يمكن أن يكون هذا العدد في ارتفاع متواصل، ذلك أنّه بُعِدَ استقرارهم بالحاضرة خاصّة في بداية القرن السابع عشر، وتأقلمهم مع الأجواء التجارية للإبالة عموماً، كان للبعض منهم خيار التوجه صوب موانئ الساحل والإقامة في مدنها، فتواجههم بسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس، وبرزت شمالاً⁽²³⁾، لم يكن إلّا لرغبة منهم في تركيز أعمالهم الماليّة وأنشطتهم التجارية بهذه المناطق، فهل يمكن اعتبار هذا التوجه من قبيل البحث عن حقول تجارية خصبة؟ أم هو من قبيل تفادي المنافسة التي قد تعترى تجارتهم بالمركز التجاري الأوّل بالبلاد. يفضي هذا الطرح إلى إجابة لا يمكن أن تكون بمنأى عن حركيّتهم وتبعّهم لفرص تزيد في تدعيم تجارتهم.

(23) ستعرض إلى نشاطهم بهذه المدن في مواضع لاحقة.

رسم بياني رقم 2
مقارنة للأنشطة التجارية للموردين بالإيالة التونسية بين سني 1780 و 1781



تؤكد لنا سجلات المتجر في هذه الفترة المكانة الهامة التي احتلها يهود القرنة ضمن الفئات المهمة بقطاع التجارة الخارجية للبلاد من خلال عدد العمليات التجارية التي أشرفوا عليها، ومن خلال محاصيل الأداءات الموقوفة على البضائع التي وزدوها. فجملة عملياتهم (1,027 عملية) مثلت ثلث مجموع العمليات التي رست بمينائي حلق الوادي والبحيرة، وتجاوزت أداؤهم نسبة 48% (100,740 ريالاً) من مداخيل «الجمرك» بنفس المينائيين، أي أنهم وزدوا من البضائع ما تجاوزت قيمتها المالية مليون ومائة ريال، متقدمين على جميع الضعف على كل التجار الذين احتضنت أنشطتهم الساحة التجارية للإيالة، والفارق هنا واضح بين المبالغ التي استثمروها في هذا القطاع والمبالغ المستثمرة من قبل التجار المسلمين، أو من قبل تجار الجاليات الأوروبية الممتد أغلبهم إلى الامتيازات التجارية⁽²⁴⁾. وقد أكدت وثائق المتجر هنا على تواصل الحضور المتميز لهؤلاء

(24) عدنا في هذا المجال عن ضبط حجم المبالغ التي استثمرها تجار الجاليات الأوروبية =

اليهود، في صلب عائلات أبرزها عائلة بوكارة (Boccara) (أبرهام، مانويل، يوسف)، الحايك (Haïque) (أبراهام، دافيد، رفائيل، يوسف)، كوشطة (Costa) (بنيامين، دافيد، شمويل)، لمبروزو (Lambroso) (حاي، شوعه، يوسف).

فهل يعني حضور يهود القرنه ونشاطهم امتداداً لسيطرة على الوسط التجاري البحري بما فيه من بضائع، وعلى من نشط فيه من تجار؟ وهل أدت بهم طرق عملهم ومنافستهم إلى دحر تجار الطائفة اليهودية المحلية والاعتلاء عليهم كذلك؟

ج - تدني مشاركة تجار الطائفة اليهودية المحلية

لم يكن حضور تجار الطائفة اليهودية المحلية أو «اليهود التوانسة» في الوسط التجاري البحري للمحاضرة التونسية، بالمستوى الذي قد يتصوره البعض، مقارنة بحضور الفئات التجارية الأخرى، فعددهم الذي زاد بقليل عن 11% لعدم تجاوزه 23 تاجراً يفاجئنا بتدني، رغم قدم تواجدهم بالبلاد، وما عرف عنهم من اختصاص في الميدان التجاري بشئ فروع، كما أن عملياتهم التجارية جعلتهم يقعون في أسفل درجات سلم التجارة البحرية لعدم تعديها عتبة 12,82% (398 عملية)، وقد واكبها في هذا التدني ما خصمه «الجمرك» من أداءات على القيمة المالية لبضائعهم، والتي حددت بما قدره 8,92% (18,675 ريالاً) من جملة ما وظف على البضائع الموزدة، أي أنهم لم يتمكنوا من استثمار غير 205,425 ريالاً، أي بنسبة مئوية لم تضاه في مقاديرها المبالغ التي استثمرها يهود القرنه أو التجار المسلمون في نفس القطاع.

وقد اعتلى صرح هذه الفئة من التجار اليهود شمعون اللحمي الذي أدى 13,915 ريالاً على استثماراته البالغة حوالي 126,500 ريال (75,5% من جملة أداءات الطائفة اليهودية المحلية). فهل يمكن أن نتخذ تواضع مشاركة تجار هذه الطائفة إجمالاً معياراً لتدني مستوى حضورهم بالتجارة الخارجية للإيالة؟

- تفادياً للوقوع في الخلل، نظراً لاختلاف نسب الاداءات الموظفة على البضائع التي تستوردها كل فئة من هؤلاء التجار، والعملية في حد ذاتها ليست من السهولة بمكان إذ للتوصل إلى ضبط هذه المبالغ يجب نصيف التجار حسب انتماءاتهم للتعرف على المتمتعين بالامتيازات التجارية، ومساءلة هذه المبالغ تبدو في المتناول نسبياً في ما يتعلق باستثمارات التجار المرئيين فقط، لكن دونهم لا نخال أننا سنوق.

لا يمكن أن تكون الإجابة إلا بالنفي، فنشاط عدد هام منهم وراء ميناء الحاضرة مباشرة كموردين ومصّدين، أو سماسرة ووسطاء، أو ممثلين لتجار آخرين ونواب لهم، إضافة إلى توزّعهم بين أغلب موانئ البلاد من شمالها إلى جنوبها فائمين بنفس النشاط أو كمستثمرين⁽²⁵⁾، لا يدلّ إلا على انخراطهم في صلب هذا القطاع والاهتمام به. لكن المقياس الوحيد الذي يمكن أن نتخلّص لتقييم حجم أعمالهم، هو عدم تمكّنهم إلى حدود القرن الثامن عشر من الرقي باستثماراتهم إلى مستوى الاستثمارات التي حقّقها نظرائهم من اليهود المنحدرين من ليفورنو والذين تمرّسوا على الوسط التجاري الدولي للإيالة.

تشدّ انتباهنا تبعاً لتأثير القرار السياسي في توجيه مسار التجارة الخارجية وكذلك نشاط المستثمرين بها ملاحظة تكمن في تغيّر بعض الموازين على الساحة التجارية للإيالة، عبّرت عنه بوضوح الفئات التجارية المسلمة بارتفاع عدد تجارها والذي انساقت معه في نفس المستوى عدد عمليّاتهم الاستثمارية، سواء عبر الموانئ الدّاخلية للإيالة أو خارجها، كما عبّرت عنه كذلك قلّة عدد التجار الأوروبيّين، وتراجع نشاطهم أمام يهود القرنة، الذين لم يتأثّر نشاطهم بهذه القرارات، بل حافظوا على مواقعهم ودعّموا مكانتهم بتوظيف مبالغ مالية هامة خوّلتهم اكتساح الساحة التجارية للإيالة. فهل اعتبرهم القرار السياسي من بين التجار الذين أرادت السلطة التحويل عليهم بما أنّ تواجدهم بالبلاد اتخذ شكل استقرار دائم؟ وهل سمّكتهم التوجّه التجاري الذي ورثه حمودة باشا باي عن والده من المحافظة على مكانتهم؟

3 - قرارات حمودة باشا باي وتأثيرها في الأنشطة التجارية لليهود

واصل السياسة التجارية التي توخاها علي باي بالرغم من تنازلاته إلى الفرنسيّين ابنه حمودة باشا باي [1782-1814] ، وإذا تجسّب هذا الباي في بداية عهده بالحكم⁽²⁶⁾ التصادم مع القوى الأوروبية بإبرام المعاهدات معها، متوخّياً

(25) انظر أنشطة بعض تجار هذه الطائفة خلال الزيج الأخير من القرن السابع عشر:

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 105, le 9/4/1687., p. 244, le 16/8/1695.

(26) يجب التذكير هنا أنّ علي باي أسدى مقاليد السلطة إلى ابنه قبل وفاته، بمعنى أنّ حمودة =

الحياد تجاه الصراعات القائمة في المتوسط خاصة بين فرنسا وبريطانيا⁽²⁷⁾، فإن سياسته هذه لم تكن سوى تمهيد لما سيعقبها من مواقف في تسيير شؤون البلاد وما يصدره من قرارات تهم الوضع الاقتصادي للإيالة على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء. وقد أفصحت هذه القرارات الظاهرة منها والمخفية عن صرامة وجدية، مكنته من قلب موازين الناحية التجارية، حتى عدّ عهده «العصر الذهبي» للحكم الحيني بالإيالة⁽²⁸⁾. فقيم تمثلت قراراته؟ وما هي الوجهة التي اتخذتها؟ وهل كان لها تأثير في النشاط التجاري لليهود بالبلاد؟

اقتنع حمودة باشا باي بأنّ التهوض باقتصاد البلاد يجب أن يكون بالتمويل على المحليين وسمى إلى تطبيق هذا المبدأ بتدعيمه والإصرار على ترسيخه، وقد كانت انطلاقته بمراعاة مصلحته الذاتية باعتباره أول تاجر في الإيالة التي جسّمها في مصلحة البلاد عموماً أمام المدّ المركبلي للقول الأوروبية. وقد أحكم حمودة باشا باي استغلال هذه الظرفية، فكانت قراراته على صعيد الوضع الاقتصادي الداخلي أو الخارجي مواكبة لنتائج الصراع بين القوى التجارية الأوروبية ومتماشية مع تغيّر موازين هذه القوى في المتوسط.

٢٠ باشا باي باشر تطبيق ما أقرّه والده منذ سنة 1777، لكن دون أن يفرد بالحكم، فالرجوع إلى أخذ موافقة والده في إصدار القرارات أو استشارة وزيره مصطفى خوجة، كان أمراً حتمته هذه البيعة المبكرة بحكم أنّ علي باي مازال على قيد الحياة. انظر في هذا الصدد، الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص 65-66.

(27) حول هذا الموضوع انظر:

Ben Taher, J., «Les stratégies de la Régence de Tunis durant l'expédition d'Egypte», in *Egypte - monde Arabe: l'expédition de Bonaparte vue d'Egypte*, Bruxelles 1999, p. 161-169.

(28) ابن سلامة، محمد بن الطيّب؛ المقد... مخطوط سبق ذكره. ص 35. المسموي، الباجي؛ الخلاصة...، سبق ذكره، ص 134.

اتفق العديد من الدراسات والبحوث التاريخية التي درست عهد حمودة باشا باي أو تعرّضت إليه إلى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال هذه الفترة، وهو ازدهار لم يشهده الإيالة من قبل. في هذا المجال انظر: الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره.

Chérif. M.H., «Expansion européenne...», *art. cit.*, p. 719.

Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, p. 29-39.

Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, *op. cit.*, p. 367.

ففي الدّاخل لم يكن توجّهه لتشجيع محترفي الفلاحة والصنّاع بمختلف أنواعها إلاّ دعماً للحركة التجارية التي يجب أن ينوّل أمر تنشيطها التجّار المحليّون، ويكفي أن نستدلّ بمبدأ من مبادئ سياسته التجارية هو الحرص على إبقاء السيولة النقديّة داخل البلاد، وفي حوزة تجّارها نظراً للضع الذي يتأتّى من تبادلها للدّورة الاقتصاديّة، عوض أن يحوّلها التجّار الأجانب إلى الخارج تبعاً لنشاطهم بالإيالة⁽²⁹⁾. هذا المبدأ قام على أساس إدارته لوزن امتلاك السيولة النقديّة التي أضحت قوام اقتصاد السوق وركيزته في ذلك العصر.

رافقت محاولة حمودة باشا بإي إرساء سياسة ماليّة للبلاد⁽³⁰⁾، قرارات هي من قبيل «الإصلاحات» رمت إلى تقويم القطاع التجاري وفرض تنظيمه، استفاد من نتائجها التجّار المحليّون من مسلمين ويهود على السواء، بل إنّ هذه القرارات أبرزت اهتمام السلطة برعاياها من اليهود، أو بالذين اعتبرتهم من رعاياها ضمن هذه الأقلّيّة، ونقصد بذلك تجّار الطّائفة اليهوديّة القرية سواء أولئك الذين انحدروا من ليفورنو، أو الذين قدموا من بلدان أوروبية أخرى.

أ - تخفيض الرسوم الجمركيّة

ومن أبرز هذه القرارات التي أحدثت تغييراً جذرياً في القوانين التجاريّة انخفاض الرسوم الجمركيّة على البضائع التي يوردها التجّار المحليّون (يهود ومسلمون) من أوروبا بنسبة 50% عما كانت عليه من قبل، أي أنّ هذه البضائع أصبحت خاضعة لأداء نسبه 5,5% من قيمتها عوضاً عن 11%⁽³¹⁾. وقد استفاد من هذا التّخفيض التجّار المسلمون وخاصّة التجّار اليهود أو القرنيتين أساساً بحكم تعاملهم المتطوّر مع الموانئ الأوروبيّة.

(29) الإتحاف، ج3، ص78. في سياق ما استشهدنا به يجب الاحتفاظ بمعطى امتلاك التجّار اليهود لسيولة نقدية هائلة أو بالأحرى ما عرف عنهم من تخزين للأموال واكتازها. ستطرق إلى هذا المعطى في إيّانه.

(30) سعى حمودة باشا بإي في إطار هذه السياسة إلى اعتماد الزبال الإسباني والفرنك الفرنسي العاملين الوحيّتين في التعامل التجاري مع الدول الأوروبيّة. الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا بإي... سبق ذكره، 286.

(31) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 477, Devoise au C^o de Champigny le, 30/10/1808. Maggifi, T., *Nouveau voyage à Tunis...* op. cit., p. 104.

ما ينبغي التنبيه إليه فيما يتعلق بهذه المسألة بالذات، أن العديد من الذين اهتموا بتاريخ المجتمع اليهودي بالبلاد التونسية في الفترة الحديثة، وخاصة المؤرخين اليهود منهم قد ضخموا قيمة هذه الأداءات بالتركيز فقط على ما كان يوظف على البضائع التي يوردها التجار اليهود من رسوم جمركية، دون ذكر قيمة اداءات البضائع المصدرة التي تساوت نسبها المئوية مع ما فرض على أغلبية التجار باستثناء التجار الفرنسيين والإنكليز كما سبق وذكرنا، ودون التعرض إلى مسألة هامة تعدل من هذه الادعاءات بالإشارة إلى أن بضائع التجار المسلمين قد خضعت بدورها لنفس قيمة الاداءات التي خضعت إليها بضائع التجار اليهود في التصدير أو في التوريد. ولرفع هذا اللبس الذي من شأنه أن يعمق الخطأ ويؤكد إن بقي دون تصحيح، استوجب منا هذا الإطار أن ندرج بعض الأمثلة للتأكيد على ما أشرنا إليه من خلال مصادر الفترة التي ندرس.

يذكر القنصل الفرنسي بتونس فرانسوا فور⁽³²⁾ (François Fort) سنة 1750 أن الأرباح المتأتية للباي من الرسوم الجمركية قيمتها 3% من جملة ما يورده التجار الفرنسيون، و11% من قيمة البضائع الموردة من قبل التجار التونسيين وبعض التجار الأجانب⁽³³⁾. كما يطلعنا القنصل جاك ديفواز⁽³⁴⁾ (Jacques Devoise) في بداية القرن التاسع عشر على أن الاداء المفروض على التجار التونسيين قبل 1808 كان يقدر بما نسبته 11% من قيمة البضائع التي يوردونها من الموانئ الفرنسية⁽³⁵⁾. وعندما تصدر مثل هذه المعلومات من قنصل وائب الساحة التجارية التونسية أكثر

(32) فرانسوا فور (François Fort) عين قنصلاً عاماً لفرنسا بتونس في نيسان/أبريل 1743 ودام عمله بها إلى أواسط سنة 1752.

(33) A.N.P., Aff. Etr., B1 1136, fol.13, lettre de Fort consul de France à Tunis, le 12/6/ 1750.

نشر على رسالة أخرى لنفس القنصل ونفس التاريخ لكن لا تتضمن الخطاب ذاته. انظر: Planté, E., *Correspondance.... op. cit.*, t. II, p. 424-425, Fort à Rouillé le, 12/6/1750.

(34) جاك ديفواز (Jacques Devoise): انطلق عمله بالبلاد التونسية سنة 1791 في خطة مندوب للملك الفرنسي مكلف بمهام. ثم قنصل عام مرة أولى بين 1792 و1796، ثم مرة ثانية في نفس الوظيفة بين أواسط 1797 إلى موفى 1819. وبهذا يكون قد قضى في وظيفته أكثر من 27 سنة.

(35) Ibid., t. III, p. 477, Devoise au C^m de Champagne le 30/10/1808.

من ربع قرن أو حتى من غيره، لا نخاله بضخم قيمة الأداءات التي فرضت على تجارة التوريد، ولا نعتقد أنَّ حال التجار التونسيين ووضعهم قد آلمه.

تضمنت كذلك الوثائق الأرشيفية التونسية أمثلة حية في هذا الجانب، ويكفي أن نستدل ببعض الشواهد المسجلة بدفاتر الرسوم الجمركية التي تدعمها القيمة المالية الموظفة على بضائع التجار المسلمين واليهود على السواء، فالتاجر القرني روعة لمبروزو⁽³⁶⁾ استورد أحد عشر طرداً من الصوف وزنها الصافي 23 قنطاراً وثلاثة أرباع، وحسب الأداء الجمركي لهذه البضاعة بمبلغ 387,75 ريالاً، أي بحساب 16 ريالاً و32 ناصرياً عن القنطار الواحد. نفس نوعية هذه البضاعة يوزد منها التاجر الحاج حسونة القصري طرداً واحداً يزن قنطارين ويؤدي عليه 33 ريالاً وربعاً، أي بنفس مقدار المبلغ عن القنطار الواحد⁽³⁷⁾. كذلك ليس هنالك اختلاف بين أداءات اليهود «التوانسة» وأداءات نظرائهم من المسلمين، فعلى سبيل المثال وظفت 79 ريالاً على أربعة صناديق «لك» تزن عشرة قناطير للتاجر شمعون اللّحمي من الطائفة اليهودية المحلية، نفس المبلغ يحصله الجمرك من أحد وجهاء البلاد سي أحمد الوزير على ذات البضاعة ووزنها⁽³⁸⁾.

ب - دفع التجار اليهود إلى التخضص

أصدر حمودة باشا باي في نهاية سنة 1788 أمراً علياً موجهاً إلى تجار

(36) تسجل وثائق الجمرك في عديد من الحالات اسم هذا التاجر كالثاني «روعة بن بروزوا»، لكن اسمه الحقيقي هو روعة بن حاي لمبروزو، ويبدو أنَّ تحريف هذا الاسم أو إخضاعه إلى هذا الشكل ناتى من قِدم هذه العائلة بالبلاد التونسية، إذ تعدّ عائلة لمبروزو من أزل العائلات اليهودية القرنية التي استقرت بالإمالة في بداية القرن السابع عشر.

(37) أ.وت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص 143. للثبوت من صحة هذه العمليات الحسابية يجب تحويل الريال إلى ما يعادل قيمته بحساب الناصري (1 ريال = 52 ناصرياً)

(38) أ.وت.، المصدر السابق، ص 16.

أحمد بن الحاج محمود الوزير، من أبناء الحاضرة مولداً ونشأة، يعدّ من أبرز التجار التونسيين الذين شذّهم هذا القطاع وبرعوا فيه، غادر البلاد بسبب بعض الخلافات التي وقعت بينه وبين أحد أعيان الحاضرة، وانتهى به الأمر إلى تركيز تجارته في بلاد السودان. توفي غرقاً بعد أن تحطمت سفينته في عرض البحر، حوالي سنة 1827.

الأقمشة من اليهود يحدّد مقتنياتهم ومبيعاتهم في «... جميع ما يكال بالنّزاع ويوزن بالميزان من حرير وغيره ولا يشجاوزون لبيع غيره منها هو مختط...»⁽³⁹⁾.

يجب وضع هذا القرار في إطاره التاريخي لفهم أبعاده المتصلة بتنظيم العمل التجاري بالإيالة عموماً وفق التوجه الذي يريد إرساء حمودة باشا باي، كما يجب النظر إليه من خلال النشاط التجاري لليهود بالداخل، فتحديد البضائع التي سمح لليهود بالتجارة فيها، لا يشير إلى أي شكل من أشكال التضييق على نشاطهم أو التمييز ضدهم، فهذا الأمر العملي لم يشمل كلّ التجار اليهود، بل أصدر لفئة معينة منهم، وهي الفئة التي ركزت تجارتها على بيع وشراء الأقمشة والحرير مثل «الحواشي» و«البرنشك» و«الطفطة»، وهو ميدان شاسع، وتجاوزته إلى احتكار توابعه المتصلة خاصة باللبسة الجاهزة، بما احتوت عليه من أنواع وأصناف متعدّدة مثل «القمجة» و«القويّة» و«البدعيّة»⁽⁴⁰⁾، وفي هذا الاحتكار مزاحمة لأنشطة وأرزاق تجار هذه البضائع، وتعطيل «الدوران المنجر»⁽⁴¹⁾.

ولا تخلو أبعاد هذا القرار من فتح آفاق أمام تجار آخرين لحثهم على ممارسة هذا النشاط، كما لا تخلو من دفع بعض الفئات إلى التخصص في ميدان معين بحكم أنّ نشاطهم التجاري لم يكن مهيكلأ لاتصاله بكلّ ما يوجد في الأسواق من بضائع خاضعة للبيع والشراء، وهذا نسق كلّ اقتصاد حرفي تقليدي يخضع لقوانين عرفية تفرض التخصص في نوع من الإنتاج والتسويق وحتى في المجال الحضري مثلما هو الشأن داخل الطوائف الحرفيّة⁽⁴²⁾. وفي هذه الطّرفية أنشأ حمودة باشا باي سوق الباي الذي خصّ لبيع جميع أنواع الأقمشة المحليّة والأجنبيّة دون سواها من البضائع، وعهد به إلى تجار الأقمشة من اليهود لتوظيف

(39) أ.وت. س.ت. ص 1، م: 3، و: 21 أمر عملي بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203هـ (كانون الأول/ديسمبر 1788).

(40) أ.وت.، المصدر السابق.

(41) العبارة مستقاة من الإتحاف، ج 3، ص 161.

(42) Pennec, P., *Transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste*, Tunis, I.S.E.A., 1964, 574P., p. 219.

نشاطهم في دكاكينه⁽⁴³⁾. ويحيلنا اسم السوق ذاته المتصل بصفة أعلى هرم في السلطة، والذي يعدّ من أحسن الأسواق معماراً بالبلاد، كما أنّ موقعه الجغرافي في الفضاء المدني والمحاذي لأهم المؤسسات المخزنية، على أنّ قرار حمودة باشا باي دليل إضافي على تشجيعه للتجار اليهود باعتباره أول المستفيدين من تجارتهم.

ج - حماية التجار اليهود

شملت حماية حمودة باشا باي التجار اليهود «الثوانسة» و«القرانة» على السواء، فأصدره لقرارات تحمي أرواحهم وأموالهم باعتبارهم من رعاياه، هو اعتراف منه بدورهم الهام في تنشيط الدورة الاقتصادية للإيالة.

كان النشاط التجاري لبعض الباعة المتجولين نساء ورجالاً يحثم عليهم الدخول إلى المنازل لعرض بضائعهم، لكن في كثير من الأحيان يكون دخول دون خروج إذ يقع اغتيالهم، فتندثر البضاعة، ويندثر معها صاحبها «كأمس الغابر». وتفادياً لهذه المآسي التي تكررّت مرّات دون العثور على الجناة، أجبرت هذه الفئة من التجار على الترافق ضمن مجموعات تضمّ كل مجموعة تاجرين، واحد يعرض البضاعة بالداخل والآخر يترقبه بالخارج. ويعلّق لويس فرانك (Louis Frank) طبيب حمودة باشا باي على هذا القرار بأنّه إجراء بسيط لكنه رشيد، بما أنّه وضع حداً للمجرّات التي يتعرّض إليها هؤلاء الباعة⁽⁴⁴⁾، وحثهم على الاستمرار في هذا القطاع الذي لا تخفى أهميته في تنشيط الدورة التجارية خاصة بإيفاد البضائع إلى مراكز تصريفها أو أماكن استهلاكها.

تضمّنت العديد من وثائق الدبلوماسية الفرنسية جملة من المعطيات تشير إلى استناد تجار الطائفة القرنية بحماية حمودة باشا باي، التابعة خاصة من قرارات نصّيه لنشاط التجار الفرنسيين بالإيالة، ففي كثير من الحالات يتدخل لصالحهم

(43) مخلوف، محمد؛ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، جزءان، القاهرة، 1929، ج2، ص168. زبيس، سليمان؛ آثار الدولة الحسينية بالفطر التونسي، تونس، 1955، ص38. الإمام، رشاد؛ المرجع السابق، ص278.

Frank, L., *Histoire de Tunis...*, op. cit., p. 96.

(44)

لرفع بعض الموائق التي تعترض نشاطهم التجاري في ميناء مرسيليا. وتتعلق هذه العراقيل خاصة بالرسوم الجمركية المصحفة التي فرضتها القوانين التجارية الفرنسية على اليهود عموماً، مهما كانت انحداراتهم أو انتماءاتهم بتطبيقها لقانون الحد الأقصى من الأداءات (Loi du maximum) على بضائعهم، بل إنه ذهب بتدخله في بعض الأحيان إلى التهديد المباشر بإخضاع بضائع التجار الفرنسيين إلى نفس القانون الذي طُبّق على رعاياه من اليهود بالموائق الفرنسية⁽⁴⁵⁾. أي أنّ حمودة باشا باي راهن على نقض المعاهدة التونية الفرنسية في سبيل تجاره من اليهود، إن لم ترفع عنهم هذه الضغوطات بما أنهم جزء من رعاياه وفي ذمته حمايتهم. فهل سيدوم تعاطف حمودة باشا باي مع اليهود القرنين؟

4 - قطاع التجارة البحرية في بداية القرن التاسع عشر

تأخذت لدينا من خلال تتبعنا لجملة القرارات التي اتخذها حمودة باشا باي محاولات جادة لإرساء سياسة اقتصادية ضمنت له وللبلاد قُدراً من الازدهار، وبالرغم مما اعترض هذه القرارات من تراجع أو تنازلات في بعض الفترات لصالح القوى التجارية الأوروبية، فإنها ساهمت في تغيير ملامح الساحة التجارية الخارجية وهيكلتها باتّضاح نتائجها في بداية القرن التاسع عشر وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم هذا الباي.

(45) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 225, Devoise à Deforgues, le 21/1/ 1794., p. 417-418, Devoise à Telleyrand, le 7/12/1800.

جدول رقم 35
المصنّون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1813-1814)⁽⁴⁶⁾

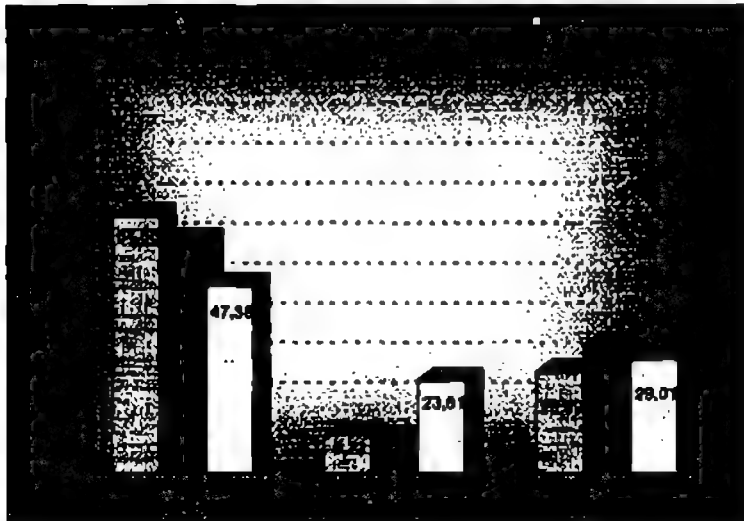
المعاملات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		مبالغ الاستثمارات	
الفئات التجارية		المعد		%		المبلغ	
				%		%	
تجار مسلمون		186	64,58	396	58,58	277,134	47,38
مالطيون	1	0,35	2	0,30	900	0,15	تجار أوروبيون
يونانيون	4	1,39	11	1,63	14,355	2,45	
إيطاليون	8	2,78	22	3,25	73,323	12,54	
فرنسيون	6	2,08	13	1,92	24,495	4,19	
إنكليزيون	3	1,04	4	0,59	16,350	2,80	
إسبانيون	2	0,69	2	0,30	1,212	0,21	
ألمانيون	1	0,35	3	0,44	6,162	1,05	
آخرون	3	1,04	4	0,59	1,279	22,0	
مجموع التجار الأوروبيين		28	9,72	61	9,02	138,076	23,61
تجارة		19	6,60	71	10,50	51,056	8,73
محليون	53	18,40	129	19,08	107,273	18,34	تجار يهود
محمدين	2	0,70	19	2,81	11,374	1,94	
مجموع التجار اليهود		74	25,69	219	32,40	169,703	29,01
المجموع العام للمصنفين		288	100	676	100	584,913	100

مسلمون: تونسيون، جزائريون، طرابلسية، مغاربة، مصريون، أنراك.
أوروبيون: مالطيون، يونانيون، إيطاليون، فرنسيون، ألمان، إنكليز، إسبان...
يهود: «توانسة» أو محليّون، قرانة ومحمّيون.
وقد توزّعوا على أغلب موانئ الإيالة من سواحلها الشمالية إلى سواحلها الجنوبية.

أ - حاشية الباي واستثمارهم بموارد التجارة البحرية

أبرز نشاط جميع الفئات التجارية أكثر من 676 عملية شحن لبضائع متنوعة أهمها القمح والشعير و«الخشاخش» والزيت، ساهمت في مداخل الدولة وفق «تذاكر التراح» بأكثر من نصف مليون ريال (584,913 ريالاً)، أنتج نسبة هامة من هذا المبلغ النشاط التصديري للتجار المسلمون وهو ما يتضح في الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 3
المصدرون بالإيالة التونسية (1813-1814)
(أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم)



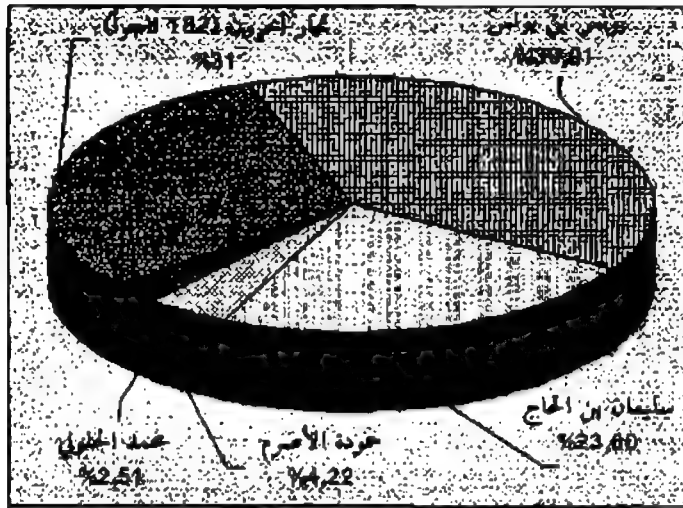
إذا بدأ لنا تقدّم التجار المسلمين على جميع المستويات أمام نظرائهم من اليهود ومن الأوروبيين، بعدد من التجار قد فاق 186 تاجراً (5,64%)، وبحوالى 396 عملية شحن (5,58%) حصلت الدولة منها ما بلغ مقداره 277,134 ريالاً (3,47%) من جملة مداخيل هذا القطاع، فإنّ هذا التقدّم لم يشارك فيه كلّ التجار بصفة متوازنة أو حتى متقاربة، فالفرق بين مقادير الاستثمارات كانت متباعدة جداً، جعلت حضورهم بشم أسساً بتناقض واضح بين ما حققته قلة من التجار لم يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وبين ما ساهمت به الأغلبية الساحقة.

أنتجت 88 عملية شحن لأربعة تجار فقط، 192,165 ريالاً، أي بما يعادل 2,22% من مجموع العمليات التي قام بها جميع التجار المسلمين، وحوالى 70% من جملة مبالغ «تذاكر السراح» على البضائع التي صدروها. وتكوّنت هذه التّخبة التي ارتبط نشاطها بالمصالح المباشرة للباي بوصفه مستمراً في هذه العمليات، من التاجر يونس بن يونس الذي فاقت استثماراته استثمارات جميع المصنّرين من خلال 40 عملية أنتجت لمداخيل الدولة 108,090 ريالاً، ثم القائد سليمان بن الحاج (65,400 ريال استثمرها في 23 عملية شحن)، ثم في مرتبة دونهما نجد حمودة الأصرم خوجة زاوية ووكيل الجمرك (6 عمليات شحن بلغت قيمة «تذاكرها» 11,700 ريالاً)، يليه القائد محمد الجلولي (19 عملية شحن سخر لها حوالى 6,975 ريال وهو مبلغ يعادل نسبة 2,5% من المبالغ التي استثمرها جميع التجار المسلمين في هذا القطاع).

أما بقية التجار المسلمين الذين بلغ عددهم 182 تاجراً (8,97%) من مجموع المصنّرين المسلمين) فقد تراوحت المبالغ المالية التي حصلها الجمرك من بضائعهم وفق «تذاكر السوق» بين 11 ريالاً و2,843 ريالاً من خلال 308 عمليات شحن (7,77% من العمليات التصديرية للمسلمين) أدّى عليها أصحابها إجمالاً 84,969 ريالاً أي ما يعادل 30,6% من المبلغ الجملي لاستثمارات التجار المسلمين فقط، و14,5% من محاصيل الدولة في هذا القطاع وخلال هذه الفترة، هذا إذا لم نلغ مبالغ «تذاكر سراح» مؤونة العديد من البحارة من صفاقس وقرقة وجربة «على عادتهم» والتي تستهلك خلال فترة إبحارهم المحذدة بنصف قطار شعير وربيع

قنطار من قمح بلغت مقاديرها حوالي 6,735 ريالاً احتوتها تسع عمليات شحن⁽⁴⁷⁾ يسطها الرسم التالي⁽⁴⁸⁾.

رسم بياني رقم 4
مداخل القولة من «تذاكر سراج» المصنرين المسلمين (1814-1813)



تشير هذه الإحصاءات رغم تضاربها إلى انفتاح النشاط التجاري البحري أمام كل الراغبين في تعاطيه، وتبين ذلك من خلال الحضور المكثف للتجار المسلمين بحكم التشجيع الذي حظوا به. ورغم ارتفاع عدد المشاركين فإن أغلبهم بقي على هامش هذا القطاع تبعاً لضعف استثماراتهم⁽⁴⁹⁾، أما المشاركة الفعلية والمركزة فقد

(47) أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، سبق ذكره. انظر على سبيل المثال الصفحات 11، 16، 25.

(48) تُعادل مجموع النسب المئوية التي تضمنها هذا الرسم البياني (100%) المبلغ الجملي لاستثمارات التجار المسلمين فحسب والمفدرة بحوالي 277,134 ريالاً أي بنسبة مئوية تساوي 47.38% من جملة مبالغ «تذاكر سراج» البضائع المصدرة بين 1813 و 1814 من جميع الفئات التجارية. لمزيد من التثبت راجع جدول: «المصدرون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية 1813-1814».

(49) يمكن استقاء ضعف هذه الاستثمارات من خلال مبالغ «تذاكر السراج» التي انحدرت في العديد من عمليات الشحن إلى أقل من 10 ريالات على العملية الواحدة.

انحصرت في نشاط ثلثة من العائلات المخزنية التي استغلت إلى جانب نفوذها المالي، علاقتها بالدولة والخدمة في حظوتها بدرجة أولى للسيطرة على جزء هام من تجارة التصدير⁽⁵⁰⁾، أي أنّ مفاتيح الاعتلاء والارتقاء في سلم هذا الوسط التجاري مازالت بيد رجال السلطة متمسكين بها لمنحها إلى من أرادوا من الموالين لهم. فهل كان لتوجه السلطة تأثير في نشاط التجار الأوروبيين واليهود، خاصة وأنّ سياسة الدولة الاقتصادية المنبثقة عن قرارات الباي قد دعمت حضور رعاياه في ساحة التجارة الخارجية، وقدمت البعض من خاصته للاستفراد بجزء هام من موارد هذا القطاع؟

ب - تصدي حمودة باشا باي للتجار الفرنسيين

لا شك أنّ تدخل الدولة ترك تأثيره على النشاط التصديري لبعض التجار الأوروبيين، ويتضح هذا من خلال جملة استماراتهم التي عادت نسبتها المئوية 26,1% من جملة مبالغ «تذاكر سراح» البضائع التونسية، أي ما قدره 138,076 ريالاً تضمّنتها 61 عملية تصدير قام بشحنها 28 تاجراً أوروبياً (9,7% من العدد الجملي للمصدرين) من جنسيات مختلفة (مالطيين، يونانيين، إيطاليين، فرنسيين، إنكليز، إسبان، ألمان...)، وقد حقّق التصيب الأوفر من هذا النشاط ثمانية تجار إيطاليين من جنوة وسردينيا وصقلية ونابولي، ناضلوا إلى شحن 22 عملية (3,25%) حدّدت أسعار بضائعها بمبلغ 73,323 ريالاً (12,54%).

أما الفرنسيون وعددهم ستة تجار (2%) فإنّ المبالغ المالية التي سخّرت لبضائعهم لم تتجاوز 24,495 ريالاً (4,2%) احتوت عليها 13 عملية شحن (1,9%)، هذا إذا لم نُقص من بين هذه العمليات كميات هامة من «البشماط» لم تغادر المياه التونسية ووجهت إلى صائدي مرجان طبرقة والمقدرة «تذاكر سراحها» بحوالي 14,445 ريالاً. في حين أنّ التجار الإنكليز رغم ثلثي عددهم الذي لم

A.N.P., *Aff. Etr.*, B³ 304, lettre de Devoise consul de France à Tunis, le 30/12/ 1800. (50)

بخير الفصل جاك ديفواز في رسالته إلى الأرياح التي تأتت ليوسف صاحب الطابع من وراء تجارته. وحول تجارة الباي انظر:

Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis...*, op. cit., p. 140-141, 180-181.

يتجاوز ثلاثة تجار (1,04%)⁽⁵¹⁾، فقد حصل الجمرک من بضائعهم 350، 16 ريالاً (2,8%) تضمنتها أربع عمليات فحسب (0,59%).

يبقى أن نشير إلى أنه باستثناء تجار الجزر اليونانية الذين كان لهم حضور مستمر في الساحة التجارية البحرية للإيالة خلال هذه الفترة⁽⁵²⁾، فإن استثمارات باقي تجار المجموعة الأوروبية ونقصد أساساً تجار مالطا وإسبانيا و«الدّوبرة» وغيرهم لم يكن هاماً سواء من حيث المبالغ التي وظّفوها في هذا القطاع والتي عادت جملتها 9,553 ريالاً (1,63%)، أو من حيث نشاطهم الذي لم يتواصل على امتداد كامل فترة هذا الإحصاء ولم يفرز سوى 7 عمليات شحن أي ما عادت نسبته 1,03%، وأبرز مثال نسوقه نشاط قنصل «الدّوبرة» الذي شحن ثلاث عمليات فحسب بلغت «تذاكر سراحها» 6,162 ريالاً في أقل من نصف شهر، ثم غاب اسمه من سجلات الجمارك واضمحلت معه نشاطه نهائياً.

أكد هذا الإحصاء على تراجع النشاط التجاري للفرنسيين رغم سيطرتهم على الساحة التجارية للإيالة في فترات سابقة وحضورهم المكثف بها لأحقاب طويلة، ولا يمكن أن يكون هذا التراجع إلا نتيجة الحملات التي كان يشنها حمودة باشا باي من حين لآخر ضدّ التجار الفرنسيين على امتداد فترة حكمه لمحاولة صدّهم عن النّم من منافع التجارة الخارجية⁽⁵³⁾ وتحويل وجهة مواردها ليستأثر بها التجار المحليون وليكون له نصيب من وراثتهم.

وإذا عجز حمودة باشا باي في العديد من الأحيان عن مواجهة نفوذ التجار الفرنسيين، فهو لم يتوان في إبرام العديد من المعاهدات السلمية والتجارية مع العديد من الدّول الأجنبية⁽⁵⁴⁾، أو استقدام بعض الفئات التجارية لمنافستهم وإرباك

(51) ضعف عدد التجار الإنكليز وبالتالي حضورهم في الساحة التجارية التونسية آنحه الرحالة ستانلي (Stanley) منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، إذ يشير إلى أنّ النشاط التجاري للبريطانيين لم يكن هاماً لغياب مؤسسات تجارية بريطانية.

Stanley, E., *Observations on the city of Tunis...*, op. cit., p. 15-16.

(52) ستعرض إلى نشاط هؤلاء التجار في الصفحات اللاحقة.

(53) A.A.E.P., *Correspondance consulaires*, t. 40, du 28/8/1811. t. 41, du 6/10/1813.

(54) أ.و.ت، ص. 254، م: 705، معاهدة الإيالة التونسية مع إسبانيا بتاريخ 1791. ص: 252، م: 683 معاهدة الإيالة التونسية مع الولايات المتحدة بتاريخ 1797.

نشاطهم، فحضور التجار اليونانيين (1,39%) الذين شملتهم الامتيازات البريطانية⁽⁵⁵⁾، رغم تواجدهم من قبل على الساحة التجارية للإيالة، ومشاركتهم حسب هذا الإحصاء في 11 عملية تصدير (1,63%) وباستثمارات مالية (2,45%) كادت تكون في مستوى ما استثمره الإنكليز، مبعثه أساساً محاولة حمودة باشا باي تغليب بريطانيا وتدعيم حضور تجارها على الحضور الفرنسي⁽⁵⁶⁾، إثر تغير موازين القوى بالمتوسط بتراجع نفوذ فرنسا وفقدانها لبعض مراكزها التجارية به من جزاء الحصار الاقتصادي الذي ضربت عليها بريطانيا.

لكن لماذا التجار حمودة باشا باي إلى التجار الأجانب لتعزيز توجهه وهو الذي أقام سياسته التجارية على تدعيم تجاره داخل البلاد؟ وهل يشير هذا التوجه الجديد إلى تغير موازين القوى بالساحة التجارية للإيالة؟ وهل يعني أنه نفص يديه من التحويل على التجار المحليين أو التجار بداخل البلاد وخاصة منهم تجار الطائفة اليهودية القرنية الذين طالما شكلوا بنشاطهم خطراً واضحاً على الجاليات التجارية الأجنبية بمن فيهم التجار الفرنسيون؟

ج - ازدهار النشاط التجاري ليهود الطائفة المحلية

احتل النشاط التجاري لليهود مرتبة وسطى بين الدعم الذي حظي به التجار المسلمون والتراجع الذي لحق نشاط الجاليات الأوروبية، فعلى مستوى الحضور تمكن 74 تاجراً يهودياً من ذوي اتصالات وانحدارات مختلفة «توانسة» وقرانة وذوي الحماية الأوروبية من استثمار 169,703 ريالاً في 219 عملية شحن توزعت بينهم كالتالي⁽⁵⁷⁾:

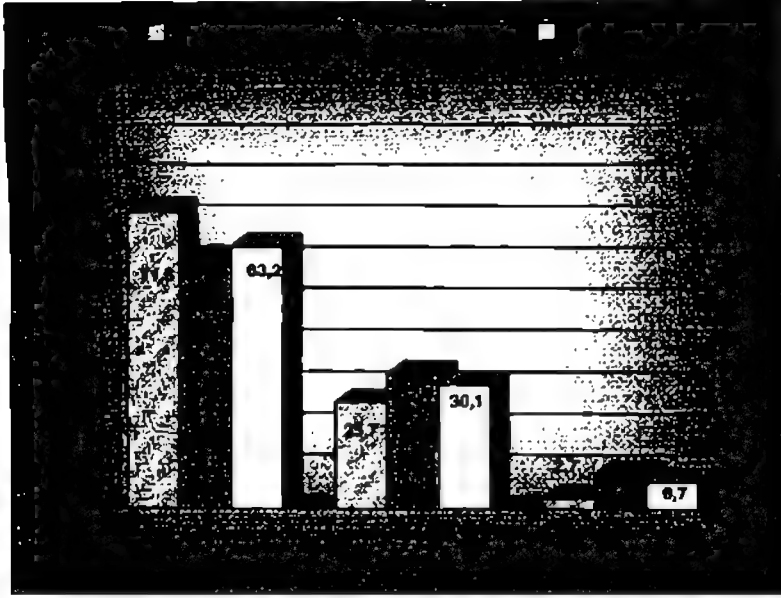
(55) استناداً إلى وثائق الخارجية البريطانية الواردة في الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص 296. طلب حمودة باشا باي من الفصل البريطاني في تونس توجيه دعوة إلى التجار اليونانيين لتركيز أنشطتهم التجارية بالبلاد تحت حمايته في حالة عدم رغبة التجار الإنكليز في الاستثمار في التجارة الخارجية للإيالة. لذلك وظفت على بضائع التجار اليونانيين الذين استفادتهم السلطات البريطانية نفس قيمة الرسوم الجمركية التي وظفت على بضائع التجار الإنكليز.

Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis...*, op. cit., p. 164.

(56)

(57) الأرقام الوارد في هذا الرسم البياني أخضعناها إلى النسب المئوية من النشاط التجاري =

رسم بياني رقم 5
النشاط التصديري لليهود بين سنتي 1813 و 1814
(أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم)



في صلب هذا النشاط عموماً كان لتجار الطائفة المحلية أو اليهود «التوانسة» حضور ونشاط متميزان، لم يسبق لهم تحقيقهما قبل هذه الفترة، فقد قريت استثماراتهم من ثلثي ما استثمره جميع المصدّرين اليهود يبلغ مقادير بضائعهم 107,273 ريالاً (63,2% من جملة الاستثمارات اليهودية) أفرزتها 129 عملية وسق (58,9% من مجموع العمليات التجارية لليهود) شارك فيها 51 تاجراً (71,6% من جملة التجار اليهود)، أمام يهود الطائفة القرنية التي لم يشارك منها سوى 19 تاجراً (25,7%) بمبلغ استثماراتهم لم يتعدّ 51,056 ريالاً (30,1%) من خلال 71 عملية تصدير (32,4%)، وأمام فئة أخرى من اليهود أطلقت عليها وثائق العصر تسمية

= للتجار اليهود إجمالاً وذلك لكي نتمكن لنا المقارنة بين الفئات التجارية للمجموعة اليهودية عامة، وتطبق هذه الملاحظة كذلك على الهامش الموالي.

«اليهود المحميين» لانتفاء أفرادها قانونياً إلى حماية الفئصليات الأوروبية، والذين لم يزد عددهم عن تاجرين (2,7%) بلغت مبالغ استثماراتها 11,374 ريالاً (6,7%) احتوت عليها 19 عملية شحن (8,7% من جملة ما حققه التجار اليهود)⁽⁵⁸⁾.

لا يمكن النظر إلى التطور الذي شهده النشاط التجاري ليهود الطائفة المحلية دون اعتبار تأثير القرارات السياسية التي كانت في الآن ذاته وراء الحضور المكثف للتجار المحليين عموماً، ووراء تراجع نشاط القرنين، رغم تدعيم عدد أفراد هذه الطائفة بأعداد من اليهود القادمين من أوروبا الذين استقطبتهم الساحة التجارية للإيالة. وإذا أشارت سجلات الجمارك التونسية إلى تقدم النشاط التجاري لليهود المحليين بالموانئ وتعويض نشاط نظرائهم من يهود الطائفة القرنية بنفس الأماكن، فإن ذلك لا يعني فقدان هؤلاء التجار إمكانياتهم المالية أو أحوالهم الاستثمارات التي بمقدورهم توظيفها في قطاع التجارة البحرية، بل إن تراجعهم بهذا الشكل قد يحيل إلى فتور علاقتهم بالسلطة، فإذا تتبعنا مبالغ استثماراتهم وأرقام معاملاتهم ونسب حضورهم نلاحظ أن هذه العلاقة قد تعقبت مرحلتين خلال فترة حكم حمودة باشا باي.

امتد تاريخ المرحلة الأولى إلى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، وخلالها لم تشب العلاقة التي جمعت اليهود القرنين بالسلطة أية شائبة، بل يمكن القول إنهم حظوا بما حظي به التجار المحليون من دعم وتشجيع أثبت حضورهم القوي على الساحة التجارية ونشاطهم المتواصل بها، وكشفت عنه سجلات الجمارك التونسية إلى جانب ما تضمنته جملة من الوثائق الأجنبية⁽⁵⁹⁾ مؤكدة على تقدم يهود هذه الطائفة وتفوقهم على جميع التجار الأجانب داخل محور تونس

(58) الثبب المنوطة التي أدرجناها خلال عرضنا للنشاط التجاري لليهود في هذه الفترة خضعت إلى مجموع ما حققه كل التجار اليهود (قرانة، ترانسة ومحميون)، وحول الثبب المنوطة لحضور تجار الطائفة اليهودية المحلية (التوانسة) ونشاطهم في صلب المجموع العام (تجار مسلمون وأوروريون ويهود) انظر أعلاه جدول: «المصدرون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1813-1814)».

(59) Filippini, J.P., «Livourne et l'Afrique du Nord...», *op. cit.*, p. 125-149. وقد اعتمد الباحث في دراسته على وثائق إيطالية. وفيما يتعلق بالوثائق التونسية انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1951 و1952، سبق ذكرهما.

ليفورنو، واحتكارهم النشاط المركتيلي وما نبعه داخل هذا المحور، بحركتهم وعلاقاتهم وبامتلاكهم لسيولة نقدية يترت استثماراتهم، متجاوزين المواقف التي واجهتها تجارتهم وأهمها الكوارث الطبيعية من أوبئة وجفاف شهدتها البلاد في ثمانينيات القرن الثامن عشر⁽⁶⁰⁾. كما ساهموا بقدر هام في إرساء علاقات تجارية متطورة مع توسكانيا⁽⁶¹⁾ وعبرها كان انفتاح السوق التونسية على عديد المراكز التجارية الأوروبية من خلال المكانة التي احتلها ميناء ليفورنو كمخزن للبضائع ومحطة أو قاعدة لتجارة العبور⁽⁶²⁾.

أما المرحلة الثانية فقد تميّزت ببداية بروز بعض الشروخ في جوانب العلاقة التي جمعت يهود القرنة بالسلطة أدت إلى توتر هذه العلاقة وتصدّعها في بعض الأحيان، فخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، تحوّل تعامل حمودة باشا باي مع التجار القرنبيين من اليهود، من حماية وتشجيع لهم نبعاً من قرارات مواجهة التجار الفرنسيين خاصة، إلى التصدي لهم وصدّهم عن الخروج من حمايتهم⁽⁶³⁾. ولا يمكن التعبير عن هذه العلاقة التي أخذت شكل مشاحنات في بعض الأحيان إلاّ لرغبة كلا الطرفين في التمسك بمصالحه. فحمودة باشا باي إن أصرّ على عدم تمكين مجموعة منهم مما يصبون إليه باتمانهم قانونياً إلى فصليات القوى الأوروبية المتواجدة بالإيالة، إلاّ ليحافظ على الإيرادات المتأقية له وللدولة من نشاطهم التجاري وخاصة المتعلق بالتوريد⁽⁶⁴⁾.

Sebag, P., «La peste dans la Régence de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècles», (60)
I.B.L.A, n°109, 1965, p. 35-48.

(61) نلاحظ في هذا الصدد أنّ السلطة التونسية لم ترتبط بمعاهدات سلمية أو تجارية لتدعيم العلاقات الثنائية بينها وبين توسكانيا كما حدث مع عديد القوى التجارية في المتوسط خلال تلك الفترة، ويبدو أنّ كلا البلدين لم يكن في حاجة إلى مثل هذه المعاهدات بحكم أنّ علاقتهما تسير على نسق عادي أو طبيعي ولم توجهاهما الضرورة لتغيير هذا التعامل، لذلك نرى أنّ المعاهدات بين البلدين قد تأخرت إلى سنة 1816 عندما شهدت العلاقة بينهما بعض التردّي. Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 348.

Filippini, J.P., *Le port de Livourne...*, op. cit., p. 39. (62)

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 485, Billon au C^{te} de Champagny. (63)
le, 18/12/1809.

Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, op. cit., p. 367-368. (64)

أما يهود الفترة فإن إفلاتهم من ذمتهم كفيلاً بأن يضمن لهم مزيداً من الأرباح في تجارتهم، خاصة وأنه في هذه الفترة لم يصدر قراره في شأن تخفيض الرسوم الجمركية بعد. لذلك إذا غصّ حمودة باشا بأي النظر عنهم، أو تغافل ولم يبال بمآربهم سيتدغم الحضور الأوروبي وخاصة منه الفرنسي بالساحة التجارية، وسيفقد ما بدأ يجنيه من منافع سياسته الاقتصادية التي أشارت أبعادها إلى محاولة التخلص بجديّة من هيمنة بعض القوى الأوروبية المسيطرة في المتوسط، وإرساء معالم دولة مركبيلة تستند إلى دورة اقتصادية وتجارية مستقلة نسبياً عن نفوذ هذه القوى، لذلك كان رفضه قطعاً انتماء أي يهودي من الطائفة القرنية إلى حماية غير حمايته، وأصرّ على عدم الاعتراف باليهود القادمين من أوروبا الذين زادوا الفئيل التهبا، بتكبير تواجدهم بالإيالة باختيارين، إما الانضمام إلى الطائفة القرنية وفق ما أرسته القوانين اليهودية وما جرت به العادة⁽⁶⁵⁾ وبالتالي البقاء في ذمتهم، أو الرحيل عن البلاد، بل سعى حتّى إلى سحب الحماية القنصلية من بعض الذين طالت إقامتهم⁽⁶⁶⁾.

وإذا عبّرت مواجهة السلطة لليهود الفرتين إجمالاً عن قلقها إزاء ما من شأنه أن يعرقل سياستها التجارية، عبّرت كذلك عن محاولة هؤلاء تغيير وجهة أعمالهم واستثماراتهم من الفضاء الليفورني الذي دخل مرحلة تدهور بفقدانه لمركزه في المتوسط واكتساحه من قبل جيوش نابليون، إلى الفضاء الفرنسي عبر مرسيليا مع بداية رفع الحصار على الأنشطة التجارية لليهود قاطبة بمينائها، وهو ما يتعارض مع سياسة حمودة باشا بإي تجارة التجار الفرنسيين ويقوّي نفوذهم.

ويبدو أنه من هذا المنطلق نظر حمودة باشا بأي إلى محاولة انتماء العديد من يهود الطائفة القرنية إلى القنصلية الفرنسية خاصة، من منظار التطلع أو التطاول على حمايته، لكن لم يواجههم بالقمع والعنف رغم تصديهم لهم، بل بخلق منافسين أشدّاء لهم لإضعاف نفوذهم، فقد سعى إلى خلخلة حضورهم القديم والقويّ بأهم مؤسسة تصدير واستيراد بالإيالة، وهي مؤسسة دار الجلد التي كان لبعض تجار

(65) انظر أعلاه.

(66) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 505, Billon au Duc de Bassano. Le, 2/1/1813.

الطائفة القرنية سيطرة مطلقة عليها، بدفع التجار المحليين من مسلمين ويهود إلى المشاركة في رأسمالها في مرحلة أولى، ثم بتغليب الحضور اليهودي المحلي بها، على مستوى عدد الأفراد وعلى مستوى المساهمة المالية في مرحلة ثانية⁽⁶⁷⁾.

وإذا أمكن لنا القول إن هذا التوجه الذي سلكه حمودة باشا باي يعدّ بمثابة المراهنة على يهود الطائفة المحلية خاصة بعد فشل التجار المسلمين في تجربة دار الجلد بين سنة 1785 وسنة 1797، فإنّ هذه المراهنة قد أبرزت عائلات مخزنية يهودية بدأت تكتسح قطاع التجارة البحرية مستندة إلى السلطة التي قدّمتها لتعوض باستثماراتها الثغرة الهائلة التي ستركها تراجع نشاط اليهود الفرثيين.

ففي دار الجلد كانت عائلة بسيس وشمام من أولى العائلات اليهودية التي تعلّفت تجارتها بالمخزن وتواصلت معه. وقد كان لنشاط عائلة شمام (حاي، شالوم، ليه، ويوسف) في فترة الإحصاء المرسوم أعلاه، وكذلك عائلة ناطاف (أبراهام، شالوم، شوعة ويوسف) التي التحقت بصفوف العائلات المخزنية مع بداية القرن التاسع عشر، إسهام لم تقلّ نسبة مفاديره عن 41% من جملة ما استمره اليهود «التوانسة»، والمحدد بمبلغ مالي فاق 44,000 ريال احتوت عليها 50 عملية شحن (75، 38% من جملة العمليات التي حقّقها اليهود المحليون). أمّا النشاط التصديري لعائلة بسيس (مخلوف، شالوم ونسيم) لئن اتّسم بالتواضع، فلاّ استماراتهم قد احتضنتها عمليات استيراد مختلف أنواع الأقمشة سيطروا من خلالها على الأسواق الداخلية للإيالة.

شكّل صعود هذه العائلات اليهودية المخزنية منافسة ليهود القرنة وخطراً على تجارتهم، وإذا تمكّن حمودة باشا باي من التأثير في نشاطهم التجاري الذي أصابه بعض التراجع، إلّا أنّه لم يستطع إقصاءهم من الساحة التجارية للإيالة، فالحضور اليهودي الفرني تواصل إلى السنوات الأخيرة من حكمه وتمّدها، بقيادة بعض العائلات القديمة التي والت السلطة مثل الأخوين دانيال ويوسف فورتي (Daniel & Youssef Forti) اللذين استثمرا 16,380 ريالاً في 20 عملية شحن، أو مناحيم

(67) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر الجزء المتعلّق بملتمزي دار الجلد بين 1786 و1809 من هذه الدراسة.

وموشي سيزانة (Menahim & Moshé Cesaana) وأبرهام وحاييم درمون (Abraham & Haïm Darmon)، الذين قدّرت بضائعهم بحوالي 12,622 ريالاً من خلال اشتراكهم في 23 عملية تصدير⁽⁶⁸⁾.

نبت من خلال ما تقدّم أنّ التوجه الاقتصادي الذي توخّاه حمودة باشا باي والمنبثق عن قراراته السياسية قد ساهم في تغيير ملامح ساحة التجارة الخارجية للإيالة بمحاولة قلب موازين القوى داخلها، استفادت منها الفئات التجارية المحلية المسلمة واليهودية على السواء، ببروز وصعود بعض العائلات المخزنية التي اشرفت على قطاعي التصدير والتوريد وتمكّنت منهما.

لكن هذا الوضع لن يستمرّ على الحال ذاته، فملاحم الساحة التجارية سبطراً عليها العديد من التغيرات وفق معطيات جديدة لم تفرزها القرارات السياسية لخلفاء هذا الباي بقدر ما أفرزتها الظرفية التاريخية للبلاد وللمتوسط عموماً في أواسط القرن التاسع عشر والمتمثلة خاصة في النتائج التي نرثت على حركة التوسع الأوروبي في إطار أنشطتها المركنتيلية، والتي استفيد منها التخب التجارية اليهودية بمختلف انتماءاتها وخاصة أولئك الذين دعمتهم الحماية القنصلية.

II - الحماية القنصلية للتجار اليهود وتأثيرها في أنشطتهم⁽⁶⁹⁾

حتم منطق اقتصاد السوق والحرية التجارية دوافع اقتصادية كانت وراء النزعة التوسعية للقوى الأوروبية مع بدايات القرن التاسع عشر، فما إن فرغت هذه القوى

(68) تتعرّف بعض الألقاب اليهودية القرنية من أصل كتابتها أو نطقها بتأقلمها مع المحيط الذي عاشت فيه مدة طويلة، فلقب «سيزانة» يسجّل بالونائق التونسية «جيزانة» أو «زيزانة»، ولقب «درمون» أصبح «درمول»، وكتابة هذه الألقاب على هذا الشكل يحل بداهة إلى قدّم استقرار هذه العائلات في البلاد التونسية واندماجها في نسيجها الاجتماعي.

(69) ندرج مصطلح «الحماية» بصفة الجمع ليقنّا أنّ التجار اليهود بإيالة تونس لم ينضروا تحت حماية دبلوماسية واحدة، أو تحت حماية قنصلية واحدة، بل إنّ العديد من ممثلي الدول الغربية سموا بكلّ حرص إلى منح حماية دولهم إلى بعض التجار اليهود، ونخص بالذكر هنا فرنسا وبريطانيا وبعض الجمهوريات الإيطالية وهولندا وإسبانيا والسويد والفلامنغ وروسيا... إلخ.

من حروبها حتى انطلقت لترويج الأفكار الليبرالية وفرض نمط الإنتاج الرأسمالي على المجتمعات التقليدية وإحاقها تبعاً بالمركز الأوروبي⁽⁷⁰⁾.

ولاغرو أن يتزامن هذا المدّ مع تدهور الأوضاع بالعديد من الإيالات العثمانية بما فيها إيالة تونس التي اختلّ توازنها السياسي والاقتصادي عقب وفاة حمودة باشا باي، إذ يكاد يُجمع العديد من الدراسات أن أوضاع الإيالة مرّت من عصر «السيادة إلى عصر الأزمات والتدخل الأوروبي»⁽⁷¹⁾ الذي «هَلَّت» لقدمه الفئات التجارية لارتباط مصالحها باقتصاد السوق⁽⁷²⁾.

فما مدى استفادة التخب التجارية اليهودية من الهيمنة الأوروبية على الإيالة بوصفهم من أبرز الفئات التجارية زمن حمودة باشا باي وقبله؟ وكيف ساعدتهم هذه الهيمنة على مزيد تدعيم قدراتهم؟

1 - اليهود بين ميثاق عهد النّمة وحماية الفصليات الأجنبية: الدوافع والغايات

يُشير مصطلح الحماية⁽⁷³⁾ في مستواه القانوني حسب ما استخلصنا من عديد

(70) ضاهر، مسعود، «النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج»، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص 283-287.

(71) العبارة مستعارة من: المحجوبي، علي؛ النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لمّاذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان، سراس للنشر، تونس، 1999، ص 79، وندرجها في هذا التقديم للتركيز على اختلال أوضاع الإيالة عقب وفاة حمودة باشا باي سنة 1814، وحول هذه المسألة انظر على سبيل المثال ما تفتته الدراسات التالية:

Chérif, M-H., «Expansion européenne...», op. cit., Chater, K., *Dépendance... op. cit.*, p. 278-295. Valensi, L., «La conjoncture agraire en Tunisie au XVIII^e et XIX^e siècles», *Revue Historique*, 1970, p. 321-33.

(72) لا نورد هذه العبارات من منطلق تضخيم هذا الحدث، أو التركيز على الجوانب السلبية للمدّ الأوروبي فحسب، لكن سترى لاحقاً أنّ بعض الفئات التجارية اختارت أن تفرّق مصالحها بأصحاب النفوذ الفعلي والقوي. في هذا الصدد انظر على سبيل المثال:

Rodny, Walter., *How Europe underdeveloped Africa*, Washington, 1974, p. 14-16.

(73) لمزيد التوضيح ولتفادي خلط المفاهيم لا نقصد بمصطلح «الحماية» النظام الذي يسمّح للدولة قوية أن تحمي دولة ضعيفة وهو المفهوم المتداول أكثر لهذا اللفظ والذي يرادف كلمة (Protectorat) باللغة الفرنسية، بل نقصد به حماية بعض الأفراد من الأهالي، وسنتوضحه أكثر في محاولة تعريفنا له.

الوثائق الأرشيفية إلى احتواء بعض الأفراد بسلطة تمنحهم الضمان والأمان وتدافع عنهم وعن مصالحهم⁽⁷⁴⁾.

وفي هذا المستوى فإن مصطلح «حماية» يعبر عن تغير يطرأ على الوضعية القانونية والاجتماعية لبعض من الأهالي، بفعل انفعالهم من حماية السلطة المحلية إلى حماية سلطة أجنبية، وفق شهادة⁽⁷⁵⁾ هي بمثابة «الرابعة القانونية» التي تربط الفرد بهذه السلطة الجديدة⁽⁷⁶⁾. وهذا التغير يشير في بعض مستوياته إلى شكل من أشكال «التجنس»، لكن ليس بالمعنى الفني الدقيق لهذا الاصطلاح، وهو دون ركائزه القانونية ومقوماته التشريعية إبان ظهوره في القرن التاسع عشر، واعتباره كمحدد للانتماء أو التبعية⁽⁷⁷⁾.

ويتطابق مفهوم «الحماية» في جانبه اللغوي والقانوني مع ما تضمنته نفس المصطلح بلغات أوروبية سجلتها المراسلات الدبلوماسية والوثائق الرسمية خلال القرن التاسع عشر، مثل «نسيون»⁽⁷⁸⁾ و«سوديتو»⁽⁷⁹⁾ و«Protégé» التي تحيل كلها

(74) انظر على سبيل المثال: أ.وت.، س.ت.، ص.ن: 204، م: 58/9، و: 20، تمريب رسالة من الفصل الفرنسي إلى أحمد باشا باي، بتاريخ 27 آب/أغسطس 1851.

(75) تشير بعض الدراسات الأجنبية إلى هذه «الشهادة» بالمصطلح الفرنسي (Patente de protection)، انظر،

Sebag, P., *Histoire des juifs...*, op. cit., p. 128-129. Nunez, J., *Sujets et protégés de la France dans la Régence de Tunis (1846-1881)*, Thèse pour le diplôme d'archiviste-paléographe, Ecole Nationale des Chartes, Paris, 1987, p. 126-127.

(76) المقى، حسن؛ الجنسية في القانون التونسي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1971، ص.14.

(77) ورد مصطلح «الجنسية» في التشريع التونسي لأول مرة مع دستور 1861، حيث نصّ البند 106 على أن: «جميع رعايا الدول الأحياب لا يقع لهم التمتع في أحوال أديانهم وواجباتها ولا يجبر أحدهم على تبديل دينه ولا يمنع من الانتقال لغير دينه إن شاء وانتقاله لغير دينه لا يخرج من جنسيته ولا يمنعه من رعايتها». لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة انظر: المرجع السابق، ص.52.

(78) أ.وت.، س.ت.، ص.ن: 206، م: 91، و: 43، من فصل فرنسا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 9 تموز/يوليو 1851.

(79) المصدر السابق، ص.ن: 204، م: 57/8، و: 18، من فصل توسكانيا إلى محمد باي بتاريخ 8 أيار/مايو 1856.

إلى مفهوم «الرعية»، وتقرّ بخروج بعض الأفراد من الأهالي من حماية السلطة المحلية والتنصل منها، والالتزام عن طوعية وبرغبة إلى السلطات القنصلية التي تمثل الحضور الأجنبي على تراب الإيالة⁽⁸⁰⁾.

وإذا كانت دلالات هذا المصطلح تصبّ في مَعين واحد وهو «احتواء ضعيف بقوي»، فإنّ احتواء بعض يهود إيالة تونس بغير حماية الباي، تثير إشكالية طريفة تحوم حول تأرجح وضعهم القانوني بين ميثاق عهد الذمة الذي منحهم هو الآخر الضمان والأمان والحماية⁽⁸¹⁾، وقانون الحماية القنصلية الذي انضوى تحت العديد⁽⁸²⁾. فهل يمكن اعتبار تطبيق هذا القانون وتكريسه انتقالاً من ذمة إلى ذمة أخرى؟

لا يمكن أن ندحض القواسم المشتركة التي تجمع القانونين، فالمقاربة تجوز بينهما ولو نظرياً، رغم تباعد الفاصل الزمني لإقرارهما وبروزهما، فعهد الذمة اقترن بنشر الإسلام والتوسع الترابي ومحاصرة اليهود والتصارى والتضييق عليهم لدعم المسلمين سواءً بشرياً من خلال اعتناق الدين الجديد، أو مادياً من خلال إرغامهم على أداء جملة من الضرائب مقابل السماح لهم بالبقاء على دينهم. كما اقترن قانون الحماية في شكله الأوروبي بالتزعة التوسعية للقوى الأوروبية التي أصبحت مع مطلع القرن التاسع عشر في حاجة ماسة إلى أسواق استهلاكية جديدة لترويج فائض إنتاجها الذي وفّره ثروتها الصناعية⁽⁸³⁾. ويمكن أن نستخلص هنا أنّ لكلا القانونين مرجعيات اقتصادية لا تدحر بالرغم من تواجد ثوابت دينية وسياسية قامت مقام هذه المرجعيات وغذتها.

أما ضروب الاختلاف بين القانونين فهي عديدة نظراً لاختلاف البيئة التي انبثق فيها كلّ قانون، واختلاف مبررات ونتائج كلّ منهما، لكن ما تميّزت به

(80) المصدر السابق، ص: 203، م: 3/57، و: 42، حجة من أحبار اليهود بتاريخ 17 جمادى الآخرة 1258.

(81) حول عهد الذمة وحمايته لليهود، انظر ما أوردناه في القسم الأول من هذه الدراسة.

(82) يمكن اعتبار تطبيق «الحماية» القنصلية قانوناً من منطلق إقراره في بنود المعاهدات السلمية والتجارية والموافقة عليه من قِبَلِ حكام إيالة تونس وممثلي بعض الدول الغربية، ستطرّق إلى هذه المسألة لاحقاً.

(83) في هذا الصدد انظر على سبيل المثال: Rodny, Walter., *How Europe...*, op. cit., p. 21-25.

سياسة القنصليات الأجنبية بشأن حماية غير رعاياها، هو المقارنة بين فتح الباب أمام جميع الأهالي من مسلمين ويهود للانضواء تحت رايّتها وقوانينها من جهة⁽⁸⁴⁾، واعتمادها على سياسة انتقائية من جهة ثانية، تخولها اختيار بعض العناصر، ترى فيهم تأهيلاً ليكونوا من أتباعها لتدعم بهم نفوذها الدبلوماسي بالإيالة، وتجنّدهم ليرعوا مصالحها ومصالح رعاياها.

من هذا المنطلق لا يمكن الإقرار بأنّ القوانين التي قامت عليها سياسة الاحتماء هي اقتباس من ميثاق عهد الدّمة، أو تطويع أحد بنوده، بل إن مضمين هذه السياسة عبّرت عن إرادة التجاوز، حرّكتها إرادة استقطاب بعض العناصر اليهودية الفاعلة والموثوق بولائها، وهو ما نتبّه من خلال المراحل التي تعقبتها ظاهرة الحماية، فكيف تطوّرت؟ وكيف تحولت من ظاهرة احتماء إلى ظاهرة احتواء؟

أ - التجار اليهود من الامتيازات الأجنبية إلى الحماية القنصلية

بأطلاّعنا على العديد من المعاهدات اللامتكافئة التي أطّرت العلاقات الدبلوماسية بين إيالة تونس والقوى الأوروبية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر⁽⁸⁵⁾، نلاحظ أنّ ظاهرة الحماية القنصلية هي وليدة هذه المعاهدات، فالامتيازات التي حظي بها التجار الأجانب أو بالأحرى رعايا هذه القوى لجّحت نصيب منها بعض العناصر المحلية، للحاجة المتأكدة للخدمات التي كلّفوا بها أو تلك التي يدونها. فمن تألّفت هذه العناصر؟ وبمّ تمثّلت الامتيازات التي انتفعوا بها؟

نصّت المعاهدات سواء بين الباب العالي والقوى الأوروبية، أو بين إيالة تونس والبعض من هذه القوى على وجوب الاستعانة بالمحليين الذين لهم بعض الكفاءات لتيسير العمل الدبلوماسي، ومن بين هذه العناصر نخض بالذكر حسب بروزهم في بنود المعاهدات:

(84) انظر على سبيل المثال: أ.وت: 1 س.ت: 1 ص: 1، م: 12، و: 493 من أحمد باشا باي إلى فصل التما بتاريخ أواخر جمادى الأولى 1257 هجري.

(85) ستعرّض إلى بعض هذه المعاهدات لاحقاً.

* المترجمون أو الترجمانات

اقتضى الحضور الأوروبي بالإيالة ضرورة انتداب مترجمين من المحليين نظراً لغياب عناصر أجنبية كفيلة بدّ شغور هذه المهمة في صلب الوظائف القنصلية⁽⁸⁶⁾. وقد اعتمد هذا الانتداب على انتقاء من تتوفّر فيهم كفاءة الترجمة إلى جانب الإخلاص والسرّة المهنية⁽⁸⁷⁾.

ولضمان ولاء هذه العناصر المتدبة، كان قناصل الدّول الأجنبية يلتصمون لهم «إذنًا» من لدن الجهات الرسمية تعفيهم من أداء الضرائب المحلية، وتخولهم التمتع ببعض منّا أقرّه نظام الامتيازات لرعايا هذه الدّول، أي أنّه بحيازة هذا «الإذن» أو بحوز أمر عليّ في الغرض يتغيّر الوضع القانوني لصاحب هذه الوظيفة نوعاً ما، ويصبح في حلّ من تبعّة السلطات المحلية في ميدان جباية الضرائب فحسب⁽⁸⁸⁾.

لكن هذه المكاسب بالرّغم من محدوديتها فهي لم تكن بصفة دائمة، ذلك أنّ انتماء أصحاب هذه الوظيفة إلى قنصلية أجنبية رهين برضا القنصل عن ولائهم وكفاءتهم المهنية، إذ يحقّ له تنحيهم وإعفاؤهم من مهامهم في أيّ وقت بدا له⁽⁸⁹⁾، وبالتالي حرمانهم من الحماية القنصلية.

إلى جانب هذا نصّت بعض المعاهدات وخاصة تلك التي أبرمت بين إيالة تونس وفرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على وجوب تغيير

(86) انظر على سبيل المثال: البند العشرون من المعاهدة المبرمة بين إيالة تونس وفرنسا بتاريخ 30 آب/أغسطس 1683، والبند الرابع عشر من المعاهدة التونسية العنصرية بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1751. والبند الثاني من المعاهدة البريطانية التونسية المبرمة في 22 حزيران/يونيو 1762. Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 437, 459, 485.

(87) نظراً لاحتياج القنصليات الفرنسية الشديدة لهذه الوظيفة، سعى الوزير الفرنسي كولبار (Colbert) سنة 1669 إلى تكوين مجموعات من الشبان أطلق عليهم (Jeunes de langue)، قصد تأهيلهم للقيام بمهام الترجمة لدى القنصليات الفرنسية سواء ببلدان شمال إفريقيا أو بالشرق العربي، لكن لم يحالفه التوفيق في تركيز هذا السلك.

Rey, F., *La protection diplomatique et consulaire au Levant et Barbarie*, Paris, 1898, p. 255.

Nunez, J., *Sujets et protégés...*, op. cit., p. 67.

(88)

Rey, F., *La protection...*, op. cit., p. 253

(89)

المرشحين كل ثلاثة أشهر، لكن هذا الإجراء نفّذ خلال القرن التاسع عشر وأصبح سلك المترجمين وظيفة دائمة⁽⁹⁰⁾، أي الاعتراف بتبعية المترجم قانونياً إلى دولة أجنبية والانتماء إليها رسمياً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نخبة من اليهود بإيالة تونس استأثروا بهذه الوظيفة لحذقهم لبعض اللغات الأوروبية⁽⁹¹⁾ الأمر الذي مكّنهم من توثيق عرى العلاقات بالسلك الدبلوماسي، ولا غرو أن تكون مثل هذه الوظيفة بوابة هائلة لسير بعضهم نحو الغرب، بعد أن أظهروا إخلاصهم لمحتلي القول الأجنبية وتغانيهم في خدمتهم.

• السامرة والوكلاء التجارئون

سبق وأشرنا إلى أنّ العديد من المذكرات التجارية والتقارير الدبلوماسية وخاصة الفرنسية منها، قد نهت إلى وجوب الاستعانة بالتجار اليهود المتواجدين بأسواق الإيالة، نظراً لمعرفتهم بدواليبها ومقدرتهم على عقد الصفقات التجارية الرباحة⁽⁹²⁾. وقد كان مسمى الجهات القنصلية والتجار الأوروبيين حيناً لاستقطاب عدد محدود من هؤلاء واتخاذهم وكلاء لأعمالهم أو سماسرة أو ممثلين تجاريين للإشراف على أعمالهم التجارية التي يعوزها بعض العارفين بالميدان وبالساحة التجارية المحلية.

وبالرغم من أنّ هذا الحقل كان مفتوحاً أمام جميع المتواجدين على الساحة التجارية للإيالة من محليين وأجانب، إلا أنّ الانخراط في خدمة التجار الأوروبيين

Ibid., p. 276-280.

(90)

(91) عرف عن اليهود منذ القديم إجادتهم لغات مختلفة نتيجة تنقلهم المستمر وعملهم المتواصل بالتجارة الذي حوّلهم الاحتكاك بأجناس مختلفة، فقد ثبت أنّ اليهود الذين عاشوا بأوروبا قبل الفترة الحديثة كانوا يتقنون عدة لغات منها العربية والفارسية والإنجليزية والصقلية وغيرها من اللغات، أمّا يهود البلدان العربية والإسلامية فقد اتخذوا من اللغات الأوروبية وسيلة للمعامل كمترجمين، وهو ما أقبلهم للانخراط في خدمة العديد من السلاطين. قاسم، عبده قاسم؛ أهل الفترة في مصر العصور الوسطى، القاهرة، دار المعارف، 1977، ص 86.

(92) انظر ما سبق.

كاد يكون حكراً على بعض العناصر اليهودية، واختصاصاً من اختصاصاتهم. ولا يبدو أن يكون هذا الكسب إلا نتيجة حتمية للمهارات التجارية التي اشتهروا بها واقتنوها، وحثت على طلبهم والرغبة في التعامل معهم.

ولم تخل هذه العلاقة التي جمعت التجار الأوروبيين بالتماسرة والوكلاء اليهود من استئثار جاد بمحاسنه على الجانبين، لكن كل حسب ما يترقبه من نجاح هذه العلاقة وتواصلها. فلئن لم تنأ استفادة التجار الأوروبيين عن تدعيم مواقعهم بأسواق الإيالة وتركيز أنشطتهم بها، فإن مكاسب المنخرطين من اليهود في خدمة رعايا القوى الأوروبية كانت مغرية، إذ ساهمت خاصة في النهوض بالوضعية القانونية المتدنية لبعضهم من خلال حصولهم على بعض الامتيازات وهي :

إعفاؤهم من ضريبة الجزية طالما تواصلت خدمتهم لرعايا الدول الأوروبية⁽⁹³⁾.

إعفاؤهم من طائلة المغارم التي كانت تسلط على جميع الرعية من اليهود⁽⁹⁴⁾.

إعفاؤهم من أعمال السخرة التي كانت تفرض عليهم بين الحين والآخر⁽⁹⁵⁾.

إعفاؤهم من الرسوم الجمركية المقررة على بضائع التجار المحليين من مسلمين ويهود والمحددة بنسبة 11% على التصدير والتوريد، وتساويهم في ذات الوقت مع رعايا الدول الأوروبية في نفس الرسوم الجمركية التي أقرتها المعاهدات، وهي آداءات تكاد تكون رمزية لعدم تخطيها عتبة 3% على البضائع الموزدة والمصدرة⁽⁹⁶⁾.

وقد فتحت لهم هذه الامتيازات مكاسب أخرى جعلتهم يتشبثون بخدمة رعايا

(93) أ.ت. 1 ص. 13، م. 122، و. 9798، من محمد باي إلى المكلف بالمهدة بتاريخ 19 رمضان 1273 هجري.

(94) سبق وتعرضنا إلى بعض مظاهر هذه المغارم التي تفرض على اليهود.

(95) الإصحاف، ج. 3، ص. 133. وحول أعمال السخرة بإيالة تونس ومصادرها الوثائقية الرسمية انظر: أ.ت.، دفتر رقم: 83، متعدد المواضع ويتضمن الصفحة 138 قراراً بفرض السخرة على عدة مناطق بالإيالة، بتاريخ 1756. دفتر رقم 290، متعدد المواضع كذلك وتحوي الصفحة 273 على أمر علي صابر عن أحمد باشا باي بتاريخ 17 آب/أغسطس 1839 يعني سكان جزيرة قرقة من الأدلة الموظف عليهم وقيمتهم 5566 ريالاً مقابل تسخير 300 نفر منهم للعمل في ميناء حلق الوادي بصفة مؤقتة ومن يتوفى منهم يعوض.

(96) انظر ما سبق.

الدول الأجنبية ويسعون إليها جاهدين، من ذلك ربطهم لعلاقات تجارية هامة مع الدول الأوروبية خوّلتهم توسيع نطاق نشاطهم التجاري، وبالتالي فتحت أمامهم آفاقاً جديدة ومتطورة ارتكزت مبادئها على الحرية التجارية التي هي ديدنهم، بعد أن كان الحصار مضروباً عليهم في بعض الموانئ الأوروبية الهامة⁽⁹⁷⁾.

لكن الانخراط في خدمة ممثلي الدول الأجنبية ورعاياها لم يكن بصفة دائمة أو متواصلة، على الأقل نظرياً أو طبقاً لما أقرته بعض بنود المعاهدات، لذلك فإنّ التمتع بهذه المكاسب في هذا المستوى كان رهين الرضا بالخدمات التي يقدمها المنخرطون، إذ يحدث أن يعوض البعض من التجار ساسرتهم أو وكلاء أعمالهم أو ممثليهم في الساحة التجارية للإيالة، فيفقدون ذلك حظوة التمتع بهذه الامتيازات ويعود وضعهم القانوني إلى سالف عهده⁽⁹⁸⁾. أما على مستوى الممارسة فلا نكاد نعتز على ما يشير إلى عكس ذلك.

لم تنفك المكاسب التي حظي بها عدد قليل ومحدود جداً من التسامرة اليهود تتطور، خاصة بعد أن عبرت بعض الدول الغربية بطرق مبطنّة من خلال بنود بعض المعاهدات عن رغبتها في احتواء بعض العناصر المحلية الهامة، وذلك بطرح مسألة الحماية بما يتضمنه المفهوم من مقاصد سياسية وقانونية.

وقد أدرج هذا المصطلح لأول مرة مع بداية القرن التاسع عشر ضمن المعاهدة التي أبرمت بين إيالة تونس وفرنسا في 23 شباط/فبراير 1802 حيث نصّ البند السابع منها على أن يكون التسامرة اليهود الذين انخرطوا في خدمة التجار الفرنسيين تحت حماية الجمهورية الفرنسية⁽⁹⁹⁾. وتبعاً لهذه الحماية التي خُصّوا بها تدعّمت امتيازاتهم الجبائية بحصانات قضائية تشملهم لأول مرة وتتمثّل في

(97) تضدت الغرفة التجارية بمرسيليا إلى التجار اليهود العاملين بميثانها وطالبت الوزير كولبار (Colbert) الذي استجاب لهذا الطلب بتهجيرهم وفق مرسوم ملكي صادر عن لويس الرابع عشر بتاريخ 2 أيار/مايو 1682.

Weyl, J., «Les juifs protégés...», *op. cit.*, p. 263.

(98) أ.وت؛ س.ت؛ ص: 206، م: 92، و: 4. من قنصل فرنسا إلى محمد باي بتاريخ 12 آب/أغسطس 1856.

(99) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, p. 428-430, traité du 23/2/1802.

خروجهم عن السُّلط القضائية المحلية وخضوعهم إلى نظام القضاء الفصلي⁽¹⁰⁰⁾، الذي لا يتوانى في دعم مصالح رعاياه سواء بترتهم أو بتخليصهم من التبعات القانونية وهي حالات كثيراً ما تواترت خلال القرن التاسع عشر⁽¹⁰¹⁾، وسجلتها العديد من الوثائق الرسمية، فقد طالب القنصل الفرنسي في خطاب له شديد اللهجة موجه إلى الوزير حين خوجة بعدم خضوع السَّامسة اليهود المنتمين إلى قنصلته إلى القضاء الزبوي على إثر قضية سمسار في خدعة تاجر فرنسي تعرض إلى العقاب بالجلد، بل طالب هذا القنصل بالقصاص من الرُّبِّي شوعة بسيس الذي أصدر هذا الحكم... فالحق على الرُّبِّي لأنه ما تأخر في تصريف حكمه متى ما سمع أنَّ السَّمار تحت حماية الفرنسيس... وبناءً على ذلك، الانتقام المطلوب لنا من الرُّبِّي المذكور هو أن يعملوا معه مثل ما عمل هو مع السَّمار الذي تحت حمايتنا، ويكون القصاص فيه بحضرتنا ومن غير ذلك يكون معزول من منصبه. فإن يكون انتقام من غير ما ذكرنا لا نقبله... وأتانا متوجَّهاً بذاتنا إلى حضرة ملك فرنسا بإخباره عن هذه القضية المكثرة ونعرض عليه أنَّ محبته ما لها قبة عندكم ونعمل برتسو على جميع الضَّرر والخسارة الناتجة من سفرنا...⁽¹⁰²⁾.

وإذا عبر فرض هذه الامتيازات والإقرار بها عن هيمنة أوروبية واضحة، فإنها عبرت من جانب آخر عن تفضُّن هذه القوى إلى الاستفادة التي يمكن أن تحصل من وراء انضمام اليهود إلى رعاياها، لذلك كان التنافس على أشده بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا بدرجة أولى، وهولندا وبعض الجمهوريات الإيطالية وإسبانيا وغيرها من الدول بدرجة أقل، لا لكسب وذو التجار اليهود بل لإغرائهم ليصبحوا ممثلين وعملاء تجاريتين ووكلاء لبيوتات تجارية أوروبية تدعم تواجد هذه القوى بالبلاد كما تدعم حظوظ رعاياها من التجار⁽¹⁰³⁾.

Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 510.

(100)

(101) انظر على سبيل المثال: أوت؛ م.ت؛ ص: 204، م: 9/57، و: 15، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ غرة ذي القعدة 1268.

(102) أوت؛ م.ت؛ ص: 204، م: 3/57، و: 5، من القنصل الفرنسي إلى حسين خوجة باشا مملوك بتاريخ 5 شوال 1242.

Weyl, J., «Les juifs protégés...», op. cit., p. 268-269.

(103)

لذلك تواصل منح هذه الامتيازات وإثباتها في بنود المعاهدات التي أبرمتها إيالة تونس مع القوى الأوروبية على امتداد القرن التاسع عشر⁽¹⁰⁴⁾، بل أخذت منفرجاً آخر من التطور عندما لم يعد منحها مقتصرأ على اليهود الذين انخرطوا في خدمة السلك الدبلوماسي الأجنبي والتجار من رعاياهم، وامتدت لتشمل النخب التجارية اليهودية سواء القرنية أو المحلية التي لم تكن لها علاقة مباشرة بخدمة القنصليات الأجنبية. وأصبحت الحماية بذلك شكلاً من أشكال التحريض على الانعقاد من سلطة الباي بصورة قانونية شرعتها بنود المعاهدات وفرضتها القوى الأوروبية التي تعاظم نفوذ مثلها واعتلى على نفوذ السلط المحلية، خاصة غداة الهيمنة العسكرية المباشرة، بدءاً بحملة اللورد اكسوت سنة 1816 لوضع حدّ للنشاط القرصني ومنع استرقاق المبحّثين⁽¹⁰⁵⁾، ثم مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 الذي شرع الأبواب أمام مجموعات محلية بأكملها للانتماء إلى السلط الأجنبية.

وقد برزت الكاف أهم منطقة حدودية طلب البعض من سكّانها وخاصة اليهود منهم الانضمام إلى حماية القنصلية الفرنسية، متفرّعين بانتمائهم البعيد أو القريب إلى التراب الجزائري، سواء بحكم الجذور العائلية أو بحكم المولد أو المنشأ، وهي أسباب بالزعم من عدم صحتها في العديد من الحالات، إلا أنّها خوّلت البعض منهم أن يصبحوا من عداد رعايا فرنسا طبقاً للمنشور الصادر عن حكومة الاحتلال بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1834⁽¹⁰⁶⁾.

وتفسّر لنا بعض الوثائق قلق السلط المحلية وتخوفها من الأساليب التي يتوخاها بعض المحليين من اليهود والمسلمين سواء بالكاف أو بمنطقة الجريد التي انشاق البعض من سكانها هي الأخرى وراء الرغبة الملحة لكسب الحماية القهرية وقد جاء فيها ما نصّه:

Chalom, J., *Les Israélites.... op. cit.*, p. 47.

(104)

(105) وحول مراحل حملته على إيالة تونس انظر:

Chater, K., *Dépendance.... op. cit.*, p. 247-254.

Nunez, J., *Sujets et protégés.... op. cit.*, p. 93.

(106)

«إن عندنا بعض أناس جريدية وغيرهم من رعية مولانا وسيدنا أدام عزه وولاء مدعين أنهم نسيون من رعية الدولة الفرنصوية وكذلك اليهود الذي بالكاف كلهم مدعين أنهم نسيون فأما الجريدية منهم بعض أناس سرفيّة حقاً وبعض أناس رعية الدولة العلية . . . وادّعوا نسيون وهم قديمين العهد بالكاف منهم من له ثلاثين وأربعين سنة بالكاف ونحن ليس عندنا تحقيق ومعرفة بالنسيون من غيره من الجملة عندنا نفر يقال له أحمد بن نصيب الغوراري أبوه وجده بالكاف وأقاربه قديمين العهد لهم سنيّا عديدة وادّعى الآن أنّه نسيون والحال أنّه له ثلاثة أخوة أحدهم عدلا الآن يسكن بالمحروسة والثاني عسكري بالطبجية بالكاف والثالث أوجه باشي زواوة وأما اليهود لما أردنا تقييد عدد رقابهم امتنعوا وادّعوا أنهم نسيون وجلّهم توانسة لأنّ يهود الكاف القدم لم يبق منهم أحد والموجودين الآن منهم من له عشرين أو ثلاثين سنة بالكاف وأقلهم له ثمانية سنين وامتنعوا من التقييد وأما سبب دخول هاؤلاء النسيون للحماية الفرنصوية وهو أنّ الذي يريد ذلك يتوجه لسوق هراس ويشهد بعض أناس أنّ أبوه وجده غربي ويوجه تلك الحجة للجزائر ومنها إلى فرانصا ويثبت أنّه نسيون»⁽¹⁰⁷⁾.

لم يقتصر التعلّق بطلب الحماية على سكّان المناطق المتاخمة للأراضي الجزائرية، بل تفاقمت هذه الظاهرة بالمناطق التي تركّزت بها نيابات للقنصليات الأجنبية خاصة على الشريط الساحلي للإيالة، وإذا تتبعنا هذه النيابات نلاحظ



(107) لا تحمل هذه الوثيقة أيّ دلالات على تاريخ صدورها، كما غاب منها اسم مرسلها واسم المرسل إليه، لكن منّا لا شكّ فيه أنّها موجهة من عامل الكاف كما هو ثابت إلى أحد البايات، وحسب معرفتنا المتواضعة بنوعية الخطّ الذي كتب به وأسلوب كتابتها مقارنة بوثائق رسميّة أخرى، يجعلنا نرجّح أنّها وجهت إلى أحمد باشا باي، إضافة إلى أنّ ظاهرة الحماية والتّنبه إلى خطورتها من قبل السلط المحليّة قد تزامنت وفترة حكم هذا الباي. وبالرّغم من التّوافيق التي تضمّنها خاصة فيما يتعلّق بتاريخها فإنّ اتخاذها للاستشهاد بها لما تضمّنه من دقّة وشموليّة نسيّة تصفّ بها تفاقم ظاهرة الحماية في المناطق القريبة من إيالة الجزائر والتعلّات التي يختلقها بعض الأهالي للتّنصّل من حماية السلطة المركزيّة.

استقطابها لعدد من المحليين أغلبهم دون أدنى ريب من كبار التجار اليهود الذين اتخذوا كممثلين تجاريين أو سماسرة أو وكلاء أعمال للتجار الأجانب أو لقناصل الدول الأجنبية.

لم يغف تسجيل الشواهد على هذه الظاهرة بالوثائق الرسمية للسياسة المحلية ابتداءً من عهد أحمد باشا باي⁽¹⁰⁸⁾، فاليابات القنصلية الإنكليزية جلبت إليها بكل من سوسة وصفاس والمهدية عدداً محدوداً من التجار اليهود ومثت عليهم بحمايتهم، لكن محدودية عددهم أخفت وراءها كثرة الأنشطة التجارية وقوة الاستثمارات إلى جانب الحضور الدائم والمتواصل بالمراكز التجارية الكبرى للبلاد. كما سعت نيابات هذه القنصلية إلى احتواء بعض العناصر اليهودية الذين ادعوا الانحدار من جبل طارق أو أن أصولهم تعود إلى هذه المنطقة التي تسيطر عليها بريطانيا⁽¹⁰⁹⁾.

وتميزت عائلة ليفي (Lévy) في هذا المجال بشهرة واسعة نتيجة ثرائها، كما تفردت بعلاقة وطيدة جمعتها بأعضاء السلك الدبلوماسي البريطاني الذين تعاقبوا على القنصلية الإنكليزية بالإيالة. ومن أبرز أفرادها في أواسط القرن التاسع عشر، هودة ليفي الأب والابن يوسف وموسى الذين اتخذوا من سوسة مقراً دائماً لإقامتهم، ومن موانئها مركزاً لنشاطهم التجاري مع مالطا أساساً، أو مع التجار الإنكليز عبر موانئ الساحل وميناء البحيرة وحلق الوادي بالحاضرة. وقد حولهم مركزهم بالساحل وبالإيالة صموماً أن يتخذوا مجموعة من السماسرة والوكلاء اليهود لمتابعة أعمالهم بأغلب الموانئ⁽¹¹⁰⁾. وما امتلاك هذه العائلة لمركب تجاري أطلقت عليه وثائق الجمر كاسم «مركب هودة الليفي» إلا دليل على تمتعها بثروة هائلة تأتت لها من نجاح أنشطتها التجارية والمالية وازدهارها⁽¹¹¹⁾.

(108) أ.وت، ص 1، ص 204، م: 9/57، و: 42، تعريب رسالة من قنصل فرنسا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 1851.

(109) Vance, W., *Cap sur Gibraltar*, Lombard, Paris, 1985, p. 17.

(110) أ.وت، ص 1، ص 204، م: 9/57، و: 31، تعريب رسالة من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 6 حزيران/يونير 1846.

(111) أ.وت، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

أما النيابات القنصلية للجمهوريات الإيطالية وأساساً توسكانيا فبالرغم من أنها لا تحظى بوزن سياسي كبير بالبلاد⁽¹¹²⁾، فقد ضمت إليها العديد من العناصر اليهودية القرنية بحكم العلاقة القديمة التي ربطت يهود ليفورنو بالساحة التجارية للإيالة، لكن البعض من هؤلاء لم يكتسبوا شرعية الحماية التوسكانية إلا بعد 1846 بحكم حداثة تركّزهم بالبلاد، وبحكم الاتفاقية التي قُيّدت المتفعين بالحماية بعدد السنوات التي يقضونها بالبلاد⁽¹¹³⁾. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أغلب اليهود الأثرياء الذين تواجدوا بالبلاد خلال القرن التاسع عشر وخلقوا ديناميكية تجارية بين موانئ الإيالة والموانئ الإيطالية قد ورثوا انتسابهم إلى المدن الإيطالية، ثم شملتهم حماية واحدة إثر توحد الجمهوريات الإيطالية⁽¹¹⁴⁾.

وتميّزت نيابات القنصلية الفرنسية بكثرة استقطابها لعدد يعتبر هاماً نسبياً من اليهود المحليين، ويعود ذلك إلى النفوذ القوي للقنصل الفرنسيين وعلاقتهم بالسلطة المركزية، وإلى انتشار العديد من النيابات القنصلية بأهم المراكز التجارية بالبلاد حيث سجلت مصادر معلوماتنا بعث ما لا يقلّ عن عشر نيابات قبل 1860، بل إنّ بعض هذه النيابات قديمة النشأة بداخل الإيالة، إذ تشير إحدى الوثائق الدبلوماسية الصادرة في نهاية القرن السابع عشر إلى تعيين نواب للقنصل الفرنسي بكلّ من سوسة والمنستير وصفاقس وجربة⁽¹¹⁵⁾.

وتكشف بعض الكتابات عن مرسوم قنصلي صادر بتاريخ 23 آب/أغسطس 1768 يقضي بتكليف وكيل الشركة الملكية لإفريقيا غارسين (Garsin) بمهمة نائب قنصل ببنزرت⁽¹¹⁶⁾، كما تتضمن بعض المذكرات التجارية أسماء لنواب القنصل الفرنسي بحلق الوادي وبنزرت وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وجربة⁽¹¹⁷⁾.

(112) انظر ما سبق.

(113) ستلقّى في هذه المسألة لاحقاً.

(114) Avrahmi, I; *le Mémorial de la communauté israélite ...*, op. cit., p. 47.

(115) Grandchamps, P., « Désignation d'un vice-consul de France pour Souasse, Monastir, Sfax et Djerba en février 1687 », R.T. janvier 1918, n°125, p. 44-46.

(116) Debbash, Yvan., *La nation française en Tunisie (1577-1835)*, éd. Sirey, Paris, 1957, p. 455.

(117) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 615-616 du 7/6/1825, p. 624 du 1/6/ 1826.

وذلك قبل إبرام معاهدة 8 آب/أغسطس 1830 التي أوصت في بندها الرابع بفتح نيابات قنصلية في كل المناطق بالإيالة، مع ضمان عدم تدخل السلطات المحلية في ذلك⁽¹¹⁹⁾، الأمر الذي شجع أحد التجار الفرنسيين جون هنري ماتاي (Jean Henri Mattei) على السعي بدافع شخصي طالباً إنشاء نيابة قنصلية بقابس سنة 1851 إن أراد تركيز نشاطه التجاري مَعكلاً طلبه بالوضع المزري الذي يعيشه يهود الجزائر بالمنزل وجارة وشقي لافتقارهم لسند يحميهم ويرعى مصالحهم⁽¹²⁰⁾.

وإذا نجحت العديد من النيابات القنصلية المتواجدة بمختلف الجهات بالإيالة في استقطاب أثرياء التجار اليهود، فإن الأمر يختلف تماماً بالنسبة ليهود الحارة الكبيرة والحارة الصغيرة بحرية، فالرثائق المعتمدة في هذا الجزء من الدراسة والمتعلقة بيهود بحرية لا تمنحنا أدنى الدلالات على طلب البعض منهم حماية القنصليات الأجنبية⁽¹²¹⁾، أو الانخراط في خدمة التجار الأوروبيين، وهو أمر لافت للانتباه خاصة وأن بحرية تعد المركز الثاني بالإيالة من حيث عدد السكان اليهود، ويعود ذلك حسب ما نرى إلى سببين أولهما الانكماش الشديد الذي تميّز به هذه الطائفة والذي يعبر عن انغلاقها على نفسها ورفضها لكل ما هو أجنبي⁽¹²²⁾، ويكمن السبب الثاني في الفقر المدقع الذي تعيشه الأغلبية الساحقة منهم، وهو من الأسباب التي تفرّ السلطات القنصلية من احتوائهم، بما أن العناصر الثرية والنشطة تجارياً ومالياً هي الغاية والمسمى.

لا شك أن هذه الشبكة من النيابات التي أنشأها التفوذ القنصلي بالمناطق الحساسة بالإيالة، قد حثّت التجار اليهود من الذين يتحلون بوزن تجاري ومالي هام في جهاتهم على الانخراط في خدمة التجار الفرنسيين، وبالتالي كسب الامتيازات التي تمنح بها عليهم السلط القنصلية، الأمر الذي أدى ببعضهم إلى

Ibid, p. 706, traité du 8/6/1830.

(118)

A.N.P., Correspondance consulaires, t. 56, p. 80-81, rapport de J.H. Mattei sur Gabès du 2/5/1851.

(120) انظر على سبيل المثال: مراسلات قياد بحرية خلال الفترة الممتدة بين 1830-1840، أ.وت. م. ص: 97، م: 155، و: 35.

Hagège, C., *Les Juifs de Tunisie...*, op. cit., p. 59.

(121)

اختلاق أصول أجنبية لتمويه السلطات المحلية⁽¹²²⁾، والأمثلة على هذه الظاهرة تواترت لدى التجار من أبناء الطوائف المحلية خاصة في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، حتى أصبحت شهادات الحماية تباع وتشترى سواء في الحاضرة أو في داخل البلاد⁽¹²³⁾.

ويتفاهم هذه الظاهرة اتأخذت بعض فصليات الذولي الأجنبية وخاصة الفرنسية إجراءات لمحاصرة المندسين في حمايتها لإقصائهم منها، وذلك بفرض جوازات سفر على اليهود القادمين من المدن الجزائرية والذين يريدون الاستقرار بالبلاد التونسية أو العمل بها في مرحلة أولى⁽¹²⁴⁾، ثم بالمحاولات المتكررة لإحصائهم في مرحلة موابلة لسحب شهادات الحماية من الأفراد الذين لا يجذون نفعا لها⁽¹²⁵⁾. لكن إلى أي مدى جابه حكاه الإيالة هذه الظاهرة؟ وبأي الطرق تصدوا إلى ما يمكن اعتباره تمرداً على السلطة المحلية بانتساب هؤلاء إلى سلط أجنبية تحميم وتندهم؟

ب - موقف حكاه الإيالة من ظاهرة الحماية: من التشدد إلى المرونة

لم تحدد السلطة المركزية إجراءات واضحة المعالم لمنع البعض من رعاياها من الاحتماء بغير حمايتها، ويبدو أن المعاهدة التي أبرمت بين إيالة تونس وفرنسا سنة 1802، ومنحت نصيباً من الامتيازات لبعض السماسرة اليهود، قد شرعت الحماية، ووضعت في ذات الوقت حاجزاً قانونياً أمام السلطات المحلية يلزمها بعدم التدخل في الوضع القانوني للمتسين إليها إلى أن ترفع عنهم حمايتها⁽¹²⁶⁾.

ونفس هذه المعاهدة أغرت البعض الآخر من التجار اليهود بالسعي لتحصيل

(122) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ ص: 204، م: 9/57، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 25 ذي القعدة 1268 هجري.

(123) أ.وت؛ س.ت؛ ص: 15، م: 142، و: 118، من أحمد باشا باي إلى قائد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1271 هجري.

(124) A.N.P..Correspondance consulaire, t. 50, p. 169 du 28/05/1832., p. 174 du 20/06/ 1832.

Rey, F., *La protection.... op. cit.*, p. 241.

(125)

(126) سبق وأشرنا إلى أن تواصل الاحتماء بالفصليات الأجنبية هو رهن موافقة القنصل.

الامتيازات التي يتمتع بها التجار الأجانب. وبالرغم من أن البند الرابع من هذه المعاهدة يحد من سلطة الباي على البعض من رعاياه، إلا أنه حظي بموافقة حمودة باشا باي لانهصاره في يادى الأمر في عدد قليل ومحدود من التماسرة اليهود، يحتم النشاط التجاري نواجدهم في خدمة التجار الأجانب. لكن التزامه بهذه المعاهدة لم يمنعه من الوقوف ضد البعض من يهود القرنة الذين حاولوا الاحتواء بقنصليات أجنبية، كما لم يمنعه من التمسك إلى فرض حمايته على بعض اليهود الأجانب الذي يخولهم وضعهم القانوني الانتماء ألبا إلى قنصليات البلدان التي انحسروا منها⁽¹²⁷⁾.

وإذا كانت مواقف حمودة باشا باي صارمة تجاه بعض التجار اليهود الذين تطلّعوا إلى الاحتواء، فإنه لم يستطع بتشدده قطع دابر هذه الظاهرة أو الحد منها، ذلك أنه لم يعد لليهود من خيار سوى التثبت بها درأاً للتجني الذي لحقهم من السلط المحلية خاصة زمن الأزمات التي شهدتها البلاد⁽¹²⁸⁾، والأمثلة على ذلك تقرّ بها أدبيات العصر وتذكرها، ففي أواخر سنة 1818 فرض محمود باي [1814-1824] على تجار الطائفة القرنية تجميع مبلغ مالي لا يقل مقداره عن 180,000 ريال مساهمة قسرية منهم لتغطية مصاريف القصر الذي عجزت مداخيل المخزن على كفايته، وقد ألزم بأداء هذا المبلغ 75 تاجراً تراوحت مساهماتهم بين 50 و2000 ريال⁽¹²⁹⁾.

(127) هم اليهود الذين انحسروا من بعض البلدان الأوروبية وعثوا من رعاياها بحكم انتمائهم إليها.

(128) توالى على إمالة تونس العديد من الأزمات في الفترة التي احتل فيها محمود باي [1814-1824] العرش الحسيني نخص بالذكر منها استفحال الجفاف بين 1815 و1818 ونفشي الأوبئة كالكوليرا والطاعون بين 1818 و1819، وقد ساعدت هذه الأزمات على انتشار المجاعة والموت بين السكان.

(129) وردت هذه المعلومات في: Avrahami, I: *le Mémorial de la communauté israélite ...*, op. cit., p. 27. امتداداً إلى مصادر عبرية. وقد ذهب في اعتقاد أغلبية المؤرخين اليهود أن هذا المبلغ هو قيمة ضريبة الجزية، لكن أثبت لنا الوثائق المحلية استحالة بلوغ الجزية هذا القدر. بل إن هذا المبلغ الذي قدرته البعض من الدراسات على أنه يمثل ربع مداخيل بيت خزندار على امتداد سنة كاملة، لم يكن إلا مبلغاً فرضه الباي عنوة على البعض من يهود الطائفة القرنية لمجابهة بعض المصاريف، وهي طريقة كثيراً ما كان يلجئ إليها المديون =

وأعقاب السنة ذاتها أي سنة 1819 سخر جميع اليهود بالحاضرة⁽¹³⁰⁾ لتطهير «فسقية الملابس»، وألزمهم الخدمة فيها بأنفسهم، وجيهم وخاملهم، والعاجز في بدنه يدفع عوضاً للقادر منهم... ودام العمل فيها مدة واليهود في شدة، لتخصيصهم في مباشرة العمل...⁽¹³¹⁾.

لم تقتصر هذه المضايقات على اليهود المحليين فحسب، بل تعرض لها بعض اليهود الأجانب المتمتعين بحصانة قنصليات الدول التي انحدروا منها، فبين سنة 1822 وسنة 1823، أثرت على الساحة السياسية في مناسبتين متاليتين القضية المعروفة «بقضية القبعات»، وملخصها أن محمود باي [1814-1824] أجبر كل اليهود المتواجدين بالإيالة دون استثناء على لبس القبعة المخصصة لليهود والتي تميزهم عن غيرهم من مسلمين ومسيحيين.

ففي المناسبة الأولى وقع التعرض إلى تاجر يهودي من رعايا بريطانيا بحكم انحدره من جبل طارق، وإجباره فسرّاً عن التخلي عن لباسه الأوروبي مسaire لتقاليد البلاد والالتزام بها. وفي المناسبة الثانية استهدف يهوديين من رعايا توسكانيا، وسبقا إلى الجلد والتعذيب بتهمة التبعج بالاحتفاء بدولة أجنبية ومغالطة السلطات.

لكن هذا التصدي العنيف لمجابهة المتبعجين بالحماية - إن صحت التهمة

= من البايات زمن الأزمات، لتأكلهم من امتلاك البعض من أفراد هذه الطائفة لمخزون نفدي هام. حول المبالغ التنفيذية لضريبة الجزية المجبأة من يهود الطائفة المحلية أو يهود الفترة. انظر ما أوردناه في القسم الأول من هذه الدراسة، وانظر ما تضمنته «لزمة الجزية» في الفصل المخصص للزوم اليهود. وفيما يتعلق بالأخطاء التي تضمنتها بعض الدراسات حول هذا المبلغ انظر خاصة:

Sebag, P., *Histoire des juifs...*, op. cit., p. 91. Nunez, J., *Sujets et protégés...*, op. cit., p. 54.

(130) إذا عثم ابن أبي الضياف فرض السخرة على جميع اليهود المتواجدين بالحاضرة فإنه يمكن استثناء اليهود المحميين واليهود الأجانب الذين لا يخضعون إلى مثل هذه الأعمال باعتبارهم من عداد رعايا الدول الأجنبية، وإضافة إلى هذا يمكن استثناء البعض من يهود الطائفة القرنية بحكم أنه سبق لهم تادية مبلغ مالي هام إلى المخزن كما يتنا ذلك. حول المصدر انظر أدناه.

(131) الإتحاف، ج3، ص166.

الموجهة إليهم - لم يشن عزائم بعض اليهود عن التنصل من تبعية الباي بقدر ما حثهم على التثبيت الشديد بالانتماء إلى الدول الأوروبية، إضافة إلى أن سياسة القمع قد أتاحت الفرصة أمام السلك الدبلوماسي الأجنبي للتدخل بشدة لجبر الأضرار التي تستهدف رعاياه من اليهود، فالقنصل الإنكليزي أجبر محمود باي في أعقاب الحادثة الأولى على الاعتراف بخطئه وألزمه بالتراجع عن قراره وبعدم التدخل في شؤون رعايا بريطانيا بمن فيهم اليهود. وفي الحادثة الثانية كان تحرك قنصل توسكانيا حثيثاً لإتمام المعاهدة التونسية التوسكانية التي وقع الاتفاق بشأنها منذ تشرين الأول/أكتوبر 1822 وتأخرت المصادقة عليها.

لكن إذا كانت إحدى غايات إبرام هذه المعاهدة وضع حدّ للتجاوزات التي يتعرض لها رعايا توسكانيا من اليهود أساساً، فقد أبرزت جانباً آخر من تحديد الوضع القانوني ليهود الطائفة القرنية وأوجه التعامل معهم، فالفقرة الثالثة من البند الثاني⁽¹³²⁾ تنص على اعتبار رعايا الباي كلّ يهودي قدم من ليفورنو واستقرّ بالبلاد التونسية منذ زمن بعيد أو لعدة سنوات، وهذا الاستقرار يلزمه بدفع نفس الأداءات التي يخضع إليها الأهالي، أما اليهود الذين سيحلّون بالبلاد بعد إبرام المعاهدة فيقع اعتبارهم من رعايا توسكانيا شريطة أن يكونوا حاملين لجوازات سفر توسكانية ولا تتعدى إقامتهم بالإيالة سنتين، وإذا تجاوزوا هذه المدة فإن الحماية التوسكانية تسحب منهم ويصبحون من عداد رعايا الباي⁽¹³³⁾.

قد تحليلنا هذه الفقرة إلى سياسة مرنة في حلّ من العنف توخاها الجانبان المتعاهدان لتأطير الوضع القانوني ليهود القرنة ومحاصرته، إلا أنها لم تراع إلا مصالح عدد محدود منهم، أي أنها خدمت مصالح التجار العابرين دون الأغلبية الذين قدموا من ليفورنو إلى الإيالة، و عبرت إقامتهم الطويلة عن استقرارهم

(132) تضمّ المعاهدة ديباجة و12 بند، وقد احتوى البند الثاني أربع فقرات، تتمرّض الأولى إلى حرية التبادل التجاري بين البلدين، والثانية نصّت على الامتيازات الممنوحة للتجار التوسكانيين بإيالة تونس، وخصّصت الفقرة الثالثة إلى الوضع القانوني ليهود القرنة، أما الفقرة الرابعة والأخيرة فقد تمرّضت من جانب آخر إلى الامتيازات الممنوحة للتجار التونسيين بتوسكانيا. انظر:

Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 552-555.

(133) المصدر السابق، ص 553.

النهائي بها. فالتّمعن في خفايا هذا البند من المعاهدة يؤكّد تجاهل السُّلطات التوسكانيّة توقّ هولاة لحمايتها، وحرصهم الشديد على أن يكونوا من ضمن رعاياها. بل وكأنّ هذا البند إجمالاً يؤكّد على اتفاق حول اقسام غيمة - إن جازت العبارة - أو بالأحرى اقسام المكاسب التي تُجنّى من أنشطة التجارة العالميّة للعديد منهم، فالسُّلطات التّونسيّة إذا وافقت على هذا البند فلاّنه يضمن لها عدم خروج يهود القرنة عن رايّتها وطوعها. وإن صادف وأراد أحد أفراد هذه الطّائفة مغادرة البلاد نهائياً إلى بلد آخر فهو مجبر على أداء مبلغ ماليّ مقابل السّماح له بالخروج، كما حدث للذّمّي إسحاق ولد القائد شموتيل الذّي «... سرحه المعظم سيدنا رّوح لبلاده القرنة هو واخوته وأعياله...»، نظير 5,000 ريال تكفّل بدفعهم القائد شريعة بعد السّفر⁽¹³⁴⁾. وكانّ أفراد هذه الطّائفة محكوم عليهم بالإقامة المؤبّدة بالإيالة، فمن وجهة نظر السّلط المحليّة فإنّ الاحتفاظ بالمستقرّين منهم على أراضيها، هو احتفاظ بأقليّة ذات عناصر لها وزن اقتصاديّ هامّ على مستوى السّوق المتوسّطة.

لا شك أن معاهدة 1822 تمثل ضربة قاسية ليهود الطائفة القرنية أدت إلى انقسامها إلى مجموعتين واحدة قديمة وأخرى جديدة، إضافة إلى أنها قطعت أمام العناصر التي استقرت بالبلاد أمل الانتماء نهائياً إلى بلد أوروبي، وحتى بعد موافقة أحمد باشا باي [1837-1855] على إدخال تعديل على البند الثاني من المعاهدة تحت إلهام القنصل الإنكليزي توماس ريد (Thomas Reed)⁽¹³⁵⁾، والمسامي الحثيئة لقنصل توسكانيا هنري نيسن (Henri Nyssen)، فإن هذا التعديل الذي نصّ أساساً على إلغاء تحديد الإقامة بمدة زمنية مضبوطة، لم يشمل إلا الذين استقروا بالبلاد بعد سنة 1822، واستثنى المستقرين منهم قبل هذا التاريخ⁽¹³⁶⁾.

(134) أ.و.ت.، دفتر رقم: 102، يتضمن البعض من مداخل الباي من خطايا و«دواب» وضيافة، بتاريخ 1757-1759.

(135) أوت: س.ت: ص: 64، م: 778، و: 7، من فصل إنكلترا إلى أحمد باشا بای بتاريخ 16 أيار/مايو 1845.

Masi, C., «Fixation...», *op. cit.*, p. 341. (136)

يتضمن المرجع أعلاه، مراسلة من أحمد باشا باي إلى دوق توسكانيا الأكبر بتاريخ 13 ذو القعدة 1262 الموافق ليوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1846، وفيها يوافق على تعديل الفقرة الثالثة من البند الثاني من معاهدة 1822.

لم يكن «تفويت» أحمد باشا باي في بعض اليهود من رعاياه تنازلاً نتيجة ضغوطات قنصل الدّول الأوروبية، بل إنّ مراجعته للمعاهدة هي من قبيل مسايرة الظّرف التاريخي الذي انتشرت فيه الأفكار الإصلاحية، وتمخّضت عنه العديد من القيم الإنسانية التي تنادي بحرية الفرد وحرية الأقليات في تحديد مصيرها. وأبرز الأمثلة على هذا التوجه قرار السّماح للمسيحيين بتوسيع كنيستهم ومنحهم أرضاً لذلك مع إعفائهم إعفاء تاماً من أداء معلوم كراء هذا الفضاء الدّيني⁽¹³⁷⁾، ثمّ قراره المشهود الذي أمر فيه بعق العبيد السّود عتقاً شاملاً وتاماً⁽¹³⁸⁾. وقد جاء الإعلان عن هذين القرارين مباشرة قبيل المصادقة على تعديل المعاهدة وتثبيت انقسام الأقلية اليهودية القرنية والسّماح باتّناء جزء من أفرادها قانونياً إلى توسكانيّا.

لا تنم موافقة أحمد باشا باي عن انقسام الطّائفة القرنية على انتهاجه لسياسة أحادية الجانب تجاه ظاهرة الحماية، بل إنّ سياسته عموماً اتّسمت بالمراوحة بين السّشد حيناً والمرونة أحياناً، فقد سبق له أن أوقف أنشطة بعض البيوتات التجارية الفرنسيّة لانتدائها عدداً كبيراً من السّمسرة اليهود الذين سيصبحون من عداد رعايا الدّولة الفرنسيّة، وحدّد عدد المتدينين بمسارين اثنين لكلّ مؤسسة تجارية لها استثمارات ماليّة وتجاريّة بالإيالة، دون أن يعدل عن قراره أو نلين عريكته تجاه إلحاح السّلطات الفرنسيّة⁽¹³⁹⁾.

خلافاً لهذا السّشد الذي لا يبنى إلّا عن رفضه الضريح لاحتماء بعض العناصر اليهوديّة بحماية دولة أجنبيّة، كان تعامله مع أولئك الذين حصلوا على

(137) أ.و.ت. 1 س.ت. 1 ص: 64، م: 755، و: 33، أمر عليّ صادر عن أحمد باشا باي في منح النصارى أرضاً لتوسيع كنيستهم، بتاريخ أواخر صفر 1261 هجري / شباط/فبراير 1845. انظر كذلك: الإتحاف، ج 4، ص 79.

(138) لم يصدر أحمد باشا باي قراره النهائي بعق العبيد السّود إلّا بعد أن تدرّج في ذلك، ففي سنة 1841 أمر ببيع يعمهم في سوق البركة وألّفى لزمته التي تقدّر بحوالي 30,000 ريال في السنة، كما أمر في نفس التاريخ بهدم الدّكاكين المخصصة لعرضهم للبيع، ثمّ منع تصديرهم للتّجارة بهم كالضائع. وفي سنة 1842 أصدر أمراً علنياً يقضي بأنّ المولود من نسل العبيد بالإيالة حرّ لا يباع ولا يشتري. في هذا الصّدد انظر: الإتحاف، ج 4، ص 86-

87. انظر كذلك: Larguèche, A., *L'abolition de l'esclavage.... op. cit.*, p. 6-10.

A.N.P., *Correspondances Consulaires*, t. 53, p. 164-165, du 14/04/1842.

(139)

الحماية وحسم في وضعهم القانوني بدخولهم تحت لواء القنصليات الأوروبية، في غاية من السلاسة والمطاوعة، ويتضح لنا هذا السلوك من خلال الأوامر العلنية التي أصدرها لفضّ العديد من قضايا التداين، إذ بمجرد مراسلة من قنصل دولة ما يأمر بإجبار المدين على خلاص ما تخلّد بذمته من دين، وغالباً ما يكون هذا المدين من رعاياه المسلمين الذين كتبتهم ديون السماسرة والتجار والمرايين اليهود من المحتمين بدول أجنبية⁽¹⁴⁰⁾، كما لا يتوانى في مناسبات عدّة في إصدار أوامره بـ: «تعرّيق» أملاك المدين ووضعها على ذمة الدائن⁽¹⁴¹⁾، أو وضع المدينين تحت طائلة التعذيب لإرغامهم على أداء ديونهم، ففي دعوى المراكشي شولال مثلاً - وهو يهودي مُحتم بالقنصلية الفرنسية - ضدّ ثلاثة تجّار مسلمين من صفاقس نماطلوا في إرجاع الذين الذي عليهم، وتحصّنا بزاوية هروباً من التبعات القانونية، أمر أحمد باشا باي، قائد الجهة «بتقيلهم بالحديد تضيقاً عليهم»⁽¹⁴²⁾.

ولا نبالغ إذا اعتبرنا أنّ هذه المرونة في التعامل مع الأجانب وبعض اليهود المحميين قادت إلى حدّ الإذعان إلى قرارات السلط الأجنبية، ففي مراسلة له إلى القنصل الفرنسي ورد ما نصّه: «... أما بعد فقد بلغنا كتابكم في 2 اشنبر وما ذكرتم لنا أنّ رعية الفرنسي لا تالهم يد غير يد نائبهم ولا يقع فيهم حكم إلاّ

(140) انظر على سبيل المثال: أدوت، ص 1: ص 1، م: 12، و: 493، من أحمد باشا باي إلى قنصل إنكلترا بتاريخ 15 جمادى الأول 1262 هجري. ص: 208، م: 130، و: 45، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 18 شوال 1272 هجري.

(141) نفس هذه الظاهرة نجدها في المغرب الأقصى في ثمانينيات القرن التاسع عشر، حيث تفاقم الاحتماء بالنول الأوروبية الأمر الذي أدّى إلى اتساع نفوذ اليهود المحميين بنوريط العديد من الأهالي في سلسلة من الذبّون الأمتئية وضغطهم على المخزن لاسترجاع ما تخلّد بذمّة رعاياه. وقد تحوّل العديد من التجّار اليهود من خلال عمليات الزهن وما يتبعها من مصادرات لأملاك الفاتنين إلى مالكين عقارين لمساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية. في هذا الصدد راجع:

Kebib, M., *Juifs et musulmans au Maroc (1859-1948)*, Univ. Mohammed V, Rabat, 1994, p. 253-256.

(142) المصدر السابق، ص: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى محمد بن الشيخ قائد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1271 هجري.

بمحضره وموافقه وطلبتم أن نأمر العمال بصفاقس أن لا يقع مثل هذا والجواب أن ما ذكرته معلوم محقق مسلم لا خلاف فيه ونازلة اليهودي سبب وقوعها الغلط والاختلاف في الفهم كما عرفناكم قبل هذا وأمرنا قائد صفاقس مشافهة برّد البال من عدم وقوع هذه النازلة وكلّ ما يثبت أنّه فرانسيس لازم يسلم إلى نائبكم⁽¹⁴³⁾.

هذه السياسة التي توخاها أحمد باشا باي ذهبت بظن البعض أنها موالاة لغير رعاياه، ومناصرتهم على من هم في ذمته، إلى حدّ نعتة بـ: «باي اليهود والنصارى»⁽¹⁴⁴⁾. ويبدو أنّ توجهه هذا لا يخلو من اعتبارات مصلحة تخدم مشاريعه الإصلاحية التي تتطلب مصاريف ذات بال، فالقرن التاسع عشر هو قرن الحرية التجارية كما هو قرن امتلاك السيولة النقدية، وهي المتوفرة دون أدنى ريب لدى نخبة من التجار اليهود والأجانب، ويمنح اليهود أساساً ما يتوقون إليه من حرية وما يطالبون به من عدل لكفّ المظالم عنهم، كسب له وضمان لهم أيضاً للتعامل معه، بما ألهم أصبحوا في مأمن من تجاوزات «الحاكم الظالم» التي قد تلتف أرواقهم، كما حصل لبعضهم في مناسبات عديدة.

فماذا أثمرت الأنشطة التجارية للنخب اليهودية المحمية؟ وما هو وزنهم على الساحة التجارية للإيالة؟ وهل ساهموا في دعم مشاريع التحديث التي أراد أحمد باشا باي تأسيها؟

2 - الأنشطة التجارية لليهود المحميين واليهود الأوروبيين بالإيالة

لا يمكن أن ننزل انتشار ظاهرة الاحتواء وتوسع نطاقها في غير هذا الإطار التاريخي الذي جمع بين مصالح المخزن ومصالح نخب المال والتجارة من اليهود، فقد انتهى الأمر بأحمد باشا باي إلى قبول حرية الانتماء، خاصة بعد أن أفتى الشيخ إبراهيم الرياحي بجواز احتواء المسلمين بدول أجنبية، عندما عرضت عليه

(143) أ.و.ت، م.ت؛ ص: 204 ، م: 9/57 ، و: 16 ، من أحمد باشا باي إلى الفنصل الفرنسي بتاريخ 19 ذي القعدة 1267 هجري.

(144) الإتصاف، ج 4، ص 172.

نازلة الشيخ محمد العنابي قاضي رأس الجبل الذي لجأ إلى القنصلية الإنكليزية اتقاء جور أحد خاصته⁽¹⁴⁵⁾.

ولا تمتد هذه الحادثة فريدة من نوعها زمن أحمد باشا باي، فقد سبق أن التجأت أبرز الوجوه المخزنية إلى مثل هذا الحل، فالأخوان فرحات وحسونة الجلولي فزا إلى مالطا، وإلى نفس المكان كانت وجهة حسونة بن الحاج⁽¹⁴⁶⁾، في حين اختار محمود بن عياد الهروب إلى فرنسا والاستقرار بها نهائياً⁽¹⁴⁷⁾.

ولا نستبعد أن يكون أحمد باشا باي قد تنفّس إلى أنه لم يعد للحاكم حقّ الولاء الدائم على رعاياه، وإذا أجاز هذا الاحتماء للمسلمين على وجه شرعي مستنداً إلى أبرز رجال الدين في ذلك العصر، فكيف لا يجيزه لرعاياه من اليهود وهو الذي بدرت منه محاولات لاستقطاب نخبهم واستمالتهم خدمة لمشاريعه الإصلاحية⁽¹⁴⁸⁾.

وقد احتفظت لنا الوثائق الصادرة عن إدارة الجمارك زمن أحمد باشا باي خاصّة بعديد العيّنات التي تشير إلى تأقلم النخب التجارية اليهودية مع هذه الظرفية، التي وفّرت لهم فرصاً لا تُحصى لتنمية حقول استثماراتهم.

(145) بتعرّض ابن أبي الضياف إلى هذه المأزلة مبرراً الحوار الذي جمعه بالشيخ إبراهيم الرياحي في الغرض. وقصوى القضية تلخّص في أنّ صالح شيبوب أمير لواء عسكر غار الملح وبنزرت أجبر ابني الشيخ محمد العنابي على العمل بمرأية غار الملح، وبالزعم من افتدائهما بالمال لإعفائهما من هذا العمل القسري، فإنّ صالح شيبوب أمرّ على عدم الإفراج عنهما، فما كان من الشيخ إلّا الالتجاء إلى القنصل الإنكليزي طالباً حمايته وتدخّله في القضية، وقد أدت وساطة هذا القنصل إلى الحصول على أمر من أحمد باشا باي يعفي الابنين من هذا العمل ويضمن لهما ولأبيهما الأمن والسلامة. وفي إطار هذه القضية صدرت فتوى الشيخ إبراهيم الرياحي في جواز احتماء المسلمين بدولة أجنبية بعد الانضمار الذي قدّمه ابن أبي الضياف بطلب من الباي نفسه. الإتحاف، ج4، ص117-118.

(146) لم تذكر المصادر الإخبارية طلب هؤلاء حماية هذه السلطات مباشرة، لكن لجوئهم إلى هذا الحلّ كان لغاية الاحتماء بسلطات أجنبية. المصدر السابق، ص48، 81.

(147) المصدر نفسه، ص150-155.

(148) الأمثلة متعدّدة في هذا الجانب، انظر على سبيل المثال: قيمة المبالغ التي وقّعتها اليهود للإشراف على «لزمة الثقافة» و«لزمة كساوي المسكر» اللتين تعرّضا إليهما في الباب الثاني من هذه الدراسة.

جدول رقم 36

الموردون بإيالة تونس من بلدان أوروبية (1844-1845)
(مقدم وعملاتهم التجارية والأداءات الموظفة على بضائعهم)⁽¹⁴⁹⁾

العمليات		عدد التجار		النفقات التجارية	
المدد	النسبة المئوية	المدد	النسبة المئوية	المبلغ (بحساب الزبال)	النسبة المئوية
3	2,34	16	0,40	1,114	0,47
27	21,09	789	19,57	13,544	5,65
21	16,41	506	12,55	10,206	4,26
11	8,59	363	9,00	22,357	9,33
9	7,03	403	10,00	39,245	16,38
4	3,13	239	5,93	18,642	7,78
7	5,47	96	2,38	6,424	2,68
79	61,72	2,396	59,42	110,418	46,10
18	14,06	818	20,29	49,561	20,69
14	10,94	402	9,97	24,511	10,23
10	7,81	263	6,52	36,418	15,20
4	3,13	137	3,40	17,509	7,31
46	35,94	1,610	40,18	127,999	53,44
128	100	4,032	100	239,531	100

لا ينبغي من وراء ببط هذه الإحصاءات القيام بتحليل دقيق لحركة التوريد بالإيالة، بل نروم التركيز على النفقات التجارية الجديدة التي لم نعرض إليها سابقاً، ومقارنتها كلما دعت الضرورة بالنفقات التجارية الأخرى على مستوى الحضور

(149) اعتمدنا لبسط هذه الإحصاءات على: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(150) يتكوّن هؤلاء التجار من: الصارمو والييلان والتابوليتان والجنوتين.

والنشاط أو على مستوى الأداءات الموظفة على بضائعهم والتي تعكس حجم استثماراتهم⁽¹⁵¹⁾. ومن بين هذه الفئات الجديدة على مستوى هذا الإحصاء نجد اليهود المحميين واليهود الأوروبيين.

أ - النشاط التجاري لليهود المحميين

ليس بوسعنا أن نقرّ بحدّاث عهد هذه الفئة من التجار بالسّاحة التجارية للإيالة، فحضورهم بها وإن كان يعود إلى فترات سابقة، إلّا أنّه اُتسم بضعف عددهم ومكانتهم الماليّة، على خلاف هذه الفترة التي أنبأت إحصاءاتها عن مزاحمتهم القويّة لبقية الفئات التجاريّة الأخرى سواء اليهوديّة أو الأجنبية، خاصّة على مستوى الأموال المرصودة لجلب البضائع الأوروبيّة.

وقد شكّلت هذه المجموعة من حوالي عشرة تجار⁽¹⁵²⁾، انتمى أربعة منهم إلى حماية القنصلية الفرنسيّة وهم، دافيد معطي وهودة الزبر وموشي بن أبراهام فلاح وشوكة قندوز. واستقطبت القنصلية الإنكليزيّة كلّاً من يعقوب ليفي رشالوم بسيس. في حين انضوت بقية المجموعة كلّ على حدة تحت حماية القنصلية الهولنديّة والسويديّة والإسبانيّة وهم على التوالي، رفائيل سمارة وهودة قنونة ودانيال كرتوزو.

وبنتبعنا لألقاب هذه المجموعة ونسبهم العائلي، نلاحظ أنّ أغلبهم من المحليّين، فمعطي والزبر وفلاح وقندوز وبسيس وقنونة هم من اليهود الذين

(151) الطريقة التي ستوخاها للنظر في بيانات هذا الجدول الجائنا إليها ضرورة تفادي تكرار بعض المفاهيم والمصطلحات.

(152) من المحتمل أن يكون قد تسرّب خطأ في إحصائنا ذلك أنّنا لم نهتد إلى تحديد انتماء تاجر واحد من هذه المجموعة، هل هو من اليهود المحليّين أي من رعايا الباي، أم من اليهود المحميين الخاضعين إلى إحدى السلطات القنصلية؟ فقد عثرنا في وثيقة بثينة على ادّعاءه بأنّه «حماية»، لكن لم تثبت هذه الوثيقة صحّة هذا الادّعاء من عدمه، إضافة إلى أنّ الاسم في حدّ ذاته يجعلنا نشكّ أنّه لنفس الشخص، ففي وثائق الجمرك ورد الاسم الثاني فقط، أمّا في وثيقة الادّعاء فقد ورد الاسم الثلاثي، وهذا الشكّ جعلنا نحيد على تضمينه إلى قائمة اليهود المحميين خاصّة وأنّ نشاطه المالي في هذا القطاع يكاد لا يغيّر من شيء ولا يضيف الكثير إلى أنشطة المجموعة ككلّ.

أطلقت عليهم العديد من الوثائق تسمية «التوانسة»، نظراً لأن جذورهم المحلية ضاربة في القدم⁽¹⁵³⁾. أما ليفي وسمارية وكرتوزو فهم دون أدنى ريب من أبناء الطائفة القرنية التي يعدّ جزء من أفرادها بمثابة المحليين، لكن تمسك أغلب البايات بحمايتهم صدهم عن اكتساب جنسيات البلدان التي انحدروا منها⁽¹⁵⁴⁾، استناداً إلى الأعراف اليهودية التي انبنى عليها انقسام اليهود إلى طائفتين⁽¹⁵⁵⁾. واستناداً كذلك إلى قيود الوضع القانوني الذي أطر تواجد اليهود بإيالة تونس وبأرض الإسلام عامة، وحرمتهم من حق الانتماء الجغرافي طمساً لمعالم هويتهم⁽¹⁵⁶⁾.

ولا يمكن أن نأخذ الأعداد التي قدمنا في ارتفاعها أو في تدنيها مؤشراً دالاً على أن اليهود «التوانسة» هم أكثر سعياً من يهود القرنة إلى حماية القنصليات الأجنبية وتثبيتاً بها، وإن انطبق هذا على فترات لاحقة، فإنه لا ينطبق على فترة هذا الإحصاء أو الفترات السابقة له، فظاهرة الحماية غدت موضة العصر - إن جازت العبارة - خاصة خلال العشرة الأولى من حكم صاحب المشرية، إذ ناق إليها كل اليهود «التوانسة» والقرانة على السواء⁽¹⁵⁷⁾، باعتبارها امتيازاً يخلّصهم من قيود المجتمع الإسلامي وحكامه، ويقرّبهم في الوقت ذاته من المجتمعات الغربية التي باتت نهضتها الشاملة المحرك الرئيس لنشاط التجارة العالمية بتوجيهها وتحديد فضائها.

أما أعقاب هذه الفترة وخاصة مع مطلع خمسينيات القرن التاسع عشر تقلص نوعاً ما طلب القرانة للحمايات الأجنبية نظر لأن نسبة منهم انضوت آلياً تحت

(153) أ.ب.ت. ١، س.ت. ١، ص: 64، م: 778، و: 6، قائمة تشتمل على كل القاب اليهود رعايا الباي، بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1282 هجري.

(154) سبق وأن نمزجنا إلى هذه المسألة، انظر سابقاً.

(155) انظر: ما تضمنته الفصل الأول من هذه الدراسة حول انشقاق الطائفتين اليهوديتين بإيالة تونس.

(156) لا نقصد بهذه العبارة طمس معالم هويتهم الدينية، بل نقصد بها هوية انتمائهم إلى بلد غير البلد الذي يقيمون فيه.

(157) ما عدا أفراد الطائفة اليهودية المحلية المستقرة بجزيرة كما سبق وذكرنا.

الحماية التوسكانية⁽¹⁵⁸⁾، بالمقابل عبّرت جملة من الوثائق عن ارتفاع عدد «التوانسة» من اليهود الذين منحوا حماية القنصليات الأجنبية⁽¹⁵⁹⁾، خاصة منهم كبار التجار اقتياداً بتحول وضع القرانة وانتمائهم قانونياً إلى فضاء أوروبي.

على مستوى حضورهم بالساحة التجارية للإيالة مثلت المجموعة اليهودية المحمية نسبة 7,8% من إجمالي عدد التجار النشيطين بمينائي حلق الوادي والبحيرة. وإن عدّت هذه النسبة قليلة مقارنة بحضور بعض التجار الآخرين مثل المالطيين واليونانيين، أو مقارنة بحضور بعض الفئات التجارية في صلب المجموعة اليهودية ككلّ مثل القرانة أو اليهود المحليين، فإنّ هذه القلة لم تنمّكس سلباً على مستوى نشاطهم، خاصة إذا نظرنا إلى قيمة المبالغ التي تأتت للجمرك من البضائع التي وزدوها، أو تلك التي وزدت بأسمائهم، إذ وظّف عليها 36,418 ريالاً وربع الريال أي بنسبة (15,20%) من جملة مداخيله زمن هذا الإحصاء.

وتبعاً لقيمة هذا المبلغ احتلّ اليهود المحميون المرتبة الثالثة في السلم التفاضلي لهذا القطاع، بالرغم من أنّ أداءاتهم كادت تساوي وأداءات التجار الفرنسيين ذوي الخبرة والتجربة القديمة بالوسط التجاري للإيالة، وبمقارنة المبلغين لا يمكن أن تكون حصيلة الفارق بينهما ذات مستوى هامّ، بل هو فارق ضئيل لا تبنّي عليه مزاحمة فعلية أو أسبقية هامة.

وعلى نقيض المستوى التجاري للفرنسيين لم يفق اليهود المحميون سوى الدرجات التي اعتلتها النخب التجارية القرنية المعتادة على تصدّر المناصب الأولى، سواء من خلال عدد العمليات أو من خلال الأداومات التي بلغت 49,561 ريالاً، وهو مبلغ يفوق خمس ما استخلص من جميع التجار، ورالفقه في نفس المستوى من الارتفاع عدد العمليات التي أنشوها والمحدّدة بحوالي 818 عملية.

(158) مجموعة هامة من يهود القرنة شملهم تعديل البند الثاني من المعاهدة التوسكانية الثنائية لسنة 1846. سبق وأن تعرّضنا إلى هذه المسألة بالتفصيل.

(159) في هذا الإطار سمت السلطات المحلية إلى ضبط قائمة رسمية بألقاب اليهود «التوانسة»، لتشديد الحصار على المنتمين إلى الحماية القنصلية أو المتحلّين لهذه الصفة. انظر: أ.وت، ص. 64، م: 778، و: 6، سبق ذكرها.

وإن كنا اتخذنا من عدد العمليات التجارية بشكل عام في قطاعي التصدير والتوريد مؤشراً من المؤشرات الدالة على مستوى حضور الفئات التجارية بموانئ الإيالة ونشاطهم المستمر بها، فإن هذا المؤشر لا يكاد ينطبق على نشاط اليهود المحميين بما أن عملياتهم لم تتجاوز نسبتها (62,5%) من المجموع العام، وهو عدد متدنٍ بالمقارنة مع عدد العمليات التي أشرفت عليها أغلب الفئات التجارية الأخرى. لكن إذا نظرنا إلى هذا النشاط من زاوية مغايرة، نلاحظ أنه من أرفع المستويات، فنسب الأداء على العملية الواحدة وصل إلى 138,5 ريالاً، في حين تراوح لدى الفئات التجارية الأخرى بين 17,25 ريالاً كحد أدنى و128 ريالاً كحد أقصى⁽¹⁶⁰⁾. وغالباً ما يشير ارتفاع متوسط الأداء على العملية الواحدة إلى ارتفاع قيمة البضاعة والعكس جائز كذلك، وأبرز الأمثلة التي يمكن أن نتخذها لتوضيح هذا الجانب النشاط التجاري للمالطيين واليونانيين، إذ بالرغم من ارتفاع عدد العمليات التي أمتها، فإن أدائها تعدّ متواضعة جداً، بل هي من أقلّ الأداءات، ودون شك لا يتج هذا الضعف إلا ضعفاً مماثلاً.

وفي نفس هذا الإطار من المقارنة، يبدو أن البضائع التي وزدها اليهود المحميون، قد انطلقت من عمليات مدروسة بناء على طلبات مسبقة، وهي طريقة تيسر لهم نصيفها في زمن محدود مع ضمانه أرباحاً متأكدة.

ولم تكن هذه الطريقة نابعة من تعاملهم مع البلدان الأوروبية فحسب، بل واكبت أعمالهم في البلدان الإسلامية، طبقاً لما حصلنا عليه من بيانات إحصائية.

(160) انطلاقاً من البيانات الإحصائية التي احتوى عليها جدول الموزمون بإيالة تونس من بلدان أوروبية (1844-1845) كان متوسط الأداء على العملية التجارية الواحدة بالنسبة لجميع الفئات التجارية على النحو التالي: المسلمون 69,5 ريالاً، المالطيون 17,25 ريالاً، اليونانيون 20,25 ريالاً، الإيطاليون 61,5 ريالاً، الفرنسيون 97,5 ريالاً، الإنكليز 78 ريالاً، القرانة 60,5 ريالاً، اليهود المحليون 61 ريالاً، اليهود المحميون 138,5 ريالاً، اليهود الأجانب 128 ريالاً.

جدول رقم 37

الموردون بإيالة تونس من بلدان إسلامية (1844-1845)
 (عدمهم وعملياتهم التجارية والأداءات الموقفة على بضائهم)⁽¹⁶¹⁾

الفاشات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		الأداءات
النسبة	المبلغ (بحساب النسبة المئوية)	النسبة	المعد	النسبة	المعد	النسبة المئوية
57,03	29,684	70,32	803	70,50	98	تجار مسلمون
1,57	817	1,84	21	5,76	8	مالطيون
1,53	795	0,79	9	3,60	5	يونانيون
1,84	958	0,79	9	1,44	2	إيطاليون
2,08	1,083	0,88	10	1,44	2	فرنسيون
0,32	168	0,53	6	2,88	4	آخرون ⁽¹⁶²⁾
7,35	3,821	4,82	55	15,11	21	الجملة
12,18	6,341	8,41	96	2,88	4	قراة
8,96	4,663	10,16	116	5,76	8	محليون
11,73	6,105	4,64	53	4,32	6	محميون
2,75	1,429	1,66	19	1,44	2	أجانب
35,62	18,538	24,87	284	14,39	20	الجملة
100	52,043	100	1142	100	139	المجموع العام

ما يمكن أن نشير إليه بدءاً، أن نفس الفئات التجارية التي تعاملت مع «بز» التصاري» تعاملت كذلك مع «بز الإسلام»⁽¹⁶³⁾، مع تغير طفيف في أسماء بعض التجار واختلاف أكيد في نوعية البضائع الموردة حجماً وأداء. لكن أولى

(161) اعتمادنا لسط هذا الإحصاء على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(162) قد تفتتن هذه الفئة بعض التجار الإنكليز الذين لم نهتد إليهم في قائمات الدفتر.

(163) عبارتان متقولتان عن عنواني الدفتر المعتمد لاستخراج البيانات الإحصائية لهذا الجزء من الدراسة.

الملاحظات التي شذت انتباهنا ولا بدّ من الوقوف عندها هي الاستثمارات المالية المتميزة للتجار المسلمين من خلال أنشطتهم التي تحولت من أدنى المستويات قيمة إلى أرفعها بمجرد أن تغير الفضاء التجاري.⁽¹⁶⁴⁾

وإذا كان تعامل التجار المسلمين مع البلدان الأوروبية قد أبرز ثلاثة تجار لا غير، وهم محمود بن عباد ومحمد المهبولي والحاج قدور⁽¹⁶⁵⁾، وانعكست قلّة عددهم على استثماراتهم بصفة عامّة⁽¹⁶⁶⁾، فإنّ تعاملهم مع البلدان الإسلامية قد أبرز ما لا يقلّ عن 98 تاجراً أي بنسبة حضور تجاوزت (70,50%) من المجموع العام للتجار يؤثّمهم المكانة الأولى سواء من خلال عدد عملياتهم التجارية، أو من خلال محضّ الأداءات عليها⁽¹⁶⁷⁾.

ولا يمكن تفسير هذا التميّز بغير تغيّر التعامل مع هذه الفضاءات التجارية، بحكم التواصل اللغوي والثقافي والديني، وبحكم العادات والتقاليد التي تفرض جلب أنواع معينة من البضائع لها رواج بالأسواق المحلية، ولا شك أنّهم بهذا النشاط قد تداركوا أمر غيابهم من الأسواق الأوروبية.

ولم يشكّل تفرّق التجار المسلمين في هذا الميدان حاجزاً أمام التخب التجارية اليهودية لصّد أفرادها عن المحافظة على مكانتهم بالوسط التجاري للإيالة،

(164) باعتبار أنّنا نسعى من خلال إحصاءات الجمرّك إلى التعرّض بصفة شاملة إلى النشاط التجاري بموانئ الإيالة، ولم نقصر دراستنا هذه على تناول النشاط الاقتصادي للتخب اليهودية لحسب، كما بفضله موضوع البحث، بل نوجب علينا مقارنة أنشطة هذه التخب بأنشطة تخب أخرى لها مكانتها بالوسط التجاري للإيالة.

(165) إذا كان الاسم الأوّل لشخصيّة مشهورة جداً بالوسط التجاري، والاسم الثاني لتاجر من تجار صفاقس الذين تعاملوا مع بعض المراكز التجارية بأوروبا، فإنّ الحاج قدور ثالثهما لا يحيلنا اسمه على معلومات تميّزنا بشخصه.

(166) حول العمليات التجارية لهؤلاء التجار والأداءات التي وفّقها الجمرّك على بضائعهم، انظر جدول: «المورّدون بإيالة تونس من البلدان الأوروبية (1844-1845)».

(167) تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرّمق لا يشير إلى أنّ كلّ هؤلاء التجار قد وّردوا بضائع من البلدان الإسلامية، بل إنّ عدداً منهم لم يفضّطه قد انتقلت بضائعهم بين الموانئ الداخليّة للإيالة، دون أن تكون لهم علاقة بالبضائع المورّدة من الخارج، وهذا من شأنه أن يحيلنا على أنّ مرور البضائع من ميناء داخلي إلى آخر مثله كان خاصصاً إلى رسوم جمرّكية، ونورد هذا المعطى كاحتمال بدا لنا إلى أن نتبين ما يخالفه.

فعاملهم مع المراكز التجارية للبلدان الإسلامية لم يكن وليد هذه الظرفية، بل له تقاليد القديمة، وتبعاً لهذه العلاقة توصل التجار اليهود إلى تحقيق رقم معاملات هام نشيئه من خلال أداءاتهم التي تجاوزت ثلث مداخل الجمر من توريد بضائع هذه الأقاليم فحب⁽¹⁶⁸⁾.

في حين لم تمكن الفئات التجارية الأوروبية رغم تعدد جنسياتها من التواصل مع هذه الفضاءات انطلاقاً من موانئ الإيالة، فنشاطهم التجاري لا يمكن أن نُسج عليه سوى صفات الضعف بضائع وأداءات. ويبدو أن ثلّة من هؤلاء قد سخرُوا بعض عملائهم من اليهود المحمّتين للقيام بهذا النشاط بدلاً عنهم، بحكم أن استثمارات أغلب التجار الأوروبيين قد تركّزت لجلب بضائع ببلدانهم لأسواق الإيالة⁽¹⁶⁹⁾.

ومن الجائز أن يكون نشاط التّخب التجارية المحمّية قد حظي بدعم من بعض التجار الأوروبيين تمكّنوا على إثره من التقدّم على المجموعة الأوروبية ككل، وعلى المجموعة اليهودية المحلية، التي باشر أفرادها حوالي 53 عملية توريد خلّفت لمداخل الجمر 6,105 ريالات ونصف الريال، وهو مبلغ تساوي تقريباً مع ما وُظف من أداءات على بضائع التّخب التجارية القرنية ذوي الحضور المتواصل والاستثمارات الهامة بالأسواق المحلية والأسواق المتوسطية عموماً.

وقد تكوّنت المجموعة اليهودية المحمّية في تعاملها مع «بر الإسلام» من خمسة تجار، تبين لنا انتماء ثلاثة منهم إلى الحماية الفرنسية، تبعاً للعلاقة التجارية التي جمعت بين التجار الفرنسيين رينال وفيليب وقسطنطين وبين دافيد معطي وموشي فلاح ودافيد بن أبرهام كوهين من اليهود المحليين، وقد أشرف هؤلاء على 29 عملية، أدّوا عليها 3,414 ريالاً رسوماً جمركية.

كما انضج لنا نشاط هودة اللّيفي الذي سبق وأثبتنا انتماءه إلى الحماية الإنكليزية،

(168) لم نوصول إلى إحصاءات قبل هذا التاريخ حتى نسطها للمقارنة.

(169) من المحتمل أن تعدّ هذه الفئات التجارية أكثر من ستّ جنسيات، فإلى جانب التجار الذين انتموا بالجدول، نجد تاجراً هولندياً وآخر يروسياً ولم نهتد إلى جنسية التاجرين الآخرين. انظر: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، ص 18-20، سبق ذكره، انظر كذلك جدول: «الموردون بإيالة تونس من البلدان الإسلامية (1844-1845)».

لكن لا تشير الوثائق هنا إلى ارتباطه مباشرة بالتجارة الإنكليز، ذلك أنّ البضائع التي تضمّنتها عملياته السبع عشرة سُجِّلَ قسم منها باسمه واستقبل القسم الآخر مساعديه من اليهود مشيرين إلى أنّها على ذمته، وقد بلغت أداؤها حوالي 2,276 ريالاً.

أما التاجر الأخير وهو ليا شيلة فلم نهتد إلى معرفة أيّ الحمايات امتطته، إضافة إلى أنّ تسجيل ما ورده من بضائع من خلال سبع عمليات أدى عليها 415 ريالاً ونصف الريال، لم تذكر أدنى المعلومات بشأن انتمائه⁽¹⁷⁰⁾.

فما هي المهام التي أنيطت بمهنة هؤلاء في مثل هذه العلاقات؟ وما هي حدود صلاحيتهم؟.

ما من شك أنّ العلاقة التي جمعت بعض التجار الأوروبيين باليهود المحميين هي علاقة ذات مصلحة مشتركة تقاسم مكاسبها كلا الطرفين، لكن إذا كانت الاستفادة للتجار الأوروبيين استفادة ماديّة من خلال الخدمات التي تُقدّم إليهم وتيسر عملهم كتجار غير مستقرين بالبلاد، فإنّ الاستفادة لليهود المحميين من الذين انخرطوا في هذه الخدمة كانت استفادتهم مضاعفة، فأدنى المقادير التي يمكن أن يتحصّل عليها هؤلاء من خلال وساطتهم في عقد الصفقات التجارية نسبة (2%) من حجم الاستثمار يؤذيها بالتساوي الطرفان المتعاقدان.

ولا تمنحنا وثائق المنجر غير معلومات قليلة توحى بأنّ هناك أجراً أو عمولة يؤذيها التاجر الأوروبي إلى التمسار أو العميل عند استقباله البضائع بموانئ الإرساء أو شحنها أو متابعتها لترويجها، وهذه العمولة غالباً ما تخصم من الفوائد التي تنتجها البضائع بعد تصريفها. إضافة إلى أنّ هذا النشاط كثيراً ما يتيح الفرصة أمام الوسطاء لعقد صفقات تجارية بتمويل ذاتي، مثل التمسار شالوم ببس الذي لم تكن خدمته لمركانتي إنكليزي عائقاً يحول دونه والاهتمام بأعماله الخاصة. أو التاجر دافيد معطي الذي تقاسم خبرة عمله في ذات الوقت مع الفرنسي رينال ليستقبل بضائمه ويشرف على خزنها أو تسويقها دون أن يعرقل سير تجارته الخاصة باتخاذها هو الآخر مساعدين له من اليهود المحليين وهما يعقوب حرّاز ولياه ناظاف.

(170) ترد أمام اسمه عبارة «حماية» دون توضيح أو إثبات هذا الانتماء.

وتسوقنا هذه الأمثلة إلى التأكد من أنّ الأموال التي تعامل بها اليهود المحمّيون وبرزت أدائها في دفاتر المنجر، لم تكن كلّها أموال مستخدمهم من التجار الأوروبيين، بل إنّ نسبة منها هي استثمارات شخصية لهؤلاء المحمّين. وقد أكسبهم هذا التعامل والارتباط بالتجار الأجانب حظوة ورفعة هؤلاء داخل الساحة التجارية للإيالة بحكم السند الذي أصبح يحميهم ويرعى مصالحهم.

وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الإطار أنّ التّخب التجارية اليهودية قد حافظت على مكانتها بالوسط التجاري للإيالة نتيجة نشاطها وحيويتها والخبرة التي تحلّى بها أفرادها، سواء في نسجهم للعلاقات التجارية أو عقدتهم للمصفقات المالية، بل إنّ مكانتهم في اقتصاد الإيالة تدعّت مرّة أولى بعلاقات العناصر المحمّية وأنشطتهم خاصّة في أربعينيات القرن التاسع عشر، وتدعّت مرّة ثانية بحضور بعض العناصر اليهودية الجديدة وهم الأجانب⁽¹⁷¹⁾. فمن هم هؤلاء اليهود؟ وبماذا تميّز نشاطهم التجاري؟

ب - النشاط التجاري لليهود الأجانب

أطلقنا على هذه التّخبة من التجار اليهود صفة الأجانب أو الأوروبيين لانتسابهم رسمياً إلى الدول التي انحدروا منها، بحكم صفة المواطنة التي أكسبهم جنسية هذه البلدان. وقد خلّصهم وضعهم هذا من إجبارهم على الانتماء إلى الطائفة اليهودية القرينية، وبالتالي فإنّ تواجدهم بالإيالة لم تقيدّه ضوابط الوضع القانوني لليهود حسباً سنّه الأعراف اليهودية القديمة منذ القرن الثامن عشر⁽¹⁷²⁾، لذلك فهم في نظر السلطة المركزية ليسوا إلاّ «رعاباً أجنبياً من الدّول الأجانب»⁽¹⁷³⁾، تتوجّب مراعاتهم ونبجلهم احتراماً للحضور الأجنبي الذي شملهم بقوانينه القنصلية والامتيازات الأوروبية.

(171) أخرنا التعرض إلى هذه العناصر في تحليلنا للإحصاءات السابقة حتّى نبرز على حدة دور اليهود المحمّين في علاقتهم بالتجار الأجانب وفي ارتباطهم بالوسط التجاري للإيالة.

(172) في هذا الجانب تشابهت نكياً وضعية اليهود الأجانب وضعية اليهود المحمّين، إذا نظرنا إلى ما اقترته الاتفاقية التي جمعت بين الطائفة المحلية والطائفة القرينية منذ سنة 1710، انظر سابقاً.

(173) أدوت، ص 204؛ م 57/3؛ و 5؛ سبق ذكرها.

لم تبرز هذه الفئة الجديدة في الوسط التجاري للإيالة إلا مع أواسط القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني غيابهم كلياً قبل هذه الفترة، فقد سبق وأشرنا إلى حضورهم زمن حمودة باشا باي [1782-1814] الذي رفض انتماءهم إلى البلدان الأوروبية إذا أرادوا ممارسة أي نشاط بالبِلاد، بل سعى إلى إقصائهم ما لم ينضموا إلى رعاياه وينضوا تحت حمايته، لكن بروزهم بحضور رسمي وولاء قانوني مع اعتراف السلطة المركزية بانتمائهم، قد تزامن وفترة حكم أحمد باشا باي الذي أرسى مع ممثلي بعض الدول الأوروبية علاقات دبلوماسية متميزة، حفزت محترفي التجارة خاصة من اليهود والأوروبيين على استثمار أموالهم في متطلبات مشاريعه الإصلاحية. فما هو المستوى الذي بلغه النشاط التجاري لهذه الفئة من اليهود؟

انطلاقاً من البيانات الإحصائية لعام 1260 هجري (1844-1845)، نلاحظ أنّ نشاطهم احتل مرتبة وسطى بين تقدّم أنشطة بعض الفئات وتراجع أخرى. فعلى مستوى تعاملهم مع البلدان الإسلامية من موانئ الإيالة كان تقدّمهم واضحاً على التجار الأوروبيين من مالطيين ويونانيين وحتى على النخب التجارية الفرنسية والإيطالية، بإشراف تاجرين لا غير على 19 عملية توريد أنتجت للمجمرك نسبة ضعيفة من مداخيله لم تتجاوز 1,429 ريالاً وثلاثة أرباع الريال.

لكن تطوّرت مساهمتهم من خلال تعاملهم مع مراكز التجارة بأوروبا، حيث ناهز عدد عملياتهم 134 عملية احتوت على بضائع استهلاكية عصرية لا توفرها غير هذه الفضاءات نظراً لغياب توريدها من الأسواق المشرقية⁽¹⁷⁴⁾. وتبعاً للرسوم الجمركية الموقّفة عليها، تمكّنت هذه الفئة التي ضمت أربعة تجار من تحقيق رقم معاملات عجزت فئات تجارية أخرى عن التوصل إليه⁽¹⁷⁵⁾، يبلوغ أداؤهم 17,309 ريالات، وهو مبلغ وازى تقريباً ما أداه التجار الإنكليز على بضائعهم.

ونجدر الإشارة إلى أنّ هذه الفئة تكوّنت إجمالاً من ثلاث جنسيات مثلت أبرز البلدان الأوروبية التي تعاملت مع أسواق الإيالة، فقد حمل الجنسية الإنكليزية

(174) نمرنا إلى هذه البضائع في فصل مستقل. انظر: الفصل المتعلّق باستثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحرية.

(175) ونقص بالتحديد 27 تاجراً مالطياً و21 تاجراً يونانياً.

التاجر موشي أزوليس، وحمل الجنسية التوسكانية التاجر بينحاس إيريرة، في حين انتمى التاجر قرياط وكركتونة وإسحاق البوني إلى فرنسا. فهل من تفسير لغلبة هذا الانتماء؟

لا يمكن أن ندرج حضور هؤلاء بالوسط التجاري المحلي في غير إطار العلاقات المتميزة بين الإيالة وفرنسا خلال فترة حكم أحمد باشا باي، فقد سمحت هذه العلاقة للنفوذ الفرنسي من إرساء قواعده بالبلاد ونشيت أعوان له لمباشرة مصالحه بها، وذلك في اتجاه استراتيجية واضحة المعالم تهدف على مداها القريب إلى إقصاء كل مزاحمة للقوى الأوروبية الأخرى، والتفرد في الوقت ذاته بالتصيب الأوفر من الأنشطة التجارية، وفي مداها البعيد هناك سعي إلى احتواء الإيالة بإحكام القبضة عليها من خلال الميطرة الاقتصادية والسياسية.

وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي حظي به اليهود الأجانب سواء من البيوتات التجارية الأوروبية التي يعملون لصالحها، أو من لدن السلطات القنصلية التي تمثلهم، فإن استثماراتهم في قطاع التوريد لم يشم بغير التواضع، خاصة إذا قارنناه بالمستوى الذي بلغته أنشطة التخب اليهودية الأخرى، ويعود ذلك حسب بيانات إحصائية أخرى إلى توجيه استثماراتهم صوب التصدير.

جدول رقم 38

المصدرون من إيالة تونس إلى بلدان أوروبية (1858-1856)
(عددهم وعملياتهم التجارية ومعلوم رخص «السراح»)⁽¹⁷⁶⁾

الفئات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		الأداءات
		العدد	النبة المئوية	العدد	النبة المئوية	المبلغ (بحساب الزبال) النبة المئوية
تجار مسلمون		10	12,99	12	3,54	7,867
تجار أوروبيون	مالطيون	4	5,19	6	1,77	15,900
	يونانيون	6	7,79	6	1,77	11,725
	إيطاليون	8	10,39	25	7,37	453,850
	فرنسيون	8	10,39	54	15,93	912,076
	إنكليز	1	1,30	10	2,95	50,425
	آخرون ⁽¹⁷⁷⁾	3	3,90	7	0,57	9,850
الجملة		30	38,96	108	30,36	1,453,826
تجار سود	قراة	10	12,99	34	10,03	554,467
	محلّيون	15	19,48	67	19,76	272,794
	محمّيون	6	7,79	35	10,32	449,975
	أجانب	6	7,79	83	24,48	1,200,695
الجملة		37	48,05	219	64,60	2,477,931
المجموع العام		77	100	339	100	3,939,624

(176) اعتمدنا لبسط هذه الإحصاءات على أ.د.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره. وقد وقع استقلال نفس هذه الإحصائيات في مداخلة لنا تتعلق بالنشاط التجاري لوانى الساحل في أواسط القرن التاسع عشر، انظر:

Ben Rejeb, R., «Exportations et exportateurs dans les ports du Sahel au milieu du XIX^{ème} siècle à la lumière d'un registre de la douane», in *La Méditerranée: L'Homme et la mer*, Cahiers du C.E.R.E.S., n°21, Tunis, 1999, p. 195-218.

(177) لم نهند إلى جنبة هؤلاء التجار غنا واحداً منهم فقط وبتمي إلى بروسيا.

برزت الفئات التجارية اليهودية عامة في فترة هذا الإحصاء على رأس قائمة المصدرين، وفي الحقيقة لم يكن تميزهم في هذا الحقل التجاري مقتصرًا على سني 1856 و1858 فحسب⁽¹⁷⁸⁾، بل إن نفس البيانات الإحصائية تشير إلى سيطرتهم الواضحة على الميدان قبل هذا التاريخ وتواصلت معه إلى حدود سنة 1860⁽¹⁷⁹⁾.

وتبدو الفوارق في قيمة المبالغ متباعدة بين ما استثمره 37 تاجرًا يهوديًا، وبين ما استثمره حوالي 40 من نظرائهم⁽¹⁸⁰⁾. لكن هذا التقدم العددي لم يدعم هؤلاء بالقدر الذي سمح للتجار اليهود إجمالاً من اقتناء 219 رخصة تصدير بلغت قيمتها الجمالية حوالي 2,477,931.

وقد ساهم في ارتفاع هذا المبلغ استثمارات سنة تجار من اليهود الأجانب بلغت قيمتها 1,200,695 ريالاً ونصف الريال من خلال اقتنائهم 83 رخصة، وهو مبلغ وضع حداً أمام الفئات التجارية الأخرى لاقتفاء أثرهم أو منافستهم، عدا المبلغ الذي سخره ثمانية من تجار الجالية الفرنسية لاقتناء 54 رخصة تصدير حذدت أثمانها بما يعادل 901,076 ريالاً (23,15%).

ولا غرابة أن تتقارب نسباً استثمارات هاتين الفئتين، أو أن يكون التجار الفرنسيون من أكثر الفئات التجارية مزاحمة لليهود الأوروبيين، فالمديد من القواسم المشتركة جمعتهم أهمتها أن أغلب تجار هذه المجموعة اليهودية هم من حاملي الجنسية الفرنسية، كما أن انحيازهم يعود إلى نفس الفضاء الجغرافي، وتبعاً لهذا لا شك أن تكون لهم نوعاً ما نفس أساليب العمل التجاري بتقاليده وممارساته، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن شركات فرنسية تقف وراء قوة استثماراتهم على السواء، وتوجه اقتنائهم من البضائع حسب طلباتها التي تعقبت أساساً المنتجات الفلاحية من زبوت ومشتقاتها وحجوب بمختلف أنواعها⁽¹⁸¹⁾.

(178) اختيارنا لهاتين الفئتين له دواعي منها ربط أنشطة هذه الفئات التجارية بالطرفية التاريخية، وفاة أحمد باشا باي واعتلاء محمد باي العرش الحسيني وإعلانه عهد الأمان.

(179) يمثل هذا التاريخ فترة انتهاء الإحصاء وليس فترة فقدان التخب اليهودية السيطرة على التجارة الخارجية.

(180) فمن هذه المجموعة أدرجنا التجار المسلمين وعددهم 10 تاجر.

(181) حول البضائع التي أعدت للتصدير إلى الموانئ الأوروبية خلال هذه الفترة انظر قسم: «استثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحرية» بهذه الدراسة.

وانطلاقاً من أرقام هذه المعاملات يمكن التأكد من أن تفوق المجموعة اليهودية ككل خلال هذه الفترة قد أرسته النخب اليهودية الأجنبية الموالية للقوى الأوروبية، أبرزهم دانيئوس وقرباط وجاكومو فونيرس. لكن تقدم اليهود الأجانب بهذا المستوى الرفيع لم يشكل أدنى خطر على أنشطة بقية النخب اليهودية الأخرى، كما لم يمثل منافسة لهم من شأنها أن تفقدهم مكانتهم في الوسط التجاري للإيالة، بل إن نشاطهم تواصل على نفس النسق من الأهمية، فالتجار القرنين وغم تقلص عددهم في هذا الإحصاء إلا أن حجم استثماراتهم غالباً ما برأهم المراتب الأولى من السلم التفاضلي للساحة التجارية، وتقارب معهم في نفس المستوى من الأهمية أنشطة النخب اليهودية المحمية بالرغم من أن أغلبهم أشرافوا زمن هذا الإحصاء على استثمارات التجار الأوروبيين فحسب. أما التجار المحليون أي «التوانسة» من اليهود، فقد ثبتوا مكانتهم باستمرار أنشطتهم دون انقطاع أو تراجع، وهي مؤشرات دالة على أن نخبهم غدت ذات وزن هام في الوسط التجاري الدولي انطلاقاً من موانئ الإيالة.

على ضوء ما قدمنا من أرقام، لا يمكن إنكار دور النخب اليهودية في تنشيط قطاع التجارة الخارجية، والسيطرة على أهم مواردها، كما لا يمكن اعتبار أن هذه السيطرة التي تحققت لهم هي من إفرازات الواقع السياسي لهذه الفترة التي تميزت بالإعلان عن «عهد الأمان».

صحيح أن بعض بنود هذا الميثاق قد منحهم جملة من الضمانات على مستوى الحياة اليومية ووضعهم القانوني وكذلك علاقتهم بالمجتمع المسلم⁽¹⁸²⁾، لكن على مستوى أنشطتهم الاقتصادية لم يقر هذا الإعلان بنقلة نوعية تميزت على إثرها أعمالهم التجارية والمالية، وتدعمت بالشكل الذي أثبتته البيانات الإحصائية لما بعد سنة 1857، فحتى مبدأ الحرية التجارية الذي أدرج ضمن بنود «عهد الأمان» لا يعد من المكاسب الجديدة التي بإمكانها أن تحفز اليهود على مزيد تعاطي العمل التجاري، وما إدراجه في هذا الإطار إلا للتأكيد على استمراره من جهة، والتزام الدولة نهائياً بعدم احتكار الأنشطة التجارية من جهة ثانية⁽¹⁸³⁾.

(182) انظر خاصة البند الأول والثالث والرابع والثامن من قانون «عهد الأمان».

(183) البند التاسع من «عهد الأمان»: «تسريح المنجر من اختصاص أحد به بل يكون مباحاً =

وخلافاً لهذا الطرح، يبدو أن التفوق الذي لازم الأنشطة التجارية للنخب اليهودية قد نتأى من إحكام استغلالهم تردّي الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، ذلك أن المشاريع المزمعة التي خطط لها أحمد باشا باي ولم يتراجع عن إرسائها، قد أنهكت قوى الدولة وأفرغت خزائنها لتكاليفها الباهظة وتجاوزها إمكانيات البلاد. ولتغطية هذا العجز المالي لم يكن أمام محمد باي [1855-1859] إلا أن وضع أغلب الموارد المخزنية على ذمة التجار لتصديرها حتى يتسنى له هو الآخر مجابهة مصاريف سلطانه، وبالتالي انفتح في هذه الظرفية المتأزمة أمام التجار حقول جديد من حقول الاستثمارات المالية الربحية، لم يستغلها التجار المسلمون بفقر ما استفادتها النخب التجارية اليهودية، خاصة بعد الفراغ الذي شهدته الساحة التجارية للإيالة بانسحاب أهم التجار المحليين القادرين سواء بأموالهم أو بخبرتهم أو بعلاقتهم بالمخزون على منافسة التجار اليهود وأخذ نصيبهم من حقول هذه الاستثمارات الجديدة⁽¹⁸⁴⁾. وقد هنا هذا الفراغ لنخب المال والأعمال من اليهود أرضية سانحة لمزيد تركيز نفوذهم الاقتصادي الذي سبق وساهم في بروز عائلات يهودية ما فتت مكانتها وتدعم وعلاقتها تتطور سواء بالمخزون أو بالسلطات الأجنبية بالبلاد.

III - الحراك الاجتماعي وبرز العائلات اليهودية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر

من الطبيعي أن تقوم دراسة النشاط التجاري للنخب اليهودية إلى محاولة التعرّض ولو جزئياً إلى مسيرة البعض من عناصرها، خاصة أولئك الذين كوّنوا عائلات تجارية وأثبتت المصادر التاريخية أهمية الدور الذي قاموا به في تنشيط أبرز القطاعات الاقتصادية للإيالة.

= لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا نضع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم المنجر ومنه أسباب تعطيله

(184) نقصد بهؤلاء أبرز الوجوه المخزنية التي أفلست أعمالها وتجارها أو التي غادرت البلاد وهم من الذين احتكروا لفترات معينة الأنشطة الاقتصادية بالبلاد ونخص بالذكر هنا عائلة الجلولي وعائلة بن الحاج وعائلة بن عباد.

ولا نروم من وراء طرق هذا الموضوع القيام بدراسة على المستوى المجهري تنقضي من خلالها مسيرة هذه النخب حالة بحالة، فذلك أمر متشعب تشعب معاملاتهم اليومية وطرق تعاملهم في الفضاءات التجارية⁽¹⁸⁵⁾. لكن سنحاول انطلاقاً مما وفرته لنا بعض المصادر الوثائقية تتبع آليات اندماجهم في أهم القطاعات الاقتصادية وسبل ارتفاعهم إلى مصاف العائلات المخزنية التي جمعتها بالسلطة المركزية علاقات وطيدة خاصة في أواسط القرن التاسع عشر، سواء منها القرنية التي كان تقدمها واضحاً في مجال التجارة البحرية، أو المحلية التي أخذت آفاقها تتوسع باكتساح هذا الميدان.

1 - العائلات القرنية

كما قد أشرنا في فصل سابق إلى أهم العائلات اليهودية القرنية التي برزت خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر، واتخذ أفرادها من موانئ إيالة تونس منطلقاً لأعمالهم مع أبرز المراكز التجارية بحوضي البحر الأبيض المتوسط، ونخص بالذكر هنا عائلة لمبروزو ومدينا ولوزادا ودرمون وفلسي وغيرها من التي أثبتت تواجدها الفعلي في هذه الفضاءات نتيجة تواصل استثماراتها في أغلب موارد التجارة البحرية آنذاك، من تصدير وتوريد واستثمار في الخنازم القرصنية إلى الإقراض المالي والتعامل مع الأسواق الداخلية⁽¹⁸⁶⁾.

وبالرغم من انتماء هذه العائلات في الأصل إلى فضاء غير فضاء الإيالة، إلا أن بعضها أصبح مع مرور الزمن من العائلات القرنية المحلية، نتيجة تأقلمها مع الوسط التجاري ونجاح أعمالها به، الأمر الذي جرّها إلى الاندماج في صلب المجتمع من خلال احتكاكها اليومي بأفراد من مسلمين ويهود، إلى حد أن القاب البعض منها قد اصطفت بصيغة محلية، فعائلة لمبروزو مثلاً لقّب أفرادها في بعض الأحيان بين بروزو⁽¹⁸⁷⁾، وكذلك الشأن بالنسبة لعائلة درمون التي تحولت إلى

(185) من العصر يمكن أن توفر وثائق مداخل الدولة جطة من المعلومات الضافية لتتبع مسيرة بعض العائلات اليهودية ونحوها بسط ترجمة ذاتية لأفرادها.

(186) انظر جدول: «أهم العائلات القرنية بإيالة تونس خلال القرن السابع عشر» الذي أتيته في القسم الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة.

(187) أ.ت.، دفر رقم: 1952، سبق ذكره.

درمول وفلسي إلى البلني وسيزانة إلى جيزانة تطويراً للتعلق المحلي⁽¹⁸⁸⁾.

لكن إذا اشتهرت مثل هذه المائلات براثها نتيجة ازدهار أعمالها التجارية وتركزها بالأسواق المحلية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن نجم بعضها قد أفل بعد ذلك، سواء بتراجع استثمارات أفرادها وهي حالات لا تكاد نذكر، كهودة كبير عائلة كريينو الذي أعلن إفلاسه وقطع علاقاته التجارية مع أسواق الإيالة⁽¹⁸⁹⁾، وأثرت هذه الوضعية على عملائه من اليهود بالإيالة، أو عائلتي لوزادا ومدينا ألتين استقطنتا أغلب أفرادها فضاءات تجارية أخرى ووجهوا أعمالهم صوبها⁽¹⁹⁰⁾، وبالتالي توقفت أنشطتهم بالأسواق المحلية عدا مناسبات نادرة حيث نعر على البعض منهم يقومون عرضاً ببعض العمليات التجارية⁽¹⁹¹⁾.

وإذا لم تواجه عائلات أخرى نفس هذا المصير مثل عائلة شالوم ودرمون ولمبروزو، فإن أعمالها قد تواصلت بالإيالة بحكم استقرارها النهائي بها، لكن لم يستمر نشاطها في موانئها على التسق الذي كان عليه خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر⁽¹⁹²⁾، بل بدأ في التعثر مع التوجه التجاري الجديد لعلي باي.

(188) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1956، سبق ذكره.

(189) Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t.X, p. 49, le 22/11/1703.

(190) Avrahimi, I., *Le mémorial...*, op. cit., p. 44. Lévy, L., *La nation...*, op. cit., p. 152.

(191) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(192) راجع: الجداول الإحصائية التي تضمنها الباب الأول من هذه الدراسة، وانظر كذلك: فهرس الأعلام الذي يحيل إلى عقودهم التجارية وأنشطتهم بالإيالة والمثبت بالجزء الثامن والتاسع والمأثر من:

Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t.VIII, IX et X (Table des noms cités).

جدول رقم 39
النشاط التجاري لبعض العائلات القرنية (1780-1858) (193)

النشاط	العائلة	درمول	شالوم	لمبروزو
نوريد 1781-1780	الأفراد	موشي (الأب) ليه بن موشي (الابن)	يوسف ويعقوب ابنا حاي (أخوان)	يوسف (الأب)، حاي وشموه بن يوسف (الابنان)
	عملياتهم	12	8	45
	أدايتهم	185 ريالاً	216 ريالاً	1,279 ريالاً
تصدير 1815-1814	الأفراد	أبرهام (الأب)، حاييم ودافيد (الابنان)	لم نحصل لهم أي نشاط في هذا التاريخ	لم نحصل لهم نشاط أي في هذا التاريخ
	عملياتهم	10	--	--
	أدايتهم	3,796 ريالاً	--	--
نوريد 1845-1844	الأفراد	زاهي	حمودة (الأب)، رهايل ودافيد (الابنان)	يعقوب
	عملياتهم	5	32	9
	أدايتهم	78 ريالاً	812 ريالاً	112 ريالاً
تصدير 1858-1857	الأفراد	لم نحصل لهم أي نشاط في هذا التاريخ	لم نحصل لهم أي نشاط في هذا التاريخ	لم نحصل لهم نشاط أي في هذا التاريخ
	عملياتهم	--	--	--
	أدايتهم	--	--	--

لا يُعزى تراجع استثمارات هذه العائلات حسب اعتقادنا إلى التيامة التجارية الجديدة التي أرساها علي باي، واقتضى أثرها ابنه حمودة فحسب، بل هناك جملة من الأسباب ساهمت في إبعاد هذه العائلات نسبياً من ميدان التجارة البحرية، من بينها فقدان أفرادها شبكات علاقاتهم التجارية التي كانت تؤمن أعمالهم خارج موانئ الإيالة، خاصة بعد تدهور ميناء ليفورنو الذي تزامن والمزاحمة التي بدأت تعترض عالم تجارتهم مع بداية القرن التاسع عشر من قِبَل تجار المخزن، لكن أهم

(193) اعتمدنا لبط هذا الجدول على الإحصاءات المستخرجة من: أ.و.ت.، دفتر رقم: 368،

383، 1936، 1932، 1953، 1957، سبق ذكرها.

هذه الأسباب كما بدت لنا تعود إلى عدم التحام هذه العائلات بسلط تحميها، سواء السلط المخزنية أو ممثلو القوى الأوروبية، فقد طغت على أعمالهم الضيغة الفردية ضمن بيوتات تجارية عائلية كانت في منأى عن أصحاب التفوذ السياسي.

وقد استطاعت هذه العائلات بعد تقهقر وضعها في قطاع التجارة البحرية أن توجه أنشطتها صوب الأسواق الداخلية من خلال استثماراتها في تجارة الجملة وتجارة التجزئة، وأعمال أفرادها في الوساطة والوكالة إلى جانب نشاطهم في ميدان الإقراض المالي. وهي حقول استثمارية ثرية بدأت تأخذ حظها من الازدهار خاصة مع انفتاح أسواق الإيالة على السلع الأوروبية، وتراجع الموارد المخزنية، والتجاء أغلب الشرائح الاجتماعية إلى طرق باب التداين، الذي ساهم في تكاثر المخزون التقدي لدى المرابين اليهود، وتكوين ثروات تبعاً لممارستهم هذا النشاط⁽¹⁹⁴⁾.

- المسيرة التجارية لعائلة لمبروزو

تعود بداية نشاط هذه العائلة بالوسط التجاري المحلي إلى الربع الثاني من القرن السابع عشر، بحلول مؤسسها أبرهام لمبروزو إلى البلاد التونسية بين سنتي 1625 و1626، قادماً من البندقية عبر ليفورنو التي استقر فيها مدة من الزمن، وأرسى خلالها شبكة من العلاقات مع تجار يهود أساساً، ساهموا من مواقعهم في تيسير أعماله والإشراف عليها بعد مغادرته لهذه المدينة واستقراره بالإيالة⁽¹⁹⁵⁾.

وقد تمكن أبرهام من بعث عائلة ناجاة، وثبتت سُلالة من رجال الأعمال ورثوا منه الخبرة في الميدان وسُبل المحافظة على الأموال التي خلفها. وقد عُذّ ابنه رفائيل ويعقوب من أهم النجار وأعلامهم شأنًا بالوسط التجاري الخارجي للإيالة، الأمر الذي مكّنها على امتداد عديد السنوات من احتكار تجارة الصوف المعد لصناعة الشاشية، وسيطرتها على تصدير جميع أنواع الحبوب إلى حدّ

(194) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، س.ت.، ص: 3، م: 33، و: 2657، رسم دين على أبي العباس محمد اللوز، بتاريخ 1221 هجري.

(195) Rozen, Miana., «The Leghorn Merchants in Tunis...», *op. cit.*, p. 54.

توصلهما سنة 1697 إلى شراء أغلب محصول الإيالة من هذه البضاعة التي أعدها للتصدير، وهي عملية نوّه بمكاسبها التجّار الفرنسيون وأثارت حنقهم على التجّار اليهود⁽¹⁹⁶⁾.

تواصل نجاح أفراد عائلة لمبروزو إلى حدود سبعينيات القرن الثامن عشر، حيث بدأت وطأة أموالهم واستثماراتهم تخفّ نسبياً على مرافق التجارة الخارجية. لكن رغم التّجّاح الذي توصل إليه أفراد هذه العائلة نتيجة حشهم التجاري وخبرتهم في الميدان، فإنّ العائلة لم تسترجع مجدها القديم، والمكانة التي كانت تتمتع بها لدى الأوساط التجارية المحليّة والدّولية، إلّا بعد انخراط البعض من أفرادها في خدمة أصحاب القفوذ بالإيالة، من سلط مخزّنة وممثّلين للقوى الأوروبية.

وقد تزامن تألّق هذه العائلة مع صعود أحمد باشا باي إلى الحكم باثخاذه أبراهام (أو أبرامينو) طبيباً خاصاً له، بعد أن توسّط في هذا الانتداب قنصل نابولي الذي تربطه بالأب علاقات تجاريّة وطيدة نظراً للخدمات التي كان يقدّمها من سمسة ووكالة أعمال إلى إشراف مباشر على الاستثمارات التجارية لهذا القنصل⁽¹⁹⁷⁾.

تمكّن أبرامينو من كسب ثقة أحمد باشا باي فعينه رئيساً على أطباء القصر، وزادت هذه الثقة تدعماً بنجاحه في مهمته كطبيب للفيالق الثنوية التي أرسلها الباي لإعانة الدّولة العثمانية في حرب القرم⁽¹⁹⁸⁾. ولم يكتف أبرامينو لمبروزو

(196) حول الأنشطة التجارية لهذه العائلة وخاصة تلك التي نوّهت بها المراسلات التجارية الفرنسيّة، انظر:

A.N.P., *Aff. Etr.*, B¹ 1126, fol. 86a, 86b, 87a, 87b, 88a, 88b. folio. 104a et 104b.

A.C.C.M., Série J., 1587, Lebreux aux maire de Marseille et aux Echevins, le 22 /1/ 1693.

Ibid., Requête des Echevins de Marseille et des députés du commerce à Lebreux, le 22 /2/1693. Lettre d'Estelle datée 18/9/1697. Lettre d'Estelle du 23/9/1697. Lettre de Pierre Cardin Lebreux d'Aix en Provence du 18/12/1697.

Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t.IX, p. 42, 43, 70, 241, 246, 301, 302.

Ganiage, J., *Les origines...*, op. cit., p. 141-142, 590. (197)

(198) حول الاستعدادات لهذه الحرب وما قرّره أحمد باشا باي من عتاد لإعانة الباب العالي، انظر: الإتصال، ج 5، ص 156-164.

بممارسة نشاطه الطبي فحسب بل جمع بينه وبين أنشطة أخرى، فهو تاجر وسمسار ومُرابٍ، متقدماً بعلاقاته على جميع الأطباء أبرزهم اليهودي جياكومو كستلنوفو الذي امتدت خدمته بالقصر من 1851 إلى سنة 1858، ثم حوّل وجهته إلى مصر ليمارس اختصاصه في البلاط، ومنها إلى إيطاليا حيث وجد غاياته بارتفائه إلى طبيب خاص لفكتور إيمانويل الثاني⁽¹⁹⁹⁾.

وقد خوّلت الحظوة التي تمتّع بها أبرامير لمبروزو داخل البلاط الحسيني من الاحتفاظ بمنصبه ومواصلة أنشطته التجارية في ظلّ حكم محمد باي [1855-1859] ومحمد الصادق باي [1859-1882]، كما خوّلت قبل ذلك إلحاق أخيه دافيد بالقصر ليكون في خدمة مباشر لأحمد باشا باي، من خلال توكيله لأكثر من عشر سنوات على شراء كلّ مقتنيات القصر من أحجار كريمة ومجوهرات ومصوغ لصنع الثياشين وللهدايا ولآل البيت من الثّناء، سواء من الأسواق المحلية أو من الأسواق الأجنبية، وقد بلغت جملة هذه المقتنيات بين 1847 و1852 أكثر من سبعة ملايين ونصف مليون ريال⁽²⁰⁰⁾.

وتعدّ هذه المهمة من الخدمات الدّقيقة والخطرة في ذات الوقت، نظراً لما يمكن أن يترتب عليها من تلاعب وغشّ وتحايل خاصّة إذا طالت مدّة محاسبة الوكيل على المصاريف التي أنفقها، وهو ما لم تفرّه حسابات دافيد لمبروزو، لذلك تمكّن هو الآخر من المحافظة على منصبه كخبير في المجوهرات بانخراطه في خدمة مصطفى خزندار بعد وفاة أحمد باشا باي⁽²⁰¹⁾.

نفس هذا التّوجه سلكه أفراد من عائلتي درمون وشالوم عقب تراجع نجارتهم البحرية في بداية القرن التاسع عشر، لكن لم يرتبط مصيرهم وحظوتهم بالمخزن بل ارتبط بعلاقات مع بعض ممثلي الدّول الأوروبية، وتعوزنا المعلومات هنا لتتبع

Lumbrroso, Bruno., «Le Baron Giacomo di Casteinuevo., médecin, explorateur. (199) diplomate et homme politique juif italien du 19e siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque*, n°. 102, juin 1973, p. 51-52.

(200) أ.وت.، دفتر رقم: 473، محاسبة الكولير دافيد لمبروزو على مشتريات من الدّيّامنت للتراش وغيرها ومن مصوغ للهدايا، بتاريخ 1846-1853.

(201) أ.وت.، المصدر السابق.

سيرتهم وآليات عملهم في هذا الجانب، لكن من الواضح أنهم وظفوا كسماسرة ووكلاء وعملاء لبعض القناصل والتجار الأجانب.

ورغم علاقات المصاهرة التي جمعت بين العديد من العائلات مثل عائلة سيزانة وعائلي اريرة وفرانشتي، وعائلة درمون التي ارتبطت بعائلة فلسي وبونان وانريقرز، وعائلة لمبروزو التي صاهرت هي الأخرى عائلة فرانشتي وفرانكو وكوستا⁽²⁰²⁾، فإن أغلب أنشطتها التجارية طغت عليها الصبغة الأسرية، أي أن استثماراتها وأعمالها المشتركة لم تتجاوز نطاق الأسرة الواحدة في أغلب الأحيان، باستثناء حالات قليلة جداً عكس ما كانت عليه أنشطة النخب القرنية خلال القرن السابع عشر.

ومن باب الإيضاح حول ما قدمنا لا بد من الإشارة إلى أن تراجع أنشطة بعض العائلات القرنية على المستوى الخارجي، لم يؤثر سلباً في مكانة طائفتهم ككل في الوسط التجاري للإيالة، بل أن الفراغ الذي خلفه هذا التراجع قد عوضته استثمارات نخب أخرى، برزت ضمن تكتلات عائلية، مثل عائلة بوكارة التي تأسست في أربعينيات القرن التاسع عشر من الأب أبرهام والابن دافيد ولياه، وعائلة سيزانة التي لم يبرز منها في ميدان التجارة البحرية رغم تعدد فروعها غير الأخوين مناحيم وموشي، وعائلة فورتي التي مثلها كل من الأخوة دافيد ودانيال ويوسف، وعائلة ليفي التي سبنا وأشرنا إلى أفرادها.

من خلال ما قدمنا يلوح لنا صراع واضح المعالم بين ممثلي القوى الأوروبية وبين السلطة المركزية، حول استقطاب النخب اليهودية أساساً، وإذا ساهم ممثلو هذه القوى في بروز بعض العائلات التجارية وتركيزها في الوسط التجاري حفاظاً على مصالحها بالإيالة، فإن المخزن قد تعدى ذلك وفتح لبعض النخب منهم باب الارتقاء إلى مصاف أبرز العائلات المقرية إليه، وقد استفاد من هذه الرعاية ومن هذا الاحتضان العائلات اليهودية التونسية أساساً. فما مدى استفادة السلطة من هذه النخب بحكم أن العلاقة انبثت على المصالح المتبادلة؟ وهل هذا التوجه هو

Attal, R., & Avivi, J., *Registres matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis aux XVIII^e et XIX^e siècles*, Institut Ben-Zvi, Jérusalem, 1989, p. 17, 18, 90, 91, 116-119, 135-139.

اختيار من السلطة لدعم رعاياها من اليهود أم هو توجه فرضته الظرفية الاقتصادية للبلاد؟

2 - حظوة المائلات اليهودية التونسية

اقرن ظهور أغلب المائلات اليهودية التونسية ونخبها بنجاح حمودة باشا باي في إحكام قبضته على الإيالة التي كان يهدها استفحال نفوذ الأتراك العثمانيين⁽²⁰³⁾. وقد اعتمد لتوطيد سلطته على توجه سياسي إقصائي تمكن على إثره تدريجياً من إزاحة العناصر التركية من أهم الوظائف المخزنية⁽²⁰⁴⁾، وتعويضهم بعناصر محلية، لكن لم تكن هي الأخرى في المستوى الذي كان يأمله الباي منهم على حد قول مقديش الصفاقسي بأن «... تسليم الحكم والسلطة لكان البلاد لا يعود بخير عليهم ولا على الدولة...»⁽²⁰⁵⁾.

من منطلق فشل هذه التجربة التي تروم تركيز أهداف إصلاحية نهض بالمؤسسات الإدارية والاقتصادية، سعى حمودة باشا باي إلى انتداب ثلّة من الممالك والأوروبيين ليشرفوا على دواليب الإدارة، وعهد بالوظائف المالية إلى نخب يهودية من رعيته. كما سعى من خلال المنهج التجاري الذي أراد به إصلاح هذا القطاع ودعّمه، إلى دفع الفئات التجارية المحلية لتأخذ مكاناً لها في الوسط التجاري الدولي، انطلاقاً من موانئ الإيالة وبيضايتها، ليجابه بها سيطرة التجار الأوروبيين على هذا القطاع⁽²⁰⁶⁾. ومن بين الذين استأنروا بهذا الدعم بعض

(203) حول النفوذ الذي كانت تتمتع به العناصر التركية بالإيالة وسيطرتهم على أغلب الوظائف المخزنية، انظر على سبيل المثال:

Canard, M., «une description de la côte barbaresque au XVIII^e siècle, par un officier de la marine russe», R.A, vol. 95, 1951, p. 148.

(204) أبرز مثال على هذه السياسة اضطرار الوزير إسماعيل كامية إلى مفادرة البلاد هرباً بعد اختلافه مقادير مألّفة هامة للدولة. مقديش، نزهة الأقطار...، ج1، ص242-243. الإتحاد، ج3، ص14.

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., p. 129-130, du Rocher au Mis Castries, le 30 /12 /1782.

(205) مقديش، المصدر السابق...، ج1، ص241.

(206) سبق وتعرّضنا لهذا الموضوع، انظر: القسم الأول من هذا الباب.

العائلات اليهودية التي أخذت في إرساء علاقات وطيدة مع أصحاب النفوذ السياسي أهلها لأن تكون من عداد العائلات المخزنية، التي ارتبط رقي أفرادها باحتكاكهم بالبلاط الحسيني ومعاشرتهم لأصحابه.

ومن أبرز هذه العائلات كما كشفت عنها الوثائق الرسمية للدولة وتحذت عن ارتفاعها المصادر الإخبارية⁽²⁰⁷⁾، عائلة شامة وعثال ونطاف وبسيس والصباغ وخياط وغزلان، والقائمة تطول لكن كل حسب حظوته ومقامه لدى رجال السلطة، وستنصر اهتمامنا في هذا الجزء من الدراسة على عائلة عثال وعائلة شامة نظراً لتمييزهما.

أ - المسيرة التجارية لعائلة عثال

لم تبرز هذه العائلة في بدايتها كعائلة تجارية يجمع بين أفرادها رأس مال واحد، وحقل تجاري معين تحت إشراف كبيرهم أو المؤهل منهم، ليكون المسؤول الأول عن توجيه استثمارات العائلة، كما هو معروف لدى أغلب العائلات التجارية لا في الإيالة فحسب بل في العديد من الأقاليم الأخرى شرقاً وغرباً⁽²⁰⁸⁾. بل إن نشاطهم كما كشفت لنا عنه العديد من الوثائق كان نشاطاً فردياً، ولم يتجاوز حقول التجارة الداخلية. فشالوم استمر في الحرير والقرمز، ولياه تاجر في الأسماك، لكن ليس تاجراً بسيطاً، بل هو ملتزم حلقات بيع السمك وموزع وتاجر جملة، هذا دون أن تعرض إلى النشاط الربوي الذي مارسه العديد منهم⁽²⁰⁹⁾.

ويكفي أن نذكر هذين الحقلين لتعرف على الإمكانيات المالية لأفراد هذه العائلة. فتجارة الحرير وحرفتها تعد تجارة راقية ونبيلة، خاصة إذا اقترنت بتجارة الجملة، وارتبطت باقتناءات الشرائع الميسورة، وهي مجال هام استمر فيه العديد من أثرياء الإيالة ووجهائها⁽²¹⁰⁾. وكذلك الحظوظ التي يوقرها الاتجار في السمك، إذ

(207) ستعرض تباعاً لهذه المصادر، انظر أدناه.

(208) حنا، نللي؛ تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبو طافية شاهيندر التجار، ترجمة وتقديم رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص 116-121.

(209) أ.و.ث.، دفتر رقم: 21، 45، 52 سبق ذكرهما.

(210) انظر ما أوردهنا بشأن لزمة الحرير في الباب الذي خصصناه لدراسة دور النخب اليهودية في نظام الالتزام.

سبق وأشرف عليه أحد أفراد عائلة ابن عياد، التي تعدّ أكثر العائلات المحلية ثراءً بالبلاد، وتميّز أفرادها بخبرة تجارية عالية على الصّيادين المحليّ والدّولي، مكّنتهم من السيطرة على العديد من المرافق التجارية إلى أواسط القرن التاسع عشر⁽²¹¹⁾.

وتشير هذه الأنشطة إلى أنّ عائلة عتال رغم نشأت استثماراتها أفرادها على العديد من الحقول، فإنّ لها من الإمكانيات المادية ما خوّلها تثبيت أقدامها بالساحة التجارية للإيالة، باحتفاظها أولاً بأنشطتها على مستوى الأسواق الداخليّة، واقتحامها ثانياً مرافق التجارة البحرية ومراكزها بالمتوسط.

وقد تمكّن شعلتها إيلي عتال من الالتحاق بصفوف التجار المقرّبين للمخزن لارتباطه بعلاقة متينة مع الوزير يوسف صاحب الطّابع التاجر الأول في البلاد والذي عرف بخبرته الواسعة في الميدان، سواء من خلال استثماراته الكبيرة في قطاعي التصدير والتوريد، أو من خلال تجهيزه للسفن القرصية.

ومن بين العوامل التي ساهمت في ازدهار تجارته، تسخير العديد من التجار المحليّين لمتابعة استثماراته، وقد مكّنتهم هذه الخدمة من جني ثروات هائلة، كالحاج يونس بن يونس ومحمد اللوز⁽²¹²⁾.

كما اشتهر هذا الوزير لدى الأوساط التجارية بحثّ المحليّين على العمل التجاري، ويذكر صاحب الإنعاف في هذا الشأن أنّ «... له عند الكثير من أعيان المملكة والحاضرة أموال لها بال على وجه القراض، يتجرون بها معتمدين على جاهه، حتّى أنّ الفقير القادر على عمل التجارة إذا استقرضه رأس مال بهش لذلك، ولا يتوقّف، ولا يأخذ إلّا ثلث الفائدة من أموال قراضه، ترغيباً للناس في العمل، وفي الأخذ من عنده...»⁽²¹³⁾.

ولا شك أنّ علاقة الصداقة التي سعى إليها إيلي عتال قد خوّله أن يتأثر بنصيب من «كرم» يوسف صاحب الطّابع، سواء بالخدمة المباشرة في حقول

(211) أ.وت.، دفتر رقم: 45، سبق ذكره. وحول المسيرة التجارية لعائلة ابن عياد انظر الدراسة التي قام بها الأستاذ السعدوي، إبراهيم؛ تطوّر عائلة مخزنية... سبق ذكرها.

(212) الإنعاف، ج7، ص96.

(213) المصدر السابق، نفس الصفحة.

استثماراته كأبرز تجار الإيالة آنذاك، أو بالحصول على سلفات مالية لدفع مشاريعه التجارية.

وتبعاً لهذه العلاقة تمكن إيلي عثال أن يكون مصدر ومورد ومجهز سفن كذلك⁽²¹⁴⁾، وتحول ندرة المعلومات في هذا الصدد دوننا ومعرفة طبيعة هذا التجهيز إن كانت أهدافه شتّى غارات قرصية، بما أنّ أولويات صاحب الطابع كانت موجهة إلى «الغزو في البحر»⁽²¹⁵⁾، أم أنّ غاياته تجارية خالصة لنقل بضائع الإيالة من صوف وقمح وزيت إلى مراكز بيعها بالمتوسط، لتعود محملة إلى الموانئ المحلية بسلع أجنبية.

وأغلب الظن أنّ تجهيز عثال للسفن لم يكن مرتبطاً بالقرصنة، فجلّ هذا القطاع أشرف عليه رجالات المخزن، إضافة إلى أنّ وضعيته المالية وحدائره عهده بالتجارة البحرية مقارنة بصاحب الطابع أو بأبرز تجار الإيالة آنذاك، لا تخولانه المغامرة برأس ماله والاستثمار في قطاع تحفّ به المخاطر، كأغلب التجار اليهود الذين لا يشتركون إلا في مجالات مضمونة الأرباح، لهذا نرجح أنّ هذا التجهيز يتعلّق بسلع أعدّها للتصدير، ومرجعنا في ذلك العلاقات التجارية التي حبكها مع تجار بميناغي ليفورنو ومرسيليا في إطار تبادل سلمي أو تمثيل تجاري.

ومن بين الأساليب التي توخاها إيلي عثال لدعم نشاطه التجاري على المستوى الخارجي طرق كشفت مراسلات الدبلوماسية الفرنسية على عدم شرعيتها، وتتمثل في انتحاله لصفة التجار الأجانب (Prête-nom)⁽²¹⁶⁾ الذين يتمتعون بتخفيض في المكوس

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. 3, p. 279-280, de Heraculais à Delacroix, (214) le 31/1/1796, p. 291-292, de Heraculais à Delacroix, le 9 /4/1796., p. 295, de Devoise à Delacroix, le 10/5/1796.

(215) لمزيد من تتبع الأنشطة التجارية ليوسف صاحب الطابع وسيرته الذاتية انظر ما ذكر عنه ابن أبي الصبّاح، المصدر السابق، ص 89-100.

(216) الترجمة الحرفية لهذا المصطلح الفرنسي الذي تداركه الوثائق الدبلوماسية والمذكرات التجارية الفرنسية هي لفظة «مسخر»، وهو الشخص الذي يضطلع بتتبع عمل أو عقد بدلاً من صاحبه الحقيقي، وقد اخترنا هنا إدراج عبارة «انتحال صفة» لسلامتها أكثر لوضعية التجار اليهود الذين مارسوا هذه الطريقة بكثرة خاصة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، ذلك أنّ لفظة «مسخر» كما تترجمها القواميس العربية لا تنطبق على مثل هذه الحالة، فالتاجر اليهودي هو الذي «استعار» اسم التاجر الفرنسي إن جاز لنا تبسيط هذا =

الجمركية، مستغلاً في ذلك منصب القنصل الفرنسي جاك ديفواز وعلاقته به وبعض تجار الجالية الفرنسية، حتى يتسنى له تمرير بضائعه بأقل التكاليف الممكنة.

ويبدو أنّ إقدامه على سلك هذه الطريقة التي يحجرها القانون التجاري المحلي والدولي⁽²¹⁷⁾، ليقينه من أنّ قربه من السلطة يحمي تجارته من المصادرات، ويجعله في مأمن من كلّ تتبع قانوني. والطريف في شخصية هذا التاجر هو توصله في آن واحد إلى ربط علاقة متينة مع خصمين لهما وزن هام في الوسط السياسي للإيالة، ذلك أنّ علاقة يوسف صاحب الطابع بالقنصل جاك ديفواز علاقة شديدة التوتر، نتيجة «الحقد والبغضاء التي يكنّها هذا الوزير لفرنسا وتجارها»، كما عبّرت عن ذلك بعض المراسلات الدبلوماسية.⁽²¹⁸⁾

وقد استطاع عثال التوفيق والمحافظة على علاقته مع الطرفين بكسب وذهما، لكن علاقته بالقنصل الفرنسي تُثير بعض الشكوك، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار سعي صاحب الطابع إلى ضرب المصالح الفرنسية بالإيالة، فليس من المستبعد أن يعرض جاك ديفواز خدماته على عثال مقابل أن يكون له عيناً لنقل ما يجري في أجهزة السلطة، لذلك كانت العلاقة بينهما سرية للغاية ولم يعلم بها صاحب الطابع إطلاقاً⁽²¹⁹⁾.

خلال هذه الفترة، وفي إطار دعم أنشطة التجار المحليين ترحّل مستثمرون من نفس العائلة وهما سليمان وابنه نسيم من الدّخول إلى دار الجلد شريكين في رأس مالها، وهي المؤسسة الأولى من نوعها التي عُهد إلى المشرفين عليها مهمة تصدير الجلود وما تابعها، وتوريد العديد من مستحقات الدولة⁽²²⁰⁾، وقد تواصلت

= اللفظ لتسجيل البضاعة باسمه، ويخفّ بذلك ثقل الأديات الجمركية عن التاجر اليهودي.
(217) حُجّرت هذه الطرق في أغلب الموانئ بالمتوسط شرقاً وغرباً انظر:

Weyl, J., «Les juifs protégés...», *op. cit.*, p. 267-269.

Plantet, E., *Correspondance...* *op. cit.*, t.3, p. 252-254, de Devoise au Comité de (218)
Santé Public, le 14/5/1795, p. 279, de Heraculais à Delacroix, le 31/1/1796, note 3.
p. 400-401, de Devoise à Tellyrand, le 7/12/1796.

Ibid, p. 279-280.

(219)

(220) راجع: ما أوردها خلال تمريضنا للزّمة دار الجلد. انظر كذلك: لغزيري، م. ح.؛ وظائف مؤسسة دار الجلد...، نفس المرجع.

استثمارات الأب وابنه في هذا الميدان زهاء ربع قرن من سنة 1785 إلى سنة 1809⁽²²¹⁾، وهي السنة التي ألت فيها المؤسسة إلى سليمان بن الحاج، حيث أجبر نسيم عتال إلى التوجه نحو تصدير الزيوت والحبوب⁽²²²⁾.

وإذا كان تعدد أنشطة أفراد هذه العائلة وتوزع استثماراتهم على عدة حقول تجارية فد ساهم في بروزهم كتجار كبار، فإن تخصصهم في تجارة الأقمشة المستوردة قد أنتج لهم أرباحاً هامة، أكسبهم ثروات طائلة ساهمت في مزيد علو شأنهم لدى أصحاب النفوذ السياسي.

ولا شك أن هذا الثراء الذي كسبه من وراء تجارتهم قادهم إلى التكتل في صلب بيت تجاري للمحافظة على رأس مالهم، ففي أربعينيات القرن التاسع عشر تركزت هذه العائلة من حاي ونسيم ودافيد الذي عاد إليه الإشراف على استثمارات العائلة، وقد عدّ حسب الوثائق الرسمية أكبر تاجر مورد للأقمشة ومجمع لها بالإيالة⁽²²³⁾.

وبتبعنا لمقتنياته من الأنواع المتعددة لهذه البضاعة وقيمتها المالية، نلاحظ أن إقدامه على الاستثمار فيها قد ارتكز على طلبات متبقة. وهنا يلعب عاملان لهما نفس الدرجة من الأهمية دوراً في توفير جملة هذه السلع، أولهما الخبرة في الميدان التي تقود في أغلب الأحيان إلى الاستثمار في المرافق الربحية، أو في أنواع معينة من البضائع يكثر عليها الطلب، وثاني هذين العاملين يتمثل في توفر السيولة النقدية لتوريد أو اقتناء كميات ضخمة من البضائع.

لكن هذين العاملين لا يكفيان لجني أرباح، لو لم يكن وراء هذا النشاط شبكة من العلاقات يشرت سبل الاستثمار⁽²²⁴⁾، كما يشرت تصريف البضائع، فالبضاعة قبل أن تصل إلى مؤسسات الدولة تمر عبر وساطات متعددة مثل فيها دافيد عتال حلقة الرّحى، فإلى جانب توريده المباشر لبضائمه، تجبره كثرة الطلبات

(221) أ.و.ث.، دفتر رقم: 2163، 2164، سبق ذكرهما.

(222) أ.و.ث.، دفتر رقم: 368، 383، سبق ذكرهما.

(223) أ.و.ث.، دفتر رقم: 1902، سبق ذكره.

(224) حول دور شبكة الملاحظات في إنجاح الأنشطة التجارية انظر: حنا، نطلي: تجار القاهرة...، سبق ذكره، ص 116-121.

في بعض الأحيان على الاقتناء من موردين آخرين لتغطية احتياجاته من هذه السلع، دون حساب الجزء الذي يوزع على محلات العائلة بسوق الباي لياع تفصيلاً⁽²²⁵⁾، ولم تسجله لنا الوثائق المعتمدة في هذا الإطار.

ونحن هنا هذه القنوات على شبكة العلاقات التي نُسجت حول نشاط دافيد عثال، فهي متكوّنة خاصة من موردين يهود، مثل الذمي سلمون من رعايا الباي، وسمح البيع وهارون مرلحو ذوي الحماية الإيطالية⁽²²⁶⁾، والآخرين هودة وشمعون الجيرو المحتمين بالقنصلية الفرنسية⁽²²⁷⁾، والآخرين إسرائيل ويوسف شامة من صفوة الباي ورعاياه⁽²²⁸⁾.

ولا شك أن هذه العلاقة قد يترت لدافيد عثال نشاطه التجاري، خاصة إذا تعلّق الأمر بتسديد قيمة البضائع المقتناة، إذ من المحتمل أن يكون جزء منها على الأقل قد خضع إلى البيع بالآجال، أو تم الاتفاق على أداء جزء من قيمتها في انتظار تصفية الحسابات والتسوية الثامنة للمبلغ الجملي. لكن من الأكيد أن هناك مرونة في التعامل بين جميع الأطراف غايتها ضمان استمرارية نشاط هذه «المقولة» الراححة بينهم.

يتم تسديد المبالغ المالية للبضائع في اتجاه معاكس لسيورها، ولا ندرى على وجه الدقة المدة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية حتى يتوصل المزودين بأموالهم وأرباحهم، لكن يبدو أن بعض الأطراف تتدخل للإسراع بإتمام الإجراءات الإدارية، فبعد «أمر الدفع» الذي يتلقاه قابض الدولة من الباي، يصدر نسيب شامة «تذاكر الخلاص»، ولا نخاله هنا «بماطل» في إعطاء الإذن بصرف هذه التذاكر

Gonzalez Garcia, F., «Réseaux familiaux, réseaux sociaux: richesse, pouvoir et parenté dans la Sierra d'Alcaraz aux XVIII^e siècle», in *Réseaux, familles et pouvoir dans le monde ibérique à la fin de l'Ancien Régime*, sous la direction de Juan Luis Castellano et Jean Pierre Dedieu, éd. C.N.R.S., Paris, 1998, p. 89-110.

(225) الإتحاف، ج5، ص61.

(226) أ.وت، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(227) أ.وت، س.ت، ص: 208، م: 128، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 27 شوال 1246.

(228) أ.وت، س.ت، ص: 100، م: 222، و: 28، إعلام القائد نسيب بسفر إسرائيل شامة، بتاريخ 22 محرم 1282.

كما هو حاله دائماً⁽²²⁹⁾، بحكم منصبه وبحكم العلاقة العائلية التي تجمعهم يوسف وإسرائيل شامة خاصة، وشعمون ناطاف صاحب لزمة كساوي العسكر⁽²³⁰⁾، وعن طريق هؤلاء يتوصل دافيد عتال بشحن بضائعه ليسد ما عليه من أموال إلى مزوديه، إن كان قد ابتاع منهم بالأجال.

وتُسيطر هذه الطريقة في التعامل اللثام عن آليات العمل داخل هذه الشبكة واقتسام الأدوار بين المشتركين في دواليها الذين استفادوا كلهم، على حساب الدولة التي تكبدت تضخم التكلفة من جراء الوساطات، لكن يبقى المستفيد الأول من هذا التعامل المزود المباشر بجنيه لجزء من أرباح استثمارات غيره.

كما يوضح هذا التعامل الذي سعى إليه رجال السلطة لعجزهم عن مباشرته، عن دور السيولة النقدية في إنجاح وتواصل مثل هذه المشاريع المكلفة، فلا شك أن دافيد عتال له من هذه السيولة ما يكفي للإقدام على مثل هذه الاستثمارات، خاصة إذا افترن اقتناء البضائع بالتوريد المباشر. وقد كشفت لنا بعض الوثائق عن جزء صغير من المخزون النقدي لعائلة عتال، ففي سنة 1272 هجري (1855-1856) تاريخ قرار الدولة «تبديل السكة»⁽²³¹⁾، توصلت الإدارة المالية في غضون يومين فقط⁽²³²⁾ بحوالي 1449 قطعة ذهبية من أفراد هذه العائلة لتحويلها نقداً إلى قطع من النحاس، وهي مبالغ ذات بال لا تقل قيمة عما في حوزة عائلة شامة من هذه القطع في نفس التاريخ⁽²³³⁾، وهي العائلة التي أشرف أغلب أفرادها على الصرف

(229) عُرف نسيم شامة ببطئه في أداء ممتلكات موظفي الدولة أو في تسديد أموال التجار الذين تعاملوا معها، وقد نسب له هذه المماطلة في العديد من المشاكل خاصة من المشرفين على المؤسسات المخزنية وعلى رأسهم الجنرال حسين الذي كثيراً ما رفع شكايات إلى الباي في الغرض لينتقم من هذه التصرفات، وهو ما أثبتت لنا وثائق المجلس البلدي إبان تأسيسه. انظر على سبيل المثال بعض وثائق الأرشيف الوطني التونسي المنشورة في: عبد السلام، أحمد، رسائل حسين إلى خير الدين، 3 أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991.

(230) ارتبط هذا الملتزم مع عائلة شامة بعلاقة مصاهرة.

(231) أ.و.ت، ص.ت، ص.ت: 98، م. 179، وصولات مالية فيما دفعه أصحابها لتبديل السكة سنة 1272 هجري (1855-1856).

(232) و ذلك حسب ما أمثنتا به التواريخ المختلة بالوصلات.

(233) أ.و.ت، المصدر السابق.

والدفع. فما هي السبل التي سلكتها هذه العائلة لتدعيم مكانتها بالبلاد وارتقاها إلى جانب النخب المحظوظة؟

ب - عائلة نسيم شامة رمز الارتقاء الاجتماعي ليهود تونس

ظهرت عائلة شامة تحديداً في أواسط القرن التاسع عشر، وعُدت في تلك الفترة وما بعدها من أبرز العائلات اليهودية على الإطلاق نتيجة شهرتها التي تجاوزت النطاق المحلي، وأكسبتها مكانة مرموقة لم تضاهها إلا مكانة بعض العائلات الوجيهة. وإذا كان رقي بعض العائلات اليهودية قد ارتبط بشرواتهم التي تأسست على موارث مالي ومخزون نقدي، فإن عائلة شامة لم يكن لها ماضٍ مهّد لها الطريق لبلوغ ما بلغته من ثراء، ونقصد بالماضي هنا العراقة بالوسط التجاري المحلي التي ساهمت غالباً في ازدهار العائلات المخزنية ورقبتها سواء اليهودية أو المسلمة. بل إن بروز هذه العائلة كان بمحض الصدفة، والمجد الذي عاشت في ظلّه عديد السنوات لم تهتبه ثروتها وحظوتها اللتان تحققتا لها إلا بعد حُلُو شأنها. فكيف تمّ لها ذلك؟ ومن كان وراء رقيها.

ما يمكن إدراجه بدءاً أنّ وراء مجد هذه العائلة شخصاً واحداً لا غير، هو نسيم شامة المعروف بقباض الدولة التونسية وقائد اليهود. ولا نعتقد أنّ الكشف عن هذا المعطى الهام، هو سبق لتطوّر الأحداث التاريخية، إذ لا يمكننا الحديث عن هذه العائلة دون أن نتعرّض في مقام أول إلى هذه الشخصية، فمسيرته الذاتية أسبغت على مسيرة العائلة بهرج الرّفعة والرّقي، حتّى غدا ثراؤها مضرِباً للأمثال، وتناقل الحديث عن ازدهارها جيل بعد جيل⁽²³⁴⁾. لكن يبقى نسيم مؤسّسها، وناحت كيانها، ومن نجاحه أرسى أركانها.

وُلد نسيم في بداية القرن التاسع عشر بصفاقس، وتحديداً سنة 1805، من أسرة يهودية تونسية تتكون من الأب سلمون أو شلومو بيشي شامة والأمّ عزيزة بنت خريّف. ولا تحيلنا المصادر الوثائقية على موارد رزق العائلة، أو نوعية نشاطها بمقط رأسها.

ورغم ادعاء نسيم بأنه ينحدر من سلالة توارثت خدمة المخزن أباً عن جدّ لمدة تزيد عن قرن ونصف القرن⁽²³⁵⁾، فإنّ ذلك لم يثبت لدينا، إذ بتتبّعنا لسجلات مداخيل المخزن ومصاريفه لم نعر على اسم هذه العائلة قبل أربعينيات القرن التاسع عشر⁽²³⁶⁾.

وإذا كان قد حمل نفس لقب هذه العائلة بعض التجار مثل لياه ويوسف شامة اللذين عملا في قطاع التجارة البحرية كمصدرين للحبوب والزيت بين سنتي 1813 و1815، فإنهما لا يمتان بصلة قروى مباشرة إلى عائلة نسيم⁽²³⁷⁾.

عدا هذه الإشارات يعدّ تاريخ العائلة قبل القرن التاسع عشر إلى حدود العقد الثالث منه غامضاً، وما توفّر لدينا من معلومات يُشير إلى أنّ نسيم كان تاجراً بسيطاً للأمتة قبل التحاقه بخدمة أحد أفراد عائلة ابن عباد⁽²³⁸⁾، وإذا كان فعلاً تاجراً بسيطاً على الضعيف المالي أو الاستثمار في الحقل التجاري، إلّا أنّه لم يكن كذلك على مستوى الفطنة والثبابة وبناء العلاقات المثمرة، ويكفي أن يتدبّر تاجر من أثرى تجار الإيالة ويلحقه بأتباعه حتّى نتحقّق من مقدرة الرجل في الميدان.

ويبدو أنّ العمل في التمرة ووكالة الأعمال لدى محمود بن عباد⁽²³⁹⁾ قد أبرز المواهب التجارية لنسيم، فحظي بثقة مؤجره الذي عهد إليه بمسك حساباته الخاصة، بإيراداتها ومصروفاتها، ومتابعة أمواله المرصودة في حقول استثمارية

Heusseln, Général., *Lettre du Général Heusseln aux honorables avocats du Conseil de défense du gouvernement de Tunis*, traduction de l'Arabe, Florence 1881, p. 127. (235)

(236) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1782، محاسبة القايض بحقوب بيشي شامة بتاريخ 1841-1851. دفتر رقم: 1897، مداخيل يومية للقبولة عن طريق وكلائها مثل فريجة بيشي شامة وحسنة اللوتفو من محصولات صفاس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853. دفتر رقم: 2642، حساب لدار السكة على الفضة والذهب الذي يصل إليها وما يصنع منه من صلبة نونية والمصاريف في ذلك الشأن وأرباح المتزوجين لدار السكة حميدة بن عباد والفائدة لياه شامة وحسن بتاريخ 1871-1885.

(237) أ.و.ت.، دفتر رقم: 368 و385 سبق ذكرهما.

Attal, R., *Le caïd Nessim Samama de Tunis mécène du livre hébraïque*, Jérusalem, (238) 1995, p. 27-31. Larguèche, A., «Nasim Shammama: Un Caïd face à lui même et face aux autres», in *Les relations juéo-musulmane en Ifriqya du moyen - âge à nos jours*, Paris, 2003.

(239) سبق وتمرّضا لهذه الشخصية في عدّة مواضع من هذه الدراسة. انظر: فهرس الأعلام.

متعددة. ولا بدّ من الإيضاح هنا أنّ محمود بن عبّاد في هذه الفترة بالذات، أي في أربعينيات القرن التاسع عشر كان في عهده نسبة هامة من الإيرادات المخزنية باحتكاره لأغلب موارد نظام الالتزام⁽²⁴⁰⁾، وبالتالي كانت تمرّ بين يدي نسيم أموال ضخمة، ويمكن القول في هذا الإطار إنّ نسيم باشر وظيفة «قابض الدولة» وتذبّ عليها قبل أن يقع تعيينه رسمياً في هذا المنصب الذي اشتهر به.

والى جانب عمله كاجير لدى محمود بن عبّاد، دخل سنة 1845 الميدان التجاري بتمويل ذاتي، إذ تكشف بعض الوثائق أنّ له «خلطة» تجارية مع موردين فرنسيين، دون ذكر للبضائع التي استثمر فيها⁽²⁴¹⁾، ولا شك أنّ إثباته في الوثائق الرسمية من خلال هذا النشاط يشير إلى أنّ استثماراته كانت هامة نسبياً، ولو لم تكن كذلك لما تدخلت السلطة لفضّ بعض نزاعاته التجارية⁽²⁴²⁾.

لم يكسبه العمل في دائرة محمود بن عبّاد الخبرة في إدارة الأموال والأعمال فحسب، بل أطلعه على مزايا خدمة أصحاب النفوذ وما يمكن أن يجنيه من ورائهم. كما حفز لديه هذا العمل طموح الارتقاء متأثراً بشخصية مؤخره ووراثه ونفوذه. وقد تولّد عن امتزاج هذا الطموح بهذا التأثير رغبة شديدة في التقرب إلى السلطة إذ نسج على منوال سيده الذي لا يمرّ يوم إلاّ وتتدغم مكانته لدى أحمد باشا باي ووزيره مصطفى خزندار.

وفعلماً بدأت تتحقّق لنسيم رفعة الشأن والحظوة بتعيينه سنة 1265 هجري

(240) يذكر تقرير نائب الكومسيون المال بتاريخ شهر أيار/مايو 1872، أنّ محمود بن عبّاد أشرف على موارد «سبعين نوع من المحصولات»، لكن سجلات نظام الالتزام المعتمدة في هذه الدراسة لا تثبت هذا العدد، وإن كان حقاً قد وصلت لزمه إلى هذا العدد، فهو لم يجمع بينها في عام واحد، حول لزم محمود بن عبّاد. انظر: أ.وت.، دفتر رقم: 3/3250 من ذكره. وللتقريب يجب التعامل مع المعلومات التي يقدمها التقرير بكلّ حذر، وقد وردت ترجمته في: السوسي، محمد؛ الرحلة الحجازية، تحقيق علي الشوفي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981، ص: 475-505. وحول التعريف بشخصية فيكتور فيلي، انظر: أدناه.

(241) أ.وت.؛ ص: 205، م: 89، و: 24، من نسيم شامة إلى أحمد باشا باي في 23 شوال 1264 هجري.

(242) أ.وت.؛ ص: 208، م: 128، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 26 شوال 1264 هجري.

(1849) قابض أموال الدولة⁽²⁴³⁾، خلافاً لما ذهبت إليه العديد من الدراسات بأن تعيينه في هذا المنصب كان سنة 1859⁽²⁴⁴⁾، بل إن هذه السنة هي تاريخ تعيينه رئيساً على القباض ومديراً للمالية برتبة أمير لواء، بعد أن نُصّب «رئيساً على سائر اليهود في جميع ما يخصهم»⁽²⁴⁵⁾.

وهناك جملة من الوثائق تجعلنا نميل إلى إثبات التاريخ الأول، منها وثيقة تعود إلى سنة 1854 بشير فيها مرسلها فريجة بيشي وكيل محمد بن الشيخ قائد صفاقس إلى حرص القائد نسيم على متابعة «دفع دراهم القباضة» وتذكيره بوجوب إتمام بعض الأقساط من أموال الدولة التي تخلّدت بذمة قائد المكان وتعدّى أجل المحاسبة عليها⁽²⁴⁶⁾.

وثيقة أخرى تعود إلى تاريخ متأخر نسبياً، تتضمّن استفسار الوزارة الكبرى تحديداً عن السنة التي تولّى فيه القائد ناتان شامة مهمة قابض الأعراض، فكانت إجابة أمير الأمراء رشيد كاهية الأوصال بأن المهمة أسندت له عام 1265 هجري (1849) ... بعد أن انتقل أخوه القائد نسيم إلى منصب قابض الدولة ...⁽²⁴⁷⁾.

وكانت الانطلاقة الفعلية لنسيم في عالم المال وتوطيد علاقته بأصحاب السلطة والتفوذ بعد تقلّده لهذا المنصب، الذي استطاع أن يجمع بينه وبين خدمته لابن عياد من جهة، وتابع أنشطته التجارية الخاصة من جهة أخرى⁽²⁴⁸⁾، وهي أعمال ذات مسؤوليات جسام، تتطلب منه قدرة ذهنية وبنية عالية حتى يتمكن من إنجازها والتفريق فيها بما يرضي رؤسائه. ولا شك أن نسيم قد أثبت مقدرة عالية في الإشراف على المهام التي أسندت إليه، إذ لولا حسن أدائه لما ركّز بها.

(243) أ.و.ت؛ م.ت؛ ص: 100، م: 228، و: 13، من أمير الأمراء رشيد إلى الوزير الأكبر في 13 محرم 1289 هجري.

(244) Ganiage, J., «La crise des finances tunisiennes...», *op. cit.*, p. 169-173.

اعتمدت هذه الدراسة كذلك على تقرير فيكتور فبلي الذي سبق وأشرنا إليه.

(245) أ.و.ت، دفتر رقم: 558، سبق ذكره. الإتحاف، ج5، ص16.

(246) أ.و.ت؛ م.ت؛ ص: 39، م: 450، و: 49995، من فريجة بيشي إلى قائد صفاقس بتاريخ 17 رمضان 1270 هجري (1852).

(247) أ.و.ت؛ المصدر السابق.

(248) أ.و.ت، دفتر رقم: 1955 ورقم 1957، سبق ذكرهما.

امكن لنسيم تبعاً لهذه المكانة التي نزلته مرتبة عليا، أن يمتنع البعض من أفراد عائلته بحظوة خدمة الدولة، فبعد تعيين ناتان شمامة قابضاً لمجايي منطقة الأعراض كما سبق وأشرنا⁽²⁴⁹⁾، وقع تنصيب ابنه شلومو⁽²⁵⁰⁾ «قائد الفضة» ليصرف على مداخيل هذه المؤسسة الحديثة التي أطلق عليها اسم «دار الفضة»⁽²⁵¹⁾، ويتابع ما تمثلته متطلبات الدولة من هذه المادة لصنع الأوسمة والتياشين وتحلية الأزياء الرسمية للباي والوزراء وآل البيت وأعوان المخزن⁽²⁵²⁾.

وكما هو بين من خلال هذه الخدمات، اختص أفراد عائلة شمامة بالإشراف على أهم الوظائف المالية للمخزن، لكن دون أن يكون لهذا الإشراف تأثير في أنشطتهم الخاصة في الحقلين التجاري والمالي⁽²⁵³⁾، بل إن حظوظهم تدغمت واستثماراتهم توسعت بإشراف إسرائيل بن شلومو رغم حداثة سنه⁽²⁵⁴⁾ على مصاريف القصر، مع عمه يوسف بن ناتان، وهو ميدان صعب ودقيق لارتباطه مباشرة بالغذاء اليومي للباي وآل بيته وحاشيته، ولا يقدر على التكفل به إلا من توفرت لديه سيولة نقدية هامة لمجابهة كثرة الطلبات وارتفاع أثمانها، ومن تأكد قبل التزامه بهذه المهمة من استرجاع مصاريفه وضمان أرباحه⁽²⁵⁵⁾.

وفي وضع إسرائيل ويوسف شمامة توفرت هذه الشروط، إذ لا شك أن

(249) أ.وت.؛ س.ت.؛ صن: 100، م: 228، و: 13، سبق ذكرها.

(250) عرف في أغلب الوثائق التابعة لقضية نسيم شمامة باسم «مومو بن ناتان شمامة» أو «القائد مومو».

(251) أ.وت.؛ دفتر رقم: 2582، كشف لمصاريف تخص بناء «دار الفضة» «دار السكة» بباردو، بتاريخ 1854-1855. وتحصل شلومو شمامة على قيادة هذه المؤسسة خلال فترة تهيئتها.

(252) أ.وت.؛ دفتر رقم: 1899، محاسبة شلومو شمامة قائد الفضة (المكلف بالفضة) على تصرفه في الفضة المستعملة في مصالح الباي (حروج وأزياء وأوسمة وغيرها)، مع محاسبة الضامين لهذه الأشياء، بتاريخ 1854-1856.

(253) أ.وت.؛ س.ت.؛ صن: 206، م: 91، و: 43، من فصل فرنسا بتونس إلى أحمد باشا باي في 9 محوز/ يوليو 1851. أ.وت.؛ س.ت.؛ صن: 208، م: 129، و: 45، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 14 ذي القعدة 1267 هجري.

(254) أ.وت.؛ المصدر السابق.

(255) انظر ما أوردناه حول لزمة الثقة في باب الثاني من هذه الدراسة «اليهود ونظام الالتزام».

المنصب الذي يشغله كبير العائلة نسيم يساهم بقط كبير في دعم هذه الخدمة وإنجاحها⁽²⁵⁶⁾، ولا نتبعد أن يكون جزء من رأس المال الموظف في هذا النشاط على الأقل هو دعم منه، سواء كان من أملاكه الشخصية، أو من إيرادات الموارد المخزنية، إذ في هذه الحالة بإمكان نسيم أن يفرضهما البعض من هذه الأموال دون أن يترك آثاراً على ذلك، خاصة وأنه المشرف المباشر على الخزينة، وإذا أخذنا في الاعتبار أن جزءاً هاماً من مداخل الدولة التي قبضها خلال هذه الفترة لم يحاسب عليها إلا بعد سنوات طويلة⁽²⁵⁷⁾. كما لا نتبعد أن هذا النشاط الاستثماري الهام كان بتوجيه منه وتحت رعايته ليحصل منه نصيباً من الأرباح⁽²⁵⁸⁾.

كما توصل يوسف بن ناتان في نفس الفترة من توجيه جزء من استثماراته صوب التجارة الخارجية، وأصبح بمعية بعض أفراد عائلته، صهره لياه ومرنخاي ابن أخيه شلومو ودافيد من أبرز تجار هذا الوسط، فقد تمكنوا بين 1272 و1276 هجري (1853-1859) من استثمار أكثر من ثلث مليون ريال، لتصدير القمح

(256) انظر: دواستنا للزمة الثقة بالقسم الذي أقرناه للزم التي انخرط فيها التجار اليهود.

(257) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1900، محاسبة نسيم شامة لزام اللوح والحديد على ما أدله للدولة نحسب وليس على المداخل، ووقعت هذه المحاسبة على ما يبدو سنة 1856 أي بعد ثلاث سنوات من آخر محاسبة. دفتر رقم: 1906، مماثل للدفتر السابق وثقت محاسبته بعد أربع سنوات. وقد أحصينا إجمالاً 13 دفترًا سجل فيها نسيم شامة البعض من الموارد المخزنية، لكن هذا الدفترين 1900 و1906 لم نمر على دفاتر أخرى تتعلق بمحاسبته على لزمه أو على مداخل الدولة، أما بقية الدفاتر الأخرى فأغلبها يتعلق بما ورد على دار السكة من أموال أو معادن ثمينة وقام نسيم بمحاسبة المسؤولين عن هذه المؤسسة. وهنا يدعم الرأي القائل بأنه مزب معه الدفاتر المالية التي تكشف عن سرقاته. حول محاسبة المسؤولين على دار السكة انظر الدفاتر التالية: دفتر رقم: 520، بتاريخ 1860-1862. دفتر رقم: 558، بتاريخ 1860-1861. دفتر رقم: 1861-1862. دفتر رقم: 2577، بتاريخ 1854-1855. دفتر رقم: 2584، بتاريخ 1855-1858.

(258) نورد هذا المعطيات كاحتمال لعدم توفر البيانات على ذلك، فهذا التلاعب يجوز إذا غابت مراقبة قباض الدولة أو تأخرت محاسبهم على الإيرادات والمصروفات كما هو الحال في وضعية نسيم شامة، فالأموال تسجل ضمن المداخل، ثم تخرج لتستمر في مشاريع شخصية دون تسجيلها في دفاتر المصاريف، هذا مع ضمان إرجاعها حتى لا تترك بعض الثغرات.

والشعير والخشاخش ورووس البقر والزيت بكميات هامة، إضافة إلى جملة من البضائع الأخرى لكن بكميات أقل، مثل الصابون ورماد الغاسول والشمع والسمن والجلد⁽²⁵⁹⁾.

ويدو أن التجّاح الذي توصل إليه من خلال مسكه للحسابات المالية خاصة قد أغرى مصطفى خزنदार بأن يتخذة عوناً من أعوانه ويقربه إليه. وهنا افترت المصالح الذاتية لهذين الشخصيتين لتفرز علاقة قامت في بدايتها على ولاء المرؤوس لرئيسه⁽²⁶⁰⁾، ثم أسست لتحالف متين بينهما.

ففي سياق قضية اختلاس محمود بن عبّاد لقسط كبير من أموال الدولة وهروبه إلى فرنسا⁽²⁶¹⁾، بدأ يتضح أمر هذا التحالف، فخزنदार ساقته إلى هذه العلاقة إرادة كسب نسيم لصالحه ليكون سترأ عليه، ومحاولة استغلال الخبرة الهامة لحليفه في ميدان المحاسبات المالية ليدعم بها مكاسبه، خاصة وأن هذا الحليف هو الشخص الوحيد القادر على مده بخفايا ابن عبّاد والأسرار التي لم يقاسمها الوزير تغطية لتجاوزاته. أمّا نسيم فقد قاده طموحه وما تقتضيه مصلحته إلى المحافظة على منصبه ومكانته، مستغلاً هو الآخر مواكبة عن قرب مظالم ابن عبّاد واختلاساته، ومعرفته بأن سياسة التهب التي ضحكت ثروات مؤجره كانت باشتراك مع الوزير وبدفع منه.

انبنى هذا التحالف إذن على انهيار مكانة محمود بن عبّاد، فوجهت كل التهم إليه، وحُمل وحده مسؤولية انتهاك أموال الدولة، وتبعاً لهذا تسنى لخزنदार إبعاد الشبهات عنه بإعانة نسيم شحامة، الذي سخر خبرته وطاعته لفضاء مآرب سيده الجديد، وتسنى له هو الآخر أن «يرث» جزءاً من وظائف ابن عبّاد التجارية، وهو ما تُحيل إليه بعض الوثائق⁽²⁶²⁾.

(259) أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(260) باعتبار أن خزنदार هو المشرف الأول على مالية الدولة.

(261) نقصد أساساً تقرير فليبي ولم نعلمه بدرجة أولى هنا إلا في ما يتماشى ومسيرة نسيم قبل هروبه هو الآخر.

(262) انظر: جدول إحصاء لزم نسيم شحامة وقد اعتمدنا في بسطه على: أ.وت.، س.ت.، ص: 100، م: 225، و: 34، سبق ذكرها.

وسواء «ورث» بعض الموارد المخزنية من مؤخره القديم، أو أحييت إليه، فلا يعدّ هذا إشكالاً حسب اعتقادنا، بما أنّ نسيم هو المؤهل الوحيد لمتابعة هذه الموارد بحكم إشرافه عليها سابقاً، لكن الإشكال يكمن في كيفية الاحتفاظ بها لسنوات عديدة إلى حدّ احتكارها. فهل هذا الاحتكار تأتى من فراغ الساحة التجارية للإيالة من مؤلّين كبار؟ أم هو نتيجة نفوذ نسيم وسلطته في هذا الوسط؟

في الحقيقة تجتمع كلّ هذه الأسباب مع علاقته بأصحاب القرار النهائي في الميدان لتركّز سطوته على هذه الموارد وهيمته عليها. وإذا تمعّن في نوعية هذه اللّزم نلاحظ أنّ نشاطها يرتبط بقطاع التجارة الخارجيّة إلى جانب ارتباطه ببضائع استهلاكية، وفي هذا الترجّحه اختيار حدّته خبرته في الميدان، وإلاّ لما عزف عن توجيه استثماراته صوب اللّزم الريفيّة العديدة الّتي خلفها محمود بن عيّاد⁽²⁶³⁾.

وقد تماثت سلطة الإشراف مع اختياره هذا وقبلته بتجديدها لعقود التزاماته المرّة تلو المرّة، حتّى أصبح محكراً جباية مكوسها على وجه شرعي. فلزّمة الخشب والحديد والدّهن والأدوية⁽²⁶⁴⁾ الّتي افتتح بها نشاطه سنة 1846، مُنحت له مرّة أولى ثمّ جُددت له بعد ذلك لمدّة عامين ومرّة ثانية لمدّة أربع سنوات ثمّ مرّة ثالثة لمدّة عشر سنوات بنفس التعرّ الذي انطلقت منه في السنة الأولى من التزامها والمحدّد بمبلغ 50,000 ريال عن العام الواحد، وقد ضمن في أداء هذا المبلغ مؤخره محمود بن عيّاد آنذاك. وتحيل هذه التفاصيل على بعض الجزئيات الدّقيقة المتعلّقة بمسيرة نسيم التجارية وهي:

- * عدم امتلاكه مبلغاً مالياً يوازي قيمة اللّزمة في بداية نشاطه التجاري.
- * انخراطه لأوّل مرّة في عالم الالتزام كان بتشجيع من ابن عيّاد ودفع منه.
- * علاقته بابن عيّاد علاقة متطورة وأدنى ما يقال بشأنها إنّها مبنية على ودّ وتبجيل، وإلاّ لما أخذ المؤخر بيد أجيره ونعهد بشوية منحقات هذا النشاط في صورة الإخلال به.

(263) أ.وت.، دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(264) يبدو أنّ هذه البضاعة لا تتعلّق بالأدوية كمواد طبّيّة أو بضاعة صيدليّة، لكن على الأرجح يراد بها بعض العقاقير الّتي تستعمل في موادّ البناء والدّهن مثل الصّباغة والشّب وغيرهما.

جدول رقم 40
إحصاء لزوم نسيم شنامة

القيمة	بدايتها	انتهائها	منتها	ثمن/ عام	الجملة
الجيرو والياجور والملح وفندق الفحم	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	
الخل والمكرات (العافرة)	م.غ	جمادى الثاني 1276	م.غ	م.غ	
دار الشريعة المنير	محرم 1270	محرم 1275	5 سنوات	4,800	24,000
دار الشريعة المنير	محرم 1275	محرم 1285	10 سنوات	4,800	48,000
دار الشريعة سوسة	محرم 1270	محرم 1275	5 سنوات	4,000	20,000
دار الشريعة سوسة	محرم 1275	محرم 1285	10 سنوات	4,000	40,000
جمرك المتلعة ونوابه	جمادى الثاني 1274	جمادى الثاني 1284	10 سنوات	351,000	3,510,000
جمرك المتلعة ونوابه	ربيع الثاني 1269	ربيع الثاني 1274	5 سنوات	351,000	1,755,000
جمرك المتلعة ونوابه	صفر 1265	صفر 1269	4 سنوات	351,000	1,404,000
جمرك سوسة	محرم 1275	محرم 1285	10 سنوات	120,000	1,200,000
جمرك سوسة	محرم 1270	محرم 1275	5 سنوات	120,000	600,000
جمرك صفافس	محرم 1269	محرم 1272	3 سنوات	45,000	135,000
جمرك صفافس	محرم 1272	محرم 1278	6 سنوات	45,000	270,000
جمرك صفافس	محرم 1275	محرم 1285	10 سنوات	45,000	450,000
اللوح والحديد والأعنان والأدوية	جمادى الأول 1263	جمادى الأول 1266	3 سنوات	50,000	150,000
اللوح والحديد والأعنان والأدوية	جمادى الثاني 1266	جمادى الأول 1270	4 سنوات	50,000	200,000
اللوح والحديد والأعنان والأدوية	جمادى الثاني 1270	جمادى الأول 1280	10 سنوات	50,000	500,000
الجملة					8,686,000
					1,379,600

- مكنه هذا النشاط من الدخول في ميدان التجارة البحرية بتوريده لأهم بضائع لزمته⁽²⁶⁵⁾.
- علاقته بدوائر السلطة جعلت منه المؤهل الوحيد لمتابعة أنشطة هذه اللزمة وذلك من خلال تجديد عقدها له لمدة سنوات متتالية، دون أن يقع طرحها في السوق للمزايدة العلنية، ودون أن يطرأ على سعرها أي تغيير، وينسحب هذا الإجراء على جميع اللزم التي استثمر فيها بلا استثناء. وهنا تكمن بعض المؤشرات الدالة على خبرته في المساومة التجارية.
- نجاحه في متابعة أنشطة هذه اللزمة مكنه من الحصول على رصيد مالي هام يسر له التّجسس للاستثمار في مجالات أوسع، خاصة بعد أن توفرت له العديد من الفرص بعد مغادرة محمود بن عبّاد السّاحة التجارية للإيالة.
- فادته هذه الخبرة إلى أن يُضيف إلى لزمة الخشب وتوابعها موادّ أوليّة أخرى من نفس النوعية وتماشى معها، وهي الإشراف على لزمة الجير والباجور⁽²⁶⁶⁾، وبالتالي أصبح تبعاً لهذا النشاط أول مزود للدولة وللمقاولي البناء بهذه البضائع التي لها من الزواج السهل ما يساهم في إعادة طلبها من جديد، فسوقها في أوج ازدهاره خاصّة وأنّ وجهتها معيّنة، ولم يخرج إطار استعمالها عن مشاريع أحمد باشا باي⁽²⁶⁷⁾.
- وفي نفس «مجاله الاحتكاري» توصّل إلى متابعة مكوس التجارة الخارجيّة بأكبر موانئ الإيالة، بتمكّنه من لزمة جمرك السلعة وتوابعه، أي تحصيل الأداءات على البضائع العابرة لمينائي حلق الوادي والبحيرة تصديراً وتوريداً، لمدة تسع عشرة سنة على التوالي، ولنفس المدة عَهدت له المهمة ذاتها في ميناء صفاقس، ولمدة خمس عشرة سنة بميناء سوسة⁽²⁶⁸⁾.

(265) أ.و.ث.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(266) لم نطلمنا الوثائق على عدد السنوات التي التزم فيها نسيم لزمة الجير والباجور ولزمة الملح ولزمة فندق الفحم، علماً بأنّ كلّ لزمة مستقلة عن الأخرى.

(267) انظر طلبات الدولة من هذه البضائع في القسم المختص لاستثمارات التجّار اليهود في قطاع التجارة البحرية.

(268) لا بدّ من الإشارة هنا أنّ نسيم شمامة غادر البلاد ولم يستكمل مدة التزامه وبالتالي =

أُتاح له هذا الإشراف الطويل حرية النشاط داخل هذه الموانئ، وتكثيف استثماراته بها دون أدنى مراقبة، بما أنه المأمور الأول عليها ومن حقه أن يحظى بامتيازات هذا القطاع حتى ولو كانت بطرق «لم تجر بها العادة»، فمسؤولياته ومركزه لدى السلطة يسمحان له بأن يشرع لنفسه ما لا يشرعه لغيره من التجار. فقد توصل في غضون بعض الأشهر من سنة 1271 هجري - وليس على مدار كامل السنة - من تصدير كل كميات الزيت التي أعدت للغرض، وفق ستة أوامر سراح تضمنت 321 ألف مطر من الزيت تجاوزت قيمتها المليون ريال (1,056,000 ريال). وتبعاً لهذه الكمية المرتفعة ومبالغها الفخمة عُدد المصنر الأول بالساحة التجارية للإيالة.

ويذكر نائب رئيس الكوميون المالي فيكتور فيلله (Victor Villet)⁽²⁶⁹⁾ حول أرباح نسيم من هذا القطاع أنه «... كان يستغل الإذن بسراح تصدير الزيوت والحبوب⁽²⁷⁰⁾ إلى الخارج فيستلم من الوزارة أمراً بإخراج 10,000 برميل زيت وإصدارها من ميناء سوسة مثلاً ثم بعد مضي بضعة أيام يعلن أن سوسة ليس بها زيت ولكن غيرها من المدن كصفاقس والمهدية والمنستير وتونس بها مخزونات من الزيت ويطلب إذاً أوامر الإذن بسراح التصدير من تلك المدن فيلجئ طلبه ولا تسأله مصالح الوزارة أن يرجع الأوامر الأولى فيستعمل جميع الأوامر وهكذا بدلاً من أن يصنر 10,000 برميل يصنر 20,000 برميل ويقبض عليها كلها مكوسها ولا يثبت بسجل الحكومة إلا مكوس 10,000 مطر فقط. فهذه الوسيلة في توفير الزبح بسرقة الدولة لم تكن لتتجح لو لم يكن الوزير الأكبر مشاركاً في العملية...»⁽²⁷¹⁾.

- فهو لم يحاسب على المداخل النقدية التي تأتت منها ولا على ما آذاه للدولة من بضائع. ومن هنا ثبت عليه تهم اختلاس أموال الدولة.

(269) هو المتفقد العام للمالية بفرنسا، وقع إلحاقه بالبلاد التونسية وكلف بمهمة نائب رئيس اللجنة المالية الدولية بين 1869 و1874، وخلال مهمته قُدم تقريرين حول الاضطرابات المالية بالإيالة الأول بتاريخ أيار/مايو 1872، والثاني بتاريخ كانون الثاني/يناير 1874.

(270) حسب سجلات المتجر لم يصدر نسيم شقاعة بين 1271 و1276 هجري سوى 1,000 فيز من الفصح، بلغت قيمة تذاكر سراحها 20,000 ريال، وهو مبلغ قليل مقارنة بتذاكر سراح الزيت. انظر أ.بوت، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(271) هذا النص منقول عن تقرير فيلله حول أسباب الاضطرابات المالية بإيالة تونس بتاريخ أيار/مايو 1872، ترجمة الأستاذ علي الشقوفي وورد في: الشنوسي، محمد، الرحلة =

كما حصل نسيم في نفس التاريخ على لزم الخلّ والمسكرات والشريحة بأهمّ حواضر البلاد (الحاضرة، سوسة، المنستير) لمدة لم تقلّ عن خمس عشرة سنة، محافظاً على نفس الأسعار التي اقتناها بها أوّل مرّة⁽²⁷²⁾. ولم تقتصر مرافق استثماراته على هذه الأنشطة فحسب، بل أضاف إليها سلعاً استهلاكية أخرى لها قيمتها في أسواق الإبلالة مثل الملح والفحم والصابون الطري بالحاضرة.

وسواء كانت كلّ هذه الاستثمارات له أو لخزندار أو لهما بالاشتراك معاً⁽²⁷³⁾، فإنّ حجمها ومدة العمل بها يُوحيان بأنّ نسيم سلطة ونفوذاً مارسهما في هذه الحقول التجارية وغنم منها، واستطاع خلال سنوات قليلة تجميع ثروة طائلة أقرض منها الدولة 19 مليون ريال لمجابهة عجزها المالي⁽²⁷⁴⁾، وهو ما زاد في علوّ مرتبته لدى السلطنة.

ويكشف إقدامه على هذا الإقراض عن معطى تاريخي هامّ وهو حرية التصرف في أمواله واستقلاله بها، ولا ينطبق هذا على نسيم فحسب بل على أصحاب الأموال من التجار اليهود ككلّ، فأموالهم لم تعد على ذمّة الباي وسلطته، بما أنّ المخزن ذاته أحاطهم بالرعاية والحماية من جميع الانتهاكات بقانون إلغاء عهد الذمة. وتبعاً لهذا الإجراء تغيّر موقف اليهود من الدولة كما تغيّر موقفها منهم، فانفشت عنهم غيوم الخوف من مصادرة أموالهم وثرواتهم التي كانت تتبعهم بين الحين والآخر.⁽²⁷⁵⁾

كما يوحي لنا منح هذا القرض بتحدّي نسيم لمن هم في مكانته لدى المخزن، بل أراد الاستعلاء عليهم جميعاً، فهو أوّل من بادر بسط يديه لأصحاب السلطنة والملك وخلصهم من براثن الاحتياج. وهو استعلاء أيضاً على جميع أثرياء

* الحجازية، تحقيق علي الشوفي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981، ص 494-495.

(272) راجع الجدول السابق.

(273) Ben Rejeb, R., «Exportations et exportateurs...», *op. cit.*, p. 209-210.

(274) أ.و.ت.، دفتر رقم: 558، الديون التي على الدولة وبيان التفاتر المصادرة من الباي والتذاكر التي كانت بيد أربابها والتي وقع استخلاصها من الدراهم المقرضة. وإبرام الدولة عقد مع القائد نسيم مدير المال ورئيس القباض بتاريخ صفر 1277 هجري .

(275) Larguèche, A., «Nasim Shammâma...», *op. cit.*

اليهود قرانة وتوانسة على السواء كعائلة لمبروزو ويوكارة وليفي وعثال أو عائلة ناطاف التي أصبحت هي الأخرى من العائلات المخزنية بثراتها ورفعة شأنها. ففي هذه الفترة بالذات أرسل طليبة لمتجر موريس ماير (Maurice Mayer) وهو من أبرز متاجر الحلبي والمجوهرات بباريس بعدة قطع من الثعب الخالص موشاة بمختلف المعادن الثمينة تصنع له خصيصاً حسب مواصفات محدّدة، قدمها قرباناً إلى المعبد اليهودي بالحاضرة، ترخماً على روح زوجته عزيزة وإحياء لذكراها⁽²⁷⁶⁾. وليست هذه القطع بالمجوهرات العادية فضخاتها تُبالغ فيها، ولا ندلّ إلا على ثراء فاحش، فإلى جانب كثرتها العددية فإنّ أصغرها تجاوز طوله الخمسين سنتيمتراً، وأكبرها بلغ طول قطره المتر، ومن فرط ما شذت إعجاب الذين شاهدها سواء من ناحية الذوق الفني لصانمها أو من ناحية قيمتها المالية، علقت على يهرجها الصحف الفرنسية بباريس، وأشادت بجود صاحبها وسخائه، وحبر وصفها أربع صفحات من الحجم الكبير⁽²⁷⁷⁾.

سمحت له كثرة أمواله كذلك من اقتناء العديد من الدور الفخمة ذات المساحات الكبيرة خاصة بعد قرار السماح لليهود والأجانب بكتب أملاك عقارية، وظف البعض منها للكراء والبعض الآخر استغلها لإقامته واستجمامه. وقد بلغ عدد هذه العقارات 65 عقاراً، توزعت بين الحاضرة وحلق الوادي والمرسى وأريانة ومتونة والمحمدية⁽²⁷⁸⁾.

لم يتمتّع نسيم طويلاً بالمجد الذي بلغه، والعز الذي حققه، فقد ساوره خوف مرعب على شخصه وماله بانتفاضة علي بن غداهم التي أدت إلى إفشال

(276) توفيت على ما يبدو بين سنتي 1857 و1858. وقد ارتبطت بحياة نسيم ثلاث نساء لهن نفس الاسم، فأنه تدعى عزيزة كما سبق وأشرنا، وزوجته التي خلّد ذكرها تحمل الاسم ذاته، وحفيدة أخيه ناتان التي متعها بالجزء الأكبر من ثروته سببت كذلك بنفس الاسم. واسم عزيزة في حدّ ذاته يحيل في بعض مضامينه إلى العز والمجد. فهل كان لها هذه النسوة تأثير في حياة نسيم ومسيرته الذاتية؟ قد تعرّض إلى بعض هذه التفاصيل في دراسة كتّا قد بدأنا حول «أسماء وألقاب اليهود بالبلاد التونسية» وشذت انتباهنا لما وجدنا فيها من أبعاد عميقة ودلالات ذات مغزى.

(277) A.A.I.U., A.I.F., «Munificence pieuse à Tunis», n° 9, septembre 1860, p. 518-521.

(278) أ.وت؛ م.ت؛ ص: 101، م: 231، و: 335-350، إحصاء أملاك نسيم شامة.

التجربة الإصلاحية وتعليق العمل بالقوانين الدستورية سنة 1864. وقد طالب المتفضون بعزل الوزير مصطفى خزندار لتسببه في الاضطرابات المالية والانحطاط الذي آلت إليه البلاد جزاء سرقاته وسطوته على الموارد المخزنية. كما أشير بأصابع الاتهام إلى توزط نسيم في إفلاس الخزينة وتحريضه للباي على مضاعفة مبلغ مال الإعانة من 36 إلى 72 ريالاً، وهو السبب المباشر لاندلاع فتيل الانتفاضة⁽²⁷⁹⁾.

ويصف ابن أبي الضياف بألم واضح ما وقع لنسيم في هذه الفترة مصوراً إحباطه النفسي وانهيار معنوياته، وميزناً ساحته من كلّ دس، ومشيداً في ذات الوقت بنصح عمله للدولة، يقول: «... وفي محرم 1281 هجري (حزيران/يونيو 1864) وقع لرئيس اليهود وكبير قباض الدولة القائد نسيم بيشي خوف عظيم، حتى كاد أن يخرج من ربة العقل. وذلك أن الرجل من خدام الدولة خلفاً عن سلف⁽²⁸⁰⁾، وله في خدمتها اليد البيضاء... شهرته بالغنى ووجود الناص بداره حديث أهل البطالة والحداد... وشاع في العام والخاص أنه أول من أشار بالزيادة في مال الإعانة، وسمعت منه استحسان تضعيفها وأنه لا ضرر في ذلك، وللقباض فائدة تخصهم في أمثال هذه الأمور⁽²⁸¹⁾. وبلغه أن بعض الرعاع من أخلاط زواوة يتوعدون الهجوم على داره لقتله، وأخذ ما يجدونه من ماله، فصار يختفي في مواضع مبيتة، ولا يكاد ينام إلا بين طائفة من أتباعه بسلاحهم. وماء حاله، فأتى الباي وقال له: «أنا خديمك وخديم آبائك وابن خدامك، وأخلاط العاقبة يتعذر الاحتفاظ بهم، وإني أخشى الموت من الجزع. اطلب أن تبقي على رمقي

(279) الإتحاف، ج5، ص114.

(280) لم نثبت الوثائق الإدارية والجبائية المعتمدة في هذه الدراسة توارث عائلة شمامة خدمة المخزن أباً عن جد، وقد سبق وأشرنا إلى هذا المعطى في معرض حديثنا عن انحطاط نسيم في خدمة الدولة.

(281) يستدرك أحمد ابن أبي الضياف ليؤكد أن الإشاعات التي راجت ما هي إلا الحقيقة التي أسر بها نسيم في مجلس الباي، حيث يقول في موضع آخر من مؤلفه: «ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الأمر العظيم والمرتبى الضعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في المجلس، وكان كمن سكت ألفاً ونطق خلقاً: «إن الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزداد عليه مثله، ويكون هاتماً في سائر بلدان المملكة، ومن غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع... وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقباض نسيم بيشي...». الإتحاف، ج5، ص114.

بتسريحه للسفر». وأتى بأزمته وطلب الحساب، فرق الباقي لحاله وأمر بمحاسبته⁽²⁸²⁾ وسرحه للسفر... نقي العرض من دنس الخيانة على أن يرجع لمسقط رأسه الذي هو أعزّ البقاع عنده⁽²⁸³⁾، لكنه خرج ولم يعد... خوفاً على نفسه. وله العذر الذي لا ينكره منصف، لأنّ الزجل منعم عليه بالرزق، وكلّ ذي نعمة محسود. والمجلس متوقّف والأمن غير محقّق، بل المحقّق الخوف... ومن وجهه ملاماً على هذا الرجل، الذي أدين الله بأنّه من الذين قال فيهم: ﴿وَيَنْ أَهْلِي الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْتِيَهُمْ يَنْظُرُوا إِلَيْكَ وَبَيْنَهُمْ مَنْ إِنْ تَأْتِيَهُمْ يَنْظُرُوا لَا يُؤْذُونَ إِلَيْكَ﴾⁽²⁸⁴⁾، بدعوى الزهد في حبّ الوطن فقد ظلمه...⁽²⁸⁵⁾.

سافر نسيم إلى فرنسا حاملاً معه كلّ أمواله وأمتعته ما عدا الذي لا ينقل، واستقرّ بباريس في حيّ من أحيائها الفخمة⁽²⁸⁶⁾، مستقداً معه عشرة من أقربائه، زوجته الثانية استير وتدعى نورة، وعزيزة حفيدة أخيه وأفراد عائلتها، وموشي شامة وابنه نسيم، كما التحق به سكرتيه الأول يعقوب بن أبرهام شامة، وسكرتيه الثاني يوسف بن نانان ببس، واحتضنهم جميعاً بمقرّ إقامته⁽²⁸⁷⁾.

رأت الدولة في مدّة غياب نسيم أنّ من مصلحتها إسناد منصب رئيس القباض ومدير المالية إلى شلومو بدلاً من عمه. لكن فشلت في اختيارها هذا، ذلك أنّ شلومو لم ير بدأً من استغلال منصبه وعلاقته بالسلطة وبأعوان عمه ووكلاته ليحوّل لحسابه الخاصّ بين 1864 و1866 مبلغاً مالياً قدر بأكثر من عشرة ملايين ريال من أموال الدولة، وفرّ إلى جزيرة كورفو حيث استقرّ بها نهائياً⁽²⁸⁸⁾.

(282) لم تثبت دفاتر مداخل الدولة ومصاريفها هذه المحاسبة كما سبق وذكرنا.

(283) يقصد هنا بمسقط رأسه البلاد التونسية.

(284) قرآن، سورة آل عمران، الآية 75.

(285) الإتحاف، ج5، ص166.

(286) قلن هو وأفراد عائلته الذين التحقوا به بعسكرة كاتبة بنهج الفوريو ملتت هونوري عند 47، كما جاء ذكر ذلك في وصيته التي كتبها بمقرّ إقامته في 22 أيلول/سبتمبر 1868.

(287) ذكرت هذه المعلومات كذلك في وصيته.

(288) أ.و.ت، ص1؛ ص226؛ م 104، و: 87-92، نسخ من تقارير الفصليّة الإيطاليّة بتاريخ 3 معرم 1290 هجري.

لم يُعرف عن نسيم على امتداد فترة إقامته بباريس التي تواصلت إلى سنة 1870 استمَارَ في المجال التجاري أو المالي، وبدلو أنه عزف عن العمل واختار الثقاعد محافظاً على ثروته وأملاكه هناك. وقد حفزه هذا العزوف عن الأنشطة التجارية إلى نسج علاقات على مستوى مغاير، حيث ركّز أعماله التطوعية في نشر الكتب العبرية ودعمها بأمواله الخاصة، كما تمكّن من إقامة علاقات مع رجال الدين اليهود بباريس وبالقدس.

وقد تميّزت السنوات الأخيرة من حياته بحدثين هامين، الحدث الأول هو طلاقه من زوجته الثانية استير قبيل تحريره لوصيته وهو الحدث الثاني والأهم. كتب هذه الوصية في 22 أيلول/سبتمبر 1868، بخط يده وباللغة العبرية - عربية، مركّزاً على أنه في أنتم مداركه العقلية، وقد تضمنت تقسيمه لثروته إلى ثلاثة أجزاء أوصى بها إلى من جمعه بهم حب كبير:

الجزء الأول لعزيزة حفيدة ناتان شامة، وابنها نسيم بدرجة أولى، إذ عاد لهما النصيب الأوفر من الإرث.

والجزء الثاني من ثروته من به على أقربائه وبعض مساعديه ونخبة من رجال الدين اليهود بتونس وباريس والقدس.

أما الجزء الأخير فقد أوصى به لإقامة مشاريع خيرية، ووزّعه على مدن احتفظت بذاكرة الشتات اليهودي وهي القدس والخليل وصفد وطبرية. وكأنه أراد بعلاقاته ووصيته أن يبلغ العالمية⁽²⁸⁹⁾.

تحصل على الجنسية الإيطالية بعد استقراره بليفورنو حيث توفي في 24 كانون الثاني/يناير 1873 عن سنّ ناهز 68 عاماً، ونقش على قبره عبارات تمجّد رفعة ومكانته وتشيد بكرمه وسخائه وأعماله الخيرية⁽²⁹⁰⁾. وكشفت وصيته عن الحجم الحقيقي لثروته التي أغرت أصحاب السلطة بالإيالة، فرفعت قضية للمطالبة باسترداد الأموال التي كان قد اختلسها، وفي الحقيقة ليست قضية في هذا الغرض، بقدر ما هي قضية للحصول على نصيب من الميراث.

(289) استقينا هذه المعلومات حول نسيم شامة من وصيته. أ.وت؛ س.ت؛ ص: 246، م 104؛ و: 15، نسخة معربة من وصية نسيم بتاريخ 24 شوال 1292 هجري.

(290) وردت هذه العبارات باللغة الإيطالية، وقد جاء فيها ما يلي نصّه:

ورغم كثرة المصاريف التي أنفقها الوكلاء في القضية وعلى رأسهم الفريق حسين، ورغم المحاولات المتكررة من السلطة لإيجاد صيغ من التفاهم والحلول المشتركة مع الورثة للتنازل عن حقهم في الميراث⁽²⁹¹⁾، فإن القضية قد طالت، ولم تحسم نهائياً إلا بعد انتصاب الحماية، حيث وُجد حلّ توفيقيّ على يد القضاء الفرنسي استفاد منه خاصة الورثة الشرعيون. ولم تحط هذه القضية من شخصية نسيم شنامة بل دغمتها وأصبحت مسيرته بمثابة الأسطورة، وبحقّ مكنته من أن يكون ذاكَ اليهودي العالمي.

إن أبرز ما تميزت به مسيرة هذه العائلات التي ارتقت إلى مصاف الثخب النصارى بدوائر الحكم والقوّد، خاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وهذا طبيعي إذا انطلقنا من الوضع القانوني لأفرادها باعتبارهم محميين، سواء كدنيين في حماية الذابات ثم البايات الحسينيين، أو عندما تعلق مصير بعضهم بحماية قناصل القوى الأوروبية المتواجدة بالبلاد.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أنّ هذه الثخب كانت أساساً أجنبية الأصول، ثم شملت عناصر محلية تمكنت بفضل نشاطها التجاري والمالي أن تُثبّت مكانتها في الساحة الاقتصادية للإيالة، وتبعاً لأزدهارها تحدّد موقعها من السلطة وأصحابها. غير أنّها عندما «تونس» بدأت تتطّلع أكثر فأكثر إلى التوجه نحو الغرب، سواء في تحالفاتها المصلحية أو السياسية أو حتى الثقافية. لكن هذا التحول إن خدّم مصالح نخب المال والجاه من اليهود، فإنه عمّق الهوة بينها وبين أغلبية الطائفة المحلية التي ظلّت تروح تحت نير الفقر والجهل والإقصاء.

Nessim Samama distinto per i natali illustre per le opere dotto nelle sacre carta fu insignito del titolo di rabbino nelle finanze esperto sali' a tesoriere nella Reggenza di Tunisi fu operoso infaticabile onesto acquisto' onori e dignita' fu Caid e Generale per torbidi della patria muto' cielo riscosse ovunque stima e affetto fu Conte Italiano generoso benefico' largamente I poveri a Tunisi a Parigi a Livorno alimento' intere famiglie visse sessantotto anni mori' il di' 24 gennaio 1873 lasciando monumenti imperituri della sua illuminata carita' splendidi e numerosi legati ora egli riposa nel soggiorno dei beati.

Attal, R., *Le caïd Nessim Samama, op. cit.*, p. 21.

وردت في:

(291) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ م.ت؛ ص. 258؛ م. 105؛ و. 35؛ تقرير حول إرث نسيم شنامة، بتاريخ 20 ذو الحجة 1300 هجري.

ونُحِيلنا هذا الطّرح إلى أنّ النّخب الاقتصاديّة اليهوديّة أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر بمثابة «الجماعات الضّاغطة» (*Groupe de pression*) في البلاد، ذلك أنّ مفهوم هذا المصطلح يشير إلى بعض الممارسات الخفيّة والعلنيّة، الّتي تفرضها فئات اجتماعيّة معيّنة على السّلطة لتكون قراراتها وأفكارها وتوجهها السّاسي في مصلحة هذه الجماعات وفي خدمتها، وتستعمل لتحقيق مآربها من وراء هذا الضّغط بدرجة أولى نفوذها المالي وسيطرتها على القطاعات الاقتصاديّة أساساً⁽²⁹²⁾. ونطرح هذا المعطى بحكم أنّ التّفوّذ الاقتصادي لبعض كبار التجار من اليهود قد جلب إليهم الأنظار، وأصبحوا قطب جذب ومحلّ صراع بين ممثلي الدّول الأوروبيّة الّتي رأت من خلال ضمّهم إلى حظيرتها تواصلًا لمصالحها بالإيالة، وبين السّلطة السياسيّة المحليّة الّتي تريد المحافظة عليهم ضمن دائرة سيادتها ونفوذها لما يقدّمونه من خدمات.

(292) حول دور هذه «الجماعات الضّاغطة» في تحديد وتوجيه سياسة بعض الدّول، انظر:

Rouvier, C., *Sociologie politique*, éd. Litec, Paris, 1998, p. 155-213. Ouzan, F., *Les juifs dont l'Amérique ne voulait pas (1945-1950)*, éd. Complexe, Bruxelles, 1996, 192 p. Meynaud, J., *Les groupes de pression*, éd. Presses de la Fondations Nationales des Sciences Politiques, Paris, 1971, 74 p.

الخاتمة

أوضح من خلال هذه الدراسة التي أفردها للبحث في الأدوار الاقتصادية لنخب الأقلية اليهودية بإيالة تونس في الفترة الحديثة، أنّ هذه الأقلية التي عدت من أقدم الأقليات تركزاً بالبلاد كان لها نشاط متميز بؤاها مكانة هامة في الوسط الاقتصادي للإيالة، ومكّنها من تجاوز وضعها العددي كأقلية، وتجاوز وضعها القانوني الذي طوّفته جملة من القيود الدينية والاجتماعية في صلب مجتمع الأغلبية. لكن لم يبرز الوزن الحقيقي لأنشطة هذه الأقلية بالثقل الذي لاحظناه، وبالمستوى الذي خوّل بعض أفرادها التّفاذ بعمق في أغلب المرافق الاقتصادية والمالية للإيالة، إلّا في الفترة التي امتدّت من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر.

وقد أكّدت الإحصاءات الرسمية لهذه الفترة اعتلاء السّاحة التجارية للإيالة نخب من التجار اليهود، كما أثبت العديد من البيانات أنّ النشاط الذّووب والمتزّرع لهؤلاء التّجار، حفزهم على منافسة نظرائهم من أفراد الجاليات الأخرى والتّقدّم عليهم في كثير من الأحيان. وكشف الانخراط في مرافق نظام الالتزام من ناحية، والاستثمار في قطاع التجارة البحرية من ناحية ثانية عن هذا التّفوق الذي لم يكن ظرفياً أو مقترناً ببعض الفترات كفترات الأزمات، بل كان متواصلاً ومستمرّاً دون أن يتراجع نفعه أو يتعرّض مساره.

وقد بدا لنا على ضوء هذه الأنشطة الهامة وكأنّ هناك توزيع أدوار أو اقتسامها بين النخب التجارية اليهودية عامة للاستثمار في هذين الموردين اللّذين يعدّان من أهمّ الموارد المالية للمخزن. فبينما اهتمّت النخب اليهودية المحليّة أو اليهود «التّوانسة» ببعض حقول نظام الالتزام والإشراف على إيرادات المخزن منها، وجّهت النخب القرية وبعض العناصر الأخرى من اليهود الأوروبيين استثماراتهم صوب مرافق التجارة البحرية.

ولا نخال حسب ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة أن توزيع هذه الأدوار كان مفتعلاً أو مخططاً له، بقدر ما كان عفويًا ومستمدًا من طبيعة كل طائفة وتقاليدها.

فإذا انطلقنا من اعتبار أن اليهود «التوانسة» هم من أقدم المجموعات اليهودية تركزاً بالبلاد، ومن أكثر العناصر تأقلاً مع المجتمع المحلي واندماجاً في صلبه، فمن البديهي أن تستهويهم الأسواق المحلية ويشدّهم العمل ببضائعها والاستثمار فيها. لكن هذا النشاط الذي تماشى مع وضعهم كمحلّين لم يقطع أمامهم الطريق نهائياً للولوج في عالم التجارة البحرية. وتركز نقل مشاركتهم في هذا القطاع بصفة شدّت الانتباه مع بداية القرن التاسع عشر، في إطار توجه سياسي وتجاري سبّره حمودة باشا باي وقاده مع الصفوة من حاشيته للنهوض بالاقتصاد، ودعم قدرات النخب المحلية إجمالاً.

أما النخب التجارية القرنية أو من انتمى إلى هذه الطائفة من اليهود الأجانب، فقد كان توجيههم واضحاً منذ بداية علاقتهم بالساحة التجارية للإيالة، أي مع مطلع القرن السابع عشر على أدنى تقدير، ذلك أن أغلب استثماراتهم بأحجامها المختلفة ركزت بقطاع التجارة البحرية انطلاقاً من الموانئ المحلية التي أمنت لهم استثماراتهم في الميدان الذي أطلقت عليه بعض الكتابات «فدية» أسرى القرصنة أو «تحريرهم»، ويسرت لهم نفس هذه الموانئ نشاطهم في التبادل السلمي مع البلدان الأوروبية بحكم مواقعها القريبة من أهم المراكز التجارية بالمتوسط.

وإذا كان تقلّد مجموعة قليلة العدد من نخب هذه الطائفة بعض وظائف نظام الالتزام فإن ذلك لم يتعدّ اختصاصهم في مرافق التجارة البحرية، خاصة بانتمائهم إلى مؤسسة دار الجلد وهي المؤسسة المخزنية الوحيدة في تلك الفترة التي كانت علاقتها وطيدة بقطاعي التصدير والتوريد، واستمرّ عمل هذه النخب بهذه اللزّمة ما يناهز القرن، إلى حين انقلاب موازين القوى داخل الساحة التجارية للإيالة مع بداية القرن التاسع عشر، حيث آلت خطوة هذا الإشراف إلى النخب اليهودية المحلية.

وقد مثلت الأنشطة العديدة التي أفرزها كلّ من نظام الالتزام وقطاع التجارة البحرية، المجالين الواضحين اللذين تمكّنا عبرهما من تتبع وضعية أصحاب الأموال والأعمال من اليهود داخل الأقلية اليهودية وداخل مجتمع الإيالة ككلّ. ولاحظنا أن مسار هذه النخب تدرّج نحو مدّ تصاعدي أهلها للقيام بدور ريادي في

ميدان الاستثمارات التجارية، وتساهم بقسط هام إلى جانب نخب الجاليات الأخرى في توسيع المجال البحري لإيالة تونس في اتجاه مراكز التجارة العالمية بحوضي المتوسط.

وخولنا الرصد الدقيق والموضوعي لمختلف أنشطة النخب اليهودية التمكن في حقيقة تطبيق قانون عهد الدّمة ووضع الذّقين داخل المجتمع الإسلامي، كما مكّنتنا من إعادة النظر بصفة جذرية في الصورة السّلبية التي علفت بمسارهم، وجعلت منهم عناصر دويّة ومهشّة وغير فاعلة. وإذا انطبقت هذه الصّفات على الفئات الدّنيا وحددت وضعهم في عالم الأقليّات داخل المجتمعات الإسلاميّة والمسيحيّة على السّواء، فإنّها لم تنطبق على النّخب من التّجار اليهود، الّذين استطاعوا بثرانهم وجاههم فكّ قيود عهد الدّمة، والتمنّع بمكانة متميّزة بين مجمل النّخب الّتي كانت تدور في فلك السّلطة السيّاسيّة.

ويحيلنا هذا المعطى الأساسي على النظام الاجتماعي السيّاسي الّذي ربط السّلطة بالمجتمع في تلك الفترة، وعبر عن نمطه بوضوح تامّ نظام الالتزام كنظام ماليّ أدرجه المخزون ضمن نُظْمه لدعم إيراداته التّقديّة، وقد لعبت فيه النّخب المحليّة المسلمة واليهوديّة دوراً هاماً خاصّة بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وكشف هذا النظام القائم على جباية الأموال عن قدرة النظام السيّاسي على التكيّف مع مقتضيات القاعدة الاقتصاديّة، ذلك أنّ المقياس الرّئيس لتوزيع اللّزم أو منحها كان اقتصاديّاً بالأساس، وهو ما خوّّل النّخب اليهوديّة أن تتراكم لديها السيولة التّقديّة الّتي كانت قوام المعاملات والمبادلات التجاريّة في فترة انفتاح الأسواق المحليّة على الاقتصاد المركّبي، كما ساعدها هذا المخزون التّقدي على أن تتبوأ مكانة متميّزة على السّاحة التجاريّة للإيالة.

ويعكس هذا النمط المبني على تقريب السّلطة لنخب المال وبناء علاقات تعاقدية معهم، النمط الاجتماعي السيّاسي الّذي كان رائجاً داخل الإمبراطوريّة العثمانيّة والمقام على أساس الملل، فنظام الملة لم يكن تمييزيّاً إلّا على مدى ولاء الملة للسيادة الإسلاميّة، وهو ما مكّن الأقليّات الدينيّة في الإيالات العثمانيّة من مجالات واسعة للاستقلال بتسيير شؤونهم الخاصّة حسبما تقتضيه أعرافهم وتعليمه قيمهم الدّينيّة ونواميسها.

ومقابل هذا الاستقلال استفادت السلطة أياً استفادة من هذا الولاء المعلن، وتأنت استفادتها من جباية الأموال، ومن العائدات عن الاستثمارات التجارية للنخب اليهودية التي توزعت أنشطتها على أغلب الحقول الاقتصادية الاربعة.

وإذا قبلنا بالمعطيات التي ركزت على أن إيالة تونس قد اندمجت خلال الحقبة العثمانية في اقتصاد السوق ونمطه المركبيلي، فينبغي أن نشير إلى أن الأنشطة التجارية لنخب المال من اليهود على النطاق الخارجي، ولا سيما أنشطة النخب القرنية، كان لها دور كبير في هذا الاندماج، وبالتالي كان إسهامها متقدماً عن إسهامات بعض النخب الأخرى التي نشطت في نفس المجالات وخلال نفس الظرفية في انفتاح أسواق الإيالة على حركة التبادل السلمي بالمتوسط أكثر من ذي قبل.

ومثلما كان للعثمانيين دور هام في إدخال التقنيات الحديثة في مجال الأسلحة والنظم الإدارية ومؤسساتها، فإن النخب القرنية أساساً قد أتاح لها نشاطها الكثيف والمتواصل بمراكز التجارة العالمية، أن تواكب عن قرب تطور التقنيات الحديثة في شتى الحقول التجارية وميادين المحاسبات المالية، الأمر الذي حوّلها أن تكون من أكثر النخب تعاملًا بها في الأسواق المحلية. ولا نزوم في هذا الإطار التأكيد على أن هذه النخب قد تفرّدت لوحدها بإدخال هذه التقنيات إلى أسواق الإيالة، بقدر ما نؤكد على حذق عناصرها للمهارات التجارية، وسرعة تأقلمها مع المستجدات التي تفرض نمطها الأسواق العالمية.

وتبعاً لهذا اتصفت الأنشطة الاقتصادية للنخب اليهودية وخاصة التجارية منها بحرية الحركة وسرعة دوران رأس المال، اللذين توصلت من خلالهما إلى تحقيق نجاحات متتالية ومستمرة انطلاقاً من استثمارات مضمونة الأرباح، وتوظيف لعلاقات مشمرة، توجيهها شبكات تجارية من الداخل وفي الخارج تزيد في دعم مكاسب المنخرطين فيها.

ولا شك أن نجاح كبار التجار اليهود في تحقيق مكاسب هامة كان أساسه القوي خبرتهم المتميزة في الميادين التي استثمروا فيها أموالهم، وقد تأنت لهم هذه الخبرة نتيجة تعايشهم بين العالمين الإسلامي والأوروبي وانماجهم في مجتمعاتهما، إلى حد أن شخصيتهم وُسمت بازواجية حضارية جعلتهم في إمام

يكاد يكون تاماً بالكيّات التعامل التجاري، وأدقّ المعاملات الماليّة في كبريات المراكز التجارية بحوضي المتوسط.

كما تتّضح هذه الخبرة من خلال مرونتهم في التعامل المالي والتجاري، أخذاً بقاعدتي التخفيض في أسعار البضائع مقابل بيعها بكميات كبيرة، أو التيسر في السداد والدفع المؤجل، إضافة إلى محافظتهم على رأس المال المتأتي من توافر السيولة النقدية، أو الذي يوفره غالباً المخزون القدي المكثز.

ولم تكن المكاسب المادية التي تحققت لكبار تجّار اليهود وأصحاب الأموال منهم في إيالة تونس خلال الفترة الحديثة لتستمرّ، لولا وجود مناخ لاهم تجارتهم وتمائى مع استثماراتهم ودعّمها. وهو مناخ لم يتوفّر لهم في أغلب الفضاءات التجارية الأوروبية، حيث كان إقصاؤهم منها متواتراً إلى حدود السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر.

وسواء في ظلّ سلطة الدايّات، أو في ظلّ سلطة البايّات الحسينيين كانت النخب التجارية اليهودية في قلب الحركة التبادلية للإيالة، وفي صميم دورتها التجارية، وقد مهدت لها هذه المكانة سبل إنجاح مشاريعها الماليّة، ويسّرت لها طرق ارتقائها إلى نفس مرتبة العائلات المخزنية وحضوتها لدى أصحاب السلطة والتفوذ.

وفي إطار هذه الخطوة ذهبت إحدى الدراسات التاريخية إلى أنّ «صعود» النخب اليهودية قد افترن باستئثارها بالأزمة الماليّة التي شهدتها الإيالة في أواسط القرن التاسع عشر واستغلالها للنتائج التي ترتبت عليه، ومن وجهة نظرنا بصحّ هذا المنحى إذا توافرت إحدى الحالات التالية:

الحالة الأولى، إذا كانت النخب اليهودية بعيدة عن الساحة التجارية واستفادت مباشرة أو بدرجة أولى من هذه الأزمة.

الحالة الثانية، إذا كانت ضروب هذا الاستغلال مقتصرة على النخب اليهودية فحسب، أي أنّها استغلّت لوحدها ظروف هذه الأزمة، واستاثرت بما ترتب عليها من نتائج دون غيرها من النخب التجارية الأخرى.

الحالة الثالثة، إذا كانت النخب اليهودية هي المتنبّية المباشرة في إحداث الأزمة الماليّة.

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة العمل التجاري تخوّل المستثمرين فيه استغلال كلّ الفرص التي تعترضهم لتدعيم مكاسبهم وتنمية رؤوس أموالهم، وهو توجه مشروع باعتبار أن الأزمة في حدّ ذاتها فتحت أبواباً لمشاريع استثمارية عدّة أمام كلّ التجار المتواجدين بالسّاحة التجارية والمالية للإيالة، لكن لم يتمكن من اقتحام هذه المشاريع إلا من ساعدتهم قوّة رساميلهم على مواجهة متطلباتها المادية الكبيرة، وكانت التّخب اليهوديّة من ضمن التّخب التجاري الأخرى المحليّة أو الأجنبيّة التي شاركت في هذه المشاريع سواء بالإقراض المالي أو بالاستثمار التجاري أو بقضاء الحاجّيات المادية لأصحاب السّلطة.

وإذا كانت استفادة هذه التّخب من هذه المشاريع كبيرة وأثارت انتباه الملاحظين فلأنّ استثماراتهم هي الأخرى ذات حجم هامّ، وهنا أيضاً يّضح دور الخبرة والحنّ التجاري اللّذين يحوّلان الزّهان إلى ضمان. ورغم هذا لا يمكن اعتبار أن التّخب اليهوديّة كانت لها استفادة مباشرة، بل أن المستفيد الأوّل والمباشر هو المخزن، بما أنّ استثمارات التجار هامة قد دارت في فلكه، وساهمت جزئياً ولفترة محدّدة في تغطية عجزه المالي، وحتى إن عادت على هؤلاء التجار وخاصّة كبار التجار من اليهود أرباح هامة فيما بعد، فهي لم تكن في مستوى حجم الأرباح التي حصلها بعض أصحاب النفوذ الفعلي في المخزن سواء قبل الأزمة أو خلالها أو بعد استفحالها، وهؤلاء حسب اعتقادنا هم المتسبّبون المباشرون والأوائل في تعميق حدّة الأزمة الماليّة.

ودون ذكر للتفاصيل والجزئيات نكتفي بالإشارة إلى أخطر هذه الأسباب وهي الاختلاسات التي قام بها مصطفى خزندار بمساعدة أعوان له من السّلطة، وسيطرته المطلقة على كلّ الموارد الماليّة للمخزن متصرّفاً فيها نصرفه في أمواله، بالرّغم من أنّ أمواله الشخصيّة لم يعث بها عبث بأموال الخزينة، وقد استمدّ مشروعيّة هذا التصرف من علاقته بأحمد باشا باي ومحمد باي ثمّ بمحمد الصادق باي، ومن منصبه على رأس الوزارة الكبرى اللّذي دام ما يربو على سبع وثلاثين سنة. هذا على مستوى الأزمة الماليّة، أما على مستوى «صعود» التّخب اليهوديّة فإنّ البيانات الإحصائيّة الرّسميّة المعتمدة في هذه الدّراسة قد أشارت إلى أن ارتفاع هذه التّخب تزامن وازدهار اقتصاد الإيالة مع بداية القرن التاسع عشر، أي خلال فترة حكم حمودة باشا باي اللّذي حفز كلّ التّخب المحليّة بتعدّد انتماءاتها على

التصدي للتجار الأوروبيين واستنزافهم لأموال البلاد، وهو ما عبّر عنه أحمد بن أبي الصياف في إخباره عن مسيرة هذا الباي، ونلاحظ نفس الصدى كذلك في جملة من الدراسات التي اعتبرت أنّ عصره هو العصر الذهبي للدولة الحسينية.

كما أنّ حظوة النخب اليهودية ورفعة شأنها قد بُنيت وتأكّدت مع تولّي أحمد باشا باي الحكم، وحرصه الشديد على الرّفع من حجم المحاصيل المخزنية وإيراداتها، وهو ما نعتبره ازدهاراً حتى ولو كان على كاهل الرّعية، إذ تبعاً لهذه السياسة توفّلت الخزينة المالية بمداخيل هامة سمحت لهذا الباي بالشروع في تحقيق مشاريعه الطموحة، وهو باب من أكثر الأبواب التي بدّدت أموال المخزن إلى حدّ العجز التام عن مجابهة البعض من المصاريف.

وأمام فراغ الساحة التجارية من رؤوس أموال محلية، خاصّة بعد انهيار صرح أهمّ العائلات المخزنية الثرية، لم يكن أمام أحمد باشا باي إلاّ استقطاب بعض النخب اليهودية لخدمة مشاريعه المكلفة، بالرّغم من أنّ مبادئ الحكم بالإيالة تخوّله مصادرة أموالهم في وقت العوز والحاجة كما كان يفعل سلفه تجاه اليهود خاصّة، لكن المحافظة على صورته التي أراد أن يظهر بها بمظهر الحاكم العادل صدّته عن هذا التصدي، بل سعى إلى تقييدهم أكثر والرّفع من مكانتهم لجعل منهم عناصر تنفيذية لمشاريع الحدّثة التي أراد إقامتها.

ويجب التأكيد هنا على أنّ مشاركة نخبة من التجار اليهود في هذه المشاريع لا تؤدّي حتماً إلى مساهمتهم في إرساء معالم الحدّثة التي نبّأها أحمد باشا باي، بل إنّ دخولهم في هذه المشاريع لم يكن بدافع الحماس لإنجاحها بقدر ما كان عملاً عادياً من ضمن أعمالهم التجارية للكسب منها وتدهيم استثماراتهم والتقرّب أكثر من دوائر السّلطة.

على ضوء ما طرحنا هنا، شكّل أصحاب الأموال من اليهود الذين انخرطوا في خدمة الحكّام، أو الذين انتدبوا للإشراف على المؤسسات المالية قفّة الهرم الاجتماعي. وقد أتاحت لهم مناصبهم والالتزامات التي تقلّدوها فرصاً عديدة لتوزيع أنشطتهم وتكثيف استثماراتهم في الحقول التجارية وما يرتبط بمجالاتها، ومكّنهم من تحقيق ثروات هامة قرّبتهم من دوائر السّلطة، لكن دون أن تجعل منهم أصحاب قرار أو نفوذ سياسيين، إذ من خلال تتبع مسارهم التجاري لفترة ثلاثة

قرون على وجه التحديد نلاحظ أنهم كانوا في بُعد مطلق عن المشاركة في الحياة السياسية.

وهذا المسار الذي اكتفى بالاهتمام بالجانب التجاري والمالي وتدعيمه ينفي مقولة أنَّ النخب اليهودية وخاصة القرنية كانت تمثل «دولة داخل الدولة»، أي كان لها دور هامٌّ يماثل تقريباً دور الدولة في صنع القرار السياسي. وهذه المقولة إن انطبقت فهي تنطبق على نفوذ بعض قناصل القوى الأوروبية وخاصة القنصل الفرنسي الذي اتخذ من بعض العناصر اليهودية أهواناً له لخدمة مصالحه.

وحتى بعد أن طرحت قضية الأقلية القرنية كمضية سياسية دولية سنة 1846 عقب اتفاق إيالة تونس وتوسكانيا على احتفاظ القرنيتين بجنسيتهم الإيطالية لم يكن لهؤلاء حضور بالوسط السياسي. لكن بصدور عهد الأمان والغاء وضع الذمة قانونياً، تطور مسار النخب اليهودية المحلية والأجنبية على السواء بالانخراط أكثر في شبكة العلاقات التجارية والسياسية مع الأوساط الأوروبية، وبالتالي تحولت وضعيتها من وضع التابع للمخزن والمتحالف معه إلى وضع التابع للمصالح الأوروبية والمتحالف مع دوائر نفوذها، وغدا الغرب نموذج المستقبل بالثبة لأغلب عناصر الأقلية اليهودية.

ونجد صدى مختلف هذه العوامل في تقبلهم الإيجابي للحماية الفرنسية أملاً في الارتقاء بوضعهم العام والتحرر التام، وبالفعل فإن حالتهم الاجتماعية شهدت ازدهاراً كبيراً في المرحلة الاستعمارية بتعميم التعليم العصري الذي شمل الفئات الوسطى وحتى الفقيرة بعد أن كان مقتصرأ على أبناء النخب. خاصة بعد أن تدعّم مسارها بالدور الثقافي والثروري والسياسي للرابطة الإسرائيلية العالمية التي عملت على نشر الثقافة الغربية في الأوساط اليهودية.

ولا بد من الإشارة في الختام إلى أنَّ تاريخ الجالية اليهودية في إيالة تونس العثمانية، سواء من حيث مسارها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو حتى السياسي، بدأ يتجاوز القراءات الأيديولوجية التي تنطلق من الأفكار المسبقة والنصوّرات العقائدية. كما أنَّ هذه الأقلية لم تكن متجانسة اقتصادياً واجتماعياً، ذلك أنَّ وضع أفرادها اُتسم بالتباين الواضح الذي يصل في أغلب الأحيان إلى حدّ التفاوت الشديد، بين قمة ثرية ومنعمة وقاعدة فقيرة ومعذمة، وكذلك سلوكها فقد

كانت تحكمه عناصر الثباين أيضاً أكثر من عناصر الوحدة أو التآزر، حتى وإن وُجدت بين أفرادها المبادئ الدّينية. وقد توصلت نخب هذه الأقلية إلى الاستفادة من انفتاح الاقتصاد المحلي على الرّأس مال الأوروبي، وعرفت كيف تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتناقل مع الطّرفيات السّياسية بصفة خولتها حماية نفسها من الثّقَلات المحلية، وربط مصيرها بالقوى الصّاعدة فصعدت معها.

الفهارس العامة

كشاف المصطلحات

رُكِّزنا في هذا الكشف على المصطلحات باللغة العربية، وقد استخرجنا أغلبها من التراث المستعملة في هذه الدراسة. ولا يعدو أن يكون هذا العمل إلا محاولة لجمع بعض المصطلحات التي تتضمنها وثائق الأرشيف الوطني التونسي وتفسيرها، حتى وإن كان بعضها بسيطاً أو مألوفاً. أما المصطلحات التي وردت باللغة العبرية فقد اخترنا تضمينها إلى هوامش النص لتكون قريبة من القارئ. وتجدر الملاحظة أننا امتدنا مفاهيم هذه المصطلحات وشروحها من مصادر ومراجع متنوعة أدرجناها بالقائمة الجيولوجرافية، إضافة إلى استنادنا إلى ما احتفظ لنا به التراث الشفوي حول التعريف بها.



- أهلباشي** : أو أرويه باشي، لفظة تركية تعني المكلف بالحجرة.
- آخه أو آها** : لفظة تركية تشير إلى رتبة عسكرية معينة وهي القائد أو رئيس مجموعة، وقد استعملت في عديد المستويات فنجد آخه المصباحية، آخه زواوة، آخه الصر... إلخ.
- الآلاي** : اللواء.
- الآلايات السبعة** : وهو الجيش النظامي الذي بعثه أحمد باشا باي، وكان مقرّ الآلاي الأول تونس، والثاني بسوسة والثالث بالمنستير والرابع بالقيروان والسابع بغار الملح، أما جنود الآلاي الخامس والسادس فهم برفقة الباي.
- أملس** : نوع من الأقمشة الرطبة الملمس.
- أمين** : خبير مهنة أو حرفة يختار من بين أربابها لمراقبة المهنة وضمانها.
- أباري** : جمع إبره، وتطلق على إبر الحياكة أو الإبر الطبية.
- اشتمير** : تصحيف لمصطلح أيلول/ سبتمبر.
- الأمشاك** : ج. مشك أو مسك، وهو كيس مربع الشكل يصنع من جلود الإبل أو البقر معدّ لحمل الماء على أسنة الجمال أو ظهور البغال حيث يوضع مشك من كل جانب.
- اتيكس** : من الفرنسية Onyx، وتعني العقيق، وفي هذه الدراسة هو قماش مطرّز بالعقيق.
- باب البحر** : باب من أبواب الحاضرة تونس، كان قائماً ومعروفاً بهذا الاسم في القرن السادس للمهجرة، يقع في الجزء السفلي من المدينة من جانبها الشرقي، ويفتح على «حارة الإفرنج» التي عرفت بإقامة الأجانب الوافدين على الإيالة.
- الباب المعالي** : مقر حكومة السلطنة العثمانية، وقد تطلق على كامل السلطنة.

- باب سوق : وبض من أرباض الحاضرة، وباب من أبوابها، عُرف منذ القرن الرابع للهجرة. والسوق هي تصغير للفظ سوق، كان يباع فيه التين، وبه مصانع حرقة لصنع البرادع للبالغ والحمير.
- البابونج : نبات له أغصان طولها ذراع، به بعض الاشواك والأوراق الصغيرة، ينبت في الأماكن الخشنة بالقرب من حافة الطريق، يقع جمعه في فصل الربيع ويستعمل كدواء.
- باردو : تحريف لفظ Prado الإسباني، ويعني المروج، ومن القصر الإسباني الشهير، وهو من الضواحي القريبة من الحاضرة من محدثات بني حفص، بساتين ومتنزهات للحكام، أصبح في العهد الحسني مقراً للحكم.
- باش قزق : رتبة أسندت للمسؤول الأول عن «الفرقة». انظر: الفرقة.
- باطان الشواشي : مؤسسة ارتبطت بصناعة الناشية.
- بايليك : تُطلق اللفظة على الأملاك التابعة للبايات وآلهم.
- بتي : ج. بنية، وهي البراميل من الخشب.
- البحيرة : بحيرة تونس وتقع في الجهة الشرقية للحاضرة، وتُطلق بسكون الباء وكسر الحاء.
- بدعية : ستره تغشي الظهر والجنبين، فيما لا تغشي الصدر لكونها دون أزرار ولا تقفل من الأمام، تكون مبطنّة من الداخل ببطان خاص، وموشاة من الخارج بزخرف بديع. وسُيّت بالبدعية لأنها مبتدعة من قبيل أهل المدن الذين قاموا بقصص أكمام الشرة لاستعمالها بديلاً عنها في فصل الصيف، كما أنها تستعمل أحياناً بديلاً عن الفرملة.
- بز : يشير إلى أرض أو بلد، والعبارة المستعملة في هذه الدراما هي «بز الإسلام»، ويُقصد بها البلدان الإسلامية، أمّا «بز النصاري» فيشير إلى البلدان المسيحية.
- بروتو : من الإيطالية Protesto ويُراد بها عريضة الاحتجاج.
- برسلانة : من الفرنسية Porcelaine وتعني إناء خزفياً.
- بركوس : الضأن.
- برنك : نوع من الأثمنة المطرزة.
- البرنوس : البرنس، يصنع غالباً من الصوف، وهو رداء فضفاض واسع الأطراف يصل طول انسداله إلى الكاحلين أو العقب، ومنه يكون غطاء الرأس الذي لا يستعمل إلا نادراً حيث يندل على الظهر باستمرار، ويكون مفتوحاً من الأمام دون أكمام أو أزرار، ويتم ضبطه على الجسد بواسطة شريط ثابت على الصدر.
- بزار : كلمة تركية ويقصد بها المغازاة الكبرى العصرية.
- بشامقية : جمع بشامقي، وهو صانع البشمت، وهو لفظ محترف عن بشماق في اللغة التركية، أي حذاء المرأة، كما انتقله في العهد التركي أهل العلم.
- بشكير : منديل كبير يستعمل لتجفيف الجسد من الماء، يبلغ طوله بين أربع وخمس أذرع وعرضه بين ذراعين وثلاث أذرع.
- لبشماط : دارجة تونسية، تُطلق على الخبز البائت أو القديم ويُستهلك بعد إعادة تخمير.

- بلاط** : تُنطق في العربية الفصحى بفتح الباء وفي الدارجة التونسية بالسكون، وهو نوع من الحجارة الجيدة تُغرس بها الأرض ويُسوى بها الحائط.
- بلنز** : نوع راقٍ من الخشب، وهو المسقى بالابنوس.
- بندقي** : نسبة إلى البندقية، وهي مدينة تجارية بإيطاليا، وفي هذه المراساة أشارت هذه اللفظة إلى البضائع الموزدة من هذه المدينة، مثل «الكافط البندقي» و«الفرح البندقي».
- بوتيليا** : تجمع على بوتيليات، ويبدو أنَّ الكلمة تنحدر من الإنكليزية (Bottle) وهي قوارير زجاجية كبيرة الحجم تُستورد لخزن بعض السوائل، ومن المحتمل أن تكون قد عوّضت جرار الزيت لخزن هذه البضاعة خلال القرن التاسع عشر، وهي من قِبل «الفاشكات» لكن أكبر حجماً وسعة. انظر: «فاشكة».
- بوفريوة** : نوع من الفواكه الجافة وهو البندق الأحمر الرمادي.
- بوقال** : من الفرنسية Bocal، وهو وعاء زجاجي لا عروة له، تحفظ فيه السوائل وأصناف الأطعمة وسواها.
- بوماضة** : تعريب لكلمة Pomata الإيطالية وهي المرهم، مرتّب دهني طبني مختلف العناصر والألوان.
- اليوني** : نسبة إلى سكان مدينة غنابة بالجزائر (Bône).
- البياض** : مصطلح تونسي يُطلق على الفحم تفاولاً.
- بيت خزندار** : المؤسسة الإدارية التي تُعنى بحسابات الدولة.
- تابل** : نوع من أنواع الثوابل المستعملة بكثرة في الطبخ التونسي.
- تجار السلطان** : خبطة مُنحت إلى بعض أعيان اليهود بالمغرب في القرن التاسع عشر لتمثيل المخزن العلوي لدى الدول الأوروبية.
- تلاكر الشراح** : رخص التصدير.
- تذكرة** : يشير هذا اللفظ بصفة عامة إلى سندات تصدرها الدولة للإذن بصرفها سواء كانت قيمتها نقداً أم عيناً.
- ترياست** : مدينة إيطالية تقع على البحر الأدرياتيكي (Trieste).
- تسرى** : منشار.
- تشيب** : عملية كيميائية يستعملها صائغو الفضة لإزالة بعض السواد الذي اُعتري هذه المادة لتصبح في مقام الفضة الجديدة.
- تمريق** : مصادرة الأموال أو الأملاك العقارية.
- تقريطة** : دارجة تونسية، وهي المنديل الذي تلف به المرأة رأسها وغالباً ما يكون من الحرير.
- تلاط** : دارجة تونسية وتعني المعترقات.
- تنظيمات خيرية** : جملة من الإصلاحات اعتمدتها السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر تحت ضغط الدول الأوروبية وكانت على مراحل ثلاث: خط شريف كلخانة سنة 1839، خط هيايون سنة 1856 وقانون أساسي سنة 1876.
- نولرزة** : ج. تارزي، لفظ حُرّف من فعل «طرز»، أي لبس الثياب الجديدة والتأنق في لبسها، وفي الدارجة التونسية تشير اللفظة إلى الخياط.

ثريات	: ج. ثريّا، وهي كلمة محدثة تعني منارة بها عفة مصابيح.
ثقل	: يُقصد به الرصاص، وقالب ثقيل أي قالب رصاص.
جبة	: جمع جيايب، ثوب فضفاض مفتوح من أعلى الصدر ومن اليدين، يليه الرجال.
جربة	: نسبة إلى سكان جزيرة جربة.
الجليز	: مرتعات من الخزف المطلي تُستعمل في تغطية الأرضية والجدران، وُنِب إدخالها في البناء إلى تونس إلى سبدي فاسم الجليزي المتوفى في سنة 1496، وهو أنفلسي الأصل.
جليكو	: قماش حريري.
حابه	: حرم الباي وآله.
حاثوت	: دكان.
حجامة	: دارجة تونسية وتعني الحلاقة.
حديد للثياب	: آلة حديدية يوضع في وسطها الفحم المتقد لكي الثياب، وهي شبيهة في شكلها بالمكواة التي تُستعمل اليوم.
المحرم	: إزار من الحرير أو الصوف يستعمله الرجال والنساء.
حرب القرم	: دارت بين روسيا من جانب والدولة العثمانية المتحالفة مع إنكلترا وفرنسا وسردينيا من جانب آخر ودامت سنتين (1853-1854) وأسفرت عن هزيمة روسيا وقد أمان أحمد باشا باي السلطان العثماني في هذه الحرب.
حرج	: م. حروجات وهي اللوازم والمعدات الخاصة بالسروج.
حرير بولاسين	: نوع من الحرير المتوسط الجودة، تتفصّل ليفته خيطاناً.
حصيرة	: أي الحصير، وهو بساط منسوج من بعض النباتات الطويلة الساق، وفي سياق هذه الدراسة تشير «الحصيرة» إلى وحدة وزن للحاء وهي تعادل القنطار. انظر: لفظة «حنا».
حصيرة	: تشير في هذه الدراسة إلى وحدة وزن الحناء وهي تعادل تقريباً القنطار.
حكك	: ج. حكّة، وهي العلبة.
حلقة النخال	: اسمها الأصلي حلقة النخال، قُلِب الحناء حناً لاعتقاد أن كلمة النخال هي المناسبة لذلك. لوجود سوق صنع الأحذية المجاور لها.
حلقوم	: دارجة تونسية، وتعني المزراب، ويستعمل في البناء لوصل مياه المنازل المستعملة بالمجارير العامة.
حنام الأنف	: من ضواحي الحاضرة الجنوبية تقع في سفح جبل بوقربين، وأطلق عليها هذا الاسم لوجود حنّام معني بها وكانت مشي البايات.
حنا	: توردها سجلات المتجر بهذه الأحرف، وصوابها «الحناء» وهي نبات للصبّغ، تنشر زراعتها في الهند والجزيرة العربية وبلدان شمال إفريقيا. ويُتخذ مسحوقها للخضاب.
الحواشي	: ج. حاشية، وتعني شريطاً من القماش المزركش.
خلمي	: نوع من أنواع الأسلحة البيضاء، وهو سلاح قصير كالسكين حاذ وقاطع يُطعن به.

- خرقة** : كلمة فارسية الأصل تعني كل ما صغر وتفرّق من الأشياء، وتشير بها وثائق المتجر إلى المخردوات.
- خردل** : جنس من النباتات العشبية البرية والزراعية من فصيلة الصليبيات، تثبت مع الزرع في حواشي الطرق. تُستعمل بذوره في صناعة بعض الأدوية، كما يُستعمل في تطيب نكهة الطعام مسحوقاً بعد أن تنضاف إليه كمية من الزيت والخل.
- خروبة الأكرية** : أداء وظف على الأبنية المكتراة وقد فرضه أحمد باشا باي سنة 1840 وشمل أهم المدن التونسية الحاضرة وسوسة والمنستير وصفاقس والقيروان.
- خزوبة** : صملة نحاسية تساوي 16 جزءاً من الزئبال، ويبدو أنها خُربت سنة 1739.
- عشاغش** : تطلق على البقول الجافة مثل الحمص والعدس والفرول والقطانية والجلبانية والفاصولياء والقرفالة.
- خصنة** : ينوع الماء.
- خضاير** : مفردا خضارة وتعني شراء متوجات زراعية مثل الغلال والزيتون قبل جنيها.
- الخلّة** : الحاجة والفقر.
- خلخال** : مفرد خلخال، وهو حلية تلبسها المرأة في رجليها.
- خلطة** : يُراد بها اشتراك شخصين أو أكثر في حرفة أو تجارة أو نشاط ما.
- الخليفة** : م. خلفاوات، وهو موظف على الجهات تأتي رتبته بعد القائد (أو العامل) والكاهية.
- خوجة** : م. خوجات وهي كلمة تركية تعني القاري.
- الختيالة** : الجنود الفرسان. بعث هذه الفرقة العسكرية سنة 1839 على يد أحمد باشا باي، وهي تتكوّن من ألف فارس (حوائب ترك، مصاليك وعرب)، وكان مقرهم البرج الكبير بمقبة.
- دار الباشا** : مؤسسة مالية انحصرت وظيفتها في تسديد المرتبات العسكرية ومصاريف الأسحال، تأسست سنة 1574 وقد أبطل عملها محمد باي سنة 1856 عندما حوّل أبناء الجنود الأتراك إلى ديوان الجند النظامي.
- دار الباي** : مقر إقامة الباي وتُطلق خاصة على المقر بالقصبة.
- دار الجلد** : مؤسسة تُعنى بتجميع الجلود وديبنها، والدار موجودة بنهج يحمل اسمها إلى اليوم. لمزيد من التفاصيل، انظر: لزمة دار الجلد بهذه الدراسة.
- دار الصناعة** : مؤسسة مخزنية لصنع البارود.
- دار الفضة** : هي فرع من بناية دار السكة بباردو ومن مهامها صنع النياشين والأوسمة والحروج للباي وموظفي الدولة، وإحصاء الكميات الواردة عليها من الفضة ومبائك خروجها.
- دامة** : قماش خشن يصنع منه الحشايا.
- دبوزة** : قارورة.
- الدرع** : دقبن القصب، يستعمل في عدة أصناف من الحلويات التونسية كما يُستهلك غالباً في الأكالات الصباحية بعد طهيه في الماء أو الحليب.

- دُزينة : تعريب للكلمة الإيطالية Dozzina، وتدلّ على العدد 12، وتستعمل كوحدة لقيط كمية بعض البضائع كالصّحون والكؤوس... إلخ.
- دم لخرق : نوع من الصبغ الأحمر.
- دمياطي : نسبة إلى مدينة دمياط بمصر.
- الدويرة : مقاطعة تقع بشرق ألمانيا بين مدينتي «برلين» و«دريسد» Dresde.
- الدول البربرسكية: أطلقها الجغرافيون الإغريق على البلدان التي يتكوّن سكانها من البربر، ويشيرون بذلك إلى بلدان شمال إفريقيا قاطبة. وقد أعاد استعمالها الأوروبيون منذ نهاية العصور الوسطى إلى القرن التاسع عشر مشيرين إلى نفس البلدان. ويتفقّن هذا المصطلح في مفهومه الأوروبي صبغ الاحتقار والازدراء خاصة عند إطلاقه على حكام هذه البلدان وقراصنتها. وشمل بعد ذلك الأهالي، ومعتني الإسلام من المسيحيين.
- دويلة : نوع من المجين، وهو من فصيلة المعكرونة.
- ديوان : في المصطلح مقر الإدارة والحكم.
- خواع : وحدة قياس تساوي نصف متر تقريباً.
- خراية : نوع من المناديل الكبيرة ذات لون واحد ونسج رقيق شفاف، وهي من الأقمشة الخفيفة تغطي بها المرأة رأسها فتسدل إلى مستوى كتفها.
- ذكير : نوع من الحديد الصلب.
- الرائد التونسي : جريدة رسمية أنشأها الحكومة سنة 1860 وتشتمل على قسم رسمي ندرج فيه الأوامر والقوانين والتسميات، وقسم غير رسمي - كما نعت - تُنشر فيه الأخبار الداخلية للإيالة.
- الزبيلة : إدارة مطاير خزن الحبوب للدولة وهي خارج باب سعدون، بقي اسمها إلى الآن حيث المستشفى المعروف بهذا الاسم اليوم.
- بقي : تنطق بكسر الزاء والياء، وتشير إلى خبر اليهود.
- رجبة : قضاء مشح أحمد ليح العديد من السواد الغذائية أهمها القمح والشعير، وعلى ما يبدو تواجدت ثلاث رجاب بالحاضرة التونسية خلال الفترة الحديثة، وهي رجبة المركاض وتسنى بالرجبة الكبيرة، والثانية رجبة رضى باب سويقة والثالثة رجبة البحيرة.
- رهج : يُقصد به محوق البرود.
- روح : ستخلص أو مستطر بعض النباتات. انظر: بابونج وخردل.
- رُوخ : دارجة وتعني رجوع إلى منزله أو بلده.
- روز : دارجة تونسية وتعني الأرز.
- زائنة : أقمشة خفيفة لصناعة الأزياء الضيقة.
- الززارع : يُقصد بها العديد من أصناف البقول الجافة مثل الحمص والفول والقطانية واللوبة والعدس ويذور البطيخ والدلاع، ولها سوق يسمى بسوق الززارعية ويقع خارج باب بحر.
- زلاية : صنف من أصناف الحلويات التقليدية التونسية مازالت صانعتها متواجدة إلى

- اليوم، ويكاد يكون استهلاكها مقتصرًا على شهر رمضان، وهي حلويات منبكة تتكوّن من طحين التقيق أو التمد أو الشاء، يقع قلبها في الزيت ثم تُنقع في العسل أو في سائل السكر الذائب.
- التكنجير : نوع من التوابل، ويُعرض في الأسواق على صورتين، إما أخضر وإما مخلوطًا بالسكر، ويدخل في صناعة العقاقير الطبية والطهي وحفظ وتحضير الخمير. يُستعمل كمثروب كذلك حيث يجعلو البرد والرطوبة من الحلق ويشفي برد المعدة والكبد.
- زولوة : صف من الجنود النظامين جلّهم من أصل بربري.
- سارج : راهي التواب.
- سباط : حلاء.
- سبلة : نوع من النيواف القصيرة، ونسبت كذلك لشابه حجمها وحذنها بسبلة الشعر.
- سبيرخو : كحول.
- التراجين : صانعو النروج، ولهم سوق مخصصة بالحاضرة، وفد عُرفوا بفتحهم في التزين والزخرفة والتصوير.
- الترامحات : ما يدلع من أداء على السلع المصدرة.
- سويرو : من الفرنجة Soupière، وهي الحساية أو صحفة الحساء.
- سويتو : من الإيطالية Sudetto، وتعني الرجة.
- سوفية : نسبة إلى سكان وادي سوف بالجزائر.
- النيكيان : نسبة إلى سكان جزيرة صقلية.
- سيان : تعريب لكلمة إسنت الفرنسية Ciments.
- شاشية : طاقة للرأس تُصنع من الصوف.
- شايح : مجفف.
- شب : ملح معدني بلوري التركيب، أبيض اللون حامض الطعم، يتكوّن في الطبيعة من كبريتات الألمنيوم والبوتاسيوم، يُستعمل في صناعات عدّة منها الصباغة وحفظ الجلود من الانحلال، ويستعمله الرجال بعد الحلاقة لأنّ تركيته تساعد على وقاية البشرة من التجاعيد.
- شحم : ويُقصد به في هذه الدراسة الشحم الاصطناعي الذي يستعمل لتزييت الآلات الحديدية لتيسر استخدامها وللحفاظ عليها من الصدأ.
- شنة : دارجة تونسية، تجمع على «شدابده»، ويقابل مفهومها اللّيفة، وهي معيار لوزن الحرير خاصّة. ولا تمنحنا المصادر المذكورة بها قيمة وزنها الحقيقي، ويبدو أنّها تُطلق على كلّ حزمة ملفوفة.
- شرمة : الحساء أو الثريد.
- الشقوف : دارجة تونسية ومفردها شقف، وتعني السفن، ولعلّها تعريب للفظ Esquif.
- الشكارة : كيس صغير، يُستعمل لتعبئة البضائع أو المتقولات ذات الأحجام الصغيرة، ورقعته من مادة القماش الخشن.

- شملة : حزام من القماش المزركش يستعمله الزجل مع لباسه.
- شبهه حلفاء : مكسة صغيرة تُصنع من مادة الحلفاء.
- صابون حجري : صابون ذو شكل مستطيل يُصنع وفق قالب، وهو الأكثر استعمالاً في الحاجيات اليومية.
- صابون طري : الصابون الزخرف أو السائل، ويستعمل خاصة لغسل الضيوف..
- صاحب اللطايح : من الخطط السياسية والعسكرية، وهي وظيفة مهمتها حفظ ختم الباي، وختم المراسلات ومباشرة الموظفين فيما لم يباشره الباي ويكون الوسيط بينهما.
- المصارودو : نسبة إلى مكان سردنيا الإيطالية.
- صاشم : صنف من أصناف البارود ويستعمل في المفرقات.
- المشاشمة : إطلاق البارود وهو إعلان عن بدء حظر التجول بالحاضرة.
- صاع : من الموازين التونسية وتساوي تقريباً ليترين ونصف الليتر.
- صباط : انظر: سباط.
- صدرة : سترة تغطي الصدر والظهر مشقوفة من ناحية الرأس وأحد الكتفين، وتكون مقلقة من الأمام بأزرار من الخرج يزّين به أطرافها.
- صرمة : أر صارمة، وهي تسمية لمعدن الفضة الخام قبل تنويره وسكبها في قوالب على شكل سبائك.
- الضبطية : الشرطة، وقع بعث هذا الجهاز الأمني بالإمالة التونسية سنة 1860.
- طابع : علامة مميزة تطبع على الحيوانات التابعة للبايليك وخاصة الخيل والإبل.
- طبارن : مفرداً طبرنة وهي تحريف للكلمة الفرنسية *Taverne* أي الحانة أو الخمارة..
- طبيجة : المنفعة.
- طبنجة : م. طبنجات، وهي نقطة تركبة تعني المسدس.
- طرطوشي : نوع من الخشب الذي يستعمل في البناء خاصة.
- طفلة لصفة : هي اللصة المشتمة، وتقابلها بالفرنسية *Sparadrap*.
- طفلة : فارسية الأصل، وهي قماش خفيف من الحرير أو من الخيوط التركيبية (*Fibre synthétique*).
- طُفل : مادة طينية تستعمل لغسل الشعر خاصة.
- طماكات : م. طماق، نوع من الأحذية النسائية.
- طنجرة : دارجة تونسية، ويراد بها القدر من النحاس أو نحوه.
- علس : نوع من الدوائر الصغيرة البراقة، تُطرز بها الثياب النسائية.
- عربية - عبرية : بعد دخول الإسلام إلى البلاد العربية في القرن السابع للميلاد استخدم اليهود اللغة العربية المقلقة ببعض الكلمات العربية، وكانوا يكتبونها بالحروف العبرية ويتحدثون بها فيما بينهم، وقد شاعت بصفة خاصة بين يهود العراق ويهود اليمن.
- عنة (أمير لواء) : هو كبير حرس الباي.
- عنة : دارجة تونسية تعني الحراسة.
- عشر : أداء على الحبوب.

- عضم : دارجة تونسية تعني البيض، وسُئبت كذلك لتشابه غلاف البيض بالمعظم.
- عظم الحوت : بيض السمك، بعد تجفيفه وتشميعه وفق طريقة خاصة، يقع استهلاكه خاصة مع المقطرات من المشروبات الكحولية.
- العصص : هو حمل شجر البلوط وهو مادة سوداء. يصنع منه نوع الحبر، كما تستعمله النساء في زينةهن.
- عمالة : الولاية، وتُستعمل كذلك لفظة إيالة، وكلتا اللفظتين مرتبطتان بالسلطة الثمانيّة.
- عمل أول : صنف أول من بضاعة ما، واصطُلع على تسميته بالفرنسيّة *Le premier choix*، ومثله لفظة عمل ثان وعمل ثالث. *Deuxième et troisième choix*.
- عمل للقرنة : بضاعة أو مادة ما صنعت بالقرنة (ليفورنو)، ومثلها عمل فرنسا وعمل مرسيليا... إلخ.
- عنبر قيز : نوع من القماش المُستعمل بكثرة في الألبسة التونسية خلال الفترة الحديثة.
- عود القرفنل : من الأفاويه التي تستعمل في تبيل اللحوم وحفظ الأطعمة، كما استُخدم في أغراض طبية.
- عود القرفنل : من النباتات المجففة، يقع استيراده من البلدان الحارة، يستعمل لتطيب الطعام أو للزينة.
- العولة : من العادات التونسية لحزن المواد الفخاظة وإدخالها.
- غاسول : هو نبات الأشنان يحرق بعد أن يقع تجفيفه ثم يُستعمل رماده في صناعة الصابون.
- غربي : نطلق على كل قادم من غرب البلاد التونسية وخاصة من المغرب.
- هرفة : مؤسسة تُعنى بكل ما يتعلق بلباس الباي وآله والوزراء والقباط العسكريين.
- هابور : تعريب للكلمة الفرنسيّة *Vapeur* وهي السفينة البخارية.
- فاشكة : قارورة متضخمة من الأسفل وطويلة العنق، تستعمل لوضع ماء الزهر وتغلف بالسّمف، وهي لفظ وصناعة تنحدر من إيطاليا *Fiasca*.
- فراكط : ج. فركطة وهي لفظة تنحدر من الإيطالية وتعني شوكة الأكل.
- فرانجة : نوع من القماش المزركش بالسّمف.
- فرسان مالطا : بعد غزوها من قبلي المسلمين، أصبحت مالطا وكرأ للقرصنة ومركزاً عالمياً لتجارة الرقيق وقد حافظت على هذه المكانة إلى بداية القرن التاسع عشر. وتنحدر تسمية قراصنتها بفرسان مالطا أصلاً من جماعة «فرسان القديس جان» (*Saint Jean*) التي نأست بيت المقدس سنة 1090 ميلادي لهدف الدفاع عن الكنية وحماية الحجيج المتوجهين إلى فلسطين. استقروا بفهرص سنة 1291 ثم برودي سنة 1308 ثم بمالطا في بداية القرن السادس عشر وانخرطت في صلبها طبقة الأسباط التي قادت وترععت القرصنة بها.
- فرشك : طازج.
- فرملة : صلب مشقوق الصدر دون يمين يلبس بين الصدرية والتمان.
- فضلة قماش : قطعة من القماش غير محلقة القياس وهي عادة ما يتبقى من قطعة أكبر.
- فندق الفلة : سوق للخضر والفلال بتونس الحاضرة ويقع قرب باب البحر.

الفوطنة	: كلمة تركية الأصل تعني الممزور، استعملته الفاريجة التونسية، وهي خرقه من القماش القطني أو الحريري أو من أنسجة القطن المفري، استعملت في أغراض متعددة: لباس تميّزت به نساء الحضر، وغُلف كأفرشة للطعام ولنجفيف ماله الاستحمام ولحفظ الملابس كذلك.
قوه	: نبات عروقه دقاق حمر يُصنع بها.
الفتيرة	: الثفل الذي يحصل عندما يحق الزيتون بالمعصرة.
فينو	: تنحدر هذه اللفظة من اللغة الإيطالية Fino، وتشير إلى بضاعة ممتازة ومنقنة الصنع، وتشبهها في المعنى كلمة Fin، الفرنسية.
فخاء	: الخيار.
قلبد	: اللحم المجفف، ويدخل في إطار العاليد التونسية لخير الأكل وحفظه..
قزا	: الأشخاص الذين يقرؤون القرآن بالجموع.
قربلة	: حُرّفت من اللفظة الفرنسية Carabine، ويُراد بها البندقية.
قوداش	: ثقافة، وهي آلة يدوية مصنوعة من الخشب والثلال الحديدية الرقيقة وتُستعمل لنفض الصوف المطب ليرق وتخليصه مما علق به من أدران.
القرلة	: حُرّفت عند العرب كماءة طيبة تُستخدم في صناعة المقابر وفي حفظ الأطعمة واللبث، وعرف باسم خشب الصّين نسبةً إلى أصلها القديم، وشجرة القرلة تشبه شجرة الصفصاف، ويُستخرج من ثمرنها زيت يستعمل مرهماً للجروح والحروق.
القرناسود	: نوع رفيع من القماش، يسمى في المشرق العربي «الموري» Moiré، ويتخذ نسجه شكلاً متموجاً.
قرمود	: نوع من الآجر العريض، تُصَف به البيوت خاصة في الأماكن الباردة.
قرنيط	: الأخطبوط.
القريني	: نسبة تعني الإغريقي Grec.
القرزاز	: الحرير. انظر: لزمة مسرية الحرير بهذه الفراسة.
القسطل	: هو المسمى العربي لمادة «القط» المأخوذة من جذور نبات «الركندبل قسط» نالكة L'Ancklandia Costus Pale. وقد حُرِف بأن له خصائص علاجية قوية.
قشلة	: ثكنة عسكرية.
قصة قماش	: قطعة من القماش يحدّد قياسها بما يكفي لخياطة ثوب امرأة أو رجل.
قطانية	: الفرة الصفراء.
القنيز	: يُجمع على «أقنزة» وهو من الموازين التونسية ويتكوّن من ست عشرة «وية» وساوي تقريباً خمسمائة ليرة. انظر: «وية».
قلاست أو قلاسط	: الجوارب سواء كانت صوفية أو حريرية أو مصنوعة من الخيط.
القلوب	: حبوب عباد الشمس.
قماش خيط	: نوع من الأقمشة يُصنع منها أشرعة السفن.
القميجة	: يبدو أنّ هذا اللفظ ينحدر من أصل لاتيني (Camicia)، وتشير إلى تمييز عريض الأكمام وواسع المناكب ويخاط من الحرير المختلف الألوان المزركش

- بأسلاك من الذهب أو الفضة، وعادة ما ترتديه المرأة في مناسبات الأعراس ونحوها.
- قمراية : نوع من الأقمشة الزخفية.
- جمرك : لفظة تركية وهي المؤسسة التي ترأب الأداة الموقفة على البضائع المصدرة والمصدرة.
- قهوة سودي : قهوة تتجهها المستعمرات الفرنسية وتورد إلى الإيالة التونسية عبر فرنسا.
- قهوة يمني : نوع من القهوة الراقية تُستورد من اليمن، ومنها كانت التسمية.
- القوازين : قبائل موطنها جنوب الأعراض، وتوجد فروع من القوازين في مناطق أخرى وفي ورغة.
- القولبة : غالباً ما تكون منديلاً مربع الشكل يطوى بصورة منحرفة ويوضع فوق الطاقية، وفي مناسبات الأعراس يتم تحضير القولبة التي تلبسها العروس فقط من الفضة الخالصة، حيث يتم تفصيل شكلها العام على هيئة رأس البرنس في حجم صغير لضم الشعر إلى الخلف، ويشدّها سيران من الفضة لشيبتها على الرأس تمهيداً لوضع الحلّي والجواهر عليها.
- قياس : عملية ضبط المساحات المزروعة لأداء الضرائب.
- كاغد بنلي : أوراق للكتابة تُستورد من البندقية.
- كاغد قراطي : أوراق تُستخدم للفت البضائع.
- كاغد : ترد كذلك على الشكل التالي «كاغد» أو «كاغط» وهو الورق.
- كاغط بالطابع : صنف من أصناف الورق الجيد.
- كانات : نوع من الأقمشة القطنية.
- كاهية : لفظة تركية تعني الوكيل. أما في اللهجة التونسية فتشير إلى المساعد والنايب.
- كبوط : انحدر من اللفظ الإسباني: Capote، وهو معطف واسع فضفاض كان يلبسه الخبالة المسكرون، ومن ثم استعمله بعض الأفراد المنين، كمعطف بقي من البرد.
- كتان : نوع من القماش القطني.
- كتلان : نوع من الأقمشة المستوردة من إسبانيا.
- كذال : نوع من الحجارة الشبيهة بالزخام وإن كانت دونه قيمة وسعراً، وهي حجارة رخوة قابلة للتقش قام عليها تزيين البنايات.
- كربوناتو : ثاني الكربونات ويُستعمل في طهي اللحوم أو بعض البقول الجافة.
- كرت : نوع من الخشب.
- كرطون : هي العربة التي تجرّها الجياد.
- كرك : كلمة من أصل تركي تعني الرّداء ذا الفرو وأكثر ما يكون من فرو السمور، وهو حيوان برّي يتخذ من جلده فراء ثميّة.
- كركونة : منطقة بجنوب فرنسا ومنها كان انحدر بعض العائلات اليهودية إلى الإيالة التونسية اشتهرت هذه المنطقة بصناعة الأقمشة.
- كزوسة : من الإيطالية Carossa وهي عربة للركوب تجرّها الخيل أو البغال.

- كسبات** : لباس مطرز خاص ببعض مراتب الجند.
- كسكي** : أكلة شعبية معروفة جداً في أقطار المغرب العربي، وتتكوّن من دقيق الفصح الممزوج بالماء، يُنضج بواسطة البخار، ثم يلقى بالمرق ويُضاف إليه البقول واللحم أو السمك.
- كسيون** : نسبة إلى منطقة «كسبه» الإيطالية، تبعد عن ليفورنو شرقاً حوالي 20 كلم، ومنها كان يُستورد بعض أصناف الحرير.
- كشطة** : نوع من المعائم.
- كشمير** : نسبة إلى الإقليم الهندي Cachemire، وهو صنف من القماش الممتاز.
- كمك** : نوع من الحلويات يكون غالباً في شكل دائرة، وهو إما من السميد أو الحمص.
- كلاب** : تحريف للفظ كلابة، وهي الأداة التي تُقلع بها السامير من الخشب.
- كمخفة** : متوجات حريرية ناعمة الملمس كالمخمل.
- كنايي** : وقع تعريبها في بعض المعاجم العربية بلفظ «كنبة» أي الأريكة، وهي مقعد لعمدة أشخاص.
- كنسروات** : ج. كنسرو. وهي سلال كبيرة ذات عروتين، وتُصنع عادةً من بعض أنواع الخشب الرقّيق.
- كوادوات** : البراويز، أو إطار اللوحة.
- كوشة** : مخبزة، فرن.
- كولير** : أصل هذه اللفظة إيطالي (Cabaléro) وتقابلها في اللغة الفرنسية لفظة (Chevalier) وهو من عناوين النبيل بأوروبا في القرون الوسطى. أما في إطار البلاد التونسية وخاصة في أواسط القرن التاسع عشر فهو لقب تيجلي يطلق أساساً على بعض اليهود المقرّبين للسلطة.
- الكوميون** : من الفرنسية (Commission)، وتعني اللجنة، ونقصد بها في هذه الدراسة اللجنة المالية التي انتصبت سنة 1869 لتصفية الديون التونسية.
- لك** : حُرّفت هذه اللفظة في كتابتها ويقصد بها «اللّك» وهو صبغ أحمر تفرزه بعض الحشرات، على بعض الأشجار في جزر الهند الشرقية، استعمل في البلاد التونسية خاصة لصبغ الشاشية والجلود، كما استعمل في دهن الخشب بعد مزجه بمقدار من الكحول.
- لويبة** : دارجة تونسية وتعني الفاصولياء.
- لُوحة** : قطعة من الخشب.
- اللبغورنية** : نسبة إلى مدينة ليفورنو الإيطالية، ويُراد بها الميثاق الذي أصدره فردنان الأول [1587-1609] لاستقطاب التجار، وقد منح بصفة خاصة اليهود المليد من الامتيازات. يمكن تقسيمها إلى أربعة أبواب، وهي: امتيازات شخصية وامتيازات دينية وامتيازات تجارية وامتيازات قضائية وإدارية.
- ما فرق** : دارجة تونسية، وتعني حامض الكلوريدريك (Acide chlorhydrique).
- ماشبة** : وحدة قياس الأراضي الزراعية وهي المساحة التي يمكن حرثها بزوجين من البقر في الموسم الزراعي، وتقارب العشرة هكتارات.

ماضو	: يُقصد به ظرف الرسالة أو بضاعة مغلفة بغطاء.
ماحون	: أدوات.
مظال	: وزن مقداره درهم وثلاثة أسياع التّرمم، يكثر استعماله في وزن الثّعب والفضة والأحجار الكريمة.
المجبي	: ضريبة شخصية أقرها محمد باي 1856، تُسلط على كلّ السكان الذكور البالغين ويُعفى منها أصيلو الحاضرة والمدن الكبرى: القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، كما يُعفى منها كذلك الجنود والطلبة ورجال الدين وأعوان الباي والمعجز. وقد أثار تضعيف هذه الضريبة سنة 1864 انتفاضة علي بن غدام.
محرمة	: استعارت اللغة التركية لفظة «المُحرّمة» أو المُحرّمة من أصلها العربي، وهي قطعة كبيرة من القماش أو من الحرير، غالباً ما تكون مربعة الشكل تُستعمل كغطاء لرأس المرأة.
مخارق	: انظر: لفظة «زلاية».
ملهانة	: نوع من الأقمشة.
منقب	: موشى بخيوط أو ألوان ذهبية.
مرّ وصبر	: مائة صفيّة طعمها مرّ توضع على ثدي الممرضة لتنفّر الرضيع من الرضاعة، ولفظة «صبر» تعني الصبر على تحمل هذا المذاق.
مرابة	: مرآة.
مربوع	: هو الإزليل، أداة حديدية يُقر بها الخشب أو الحجر.
مركاتي	: أصل الكلمة كما وردت في القواميس الفرنسية Mercanti، وتعني التاجر الفاشش، لكن في إطار البلاد التونسية وخاصّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يتخذ هذا النعت المبتذل وأُسند كنعتم للتجار والأغنياء الأجانب، وهو ما زال متداولاً إلى اليوم وينعت به كلّ شخص ثري.
مرنة	: دارجة تونسية، تُجمع على مرّات وتعني حظيرة البناء.
مربول	: هو عبارة عن سترّة داخلية، بأقسام قصيرة من القماش القطني أو الحريري، تلبس المرأة تحت «القميصة» بشكل لا يظهر منه سوى زوائد رقبته.
مقنّات	: دارجة تونسية، ويُقصد بها الأكياس المقفلة إقفالاً محكماً عن طريق حياكتها.
مقّ	: نوع من الحجارة يُستعمل لحذّ الشكاكين وصفلها.
مقاشوات	: خُدم خاصي بالقصر ولدى المائلات الثرية.
المشيرة	: أفخم الألقاب في الجيش العثماني، وأوّل من تلقّب بها أحمد باشا باي.
مضآخه	: دارجة تونسية ويشار بها إلى المكينة الطويلة.
مطر	: مكيال نُزلت، تختلف سعته حسب الجهات: الحاضرة 16 كلغ. سوسة والمنستير 18 كلغ. المهدية 18,5 كلغ. صفاقس 19 كلغ. جربة 32 كلغ.
مظرة	: دارجة تونسية ويُقصد بها حشايا النوم.
مغارف	: دارجة تونسية، مُفرّداً مفرفة وتعني الملمعة.
مفايت	: أدوات تقليدية شبه طيبة، تكون في شكل كأس من معدن القصدير أو البلور وتُستعمل لاستخراج اللّحم من الرأس في مستوى أعلى العنق، وكثيراً ما يقع

استعمالها عند الحلاقين، لذلك أطلق عليها في القواميس العربية لفظة محجم أو محجمة.	
: نوع من الصبغ الأحمر.	مفزة
: عامية من القلفة وتشير اللفظة إلى صانع حرفة ما تجاوز مرحلة التلمّز.	مقلوبين
: نوع من القماش وقد أنشأ له أحمد باشا باي مصنعا سنة 1844 بمنطقة طبرية.	السلف
: يقل يورع لطبخ ورقه بعد تجفيفه ودقّه، وهي أكلة شهيرة بالبلاد التونسية وتختلف في طريقة طبخها عن بعض البلدان العربية وخاصة مصر.	ملوخية
: هي المصوّلة، أداة خشبية بها صفحة حادة من المعدن تستعمل لصقل الخشب.	مسلّة
: دارجة تونسية وتعني صدرية من نوع خاص. انظر: صدرية وفرملة.	متان
: الهاون.	مهراس
: قماش ناعم الملمس كالمخمل.	موبر
: الموزونة	مونة
: نوع من أنواع الصّرف.	ميرنوس
: البيتة، الحجة، الدليل.	المثاقرة
: أو المال النّاض، مصطلح استعمله ابن أبي الضياف في عدّة مواضع من الإتحاف، ويقصد به السيولة التقديّة.	النّاض
: نسبة إلى سكان مملكة نابولي.	المبولتان
: نوع من أنواع الصباغة تعطي لونا أزرق داكنا.	الثيلة
: من الهمايون أي السلطان، أصدر هذا الخط في جمادى الآخرة سنة 1272 هجري الموافق لشباط/فبراير سنة 1856، وقد اعترف هذا المرسوم بالمساواة بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين وأطلق الحرية الدينية للجميع وبقي نافذا حتى صدور دستور مدحت باشا سنة 1876.	الهمايوني
: في المصطلح التونسي يعني الضبعة أو الأرض الفلاحية الشاسعة.	هشبر
: خيل ودواب الجيش.	الهوير
: تعبئة السلع وتصديرها إلى الخارج.	وسق
: دارجة تونسية رصاوبها أوقية، وهي وزن من الأوزان يختلف مقدارها من بلد إلى آخر، وتمثل جزءا من أجزاء الزطل الاثني عشر.	وقية
: من الموازين التونسية وتكوّن من اثني عشر صاعا. انظر: صاع.	الوية
: أي اليهود الذين يقطنون الأرياف.	يهود البر

فهرس الأعلام^(*)

جوفري ، أنطوان 101	آغا، مصطفى 276
أولاد شنام 161	باص، أبراهام بن شوعه 205
أولاد شالوم (القائد) 162، 237	أبراهام، بشموط 162
إدريس الأكبر 38	أبراهام، الشلي 169
إسحاق ولد القائد شمويل 447	أبراهام، كرمي 79
إسحاق، غزلان 165	ابن أبي الضياف، أحمد 29، 95، 207، 215،
إسرائيل 104، 164، 171	267، 29، 90، 132، 176، 180-181،
إسرائيل شامة 271-272، 281-282، 301،	210، 216، 280، 304، 445، 451،
482، 303	478، 496، 507
إسرائيل، أبراهام 59، 104، 169	باي، أحمد باشا 6، 27، 84، 90، 131-132،
إسرائيل، إسحاق 104	134، 136، 138، 173، 175-177،
إسرائيل، دافيد (التونسي) 113	193، 196، 227، 230، 239، 247،
إسرائيل، موسى 104	261، 267، 270، 272، 274، 276،
إسرائيل، يعقوب 104، 113	278-279، 284، 291-293، 297، 302،
إبريرة، ينعاس 463	388، 390-392، 430، 435، 439-440،
إيمانويل، فكتور (الثاني) 473	447، 472، 481، 485، 487
ابن أبراهام، لياه (ابن القائد داود) 138	أرقاس 34
ابن أبراهام كوهين، دافيد 459	أريه 474
المنصور، الناصر ابن أبي يوسف يعقوب 44	أزولاي 164
ابن الأمين، حسن 266	أزوليس، موشي 463
ابن أحمد اللاني، محمد 266	أسرة 104
ابن أحمد اللاني، محمود 266	أسنة، موسى منداس 314
ابن باديس، المعز 44	الأمكربان، باتيسه 122، 142، 253، 255
ابن بروكة، رجب 137، 141	الأصرم، محمد 176، 331-333، 345، 418
ابن نعيم، دوناش 40	أغطين 34-35

(*) وقع ترتيب الأسماء الواردة في الفهرس بحسب التسلل الأبجدي دون اعتبار لألف لام التعريف.

- ابن نمرت، محمد 43
 ابن الحاج 176، 214، 217، 333
 ابن الحاج عثمان، محمد (الحشاشي) 242
 ابن الحاج، حونة 138، 213، 291، 451
 ابن الحاج، سليمان 192، 213، 331-332، 345، 418، 480
 ابن الحاج، محمد 154، 215، 372
 ابن حوشيل، حنايل 41
 ابن حوقة بيس، سوسو 169، 178
 ابن الخطاب، عمر 39، 55
 ابن خلزون 38، 45-47
 ابن خلف، محرز 31، 43
 ابن خليفة، ساسي 357
 ابن الخوجة، حمودة 266
 ابن داود 163
 ابن المذني مخلوف بيس، شالوم 206
 ابن ذياب، سالم (الحاج) 206، 208
 ابن ريانة، أحمد 404
 ابن الرخال 137
 ابن سليمان، إسحاق 40
 ابن شالوم، يوسف 164، 166-167، 169-171
 ابن شاهين، يعقوب بن نسيم 40
 ابن شلومو، إسرائيل 487
 ابن شموله، يعقوب 169
 ابن الشيخ، أحمد 174، 228
 ابن الشيخ، محمد 486
 ابن طاووس، داود 122، 227
 ابن عبد العزيز، حمودة 29
 ابن عبد العزيز، عمر 39
 ابن عبد الملك، قاسم 265
 ابن عبدالله المملوك، حسن 142
 ابن عروس، أحمد 46
 ابن عطا، إبراهيم 41، 44
 ابن علي، حسين 182، 184، 187، 202، 213، 395-397
 ابن عمر، محمد 164، 300
 ابن عياد 97، 116، 130، 142، 176، 194، 214-215، 238، 477، 484، 486
 489-490
 ابن عياد، علي 130، 141
 ابن عياد، قاسم 130، 141
 ابن عياد، محمود 131، 174، 214-216، 228، 241، 291-293، 298، 302
 451، 458، 484-485، 489-490، 492
 ابن غزاهم، علي 21، 495
 ابن القائد إبراهيم 237
 ابن القائد داود، إبراهيم 237-238، 97، 163
 ابن القائم، إسماعيل 40
 ابن قانصة 220
 ابن قتيبي، دافيد 79
 ابن الكاتب، أحمد 128-129، 141، 161، 204
 ابن للأهم، شالوم 165، 261
 ابن ليا، إبراهيم 167
 ابن مامي، إبراهيم 128
 ابن مامي، رجب 142
 ابن ملوكة، محمد 266
 ابن ممي 166
 ابن منصور، أحمد 265
 ابن منظور 55
 ابن موسى المهارون شوعه 162
 ابن موشي، ليا 470
 ابن ميلاد، بويكر 206، 208
 ابن ميهو الضباغ، ليا 175
 ابن ميهو، زاكي 259
 ابن ميهو، ليا 166-167، 170-171
 ابن ناتان، يوسف 487-488، 497
 ابن ناطان 161
 ابن نافع، عقة 37-38
 ابن نطاف، شمويل 263
 ابن هلال، قلدور 303
 ابن اليسع، يوسف 164، 208

- ابن يعقوب عتال، شلومو 122
 ابن يعقوب، موشي 165
 ابن يونس، يونس 309، 331-332، 334، 345، 418، 477
 ارفاس، إسحاق 53
 الأرئوط، محمد 265، 351
 اسير 497-498
 الأعور، محمد 125
 اكسوث، (اللورد) 438
 انريقر 474
 باروخ، إسحاق 104
 باروخ، حافيد 218
 باروخ، يعقوب 104
 بلرستي، هودة 50
 باشا، علي 94، 187، 213، 236، 397
 باشوال، علي 206، 208
 باص، الظمي 204
 باص، يوسف 207
 بالرايص، محمد 266
 بالمة، زاكى 218
 بالتور، عمر 207-208
 باولو، برقيلة 171
 باي، حسين 68، 236
 باي، حمودة باشا 6، 27، 130، 216، 254، 290، 332، 429، 444، 462، 475، 502، 506
 باي، علي 26، 392، 399-401، 403، 408، 469
 باي، محمد 85، 89، 268، 272، 274، 280-281، 300-301، 304، 467، 473، 506
 باي، محمد الصادق 272، 280، 473، 506
 باي، محمود 88، 243، 444-446
 باي، مراد 319
 البجاوي، محمد 141-142
 البراملي، يوسف بن حايم 170، 241
 برامي 166
 برامي، شموئيل 247
 البرانصي 170
 بردعة، حاي 257
 برناز، محمد 266
 بروزو 468
 بريس، شالوم 166، 205، 427، 453، 460، 476
 بيس، شوعة 437
 بشوط، عائلة 142
 بشوط، موشي 97، 137، 235
 بشوط، يوسف 138
 بشينو، يوسف بن شالوم 170
 بعارل، قابلة 168
 بلعش، حافيد 165، 227
 البلني 469
 البلني، دافيد 207
 بلنّة، يوسف 208
 بنيامين، يعقوب 105
 بنت خريف، هزيرة 483
 بنجمن 82
 البزرتي، هودة 59
 بنووط 170
 بنيامين (الطرابلسي) 218
 بنيامين فراتكو، أبراهام 54، 68، 202، 314، 316-317، 319
 بواي، جون 222
 بويلي، دافيد 240
 بويلي، موشي 218
 بوخفيرة، هارون 218
 بوخريص، الطيب 266
 بورقي، غابار 57
 بوعظمة 163-169
 بوعظمة، حاي 224
 بوعظمة، رفائيل 259
 بوغزالة، محمد 217-218

- بوكارة فريثيل 80، 407، 474، 495
 بوكارة، مسموم 68، 204
 بوكارة، منوبل 205-206
 بونان 474
 بيلة، ولد 164
 يرص، داوود 169
 يرص، هودة 207
 يرص، يوسف 169
 يرم، محمد 266-267
 بيشي، شامة 6، 166-171، 283، 476، 482-483، 487
 بيشي، فريجة 486
 الشاهرتي 40
 الترسفي، علي 266
 ترنوليان 35
 التركي، عصمان 266
 التميمي، إسماعيل 266-267
 التميمي، حميدة 266
 جاري، حاي 164-166، 169، 240-241
 الجبرو، سمعون 303، 481
 الجطلاري، يوسف 227
 جعفر 128
 الجلولي 116، 214
 الجلولي، حسونة 451
 الجلولي، محمد 290-291، 343، 358، 418
 جنوين، حسين 265
 جورنو 170
 جوزيف، دهان 80
 جوستيان 36
 جبرج 166-167
 جيزانة 165، 469
 الحايك، حاي 205، 207
 الحايك، زاكى 68
 حاييم 170-171، 470
 حاييم، الرمي 67
 حاييم، قتي 79
 الحجاج، ابراهيم 265
 حذاد 168-170
 حذاد، سعيد 168، 170
 الحداد، محمد 266
 حرّاز، يعقوب 460
 الحناشي، محمد 265
 حنونة، مازلقوب 79
 حنين، ابراهيم 218
 الحوري 168
 حيرج 167
 حيرن، لياه 259
 حيم 171
 خريق، مرتغاي 257
 خزندار، مصطفى 131، 473، 485، 489، 496، 506
 خلفون 168
 خلفون، كلمتي 139
 خوجة، أحمد (الداي) 126
 خوجة، حسين 437
 خوجة، محمد 316
 خوجة، مصطفى 192، 399-401، 409
 الخياشي 164
 الخياشي، محمد 206-208
 خياط 165، 171، 476
 خياط، ابراهيم 227
 خياط، إسرائيل 284
 خياط، يعقوب 227، 246، 284
 دافيد 104-105، 163، 165، 168، 470
 دافيد، ازولاي 79-80
 دافيد، درمون 218
 دافيد، شلال 79-80
 الدالي، محمد 169
 داني، بينحاس 169
 دانيال 427
 دانيوس 466
 دارود، محمد 122

- داوود، يبرص 169
 داي، يوسف 125
 درغوث، يوسف 265
 درمول 428، 470-469
 درمون 105، 168، 469-468، 474
 درمون، حاييم 428
 درمون، شمويل 68
 درمون، عائلة 105
 درمون، مردخاي 314
 دي ابرهام، دانيال 104-105
 دي بونات، جوليو 319
 دي دانيال، رفايل 104
 دي دانيال، يعقوب 104
 دي رفايل، جاكوب 105
 دي روشي 404
 دي زيني، اسرائيل 79
 دي صاموئيل، رفايل 105
 دي سان جرفي، بواي 66
 دي فكتوريا، غريال 102
 دي لسب، ماتيو 214
 دي مدينا، صاموئيل 57، 115
 دي موسى، إسحاق 104
 دي موسى، هارون 104
 دي مولا، جوزاف 80
 دي ميه، يعقوب 104
 دي يعقوب، أبراهام 104
 ديفواز، جاك 411، 479
 رحمين 169
 رحمين، بلري 80
 رحمين، دبان 80
 رحمين، عطون 168
 رحمين، فينا 79
 رشيد 486
 الرصاع، محمد 265-266
 رفايل 165
 الرقدان، عمر 404
 الركاح، الفمي إسرائيل 164، 227، 244-245
 رو، جاك 58
 الرياحي، إبراهيم 266-267، 450-451
 ريد، توماس 447
 ريكس 164-165
 الريكس، زاكى 208، 205، 207
 الريكس، سلون 68
 الريكلي، حمودة 265
 ريتال 459-460
 زاكى 162، 164-165
 زايد 168
 الزير، هودة 453
 زبولون 168-170
 زراة 165
 زراة، سيمح 246
 زرة، فريجة 165، 261
 زروق 164-165
 زروق، شالوم 227، 259
 الزغواني، قاسم 265
 زيادة الله الثالث 40
 زيتون، شوعة 259
 ماکوتو، حاي 207
 سالومون، تريومفي 80
 صاموئيل 104
 صاموئيل دي مدينا 316-317
 سبان، لويس 221
 ستانلي 208
 ستروك، أبراهام 259
 ستروك، مردخاي 238
 ستيانا، نحمياس 79
 ستيكا، مارباتو 192، 331-332
 السراج (الوزير) 126
 سعادة، محمد 265
 سعدي 59
 سفر 169
 سلامة 167

- سفادور 102
 سلمون، الذقي 481
 سليمان القانوني 124
 سحاجة، أبراهام 259
 سحاجة، شوعة 227
 سحاجة 165
 سحارية، رفايل 453
 الشهيلي، أحمد 128-129
 سواراز، يعقوب 58
 سوبارتي، جوزيف 303
 السوسي، عبد الله 265
 سيالة، أحمد 128-129
 سيالة، محمد 108
 سيالة، محمد الحكيم 266
 سيزانة 469، 474
 سيزانة، موشي 428
 سيكاريلو، فرانيسكو 316
 سيمح 165، 169
 شالوم 105، 164-166، 168، 427، 469-470
 شالوم، بيرص 169
 شالوم، الذقي 263
 شالوم، عتال 162، 163، 169، 476-477
 شاهول، خلفاني 259
 الشهاب، حملة 176، 291
 الشهاب، مصطفى 291
 الشريف، محمد 266
 شطبون 164، 167
 شطبون، رفايل 207
 شطبون، شموئيل 218
 شطبون، لياه 257، 259
 شطبون، موشي 257
 شلومو، نطاف 162، 163، 166، 168، 476
 شلي 166
 الشلي، أبراهام 178
 شمام (القائد) 237
 شمام، صالح 217-218
 شمامة، أبراهام 205
 شمامة، دافيد 136
 شمامة، شلومو 229
 شمامة، شلومو بيثي 483
 شمامة، لياه 241، 484
 شمامة، موشي 497
 شمامة، ناتان 300، 486-487، 498
 شمامة، نسي 131، 175، 283، 481، 483، 489، 491، 499
 شمامة، هودة 218
 شمامة، يعقوب 218، 497
 شمامة، يوسف 271-272، 481، 487
 شمامة، يوسف 484
 شمرن 168
 شملة 169
 شملة، أبراهام 227
 شملة، شلومو 257
 شملة، لياه 259
 شموئيل 166
 شموئيل 168
 شموئيل 164
 شموئيل، الجزيري 162
 شوشان، الربى 167-168
 شوعة (القائد) 447
 شوعة 165، 169
 شيلة، لياه 460
 الصباغ 166-167، 169-171، 178، 476
 الصباغ، مردخاي 227
 الصطبولي، يعقوب 218
 الصنبر، لياه 207
 الصفاقسي، مقدش 475
 سوريا، مردخاي 53
 سوريا، موسى 54
 صورية 162-163، 190، 207، 220
 صورية، الفني 204-205

- صوبد، يوسف 97
 طابنة، أبراهام 205
 طابنة، باولو 262
 طابنة، مردخاي 259
 طيانة 165
 الطربلسي 168، 170-171
 الطروحي، أحمد (الأفندي) 265
 الطويل، يوسف 259
 طيار، فروبين 101
 طيب 164
 طيب، أبراهام 65
 طيب، شمويل 257
 طيب، مسعود 257
 عائلة أنياس 115
 عائلة بن الحاج 193
 عائلة صوريا 116
 عائلة لسبروزو 105، 113
 عائلة مانديس أسنة 105
 عائلة المديسي 116
 عائلة مدينا 105
 عائلة نطاف 175
 عباس، محمد 266
 عتال، إيلي 477-478
 عتال، دافيد 303، 480-482
 عتال، سليمان 205
 عتال، شالوم 257، 259
 عتال، نسيم 480
 عزرية 167
 عزيزة 495، 497
 علاف، محمد 265
 العثامي، إبراهيم 246
 العثامي، محمد 451
 غانم، مودة 259
 الغزاوي، علي 266
 غزلان 476
 غزلان، إسحاق 261
 غزلان، يعقوب 300
 الغماد، حمدة 300
 القاسي، أبو عمران 44
 القاطمي، عبيد الله 40
 فابس 79-80
 فايص، نونس 300
 فواتي 169
 فراجي، شمعوني 170
 فرانشتي 474
 فرانكو، أبراهام 105، 313، 474
 فرانكو، دافيد 259
 فرانكو، دانيال 112
 فرانكو، زاكبي 204، 218
 فرانكو، موسى 53
 فواني، دافيد 58
 فورتونة 79
 لوردينان الثاني 53
 لرشيش، حسن 266
 فرنك، لوي 414
 الفزاري، محمد 266
 فكرون 171
 فكرون، يوسف 241
 فلاح، موشي 453، 453
 فلنسي 105، 468-469، 474
 الفلنسي، شمويل 68
 فلوس، دافيد 257
 فور، فرنسوا 411
 فورتني 474
 فورتني، يوسف 427
 فيتوشي، باروخ 218
 فيتوشي، هارون 257
 فيلي، فيكتور 493
 فيليب 459
 فيليبي 82
 القائم، محمد 40
 قاطان، أبراهام 205

- قالمة، زاكي 259
 قباة، علي 265
 قنّور (الحاج) 458
 قراجة، حمودة 141
 قرسين 441 .
 القروش 164
 القروش، لياه 257
 قسطنطين 459
 قسطنطين الأكبر 35
 القصري، عبد القادر 404
 القصري، حسنة (الحاج) 412
 قلاة، الأمين 266
 قندوز، شوعة 453
 قنونة، هودة 453
 قوتيرس، جاكومو 466
 قيران، فيكتور 82
 كاييجو، هودة 32، 162، 220
 كارفالو، مرتخاي 68
 الكافي، أحمد زروق 266
 الكافي، خليفة 266
 الكافي، نصر 266
 الكامل، عبد الرحمن 266
 الكاهنة 38
 كاهية، وجب 204
 كاهية، سليمان (الحاج) 194، 213
 كاهية، علي بن مامي 213
 كرتوزو، دانيال 453
 كركتونة 463
 كريينو 469
 كريينو، إيمانويل 113
 كريينو، مانويل 315
 كريينو، هودة 112-113، 315
 كسنتوفو، جياكومو 473
 الكراوي، هودة 207
 كسيلة 37
 كطورزة، شالوم 218
 كليتي، خلفون 168
 كوستا 474
 كوهين، فرتونة 80
 كوهين، أبراهام 58، 207، 239
 كوهين، حاي 257، 259
 كوهين، مسمود 97
 كوهين، يوسف 257
 لالمان، شارل 243
 اللحمي، شمعون 407، 412
 اللخمي موشي 79
 لمبروزو 6، 80، 104، 162، 314-315،
 407، 468-470، 472، 474، 493
 لمبروزو، أبرامينو 472-473
 لمبروزو، أبراهام دي دانيال 101، 104
 لمبروزو، إسحاق 65
 لمبروزو، دافيد 473
 لمبروزو، رفائيل 318
 لمبروزو، روعة 412
 لمبروزو، زاكي رفائيل 68
 لمبروزو، كركة 300
 لمبروزو، مايير 204
 لمبروزو، يعقوب 202، 204، 362
 لمبير، الصراني 262
 اللوز، محمد 404، 477
 لوزادا 104، 468-469
 اللونفو، الصراني 142
 لياه 163-164، 166-168
 لياه، باص 218
 لياه، دافيد 300
 لياه، طيب 79
 لياه، لمبروزو 79
 لياهر 169
 الليفي 164
 لبني، إسحاق 104
 لبني، زاكي 205
 لبني، هودة 440، 459

- ليفي، يعقوب 453
 الليفي، يوسف 138، 238
 ليون، سيريس 79
 ماتاي، "جون هنري 442
 ماجبل، توماس 206
 مادار 168-169
 مارلي، سيمون 58
 المازري، محمد 266
 مالوش، عبد الرحمان 266
 مامي، محمد 138
 ماني، دافيد 239
 ماير، موريس 495
 متودي، يوسف 239
 المحجوب، احمد 266
 محرز، سيدي 91
 محسن، محمد 266
 محمد علي باشا 304
 مخلوف، النفي 236
 مدينا، إسحاق إسرائيل 314
 مدينا، صموئيل 315
 مدينة، زاكي 204
 المرباط، محمد 278
 المراكشي، عبد الواحد 43، 45
 مرتخيل، ييجي 171
 مردخاي 163، 166-167، 169-171
 مردوخي 104-105
 مريم، نحباس 79
 المستصر 46
 سمود، كوهين 162-163، 170
 ممالك، ليا 207
 معطي، دافيد 453، 459-460
 معطي، يوسف 218
 معيتق 168
 المكني، محمد 266
 مئي، يعقوب 227، 247
 المناعي، محمد 266
 المنصوري، محمد 214
 المنصور 43-44
 المنصور، أبو يوسف يعقوب 43
 المهولي، محمد 458
 مورينو، موسى 101
 الموش 169
 موشي 168-170، 470
 موشي، إبراهيم 169
 موشي، بشموط 162
 موشي، بوجناح 79
 موشي، روكا 79
 موشي، سفورنو 79
 مولحو، هارون 303، 481
 مومر (القائد) 170-171
 ميخاتيل 168، 170
 ميحتق 169
 مباحيم 165
 مينوس، محمد 141-142
 نابليون 426
 ناتان (القائد) 171
 الناصري، علي 265
 ناطاف 427، 495
 ناطاف، أبراهام 427
 ناطاف، شيمون 294، 297-298، 300-301،
 303-304، 482
 ناطاف، شوعه 207
 ناطاف، ليا 460
 ناهون، أبراهام 59
 نحباس 80
 نسيم 166-168
 نسيم، يراخا 80
 نطاف، شلومو 236
 نقاش، حاي 227
 نورة 497
 النبال، محمد 300
 نين، هنري 447

- هارون 163-164
 هارون، قرازي 79
 هارون، موسى 104
 هرماس، أحمد 300
 هلال، الرقي 67
 هويبة 171
 الهويدي، أحمد 128-129، 141
 واتوري 168
 الورضي، محمد 265
 وزان، ميخائيل 218
 الوزير، أحمد 412
 الوزير، محمد 291
 ولد عتال، شالوم 227
 يسير، حنونة 79
 اليمح، سيمح 303، 481
 يعقوب، 165، 169
 يعقوب، بونفيل 79
 يعقوب، سينة 162
 يعقوب، كاسترو 80
 يعقوب، ممي 166، 169
 القرا، قرياط 79-80، 463، 466
 يوسف صاحب الطابع 332، 477، 479
 يوسف، بشموط 162
 يوسف، بوخريص 169
 يوسف، صرافاتي 169

فهرس الأماكن^(*)

آلاسكا 222	باب سويقة 43، 91
أريانة 72، 495	الباب العالي 125، 432
أزمير 101، 104، 108، 111، 114، 116، 368، 341	باب قرطاجنة 43
الأمراس 168	باجنة 74، 82، 85، 96، 127، 147، 152، 154، 218، 277، 359
أمستردام 114، 116، 303، 368	باردو 224، 277
الأندلس 39-40، 42، 47	باريس 391، 495، 498-497
أونيك 35	باليرمو 109
أوروبا 5، 42، 48، 59، 61، 63، 87، 106، 116، 181، 191، 209، 217، 222، 311، 346، 351، 354، 359، 368، 410، 424، 426، 462	البحيرة 83، 199، 351، 369، 401، 403، 406-405، 440، 455، 492
أولاد بوسالم 218	البرنغال 61، 80، 322
أولاد عون 171	البركة 144
إسبانيا 61، 80، 106، 362، 421، 428، 437	بروسيدا 322
الإسكندرية 40، 42، 104-105، 108، 111، 114، 116، 341، 358، 368، 403	بريطانيا 329، 368، 372، 409، 422، 437، 440، 445-446
إشيا 322	بضاد 41
إفريقية 39، 37-40-41، 44-45، 46-48، 125، 182، 252	البنديقية 104-105، 111-112، 114، 116، 209، 322، 391، 471
الإمبراطورية العثمانية 124	بنزرت 82، 84-85، 96، 101، 107، 127، 131، 152، 168-170، 171، 177، 183، 218، 278، 400، 405، 441
إيطاليا 6، 199، 227، 391، 473	بنوغزان 38
أورتيلا دونروتو 322	بهارلة 38
باب البحر 43، 67، 137، 149	بودنو 322

(*) وقع ترتيب الكلمات بحسب تسلسلها الأبجدي دون اعتبار لآلف لام التعريف. كما لم يتضمن أسماء الأماكن التي نواتر استعمالها بكثرة في هذه الدراسة مثل إيالة تونس أو البلاد التونسية، وقد أشرنا إلى تونس بلفظة الحاضرة للدلالة على عاصمة البلاد.

الجنيزة 40	بورنوفينو 322
الحارة 43، 72، 88، 91-92	بورديو 116
حارة الإفرنج 67	بولونيا 359
الحارة الصغيرة 83-84، 442	بيانو ديسورنتي 322
الحارة الكبيرة 83-84، 442	بيزا 50، 78
الحاضرة 50، 52، 61، 73-76، 78، 82-85،	تبرسي 127
91-92، 94-95، 97، 112، 116، 132،	توكي 177
149، 151، 168، 171، 176، 180،	تريبات 78
184، 199، 217، 228، 237، 267،	تسور 71، 82، 85، 96، 127، 147، 218
359، 401، 404-405، 408، 440،	تشن 85
443، 445، 477، 491، 494-495	تمزوت 85
الحامة 42	توزر 82، 85
الحجاز 226	توسكانيا 52-53، 89، 116، 328، 425،
حلب 48، 116	441، 445-448، 508
حلق الوادي 72، 83، 102، 107، 116،	جاجة 442
168-169، 173، 199، 277، 281،	جبال الأوراس 38
319، 331، 349، 351، 369، 401،	جبل طارق 88، 440، 445
403، 405-406، 440-441، 455، 492،	جراوة 37
495	جربة 42، 47، 74، 82-85، 92، 94، 97،
حلقة الشمال 180	107، 116، 130-131، 137، 144،
الخليل 498	147-149، 156، 162، 168-169، 171-
الذانارك 404	172، 175، 178، 263، 267، 331،
دجبة 131	359، 418، 441-442
دوية زرقون 67	جرجيس 84
دوية القراة 67	الجريد 359، 438
الدوية 421	الجزائر 42، 62، 104، 111، 114، 116،
رأس الجبل 131، 146، 451	129، 312، 442
رأس النقر 209	جزر البليار 48
الرقية 177	الجزر البرناتية 42، 376، 404، 421
زغوان 71، 82، 129، 218	الجزيرة الأيبيرية 48، 55، 59، 72، 353
الساحل 78، 152، 341، 343، 405، 440	جزيرة بروصيا 323
سان ريمو 322	جزيرة العرب 55
سانتا بيررا 322	الجزيرة العرية 39
سبة 42	جندوبة 154، 277
سجلعامة 42	جنوة 78، 105، 209، 285، 287، 322،
سردينا 420	341، 361، 387، 404، 420

- السفاح 226
السودان 226
سوسة 42، 47، 74، 78، 82، 84-85، 96،
101-102، 107، 116، 128-130، 145،
147-151، 156، 165-167، 169، 171،
173-175، 178، 222، 261، 331،
357، 405، 440-441، 491-494
سوق الأحد 150، 220
سوق الباي 92، 413، 481
سوق الجرابية 147، 154
سوق الجمعة 177
سوق الصاغة 92
سوق القرائة 60، 67، 92
سوق اللغة 169
سوق هراس 439
سياتري ليفتي 322
سيان 199
سبيريا 222
شارن 277
الشام 38، 116، 226
شمال إفريقيا 17، 31، 34، 36-38، 53،
56، 106، 219
شنقي 442
شيفاري 322
صفانس 47، 74، 78، 82، 84-85، 107-
108، 116، 128-129، 147، 149،
156، 166-167، 170-171، 175، 177-
178، 229، 243، 261، 286، 405،
418، 440-441، 449-450، 483، 486،
491-493
صفد 498
صقلية 404، 420
طبرية 129، 137
طبرقة 103، 131، 148، 171، 177، 209،
397-398، 400-401، 420
طبرية 168، 498
طرابلس 42، 59، 104، 111، 114، 312،
368
العالية 128
عتابة 104، 114
غار الملح 82، 107-108، 116، 131، 168،
218، 278
الغربية 92
غياتة 38
فاس 42
فرساي 391
فرنسا 210، 227، 286، 288، 296-297،
303، 323، 329، 372، 398، 400-
401، 409، 422، 433، 436-438،
443، 451، 463، 479، 489، 497
فلاصق 322
فلورانس 199
فندق اللغة 149، 156، 158، 177
فيكو اكيرا 322
فابس 41-42، 47، 74، 82، 84-85، 149-
150، 171، 175، 331، 349-351،
357، 442
القاهرة 40
قاينا 316، 322
القدس 498
قراطاج 35
قرفة 171، 177، 418
القرم 472
القرنة 22، 25، 27، 59، 79، 89، 94،
202، 204-205، 211، 312، 361،
387، 405-408، 425-427، 444، 446-
447، 454
قشالة 48
القصة 144
قفصة 42، 82، 85، 170
قلية 84-85، 331
تندلوة 38

- القيروان 35، 37-41، 151، 267، 359
 كاريبة 78
 الكاف 82، 85، 96، 183، 218، 438-439
 كالأبري 322
 كلونيا 48
 كركونة 295، 297، 360، 368
 كسرى 128
 كندا 222
 كورسكا 322
 كورفو 497
 لندن 116
 ليفورنو 19، 22، 25، 29، 49-50، 52-54،
 56-57، 58-61، 63، 65، 78، 81،
 99-100، 102، 104-106، 109-117،
 209، 211-212، 288، 297، 303،
 312، 315-323، 328، 341، 354-355،
 362، 368، 387، 391، 408، 410،
 425، 441، 446، 470-471، 478،
 ماطر 82، 127، 152، 154، 217-218
 ماططة 42، 102، 109، 287، 290، 297،
 303، 312، 321، 341، 376، 404،
 421، 440، 451
 المثاليث 128، 131، 148
 مجاز الباب 218
 المحمدية 281، 391، 495
 المدينة 43
 مديونة 38
 مراكش 42
 المرسى 150، 495
 مرسيليا 102، 111، 114، 209، 221، 341،
 354-355، 361، 368، 385، 391،
 415، 426، 478
 مزاب 116
 المشرق 108
 المشرق العربي 5
 مصر 39، 44، 116، 129، 226، 246،
 249، 304، 360، 368، 473
 المغرب 5، 39، 42، 44-45، 48، 303
 المغرب الأقصى 38، 42، 45، 48
 المغرب الأوسط 46
 مكاس 42
 الملائكين 42-43، 445
 متس 37
 المنزل 442
 منزل بوزلفة 177
 المنتير 82، 84-85، 96، 130، 145، 149،
 151، 167، 171، 173، 216، 405،
 441، 491، 493-494
 منوبة 495
 المهدية 41-42، 47، 74، 78، 82، 84-85،
 146، 149، 171، 175، 405، 440-441،
 493
 نابيل 74، 82، 84-85، 96، 217-218، 359
 نابولي 109، 316، 322-323، 420، 472
 نقطة 74، 82، 85
 نفوسة 148
 نيبليس 35
 نيانر 217-218
 نيس 111، 114
 هاندروميثوم 35
 هشير الدوامس 35
 الهوارية 154
 هولندا 287، 322، 372، 437
 ورغة 277
 الوطن القليلي 127، 130-131، 152، 292
 وهران 114
 يثرب 39
 اليونان 322

فهرس الجداول

الباب الأول

75.....	جدول رقم 1	عدد اليهود الخاضعين لضريبة الجزية (1758-1759)
76.....	جدول رقم 2	عدد محلات سكنى اليهود بالحارة (1849-1850)
	جدول رقم 3	المهاجرون من ميناء القرنة في اتجاه البلاد التونسية
79.....	جدول رقم 4	بين سنوات 1811-1813 التوزيع الجغرافي لليهود بمدن الإيالة التونسية
82.....		من خلال بعض المصادر الأوروبية للقرن التاسع عشر
94.....	جدول رقم 5	مبالغ جزية اليهود في أواسط القرن الثامن عشر
95.....	جدول رقم 6	تطور جزية يهود الحاضرة (1739-1827)
	جدول رقم 7	جزية الطوائف اليهودية بداخل البلاد
96.....		(1817-1828)
100.....	جدول رقم 8	التجار القرنين بموانئ الإيالة التونسية (1681-1705)
	جدول رقم 9	أهم العائلات اليهودية القرنية بالإيالة التونسية
104.....		خلال القرن السابع عشر
109.....	جدول رقم 10	التجار القرنين بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)
	جدول رقم 11	صيغة العمليات التجارية لليهود بين موانئ الإيالة
111.....		وميناء ليفورنو (1681-1705)
114.....	جدول رقم 12	نشاط التجار اليهود خارج محور تونس - ليفورنو (1681-1705)

الباب الثاني

128.....	جدول رقم 1	القادة الزّامة 1744-1751
133.....	جدول رقم 2	بعض أداوات قانون المحصولات
141.....	جدول رقم 3	الفئات الملتزمة
143.....	جدول رقم 4	عدد اللّزم وأنواعها بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر
161.....	جدول رقم 5	تعداد لزم اليهود خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر
188.....	جدول رقم 6	تطور أسعار ومؤشر لزّمة دار الجلد وانهايار قيمة الزّبال التونسي
218.....	جدول رقم 7	نيابات دار الجلد ونوابها
241.....	جدول رقم 8	تطور أسعار الفضة الخام وأسعار لزّمة خيط الفضة (1806-1832)
257.....	جدول رقم 9	ملتزمو لزّمة الشريعة بين سنة 1792 وسنة 1816

- جدول رقم 10 ملتزمو لزمة الشريعة بين سنة 1817 وسنة 1821 259
 جدول رقم 11 بيان الخارج من الجزية كل يوم لمرتب المفتين والمدرسين
 بجامع الزيتونة 1156هـ/ 1743-1744 265
 جدول رقم 12 بيان مستحقي الجزية كل شهر من سنة 1242هـ/ 1826-1827 266
 جدول رقم 13 بعض مقتنيات لزمة المهتمات لسنة 1868-1869 285
 جدول رقم 14 مقتنيات لزمة كساوي العسكر من الأقمشة لعام 1269 هجري 295
 جدول رقم 15 توزيع التكلفة الجمالية للزمة «كساوي العسكر» على مستحقيها 299

الباب الثالث

- جدول رقم 1 عمليات «فدية» أسرى القرصة ومبالغها (1705-1681) 312
 جدول رقم 2 مثال لمصاريف اقتداء أسرى القرصة (سنة 1701) 319
 جدول رقم 3 التوزيع الجغرافي لأسرى القرصة (1705-1681) 322
 جدول رقم 4 كميات القمح المصدرة من الإيالة التونسية والأداءات عليها (1813-1814) 330
 جدول رقم 5 أهم مصنري القمح (1813-1814) 332
 جدول رقم 6 أعمار القمح بالإيالة التونسية وثمان رخص تصديره (1813-1814) 333
 جدول رقم 7 تصدير القمح من الإيالة التونسية بين سني 1856 و 1858 335
 جدول رقم 8 تصدير الشعير من الإيالة التونسية بين سني 1856 و 1858 337
 جدول رقم 9 تصدير «الخشاخش» من الإيالة التونسية (1813-1814) 338
 جدول رقم 10 تصدير «الخشاخش» من الإيالة التونسية بين سني 1856 و 1858 339
 جدول رقم 11 تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سني 1813 و 1814 342
 جدول رقم 12 تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سني 1856 و 1858 343
 جدول رقم 13 تصدير التمور من الإيالة التونسية سنة 1844 348
 جدول رقم 14 تصدير الحنّاء من الإيالة التونسية سنة 1844 350
 جدول رقم 15 تصدير الصابون من الإيالة التونسية بين سني 1813 و 1814 356
 جدول رقم 16 تصدير الصابون من الإيالة التونسية بين سني 1856 و 1858 356
 جدول رقم 17 أنواع البضائع الموردة إلى الإيالة التونسية عام 1195 و 1260 هجري 360
 جدول رقم 18 توريد الصوف إلى الإيالة التونسية سنة 1781 363
 جدول رقم 19 المبالغ المالية المستمرة في توريد الصوف إلى الإيالة التونسية سنة 1781 365
 جدول رقم 20 توريد الصوف إلى الإيالة التونسية (1844-1845) 366
 جدول رقم 21 توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية سنة 1781 369
 جدول رقم 22 توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية (1844-1845) 371
 جدول رقم 23 توريد الحرير إلى الإيالة التونسية سنة 1781 374
 جدول رقم 24 توريد الحرير إلى الإيالة التونسية (1844-1845) 375
 جدول رقم 25 متوسط الأداء عن توريد الحرير بالنسبة للعملية الواحدة (1844-1845) 376

- جدول رقم 26 توريد الأصباغ إلى الإيالة التونسية سنة 1781 377
- جدول رقم 27 توريد الأصباغ إلى الإيالة التونسية (1844-1845) 378
- جدول رقم 28 الأداءات الجمركية الموظفة على توريد بعض البضائع الثمينة
(1195 هجري و 1260 هجري) 381
- جدول رقم 29 أداءات توريد بعض التجهيزات المنزلية إلى الإيالة
التونسية (1780-1845) 382
- جدول رقم 30 توريد القهوة إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية
(1780-1781 و 1844-1845) 384
- جدول رقم 31 توريد التوابل إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية (1844-1845) ... 386
- جدول رقم 32 توريد بعض المواد الغذائية إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية
سنة 1260 هجري 386
- جدول رقم 33 توريد بعض البضائع لطلبات الدولة (1195 هجري - 1260 هجري) 389
- جدول رقم 34 الموزدون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1780-1781) 402
- جدول رقم 35 المصنفون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1813-1814) 416
- جدول رقم 36 الموزدون بإيالة تونس من بلدان أوروبية (1844-1845)
(عددهم وعملياتهم
- التجارية والأداءات الموظفة على بضائعهم) 452
- جدول رقم 37 الموزدون بإيالة تونس من بلدان إسلامية (1844-1845)
(عددهم وعملياتهم
- التجارية والأداءات الموظفة على بضائعهم) 457
- جدول رقم 38 المصنفون من إيالة تونس إلى بلدان أوروبية (1856-1858) 464
- جدول رقم 39 النشاط التجاري لبعض العائلات القرنية (1780-1858) 470
- جدول رقم 40 إحصاء لزوم نسيم شامة 491

فهرس الرسوم البيانية

الباب الأول

- رسم بياني رقم 1 متوسط أسعار اللّزم الحضريّة (1840-1850) 157
- رسم بياني رقم 2 مقارنة بين نسب مداخيل اللّزم الحضريّة واللّزم الزيفيّة 1840-1850... 159
- رسم بياني رقم 3 تطوّر أسعار لزمة دار الجلد بين 1721 و1850 185
- رسم بياني رقم 4 مقارنة تطوّر أسعار لزمة دار الجلد بأسعار لزمة البطان وجمرك تونس والدخان (1840-1850) 194
- رسم بياني رقم 5 مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل بيت خزندار بين 1797 و1810 195
- رسم بياني رقم 6 مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل اللّزم الحضريّة والريفية بين 1840 و1850 196
- رسم بياني رقم 7 تطوّر أسعار لزمة جلد الدّنب (1758-1818) 220
- رسم بياني رقم 8 تطوّر أسعار لزمة خيط الفضة (1745-1850) 235
- رسم بياني رقم 9 تطوّر أسعار لزمة الصّرافيّة بين سنوات 1840 و1850 245
- رسم بياني رقم 10 مقارنة لمتوسط أسعار أهمّ اللّزم قبل إلغاء لزمة الخمر (1745 و1765) .. 253
- رسم بياني رقم 11 تطوّر أسعار لزمة الشريحة بين 1795 و1845 256
- رسم بياني رقم 12 تطوّر حجم مصاريف لزمة النفقة (1852-1860) 273
- رسم بياني رقم 13 توزيع مصاريف لزمة النفقة لسنة 1269هـ/ 1852-1853 276

الباب الثاني

- رسم بياني رقم 1 المورّدون بالإيالة التونسيّة بين سّتي 1780 و 1781 (أعدادهم وعملياتهم والأداءات الموقّفة على بضائعهم) 402
- رسم بياني رقم 2 مقارنة للأنشطة التجارية للموردين بالإيالة التونسية بين سّتي 1780 و1781 406
- رسم بياني رقم 3 المصدرون بالإيالة التونسية (1813-1814) (أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم) 417
- رسم بياني رقم 4 مداخيل الذّولة من «تذاكر سراح» المصدّرين المسلمين (1813-1814) 419
- رسم بياني رقم 5 النشاط التصديري لليهود بين سّتي 1813 و1814 (أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم) 423

الخسرات

- 51 هجرة اليهود إلى البلاد التونسية بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر 51
- 394 فضاءات التجارة البحريّة لليهود بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر 394

ثبت بالمصادر والمراجع

I - المصادر الأرشيفية

1 - الأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت).

أ - سجلات الالتزام والمتجر

رُتبت هذه السجلات حسب تسلسلها العددي، ووقع الاعتماد لضبط عناوينها بدرجة أولى على ما أورده الأستاذ: الفخفاخ، المنصف؛ موجز الدفاتر الإدارية والجباية بالأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.و.ت، تونس 1990.

- | | |
|---------------|--|
| دفتر رقم: 1 | استخلاص الدّولة للضرائب من السكان سنة 1676. |
| دفتر رقم: 10 | محاسبة وكلاء أملاك البابليك بتاريخ 1725-1726. |
| دفتر رقم: 11 | محاسبة وكلاء أملاك البابليك بتاريخ 1730-1731. |
| دفتر رقم: 18 | محاسبة علي وردبان باشا على محصولة من الحديد والثقل 1736-1737. |
| دفتر رقم: 20 | محاسبة الوكلاء على عائدات هاتر البابليك بتاريخ 1737-1740. |
| دفتر رقم: 21 | متعدّد المواضيع ويحتوي بعض صفحاته على جزية يهود تونس. |
| دفتر رقم: 29 | محاسبة الخياطي على لزمة غابة تونس سنة 1746-1747 وسنة 1750. |
| دفتر رقم: 34 | متعدّد المواضيع ويحتوي على جزية اليهود وبيان ما يصرف من الجزية لمرتب المفتين والمدرسين بجامع الزيتونة. |
| دفتر رقم: 35 | مداخل مختلفة للدولة بين 1739 و1742. |
| دفتر رقم: 45 | مداخل الدّولة ومصاريفها بين سني 1745 و1754. |
| دفتر رقم: 58 | محاسبة الوكلاء على الثقل 1748-1763. |
| دفتر رقم: 59 | محاسبة مصطفى وردبان باشا على كراء "الطبارن" من 1749 إلى 1751. |
| دفتر رقم: 69 | لزمة زيتون تسور بتاريخ 1755-1757. |
| دفتر رقم: 77 | استخلاص الدّولة للضرائب من السكان بتاريخ 1752-1753. |
| دفتر رقم: 82 | استخلاص الضرائب من سكان إفريقية والقيروان والساحل وجربة. |
| دفتر رقم: 83 | لزمة هاتر من أملاك البابليك بالوطن القبلي بتاريخ 1756-1757. |
| دفتر رقم: 88 | محاسبة بعض الوكلاء على خضاير زيتون وعشر بتاريخ 1756-1757. |
| دفتر رقم: 91 | مداخل أملاك البابليك بتونس والوطن القبلي بتاريخ 1764-1765. |
| دفتر رقم: 93 | متعدّد المواضيع ويحتوي على جزية يهود الحاضرة. |
| دفتر رقم: 98 | حصر ملخص لكلّ مداخل الدّولة ومصاريفها بتاريخ 1757-1768. |
| دفتر رقم: 100 | حساب "المدخول والمخروج" من البارود تحت نظر حسن صنيول اوده باشا المماليك 1757-1773. |
| دفتر رقم: 102 | خطايا ودوايا وضيافة الباي. |
| دفتر رقم: 102 | يتضمّن البعض من مداخل الباي من خطايا و"درايا" وضيافة. |

- دفتري رقم: 114 بيان لكل مداخيل الدولة سنوات 1760-1764.
- دفتري رقم: 120 مداخيل بعض اللزوم سنوات 1761-1768.
- دفتري رقم: 135 مداخيل الدولة من مجاب وعشر ودوايا وخطايا ولزوم بتاريخ 1765-1766.
- دفتري رقم: 137 مداخيل بعض الضانم القرصنة بتاريخ رمضان 1186 هجري (مؤفى سنة 1772).
- دفتري رقم: 142 مداخيل "الدوايا" و"الخطايا" و"اللزم" سنوات 1766-1772.
- دفتري رقم: 177 مداخيل الدولة من بعض اللزوم بتاريخ 1185 هجري.
- دفتري رقم: 184 مصاريف يومية لسنة 1773-1774.
- دفتري رقم: 186 محاصيل الدولة من المجاب و"اللزم" و"الدوايا" سنوات 1774-1775.
- دفتري رقم: 221 مداخيل ومصاريف يوسف خوجة من تجهيز سفن القرصة ومن التجارة.
- دفتري رقم: 222 مداخيل الدولة من المجابي والأعشار و"اللزم" سنة 1780.
- دفتري رقم: 225 محاصيل الدولة من المجابي والأعشار واللزم بتاريخ 1781-1782.
- دفتري رقم: 235 مداخيل الدولة من "الدوايا" والخطايا وبعض اللزوم بداية من سنة 1783.
- دفتري رقم: 240 محاصيل الدولة من مجاب و"دوايا" وخطايا وعشر وكراء ملك ولزوم.
- دفتري رقم: 241 محاصيل الدولة من مجاب و"دوايا" وخطايا وعشر وكراء ملك ولزوم.
- دفتري رقم: 245 مماثل للدفتري السابق ويتعلق بسنة 1786-1787.
- دفتري رقم: 248 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1787-1788.
- دفتري رقم: 250 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1789-1790.
- دفتري رقم: 255 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1789-1790.
- دفتري رقم: 259 مقايض بيت خزندار من الباى إلى "الغرفة" بتاريخ 1790.
- دفتري رقم: 272 مداخيل بيت خزندار من لزوم ومجاب وخطايا و"دوايا" بتاريخ 1793-1794.
- دفتري رقم: 274 مداخيل الدولة من "الدوايا" والخطايا واللزم من سنة 1791 إلى سنة 1796.
- دفتري رقم: 276 مداخيل ومصاريف صاحب الطابع من التجارة بتاريخ 1795-1805.
- دفتري رقم: 278 مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1794-1795.
- دفتري رقم: 284 محاسبة بعض الملتزمين بين سنة 1795 وسنة 1813.
- دفتري رقم: 285 محاسبة وكلاء أملاك "البابليك" وأصحاب اللزوم.
- دفتري رقم: 286 متعمد المحتويات ويتضمن مداخيل الدولة من التجارة على يد يوسف صاحب الطابع والحاج يونس بن يونس بتاريخ 1796-1801.
- دفتري رقم: 290 مداخيل الدولة من مجاب و"دوايا" وخطايا ولزوم بتاريخ 1796-1797.
- دفتري رقم: 291 مداخيل الدولة من الخطايا و"الدوايا" واللزم والأعشار من 1796 إلى 1798.
- دفتري رقم: 294 بيان مداخيل بيت خزندار من كراء ملك ولزوم وغيرها بتاريخ 1797-1798.
- دفتري رقم: 295 محاسبة "قائد" بيت خزندار يوسف يشي على كل مداخيل البيت من مجاب ولزوم و"دوايا" وخطايا و"تلاقط" والمصاريف المسجلة في شأن مصالح البابليك من جمادى الأولى 1212 إلى أواخر سنة 1234 / أكتوبر 1797-أكتوبر 1819.
- دفتري رقم: 307 مداخيل بيت خزندار من المجاب واللزم وكراء أملاك لسنة 1799.
- دفتري رقم: 311 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1800.
- دفتري رقم: 312 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1801.

- دُفْتَر رَقْم: 317 تُتَضَمَّنُ بَعْضُ صَفْحَاتِهِ كَمِيَّاتٌ مِنَ الْأَسْلِحَةِ الْمَوْزَدَةِ لِحَسَابِ الدَّوْلَةِ.
- دُفْتَر رَقْم: 320 مَدَاخِيلُ بَيْتِ خَزَنَدَارٍ مِنْ مَجَابٍ وَعَشْرٍ وَلِزْمٍ بِتَارِيخِ 1802-1803.
- دُفْتَر رَقْم: 329 مَدَاخِيلُ الدَّوْلَةِ مِنْ سَكَانِ الْجَرِيدِ بِتَارِيخِ 1804-1805.
- دُفْتَر رَقْم: 349 مَدَاخِيلُ بَيْتِ خَزَنَدَارٍ بِتَارِيخِ 1809-1810.
- دُفْتَر رَقْم: 359 مِمَّاثِلُ لِلدُّفْتَرِ السَّابِقِ بِتَارِيخِ 1810-1811.
- دُفْتَر رَقْم: 368 يُتَضَمَّنُ شِرَاءَ أَسْلِحَةٍ مِنَ الْمَالَةِ عَلَى يَدِ مُحَمَّدٍ الْجَوْلِيِّ.
- دُفْتَر رَقْم: 393 مَدَاخِيلُ بَيْتِ خَزَنَدَارٍ سَنَةِ 1815-1816.
- دُفْتَر رَقْم: 395 مَدَاخِيلُ الدَّوْلَةِ مِنْ "السَّرَاحَاتِ" وَالْمَجَابِيِ بِتَارِيخِ 1815-1816.
- دُفْتَر رَقْم: 396 مَدَاخِيلُ الدَّوْلَةِ مِنْ "الدَّوَابِ" وَالْخَطَايَا وَالزُّرْمُ بِتَارِيخِ 1814-1824.
- دُفْتَر رَقْم: 400 يُتَضَمَّنُ مَحَاسِبَاتٌ عَلَى بَضَائِعِ "السَّرَاحَاتِ" بِتَارِيخِ 1817-1823.
- دُفْتَر رَقْم: 403 يُتَضَمَّنُ مَدَاخِيلُ الدَّوْلَةِ مِنْ بَيْعِ الزَّيْتِ وَالْقَمْحِ وَفَقِ "تَذَاكِرِ السَّرَاحِ".
- دُفْتَر رَقْم: 404 مَدَاخِيلُ الدَّوْلَةِ مِنْ مَجَابٍ وَأَعْشَارٍ وَلِزْمٍ وَبَيْعِ حَيَوَانَاتٍ بِتَارِيخِ 1816-1817.
- دُفْتَر رَقْم: 405 مَدَاخِيلُ بَيْتِ خَزَنَدَارٍ بَيْنَ 1818-1820.
- دُفْتَر رَقْم: 411 مَدَاخِيلُ وَمَصَارِيفُ الدَّوْلَةِ بَيْنَ 1817 وَ1821.
- دُفْتَر رَقْم: 416 يُتَضَمَّنُ نَسْخَةٌ مِنْ أَمْرِ عَلِيِّ بْنِ كَيْفِيَّةٍ بِبَيْعِ الزَّيْتِ وَ"الْخَشَاشِ" وَالصَّابُونِ وَالنَّشَافِ ر' الْقَرْنِطُ بِتَارِيخِ 1820.
- دُفْتَر رَقْم: 421 مَدَاخِيلُ الدَّوْلَةِ وَبَعْضُ مِنَ الْمَصَارِيفِ بَيْنَ سَنَتَيْ 1814-1821.
- دُفْتَر رَقْم: 435 مَدَاخِيلُ الْبَايِ مِنْ بَيْعِ الزَّيْتِ ر' الْخَشَاشِ وَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالصَّابُونِ وَالنَّشَافِ.
- دُفْتَر رَقْم: 473 مَحَاسِبَةُ الْكَوْلِيرِ دَافِيدَ لِمَبْرُوزُو عَلَى مَشْرِيعَاتٍ مِنَ التَّيَامِنَاتِ لِلتَّرَاشِ وَغَيْرِهَا وَمِنْ مَصُوغٍ لِلْهَدَايَا.
- دُفْتَر رَقْم: 502 مَحَاسِبَةُ يَوْسُفَ وَإِسْرَائِيلَ شِمَامَةَ لِزَامَةِ النِّفْقَةِ عَمَّا دَفَعَاهُ لِحَسَابِ الْبَابِلِيكِ بِالتَّذَاكِرِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ 1271 إِلَى شَوَّالِ 1272/ جُولَيَّةٍ - جَوَّانِ 1855.
- دُفْتَر رَقْم: 555 يُتَضَمَّنُ مَوَاضِعٌ مُخْتَلِفَةٌ وَبِهِ بَعْضُ الصَّفْحَاتِ تَتَعَلَّقُ بِمَعْدَلَاتٍ وَلِوَاظِمٍ مَطَابِخِ الْقَمَرِ بِتَارِيخِ 1864.
- دُفْتَر رَقْم: 558 الدِّيُونُ الَّتِي عَلَى الدَّوْلَةِ وَبَيَانُ التَّذَاكِرِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْبَايِ وَالتَّذَاكِرِ الَّتِي كَانَتْ يَدُ أَرْيَابِهَا وَالَّتِي وَقَعَ اسْتِخْلَاصُهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ الْمُفْتَرَضَةِ. وَإِبْرَامُ الدَّوْلَةِ عَقْدٌ مَعَ الْقَائِدِ نَسِيمِ مَدِيرِ الْمَالِ وَدَرِيْسِ الْقَبَاضِ بِتَارِيخِ صَفَرِ 1277 هِجْرِيٍّ.
- دُفْتَر رَقْم: 625 إِحْصَاءُ السَّكَّانِ الْعَاجِزِينَ مِنْ دَفْعِ آدَاءِ الْإِعَانَةِ بِالْمَنْشِيرِ وَقَرَى السَّاحِلَ لِسَنَةِ 1856.
- دُفْتَر رَقْم: 635 دُفْتَرُ مَتَعَدِّهِ الْمَحْتَوِيَّاتِ وَبِهِ صَفْحَاتٌ لِبَعْضِ "سَرَاخَاتِ" سَنَةِ 1831.
- دُفْتَر رَقْم: 693 إِحْصَاءُ السَّكَّانِ الْخَاضِعِينَ لِلْمَجْبِيِّ بِالْأَعْرَاضِ بِتَارِيخِ 1858-1860.
- دُفْتَر رَقْم: 694 إِحْصَاءُ السَّكَّانِ الْخَاضِعِينَ لِلْمَجْبِيِّ بِتَارِيخِ 1858-1860.
- دُفْتَر رَقْم: 1762 مَحَاسِبَةُ الْمَتَالِ عَلَى مَدَاخِيلِ الْخَطَايَا وَ"الدَّوَابِ" الَّتِي يَسْتَخْلَصُونَهَا.
- دُفْتَر رَقْم: 1766 مَحَاسِبَةُ وَكِيلِ الثَّقِيلِ 1764-1771.
- دُفْتَر رَقْم: 1782 مَحَاسِبَةُ الْقَابِضِ يَعْقُوبُ بِيْشِي شِمَامَةَ بِتَارِيخِ 1841-1851.
- دُفْتَر رَقْم: 1856 عَقُودُ التَّزَامِ الْمَحْصُولَاتِ بِعَمَلِ الْمَنْشِيرِ بِتَارِيخِ 1833 وَ1838.
- دُفْتَر رَقْم: 1857 قَانُونُ مَحْصُولَاتِ زَغْوَانَ وَتُتَضَمَّنُ مَعَايِيرُ وَمُقَايِيسُ الْأَدَاءَاتِ الْمَرْفُوقَةِ عَلَى كُلِّ مَا

- يُباع بالأسواق وهو نفس القانون الذي طبق بالحاضرة بتاريخ 1836.
- دفتري رقم: 1861 محمولات تونس بتاريخ 1838.
- دفتري رقم: 1862 قانون المحصولات بطرية ومجاز الباب بتاريخ 1838-1839.
- دفتري رقم: 1863 قانون محمولات الربع بسوسة بتاريخ 1838-1839.
- دفتري رقم: 1864 قانون المحصولات بتابل بتاريخ 1839-1840.
- دفتري رقم: 1867 قانون المحصولات بيزرت.
- دفتري رقم: 1869 محاسبة لزامة دار الضابون سنة 1839-1840.
- دفتري رقم: 1870 تسجيل اللزم المبرمة بين 1839 و1857.
- دفتري رقم: 1875 محاسبة لزام فندق "البياض" والحطب بتاريخ 1844-1849.
- دفتري رقم: 1876 محاسبة لزامة الملح سنوات 1844-1850.
- دفتري رقم: 1877 محاسبة لزام غابات تونس بتاريخ 1842-1853.
- دفتري رقم: 1879 بيان لأسعار عدة مواد مثل الخشب والحديد والفولاذ والنحاس وأدوات للحداثة والتجارة وخدمة المجلود وأدوات من البلور والفضة والأدوية والحبال وحدد الباقي هذه الأسعار لمزوده نسيم بن شلومو شمامة بتاريخ 1845-1846.
- دفتري رقم: 1880 مماثل للدفتري السابق.
- دفتري رقم: 1883 محاسبة الوكلاء على مناخيل فندق الغلة بتونس وعلى المحصولات بإثر مدن البلاد.
- دفتري رقم: 1884 محمولات الربع بماطر.
- دفتري رقم: 1885 محاسبة لزام اللوح والحديد عن سنة 1847-1848.
- دفتري رقم: 1890 محاسبة على لزامة الضابون ولزامة شواشي السكر سنوات 1850-1860.
- دفتري رقم: 1891 محمولات صفاقس ومنطقتها والأدوات الموظفة عليها بين سني 1850 و1853.
- دفتري رقم: 1893 مداخل اللزم بصفاقس بتاريخ 1850-1853.
- دفتري رقم: 1894 محاسبة المكلفين بتزويد الباقي بالمؤونة اليومية.
- دفتري رقم: 1897 مداخل يومية للمؤولة عن طريق وكلائها من محمولات صفاقس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853.
- دفتري رقم: 1898 بيان اللزم والأدوات المترتبة على جربة بين 1853 و1860.
- دفتري رقم: 1900 محاسبة نسيم شمامة لزام اللوح والحديد.
- دفتري رقم: 1902 محاسبة شمعون ناطاف لزام كساوي السكر بتاريخ 1855-1860.
- دفتري رقم: 1904 تحديد أسعار 372 فصلاً لصنع أزياء الجيش بتاريخ 1855.
- دفتري رقم: 1905 محاسبة لزام الرخام والجليز عما زود به الدولة من سنوات 1856-1860.
- دفتري رقم: 1906 محاسبة لزام اللوح والحديد عما أذاه للدولة من سنوات 1856-1860.
- دفتري رقم: 1909 تحديد أسعار المواد والأدوات من الحلفاء والحصر وغيرها ليحاسب على أساسها اللزام بتاريخ 1856-1860.
- دفتري رقم: 1910 محاسبة لزام فندق البياض على ما أذاه للدار الباقي وأله بتاريخ 1856-1857.
- دفتري رقم: 1911 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1858-1859.
- دفتري رقم: 1912 محاسبة لزامة القرنيط والتشاف سنوات 1857-1867.

- دفر رقم: 1913 محاسبة لزوم الزخام والجليز شالوم درمون عن سنوات 1861-1859.
- دفر رقم: 1914 محاسبة لزوم البياض والحطوب عن سنوات 1857-1863.
- دفر رقم: 1917 محاسبة لزوم كساوي العسكر بتاريخ 1859-1860.
- دفر رقم: 1919 محاسبة باولو طابية عن لزمة الجبس سنوات 1859-1869.
- دفر رقم: 1920 محاسبة لزوم الجير والأجر عن سنوات 1859-1865.
- دفر رقم: 1931 تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزامة المهمات إسرائيل وحابيم خياط بتاريخ 1868-1869.
- دفر رقم: 1932 عقد لزمة الشراب بتاريخ 1830.
- دفر رقم: 1936 بيان للموتى والسلع الخاصة للتراحات بين 1854 و 1860.
- دفر رقم: 1937 صادرات البضائع الخاصة "للتراحات" من مرسى صفاقس.
- دفر رقم: 1938 صادرات البضائع الخاصة "للتراحات" من مرسى قلبية بتاريخ 1859-1860.
- دفر رقم: 1939 شبه بالدفر السابق ويتعلق بميناء المهينة ويعود لنفس التاريخ.
- دفر رقم: 1940 "تفاكر النراج" من عدة موانئ بالإيالة بتاريخ 1855-1860.
- دفر رقم: 1941 صادرات البضائع الخاصة "للتراحات" من ميناء صفاقس سنة 1862.
- دفر رقم: 1943 شبه بالدفر السابق ويتعلق بميناء بتزرت.
- دفر رقم: 1943 محصول تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1859.
- دفر رقم: 1944 شبه بالدفر السابق ويتعلق بميناء جربة ويمتد تاريخه إلى سنة 1862.
- دفر رقم: 1945 صادرات البضائع الخاصة "للتراحات" من ميناء المنستير بتاريخ 1858-1860.
- دفر رقم: 1946 مداخيل فرق المنستير من "التراحات" بتاريخ 1859-1862.
- دفر رقم: 1948 مداخيل فرق سوسة من "التراحات" بتاريخ 1859-1862.
- دفر رقم: 1949 شبه بالدفر السابق ويمتد تاريخه إلى 1872.
- دفر رقم: 1951 مداخيل يومية القموق بتونس مع ذكر أسماء التجار والبضائع الموزدة.
- دفر رقم: 1952 شبه بدفر السابق ويمتد تاريخه من سنة 1780 إلى سنة 1783.
- دفر رقم: 1954 سراحات الغل والسيرينو لسنة 1823.
- دفر رقم: 1955 مداخيل الدولة من تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1844 - 1845.
- دفر رقم: 1956 تسجيل يومي تسجيل يومي للسفن التي تروسي بحلق الوادي بتاريخ 1844 - 1845.
- دفر رقم: 1957 بيان محصول فموق السلع القادمة من بز الإسلام مبدوء 6 محرم الحرام 1260 هجري في قبض الفني إبراهيم بن موشي شامة.
- دفر رقم: 2070 مداخيل بعض اللزم 1767-1777.
- دفر رقم: 2078 تسجيل لزوم هناشر البابليك في تونس وماطر وباجة وتبرسق 1782-1795.
- دفر رقم: 2079 لزامة هناشر البابليك بشمال البلاد.
- دفر رقم: 2089 محاسبة وكيل أملاك البابليك بتاريخ 1808-1826.
- دفر رقم: 2094 محاسبة وكيل هناشر البابليك بتاريخ 1828-1832.
- دفر رقم: 2095 محاسبة الوكيل حمدة على هناشر البابليك بالمرناق بتاريخ 1845-1857.
- دفر رقم: 2101 إحصاء لهناشر البابليك المكثرة بالطعام بتاريخ 1857-1858.
- دفر رقم: 2148 أسعار السلع المستعملة في صنع أزياء العسكر بتاريخ 1845-1846.

- دفر رقم: 2150 أقمشة ولوازم أزياء الجيش المشتراة من التجار.
- دفر رقم: 2153 مشتريات بضائع لزمة كساوي العسكر بتاريخ 1853-1854.
- دفر رقم: 2155 مفتيات من الأقمشة المستعملة في صنع أزياء العسكر.
- دفر رقم: 2156 شيه بما سبق بتاريخ 1856-1858.
- دفر رقم: 2157 شيه بما سبق بتاريخ 1857-1859.
- دفر رقم: 2159 محاسبة لزام دار الجلد على المصاريف الباي بتاريخ 1720-1735.
- دفر رقم: 2160 مماثل للدفر السابق بتاريخ 1734-1749.
- دفر رقم: 2161 مماثل للدفر السابق بتاريخ 1748-1769.
- دفر رقم: 2162 مماثل للدفر السابق بتاريخ 1768-1782.
- دفر رقم: 2163 مماثل للدفر السابق بتاريخ 1782-1801.
- دفر رقم: 2164 مماثل للدفر السابق بتاريخ 1801-1849.
- دفر رقم: 2166 محاسبة نواب دار الجلد بآثر المدن داخل البلاد.
- دفر رقم: 2167 حساب مداخيل ومصاريف دار الجلد بنونس وسائر أماكن البلاد ومحاسبة النواب بها يوماً بتاريخ 1828-1829.
- دفر رقم: 2177 حساب دار الجلد بنونس ونوابها بداخل البلاد بتاريخ 1839-1840.
- دفر رقم: 2219 مصاريف حظيرة البناء بقطرة بنزرت بتاريخ 1817-1832.
- دفر رقم: 2223 مصاريف حظائر بناء وترميم منازل الباي بتاريخ 1842-1852.
- دفر رقم: 2225 مصاريف حظيرة بناء المحمدية 1845-1855.
- دفر رقم: 2250 إحصاء أملاك البعض من أفراد آل البيت وتحوي بعض صفحاته على مقنيات اللزمة من التجار بتاريخ 1850-1854.
- دفر رقم: 2287 إحصاء صفارات سنة 1846-1847.
- دفر رقم: 2288 إحصاء المقارنات والمحلات بنونس الحاضرة وأرباضها لسنة 1849-1850.
- دفر رقم: 2297 محاسبة لزامة مقطع النخيل بجبل دفر 1749-1757.
- دفر رقم: 2298 محاسبة لزامة مقطع النخيل 1766-1796.
- دفر رقم: 2302 حساب لمصاريف وعائدات مقطع الرصاص بدجة بتاريخ 1862.
- دفر رقم: 2504 بيع فتائم قرصية أغلبها من الأقمشة.
- دفر رقم: 2577 حساب دار السكة بياردو ودار السكة بالمحمدية بالريخ 1854-1855.
- دفر رقم: 2582 كشف لمصاريف نخس بناء "دار الفضة" "بدار السكة" بياردو.
- دفر رقم: 2642 حساب لدار السكة على الفضة والنخس الذي يصل إليها وما يصنع منه من عملة تونسية والمصاريف في ذلك الشأن وأرباح المتوسعين لدار السكة حميدة بن عياد والقايد لياه شمامة وحسن بتاريخ 1871-1885.
- دفر رقم: 2847 يتضمن العديد من الأوامر العلية صادرة بين 1723 و1833.
- دفر رقم: 2975 تسجيل للأسلحة التي تسلّم إلى الخزنة بياردو.
- دفر رقم: 4003 محاسبة محمود بن عياد وحملة الغمادي على لزامة الغابة والزيت.
- دفر رقم: 4016 مؤونة السفن القادمة إلى تونس وتجهيز سفن القرصة بتاريخ 1762-1816.
- دفر رقم: 4018 حساب أقمشة وأغطية للغرفة بتاريخ 1838-1839.

دفتر رقم: 4041 بيانات حول تجهيز سفن القرصنة وبعض العمليات القرصنة.

ب - وثائق السلسلة التاريخية (م.ت)

- اعتمدنا في ترتيب حافظات هذه الوثائق على تسلسلها الوارد بكشاف السلسلة التاريخية (د.ت)، وتشير المختصرات الواردة بهذه القائمة إلى مواضعها بالأرشيف الوطني التونسي [صن = صندوق، م = ملف، و = وثيقة]، أما عنوان الوثيقة أو صفتها فقد استخرجت من الوثيقة ذاتها.
- صن: 1، م: 3، و: 21 أمر علي بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203هـ (ديسمبر 1788).
- صن: 1، م: 7، و: 235-238، تذاكر من حسين باشا باي في صرف الفضة بتاريخ 1826.
- صن: 5، م: 128، و: 11، من مردخاي الصباغ إلى وزير العمالة بتاريخ 18 شعبان 1286.
- صن: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثاني 1271.
- صن: 15، م: 142، و: 11832، من أحمد باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 7 شعبان 1271هـجري .
- صن: 34، م: 415، و: 42575، من محمود عزيز إلى الصادق باي بتاريخ 20 ربيع الثاني 1294.
- صن: 34، م: 415، و: 42734، من محمود عزيز إلى وزير الأمور الخارجية بتاريخ 5 ذي القعدة 1294.
- صن: 38، م: 446، و: 48179، من نائب لزام الملح إلى خليفة السواصي بتاريخ أواسط جمادى الآخرة 1297هـجري.
- صن: 38، م: 442، و: 48178، من محمد البكوش إلى الوزير الأكبر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1297.
- صن: 38، م: 442، و: 48351، من محمد البكوش إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1297.
- صن: 39، م: 451، و: 73، من فريجة يشي شمامة إلى الأمير آلي أحمد بن الشيخ بتاريخ 18 جمادى الثاني 1271هـجري.
- صن: 40، م: 457، و: 51242، من عامل صفاقس إلى الوزير الأكبر بتاريخ ديسمبر 1872.
- صن: 43، م: 486، و: 63، من صهر العيايلة خليفة جربة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الأولى 1272 (كانون الثاني 1856).
- صن: 43، م: 483، و: 55999، د.ت. (حوالي سنة 1856).
- صن: 55، م: 606، و: 7، من أعضاء المجلس البلدي إلى وزير العمالة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1276.
- صن: 56، م: 614، و: 26، محاسبة لزام الجبس عن سنة 1858 - 1859.
- صن: 56، م: 613، و: 43، من محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ شوال 1293.
- صن: 58، م: 636، و: 31، من أحمد باي إلى قناصل الدول الأجنبية، بتاريخ جوان 1852.
- صن: 58، م: 636، و: 70097، من الباي إلى "قنصل فرنسا وغيره في إعادة ترتيب بيع المسكرات"، بتاريخ 30 ذي الحجة 1276.

- صن: 59، م: 650، و: 5. من حسين رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 رجب 1277هـ.
- صن: 59، م: 650، و: 8. 'أمر علي من محمد الصادق باي في شأن تنظيم حرفة الحريرية وفق ما جرت به العادة' بتاريخ 3 جمادى الثاني 1292 هجري.
- صن: 59، م: 664، و: 1، 'أمر علي من محمد الصادق باي في التزام الضارافية بتاريخ 20 شعبان 1286.
- صن: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقّي الجزية بتاريخ 14 جمادى الثاني 1242 هجري.
- صن: 63، م: 704، و: 25، بيان ما يخرج من رواتب من الجزية للمسادات الفقهاء بتاريخ ربيع الثاني 1232 (فيفري 1817).
- صن: 63، م: 704، و: 26، من محمد باي إلى ناظر الجزية بتاريخ 1855.
- صن: 63، م: 704، و: 27، من حسين باشا باي إلى محمود بن محمود وكيل الجزية بجزيرة بتاريخ 20 رمضان 1234 (كانون الثاني 1835).
- صن: 78، م: 916، و: 13، عقد لزمة بتاريخ صفر 1263 هجري.
- صن: 81، م: 984، كشوفات حياطة لمرينانو شينكا بتاريخ 1806-1813.
- صن: 81، م: 784، مراسلات ماريانو شينكا بتاريخ 1803-1805.
- صن: 93، م: 93، مذكور، مداخليل النولة سنة 1817-1818.
- صن: 95، م: 126، و: 76، من لزام التحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ مارس 1862.
- صن: 95، م: 126، و: 82، من لزام التحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ ديسمبر 1862.
- صن: 95، م: 126، و: 97، من دافيد شماعة إلى وزير البحر خيرالذين في 16 رمضان 1276 هجري (1858-1859).
- صن: 95، م: 131، و: 31، قائمة في لزوم الأرباع وقلال الزيت بسوسة بتاريخ 1860-1861.
- صن: 95، م: 131، و: 44-45، قائمة في لزوم ومحصولات عام 1286هـ/ 1869-1870.
- صن: 95، م: 131، و: 57، قائمة في لزوم ومحصولات عام 1283 هجري.
- صن: 95، م: 131، و: 90، قائمة في لزوم جربة بتاريخ 1858-1860.
- صن: 95، م: 132، و: 89، تسريح من لزامة الكمك لليهودي حاي بن مرتخاي صريد لصنع الكمك بتونس وحلق الوادي فقط، بتاريخ ماي 1859.
- صن: 95، م: 132، و: 71-72، رسم تسجيل بتاريخ رجب 1277هـ.
- صن: 96، م: 134، و: 15، من خير الدين إلى حميدة بن عياد بتاريخ 3 ذي الحجة 1283.
- صن: 96، م: 134، و: 16، من خير الدين إلى الصادق باي بتاريخ 9 فيفري 1867.
- صن: 96، م: 140، و: 71، عقد لزمة قمرق الدخان، تم تحريره في جوان 1877.
- صن: 96، م: 152، و: 53، أمر علي تولي مردخاي الضباغ لزمة الضابون، بتاريخ ديسمبر 1868.
- صن: 97، م: 154، و: 9، من محمد القسطلي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 1870.
- صن: 97، م: 154، و: 16، 'بيان ما يتعلق باستخلاص معلوم الذهب' بتاريخ 13 رمضان 1289 (نوفمبر 1872).
- صن: 97، م: 154، و: 36، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى 1290 1 هجري (جوان 1873).

- صن: 97، م: 154، و: 20، "تفصيل لزمة خيط الفضة على العادة السابقة لأراسط عام 1277 هجري" (ديسمبر 1860).
- صن: 97، م: 154، و: 56، "تقرير في كيفية خدمة حانوت البركة".
- صن: 97، م: 155، و: 6، من محمد الصادق باي إلى المكلف بخلاص القانون المرتب على خدمة أشغال الفضة بأنواعها" بتاريخ 27 شوال 1277 هجري (أفريل 1860).
- صن: 97، م: 155، و: 17، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 20 جمادى الثاني 1289 هـ (أوت 1872).
- صن: 97، م: 155، و: 19، تقرير الكومسيون المالي بتاريخ 18 شوال 1289 هجري (ديسمبر 1872).
- صن: 97، م: 155، و: 24، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى 1290 هجري (جوان 1873).
- صن: 97، م: 155، و: 31، من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 هجري.
- صن: 97، م: 155، و: 34، من قنصل فرنسا إلى الوزير الأكبر، بتاريخ 14 مارس 1874.
- صن: 97، م: 155، و: 35، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ مارس 1875.
- صن: 97، م: 158، و: 100، من مصطفى وزير المال إلى أمير اللواء محمد المكلف بدار السكة، بتاريخ 12 جمادى الثاني 1279.
- صن: 100، م: 208، و: 1، 57، 58، الأثاث والرخام الذي حصله "بروطة" تابع محمد باي من المحمدية إلى المرسى، ومشتريات حيدر خزندار من أثاث المحمدية على يد تابعه فرانسيكو بتاريخ 14 رمضان 1274 هجري.
- صن: 100، م: 225، و: 34، حصر للزم نسيم شمامة بداية من 1846-1847.
- صن: 204، م: 2/357، و: 42، من قايد باجة إلى محمد باي. (د.ت).
- صن: 204، م: 3/357، و: 1، من حسين باشا باي إلى قايد الكاف، بتاريخ 4 شوال 1242 هجري.
- صن: 208، م: 115، و: 8، من قنصل فرنسا بتونس إلى وزير الأمور الخارجية بتاريخ 4 أوت 1877.
- صن: 208، م: 112، و: 83، من قنصل فرنسا بتونس إلى الوزير الأكبر بتاريخ 26 أفريل 1876.
- صن: 224، م: 405، معاهدة بين تونس وبريطانيا بتاريخ 1751.
- صن: 252، م: 685، معاهدة الإيالة التونسية مع الولايات المتحدة بتاريخ 1797.
- صن: 254، م: 705، معاهدة الإيالة التونسية مع إسبانيا بتاريخ 1791.
- صن: 101، م: 231، و: 335 - 350، إحصاء أملاك نسيم شمامة.
- صن: 226، م: 104، و: 87-92، نسخ من تقارير الفتصليّة الإيطالية بتاريخ 3 محرم 1290 هجري.
- صن: 246، م: 104، و: 15، نسخة معزبة من وصية نسيم بتاريخ 24 شوال 1292 هجري.
- صن: 258، م: 105، و: 35، تقرير حول إرث نسيم شمامة، بتاريخ 20 ذو الحجة 1300 هجري.

- صن: 64، م: 778، و: 6، قائمة تشتمل على كل القباب اليهود رعايا الباي، بتاريخ 24 جمادى الثانية 1212 هجري.
- صن: 1، م: 12، و: 493، من أحمد باشا باي إلى قنصل إنكلترا بتاريخ 15 جمادى الأولى 1262 هجري. صن: 208، م: 130، و: 45، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 18 شوال 1272 هجري.
- صن: 100، م: 222، و: 28، إعلام القائد نسيم بسفر إسرائيل شامة، بتاريخ 22 محرم 1282.
- صن: 100، م: 228، و: 13، من أمير الأمراء رشيد إلى الوزير الأكبر في 13 محرم 1289 هجري.
- صن: 15، م: 142، و: 118، من أحمد باشا باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثانية 1271 هجري.
- صن: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى محمد بن الشيخ قايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثانية 1271 هجري.
- صن: 204، م: 9/57، و: 16، من أحمد باشا باي إلى القنصل الفرنسي بتاريخ 19 ذي القعدة 1267 هجري.
- صن: 204، م: 9/57، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 25 ذي القعدة 1268 هجري.
- صن: 205، م: 89، و: 24، من نسيم شامة إلى أحمد باي في 23 شوال 1264 هجري.
- صن: 206، م: 91، و: 43، من قنصل فرنسا بتونس إلى أحمد باي في 9 جويلية 1851.
- صن: 208، م: 128، و: 18، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 26 شوال 1264 هجري.
- صن: 208، م: 129، و: 45، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 14 ذي القعدة 1267 هجري.
- صن: 3، م: 33، و: 2657، رسم دين على أبي العباس محمد الوز، بتاريخ 1221 هجري.
- صن: 39، م: 450، و: 49995، من فريجة بيشي إلى قائد صفاقس بتاريخ 17 رمضان 1270 هجري (1852).
- صن: 64، م: 755، و: 33، أمر عليّ صادر من أحمد باشا باي في منح النصارى أرضاً لتوسيع كنبتهم، بتاريخ أواخر صفر 1261 هجري / فيفري 1845.
- صن: 64، م: 778، و: 7، من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 16 ماي 1845.
- صن: 98، م: 179، و: 179، وصولات مالية لتبديل السكة سنة 1272 هجري (1855-1856).
- صن: 208، م: 128، و: 18، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 27 شوال 1246.

ج - وثائق السلسلة 'د' (س. د)

- صن: 223، م: 1، و: 1، أمر عليّ بتاريخ أواخر جمادى الأولى 1172 هـ (كانون الثاني 1758).
- صن: 223، م: 1، و: 4، أمر عليّ بتاريخ جمادى الأولى 1187 (سبتمبر 1773).
- صن: 223، م: 1، و: 36، أمر عليّ بتاريخ 25 شوال 1236 (جويلية 1821).

صن: 223، م: 1، و: 65، أمر علي بتاريخ أواخر دي الحجة 1178 (ماي 1765).
 صن: 223، م: 1، و: 71، أمر علي بتاريخ 17 ربيع الثاني 1268 (كانون الثاني 1852).

2 - وثائق أرشيفية أجنبية

أ - الأرشيف الوطني الفرنسي

- A.N.F., Série F 7. Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 05.11.1811.
 Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 02.03.1811.
 Dossier: 8852, sous dossier: 8863, du 29.07.1811.
 Dossier: 8853, sous dossier: 9080, du 06.09.1811.
 Dossier: 8856, sous dossier: 9763, du 06.09.1811.
 Dossier: 8856, sous dossier: 11727, du 12.04.1812.
 Dossier: 8858, sous dossier: 12984, du 05.07.1811.
 Dossier: 8856, sous dossier: 13981, du 06.09.1811.
 Dossier: 8859, sous dossier: 14483, du 05.07.1813.
 A.N.P., *Correspondance consulaires*, t. 40, du 28/8/1811.
 * *Correspondance consulaires* t. 41, du 6/10/1813.
 * *Correspondance consulaire*, t. 50, pp. 169 du 28/05/1832., p. 174 du 20/06/1832.
 * *Correspondances Consulaires*, t. 53, p. 164-165, du 14/04/1842.
 * *Correspondance consulaires*, t. 56, pp. 80-81, rapport de J.H. Mattéi sur Gabès du 2/5/1851.
 * *Aff. Etr.*, B1 1136, fol.13, lettre de Fort consul de France à Tunis, le 12/6/1750.
 * *Aff. Etr.*, B1 1134, fol.15, lettre de J.L. Gautier consul de France à Tunis. Le 2/12/1738.
 * *Aff. Etr.*, B2 304, lettre de Devoise consul de France à Tunis, le 30/12/1800.
 * *Aff. Etr.*, B1 1126, fol. 86a, 86b. 87a, 87b, 88a, 88b. folio. 104a et 104b.

ب - أرشيف الغرفة التجارية ببرشلونة

- A.C.C.M. Série J., 1587, Plainte du Maire, des Echevins et des députés du commerce de la ville de Marseille, le 2/10/1698.
 A.C.C.M. Série J., 1587, Sentence de Pierre Cardin Lebret, le 7/8/1704.
 A.C.C.M., Série J., 1587, Lebret aux maire de Marseille et aux Echevins, le 22 /1/1693.,

ج - أرشيف الرابطة الإسرائيلية العالمية

COMITES LOCAUX ET COMMUNAUTES: (1860-1881)

- Liasse n°: I.B 1, La situation des juifs de Beja..
 I.B 2, La situation des juifs de Bizerte.
 I.B 3, La situation des juifs de Djerba.
 B 4, La situation des juifs de Gabès.
 I.B 5, La situation des juifs de Gafsa.
 I.B 6, La situation des juifs de la Goulette.
 I.B 8, La situation des juifs de Mahdia.
 I.B 9, La situation des juifs de Sfax.
 I.B 10, La situation des juifs de Sousse.
 I.B 11, La situation des juifs de Tunis.

LB 12, La situation des juifs de Tunis.

A.A.I.U., A.I.F., La constitution de Tunis et l'égalité des cultes, 1861.

A.A.I.U., A.I.F., Les israélites de Tunis, Vol.7, 1847.

A.A.I.U., U.I., Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique, Vol.4, 1847.

A.A.I.U., A.I.F., « Munificence pieuse à Tunis », n° 9, septembre 1860, pp. 518-521.

د - مجموعات وثائقية منشورة

نضمن المصدر الأول من هذه المجموعات الوثائقية عقوداً ورسائل ووثائق تجارية سجلت بالفصلية العامة لفرنسا بالإيالة التونسية بين سنة 1582 و1705. أما المصدر الثاني فيحتوي على العديد من المراسلات الدبلوماسية بين قناصل فرنسا بتونس وحكومتهم التي تمت بين سنة 1577 و سنة 1830.

Grandchamp, Pierre., La France en Tunisie de la fin du XVI^{ème} siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite., documents inédits, Tunis, 10 vols., 1920-1933.

Plantet, Eugène., Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la Cour, 1577-1830, 3 vols., Paris, 1893-1899.

II - المصادر المخطوطة

ابن سلامة، محمد الطيب؛ المقف المتخذ في أخبار مولانا المثير أحمد، مخطوط، دار الكتب الوطنية، عدد 18618.

III - المصادر المنشورة

1 - باللغة العربية

ابن أبي الفتح، أحمد؛ إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 أجزاء، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999. (أشرنا إليه في الحواشي الإتحاف).

ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، الطبعة الثالثة، تحقيق محمد شمام، تونس، 1967. ابن خلدون، عبد الرحمان؛ المقفمة، جزءان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

—، كتاب المير وديوان المبدأ والخير في تاريخ البربر ومن عاصروهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.

ابن رشد، محمد؛ فصل المقام فيما بين الحكمة والشرعية من اتصال، تحقيق محمد صارة، دار المعارف، القاهرة.

ابن عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، تحقيق محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، 1970. ابن غلبون؛ التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان لها من الأخيار، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثانية، طرابلس، 1967.

ابن قيم الجوزية؛ أحكام أهل اللغة، نشره د. صبحي الصالح، دمشق، 1961. —، نهاية الحيارى في أجوبة اليهود والتصارى، تحقيق حجازي السقا، القاهرة، 1978.

- ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، أسطوانة ليزر، صخر، إصدار 3،6، 1991-1996.
- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم؛ لسان العرب، أسطوانة ليزر، إصدار 1،0، المنفيل للنشر الإلكتروني، دار صادر، بيروت، 1995.
- ببرم الخامس، محمد؛ صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق علي بن الطاهر الشوفي، 6 أجزاء، بيت الحكمة، تونس، 1999.
- الترمذي، الحسن، موسوعة الحديث الشريف، قرص ليزر، الإصدار الأول 1،1، صخر لبرامج الحاسب، 1991-1996.
- التيجاني، محمد بن أحمد؛ تحفة العروس ومئة النفوس، تحقيق جليل العطية، لندن - قبرص، 1992.
- الحشاشي، محمد بن عثمان؛ الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، دراسة وتحقيق الجبلاوي بن الحاج يحيى، سراس-للنشر، 1994.
- خوجة، حمدان بن عثمان؛ المرقاة، تحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1982.
- خير الدين؛ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق محمد الشرفي، بيت الحكمة، تونس، 1991.
- الراشدي، إسماعيل الفروس في مناقب سيدي ابن هرويس، تونس، 1303 هجري.
- الشراج، الوزير؛ الحلل للتنسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهبلة، تونس، 1973.
- الفلقندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 14 ج، دار الكتب، مصر، 1953.
- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، 1978.
- مخلوف، محمد؛ شجرة التور الزكية في طبقات المالكية، جزآن، القاهرة، 1929.
- المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العربيان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963.
- السمودي، الباجي؛ الخلاصة الفقهية في أمراء إفريقيا، تونس، 1323 هجري.
- مفتش، محمود بن سعيد الصفاقي، نزهة الأنظار في عجائب الفولخ والأمصار، 2 ج، تحقيق علي الزواوي ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- المقدسي، أبو عبد الله محمد؛ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة 3، مكتبة مدهولي، القاهرة، 1991.
- المقريزي، تقي الدين؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، جزآن، القاهرة، 1973.
- النفزاوي، الشيخ محمد بن محمد؛ الفروض العاطر في نزهة الخفاطر، مكتبة المنار، د. ت، تونس.
- الوزان، الحسن (المعروف بليون الإفريقي)؛ وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، جزآن، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

2 - بلغات أجنبية (الرحالة)

D'Arvieux, L., *Voyages du Chevalier d'Arvieux à Tunis*, éd., Kimé, coll. « Manuscrits retrouvés », Paris, 1994.

- Dan, P., *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, Paris, 1637.
- Daumes, Philippe., *Quatre ans à Tunis*, Alger, 1857.
- Desfontaines, L.R., *Fragments d'un voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838.
- Dunant, H., *La Régence de Tunis*, S.T.D., 1975.
- Frank, Louis., *Histoire de Tunis*, Ed. Bouslama, Tunis, 1985.
- Guérin V., *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis*, Paris, 1862.
- Lallemand, Charles., *Tunis et ses environs*, Paris, 1890.
- Pellissier, E., *Description de la Régence de Tunis*, éd. Bouslama, 1980.
- Peyssonnel & Defontaine, *Voyage dans la régence de Tunis et Alger*, Paris, 1838.
- Rousseau Alphonse., *Annales tunisiennes*, éd. Bouslama, Tunis, 1980.
- Sebag, P., «Les Juifs de Tunisie au XIX^e siècle d'après J.J. Benjamin II», *C.T.*, n°28, 4^e trimestre 1959, pp. 489-510.
- Stanley, E., *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot*, London, Edward's, 1786.
- Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis*, Trad. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815.
- Monchicourt, Ch., *Document historique sur la Tunisie 1. Relations inédites de Nyssen, Filippi et Calligaris (1788, 1829, 1834)*, publié avec des notes, notices et appendices. Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929.

IV - المراجع والكتب والدراسات

1 - باللغة العربية

- الإمام، رشاد؛ *سياسة حقوة باشا في تونس*، منشورات الجامعة التونسية، 1978.
- آتينجر، ص.، *اليهود في البلدان الإسلامية*، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
- إسماعيل، ب.، *النظم المالية بمصر والشام*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- الباشا، حسن؛ *الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية*، 3 أجزاء، القاهرة، 1965.
- الباهي، مبروك؛ *العيون والاستثمار الرزوي بجهة صفاقس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر*، ش.ت.ب. تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل الشيمي، الجامعة التونسية، 1992. [مرفوعة].
- البرقاوي، سامي؛ *الملكية العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس (مرناق والمرناقية) من 1879 إلى 1914*، ش.ت.ب. تحت إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1982. [مرفوعة].
- برنشفيك، روبرت؛ *تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن XIII إلى نهاية القرن XV*، نقله إلى العربية حمادي السّاحلي، جزوان، دار الغرب الإسلامي، جزوان، بيروت، 1988.
- البتاني، بطرس؛ *قاموس محيط المحيط*، مكتبة لبنان، بيروت، 1983.
- البشوش، توفيق؛ *جمهورية القبايات في تونس 1991 - 1675*، تونس، 1992.
- بن الخوجة، محمد الحبيب، «معجم لأسماء الأعلام الإسرائيلية الخارجة بتونس»، *الرزنامة التونسية*، السنة 16، 1324 هجري.
- بن الخوجة، محمد الحبيب؛ *يهود المغرب العربي*، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.

- بن رجب، رضا، *الشرطة وأمن المحاضرة* (من خلال قانون روثانق مجلس الضبطية: 1860-1864)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد الأرقش، الجامعة التونسية، 1992. [مرفوعة].
- بن طاهر، جمال، *الفساد وردعه، الزدع المالي وأشكال المقاومة والاضراع بالبلاد التونسية* (1705-1840)، منشورات كلية الآداب مكنة، 1995.
- بن طاهر، جمال، *خيز الفقراء وخيز الأغنياء* [مرفوعة]
- بن هادية، علي، *القاموس الجديد للطلاب*، بالاشتراك مع بلحسن البليش، الجيلاني بلحاج يحيى، تقديم محمود المصعدي، تونس، 1979.
- بنليف، الشيباني، *الجيش التونسي في عهد المشير محمد الصادق باشا باي 1859-1881*، ش.ت.ب، إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، جامعة تونس الأولى 1990-1991. [مرفوعة].
- بوجزة، حسين، *الظاهرة المخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي*، الكراسات التونسية، مجلد 41-42، الأعداد 151-154، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990.
- التيمرمي، الهادي، *النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1848*، دار محمد علي الحامي للنشر، سنة 2001.
- التيمرمي، الهادي، *نشوء الحركة الصهيونية في تونس: 1897-1941*، الكراسات التونسية، مجلد 26، عدد 105-106، 1978، ص 79-107.
- الجنحاني، الحبيب، *وثيقة حول مشاركة مسلمين من اليهود في المؤسسات الدستورية للدولة التونسية قبل الحماية*، م.ت.م، عدد 10-11، كانون الثاني 1978، ص 113-129.
- حنا، نللي، *تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبو طافية شاهيندر التجار*، ترجمة وتقديم رؤوف حباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997.
- الدولانلي، عبد العزيز، *مدينة تونس في العهد الحفصي*، تونس، 1981.
- رفية، مراد، *ملكية الزياتين بغابة مفعنة موسعة لسنة 1848*، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف توفيق البشروش، الجامعة التونسية، 1981. [مرفوعة].
- رية، ع.ع، *اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والموطاسيين*، سورية، 1999.
- زييس، سليمان، *آثار الفتوة الحسينية بالقطر التونسي*، تونس، 1955.
- سعد الله، فد، *يهود الجزائر هؤلاء المجهولون*، الجزائر، 1996.
- السعداري، إبراهيم، *تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث: آل بن عياد بين سنوات 1740 و1837*، دكتوراه موحدة، جامعة تونس الأولى 1999. [مرفوعة].
- السنوسي، محمد، *المرحلة المحجازية*، تحقيق علي الشرفي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981.
- الشربيني، أحمد، *تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية 1840-1914*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.
- الشريف، محمد الهادي، *تاريخ تونس*، سراس للنشر، تونس، 1998.
- نلبي، أحمد حلمي، *الأقليات العرقية في مصر في القرن 19*، القاهرة، 1993.

- ضاهر، مسعود؛ النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه الملقمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص 283-287.
- الطالبي، محمد؛ دراسات في تاريخ إفريقية وفي الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1982.
- عامر، ف.م؛ تاريخ أهل الفقة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
- عبد السلام، أحمد، وسائل حسين إلى خير الدين، 3 أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991.
- العزيزي، م.ح؛ وظائف مؤسسة دار الجدل في العهد الحسيني (1721-1856)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيلول/سبتمبر 1988، [مرفوعة].
- العلاقي، عبد الكريم؛ الأقلية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948، ش.ت.ب.، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، الجامعة التونسية، 1993، [مرفوعة].
- عليان، ربيحي؛ صناعة الورق وحركة المورقين في الحضارة العربية الإسلامية، المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات، عدد 11، ص 85-104.
- غليون، برهان؛ نظام المظاففة: من النقلة إلى القبلة، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، 1990.
- غيث، م.ع؛ قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- الغنفوخ، المنصف؛ موجز المذاهب الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.و.ت.، تونس، 1990.
- قاسم، عبد قاسم؛ مائة الحروب الصليبية، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- قذروي، ع؛ المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.
- كريكن، ف؛ خير الدين والبلاد التونسية 1856-1881، ترجمة البشير بن سلامة، تونس، لندن، 1988.
- المانسي، بهيجة الشريف؛ الرّبا والمرابون في البلاد التونسية 1881-1938، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ الهادي التيمومي، الجامعة التونسية، 1989-1990، [مرفوعة].
- المحجوبي، علي؛ النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان، سراس-لنشر، تونس، 1999.
- المتي، حسن؛ الجنسية في القانون التونسي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1971.
- الوصيف، محمد؛ مونوغرافيا مصنع بوعبرة إخوان لإنتاج الخمور، رسالة الأستاذية في التاريخ، إشراف الأستاذ حبيب الفزدغلي، الجامعة التونسية، 1998-1999، [مرفوعة].
- الوقاد، م.م؛ اليهود في مصر للمملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، 1250-1517، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

2 - بلغات أجنبية

Abitbol, Michel., *Témoins et acteurs, les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain*, Jérusalem 1977.

- Ali, Robert - Le palmier *Ů* dattier: Histoire d'une plante en Méditerranée, Edisud, 1995.
- Allali, Jean Pierre., *L'Album d'images de Gagou et Kammouna*, 2^{ème} édition, Paris, 1985.
- Arditti, Rodolphe., *Recueil des textes législatifs et juridiques concernant les israélites de Tunisie de 1857 à 1913, annotés et commentés*, Tunis, 1915.
- Arnoulet, A., « Fiumara Sallata: un comptoir commercial en Tunisie au XVI et XVII^e siècle », *R.H.M.*, n°7-8, 1977.
- Attal, Robert., « La vie économique des Juifs de Tunis de la Fin du 16^e siècle au début du 18^e siècle à la lumière des archives du Consulat de France », *Jérusalem, International Conference on Jewish Communities in Muslim Lands*, the Hebrew University and the Ben-Zvi Instituts, s.d. (1974), 13 p. [ronéo.].
- par M. Abitbol, Institut Ben Zvi, Jérusalem, 1982, pp. 469 - 478.
- , « Autour de la disension entre Twansa et Grana », *R.E.J.*, CXXI. (1-2), 1982, pp.223-235.
- , « Deux registres de kotubot de la communauté juive portugaise de Tunis », *R.E.J.*, vol. CXLVII, juillet - Déc., 1988, fasc. 3-4, pp. 403 - 408.
- Le caïd Nassim Samama de Tunis mécène du livre hébraïque*, Jérusalem, 1995, pp. 27-31.
- , *Les juifs d'Afrique du Nord: bibliographie*, édition refondue et élargie, Institut Ben Zvi et l'Université Hébraïque, Jérusalem, 1993.
- Avivi, Joseph., *Registre matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis au XVIII^e et XIX^e siècle*, Jérusalem, 1989.
- Avrahami, Itshaq., *le Mémorial de la communauté Portugaise israélites de Tunis 1710-1944*, Lod, Jérusalem, 1997.
- , *Des relations entre Twansa et Grana, un chapitre de l'émancipation des juifs de Tunisie*, Univ BAR-Ilan Ramat-Gan, Israël, 1974.
- Ayoun, Richard., « Le commerce des juifs livournaï à Tunis à la fin du XVII^e s. », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp.203-214.
- , « Les juifs livournaï en Afrique du Nord », *Estratto della, R.M.I.*, vol. L, terza serie, 1984, pp.655 - 657
- Ayoun, Richard., & Cohen, Bernard., *Les juifs d'Algérie: deux mille ans d'Histoire*, Paris, 1982.
- Aziza, Claude., *Tertullien et le judaïsme*, nice, 1977.
- Bach-Hamba, Ali., « Les israélites tunisiens », in *La justice tunisienne*, Tunis, 1909, pp.73-94.
- Bachrouch, Taoufik., *Formation sociale barbaresque à Tunis au XVII^e siècle*, pub. de l'Univ. de Tunis, 1977.
- , *Le saint et le prince en Tunisie*, pub. de l'Univ. de Tunis I, 1989.
- , « Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVII^e siècle », *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n°40-43., 1975, pp. 121-162.
- Barnes, T-D., *Tertyllian, a historcal and Litterary survey*, Oxford, 1971, p. 283-286.
- Bat Ye'or, Giselle-Liiman., *Juifs et chrétiens sous l'Islam, les dhimmis face au défi intégriste*, Paris, 1994.
- Beldiczanu, Nicouara., *Les actes des premiers Sultans conservés dans les manuscrits turcs de la bibliothèque nationale à Paris*, 2t., Paris - Mouton et Lahaye, 1964.
- Ben Achour, Mohamed Aziz., *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX^e ème siècle*, I.N.A.A., Tunis, 1989.
- Ben Nathan., « La disparition de la Hara », *U.I.*, 86^e année, n°16, 2 janvier 1931, p. 491.

- Ben Rejeb, Ridha., « Les juifs de Tunisie à l'époque précoloniale à travers les fonds des Archives Nationales Tunisiennes », in *Histoire communautaire, histoire phrénique : La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé à la faculté de la Manouba, février 1998, pub. C.P.U., 1999, pp. 65-81.
- Ben Taher, Jamel., « Les stratégies de la Régence de Tunis durant l'expédition d'Egypte », in *Egypte-monde Arabe : l'expédition de Bonaparte vue d'Egypte*, Bruxelles 1999, pp. 161-169.
- Benattar, L., « La Gheriba de Djerba », *Vie de Tunisie*, n°21, juin 1924, pp. 140-143.
- Ben-Sasson, Menahem., « The Jewish community of Gabes in the 11th century., economic and residential patterns », in *Communautés juives des marges sahariennes du maghreb*, édité par M. Abitbol, Jérusalem, 1982, pp. 265-284.
- Bercher, Léon., « En marge du pacte fondamental, un document inédit », *C.T.*, n°79-80, 1972, pp. 243-260.
- Berger, Pierre., *La monnaie et ses mécanismes*, Paris, 1995.
- Beugnot, Arthur., *Les juifs d'Occident*, Genève, 1979.
- Bonfil, Robert., *Les juifs d'Italie à l'époque de la Renaissance*, l'Harmattan, Paris, 1995.
- Boubaker, Sadok., *la Régence de Tunis au XVII^e siècle, ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne*, publication du CEROMA, Tunis, 1987.
- . « Les espaces maritimes de Tunis aux XVII^e et XVIII^e siècle », in *Tunis citée de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia Baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 61 - 70.
- . « Simon Merlet, marchands marseillais dans la Régence de Tunis (1693-1741) », *Provence Historique*, t. XXXIV, 1984, pp. 227-243.
- Boulanger, Patrick., *Le savon de Marseille*, Equinox, Barbentane, 1999.
- Bouzagarrrou-Larguèche, Dalenda., *Watan al-Munastir, Fiscalité et société, 1676-1856*, Faculté des Lettres, La Manouba, Tunis, 1993.
- Braudel, Fernand., *La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vols., Armand Colin, Paris, 1990.
- . *Civilisation matérielle, économie et capitalisme : 15^e-18^e siècles*, 3 vols., Armand Colin, Paris, 2000.
- Braudel, F. & Romano, R., *Navires et marchandises à l'entrée du port de Livourne (1547-1611)*, Paris, 1951.
- Brosse, Charles de., *Lectures Familiales d'Italie 1739-1740*, éd. club Français du Livre
- Cahen, Isidore., « La Constitution de Tunis et l'égalité des cultes », *A.I.* vol. 22, 1861, pp. 135-140.
- Camps, Gabriel., *Des rives de la Méditerranée aux marges méridionales du Sahara : Les berbères*, Edisud, Paris, 1996.
- Canard, M., « une description de la côte barbaresque au XVIII^e siècle, par un officier de la marine russe », *R.A.* vol. 95, 1951, p. 148.
- Capotorti, Francesco., *Rapport sur les droits des personnes appartenant aux minorités ethniques, religieuses et linguistiques*, New York, Nations Unies, 1979.
- Carpentier, J. & Lebrun, F., *Histoire de la Méditerranée*, Seuil, Paris, 1998.
- Cazès, David., *Essai sur l'Histoire des israélites de Tunisie*, paris, 1988.
- Chalom, Jacques., *Les Israélites de la Tunisie, leur condition civile et politique*, Paris, 1908.
- Chater, Kh., *Dépendance et mutations précoloniales*, Pub. de l'Univ. de Tunis, 1984.
- Chater, Khélifa., *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIX^e siècle: La mehabla de Zarruk au Sahel (1864)*, publication de l'Université de Tunis, 1978.
- Chemouilli, Henri., *Une diaspora méconnue, les juifs d'Algérie*, Paris, 1976.

- Chérif, Mohamed Hédi., « Introduction de la piastre espagnole (*Ryal*) dans la Régence de Tunis au début du XVII^e siècle », in *C.T.*, n°61-64, 1968, pp. 45-55.
- . « Expansion européenne et difficultés tunisiennes », *Annales E.S.C.*, n°3, Mai-Juin 1970, pp. 714-745.
- . « H'ammûda Bâshâ Bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne », *Encyclopédie Les Africains*, Paris, 1977, pp. 103-127.
- . *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (1705-1740)*, Publication de l'Université de Tunis, 2 tomes, 1984.
- . « Ben Dhyâf et les juifs tunisiens », in *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, 1994, pp. 89-96.
- . « Propriété des oliviers au sahel des débuts du XVII^e à ceux du XIX^e siècles », in actes du premier congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, C.E.R.E.S., 1979, t.2., pp. 209-252.
- . « Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVII^e - XVIII^e siècles », *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990.....
- Chiche, Jérôme., *La Tunisie et le progrès de la médecine et de la pharmacie: Ishaq ibn suleiman al Israeli, médecin tunisien du Xe siècle., contribution à l'étude de sa vie et son œuvre pharmacologique*, Univ. de Rennes, 1958. [ronéo].
- Chmouilli, Henri., « D'où viennent les juifs d'Afrique du Nord », in *Cultures juives méditerranéennes et orientales*, mélanges, éd. Syros, Paris, 1982, pp. 191-198.
- Chouraqui, André., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972.
- . *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972.
- Chouraqui, A., *Histoire des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1985.
- Cohen, David; *Le parler arabes des juifs de Tunis; textes et documents linguistiques et ethnographiques*, tome 1, Paris - La Haye, 1964, 177 p. Tome 2, Etude linguistique, Paris, 1975, 318 p.
- Cohen-Hadria, Elic., « Les milieux juifs de Tunisie avant 1914 vus par un témoin », *Le mouvement Social*, n°60, juillet-septembre 1967, pp. 89-107.
- Coque, Roger., *Nabeul et ses environs., étude d'une population tunisienne*, Paris, 1966.
- Cornet, Hubert., « Les Juifs de Gafsa », *C.T.*, n°10, 2^e trimestre 1955, pp. 276-315.
- Crémieux, A., « Un établissement juif à Marseille au XVII^e siècle », *R.E.J.*, vol. LV., 1890, pp. 119-145.
- Danon, Vitalis., « Juifs du Sud., note de voyage », *S.I.*, avril 1950, 12 p. (dactylographié), [Paris, Bibliothèque de l'Alliance Israélite Universelle]
- Darmon, Raoul., *La situation des cultes en Tunisie*, Paris, 1930.
- . « La situation des cultes en Tunisie », *U.I.*, n°31, 1931, pp. 74-77.
- Debbash, Yvan., *La nation française en Tunisie (1577-1835)*, éd. Sirey, Paris, 1957, p. 455.
- Deher, Evelyne., *Les Médecis*, Critérion, Paris, 1991, 235P, pp.106.
- Deshen, Shlomo ., *Les gens du Mellah: La vie juive au Maroc à l'époque précoloniale*, Traduit de l'Anglais par Janine Gdalia, Albin Michel, Paris, 1991.
- Di Porto, Bruno., « Giacorno di Casteinuovo ed il suo diario de guerra., un documents inedito del 1866 », *Rassegna Storica del Risorgimento*, vol. 60, 1973, pp. 376-418.
- Dictionnaire français - portugais, portugaise - français*, Larousse, 1997.
- Diehl, Ch., *L'Afrique byzantine*, Paris, 1896.
- Donio, Elic., « Les origines et l'habitat des juifs en Tunisie », *B.E.S.T.*, n°: 34, 1944, pp. 73-78.
- Dumont, Paul., « L'époque des "Tanzimat" dans l'empire ottoman (1839-1878) », in *l'histoire de l'empire ottoman*, sous la direction de R. Mantran, Fayard, Paris,

- 1989, pp.473-486.
- E.U., CD- Room, article: «Fissipèdes», vol. 9, p.570. éd. 1995.
- E.U., CD- Room, mot de recherche "Fourrure", article: «Canada: Réalités socio-économiques», vol. 4, p. 849, et article: «Eskimo: Découverte et contacts avec les Occidentaux» vol. 9, p.570, vol. 8, p. 803. édition 1995.
- Eisenbeth, Maurice., *Les juifs de l'Afrique du Nord: Démographie et Onomastique*, Alger, 1936.
- . *Les juifs en Algérie: Esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours*, Paris, 1957.
- El Maleh, A., *Nouveau dictionnaire hébreu français*, 3^{ème} éd. 1954.
- Elbaz, Mikhael., «Minorités d'intermédiaires, sous-économies et judéités», in *Les juifs et l'économie...*, op.cit., pp. 344-352..
- Emerit, M., «L'Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIII^e siècle», *C.T.*, 1955, n°11, pp. 363 - 370.
- Encyclopédie de l'Islam, vol. IV, pp. 550 - 551.
- Fagault, Paul., *Tunis et Kairouan*, Paris, 1989.
- Faucon, Narcisse., *La Tunisie avant et depuis l'occupation française. Histoire et colonisation*, Paris, 2 vols., 1893.
- Filippini, Jean Pierre., «Livourne et l'Afrique du Nord au 18^e siècle», *R.H.M.*, n°7-8, Janvier 1977, pp. 125-149.
- . *Le port de Livourne et la Toscane (1676-1814)*, Doctorat d'Etat, Paris X, 1990 [ronéo].
- Fitoussi, Elie., Aristide Benazet., *L'Etat tunisien et le Protectorat Français. histoire et organisation (1525-1931)*. Paris, 1931.
- Fontenay, M., «La course dans l'économie portuaire méditerranéenne au XVII^e siècle », *Annales, E.S.C.*, nov-Déc. 1988, pp. 1321-1347.
- Fukasawa, Katsumi, *Tollerie et commerce du Levant d'Alep à Marseille*, CNRS, Paris, 1987.
- Gallagher, Nancy Elizabeth., *Medicine and power in Tunisia 1780- 1900*, Cambridge, 1983.
- . *Les origines du Protectorat Français en Tunisie. 1861-1881*, Paris, 1959.
- . «La population de Monastir vers 1860 », *C.T.*, vol. 24, n°95-96, 3^e-4^e trimestre 1976, pp. 345-346.
- . «La population de la Tunisie vers 1860., essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», In *Etudes Maghrébines.*, *Mélanges Charles- André Julien*, Paris, 1964, pp. 165-198.
- . «La crise des finances tunisiennes et l'ascension des Juifs de Tunis (1860-1880)», *R.A.*, 1955, pp. 153-173.
- Garcia-Pelayo, Ramon., *Dictionnaire général français-espagnol. espagnol français*, Larousse, Paris, 1999.
- Geoffroy, Eric., *Djihad et Union mystique*, Paris, 1997.
- Gharbi, Mohamed Lazhar., *Banques et crédit au Maghreb (1847- 1914)*. Doctorat d'Etat sous la direction de M.H. Chérif et A. Rey-Goldzeiguer, Univ. Tunis I - Univ. de Reims, 3 tomes, Tunis ,1998.
- Goietein, S.D., «La Tunisie du XI^e siècle à la lumière des documents de la Geniza du caire », in *Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévy - Provençal*, Paris, 1962, vol. 2, pp. 559-579.
- . *A Mediterranean society, The jews communities of arab world, as portrayed in the documents of the cairo Geniza*, Univ. California Press, 5 tomes, 1971-1988, t. 1,

- p 279, t. 2, p. 320-337.
- Gonzalez Garcia, F., « Réseaux familiaux, réseaux sociaux : richesse, pouvoir et parenté dans la Sierra d'Alcaraz aux XVIII^e siècle », in *Réseaux, familles et pouvoir dans le monde ibérique à la fin de l'Ancien Régime*, sous la direction de Juan Luis Castellano et Jean Pierre Dedieu, éd. C.N.R.S., Paris, 1998, pp. 89-110.
- Gourdin, Philippe., « Les marchands étrangers à Tunis à la fin du moyen Age », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 157 - 184.
- Grammont, H-D de., « Correspondance des consuls d'Alger », *R. A.*, 1888, vol. XXXII p.468.
- Grandchamp, Pierre., *Documents relatifs aux corsaires tunisiens*, Tunis, 1925.
- Grandchamps, P., « Désignation d'un vice-consul de France pour Souasse, Monastir, Sfax et Djerba en février 1687 », *R.T.*, janvier 1918, n°125, pp. 44-46.
- Guénard, M., « Origines et légendes Ghriba de Djerba », *L'Echo de Djerba*, juin 1947.
- Hadas-Lebel, Mireille., « Les juifs en Afrique romaine », in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., pp. 101-124
- Haddey, H.J.M., *Le livre d'or...*, op.cit., p. 74.
- Hagège, Claude., *Les Juifs de Tunisie et la colonisation française jusqu'à la première guerre mondiale*, Univ. Paris V, 1973, [ronéo].
- Hahn, F.H., *Monnaie et inflation*, Paris, 1984.
- Hénia, Abdelhamid., *Le Grid, ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840)*, pub. Univ. de Tunis, 1980.
- * *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVI^e-XIX^e)*, Univ. Tunis I, 1999.
- Hermassi, Abdelbaki., *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, actes du colloque organisé à Paris, le 24/5/1993, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, printemps 1994, pp. 75-154.
- Heussein, Général., *Lettre du Général Heussein aux honorables avocats du Conseil de défense du gouvernement de Tunis*, traduction de l'Arabe, Florence 1881, p. 127.
- Hilberg, Raoul., *The destruction of the European jews*, New york, 1985.
- Hildesheimer, Françoise., « Grandeur et décadence de la maison Bactri de Marseille », *R.E.J.*, vol. CXXXVI, n°34, 1977, pp. 389-413.
- Hirschberg, Haïm Zeev., *A history of the jews in North Africa*, 2 vols, Leiden, 1981.
- Hovanesian, Martine., *Les arméniens et leurs territoires*, éd. Autrement, Paris, 1999.
- Iancu, Danièle., & Iancu, Carol., *Les juifs du midi*, éd. Barthélemy, Le Pontet, 1998, 351p.
- Icards, J., « Seaux et plombs marqués trouvés à Carthage », *R.T.*, 1934, p. 156.
- Idris, Hady Roger., « Contribution à l'Histoire d 'Ifriqiya ». *R.E.J.*, 1936, p. 42.
- , *La Berbérie orientale sous les Zirides, (X-XII^e siècles)*, 2 vols, Paris.
- , « Isaac Israeli, le médecin », *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque*, 26^e année, n°105, décembre 1973, pp. 139- 143.
- Jadla, Ibrahim., « Les Juifs en Ifriqiya à l'époque hafsides », in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 145-151
- Jammoussi, Habib., *Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX^e éme siècle: Essai d'une étude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881)*, Doctorat en Histoire, sous la direction du Professeur Abdeljelil Temimi, Univ. de Tunis I, 1999, 517 p. [ronéo].

- . «Le légendaire dans l'histoire des juifs de Tunisie: exemple de la Hara de Tunis», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 91-99.
- Juster, J., *Les juifs dans l'Empire romain, Leur condition juridique, économique et sociale*, 2, Paris, 1914.
- Kaplan, Yosef., *Les nouveaux juifs d'Amsterdam*, trad. de l'espagnol par Jocelyne Hanon, Paris, 1999.
- Kassab, Ahmed., «La communauté israélite de Tunisie entre la francisation et le sionisme (1930-1940)», in *Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 30*, Tunis, 1987, pp. 525-548.
- Kebib, M., *Juifs et musulmans au Maroc (1859-1948)*, Univ. Mohammed V, Rabat, 1994.
- Kooli-Shili, Samira., «Les juifs en Afrique romaine d'après Tertulien et Saint-Augustin», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 125-133.
- Kriegel, Maurice., *Les juifs à la fin du Moyen-âge dans l'Europe méditerranéenne*, Hachette, Paris, 1994.
- Kuperminc, Jean-Claude., «Les sources de l'histoire contemporaine des juifs de Tunisie aux archives de l'alliance israélite universelle: 1860-1940», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 83-90.
- Labrousse, Ernest., *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au 18^e siècle*, Amsterdam, 1984.
- Lapie, Paul., *Les civilisations tunisiennes. Musulmans, Israélites, Européens*, Paris, 1898.
- Larguèche, Abdelhamid., *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, XVIII^e et XIX^e siècles*, pub. C.P.U. et Fac. Lettres de Manouba, 1999.
- . *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, XVIII^e et XIX^e siècles*, pub. C.P.U. et Fac. Lettres de Manouba, 1999.
- . «La communauté juive de Tunis à l'époque huséinite: unité, contrastes et relations inter-communautaires», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 165-180.
- . «Nasim Shammama: Un Caid face à lui-même et face aux autres», in *Les relations judéo-musulmane en Ifriqiya du moyen-âge à nos jours*, Paris, 2003.
- Larguèche, Dalenda., «Le commerce du café avant l'ère des plantations coloniales: Espaces, réseaux sociétés (XV^e-XIX^e siècle)», *Cahier des annales islamologiques*, n°20, 2001.
- . «Sur les traces du quotidien des femmes ordinaires: vivre, paraître et défier», *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, FTERSI, Zaghouan, août 2002, pp. 53-57.
- Larguèche, D et A., «Les sources de la démographie historique dans la Tunisie moderne», in *La démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe*, (collectif), Tunis, CERES, 1993, pp. 13-34.
- Lassère, Jean Marie., *Peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des Sévères (146n.-235a.e)*, C.N.R.S., 1977.
- Laurence, A., *Les coptes d'Egypte*, Publisud, Paris.
- Le Bohec, Y., *Antiquité Africaines, inscriptions juives et judaïsantes de l'Afrique romaine*, C.N.R.S., Paris, 1981.
- Le Goff, Jacques., *La civilisation de l'occident médiéval*, Paris, 1987.
- Leroy, Béatrice., *Les édits d'expulsion des juifs*, Atlantica, 1998.

- Letellier, J., *Les juifs chez les chrétiens*, Paris, 1991.
- Lévy, Armand., *Il était une fois les juifs marocains*, Paris, 1995.
- Lévy, Lionel., *La nation portugaise: Livourne, Amsterdam, Tunis*, l'Harmattan, Paris, 1999.
- . *La communauté juive de Livourne*, L'Harmattan, Paris, 1996.
- Lewis, Bernard., *Juifs en terre d'Islam*, Flammarion, Paris, 1999.
- Luchaire, J., *Les sociétés italiennes du XIIIe au XVe siècle*, Paris, 1954.
- Lumbroso, Bruno., «Le Baron Giacomo di Casteinuevo., médecin, explorateur, diplomate et homme politique juif italien du 19e siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque*, n° 102, juin 1973, pp. 51-52.
- Malvezin, Téophile., *Histoires des juifs à Bordeaux*, Gironde, 1999.
- Mankov, A. G., *Le Mouvement des prix dans l'Etat russe du 16e siècle*, Paris, 1957.
- Mann, Jacob., «Abraham b. Nathan (Abu Ishak Ibrahim b. 'Ata), Nagid of Kairowan», *J.Q.R.*, vol. 11, 1920-21, pp. 429-432.
- Mansouri, Mohamed Taher., « Vie portuaire à Tunis au bas moyen-âge (XIIIe-XVe s) », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 143-156.
- Mantienne, Alain., *Les croisades ou le choc de deux mondes* Corlet, Calrados, 1999.
- Marçais, G., *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946, p. 34.
- Margolis, Max et Alexander, Marx., *Histoire du peuple juif*, Paris, 1930.
- Marin, Yan., *Citoyenneté et communauté*, organisé par le CREHU, dirigé par Yvette Marin, Annales Littéraires de l'Université de Franche-Comté, 1996.
- Martel, A., « L'armée d'Ahmed Bey », *C.T.*, 1956, pp. 373-407.
- Marty, Paul., «La corporation tunisienne des soyeux (herafria)», Extrait de la *Revue des Etudes Islamique*, n°2, 1934, pp. 223-240.
- Masi, Corrado., «fixation du statut des sujets toscans israélites dans la Régence de Tunis (1822-1847)», *R.T.*, 1938, pp. 155-179, 323-342.
- Masson, Paul., *Port francs d'autrefois et d'aujourd'hui*, Paris, 1904.
- . *Histoire du commerce français au Levant au XVIIIe siècle*, Paris, 1911.
- Mathiex, J., « Trafic et prix de l'homme en Méditerranée au XVIIe et XVIIIe siècles », *Annales E.S.C.*, 1954, pp. 157-164.
- Maupassant, Guy de., *De Tunis à Kairouan*, Tunis 1993.
- Maurin-Garcia, Michèle., *Le henné: Plante du paradis*, Casablanca, 1993.
- Mazouz - Ben Achour, H., « Implantation andalouse et structuration du Dar al Gild: Hypothèse sur les origines de cette ferme », *Sharq Al - Andalus*, n° 7, 1990.....
- Memmi, Albert., *Portrait d'un Juif*, Paris, 1962.
- Merguenon, C & Folena, G., *Dictionnaire français-Italien, italien-français*, Larousse, Paris, 1999.
- Meyer, Jean., «Corsaires», in *E.U.*, t.6, p. 629c, C.D Room, éd. 1995.
- Meynaud, Jean., *Les groupes de pression*, éd. Presses de la Fondations Nationales des Sciences Politiques, Paris, 1971.
- Miège, Jean Louis., *Le Maroc et l'Europe (1830 -1894)*, doctorat ès-lettres, Paris 1961..
- Monti, N., *Les belles de Tunis*, seuil, Paris, 1984, 352 p.
- Moneaux, P., « Les colonies juives de l'Afrique romaine », *C.T.*, 1970, pp. 157-184.
- Moulinas, René., *Les juifs du Pape en France*, Privat, Toulouse, 1981.
- Nahon, Gerard., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident: Kairouan. Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993.

- Nahum, André., «Dounach ben Temim (890-955), médecin de Kairouan», *A.M.I.F.*, n° 293, février 1981, pp. 166-170.
- Nahum, André., «Médecine et pharmacie à Tunis au XIXe siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque* n°154, octobre 1985, pp. 48-49.
- Noah, Mordecai Manuel., *Travels in England, France, Spain and the Barbary states in the years 1813- 1814, and 15*, New York London, 1819.
- , «Un consul juif américain à Tunis» In *Regards sur les Juifs de Tunisie*, textes choisis... par R. Attal et C. Sitbon, Paris, 1979, pp. 38-42.
- Nyahoho, Emmanuel & Prouix Pierre-Paul., *Le commerce international*, presses de l'univ. du Québec, Canada, 1977.
- Ouzan, Françoise., *Ces juifs dont l'Amérique ne voulait pas (1945-1950)*, éd. Complexe, Bruxelles, 1996.
- Paollilo, M., *Contes et légendes de Tunisie*, Paris, 1952, [la légende de la Hara: pp. 194 - 200., la légende de slat Frayha: pp. 201-208., la Kahéna: pp. 209-215].
- Pellegrin., Arthur., «Tunis sous la domination turque», *B.E.S.T.*, n°48, janvier 1951, pp. 64-75.
- Pennec, P., *Transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste*, Tunis, I.S.E.A., 1964.
- Perrinet, M., « Industrie séricicole: Plantation du Mûrier », *Journal Officiel Tunisien*, 56me année., n°11, p. 65, n°12, p.70, n°13, p.78, n°16, p. 95.
- Pignon, Jean., « L'esclavage en Tunisie de 1590-1620 », *R.T.*, 1930, pp.18-37 et 1932, pp. 345-377.
- Poirier, Véronique., *Ashkénazes et Sépharades*, Cerf, Paris, 1998.
- Poiron, M., *Mémoires concernant l'état présent du Royaume de Tunis*, Paris, 1925.
- Raymond, A., «La France, la Grande-Bretagne et le problème de la Réforme à Tunis (1855-1857)», in *Etudes Maghrébines., Mélanges Charles-André Julien*, Paris, 1964, [Affaire Balto Sfez: pp. 148-149, 153].
- Raymond, André ., *Artisans...*, op.cil., t.1, p. 336-337.
- Rémy, Jean., *La ville: phénomène économique*, Anthropos, Paris, 2000.
- Revault, Jacques., *Palais et résidences d'été de la région de Tunis XVI-XIXe siècle*, C.N.R.S, Paris, 1974.
- Ringelblum, Emmanuel., *Chronique du ghetto de Varsovie*, traduction de l'anglais, L. Poliakov, R. Laffont, Paris, 1978.
- Rodinson Maxime., «La notion de minorité et l'Islam», in *Les Minorités à l'âge de l'Etat Nation*, Paris, 1974.
- Rodny, Walter., *How Europe underdeveloped Africa*, Washington, 1974.
- Roth, Cecil., *History round the clock: the world of Sephardim*, Tel Aviv, 1954, pp. 13-15.
- Roth, C., *Histoire des marranes*
- Rousso-Lenoir, F., & autres, *Minorités et droits de l'Homme: l'Europe et son double*, Bruylant, Bruxelles, Paris, 1999.
- Rouvier, Catherine., *Sociologie politique*, éd. Litec, Paris, 1998.
- Roy, B., « Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 contre les tunisiens », *R.T.*, t. XXIV, 1917, pp. 188 - 189.
- Rozen, Minna., «The Leghorn Merchants in Tunisia and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les Relations Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe- XXe siècles.. Actes du Colloque...* Paris, 1984, pp. 51-59.
- Saada, Lucienne; *le parler arabe des Juifs de Sousse*, Paris, 1969, 382 p. [Thèse 3ème cycle, langues Orientales; ronéo].

- Saâdaoui, A., *Testour du XVIIe au XIXe siècle histoire architecturale d'une ville de Tunisie*, pub. de la Faculté des Lettres de la Manouba, 1996.
- Saadaoui, Ahmed., « Deux sanctuaires israélites de Testour », *Arab Historical Review for ottoman Studies*, n° 566, février 1992..
- Sapori, A., *Le marchand italien au Moyen-âge*, Paris, 1952.
- Schwarzfuchs, Simon., « "La Nazione Ebraica Livornese" au Levant », *R.M.I.*, vol. L., 1984, pp. 713-716.
- Sebag, Paul., *L'évolution d'un ghetto nord-africain., la Hara de Tunis*, Paris, 1959.
- , « La peste dans la Régence de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècles », *I.B.L.A.*, n° 109, 1965, pp. 35-48.
- , *Histoire des Juifs de Tunisie., des origines à nos jours*, Paris, 1991.
- , *Tunis au XVIIe siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*, L'Harmattan, Paris, 1989, pp. 89-150.
- Serfaty, Nicole., *Les courtisanes juifs des sultans marocains. XIIIe-XVIIIe siècles*, Paris, 1999.
- Servier, Jean., *Les berbères*, coll. Q.S.J., P.U.F., Paris, 1994.
- Simon, M., « Le judaïsme berbère dans l'Afrique ancienne », in, *Recherches d'Histoire judéo - chrétienne*, Paris-La Haye, 1962.
- Simon, M., *Les relations entre juifs et chrétiens sous l'Empire romain*, Paris, 1983.
- Slama B., *L'insurrection de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E, 1967.
- Sloush, Nahum., « Civilisation hébraïque et phénicienne à Carthage », *R.T.*, n° 85, 1911, pp. 213-219.
- Snoussi, Mohamed Larbi., *Les activités sionistes dans la Tunisie de l'entre deux-guerres (1920-1939)*, C.A.R., Univ. de Tunis, 1980, [ronéo].
- « La presse judéo-arabe parue en Tunisie entre 1884 et 1897 », *C.T.*, vol. 36, n° 143-4, 1988, pp. 183-219.
- Taleb, Jacques., « Israélites de Tunisie sous le règne de l' "Islam" », *N.C.*, n° 42, automne 1975, pp. 3-21.
- , « Evolution et comportement démographiques des Juifs de Tunisie sous le Protectorat français (1881-1956) », *Population* n° 4-5, 1982, pp. 952-958.
- , « Les Juifs de Tunisie au XIX et XXe siècles., essai de démographie », in *Communautés juives (1880-1978) ., Sources et méthodes de recherche... textes édités par D. Bensimon*, Paris, 1981, pp. 297-304.
- , « Les juifs livornais de 1600 à 1881 », in *histoire communautaire. histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 153-164.
- , *Être juifs au Maghreb à la veille de la colonisation*, Paris, 1991.
- , *Sociétés juives au Maghreb moderne (1500-1900)*, Paris, 2000.
- , « Regards sur le Tunis juif de la Belle époque (1895-1913) », *N.C.*, n° 60, Printemps 1980, pp. 41-51.
- Talbi, Mohamed., « Un nouveau fragment de l' "Histoire de l'Occident musulman : 62-196/ 682-812. l' épopée d 'Al Kahina" », *C.T.*, vol., 19, 1971, pp. 19-52.
- , « Rénovation de la pensée musulmane, l'islam et les juifs : quelle relation? », in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999.50.
- Temimi, Abdeljelil., *Religions, identités et sources documentaires sur les Morisques andalous*, actes du IIe Symposium International du C.I.E.M., études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi, 2 vols., Tunis, 1984.
- Tibi, Salomon., *Le statut personnel des Israélites et spécialement des Israélites tunisiens*,

- Tunis, 1921-1923.
- Tlili Bechir., *Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident, en Tunisie au XIX^e s, 1830-1880*, Tunis, 1974.
- Toaff, Renzo., *La Nazione Ebraica a Livorno e a Pisa (1591-1700)*, Florence, 1990.
- . *Le marchand de Pérouse*, Balland, Paris, 1993.
- Toukabri, Hamida., «La communauté juive de l'Ifriqiya au temps des fatimides et des zirides», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.135-144.
- Tsur, Yaron., «The two Jewish communities of Tunis (Touansa and Grana) on the eve of the colonial period», *Proceedings of the Ninth World Congress of Jewish Studies, Division B*, vol. 3, Jerusalem, 1986.
- Vajda, George., *Introduction à la pensée juive du Moyen Age*, Paris, 1947.
- Valensi, Lucette., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVII^e et XIX^e siècles», *R.H.M.C.*, 1969, pp. 376-400.
- . «Calamités démographique en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIII^e et XIX^e siècles», *Annales E.S.C*, n°6, Nov-Dec, 1969.
- . «Quand le Maghreb devint arabe et musulman... », in *Les juifs de Tunisie: images et textes*, Scribe, Paris, 1989, 263P, pp. 14-27.
- . «Une histoire des juifs de Tunisie est-elle nécessaire? est-elle possible?», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 51-63.
- . *Fellahs Tunisiens: L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII^e et XIX^e siècles*, Mouton, La Haya, 1978.
- Valensi, L., & Udovitch, A., «Etre juifs à djerba », in *communautés juives des marges sahariennes...op.cit.*, pp. 199 - 225.
- Vance, William., *Cap sur Gibraltar*, Lombard, Paris, 1985, 48 p.
- Vehel, Jacques., *La Hara conse... folklore judéo-tunisien*, Tunis, 1929.
- . *Le bestiaire du ghetto... folklore tunisien*, Tunis, 1934.
- Wallerstein, Immanuel., *Le mercantilisme et la consolidation de l'économie - monde européenne*, Flammarion, Paris, 1985.
- Weill, R., *Prêt à intérêt proprement dit et sur gage*, Paris, 1902.
- Wisnes, A.rmel de., *Pirates et corsaires*, Paris, 1999.
- Yacoub, Joseph., *Les minorités quelles protection?*, Paris, 1995.
- . *Les minorités dans le monde: Faits et analyses*, D.D.B., Paris, 1998.
- Yerushalmi, Yosef Haim., *De la cours d'Espagne au ghetto italien*, Paris, Fayard, 1987.
- Zafrani Haim., *Mille ans de vie juive au Maroc*, Paris, 1985.
- . *Juifs d'Andalousie et Maghreb*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1996.
- . *Les juifs au maroc*, Paris, 1973.
- Zaoui, André., «Djerba ou l'une des plus anciennes communautés juives de la Diaspora», *Revue de la Pensée Juive*, no. 5, octobre 1950, pp. 129-136.
- Zarka, Christian., «Sur le syncrétisme culturel entre Livourne et Tunis, l'alimentation», *R.M.I.*, vol. 50, 1984, pp. 766-784.
- Zouari, Ali., *Les relations commerciales entre Sfax et le Levant aux XVIII^e et XIX^e siècles*, I.N.A.A., Tunis, 1990.

فهرس المحتويات

5	تقديم
9	قائمة المختصرات
11	المُقدمة

الباب الأول

الجنود التاريخية لليهود

ووضعهم الديموغرافي والقانوني

33	الفصل الأول: الجالية اليهودية المحلية وقدم يهود ليفورنو
33	I - يهود الطوائف المحلية: جذور خامسة وتاريخ متباين
33	1 - اليهود تحت عواصف الزوطة
36	2 - اليهود تحت الحكم البيزنطي
37	3 - اليهود في إفريقيا المسلمة: بحث عن توازن أم استمرار نهائي
37	أ. اليهود والبربر والمسيح المشترك
38	ب. الطائفة اليهودية بالقيروان: من الزحف الهلالي إلى ظهور الموحدين
45	ج. الطوائف اليهودية المحلية تحت الحكم الحفصي وقدم يهود الأندلس
49	II - يهود ليفورنو واستقرارهم بالبلاد التونسية
50	1 - من ليفورنو إلى إيالة تونس أو «الجالية العبرية الليفورية بتونس»
50	أ. الظهور
52	ب. تأثير الطائفة الأم بليفورنو
54	2 - الجالية القرية بالإيالة التونسية: المفهوم والتأسيس
54	أ. مفهوم الجالية في الفترة الحديثة
57	ب - تشكل الجالية اليهودية القرية وتأسيسها (1685-1701)
59	3 - من جالية أوروبية إلى طائفة محلية (1701-1741)
59	أ - الاحتكاك باليهود المحليين
62	ب - الاحتكاك بتجار الجاليات الأوروبية
63	ج - الانشقاق بين اليهود المحليين واليهود القرنين

- الفصل الثاني: المعطى الديموغرافي والوضع القانوني 71
- I - ديموغرافية المجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثامن عشر والناسع عشر 71
- 1 - شكل العدد والكثافة 72
- 2 - تقدير أعداد المجتمع اليهودي من خلال مصادر أرشيفية. 75
- أ - تعداد اليهود من خلال ضريبة الجزية (1758-1759) 75
- ب - تعداد اليهود من خلال دفتر إحصاء العقارات (1849-1850) 76
- 3 - عامل الهجرة والدعم العددي لليهود 77
- 4 - التوزيع الجغرافي للمجتمع اليهودي 81
- II - الوضع القانوني لليهود بالبلاد التونسية 86
- 1 - الغيار أو اللباس المميز لليهود بالبلاد التونسية 87
- 2 - الإطار السكاني لليهود بين أسطورة «القيتر» وواقع الحارة 90
- 3 - الجزية، ضريبة شطة أم ضريبة رمزية 93
- الفصل الثالث: بروز يهود القرنة بالوسط التجاري لإهالة تونس (القرن التاسع عشر) 99
- 1 - الفئات التجارية القرنية بموانئ الإهالة 100
- 1 - التجار العابرون 100
- 2 - التجار ذوو الاستقرار الظرفي 101
- 3 - التجار المستقرون 102
- 4 - أهم العائلات القرنية خلال القرن السابع عشر 103
- II - آليات التمكّن من محور تونس - ليفورنو 106
- 1 - عوائق التجارة البحرية التونسية 107
- 2 - العمل التجاري المشترك 109
- 3 - الحركة والتواصل مع ميناء ليفورنو 112

الباب الثاني

اليهود ونظام الالتزام

- الفصل الأول: نظام الالتزام بإهالة تونس خلال الفترة الحديثة 121
- I - نظام الالتزام 121
- 1 - مفهومه 121
- 2 - تطوّر نظام الالتزام خلال العهد الحسيني 124
- II - التراتيب الإدارية لنظام الالتزام 135
- 1 - الزيادة العلنية وأسعار اللّزم 135
- 2 - أنواع اللّزم 143
- 1 - اللّزم الزّيفيّة 152

155	ب - اللّزم الحضريّة
160	III - انخراط اليهود في نظام الالتزام
179	الفصل الثاني : لزم التجار اليهود
179	I - لزمة دار الجلد
180	1 - مفهومها وتطورها
183	2 - أسعار لزمة دار الجلد
197	3 - لزمة دار الجلد
197	أ - الجيورناطة، دفع قويّ لتجارة الجلد
203	ب - تجار الجيورناطة
209	ج - الوضع القانوني للجيورناطة
213	4 - المسلمون والترم دار الجلد
217	5 - نشاط اليهود في نيابات دار الجلد
219	II - لزم الأنشطة الحرفيّة والتجاريّة والماليّة
219	1 - لزمة جلد الذئب
224	2 - لزمة سرّيّة الحرير
228	3 - لزمة خيط الفضة والصّاعة
242	4 - لزمة الضراقيّة
249	5 - لزمة الشريحة
263	6 - لزمة جزية اليهود
269	III - لزم الخدمات
270	1 - لزمة الثقة
283	2 - لزمة المهنات
291	3 - لزمة كاووي السكر

الباب الثالث

اليهود والتجارة البحرية

309	الفصل الأول : استثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحرية
310	I - الاستثمار في «فدية» أسرى القرصنة أو إشكالية «الإنان البضاعة»
316	1 - طرق تحرير الأسير
318	2 - المعلوم التقديّي للفدية
322	3 - الانحيازات الجغرافيّة لأسرى القرصنة
326	II - الاستثمار في قطاع التصدير
326	1 - المنتجات الفلاحيّة

- أ - الحبوب 327
 ب - «الخشاخش» 338
 ج - الزيت 341
 2 - منتجات فلاحية أخرى 346
 أ - تصدير الثمرور 347
 ب - تصدير الحناء 349
 3 - المواد الأولية والمواد المصنعة 352
 أ - الجلود 352
 ب - الصابون 355
 II - الاستثمار في بضائع التوريد 359
 1 - بضائع الصناعات الحرفية 362
 أ - الصوف 362
 ب - الأقمشة والحريز ومواد الصباغة 367
 2 - البضائع الاستهلاكية 379
 أ - بضائع الثرف 380
 ب - المواد الفنائية 383
 3 - طلبات الدولة 388

الفصل الثاني: السلطة السياسية وتنشيط التجارة الخارجية

- خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 395
 1 - القرارات السياسية وتأثيرها على النشاط التجاري لليهود 395
 أ - مودوث المعاهدات الائتمكاته 396
 2 - التوجه التجاري الجديد لعلي باي (1759-1782) 399
 أ - الاهتمام بالفئات التجارية المحلية 399
 ب - تدعيم حظوظ التجار القرنين 405
 ج - تدني مشاركة تجار الطائفة اليهودية المحلية 407
 3 - قرارات حمودة باشا باي وتأثيرها على الأنشطة التجارية لليهود 408
 أ - تخفيض الرسوم الجمركية 410
 ب - دفع التجار اليهود إلى التخصص 412
 ج - حماية التجار اليهود 414
 4 - قطاع التجارة البحرية في بداية القرن التاسع عشر 415
 أ - حاشية الباي واستشارهم بموارد التجارة البحرية 417
 ب - تصدي حمودة باشا باي للتجار الفرنسيين 420
 ج - ازدهار النشاط التجاري لليهود الطائفة المحلية 422

II - الحماية القنصلية للتجار اليهود وتأثيرها على أنشطتهم	428
1 - اليهود بين ميثاق عهد الذمة وحماية القنصليات الأجنبية: الدافع والغايات	429
أ - التجار اليهود من الامتيازات الأجنبية إلى الحماية القنصلية	432
ب - موقف حكام الإيالة من ظاهرة الحماية: من التشدد إلى المرونة	443
2 - الأنشطة التجارية لليهود المحميين واليهود الأوروبيين بالإيالة	450
أ - النشاط التجاري لليهود المحميين	453
ب - النشاط التجاري لليهود الأجانب	461
III - الحراك الاجتماعي وبروز العائلات اليهودية خلال النصف الأول	
من القرن التاسع عشر	467
1 - العائلات القرنية	468
2 - حظوة العائلات اليهودية التونسية	475
أ - المسيرة التجارية لعائلة مثال	476
ب - عائلة نسيم شامة رمز الارتقاء الاجتماعي ليهود تونس	483
الخاتمة	501
الفهارس العامة	511
كشاف المصطلحات	513
فهرس الأعلام	527
فهرس الأماكن	537
فهرس الجداول	541
فهرس الرسوم البيانية	544
المصادر والمراجع	545

... إنَّ تاريخ الجالية اليهودية في إيالة تونس العثمانية، سواءً من حيث مسارها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو حتى السياسي، بدأ يتجاوز القراءات الإيديولوجية التي تنطلق من الأفكار المسبقة والتصورات العقائدية؛ ذلك أنَّ هذه الأقلية لم تكن متجانسة اقتصادياً واجتماعياً، فوضَّع أفرادها اتَّسم بالتباين الواضح الذي وصل في أغلب الأحيان إلى حدِّ التفاوت الشديد بين قِمة ثرية ومنعمة وقاعدة فقيرة ومعدمة، وكذلك سلوكها فقد كانت تحكمه عناصر التباين أيضاً أكثر من عناصر الوحدة والتآزر حتَّى وإن وُحِّدت بين أفرادها المبادئ الدينية. وقد توصَّلت نخب هذه الأقلية إلى الاستفادة من انفتاح الاقتصاد المحلي على الرأسمال الأوروبي، وعرفت كيف تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتتأقلم مع الطُرفيات السياسية بصفة خولت لها حماية نفسها من التقلبات المحلية وربط مصيرها بالقوى الصاعدة فصعدت معها.



يهود البلات ويهود المال في تونس العثمانية

إنّ هذا الكتاب هو عمل جريء ومجدّد في المدرسة التاريخية العربية عموماً والمفاريية بالخصوص، وكان لي الشرف مواكبة هذا البحث منذ خطواته الأولى في الجامعة التونسية وفي أروقة الأرشيف الوطني التونسي حين تقطنا أن المدرسة التاريخية في تونس قد أهملت جانب التنوّع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وكادت تنغلق على الجذور التاريخية للدولة الوطنية، وعلى مجتمع الأغلبية، وكأنّ البحث عن التجانس يقتضي نفي التنوّع في التاريخ.

اختار الباحث منهج الدقّة والموضوعية، فقام بقراءة متأنية في دفاتر الأرشيف ليكشف عن حقيقة الدور الاقتصادي للنخب اليهودية في تونس خلال العهد العثماني أي على مدى ثلاثة قرون، ويخرج باستنتاجات نوتية جديدة مصدرها الأرشيف وسجلات المتجر والالتزام، ومنهجها التحليل النقدي والموضوعي للمصادر والمراجع، وهدفها رسم الصورة التاريخية لدور أقلية نشطة في الانتقال باقتصاد الإيالة التونسية من طور الاقتصاد الهامشي إلى اقتصاد تجاري مركنتيلي مدمج في الشبكة المتوسطية.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه اعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف المحلي وخاصة دفاتر مداخيل الدولة ومصاريفها، فجاء مدعماً بالدراسات الكمية الدقيقة ويضع حداً للتأويلات والافتراضات التي تزخر بها الأدبيات التي تناولت هذه المواضيع من قبل. فالمكتبة العربية في أشدّ الحاجة اليوم لمثل هذه الأبحاث، وأملنا أن تأخذ النخب العربية على عاتقها هذه المهمة لتخرج من عالم الماورائيات إلى عالم النور والعقلانية النقدية.

من تقديم

أ.د. عبد الحميد الأرقش

ISBN 9959-29-452-4

